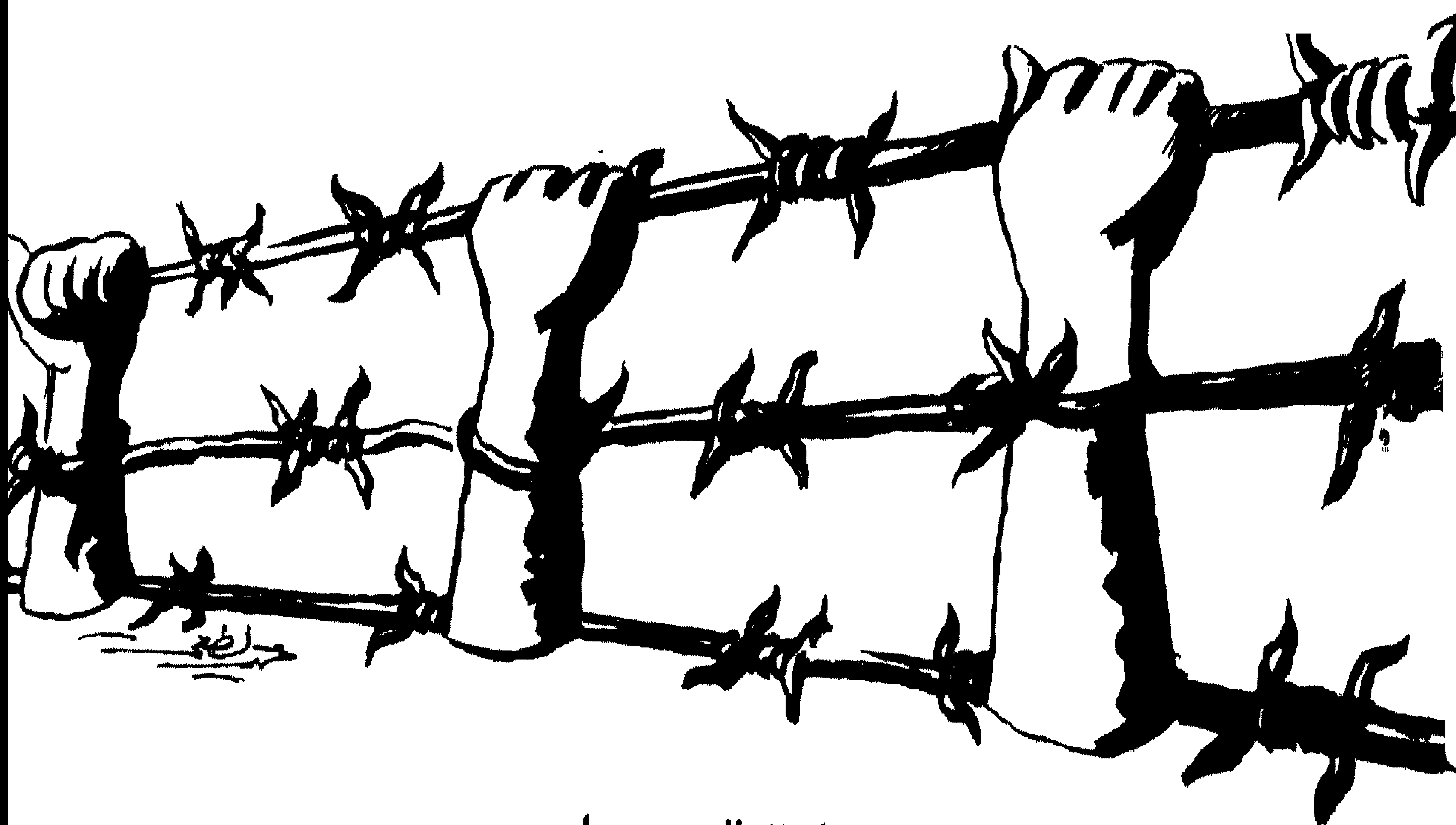
مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومى العربى

تأليف

د. محمد على حوات



مكتبة مدبولى

مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها
على الأمن القومي العربي

الناشر

مكتبة مدبولى

العنوان: ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة

تليفون: ٥٧٥٦٤٢١ **_فاكس:** ٥٨٧٢٨٥٤

الكتــاب : مفهـوم الشرق أوسطيـة وتأثيرهـا على الأمن القومى العربى

الكاتب : د. محمد على حوات

رقـم الإيـداع : ٢٠٠١/٧٤٨٨

الترقيم الدولى : X - 337 - 208 - 977

الطبعة الأولى : ٢٠٠٢م

لوحة الغلاف : محمد لطفى

عربية للطباعة والنشر

العنوان : ٧& ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين.

تليفون : ٣٢٥٦٠٩٨ـ ٣٢٥١٠٤٣ـ فاكس : ٣٢٩١٤٩٧

مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومى العربى

تأليف

د. محمد على حوات

2002

مكتبة مدبولى

فهرس المحتويات

تابع فهرس المحتويات

فهرس الخرائط والكروكيات

فهرس الجداول

المقـــدمـة

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة فى توازن القوى والمصالح فى العالم ، فموقعها الاستراتيجى الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد ، كما أن توسط موقعها بين قارات العالم القديم أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وتماسكها جغرافياً وتحكمها فى أهم الممرات الدولية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز ، ومضيق جبل طارق والبوسفور والدردنيل واحتضانها حوض البحر الأحمر وإشرافها على جنوب وشرق البحر المتوسط والبحر العربى وإطلالها على المحيط الأطلنطى والمحيط الهندى قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى فى العلاقات الدولية وتأثير كبير فى تضارب المصالح العالمية .

ويشكل الوطن العربى الجزء الأكبر والأهم من الناحية الجيوستراتيجية والجيوبوليتيكية، فمساحة الوطن العربى التى تصل إلى أكثر من ١٤ مليون كيلو متر مربع تحتضن كل البحر الأحمر وتشرف على سواحل البحر المتوسط والبحر العربى والمحيط الأطلنطى وتسيطر على قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز . ويوجد فيه أكبر مخزون عالمى من النفط والغاز ومواد خام أخرى ذات أهمية بالغة للصناعات الغربية ، ويسكن الوطن العربى أكثر من ٢٦٠ مليون نسمة . الأمر الذى يبرز الأهمية الجغرافية والديمغرافية والاقتصادية التى تميز الوطن العربى عن بقية دول منطقة الشرق الأوسط .

لقد أصبح مصطلح الشرق الأوسط من الكلمات التى تتردد بتلقائية شديدة فى الكتابات والأحاديث عند تناول المنطقة التى يمثل الوطن العربى قلبها ، وحتى بالنسبة للذين ينظرون إلى المصطلح باعتباره دخيلاً ومفروضاً من القوى الغربية الاستعمارية الكبرى ، فإن استخدام هذا المصطلح أصبح أمراً عادياً وروتينياً ، خاصة إذا ما تم تناول الأبعاد الإقليمية والدولية للصراع ، وحتى الرافضين للسوق الشرق أوسطية يجبرون على التعامل مع المصطلح لمناقشة أو دحض الفكرة التى هو عنوانها وشعارها .

ورغم غياب مرجع تاريخى جامع يحدد بدقة أصل المصطلح والسياق الزمنى لتداوله إلا أن بعض الباحثين يرى أن استخدامه يعود إلى منتصف القرن ١٩ عندما استخدمه المكتب البريطانى فى الهند ، وأصبح شائعاً بعد أن تبناه المؤرخ الاستراتيجى " الفريد ماهان " صاحب نظرية القوى

البحرية فى التاريخ عام ١٩٠٢م بعد اكتشاف البرتغاليين المنطقة بحوالى أربعة قرون أثناء عبورهم إلى منطقة شرق آسيا والتى بدأوا يطلقون عليها مسمى " الشرق الأقصى " بينما أطلقوا على البلاد الواقعة فى شرق البحر المتوسط، أو فى شرق أوروبا مسمى الشرق الأدنى .

وظهرت فيما بعد مصطلحات كثيرة كان أبرزها : إدارة الشرق الأوسط التى أنشأها تشرشل فى وزارة المستعمرات البريطانية عام ١٩٢١م والتى أوكل إليها مهام إدارة شئون فلسطين وشرق الأردن والعراق .

وأثناء الحرب العالمية الثانية وضع الحلفاء حدوداً جديدة لمنطقة الشرق الأوسط ضمت كل الدول العربية وتركيا وإيران وأثيوبيا .

وفى الخمسينات والستينات كان مفهوم الشرق الأوسط قد ظهر فى شكل دينامية التحالفات بعد ظهور الاتحاد السوفيتى كقوة عظمى شكلت أحد القطبين ، وبعد اندلاع حركة التحرر الوطنى العربى ، ورفع شعار الوحدة ، وتبنى ثورة يوليو عام ١٩٥٢م للفكر القومى العربى فى محاولة لبناء نظام عربى موحد ومتماسك ، وكل هذه المعطيات لا تروق للولايات المتحدة الأمريكية التى بدأت تظهر فى المنطقة كقوة رئيسية بديلة للقوتين الاستعماريتين الأوربيتين " فرنسا وبريطانيا " فدفعت ببريطانيا إلى إنشاء حلف بغداد ثم الحلف المركزى وغيرها من الأحلاف والمؤامرات التى كرست لحماية إسرائيل ولمواجهة الاتحاد السوفيتى والتى تمكنت الجماهير العربية بقيادة عبد الناصر من إفشالها بالكامل ، بما فيها العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦م .

وعندما فشلت الولايات المتحدة فى تطويع الجماهير العربية بقيادة ثورة يوليو ، لجأت إلى مؤامرات جديدة فدفعت بإسرائيل إلى التحرش واستفزاز مصر وسوريا بهدف توجيه ضربة لعبد الناصر وللنظام العربى التحررى نتج عنها نكسة عام ١٩٦٧م .

ومنذ منتصف الثمانينات بدأت ملامح النظام العالمى الجديد تلوح فى الأفق فى ضوء المتغيرات السريعة والمفاجئة فى الاتحاد السوفيتى التى انتهت بانهياره وتفكك جمهورياته التى أدت إلى تأبين المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة التى أنهت نظام التوازن الدولى لتفسح المجال لبروز نظام عالمى جديد أحادى القطبية بقيادة الولايات المتحدة التى سارعت إلى وضع ترتيبات قيادتها الجديدة للعالم ، فدفعت بأطراف عربية فى منطقة الخليج العربى ذات الأهمية الخاصة فى الاستراتيجية الأمريكية إلى خلق مشكلات قادت إلى كارثة حرب عاصفة الصحراء التى

حققت من خلالها الولايات المتحدة أهدافها ابتداءً من السيطرة على منابع النفط والتحكم في تصديره وانهيار أسعاره وممارسة الضغوط على الدول التى بدأت تنافسها اقتصادياً مثل ألمانيا واليابان ودول أخرى تعتمد فى جزء كبير من صناعتها على النفط العربى، إضافة إلى تحقيق أهداف الكيان الصهيونى بتدمير الجيش العراقى الذى كان يشكل مع شقيقيه الجيشين المصرى والسورى نوعاً من التوازن في ميزان القوى العسكرية فى المنطقة ، وإعلان الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش النظام العالمى الجديد بقيادة الولايات المتحدة على أنقاض النظام العربى من مصدر قوة وجبروت يمكنه من إعادة تشكيل العالم وتوزيعه إلى مناطق وتكتلات إقليمية تخدم المصالح الأمريكية .

وانطلاقاً من معطيات هذه الاستراتيجية ظهر مفهوم السوق الشرق أوسطية الجديدة بعد مؤتمر مدريد والمفاوضات متعددة الأطراف ، ثم جاء اتفاق أوسلو ومعاهدة وادى عربة لتنهى ما تبقى من الثوابت والمحرمات العربية ، فاندفعت بعض الأنظمة العربية بدون وعى وبدون تخطيط إلى مؤتمر الدار البيضاء الأول للشرق أوسطية لتحقق بذلك أحلام التحالف الصهيونى الأمريكى فى دمج إسرائيل فى نسيج المنطقة لتكون لها السيادة والقيادة بحكم تفوقها العسكرى والتكنولوجى والاقتصادى ولإبقائها قاعدة متقدمة وحاملة طائرات متطورة وثابتة للولايات المتحدة فى منطقة الشرق الأوسط .

محمد على حوات

فصل تمهيدى

الأصول التاريخية للشرق الأوسط

عــام :

بدأ العالم الغربى يتعرف على قارة أفريقيا منذ أوائل القرن الخامس عشر بعد أن هزم العرب الصليبيين وأجلوهم عن بيت المقدس والبلاد العربية ، لهذا سعت أوربا بشكل جدى لإيجاد طريقة تمكنها من تطويق العالم العربى والاسلامى من الجنوب والسيطرة على التجارة الشرقية مصدر قوته ورخائه(1) . ففى عام ١٤٢١م أبحرت أول سفينة برتغالية لاستكشاف الساحل الإفريقى بتوجيه من الأمير " هنرى الملاح " للتعرف على مناطقه .

وفى عام ١٤٨٨م أرسل " يوحنا الثانى " ملك البرتغال بعثة كشفية مهمتها البحث عن مملكة الحبشة وجمع معلومات عن المناطق المنتجة للتوابل والطرق المؤدية إليها ، وكانت هذه الحملة بقيادة "وردى كوفلهام " Wrody koflham (2) ، ومع أن التجارة الشرقية كانت من أهم الأسباب الداعية لقيام هذه الرحلات إلا أن (البعد الدينى) قد شكل قوة دفع حركت المد الاستعمارى فى بداية العصور الحديثة وهو ما أفصح عنه بجلاء حين أرسل " فاسكودى جاما " على رأس حملة بحرية مكونة من عدة سفن عام ١٤٩٧م بقوله " إن الغرض من اكتشاف الطريق البحرى إلى الهند هو نشر المسيحية والحصول على ثروات الشرق (3) .

وباكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح فى أواخر القرن الخامس عشر تمكن الأوروبيون من المرور إلى مناطق المستعمرات التى أصبحت محل صراعات فيما بين القوى الاستعمارية الغربية إبتداءً من البرتغاليين والهولنديين وانتهاءاً بالصراعات المريرة والتى استمرت بين الفرنسيين والبريطانيين حتى أفولهما بعد حرب ١٩٥٦م .

---

(١) يوسف فضل حسين : الصراع حول البحر الأحمر منذ أقدم العصور حتى القرن الثامن عشر ، مجلة حائل ، الرياض ، ص ١١٦ .

(٢) فاروق عثمان : عدن والسياسة البريطانية فى البحر الأحمر ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٧ م ، ص ٥٣ .

(٣) محمد على حوات : مضيق باب المندب – أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومى العربى : مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٢١ .

الشرق أوسطية : أصولها وتطوراتها :

يتفق الكتاب والمؤرخون والسياسيون وأصحاب الفكر المهتمين بالدراسات الشرق أوسطية أو بما اصطلح عليه بالشرق الأوسط أن هذا المصطلح وهذه المسميات قد وردت من خارج المنطقة وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالمصالح الاستعمارية الغربية ، فحينما كان تعبير "الشرق الأقصى" أكثر وضوحاً في دلالته وارتباطه بمنطقة واسعة وهائلة مطلة على المحيط الهادى وتضم كيانات كبرى مثل الصين واليابان وغيرها من البلدان المجاورة ، فإن تعبير " الشرق الأدنى " قد ظهر فى فترة الاكتشافات الأوربية الكبرى منذ القرن الخامس عشر ليشير إلى البلاد الواقعة فى شرق البحر المتوسط بين الشرق الأقصى وأوربا[1] .

الشرق الأوسط من وجهة النظر الغربية :

إذا كانت البدايات الأولى لمفهوم وموروث الشرق الأوسط قد جاءت عن طريق البرتغاليين ، فإن ذيوع هذا المصطلح وهذا المفهوم قد جاء من نتاج الفكر الغربى الاستعمارى وبعده بعدة قرون حينما ارتبط ذيوعه بتطور الفكر الاستراتيجى الانجليزى ، وتم استخدام مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة عام ١٩٠٢م بواسطة الكاتب الامريكى المتخصص فى الاستراتيجية البحرية " الفريد ماهان " لدى مناقشته الاستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية ، وذلك للاشارة إلى المسالك الغربية والشمالية المؤدية إلى الهند .

وفى نفس العام كتب " فالينتاين شيرول " مراسل جريدة التايمز الانجليزية مجموعة مقالات امتدت لعدة شهور تحت عنوان المسألة الشرق أوسطية . وتم جمع هذه المقالات فى كتاب صدر فى عام ١٩٠٣م . وكرس " فالينتاين " مقالاته للبحث عن مقومات الاستراتيجية المتوفرة فى المنطقة والتى تعتبرها بريطانيا ضرورية لتأمين الدفاع عن مستعمراتها فى الهند والتى كانت توليها أهمية بالغة فى ذلك الوقت. ونظراً لأهميتها فقد أطلق عليها جوهرة المستعمرات البريطانية ، وقد تطور هذا التعبير وتصاعد وفق استخداماته المرتبطة بالمصالح البريطانية [2] .

---

(١) سلامة أحمد سلامة وآخرون – الشرق أوسطية – هل هى الخيار الوحيد – مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٢٤ .

(٢) صلاح أحمد زكى – النظام العربى والنظام الشرق أوسطى دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٧ .

غير أن المصطلح بدأ يشيع استخدامه أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال أفريقيا . ثم أخذ تعبير " الشرق الأوسط " يحل تدريجياً أو تمايز عن مصطلحات أخرى سادت قبله في الاستعمال الدارج مثل " الشرق الأدنى " "والمشرق " (Levant)[1] . وفي واقع الأمر فإن المصطلح أو إطلاق هذه التسمية إنما جاء من خارج المنطقة وليس من داخلها وكان من المنطقي أن تسمي القوى المهيمنة على العصر الحديث أي أوربا الغربية والولايات المتحدة ـ مناطق العالم المختلفة من حيث موقعها من أوربا ، ومن هنا جاءت مسميات " الشرق الأقصى" ، " الشرق الأوسط " ، " والشرق الأدنى " .

صدر كتاب " هاملتون " عام ١٩٠٩م تحت عنوان "مشاكل الشرق الأوسط " أما الحاكم البريطاني في الهند اللورد " كيزرون " فقد تحدث عن الشرق الأوسط عام ١٩١١م باعتباره مدخلاً للهند [٢] وللمناطق المجاورة .

وهكذا نجد أن الشرق الأوسط قد استقر في المفاهيم الغربية عند ثلاثة مصطلحات حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ، وهذه المصطلحات تدور حول الاستراتيجية البريطانية نفسها تجاه مستعمراتها في الشرق وفي مواجهة القوى الاستعمارية الأخرى ، فنجد أن مصطلح " الشرق الأدنى " قد تركز على السبل الكفيلة باحباط المشاريع والتحركات العثمانية ومحاولة ضربها في مهدها .

وقد ظل مصطلح " الشرق الأقصى " يتخذ من الصين محوراً له ، أما مفهوم " الشرق الأوسط " فيركز على الدور الوظيفي الكفيل بحماية وترسيخ الوجود الاستعماري البريطاني في الهند والحيلولة دون المساس به أو التعرض لأي أخطار محتملة من ناحية ، ومن ناحية أخرى في مواجهة التحرك الروسي في إيران ومخطط إنشاء خط السكك الحديدية لربط برلين ببغداد العثمانية .

---

(١) كلمة " الليفانت " Levant مشتقة من الكلمة الانجليزية القديمة Levant بمعنى أن الشرق East وهو اسم كان يطلق في الماضي على كل مناطق الساحل الشرقي من البحر المتوسط التي تشمل الآن " اليونان وتركيا وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة ومصر " . أما المفهوم الأضيق لهذا المسمى فيشمل البلاد غير الأوربية ولا يزال هذا الاسم يستخدم أحياناً للإشارة إلى البلاد العربية التي كانت واقعة تحت الانتداب الفرنسي في المنطقة ، أي سوريا ولبنان .

(٢) محمد سعيد أبو عامود ــ الشرق أوسطية في الفكر السياسي العربي ــ السياسة الدولية ، العدد (١١٣) مركز دراسات الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣م ، ص ١٦٣ .

اختلاف المفاهيم العربية حول تأصيل المصطلحات الشرق أوسطية :

رغم كل المعطيات والدلالات التى تناولناها سلفاً إلا أنها لم تكن فى حقيقة الأمر هى التأصيل الذى يمكن أن نتوقف عنده ، وذلك لوجود اختلاف فى تأصيل المفهوم عند المفكرين العرب المهتمين بموضوع التطورات السياسية فى المنطقة فى العصر الحديث ، والتى يتصدرها موضوع الصراع العربى الصهيونى وهو خلاف زمنى ومرجعى ، فالبعض يرجع هذا المفهوم إلى "تيودر هرتزل " مؤسس الحركة الصهيونية وهو ما تروج له بعض الاصدارات الصهيونية بعد مؤتمر مدريد زاعمة بأن مشروع النظام الشرق أوسطى الجديد ما هو إلا خلاصة لمفهوم وأحلام "هرتزل" التى توحى بتحويل منطقة الشرق الأسط إلى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش السلمى ويتم فيها تجميع الثروات العربية مع تمركز القوة الفعلية للصهيونية لخلق جنة من الرفاهية والرخاء على الأرض [1] .

ملامح ومكونات (الشرق الأوسط) :

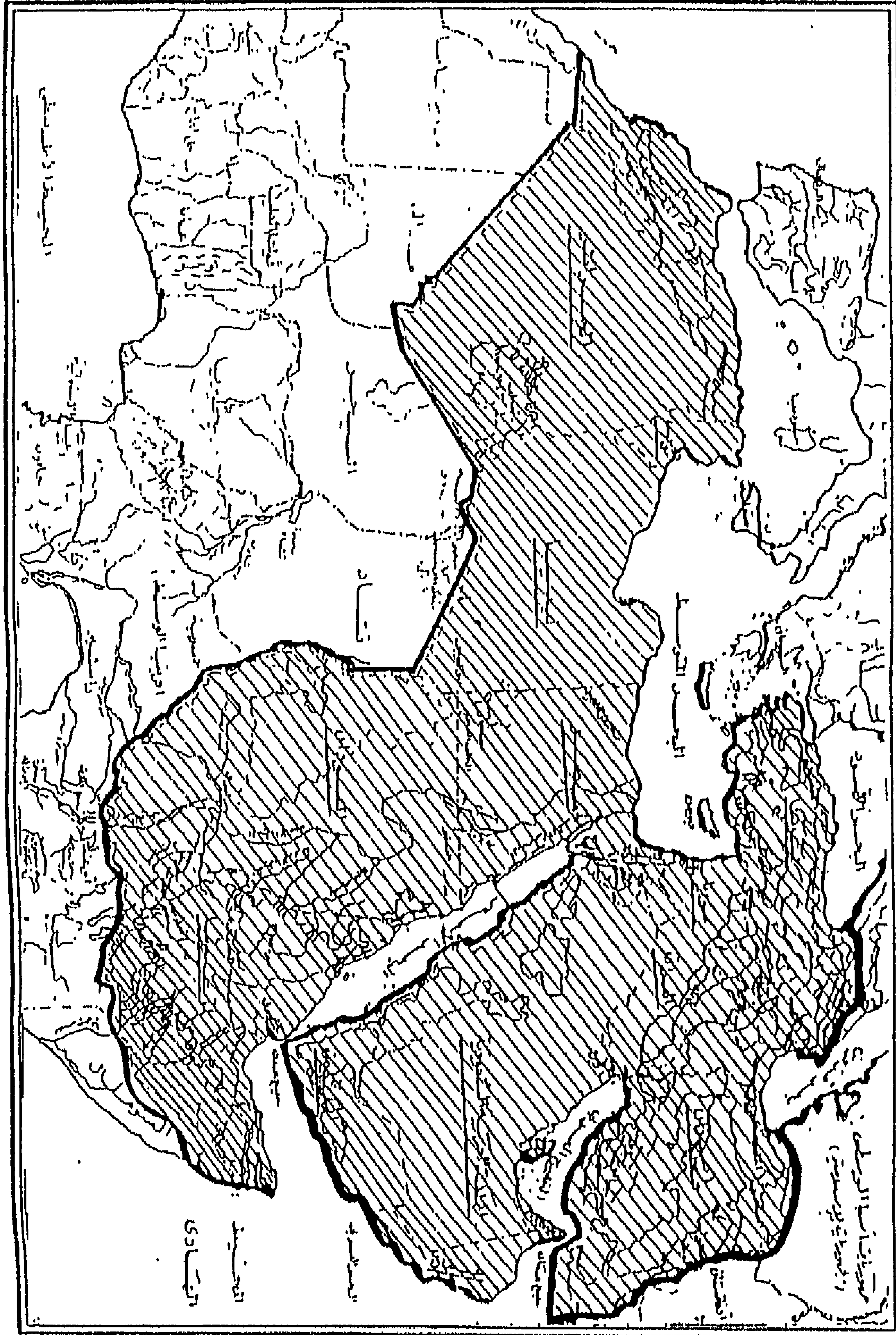
من الخريطة رقم (١) يتضح :

أن الشرق الأوسط منطقة تلتقى وتتداخل فيها كيانات أو كتل جغرافية سياسية متعددة . ففى الشرق الأوسط توجد بلاد تنتمى إلى كل من شمال أفريقيا هى " جمهورية مصر العربية ، الجماهيرية العربية الليبية ، تونس ، الجزائر ، المملكة المغربية ، موريتانيا" ، والهلال الخصيب ويشمل كل من الجمهورية العراقية ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اللبنانية ، فلسطين المحتلة ، والمملكة الأردنية ، واسرائيل " ، وشبه الجزيرة العربية " وتشمل المملكة العربية السعودية ، الجمهورية اليمنية ، دولة الكويت ، دولة قطر ، دولة البحرين ، الإمارات العربية ، سلطنة عمان " ، ثم ما سمى فى الأدبيات السياسية الأمريكية والأوربية بالحزام الشمالى " الجمهورية التركية ، جمهورية إيران الإسلامية " ، ومع ذلك فإن هناك من يضيفون إلى هذه البلاد ـ ضمن تعريف الشرق الأوسط ـ أطرافاً أخرى من داخل هذا الإقليم أو من خارجه .

---

(١) محمد سعيد أبو عامود ، المرجع السابق ، ص ص ١٦٥ ١٦٦ .

خريطة رقم (١) توضح حدود ومكونات منطقة الشرق الأوسط طبقاً لمختلف المفاهيم



إن منطقة الشرق الأوسط تتسم بتعدد وتنوع عرقى ، ودينى ، ولغوى ، وثقافى بدرجة كبيرة جعلت الأغلب الأعم من الكتاب الغربيين يجمعون على ما يعتبرونه طابعاً فسيفسائياً للمنطقة :

(أ) تنتمى أغلب شعوب المنطقة من الناحية العرقية إلى السلالات الفرعية التالية : " الساميون ، الأتراك ، الهنود ، الآريون " ، فالساميون ويضمون أساساً العرب واليهود فى حين يعتبر الإيرانيون أكبر الكتل الآرية . أما الأتراك فينتشرون عبر بلاد الحزام الشمالى ، ويشكلون معظم سكان تركيا الحديثة . وبالإضافة إلى ذلك يوجد العديد من المجموعات العرقية الأخرى مثل الأكراد (الموجودين بشكل رئيسى فى تركيا وشمال العراق وإيران .. إلخ) [1].
ويعتبر الشرق الأوسط مهد الديانات السماوية التوحيدية الثلاث (الاسلامية والمسيحية واليهودية) غير أن أتباع هذه الديانات ينقسمون إلى العديد من المذاهب والطوائف فضلاً عن ديانات وعقائد أخرى محدودة ومتناثرة .

(ب) ومن الناحية اللغوية تسود اللغات العربية والفارسية والتركية بلهجاتها المحلية العديدة هذا بالإضافة إلى لغات محدودة أخرى مثل العبرية والآرامية والسريانية .. إلخ .

ولا شك أن الدين والثقافة من الأمور الحاسمة فى تحديد التنوع الداخلى الذى تقسم به المنطقة والهوية المميزة لها على السواء .

ولقد تعددت وتنوعت آراء الباحثين ومراكز الدراسات داخل المنطقة وخارجها حول تحديد الدول التى تدخل فى إقليم الشرق الأوسط وتلك التى تخرج منه . غير أنه يمكن أن نميز بين دول تكاد تتفق حولها كافة الاجتهادات والآراء على أنها تشكل منطقة القلب فيه ، وخارج هذا الاطار يمكن التمييز بين دول تشكل الحلقة المحيطة بالقلب ، ثم دول هامشية تختلف الآراء بشدة حول إدماجها ضمن منطقة الشرق الأوسط .

(أ) تضم مجموعة الدول التى تدخل فى الشرق الأوسط ـ والتى يجمع عليها الباحثون ومراكز الدراسات ـ وتشكل بالتالى " قلب " المنطقة من بلاد الهلال الخصيب العربية (أى العراق

---

(١) سلامة أحمد سلامة وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٤ .

وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين ومصر) ، ويطلق عليها المجال الحيوى للشرق الأوسط وتوضحه خريطة رقم (٢) .

(ب) إذن هذا القلب تحيط به حلقة خارجية لا شك أن أبرز دولها حالياً هى السعودية وليبيا وإيران وتركيا والسودان .

(جـ) مجموعة الدول الهامشية وهى الدول التى تختلف الآراء حول انتسابها للشرق الأوسط وتضم :

أولاً : باقى مجموعة دول شمال أفريقيا ـ أى بلاد المغرب العربى وتضم تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا .

ثانياً : امتداداً إفريقياً آخر نحو الجنوب ويشمل : اثيوبيا والصومال .

ثالثاً : باقى دول شبه الجزيرة العربية وتشمل : اليمن والكويت وقطر والبحرين والامارات وسلطنة عمان .

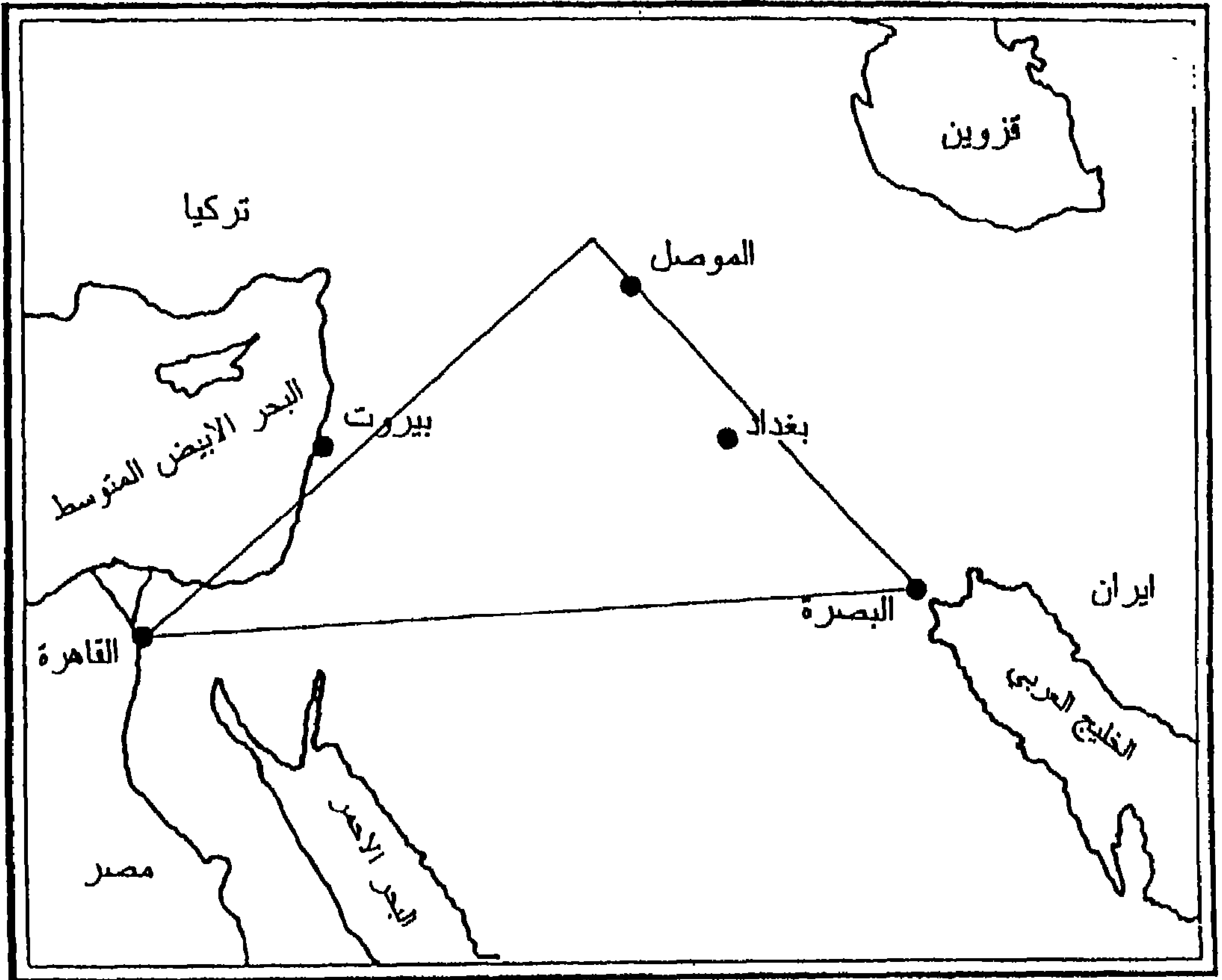
رابعاً : امتداد أوربى شرق أوسطى يتمثل فى : قبرص واليونان .

خامساً : امتداد أسيوى شرقاً يشمل : باكستان وأفغانستان والجمهوريات الاسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز التى استقلت بعد انهيار الاتحاد السوفيتى القديم وهى كازخستان وأوزبكستان وتركمانستان ، وقيرغيزستان وطاجيكستان وأذربيجان .

وعندما نتحدث عن الشرق الأوسط نعنى بذلك " دول القلب " والدول المحيطة بها ، أى المنطقة الممتدة التى تشمل إيران والعراق وسوريا ولبنان وتركيا والأردن وفلسطين وإسرائيل والسعودية ومصر وليبيا والسودان . وتكون أهم الدول (الهامشية) المرشحة للإضافة هى بقية بلاد شمال أفريقيا ، تونس والجزائر والمغرب .

كروكى (س)

المجال الحيوى للشرق الأوسط



المصدر : سيار الجميل : أثر النظام الدولى فى التكوين الإقليمى للشرق الأوسط فى القرن العشرين : المستقبل العربى ، العدد ١٧٩ ، بيروت يناير ١٩٩٤ ص ١٣ .

حدود الشرق الأوسط :

من الخريطة رقم (١) ومن المصادر والمراجع المختلفة السابقة يتضح الآتي :

شكلت النزعة الاستعمارية الغربية حدود المنطقة طبقاً لمقتضيات المصالح والأهداف الرامية إلى السيطرة على منافذها البحرية ومقدراتها وثرواتها الاقتصادية . وكانت المنطقة العربية ولا تزال المحرك الرئيسى للجهود الاستعمارية الغربية والصهيونية فى هذا الصدد . ونظراً للتغييرات المتعددة فى الاستراتيجيات الاستعمارية بحسب ما تقتضيه الظروف المكانية والزمانية وتبعاً لمعطيات المصالح والصراعات والتسابق على مناطق النفوذ فى العالم ، فإن تغييرات واجتهادات وتباينات قد حدثت فى رسم حدود المنطقة . وقد أفاد الضابط الامريكى " ألفريد ماهان " أن الاستراتيجية البحرية البريطانية قد حددت منطقة الشرق الأوسط ضمن المصطلح الذى أطلقه ليشمل تركيا وإيران وبلدان الخليج العربى[1] بهدف مواجهة التحرك الروسى فى إيران بعد أن تبين أهمية المنطقة ومضايقها وخلجانها وكان أكثر ما استرعى انتباهه مضيق هرمز أثناء زيارته الأولى للمنطقة عام ١٨٦٧م عندما كان ضابطاً شاباً فى البحرية الأمريكية.

وفى عام ١٩٢١م وبعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها حدد " ونستون تشرشل " ـ عندما كان وزيراً على رأس وزارة المستعمرات البريطانية ، لما خلف البحار بفلسطين وشرق الأردن والعراق ـ المهام لإدارة الشرق الأوسط التى أنشأها بغرض إدارة هذه المناطق وما لبث أن امتد اختصاصها فيما بعد إلى مصر .

ومع نشوب الحرب العالمية الثانية أنشأت الحكومة البريطانية مركز تموين الشرق الأوسط[2] ثم أقامت بالتعاون مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٤٢م مشروعاً مشتركاً لتأمين حصول المنطقة على الامدادات اللازمة من السلع ، ومواجهة صعوبات الشحن فى فترة الحرب ، كما أقامت قيادة عمليات الشرق الأوسط لتشمل منطقة شاسعة وأقطار غير محدده تشرف عليها ، تزداد وتقل طبقاً لتطورات الحرب . وعلى سبيل المثال فإنها أسقطت إريتريا ـ من حدود هذه المنطقة فى سبتمبر ١٩٤١م بينما نرى أن إيران قد أضيفت إليها عام ١٩٤٢م ثم تعود لتضيف إريتريا من جديد بعد خمسة شهور من إسقاطها [3] .

---

(١) لطفى الخولى ، عرب نعم وشرق أوسطيون أيضاً ، الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ٦٣ .

(٢) سلامه أحمد سلامه وآخرون ، مرجع سابق ، ٦٣ .

(٣) فاروق يوسف أحمد : ما هو الشرق الأوسط المعاصر ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١م ، ص ٦٩ .

حدود الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية :

تغيرت حدود الشرق الأوسط مع تغير المفاهيم بعد أن شارفت الحرب العالمية الثانية على النهاية ، حين تغيرت وانقلبت السياسة البريطانية بإطلاقها العنان للمنظمات الصهيونية العسكرية والمدنية في إضفاء الطابع الصهيوني اليهودي على فلسطين مما خلق واقعاً جديداً قامت على أثره الدولة العبرية في قلب الوطن العربي محققة بذلك مخططاتها السابقة في فصل مصر عن سوريا كما توضحه الخريطة رقم (٣) ، الأمر الذي أوجد مبررات استعمارية وصهيونية جديدة تحاول التمسك بمفهوم التعدُد العرقي واللغوي لأجناس مختلفة في خريطة الشرق الأوسط الذي بدأ يقوم منذ بداية الخمسينات على أساس الادعاء الغربي الذي يرى أن منطقة الشرق الأوسط التي تتكون من خليط من الأجناس والشعوب والجماعات القومية والعرقية المتعددة . وكانت الاجراءات الاستعمارية في هذه الفترة مقدمة لما بدا واضحاً في مطلع الستينات ، فقد بدأ المخطط الغربي الرامي إلى تمزيق الوطن العربي أكثر وضوحاً ، إذ بدأ الخطاب السياسي الغربي يتعامل مع الوطن العربي باعتباره لا يمثل أي شكل من أشكال الوحدة المتميزة، حيث بدأ الفكر الغربي يدخل باستمرار دولاً غير عربية في النطاق الجغرافي لمفهوم الشرق الأوسط ، فنجد أن حدود الشرق الأوسط قد امتدت لتضم دول مثل تركيا وقبرص وأثيوبيا وأفغانستان وباكستان وإيران وإسرائيل وتخرج منه باستمرار دول المغرب العربي مثل الجزائر وتونس والمغرب وموريتانيا وأحياناً ليبيا والسودان وتصل عند المفكرين الاستعماريين الغربيين إلى إخراج مصر من المنطقة الجغرافية للشرق الأوسط [1] .

وحدد " لونارد بندور " في دراسته حول الشرق الأوسط وصفه بأن المنطقة الممتدة من ليبيا حتى إيران إلى جانب بعض مناطق هامشية تضم أفغانستان وباكستان ودول المغرب العربي ومنطقة مركزية تشمل دول المشرق العربي واسرائيل .

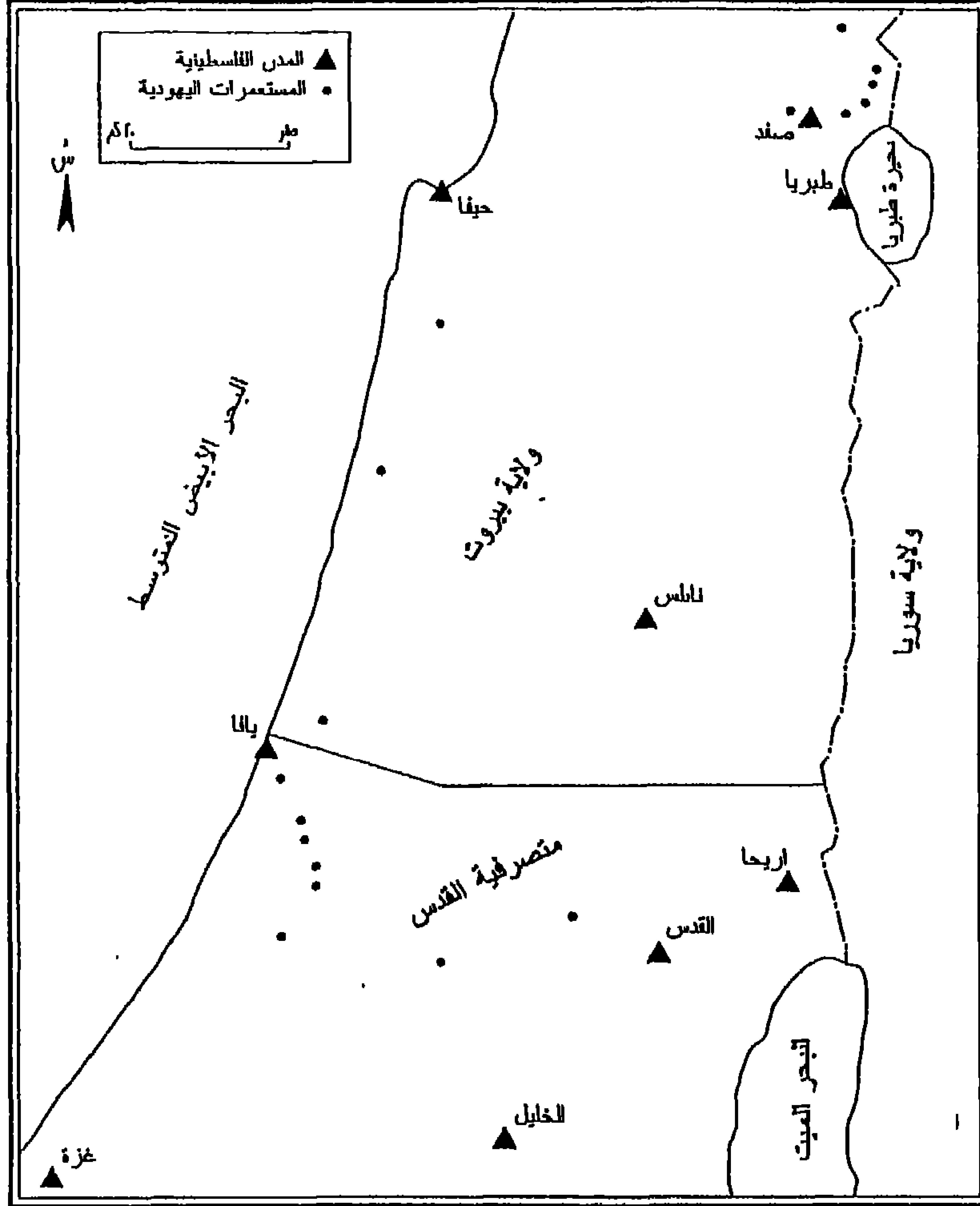
أما " كانتورى " و " سيجل " فقد قاما بتقسيم المنطقة إلى مركز يضم مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن وشبه الجزيرة العربية والسودان ، حدود خارجية وتشمل فلسطين ، تركيا ، إيران، أفغانستان . بينما قسمه " مايكل بريشر " إلى ثلاث مناطق متصلة تمثل المركز (مصر - العراق - إسرائيل - سوريا - الأردن) ثم (الجزائر - السعودية - الكويت - إيران - تركيا - قبرص - أثيوبيا) وتمثل حدودها الخارجية (اليمن - الصومال - السودان - تونس - المغرب) وهي بمثابة الإطار المحيط لمنطقة الشرق الأوسط .

---

(١) صلاح أحمد زكي : النظام العربي والنظام الشرق أوسطي ، دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٩ .

كروكى (٤)

المستعمرات اليهودية فى القرن التاسع عشر



المصـدر : د. خيرية قاسيمة وحورية محمد حسين : الصراع العربى الإسرائيلى فى خرائط ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩ ، ص ١٣ (بتصرف) .

التعريف الامريكى :

تعتبر دائرة المعارف الأمريكية أن الشرق الأوسط يشمل البلاد الآتية :

(البحرين ـ قبرص ـ مصر ـ إيران ـ العراق ـ إسرائيل ـ الأردن ـ الكويت ـ لبنان ـ سلطنة عمان ـ قطر ـ السعودية ـ السودان ـ سوريا ـ تركيا ـ الإمارات العربية ـ اليمن) وقد كان هذا التعريف من صنع الحلفاء عندما اقتسموا الامبراطورية العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى وسميت المنطقة بالشرق الأوسط لتوسطها جغرافيا قارات العالم القديم الثلاث [1] .

وهذا التعريف يختلف عما سمى بالشرق الأدنى والذى وضعه الإنجليز للتفريق بينه وبين الشرق الأقصى لبعد مسافة الأخير عن إنجلترا .

وقد شمل بالإضافة إلى بلاد الشرق الأوسط بعض المناطق فى روسيا وأفغانستان وباكستان وهى تدخل ضمن الطريق الذى كانت بريطانيا تحتاجه لحماية مستعمراتها فى الهند .

هذا التعريف لا يشمل جميع الدول الأعضاء فى الجامعة العربية حالياً فهو لا يشمل مثلاً المغرب العربى مثل : (ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، موريتانيا) بينما يشمل التعريف عدة دول غير عربية مثل : (قبرص ، إيران ، تركيا ، إسرائيل) .

التعريف الانجليزى :

(أ) يضم إلى الشرق الأوسط بالإضافة إلى البلدان السابقة كل من أفغانستان وباكستان ، وبعض مناطق روسيا ، وسمى بالشرق الأدنى لتفرقته عن الشرق الأقصى لبعد الأخير عن إنجلترا [2] .

(ب) ويدخل المستشرق البريطانى / الأمريكى (برنارد لويس) جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية فى حدود الشرق الأوسط [3] .

---

(١) مصطفى عبد العزيز موسى : العرب فى مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومى والمشروع الشرق أوسطى ، مكتبة دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥م ص ١٠٦ .

(٢) محمود وهبه ، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ٧٦ .

(٣) أحمد صدقى الدجانى ، كتاب ندوة تجمع عربى أم شرق أوسطى ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، القاهرة ، إبريل ١٩٩٤م ، ص ٣٨ .

الحدود الجديدة للنظام الشرق أوسطى :

إن هذه التعريفات تستبعد دول المغرب العربى ، وتضم دولاً غير عربية تختلف عن مفهوم الشرق الأوسط المعنى فى الترتيبات الاقليمية الجديدة فى المنطقة . إذ أن الشرق أوسطية كما تعرض الآن هى فى الواقع مشروع يهدف لإشراك إسرائيل فى عضويته بصرف النظر عن تباين الأعضاء المشاركين فيه [1] ، وإذا استبعدنا إسرائيل سنجد أن المشروع كله قد تلاشى فإسرائيل مثلاً تدخل (السودان ، اليمن ، المغرب ، تونس ، تركيا) فى مشروعاتها الاقتصادية المقترحة لتنمية المنطقة وتعزيز المجال الأمنى فيها .

ويلاحظ أن هناك التباساً دائماً بين مصطلح الشرق الأوسط والنزاع العربى الإسرائيلى ، الذى كان يطلق عليه فى أحيانٍ كثيرة " أزمة الشرق الأوسط " وشاع وصفه بذلك ، وكان من بين أهداف هذه التسمية إبراز الهوية الشرق أوسطية وطمس الهويات العربية .

وفى اعتقادى فإن كلمة الشرق الأوسط ما زالت غامضة كما هو حال عبارة النظام الشرق أوسطى أو السوق الشرق أوسطية تخضع للتسميات التى عادة ما تفرضها المتغيرات السياسية والاستراتيجية لدول الهيمنة البعيدة جغرافياً عن المنطقة .

تطور المفاهيم الشرق أوسطية فى عقد التسعينات :

إن التطورات التى حدثت بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى واستقلال جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز جعلت البعض يرى أنها جزء من الشرق الأوسط الجديد ، بينما يرى البعض الآخر أن الحدود الشرق أوسطية فى المنظور الاسرائيلى تتحدد بالمسافة التى تصلها أى صواريخ موجهه من إسرائيل وإليها [2] .

وفى عام ١٩٨٩م قدمت الوكالة الدولية للطاقة النووية (TAEA) تعريفاً جديداً لحدود الشرق الأوسط إذ حددته بالمنطقة الممتدة من الجمهورية العربية الليبية غرباً إلى جمهورية إيران الاسلامية شرقاً وبين سوريا شمالاً إلى جمهورية اليمن الشعبية جنوباً.

---

(١) مراد غالب ، ندوة تجمع عربى أم شرق أوسطى ، منظمة تضامن الشعوب الافريقية الآسيوية ، إبريل ١٩٩٤م .

(٢) محمد سيد أحمد : خريطة جديدة للشرق الأوسط فى طور التكوين ، جريدة الأهرام ، القاهرة ، ٢٩/٧/١٩٩٣م ، ص ٩ .

غير أن دراسة قدمت من هيئة الأمم المتحدة حول إقتراح إقامة منطقة منزوعة السلاح النووى فى الشرق الأوسط قد وجدت أن المفهوم قاصر يحد من مهمتها ، الأمر الذى جعلها تقترح ضم جميع دول الجامعة العربية وجمهورية إيران الاسلامية وإسرائيل إلى منطقة الشرق الأوسط [1].

وفى جامعة تل أبيب الصهيونية قدم تقرير الميزان العسكرى لمركز " جافى للدراسات الاستراتيجية " شمل تعريفاً لحدود الشرق الأوسط بأنه يتكون من الدول العربية (أعضاء الجامعة العربية) باستثناء موريتانيا والصومال ويضم محيطه إسرائيل وإيران.

أما مركز " موشى ديان " فقد قام بمسح حديث لمنطقة الشرق الأوسط واستثنى منها جميع دول المغرب العربى وأضاف إليها تركيا [2] .

وفى نوفمبر ١٩٥١م أنشأت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا قيادة الشرق الأوسط ، ودعت الدول العربية إلى الانضمام إليها .

وفى ٢٤ نوفمبر ١٩٥٥م قامت إيران وتركيا وبريطانيا وباكستان والعراق بتوقيع اتفاق حلف بغداد ، على أن تنضم إليه دولاً عربية وشرق أوسطية أخرى .

وباستعراض عدد من التعريفات والاجتهادات فى تحديد منطقة الشرق الأوسط لمجموعة من الساسة والكتاب والمؤسسات العلمية والاستراتيجية يتبين لنا الآتى :

(أ) أن تحديد المنطقة الشرق أوسطية (أو الشرق الأوسط) يغلب عليه الطابع المصلحى فكل التعريفات لا تستند إلى معايير موضوعية فى تحديد ماهية الشرق الأوسط والدول التى تدخل فى إطاره .

(ب) إن معظم التعريفات لها دوافع وأهداف سياسية وبالتالى فهى تقوم بدراسات علمية لتحقيق أهداف سياسية واستراتيجية .

(جـ) ونظراً للهيمنة الأمريكية والصهيونية السائدة فى الوقت الحاضر فإن هناك محاولة لفرض نظام شرق أوسطى يحمل مفاهيم ومصطلحات جاءت مفروضة من قبل دوائر الهيمنة

---

(١) عبد المنعم سعيد . الإقليمية فى الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد ، السياسة الدولية ، العدد (١٢٢)، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥م ، ص ص ٦٢ ٦٤ .

(٢) السياسة الدولية ، العدد (١١٥) يناير ١٩٩٤م ، ص ١٧٩.

الصهيونية والأمريكية . فقد اتفق على أن تكون دول الشرق الأوسط هى تلك التى حددها معهد " موشى ديان " الصهيونى . وفى هذا الصدد يلزم التنويه بأن الاستعمار وإن تغيرت مسمياته وأشكاله بتغيير الظروف الزمنية والمكانية والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، إلا أن المستعمرين لم يصلوا إلى نقطة التقاء تدور حول مبدأ السيطرة على الثروة والتحكم فى الجغرافيا وتغيير الملامح الطبوغرافية والأجناس .

وهناك رغبة ومحاولة فى استبعاد إيران والعراق من النظام الشرق أوسطى الجديد مما يساهم فى إشعال الفتن مستقبلاً .

ومهما يكون الخلاف أو الاختلاف مع هذين النظامين فإنه لا يختلف أحد فى موضوعية المكانة التى تؤهلهما مجتمعين أو كل منهما على حده فى معادلة التوازن الإقليمى وتأثيرها على مستقبل المنطقة .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن استبعاد تسوية فرساى - فى أعقاب الحرب العالمية الأولى - لقوتين رئيسيتين من التسوية هما ألمانيا والاتحاد السوفيتى قد أدى إلى إشعال الصراعات التى قادت العالم إلى حرب كونيه راح ضحيتها أكثر من خمسين مليون إنسان واستمرت لمدة خمس سنوات فى الفترة من عام ١٩٣٩م إلى عام ١٩٤٥م .

يشير بعض المفكرين إلى أن الجانبين الفلسفى والسياسى المتكاملين لفكرة الشرق أوسطية الجديدة قد وضعتا من خلال وثيقة أمريكية شهيرة تزامن إعدادها مع مفاوضات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٧م ، حين أعلن عنها رسمياً أثناء تقديمها للكونجرس من جانب وكالة التنمية الأمريكية وهى أكبر مؤسسة استخبارية بعد الـ C I A . وأوصت هذه الوثيقة بضرورة إعادة النظر فى المفاهيم السائدة وتغيير العقليات القديمة وأكدت على ضرورة التعاون الشرق أوسطى الأوسع ، والذى يجب أن يحل محل التعاون العربى الإقليمى الذى ثبت فشله منذ قيامه عام ١٩٤٥م ، وترجع أهمية هذه الوثيقة إلى الرؤية الأمريكية لمستقبل المنطقة المتمثلة فى إيجاد البديل للنظام العربى القائم على دعوة قومية ، ليشمل اندماجاً إقليمياً يضم إلى جانب الدول العربية كل من إسرائيل وتركيا وإيران (١) .

---

(١) مصطفى عبد العزيز موسى ، مصدر سابق ، ص ١٠٧ .

إن فلسفة الفكر الامريكى للشرق الأوسط الجديد تنبع من منطلقات ومفاهيم المصالح الامريكية على أساس قدرات كل دولة عربية أو غير عربية واختلاف وظيفتها وخدمتها للمصالح الأمريكية وفقاً لإمكاناتها وما تمثله من فاعلية .

يؤكد تضارب المصالح وتباين الاجتهادات فى وضع الحدود الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط وإطلاق المسميات الثابتة على دولها وهو ما افترضه الوفد الإسرائيلى المشارك فى لجنة الحد من التسليح والأمن الإقليمى المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف فى مفاوضات الشرق الأوسط ووضع حدود الشرق الأوسط وفقاً لما يلى :

(أ) نطاق يتسع ليشمل كل الدول العربية التى تمتلك صواريخ بعيدة المدى (بالستيكية) وأسلحة نووية وكيميائية .

(ب) تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقاليم فرعية (المغرب العربى مصر وسوريا ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة وتركيا " ـ الخليج العربى) .

(جـ) يشكك الباحثون والمفكرون العرب فى صحة هذه الاجتهادات وهذا المصطلح فيرى البعض أن هذا مصطلح دخيل جاء من خارج المنطقة ، وهو بعيد عن سماتها السياسية والثقافية والحضارية والديمغرافية . وهذا المصطلح جاء ليمزق البيت العربى ويفكك وحدته بضم دول غير عربية .

ونظراً لأن مصطلح الشرق الأوسط وافد من الغرب ولا يزال يعتريه الغموض فإن الباحثين د. على الدين هلال وجميل مطر قد قدما مفهوماً بديلاً وهو " النظام الإقليمى العربى " كمفتاح لتحليل التفاعلات بين الدول العربية وبين جيرانها وبين النظام العالمى بشكل عام ، وهم يرون أن الدول العربية إلى جانب قربها الجغرافى فهى تتمتع بتجانس يؤهلها لتكوين إقليم أو نظام إقليمى متكامل دون مشاركة الآخرين . فالعرب يشتركون فى الدين واللغة والتاريخ والثقافة والتراث ، ويشتركون فى الأشكال المؤسسية مثل جامعة الدول العربية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وهم فى نفس الوقت يشاركون العالم الثالث فى أهداف التنمية الاقتصادية وتطوير النظام السياسى ، إضافة إلى خضوعهم جميعاً للسيطرة الغربية ، الأمر الذى وحد ردود أفعالهم تجاه بعض القضايا العالمية مثل الاستعمار ، وسيطرة الشركات عابرة القارات وغيرها من وسائل الهيمنة والاستغلال [1].

---

(١) عبد المنعم سعيد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢ ، ٦٣ .

إن تصور الباحثين العرب يناقض التصور الغربى للشرق الأوسط الذى يقوم على افتراض أن المنطقة ما هى إلا عناصر عرقية مركبة تتألف من خليط من التجمعات الثقافية والقومية وهو ما يشكل رفضاً قاطعاً لمفهوم القومية العربية والدعوة للوحدة العربية ، ويرقى إلى إضفاء الشرعية على الوجود الإسرائيلى فى المنطقة وإدخال تركيا وإيران ضمن المنظومة الجغرافية لمنطقة الشرق الأوسط ثم استبعاد العراق وإيران من مفاوضات السلام ومن التداخلات التنموية والاقتصادية للشرق الأوسط .

تناول مفهوم الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى[1] :

تعددت المداخل التى تناول من خلالها الفكر العربى مفهوم الشرق أوسطية وهى مدخل التأصيل التاريخى ومدخل الأزمة ومدخل المؤامرة ، ومدخل تغيير النظام الدولى ، والمدخل الأيدولوجى ، وأخيراً المدخل المستقبلى . وهى مداخل يمكن من خلالها تفهم الأرضيات المختلفة التى يقف عليها المؤيدون والمتحفظون والمعارضون لمفهوم الشرق أوسطية ، والنظام والسوق .

مدخل التأصيل التاريخى للشرق أوسطية :

اهتم المفكرون العرب بتأصيل هذا المفهوم وإن اختلفوا فى المدى الزمنى الذى يعود إليه :

أولاً : يرجعه البعض إلى مؤسس الصهيونية (تيودر هيرتزل) فيوصف المشروع بأنه خلاصة يوتوبيا هيرتزل الصهيونية حيث يتحول الشرق الأوسط إلى منطقة يخيم عليها السلام والتعايش ، تجتمع فيها الثروات العربية الواسعة مع التمركز الاستثنائى للقوة العقلية التى يمتلكها الصهاينة لخلق جنة من الرخاء على الأرض[2].

ثانياً : ويعرض آخرون الشرق أوسطية كمفهوم ثقافى فى القرن العشرين من خلال ما كتبه الدكتور/ طه حسين فى كتابه (مستقبل الثقافة فى مصر) حيث دلل على ضرورة إحياء ثقافة البحر المتوسط . ويضيف بعض المفكرين ومنهم رغيد الصلح ـ المفكر اللبنانى ـ الذى حاول بلورة هذه الرؤية الشرق أوسطية فى كتابه (حضارتنا على المفترق) فقد ارتأى أن حضارتنا متوسطية لأنها لا تنتمى إلى المعسكر الرأسمالى أو المعسكر الشيوعى وأنها تواجه إلحاداً من الشرق والغرب يستلزم تعاوناً إسلامياً مسيحياً [3].

---

(١) محمد سعد أبو عامود ، الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى ، السياسة الدولية ، العدد (١١٥) مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤م ، ص ص ١٦٥ - ١٦٦ (بتصرف) .

(٢) رغيد الصلح ، المشاريع الاسرائيلية - شهادات المنشأ غربية ، الحياة ، ١٩٩٣/٧/٢٦م .

(٣) مراد وهبه ، ثقافة شرق أوسطية ، جريدة الحياة ، ١٩٩٣/٨/١م .

ثالثاً : أما الفريق الثالث فيرجع المفهوم إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث تأرجح مفهوم النظام الإقليمي بين تصورين ، النظام الإقليمي العربي والنظام الإقليمي الشرق أوسطي وإن تحقق الأول حيث أن الظروف في الخمسينات كانت تسمح ببروزه ، بخلاف الظروف الحالية[1] التي تميزت بالاضطراب وعدم اليقين والتي تتعرض لها من خلال المداخل الآتية :

مدخل الأزمة :

ويربط أصحاب هذا الاتجاه بين الأزمة التي يعاني منها النظام العربي بعد حرب الخليج الثانية ومفهوم الشرق أوسطية بوصفه مشروع بديل للنظام العربي في حالة تحلله وانهياره . ونفس الرؤية يعبر عنها أكثر من كاتب ومفكر عربي وبعضهم يوضح النتائج التي ستترتب على هذا البديل بالنسبة للعالم العربي ، والبعض يجعل من إحياء النظام العربي الإقليمي وتقويته شرطاً للدخول في أية مشروعات إقليمية أخرى كالنظام الشرق أوسطي . وهم يطرحون بدائل أخرى لعلاج أزمة النظام العربي ، ويرى بعضهم إمكانية التعايش بين النظامين بشرط أن تتوفر عناصر القوة للنظام العربي .

مدخل المؤامرة :

ينطلق أصحاب تلك الرؤية من فرض محدد وهو أن هناك محاولات غربية أمريكية مستمرة للسيطرة والهيمنة على المنطقة العربية ، وأن حالة الضعف العربية الراهنة إضافة إلى الاتجاه نحو التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي قد شجع الولايات المتحدة على طرح مشروع النظام الشرق أوسطي بهدف تجميع فكرة القومية العربية أو العمل الجماعي في محيط أكبر تختلط فيه الهويات والأجناس وتواجه فيه البلاد العربية تحدياتها منفردة ، لتذوب القومية العربية في دروبه المختلفة .

ويركز أصحاب هذه الرؤية على السياسة الأمريكية في المنطقة العربية ويربطونها بسعي الولايات المتحدة من أجل الحفاظ على الموقع المتميز لإسرائيل في المنطقة . فطرح المشروع الشرق أوسطي يمكن أن يوفر لإسرائيل موارد مالية بديلة عن المعونات الأمريكية التي سيتعذر استمرارها مستقبلاً وتحظى إسرائيل بدور الدولة الأكثر رعاية في ظل هذه السوق ، وعلى أن تحظى أطراف إقليمية موالية لأمريكا (إسرائيل - تركيا - أثيوبيا) بمشاركة العرب ثرواتهم التي تراها الولايات المتحدة أكبر من أن يستقل بها العرب وحدهم .

---

(١) جميل مطر ، مستقبل النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي ، العدد (١٥٨) إبريل ١٩٩٢م، ص ١٩.

وأخيراً ضمان الهيمنة الأمريكية على البترول العربى ، وذلك عن طريق إقامة نظام غير عربى المركز يستمد أمنه من خلال إتفاقات ثنائية بين كل دولة عربية على حده والدول الغربية الرئيسية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية[1] .

مدخل تغيير النظام الدولى :

يعالج أصحاب هذا المدخل مفهوم النظام الشرق أوسطى من خلال إطار أوسع هو النظام الدولى فالعالم اليوم يشهد تغيرات جذرية فى كافة المجالات بصفة عامة ، وعلى المستوى الدولى بصفة خاصة ، فهذه التغييرات على المستوى الدولى تتطلب إعادة النظر فى الترتيبات القائمة على المستوى الإقليمى ، بما يعنى أن التغيير فى النظام الدولى يتطلب تغيراً فى النظم الإقليمية القائمة فى مناطق العالم المختلفة وخاصة فى المنطقة العربية التى لها أهميتها الإستراتيجية الخاصة بالنسبة للنظام الدولى .

وتتعدد أطروحات هذه الرؤية ، فالبعض يدعوا إلى صياغة نظام عربى جديد على أسس سياسية واقتصادية متطورة ومتمشية مع طريقة العصر الذى نعيشه . ويدعوا فريق آخر إلى ضرورة التوصل إلى نظام عربى جديد على أن تكون له رؤيته الإقليمية والدولية بما يتمشى مع الظروف الجديدة فى عالم اليوم . غير أن جميعهم يحذرون من عجز العالم العربى عن بلورة سياسة تستطيع بها المواءمة والمواجهة مع السرعة الفائقة لحركة القوى الخارجية من حوله ، وأن الأمر سينتهى فى ظل هذا العجز - إلى نظام شرق أوسطى بوصفه أحد أركان بنيان جديد للنظام العالمى الذى يقوم على تكريس فكرة عدم العدالة وعدم التكافؤ بين الشمال والجنوب ، وقوام هذا التصور توزيع النفوذ المهيمن بين المراكز الرأسمالية الثلاثة أمريكا وأوربا واليابان مع الاحتفاظ بمركز خاص للولايات المتحدة بحيث تتم إقامة مجموعة من النظم الإقليمية للسلام والأمن الغربى فى المناطق والقارات المختلفة ، وذلك عبر التفاهم بين المحاور الثلاثة الكبرى من جهة ومحاور صغرى للحركة من جهة أخرى ترتبط مع الأولى ارتباط التروس بالترس الأكبر لتدور الآلة حيث يراد لها أن تدار حسب النموذج المعد .

---

(١) ياسين سويد . موقع الوطن العربى فى النظام الدولى الجديد . مجلة الوحدة ، العدد (١٠٠) ، الرباط ، يناير ١٩٩٣م ، ص ٧٤ .

المدخل الأيديولوجى :

يستند أصحاب هذا المدخل على مدى اقتراب أو إبتعاد مشروع النظام الشرق أوسطى عن الإطار الأيديولوجى الذى يفكرون فى نطاقه . ومن الواضح أن هناك رؤيتين أيديولوجيتين بارزتين فى سياق نتاج الفكر السياسى العربى ، وهما الرؤية الإسلامية والرؤية القومية ، وتنطلق الرؤية الإسلامية للنظام الدولى الجديد بصفة عامة وما يترتب عليه من مشروعات إقليمية كمشروع الشرق الأوسط من موقف الشك والحذر استناداً إلى العداء التاريخى بين الإسلام والغرب ، فالنظام الدولى الجديد قد قلل من الاستقلال وامتلاك القرار لدى دول وشعوب العالم الثالث وحرمها من أية قدرة على المناورة وأن هذا النظام سيعمل على تطويق الحركة الإسلامية والحيلولة دون نموها وسيعمل على احتوائها فى مشروع السيطرة والهيمنة الغربية الذي يتكون الآن[1]. وتربط هذه الرؤية الترتيبات الإقليمية فى المنطقة بهيمنة الغرب ومحاولة فرض حضارته على العالم.

ويربط أصحاب الاتجاه القومى العربى بين النظام الدولى الجديد وبين النظام الشرق أوسطى المقترح ، حيث يتطلب النظام الدولى الجديد من وجهة النظر الأمريكية ضرورة قيام نظام شرق أوسطى يضم فى إطاره مجموعة الدول الشرق أوسطية التى تمتد من تركيا إلى مصر مروراً باسرائيل وتضم فى إطارها دول المشرق العربى ودول الخليج العربى وصولاً إلى إيران وباكستان . وهدف أمريكا هو تكريس هيمنتها بالإضافة إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية فى السيطرة على النفط العربى والأسواق العربية ومصالحها السياسية باعتبار أن من يسيطر على هذه المنطقة يصبح سيد العالم . ويترتب على قيام هذا النظام تجاوز القومية العربية وتعميق مظاهر التجزئة بين مشرق ومغرب الوطن العربى وتكريس الوجود الصهيونى باعتباره عضواً طبيعياً فى النظام وقيام علاقات جديدة بين دول عربية وغير عربية على أساس غير قومى .

مدخل استشراف المستقبل :

ركز المفكرون العرب فى هذا الإطار على استشراف المستقبل بالنسبة للنظام الإقليمى فى المنطقة وسنجد ثلاث اتجاهات على الأقل هى على النحو الآتى :

١ ـ يفترض إمكانية قيام نظام إقليمى شرق أوسطى .

٢ ـ يرى أن هناك تحفظات حول هذا الافتراض .

٣ ـ يرفض هذا الافتراض ، ويطرح بدائل أو تصورات أخرى للنظام فى المنطقة .

---

(١) زكى أحمد ، النظام العالمى الجديد فى تصور الإسلاميين العرب ، المستقبل العربى ، العدد (١٥٧) ، مارس ١٩٩٢م ، ص ١٣٧ .

١ـ الاتجاه الذى يفترض امكانية قيام النظام الإقليمى الشرق أوسطى :

(أ) يرى أصحاب هذا الاتجاه أن المسألة ستحسم لصالح تبلور نظام أمنى وسياسى جديد فى الشرق الأوسط وأن كل تقدم فى مسار التفاهم العربى الإسرائيلى سيسهم فى التخلص من مفاهيم الأمن السائدة الآن ويشير إلى أن الظروف مهيأة للدخول فى النظام الشرق أوسطى . ومن الأهمية بمكان التشديد على أن إقامة مثل هذا النظام لا تعنى بالضرورة أنه نقيض وجود النظام العربى إذا استطعنا كمجموعة عربية أن نكون قطباً مثل الأقطاب الأخرى الداخلة فى هذا النظام . ويحذّر أصحاب هذا الاتجاه من دخول العرب متفردين لأنهم حينئذ سيقعون فى مثلث ثلاثى الأقطاب يضم إسرائيل وإيران وتركيا وكلها دول قومية قوية . كما أن النسيج القومى بها يشكل وتيرة أساسية للتعبئة ولبلورة مشروع سياسى بالإضافة إلى أن هذه الدول لها عمق سياسى واستراتيجى قد لا يتمتع العرب بمثله . وعن آليات النظام يتحدثون عن إمكانية الاستفادة من التجربة الأوربية لأنها أدت إلى تحول منطقة كانت ـ تاريخياً ـ ميداناً للحروب المستمرة إلى منطقة للتكامل والتعاون والأمن المتبادل . لذا يمكن القول بأن المفهوم الإقليمى فى العلاقات الدولية والقائم على إذابة أسباب التوتر والبعد عن النزعة المحلية والسياسات الوطنية قصيرة النظر ، والعمل على تنسيق التعاون والتكامل يمكن أن يحقق فى منطقة معينة مزجاً ومخرجاً مواتياً لحل المنازعات ويطلق الكثير من التفاعلات الإيجابية التى تساعد على حفظ السلام وتحقيق التقدم والاستقرار[١] .

(ب) وفى هذا الصدد يرى البعض أنه من الأفضل بالنسبة للجانب العربى أن يأتى النظام الإقليمى من خلال مفاوضات تأخذ مصالح الطرفين فى الاعتبار بدلاً من أن يأتى نتيجة لضغوط خارجية . ومن ثم فإن من صالح العرب أن يدعوا إلى عقد مؤتمر للأمن والتعاون والتنمية فى الشرق الأوسط وأن يدخلوا هذا المؤتمر بمقترحات ومواقف يتم التوصل إليها من خلال مفاوضات عربية ـ عربية وبذا يكون الجانب العربى فاعلاً فى رسم مستقبل المنطقة[٢] .

---

(١) عبد المنعم سعيد . مستقبل السلام الإقليمى فى الشرق الأوسط ، الحياة ، ١٩٩٣/١٠/٤م .

(٢) عبد الرؤوف الريدى: سفير . العرب والشرق الأوسط الجديد ، جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/١٠/٩م .

(جـ) ورؤى أخرى ترى أن المسألة ليست مفاضلة بين نظام عربى أو نظام شرق أوسطى ، ولكن يمكن طرحها من خلال القول بنظام عربى ونظام شرق أوسطى ، وترى أن هناك عوامل تجعل من الضرورى أن يتم التفاعل بين الإطار العربى والإطار الشرق أوسطى حيث يتطلب العامل الجغرافى ضرورة الانفتاح المحسوب على كل ما فى الشرق الأوسط من ثقافات وحضارات وأسواق وتبادل المصالح والمنافع معها ، إضافة إلى المتغيرات الدولية الحديثة والتى تتطلب قيام نظم إقليمية خاصة فى المواقع الاستراتيجية . ومن ثم المطلوب الآن أن يكون النظام العربى بقوته الجماعية شريك فى نظام إقليمى أوسع من خلال آليات وقواعد محددة تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل ، وأن الأوضاع الحالية واحتمالات تطورها فى المستقبل تدعوا إلى ضرورة العمل فى اتجاه توسيع الشرق الأوسط ليلحق بأوربا المتوسطية بما يمكننا من القيام بدور الشريك الفعال فى النظام العالمى الجديد(1) .

٢ ـ الاتجاه المتحفظ على فرضية الاتجاه المستقبلى نحو نظام إقليمى شرق أوسطى :

(أ) ويرى أصحاب هذا الاتجاه أنه من الخطورة بمكان أن يدخل العرب فى ترتيبات تعاقدية إقليمية تقوم على أساس توازن معين للقوى على المستوى الدولى بصفة خاصة ، قابل للتغيير ، ويشيرون إلى أن العروبة لا تعنى العزلة ، ولا تعنى التفاعلات مع دول الجوار وتنظيمها ، ولكن المرفوض هو أن مثل هذه الترتيبات مفروضة من الخارج ، وعلى نحو يتجاهل الهوية والمصالح العربية تحديداً أو يلحق الضرر بها . ويرون أن الخطورة تكمن فى تزامن التسوية السلمية مع مرحلة ضعف وتفكك عربى ، بحيث أن السيناريو الأكثر احتمالاً هو دخول العرب هذا النظام فرادى وليس فى إطار عربى متماسك مما يزيد المخاوف فى أن يكون النظام الشرق أوسطى إطار لتذويب الهوية العربية ، وليس إطاراً للتفاعل بين نظام عربى وبين الخصائص العالمية والإقليمية من حوله بحيث يقوم على الندية والتكافؤ . وأن فرصة هذا النظام المقترح على الأمد المتوسط والطويل كإطار لتنظيم واستقرار التفاعلات الإقليمية غير موجودة لأنه سيبنى على عدم العدالة . وأن هذا النظام لا يمثل حقائق القوة فى إقليم الشرق الأوسط لاستبعاده العراق وإيران ، كما أنه يستند إلى معادلة دولية معينة وهى الهيمنة الأمريكية ، والتى لا تعدو أن تكون هيمنة مؤقتة (2) .

---

(١) لطفى الخولى ، عرب نعم ولكن شرق أوسطيون أيضاً ، الحياة ، ١٩٩٣/٥/٢٠م .

(٢) أحمد يوسف أحمد: أفكار حول السلام والنظام الشرق أوسطى ، جريدة الحياة ، ١٩٩٣/١٠/٢٣م .

(ب) ويطالب أصحاب هذا الاتجاه بضرورة التمسك بالقومية العربية وأنهم يرون أن مقوماتها ما زالت باقية ، ويدللون على أهميتها بأن المتغيرات الدولية استندت فى شق كبير منها على العامل القومى ، وأن العرب سيواجهون مستقبلاً تتحصن فيه دول الجوار الجغرافى خلف متاريس أيديولوجية ، فى حين لن يجد العرب ما يتحصنون خلفه أو يحفزهم على التميز والتقدم . ومن ثم فإن نقطة البدء تكون فى العودة إلى النظام العربى بعد انعاشه وتغيير سلوكيات أطرافه وتحديثه ثم نقرر الاندماج فى النظام المقترح من عدمه[1] .

٣ - الاتجاه الرافض لأن يكون النظام الإقليمى فى المستقبل نظاماً شرق أوسطياً :

(أ) هذا الاتجاه يضم أنصار من مدارس فكرية مختلفة تضم الإسلامى والقومى والاشتراكى. فيرى الإسلاميون منهم أنه لا توجد هوية شرق أوسطية ، لأن المنطقة عربية إسلامية ، ومن ثم فالحديث عن الهوية الشرق أوسطية هو افتعال ودعوة لتذويب خصوصية هذه المنطقة لتقلع عن انتمائها العربى الإسلامى ، وهى صيغة مصممة لغرس إسرائيل فى جسد المنطقة ، ويعبر عن أحلام وتمنيات أكثر مما يعبر عن معطيات لواقع حقيقى .

ومن هنا فهم يدعون إلى عدم الأخذ بهذا المفهوم أو المصطلح لأن معطياته على صعيد الواقع غير قائمة[2] .

(ب) وينظر القوميون إلى النظام المقترح للشرق الأوسط على أنه اقتراح إسرائيلى ، وأن القول بأنه مفيد للعرب اقتصادياً هو زعم غير صحيح ، لأن لإسرائيل مشروع يؤدى تحقيقه إلى ضرر محقق بالمشروع العربى ، وأنه يكون اقتصادياً فقط بل إن النظام المقترح بأكمله سيكون مهدداً للوجود العربى ذاته ، وأنه يتناغم مع أطماع الهيمنة التى يسعى الشمال إلى فرضها على الجنوب الذى ننتمى إليه . الأمر الذى يحتم علينا تجديد الفكر القومى وإظهار مفهومه الإنسانى للقومية العربية فى مواجهة مثل هذه المقترحات المنافية للهوية العربية .

(جـ) ويضيف الاشتراكيون أن النظام المقترح يحول إسرائيل إلى شريك كامل لأمريكا بعد أن كانت تقوم بدور الوكيل لها فى المنطقة ، كما أنها يمكن أن تتحول إلى دولة إقليمية عظمى

---

(١) جميل مطر ، مستقبل النظام الإقليمى العربى . المستقبل العربى ، مصدر سابق ، ص ٢١ .

(٢) فهمى هويدى ، ندوة الحياة عن النظام الشرق أوسطى الجديد ، جريدة الحياة ، القاهرة ، ١٢ - ١٩٩٣/٩/١٤م .

بعد أن تتغلب على موازين القوى فى المنطقة لصالحها ، ويضع مصر والأقطار العربية فى حالة الانضمام للمشروع ـ فى موضع ضعيف وتابع لصالح أطراف غير عربية . ويقترح أنصار هذا الفكر أن يكون التعامل العربى مع أطراف هذا المشروع فى إطار العلاقات العادية والثنائية ويبقى خيار الانضمام أو رفضه مستقبلاً خاضعاً للتطورات المستجدة فى العلاقات العربية وللقرار العربى الموحد .

أما البديل الثانى والأفضل لديهم فيتمثل فى قيام مصر بإقامة تجمع اقتصادى عربى .

الجدل العربى حول الترتيبات الإقليمية الجديدة[1] : (ما بعد مؤتمر مدريد وأسلو)

شهد عام ١٩٩٣م اتساع نطاق الجدل العربى ، الذى بدأ عقب إنعقاد مؤتمر مدريد ، حول طبيعة الترتيبات الإقليمية التى ستترتب على تسوية الصراع العربى الإسرائيلى وأضفى الاتفاق الفلسطينى والإسرائيلى فى سبتمبر ١٩٩٣م سخونة شديدة على هذا الجدل ، فقد أظهر مخاوف فريق من السياسيين والمثقفين العرب الذين سبق أن حذروا من إعادة صياغة العلاقات الإقليمية فى ظل التسوية على نحو يكفل وضعاً متميزاً أو مهيمناً لإسرائيل . على حين سعى فريق آخر لإبراز ما يراه من محاسن التعاون الإقليمى فى ظل علاقات سلمية مع إسرائيل أو للتقليل من أهمية مخاوف المتخوفين . وقبل استعراض مجمل أفكار جدل المعارضين والمؤيدين لأفكار الترتيبات الإقليمية الجديدة والمستمدة من المداخل المختلفة لتناول مفهوم الشرق الأوسط فى الفكر العربى والسابق استعراضها فإن هناك ملحوظتين على طابع هذا الجدل :

(أ) عزوف الدوائر الرسمية فى الدول العربية عن المشاركة فى الجدل الدائر ، وبقى هذا الجدل محصوراً فى أوساط المثقفين والسياسيين المعارضين والمستقلين ، هذا باستثناء القليل من الأحاديث والتصريحات المقتضبة أو المغرقة فى العمومية التى صدرت عن عدد محدود للغاية من المسئولين العرب وتعرب فى مجملها عن الترحيب بالتعاون الشرق أوسطى أو تنفى وجود مخاطر له ، وهو أمر يبدو غير منسجم مع الحاجة الماسة للاستعداد للتعامل المخطط مع مرحلة جديدة غير مسبوقة على الصعيد الإقليمى ، فالثابت أنه لا يوجد حد أدنى من الاستعداد العربى لهذه المرحلة ، لا بمشروع موحد ، ولا حتى بمشروعات قطرية ، رغم ما كان واضحاً من أن هذه المرحلة آتية لا ريب فيها .

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى . معركة الشرق أوسطية . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤م ، ص ص ٢٢٨ – ٢٣٧ (بتصرف) .

(ب) أن هـذا الجـدل افـتقد الـتحديد الدقيـق لموضوعه (هل هى ترتيبات إقليمية ـ أو هى سوق شـرق أوسـطية أم هـى نظـام شـرق أوسـطى) وحدث الكثير من الخلط نتيجة الاخفاق فى تحديـد الموضـوع ولشيـوع الارتجـال والعشـوائية وأدى ذلـك جنباً إلى جنب مـع الرغبة فـى تسـجيل المواقـف ـ إلى قصـور فـى طـروحات المؤيديـن والمعارضين للترتيبات الإقليمية الجديـدة ، ولم يقـدم أى مـن الفـريقين رؤيـة لـلفرص والمخاطـر المتضـمنة فى هذه الترتيبات وكيفية صياغة تصور عربى ندخل به العصر الجديد بما يقلص مخاطره علينا ويدعم فرصنا فيه مهما كانت محدودة بدلاً من الوقوف على طرف النقيض (ضد أو مع) .

تيار الرفض للشرق أوسطية :

شـن هـذا الـتيار حمـلة شـديدة عـلى الشـرق أوسطية بكل الصيغ التى جرى الجدل حولها ، طارحاً القضايا التالية :

(أ) إن الشـرق أوسطيـة مشروعاً ليس نابعاً من العرب وإنما مفروض عليهم وأن له أصول تاريخية غـربية وصـهيونية ، فـيرى القائـلون بأصـوله الغربية أن هذه الأصول تعود إلى حلف بغداد وحـلف شـرق الـبحر المتوسـط ومشـروع إيـزنهاور[1] . وغيرهـا مـن الأصول الغربية التى فشلـت بسـبب تـنامى القـوميـة العـربية والإصـرار على رفض أى تـرتيب إقليمى يدعم مركـز إسـرائيل فـى المنطقة ، ولكن سلسلة الانكسارات التى تعرضت لها القومية العربية توفـر ظـروفاً مواتيـة الآن لـمثل هـذا الترتيـب ، فالصـف العـربى مشـتت ، والفكرة العربية تتلاشـى ، باعتبـارها أحلامـاً والـدول العـربية مثقـلة بأزماتهـا وهمومها الداخلية ، وأنظمة الحكـم فيها حريصة على روابطها الغربية التى ترى فيها الضامن الوحيد لحمايتها واستمرار بقائها .

ويـرى القائـلون بالأصـول الصـهيونية للشـرق أوسـطية أن هـذه الأصـول تعـود إلى مشروع "هرتزل " الذى تطلع إلى تحويل الشرق الأوسط إلى منطقة سلام وتعايش وتعاون ، وقـد تمت إعـادة صـياغته تحت مسـمى جديـد هو المشروع الشرق أوسطى ، الذى قامت مؤسسـات صـهيونية بدراسـات حوـله منذ ما قبل قيام إسرائيل . ومثال ذلك تلك الدراسة للمنظمة الصـهيونية الأمـريكية عـام ١٩٤٥م عن الاتحـاد الشـرق أوسطى التى تضمنت

(١) د. أحمـد يوسف أحمد . العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى . المستقبل العربى ، العدد (١٧٩) ، يناير ١٩٩٤م ، ص ٥٤ .

تصورات لتطوير المواصلات والتجارة والسياحة والأسواق المالية فى المنطقة من خلال تعاون عربى - يهودى ، وفى السياق التاريخى تعود النسخة الراهنة للمشروع الشرق أوسطى إلى منتصف الثمانينات عندما بحث شيمون " بيريز " و " مصطفى خليل " مشروع مارشال للتنمية ، والذى يقوم على برنامج للتنمية تموله دول غربية وأخرى عربية نفطية ، وقد تواكب ذلك مع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل ، والتى كانت إحدى وسائل التحايل على المقاطعة العربية من خلال إتاحة الفرصة لتسلل منتجات إسرائيلية إلى الدول العربية باعتبارها منتجات أمريكية . إلى جانب لجوء إسرائيل إلى إيجاد شهادات منشأ مزورة لسلعها ، الأمر الذى يؤكد مدى حاجتها إلى الأسواق العربية .

(ب) إن هدف المشـــروع الشرق أوسطى هو فرض إسرائيل على المنطقة العربية التى لفظتها وفى ظروف تتيح لها أن تتبوأ مركزاً متميزاً على حســاب العرب ، فتحقيق تسوية سلمية لا يقود بالضرورة إلى علاقات طبيعية وتفاعل إقليمى ما لم تقترن هذه التسوية بترتيبات معينة فالتسوية فى ذاتها لا تتضمن تعاوناً إقليمياً واسعاً ، كما ثبت من تجربة السلام المصرى - الإسرائيلى لأنها لا تكفل مصالح متبادلة حيث يظل جوهر المشكلة هو وجود إسرائيل نفسها بتكوينها العنصرى وأهدافها التوسعية وتهديدها للمصالح العربية من خلال وظيفتها كقاعدة متقدمة للغرب فى المنطقة وإصرارها على الاحتفاظ باحتكارها للسلاح النووى وتأييد الولايات المتحدة لها .

(جـ) إن الحديث عن دور إيجابى لإسرائيل فى التنمية الإقليمية ، فى إطار المشروع الشرق أوسطى لا أساس له . فهى ليست رائدة فى أى مجال من مجالات الإنتاج ، ولا قدمت اختراعات أفادت البشرية ، ولا تملك التكنولوجيا إلا ما يسمح لها الغرب بالتعاون فيه ، فالتكنولوجيا الإسرائيلية ليست أصيلة بل مستوردة من الغرب . ولذلك فإن المشروع الشرق أوسطى لا يفيد سوى إسرائيل لأنه ينعش اقتصادها اعتماداً على السوق العربية الواسعة من ناحية والتمويل الدولى والعربى لمشروعات سيكون لها اليد العليا والنصيب الأكبر فيها بدعوى إسهامها التكنولوجى . ثم إن هذا التبشير بفائدة التكنولوجيا الإسرائيلية ، التى هى غير أصيلة ، لا محل له لأن التكنولوجيا المطلوبة هى التى تنسجم مع الظروف والحاجات العربية ، فالتكنولوجيا المناسبة لمجتمع صغير ومنظم على مستوى علمى مرتفع تختلف عن تلك الملائمة لمجتمعات تفتقر إلى هذا المستوى وإذا أقحمت عليها

تكنولوجيا غير ملائمة ستكون النتيجة اتساع الفجوة بين مكونات المجتمعات ، ومن ثم احتدام التناقضات داخلها .

(د) إن المشروع الشرق أوسطى يطمس هوية المنطقة وينزع عنها خصوصيتها العربية والإسلامية وبالتالى تصبح محيطاً جغرافياً لا علاقة له بالإنسان والتاريخ فى صورة خريطة ملفقة مشوهة لا تصلح سوى لاستيعاب الحضور الإسرائيلى وطموحاته وأطماعه ، كما أنها لا تخلو من افتعال حتى على الصعيد الجغرافى نفسه ، حيث تسعى إسرائيل إلى إعادة ترتيب المنطقة تبعاً لهواها ومصالحها ، فتستبعد دولاً وتضيف أخرى ، ومعنى ذلك أن هذا المشروع لا يبقى على خصوصية تاريخية ولا جغرافية للمنطقة وإنما يستبدل بها خريطة فارغة من أى مضمون قيمى له اعتباره بدعوى عدم التعلق بالآمال والمثاليات ، لكن نسيان هذه الأحلام مطلوب من العرب وحدهم وليس من إسرائيل التى تبسط سلطانها على أرض الميعاد رغم أنها مفهوم توراتى أسطورى ما زال متجسداً فى سياسة الاستيطان . وهذا كله يندرج فى برنامج تطويع المنطقة الذى تمارسه القوى الغربية بأساليب مختلفة ، فالتطبيع الثقافى هو امتداد للغزو الثقافى ولسياسة الإخضاع التى يمارسها الغرب خاصة وأنه مرتبط بتسوية تفرضها موازين قوى مختلفة .

(هـ) إن مواجهة المشروع الشرق أوسطى إذن هى مهمة تاريخية جوهرها الحفاظ على الأمة وهى تقتضى السعى إلى تدعيم مؤسسات العمل العربى المشترك ، وتطوير ميثاق جامعة الدول العربية ، وتفعيل معاهدة التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك ، وترشيد استخدام الموارد المالية والاقتصادية والبشرية لتحقيق تكامل تتوفر مقوماته بالفعل . فالمدخل الرئيسى الذى ينفذ منه هذا المشروع هو ضعف وتفكك النظام الإقليمى العربى ، والذى يمر الآن بأخطر مرحلة من مراحل تاريخه .

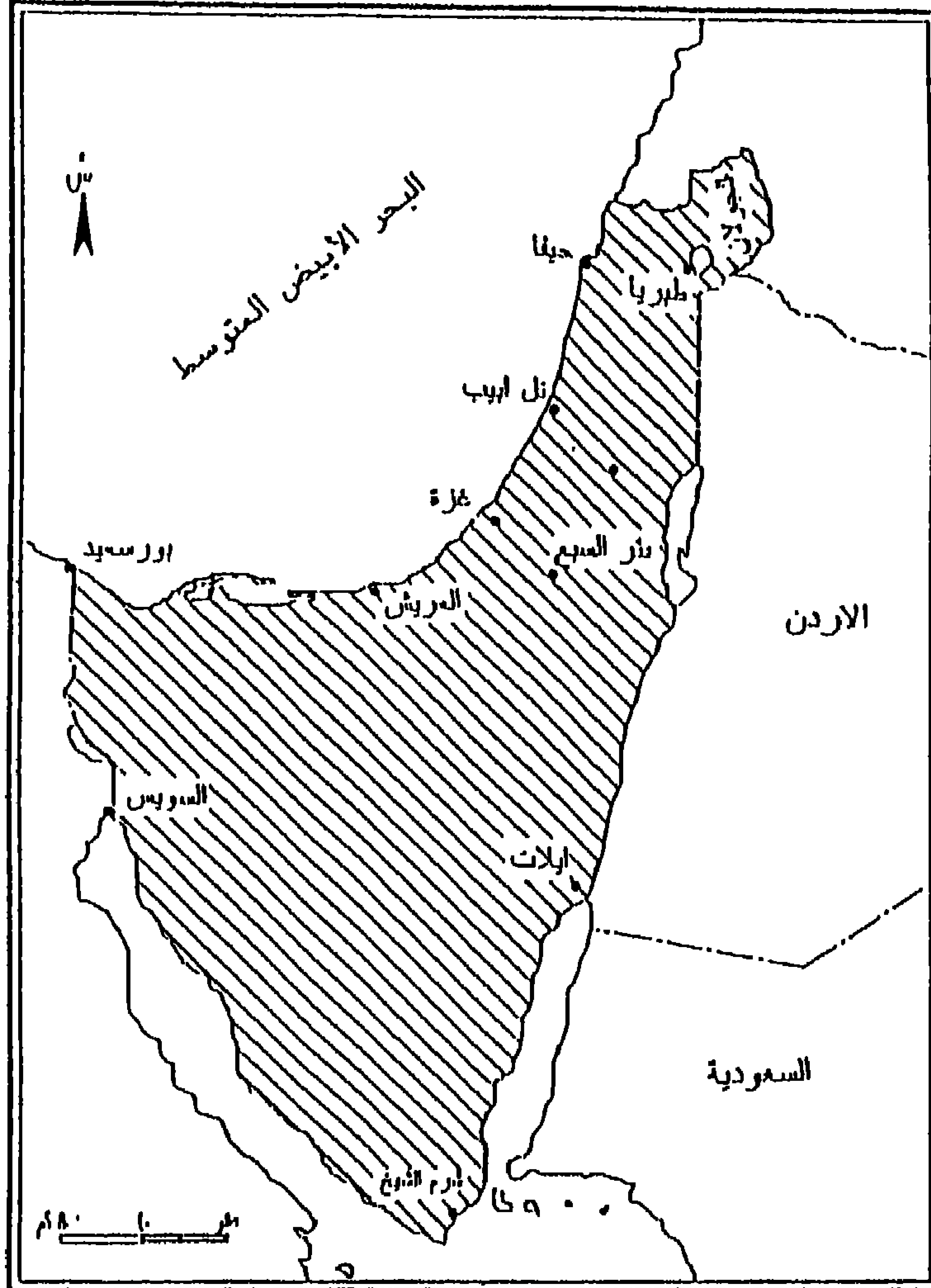
تيار الترحيب بالشرق أوسطية :

قدم المعبرون عن هذا التيار مجادلات عدة سواء لتبرير ضرورة التعاون الإقليمى فى إطار شرق أوسطى أو لتأكيد الحاجة إلى سوق شرق أوسطية أو سعياً لتقليل مخاطر التعاون العربى مع إسرائيل :

(أ)فى مجال تبرير ضرورة التعاون الشرق أوسطى ، يجرى التركيز على فكرة تراجع وانكسار مشروعى القومية العربية والصهيونية اللذان حاول كل منهما أن ينفى الآخر نفياً مطلقاً وإلحاق هزيمة ساحقة به . ووفقاً لذلك بدأ انكسار المشروع القومى العربى بهزيمة ١٩٦٧م

كروكى (ف)

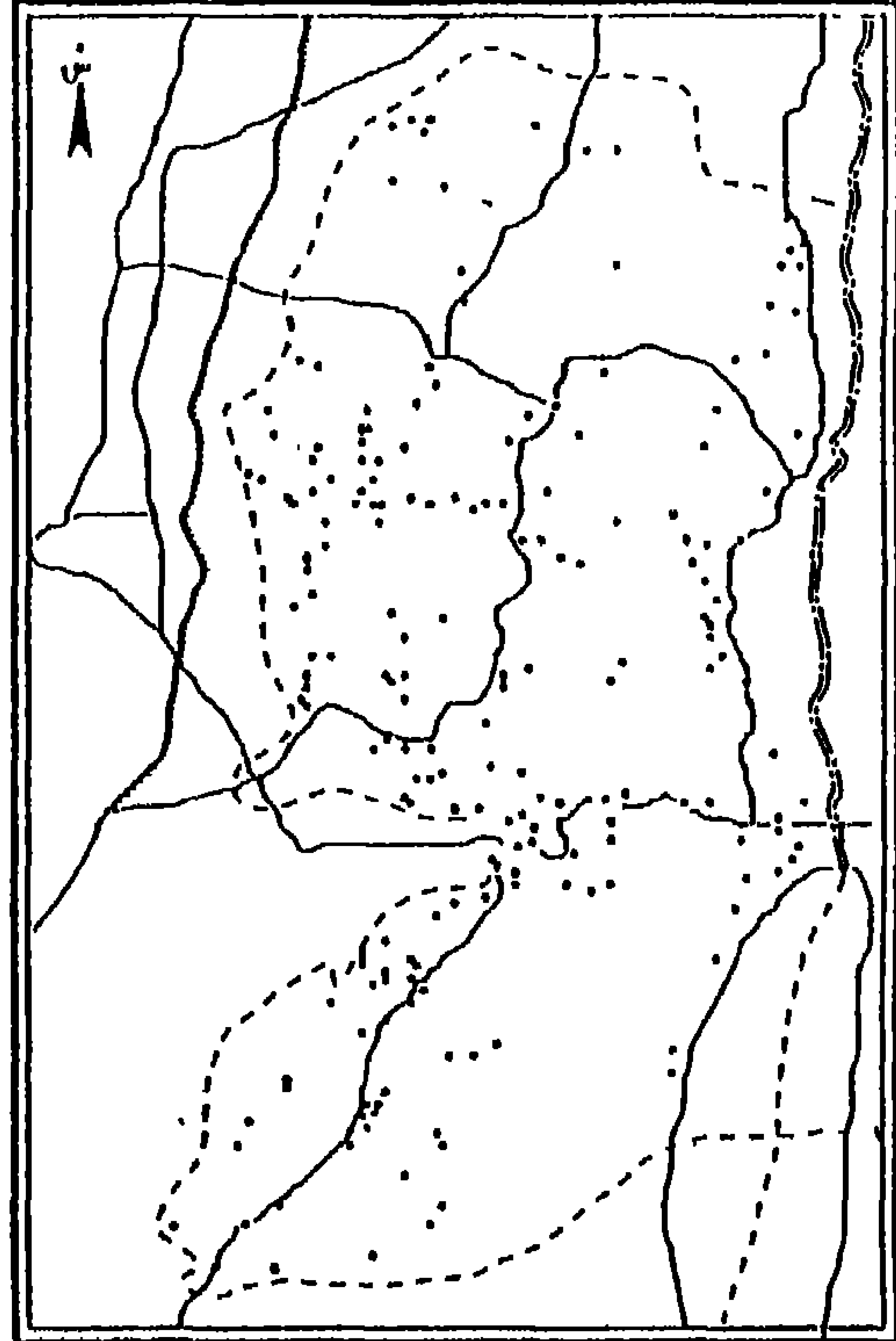
الأرض العربية المحتلة بعد حرب يونية ١٩٦٧



المصدر : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٣ ، شتاء ١٩٩٨ ، ص ١٢ (بتصرف) .

كروكى (ص)

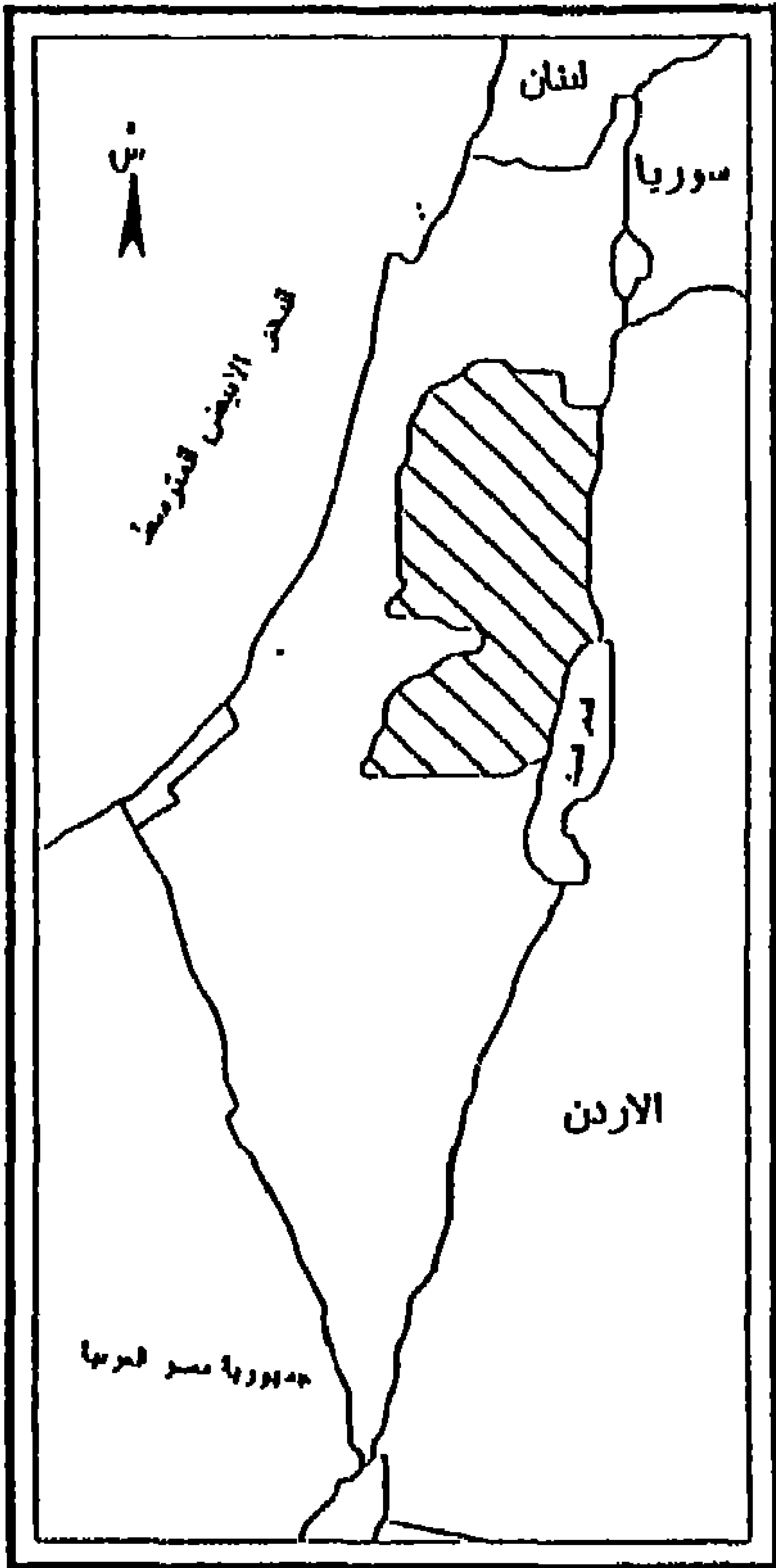
المستعمرات الإسرائيلية التى أنشــــئت فى الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية منذ ١٩٦٧ وإلى يومنا هذا وعددها حوالى المئتين .



المصدر : مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢١٦ بيروت ، ١٩٩٧/٢ ، ص ٤٧ ، (بتصرف) .

كروكى (ق)

يبين موقع الضفة الغربية



المصدر : د. خيرية قاسيمة ود. حورية محمد حسين : الصراع العربى الإسرائيلى فى خرائط ، مصدر سابق ، ص ١١٧ ، (بتصرف) .

والخريطة رقم (٤) توضح موقف إسرائيل بعد حرب حزيران عام ١٩٦٧م ، وما تبعها من تحول إلى القبول بالتفاوض مع إسرائيل وهو القبول الذى ظل يتزايد ويتسع كلما تأكد انكسار هذا المشروع ، والخريطة رقم (٥) توضح زيادة عدد المستعمرات الإسرائيلية التى أنشئت بعد حرب ١٩٦٧م ، كما حدث انكسار مواز للمشروع الصهيونى رغم انتصار إسرائيل فى حرب ١٩٦٧ م ، لأن هذا .

الانتصار لم يحقق فرض الحل الإسرائيلى على العرب وتزايد هذا الانكسار نتيجة انتصار العرب فى حرب ١٩٧٣م مما دفع الإسرائيليين لإدراك أن الاستمرار فى الصراعات الصغرى غير مجدى . ثم تنبهت قطاعات متزايدة منهم إلى أن قضية الأمن لم تعد مرتبطة بالعوامل الجغرافية وحدها ، ومن ثم سقط المقوم الرئيسى للمشروع الصهيونى ، كما أسهمت الانتفاضة الفلسطينية فى تأكيد انكسار هذا المشروع وخلقت نسيجاً سياسياً جديداً بين الإسرائيليين والفلسطينيين على المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية رغم المواجهة الحادة ، حيث تبلورت الحاجة إلى حل وسط يتيح التعايش والتعاون ليس فقط بين هذين الطرفين ولكن على صعيد المنطقة كلها وأصبح من الضرورى ربط أطرافها بالمصالح والمنافع المشتركة باعتبار ذلك هو الحل الأفضل للصراع والذى يحول دون تجدده مستقبلاً ، بحيث يكون الوعى العملى بفائدة المشروع الشرق أوسطى هو المانع لتكرار العنف الذى حدث ليس فقط على الجبهات العربية الإسرائيلية ، ولكن أيضاً فى منطقة الخليج التى شهدت حربين شديدتى الضراوة خلال عشرة أعوام فقط .

(ب) وفيما يتعلق بفائدة السوق الشرق أوسطية التى طرحها معظم المعبرين عن هذا التيار دون مناقشة جدية لمفهومها وإمكانياتها الواقعية ، فقد ظهرت مجادلات من أهمها :

١ - إن وجود سوق مشتركة واسعة ضرورية للتعامل مع التكتلات الاقتصادية الدولية ولدعم مركز المنطقة فى النظام العالمى الجديد . فالعالم الآن يتجه إلى التكتلات التى تتعدى الأسواق الوطنية ، ويقيمها على أساس المصالح والمنافع وليس من منطلق الحب والكره فهى تعبير عن الاتجاه العالمى الذى يقوم على الأسواق الكبيرة .

٢ - إنها تحقق تفاعلاً بين التكنولوجيا والموارد الاقتصادية والبشرية فى المنطقة بما يتيح التطلع إلى تنمية إقليمية تعد بازدهار الجميع . ويدعم هذا التوجه وجود ثروات بالمنطقة تتجاوز حدود الدول وتشكل قواسم مشتركة بين دولتين أو أكثر ، ومنها مثلاً الموارد المائية مما

تفرض الحاجة إلى تطوير مشاريع مائية وكهرومائية تفيد عدة دول ، كما أن هناك مشكلات إقليمية مستجدة لا يمكن التعامل معها داخل الحدود السياسية ، مثل تلوث البيئة والأوبئة والتصحر وما إلى ذلك .

٣ ـ إن السوق الشرق أوسطية تحقق الكفاءة الاقتصادية في تخصيص الموارد واستخدام التكنولوجيا المتقدمة بما يساعد على رفع معدلات التنمية في كل دول المنطقة والتي ستصبح في هذه الحالة جاذبة للاستثمارات الأجنبية التي تسعى للإفادة من انخفاض تكلفة الإنتاج .

(جـ) وكان التركيز الأكبر لهذا التيار ينصرف إلى محاولة تبديد المخاوف العربية من التعاون الإسرائيلي في الإطار الشرق أوسطي ، ومن الطروحات الرئيسية في هذا المجال هي أن إسرائيل ليست ذلك العملاق الذي يستطيع الهيمنة على المنطقة ، وبرزت في سياق ذلك محاولات عدة من أهمها :

١ ـ تخطئة الطريقة المتبعة في قراءة قدرات إسرائيل الاقتصادية والتي تستند إلى حجم ناتجها السنوي الذي يزيد عن ٩٠ مليار دولار ،أي ما يفوق حجم اقتصاد دول الطوق مصر وسوريا والأردن ولبنان . فالاقتصاد الإسرائيلي يعتمد على معونات مباشرة وغير مباشرة تتجاوز ٥,٤ مليار دولار سنوياً[1]، ومعنى ذلك أن معظم ما تحتاجه إسرائيل للاستثمار يأتي من معونات أجنبية (أمريكية بالدرجة الأولى) وبحساب تأثير المضاعف ، يصبح جزء مهم من حجم الاقتصاد الإسرائيلي ناتجاً عن هذه المعونات .

٢ ـ مراجعة مقولة التفوق الاقتصادي الإسرائيلي من خلال التأكيد على أن الصناعات العسكرية هي التي توفر المجال الأهم لهذا التفوق إلى جانب الدعم الأمريكي الذي يتجاوز المعونات ، إلى توفير الخبرات والأسواق ، وعندما يسود السلام سيقل الاندفاع إلى التسلح وستعاني الصناعات العسكرية بالتالي من الخسار مواردها وأسواقها الأمر الذي سيؤثر سلباً على أحد أهم مجالات التميز الإنتاجي الإسرائيلي ، ولن يبقى من مجالات التميز إلا صناعة الماس وصقله وإنتاج الأجهزة الإلكترونية

---

(١) محمود وهبه . إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ، مرجع سابق ، ص ٦٥ .

وخاصة فى مجال الخدمات الطبية إلى جانب خبرة الزراعات الصحراوية ، وهى مجتمعة لا تضمن لإسرائيل ثقلاً اقتصادياً تجاه الدول العربية خاصة وأن قطاعى المصارف والتأمين فى إسرائيل يعانيان من مصاعب كبيرة لا يمكن تجاوز آثارها بسهولة ، وأى اقتصاد حديث نشط يحتاج إلى أرضية صلبة فى قطاع المصارف بالذات ، وهذه متوفرة فى لبنان وبدرجة ما فى المملكة العربية السعودية ومصر والأردن أكثر منها فى إسرائيل . وفضلاً عن ذلك فالعرب هم الذين يملكون المال والطاقة والعمالة والأسواق والمساحة وطرق المواصلات والممرات المائية وخطوط أنابيب النفط والغاز ، أما التكنولوجيا الإسرائيلية فستواجه منافسة شديدة من التكنولوجيا الغربية واليابانية .

إن التأكيد على تحويل الأموال المهدرة فى سباق التسلح إلى التنمية يفيد منه العرب أكثر مما يفيد إسرائيل ، فالمتوسط العربى للإنفاق العسكرى يبلغ ١٤٪ من الدخل القومى ، فإذا توقف هذا الإنفاق أو تراجعت معدلاته جزئياً ، يصبح بالإمكان تحقيق تنمية تدعم مركز العرب الاقتصادى فى ظل الترتيبات الاقليمية الجديدة ، بل وتمكنهم من مسايرة العالم المتقدم نمواً وازدهاراً ، وفى هذه الحالة تكون الدول العربية مؤهلة للتفوق على اسرائيل ، خاصة وأن العرب يتمتعون أيضاً بتقاليد وعلاقات مع العالم تفوق ما لدى الإسرائيليين .

تسفيه المخاوف من غزو ثقافى إسرائيلى اعتماداً على اعتبارات من أهمها :

(أ) أن المنطقة تضم خليطاً متنوعاً من الحضارات والثقافات واللغات والأقوام لم يكن تاريخها قصراً على الصراع والعداء بل ضم أيضاً فترات تعايش وتعارف خاصة فى المرحلتين العباسية والعثمانية ، كما أن العالم يعيش عصر التفاعل الثقافى الواسع النطاق ، ولا يمكن التخلف عنه بدعوى الخوف من الغزو الثقافى أو وهم الخضوع للهيمنة الثقافية الغربية .

(ب) إن الثقافة الإسرائيلية ذاتها تنطوى على تعدد ، ويوجد فى داخلها مكون عربى بحكم أن حوالى خمس سكانها عرب فلسطينيون ، وأن نسبة كبيرة من يهودها المهاجرين من أصل عربى .

(جـ) أن الثقافة العربية ثرية استعصت على كل محاولات الاستيعاب والاحتواء فى الماضى والحاضر .

(د) التأكيد على عدم وجود تعارض بين العروبة والشرق أوسطية فمن ناحية فإن العروبة هوية وشعور وانتماء فى حين أن الشرق أوسطية هى ترتيبات ذات جوهر سياسى أو تنظيمى وأن التحدى الحقيقى للعروبة هو القدرة على النقد الداخلى والتجديد ومعرفة جوانب القصور والمتناقضات فى البيئة العربية وقبل إجراء أى تسوية مع إسرائيل.

ومن ناحية أخرى فالشرق أوسطية ليست ترتيباً إقليمياً شاملاً يحل محل النظام العربى وإنما مجموعة ترتيبات تنظيمية يتعلق كل منها بإحدى القضايا التى توجد حاجة للتعاون فيها ، لذلك سيختلف المشاركون فى كل ترتيب منها وفقاً لمدى ارتباطهم بموضوعه .

ومن ناحية ثالثة عدم إنشاء مشروعات أو مؤسسات شرق أوسطية ، على حساب المشروعات والمؤسسات العربية ، بحيث تكون نظرة العرب إلى الدائرة الشرق أوسطية مثل نظرتهم إلى الدائرة الإسلامية أو الأفريقية أو دائرة البحر المتوسط .

ويرى الباحث أن المنظور الشرق أوسطى يكتنفه الغموض وعدم وضوح الرؤية ، ولكونه مشروع استعمارى منذ البداية فإن الغموض وعدم الوضوح سيظل سمته الأساسية فى المستقبل القريب على الأقل .

غموض مفهوم الشرق الأوسط :

- يمكن ملاحظة غموض مفهوم الشرق الأوسط مقابل مفهوم الوطن العربى أو المنطقة العربية : فالأول تعبير جغرافى عائم لم تتضح حدوده بعد ، فهو يستثنى الأقطار العربية فى شمال أفريقيا (دول المغرب العربى) لكنه يضم الأقطار العربية مثل مصر والسودان والصومال غرباً ، والعراق شرقاً واليمن جنوباً ، وبهذا نجده يجزئ المنطقة العربية الواحدة بدهاء وتعسف متعمد . وهو يفرض إسرائيل القائمة على التراب الفلسطينى باغتصابها الأرض ، ويضم إلى المنطقة كلاً من قبرص وتركيا وإيران وهى دول غير عربية ، مع أن البيان الختامى لمؤتمر الدار البيضاء لا يذكر البلدان الثلاث الأخيرة بالاسم ، ثم إن البعض يوسع المنظور الشرق أوسطى ليشمل أفغانستان مع إمكانية امتداده شرقاً من أفغانستان وشمالاً من تركيا .

إذن فالشرق الأوسط لابد وأن يكون تعبيراً عن بقعة أو محيط جغرافى غير ثابت الحدود ، ثم إن المفهوم غريب إلى حد بعيد من حيث اسمه ، فهو شرق أوسط بالنسبة لمن ؟ ولأى بقعة من الأرض ؟

فإذا نظرنا إلى خريطة الكرة الأرضية فإن المنطقة العربية تمثل شرق أوسط إذا نظرنا إليها من الولايات المتحدة ، ولكنها تقع غرب أوسط بالنسبة لليابان واستراليا على سبيل المثال .

إن الهدف من إطلاق المصطلح منذ البداية هو تمزيق الوطن العربى وإحلال إسرائيل ودمجها فى المنطقة لتكون على الدوام بمثابة الحاجز الذى يفصل مشرق الوطن العربى عن مغربه ، وتفتت الأمة حتى لا تقوم لها قائمة . بل إن إسرائيل كما يقول قادة الصهيونية تقع فى قلب الشرق الأوسط وتلتقى فيها معظم المشاريع والبرامج فى إطار السوق الشرق أوسطية - وهى مقولة وردت فى خطاب بيريز فى قمة الدار البيضاء .

وفى ضوء ما سبق يصعب تحديد مفهوم الشرق الأوسط جغرافياً فى ظل تلك السيناريوهات والمنظومات والاستراتيجيات ووجهات النظر المطروحة التى تجعل دائرة الشرق الأوسط الجغرافية تتسع أحياناً وتضيق أحياناً أخرى .

والخلاصة أن المفهوم الإقليمى " للشرق الأوسط " غير واضح المعالم ويصعب تحديده لاختلاف الآراء وفقاً للمصالح والأبعاد الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لكل رأى ، حيث يلاحظ أن مفهوم الشرق الأوسط مفهوم خارجى حديث نسبياً ، ولا يحتوى على أى مضمون تاريخى أو حضارى أو اجتماعى للشعوب العربية أو لشعوب المنطقة غير العربية .

فمن غير المتصور أن تجمع السوق الشرق أوسطية المقترحة هذه التوليفه الجغرافية غير المتجانسة ، وتلك الحضارات المختلفة ، والقوميات المتعددة ، والثقافات المتباينة والمفتقدة للروابط والبعد التاريخى ، إلا إذا كان المخطط لمقولة " السوق الشرق أوسطية " شيئاً آخر يحمل نواة للتعاون الاقتصادى الإقليمى وبين عدد محدود من دول المنطقة .

إن الهدف من تمرير مخطط الشرق أوسطية هو تغيير التركيبة الكيانية للأمة العربية ، إذ أن مفهوم الشرق الأوسط عندما تفرض عليه إسرائيل وقبرص وتركيا وإيران وغيرها سيكون مفهوم لا يعبر عن كيانية تاريخية ككتلة بشرية متجانسة ذات تاريخ وثقافة وهوية وتطلعات ومصالح ومصائر مشتركة .

إن السياسة الاستعمارية الغربية قد نجحت فى غرس كيان صهيونى ضم فى بداية إعلانه حوالى مليون يهودى من الشتات ، ولكن هذا الكيان استطاع وبدعم من الغرب أن يحول المنطقة العربية ويدخلها فى جو من عدم الاستقرار والإرهاب وإشعال الحروب .

تبلغ مساحة الشرق الأوسط ١٦ مليون كيلو متر مربع ، يشغل الوطن العربى بمشرقه ومغربه مساحة تصل إلى ١٤ مليون كيلو متر مربع ويضم حوالى ٢٥٠ مليون نسمة فى حين أن الشرق الأوسط المزعوم بدون العرب ـ أى إسرائيل وتركيا وإيران وقبرص ـ تبلغ مساحته ٢ مليون كيلو متر مربع ، ويصل عدد سكانه حوالى ١٢٥ مليون نسمة .

وبذلك تمثل الأرض العربية ٨٥٪ من مساحة الشرق الأوسط كما يمثل السكان العرب ٦٧٪ من مجموع سكانه .

المفهوم الشرق أوسطى وتهميش النظام العربى :

بالرغم من تفوق العرب مساحة وسكاناً ضمن الشرق الأوسط ، فإن المفهوم الأخير أو المشروع الشرق أوسطى الجديد يهمش بشكل واضح وجود العرب ، ويلغى تداول اسم الوطن العربى أو النظام العربى كمسميات تضم مجموعة سكانية كبيرة العدد ، بالرغم من أن هذه المجموعة العربية ذات تكوين اثنولوجى / عربى متجانس (مع الاعتراف بوجود أقليات عرقية غير عربية إلا أن معظمها مسلم والمجموعة العربية بالتالى ذات تاريخ مشترك وتراث روحى وثقافى مشترك أيضاً ، ومع هذا فإن ما يجرى الآن هو تجاهل خصوصية هذه المجموعة الكبرى داخل تشكيلة الشرق الأوسط فى كل البيانات ، والخطب والمداخلات والوثائق التى حفل بها مؤتمر الدار البيضاء وغيره ، ويشارك فى هذا التجاهل للأسف الشديد المندوبون العرب ، إذ لم يرد ذكر المجموعة العربية إلا مرة واحدة فى البيان الختامى لقمة الدار البيضاء رغم أن البيان يقع فى ست صفحات[1] .

---

(١) انظر البيان الختامى لقمة الدار البيضاء ، أكتوبر ١٩٩٤م .

الفصل الأول

المشروعات الأمريكية الشرق أوسطية

عـــام :

ظلت منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية بعيدة عن أولويات الاهتمامات فى السياسة الأمريكية بالرغم من مركز شركات البترول المتصاعد فى المملكة العربية السعودية فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، فقد ظل الرئيس روزفلت يعتبر شبه الجزيرة العربية منطقة مصالح بريطانية ، رغم قلق رجال البترول الأمريكيين من تزايد النفوذ البريطانى فى زمن الحرب ، غير أن تطورات جديدة قد جعلت الأمريكيين أكثر وعياً القيمة الاستراتيجية للشرق الأوسط وبأهمية طرق الوصول إلى البترول فى الخليج العربى أثناء الحرب العالمية الثانية[1] . فمؤشرات العجز البريطانى وبداية تنامى قوة الاتحاد السوفيتى أثناء الحرب وبعدها جعلت الولايات المتحدة تسارع فى إعادة تقييم سياسات طويلة الأمد تجاه المنطقة التى تتقاسمها الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا بموجب اتفاقية " سايكس بيكو " التى منحت بريطانيا حق الانتداب على فلسطين لتسهيل هجرة اليهود إليها استجابة لوعد " بلفور" بإيجاد وطن قومى لليهود .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية بدأ الاتحاد السوفيتى يختبر تصميم العرب فى شرق البحر المتوسط وإيران فأثار مخاوف الولايات المتحدة والدول الغربية من تصاعد النفوذ السوفيتى والشيوعية الدولية اللذان أصبحا يهددان نفوذها الإقليمى والاستعمارى فى شرق البحر المتوسط وفى العالم كله[2] .

---

(١) مـــايكل أ. بالمـــر : حراس الخليج (تاريخ توسع الدور الأمريكى فى الخليج العربى) ، ترجمة نبيل زكى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٣٣ .

(٢) كولـــن بـــاون وبيتر موني : من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥ – ١٩٨٠ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م ، ص ٢١٧ .

تورطت القوتان الأعظم منذ تسليم بريطانيا مسئولياتها فى فلسطين لهيئة الأمم المتحدة فى أبريل ١٩٤٧م إذ تم التعاون بين كل من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فى إعداد مشروع التقسيم الذى أدى إلى حروب طاحنة وصراعات لا يعرف لها نهاية .

ورغم التوتر الشديد الذى شاب العلاقات الأمريكية السوفيتية فى بداية سنوات الحرب الباردة ، فقد تلاقت سياسة الدولتين فى خط واحد تجاه الوضع الناشئ فى فلسطين، وكانت القوتين الأعظم الجديدتين قد سجلتا إعترافهما بالكيان الصهيونى الجديد خلال الأربع والعشرون ساعة الأولى وتوحدت فى نفس الوقت مواقف الدولتين إزاء الوضع فى فلسطين نتيجة للمعطيين الآتيين :

(أ) أدرك زعماء الصهيونية العالمية التغييرات الجوهرية التى تمخضت عن سير الحرب العالمية الثانية فأسرعوا إلى اتخاذ إجراء حاسم تمثل فى نقل المقر الرئيسى للصهيونية الدولية من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد حسم الجدل حول الموضوع لصالح الجيل الجديد بزعامة بن جوريون والذى بدأ يتطلع إلى القوة الأمريكية العظمى التى يمكن لها أن ترغم بريطانيا على الإذعان ، وتم عقد مؤتمر فى نيويورك فى مايو ١٩٤٤م وأصدر بيان ينص على العمل على إطلاق الهجرة اليهودية بدون أية قيود ، وتحويل فلسطين إلى دولة كومنولث يهودية ودمجها فى كيان العالم الديمقراطى الجديد[1] .

(ب) عملت العناصر اليسارية والاشتراكية الصهيونية وبعض قادة التعاونيات والمستوطنات الزراعية فى فلسطين على إقناع " ستالين " من أن الدولة الصهيونية فى فلسطين ستكون نواة ونقطة متقدمة للاشتراكية والشيوعية العالمية فى المنطقة الأمر الذى جعل كل من القوتين الأعظم تضع حسم الوضع فى فلسطين فى مقدمة إستراتيجيتهما فى المنطقة . وباستثناء الحرب الباردة بين الدولتين العظميين وامتدادها إلى الهند الصينية ومناطق أخرى من العالم أصبحت منطقة الشرق الأوسط أشد بؤر الصراع وأكثرها تجاوباً للتكتلات والتحالفات الرامية إلى إحكام السيطرة عليها وعلى ثرواتها البترولية وموقعها الاستراتيجى .

(١) بيتر مالسفيلد : تاريخ مصر الحديث والشرق الأوسط ، ترجمة فهمى الجمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥م ، ص ٤٠٩ .

المبحث الأول

المشروعات الأمريكية فى الشرق الأوسط

من عام ١٩٤٥ حتى عام ١٩٦٧م

مبدأ ترومان :

أعلن الرئيس الأمريكى " هارى ترومان " عن التوجهات الجديدة لسياسة الولايات المتحدة التى فرضتها ظروف الحرب العالمية الثانية وبداية الحرب الباردة والتى سميت مبدأ ترومان [١] الذى كرس فيه ضرورة الدعم الأمريكى للعالم الحر ، ولخص فيه قضايا الحرب الباردة ، كما تراءت له . كما شدد على موضوع الحرية ومشيئة الأكثرية وتميزها بمؤسساتها الحرة وحكوماتها المنتخبة ، وشدد على ضمان الحرية الفردية والتحرر من الظلم السياسى ، غير أن الهدف الحقيقى من هذا الإعلان هو دعم أنظمة التحالفات التى أقامتها الولايات المتحدة فى الفترة من ١٩٤٥م حتى ١٩٥٥م والتى شملت رسم المخططات الاستراتيجية فى المستقبل[٢] . ومنها حلف الأطلسى ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط إضافة إلى طلبه من الكونجرس الموافقة على مبلغ (٢٥٠) مليون دولار لليونان ، و(١٥٠) مليون دولار لتركيا لإيقاف تزايد التمرد الشيوعى الذى استمر فى اليونان حتى عام ١٩٤٩م .

وباختصار شديد فإن مبدأ ترومان قد جاء رداً على أحداث فى شرق البحر المتوسط وتنفيذاً لأهداف السياسة الأمريكية الرامية إلى احتواء القوة العسكرية السوفيتية والنفوذ السوفيتى المتزايد فى المنطقة على اعتبار أن الشرق الأوسط أصبح مسرحاً إقليمياً للحرب الباردة[٣] .

إنشاء قيادة منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط :

بدأت قدرة الولايات المتحدة على قيادة العالم الرأسمالى المناهض للمعسكر الاشتراكى الجديد تبرز بشكل ملحوظ وسريع ، بينما بدأت إمكانيات الامبراطورية الاستعمارية البريطانية

---

(١) كان ذلك بتاريخ ١٩٧٤/٣/٢م .

(٢) كولن باون وبيترموني ، مرجع سابق ، ص ٢٢٢ .

(٣) بيتر مولجولد : تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ج رقم ٤٠ ، كتب مترجمة رقم (٧٢٩) ، القاهرة ١٩٨٠م ، ص ص ٣٤-٣٥.

فى التضاؤل وعدم القدرة على المنافسة وما أن أصبحت حقيقة التهديد السوفيتى للمصالح الغربية بادية للعيان فى أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات ، حتى طلب البريطانيون ، الذين كانت تقع على عاتقهم المسئولية الأولى فى الدفاع عن المنطقة ، المساعدة فى شكل ترتيب دفاعى متعدد الجنسيات ، والذى استجابت له الولايات المتحدة ، فقامت بمساعدة بريطانيا وفرنسا وتركيا فى ١١ يناير ١٩٥١م بإنشاء قيادة الشرق الأوسط ودعت الدول العربية للانضمام إليها وتشكيل قيادة إقليمية تشترك فيها القوات الأمريكية بهدف صد أى محاولة لهجوم سوفيتى من جنوبى القوقاز خاصة وأن المنطقة تقع بالقرب من حدوده .

ومن أهم ما حققته الولايات المتحدة فى هذا السياق هو ضم تركيا إلى منظمة حلف الأطلسى عام ١٩٥٠م[١] رغم أنف دول أوربا المشاركة فى التحالف .

حلف بغداد :

لم تكن سياسة " أيزنهاور " فى الشرق الأوسط تعكس تحولاً كبيراً عن سياسة أمريكا لما قبل الحرب العالمية الثانية ، فقبل عام ١٩٥٣م ركزت على إقامة طوق خارجى للدفاع عن الشرق الأوسط مثل تركيا وإيران عام ١٩٤٦م ورغم إصرارها فى التركيز المفرط على إدخال مصر ، وهو ما اعتبرته الولايات المتحدة تطبيقاً لمفهوم الطوق الداخلى والذى أصبح عقيماً بحلول عام ١٩٥٣م .

تحولت السياسة الأمريكية بعد عام ١٩٥٣م إلى سياسة عدوانية فى الشرق الأوسط كان من ثمارها العمل على دفع تركيا والعراق على عقد اتفاقية أمن ثنائية فى ٢٤ فبراير ١٩٥٤م ، انضمت إليهما بريطانيا فى أبريل ١٩٥٤م وباكستان فى سبتمبر ١٩٥٥م وإيران فى أكتوبر ١٩٥٥م لتشكل حلف بغداد الشهير . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة لم توقع عليه ، إلا أنها لعبت دوراً حاسماً فى دعمه عسكرياً ومادياً بهدف تشكيل خط دفاع متقدم ضد محاولة التوغل السوفيتى القريب والمتواجد على حدود دول حلف بغداد وإبعاده عن مناطق الثروة ومنابع النفط فى إيران والعراق والسعودية والإمارات والدول الخليجية الأخرى .

لم تقف الأمة العربية مكتوفة الأيدى ، فقد قامت المعارضة فى العراق بتوجيه تحذيرات إلى نورى السعيد وأنذرته من عواقب الدخول فى حلف عسكرى لا يخدم المصالح العراقية .

---

(١) بيتر مونجولد ، نفس المصدر ، ص ٤١ .

وفى ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥م اقترحت سوريا على مصر مشروعاً لإقامة جيش عربى موحد بضم الجيش المصرى والسورى وتم إنشاء تنظيم دفاعى وقيادة مشتركة دائمة واتفق على تنسيق الصناعات الحربية فى البلدين(١) ، وانضمت السعودية إلى هذا الاتفاق ووصف الملك سعود فى نداء إلى الشعوب العربية كلها إقدام حكام العراق على الدخول فى حلف بغداد بأنه خيانة عظمى والسكوت عليه جريمة لكونه يعرض العرب للدخول فى حرب أهلية ويفتح الباب للصلح مع إسرائيل .

ردت الولايات المتحدة على التحركات العربية المناهضة لحلف بغداد بقيادة عبد الناصر ، بأن أوعزت وشجعت إسرائيل على القيام بعمل عسكرى فى شكل غارة تمت يوم ٢٨ فبراير عام ١٩٥٥م على قطاع غزة واستمرت على مدى يومين متتاليين ، أعقبتها بغارة ثالثة على مركز مصرى فى القطاع كرسالة واضحة إلى عبد الناصر.

أرادت الولايات المتحدة بتكوينها حلف بغداد أن تضرب عصفورين بحجر واحد ، فهى تريد توحيد العرب فى حلف دفاعى يضم أطراف غير عربية تمهيداً لإدماج إسرائيل مستقبلاً فى تحالفات مماثلة ، وهى من ناحية أخرى تريد شق الصف العربى لمعرفتها بأن أطراف عربية كثيرة سترفض الانخراط والمشاركة فى حلف بغداد ، لاسيما وأن الولايات المتحدة تتجاهل المشكلة الأساسية للأمة العربية ، وهو وجود الكيان الصهيونى الذى ساهمت أمريكا نفسها فى بنائه وغرسه فى قلب الأمة العربية.

الحلف المركزى مارس عام ١٩٥٩م :

بعد أن فشلت الولايات المتحدة فى إقناع العرب بالانضمام إلى حلف بغداد وإلى تجمعات دفاعية أخرى ، فقد حاولت الإبقاء على الحلف بعد ثورة عام ١٩٥٨م فى العراق ليتغير اسمه فى مارس ١٩٥٩م إلى الحلف المركزى .

مبدأ (مشروع أيزنهاور) عام ١٩٥٧م :

ظل الهاجس الأمريكى فى مواجهة الخطر السوفيتى المزعوم ابتداءاً من " ترومان" الذى بنى سياسته على الاعتقاد بمحاولة الاتحاد السوفيتى الوصول إلى الشرق الأوسط ومد نفوذه

(١)محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، الطبعة الثانية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة ١٩٩٢م ، ص ٣٤٠ .

إلى مناطق البترول والتحكم فى الممرات المائية الهامة وتهديده للمصالح الأمريكية ولأمن إسرائيل، لذا فإنه بات من الضرورى التصدى للموقف الجديد لو اقتضى الأمر القيام بتدخل عسكرى أمريكي مباشر[1] . وهو ما حدى بالرئيس " أيزنهاور " التوجه إلى الكونجرس الذى بادر بإقرار مبدأ أيزنهاور في ١٩٥٧/٣/٥م بعد أن كشفت حرب السويس عن المأزق الأمريكى فى الشرق الأوسط وضعف بريطانيا التى ظلت السياسة الأمريكية تعتمد عليها لفترة طويلة من الوقت .

وكان مبدأ أيزنهاور الذى قدمه إلى الكونجرس فى صورة مشروع قانون قد أشار فى مقدمته إلى أزمة السويس وإلى الوضع الاستقلالى الناشئ فى عدد من دول المنطقة معيداً إلى الأذهان محاولة روسيا المستمرة منذ حكم القياصرة وحتى الشيوعيون إلى السيطرة على الشرق الأوسط والوصول إلى المياه الدافئة ، ولإحباط هذه المساعى اقترح أيزنهاور اعتماد سياسة تقوم على ثلاث نقاط رئيسية هى :

(أ) تطوير اقتصاد دول المنطقة .

(ب) اعتماد برنامج للتعاون والدعم فى المجال العسكرى .

(جـ) استخدام القوات المسلحة الأمريكية لضمان وحماية سيادة واستقلال دول المنطقة ضد أى عدوان عسكرى من قبل أى دولة يحكمها النفوذ الشيوعى الدولى .

دخلت سياسة ومبدأ أيزنهاور حيز التنفيذ فى ١٩٥٨/٧/١٥م حين دخلت لبنان غازية بناءاً على طلب الرئيس اللبنانى حينذاك كميل شمعون[2] .

لم يكن الضعف البريطانى ـ وحده الذى ظهر بشكل أكثر وضوحاً أثناء حرب السويس ـ هو الذى دفع بأيزنهاور إلى التقدم بهذا المشروع ، ذلك أن مشروعاً آخر قد سبقه بعامين وتضمن خطة شراء السلام العالمى التى قام بعرضها الرئيس عبد الناصر على أندرسون أثناء قيامه بزيارة خاصة إلى مصر عرض فيها إمكانية البحث فى إقامة صلح بين مصر وإسرائيل وهو ما أطلق عليه بمشروع أيزنهاور فى الأراضى المقدسة[3].

(١) القرار حول الشرق الأوسط فى ١٩٥٧/٣/٥م ، ورد فى كتاب صدر فى واشنطن عام ١٩٥٧م .
Fisher and Krinsky, laaiddle Fast inciesis, pp. 175 - 176.

(٢) كسلوفيس مقصود : " السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط " ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢٠٧، بيروت ، ١٩٩٦/٥م ، ص ٥٨ .

(٣) محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، مصدر سابق ، ص ٣٩٢ .

مشروع دالاس ١٩٥٦م والخاص بأزمة السويس :

عقد مؤتمر فى لندن فى ١٩٥٦/٨/١٦م لمناقشة الوضع الجديد فى منطقة السويس حضرته ٢٤ دولة بحرية لها حق الانتفاع والمرور عبر قناة السويس ، ورأس المؤتمر وزير الخارجية البريطانية ـ الدولة المضيفة ـ الذى اقترح أن يكون التصويت بين أغلبية وأقلية تبعاً للنظام الجارى فى الأمم المتحدة معتقداً أن التصويت سيكون فى صالح بريطانيا وفرنسا وحلفائهما ، غير أن رئيس الوفد السوفيتى إلى المؤتمر قد رفض هذا الاقتراح بحجة أن عمل الأمم المتحدة يرتكز على مبادئ وميثاق معروف للجميع سلفاً والوضع فى مؤتمر لندن مختلفاً تماماً .

وتقدم وزير الخارجية الأمريكى " دالاس " أثناء المؤتمر بمشروع ينص على إنشاء هيئة للمنتفعين بقناة السويس تشرف على إدارتها وتتولى تحصيل رسوم المرور فيها ، وهو المشروع الذى كان سيؤدى إلى تدويل قناة السويس لا محالة ، وإضعاف موقف عبد الناصر وينتزع من مصر السيادة على القناة ، ويمهد بالتالى الطريق إلى مرور السفن الإسرائيلية عبر قناة السويس .

وفى مقابل مشروع دالاس تقدم الوفد السوفيتى بمشروع مضاد شاركت فى إعداده بعض الدول الصديقة لمصر[1] .

وفى ٢٩ أغسطس أدلى الرئيس أيزنهاور بتصريح فى واشنطن تحدث فيه عن تدويل قناة السويس ، غير أنه تراجع فى اليوم التالى نتيجة الموقف الصلب الذى أبداه عبد الناصر عند اجتماعه بالسفير الأمريكى فى القاهرة من ناحية ، ومن ناحية ثانية كانت السياسة الأمريكية غير راغبة فى أن تصل الأمور إلى حد العداء الواضح مع العرب ، الأمر الذى أتاح فرصة تنفيذ خططها الرامية إلى سحب البساط من تحت قدمى " إيدن " رئيس الوزراء البريطانى : وهو ما يؤكده إعلان دالاس فيما بعد من أنه لا يتصور أن هيئة المنتفعين يمكن أن يكون لها الحق فى شق طريقها بالقوة المسلحة إلى القناة .

---

(١) نفس سابق ، ص ص ٤٩٢ – ٤٩٦ .

المشروعات الأمريكية بعد حرب ١٩٦٧م وحتى نهاية الحرب الباردة ١٩٩٠م :

أولاً : مشروع روجرز عام ١٩٧٠م[(١)] :

قامت القوات المسلحة المصرية بحرب استنزاف طويلة المدى بعد أن استعادت كفاءتها على أثر ما حدث فى حرب يونيو ١٩٦٧م من هزيمة للقوات العربية على طول خطوط المواجهة فى مصر وسوريا والأردن .

تمكنت مصر من تسديد ضربات مؤثرة للعدو الصهيونى على طول ضفاف قناة السويس حيث أظهر فيها المقاتل المصرى كفائة نادرة سواء فى العمليات الفردية أو الجماعية وكبد العدو خسائر جسيمة فى الأفراد والمعدات خلال عامى ١٩٦٩م ، ١٩٧٠م. الأمر الذى أفقد إسرائيل صوابها فقامت بشن غارات على المنشآت المدنية فى مدن القناة وعلى المدارس والمصانع فى عمق الأراضى المصرية .

انتهزت الولايات المتحدة فرصة مناشدة عبد الناصر للرئيس نيكسون فى أول مايو ١٩٧٠م[(١)] وهو ما أطلق عليها جمال عبد الناصر المناشدة النهائية للامتناع عن تقديم المساعدة السخية من آلات التدمير والقنابل لإسرائيل التى تسقطها على أطفال المدارس والمدنيين فى الشوارع وفى الأماكن الآمنة .

وقد توافق هذا النداء مع وجود أكثر من عشرة آلاف جندى وضابط من الاتحاد السوفيتى على أرض مصر ، الأمر الذى جعل الرئيس الأمريكى نيكسون يسارع بإرسال وزير خارجيته "وليم روجرز " حاملاً معه مبادرة جديدة ركزت على الآتى :

(أ) وقف إطلاق النار بهدف إنقاذ إسرائيل من الخسائر التى لم تعد قادرة على تحملها ومن الإنهاك والتصدع الذى حدث فى أوساط وحداتها العسكرية على حدود المجابهة[(٢)] .

(ب) قرار الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذى ينص على انسحاب إسرائيل من الأراضى العربية التى احتلتها عام ١٩٦٧م .

وفى خطاب بمناسبة ثورة ٢٣ يوليو أعلن عبد الناصر موافقته على مبادرة روجرز وبموجبها تم وقف إطلاق النار فى ١٩٧٠/٨/٧م ، ومثلت التوجه بالخطوة الأولى نحو اعتراف مصر بالكيان الصهيونى كأمر واقع فرضته هزيمة يونيه ١٩٦٧م .

---

(١) بيتر مانسفيلد : تاريخ مصر الحديثة والشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٤٨٦ .
(٢) كولن باون وبيتر موني : مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

ثانياً : مذهب نيكسون وإشكالية سد الفراغ فى منطقة الخليج العربى ١٩٧٠م :

أدرك الرئيس الأمريكى " ريتشارد نيكسون " منذ توليه الرئاسة في يناير ١٩٦٩م أن مركز الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص قد بدأ يتداعى ببطء نوعاً ما في الشرق الأوسط ، وكانت بريطانيا فى أواخر الستينات وأوائل السبعينات على أهبة الاستعداد للانسحاب من منطقة الخليج العربى فنشأت في واشنطن مخاوف من احتمال حصول فراغ يرى فيه السوفيت فرصة للتسلل وإقامة موطأ قدم لهم هناك يهدد منابع النفط .

وفى مطلع عام ١٩٧٠م أوضح خطته التى حملت توجهاً جديداً فى السياسة الخارجية إجمالاً وفى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى بشكل خاص ، وعرف هذا التوجه الجديد بمذهب نيكسون[1] والذى يقوم على الآتى :

(أ) مواصلة التزام أمريكا بمعاهداتها .

(ب) حماية حلفائها إذا ما تعرضوا لتهديد دولة نووية .

(جـ) إمداد الدول الحليفة لأمريكا بالمساعدات العسكرية والاقتصادية إذا لزم الأمر وكانت هناك حاجة إليها ، لكن فى الوقت ذاته على هذه الدول أن تنهض بمسئوليتها لتأمين القوة البشرية للدفاع عن النفس .

والنقطة الرئيسية فى مذهب نيكسون هذا هى التأكيد على أن أمريكا بدأت تنتهج سياسة الابتعاد قدر الإمكان عن التورط المباشر كما حدث فى حربها فى فيتنام ، وهو ما أوضحه فى خطابه فى ٢٢ يناير ١٩٧٠م والذى جاء فيه ما يلى :

١- لا يمكن أن تكون مسألة الدفاع أو التنمية فى الدول الأخرى من الشئون التى تتولاها أمريكا وحدها .

٢- على هذه الدول أن تضطلع بالمسئولية الأولى عن رخائها وعليها تحديد شروط هذا الرخاء .

٣- ستكون الولايات المتحدة من جانبها أمينة فى الوفاء بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات مع التقليل من الوجود الأمريكى فى الدول الأخرى[2] .

---

(١) مجلة المستقبل العربي : مصدر سابق ، ص ص ٥٨ – ٥٩ .

(2) Public Papers of the president of the United States : Richard M. Nixon, 1969 (Washington : GPO, 1971) P. 549.

وجدت الولايات المتحدة غايتها فى ذلك الوقت فى أن تكون إيران هى البديل - والوكيل القادر على وضع مذهب نيكسون فى حيز التنفيذ فهى تملك الموقع والعمق والإمكانات فضلاً عن أن النظام الإيرانى الشاهنشاهى يشارك الولايات المتحدة فى موقفها من الخطر السوفيتى(١) .

تحمس الشاه للقيام بهذا الدور واعتبر أن مبدأ نيكسون يعبر عن إقرار الولايات المتحدة بواقع إقليمى قائم بالفعل ، كما أعلن بوضوح أن إيران هى القوة الجديدة التى ستحل محل بريطانيا لسد الفراغ فى المنطقة .

ثالثاً : مبدأ كارتر وتشكيل قوة الانتشار السريع عام ١٩٧٧م :

على الرغم من محاولة " جيمى كارتر " تهدئة المخاوف الأمريكية المغالى فيها فقد وقع على عاتق إدارته عبء مواجهة دينامية المعضلة الاستراتيجية للولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، إلا أن الاعتماد المتزايد على بترول الخليج والانسحاب البريطانى من شرق السويس ، ودخول الأسطول السوفيتى إلى المحيط الهندى قد عزز الاعتراف الأمريكى بأهمية الخليج وأوضحت مذكرة رئاسية فى منتصف عام ١٩٧٧م أن الخليج العربى باعتباره منطقة حيوية ومعرضة للهجوم ، لذا ينبغى أن تستحق عناية أكبر من الناحية العسكرية(٢) .

بدأت مؤشرات ذات دلالة على بداية اهتزاز عرش الشاه فى إيران فتضاعفت مخاوف كارتر الأمر الذى عزز التوجه إلى محاولة تحقيق المصالحة المصرية الإسرائيلية والتوصل إلى اتفاقية سلام تنهى حالة الحرب بينهما ، حتى يتم التفرغ لمواجهة الظروف محتملة الحدوث فى المنطقة وتضمن شق الصف العربى وإبعاد مصر عن النفوذ السوفيتى وإدخالها ضمن مناطق السيطرة الأمريكية الكاملة .

وفى ٢٤ أغسطس ١٩٧٩م صدر مرسوماً رئاسياً بتشكيل ما يعرف بقوة الانتشار السريع والتى تتكون من فرق خفيفة قادرة على التحرك الاستراتيجى لمواجهة حالات الطوارئ على صعيد المعمورة وخاصة فى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى ، حتى تضمن للولايات المتحدة طرق الوصول إلى منابع البترول ، ومنع أى دولة أو مجموعة من الدول المعاونة من فرض الهيمنة عليها ، ولضمان أمن إسرائيل كدولة مستقلة تربطها علاقات مستقرة بالدول العربية المجاورة .

---

(١) المستقبل العربى : مصدر سابق ، ص ٥٩ .

(2) Us Congress senate, Commite, On Armed, Cervices, U.S. Military Toveces, Coprotect R-Flagged, Ku wart Tankers,. HYG. 100 269.5, Jane 16, 1987, p. 24.

وبعد أن أصبحت التوقعات السابقة بسقوط الشاه حقيقة واقعة بعد الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م ومواقفها العدائية إزاء الولايات المتحدة قامت الأخيرة باتخاذ مجموعة من الإجراءات كان من ضمنها التخطيط لإنقاذ الرهائن الذين تم احتجازهم فى نوفمبر ١٩٧٩م فى السفارة الأمريكية فى طهران بواسطة الطلبة الإيرانيين الغاضبين من سياسة الولايات المتحدة وأجهزة استخباراتها فى إيران . ولسوء حظ كارتر الذى حاول إنقاذهم من خلال أمر تنجزه قوات الانتشار السريع ، فقد انتهت المحاولة التى جرت فى شهر أبريل من عام ١٩٨٠م بكارثة فى الصحراء ، وهو موقع اللقاء فوق الهضبة الإيرانية ، وتسبب هذا الفشل الذريع فى عملية إنقاذ الرهائن فى إضعاف آخر لمصداقية الإدارة الأمريكية فى عهد كارتر ، وبدا أن هذا الفشل يقدم صورة مجسمة للعجز العسكرى الأمريكى .

رابعاً : مشروع ريجان للتسوية فى الشرق الأوسط فى ١٩٨٢/٩/١م :

أعلن الرئيس الأمريكى " رونالد ريجان " فى الأول من سبتمبر ١٩٨٢م مبادرته الجديدة للسلام فى الشرق الأوسط بعد أن أدرك فشل إسرائيل فى تحقيق أهدافها من غزو لبنان فى ٦/٦/ ١٩٨٢م بتواطؤ ضمنى من الولايات المتحدة الأمريكية[1] التى شجعت إسرائيل وأعطتها الضوء الأخضر لتنفيذ خطتها التى وصلت إلى حد محاصرة بيروت .

تم عمل دعاية واسعة لمشروع ريجان ووصف بأنه مبادرة جديدة من الإدارة الأمريكية ، إلا أن ريجان نفسه أكد بصورة قاطعة فى الخطاب الذى طرح فيه هذا المشروع : أن الوثائق التى وقعها كارتر وبيجن والسادات فى كامب ديفيد تظل أساساً لسياسة الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط[٢] ، وهى الاتفاقية التى لزمت الصمت بشأن القضية الفلسطينية بل وفسرت حق تقرير المصير للفلسطينيين بأنه الإدارة الذاتية . ولم تناقش اتفاقية كامب ديفيد مسألة إزالة المستوطنات الإسرائيلية التى أنشئت بعد حرب عام ١٩٦٧م .

---

(1) Paul Balta, La Surprenante Pavalysic injoural le Mandc 22 Juillet 1982.

(٢) روبـرت توردييف ، وأوليغ فومين : موسكو والشـرق الأوسط ، دار التقـدم ، موسكو ، ١٩٨٨م ، ص ٤٨ .

خامساً : خطة ريجان لإنهاء الصراع فى الشرق الأوسط :

١ ـ إنهاء المستوطنات الإسرائيلية فى الأراضى المحتلة .

٢ ـ الاستقلال الكامل لسكان الضفة الغربية وغزة ، بشأن أمورهم الخاصة أثناء المدة الانتقالية من خمس سنوات التى تنص عليها اتفاقية كامب ديفيد .

٣ ـ فى نهاية هذه المدة ، يجب أن لا يكون هناك أى ضم أو مراقبة دائمة لإسرائيل على هذه الأراضى .

٤ ـ مع ذلك فإن إنشاء دولة فلسطين المستقلة لا يمكن أن يكون أمراً مقبولاً .

٥ ـ انسحاب إسرائيل من أراضى محتلة بموجب القرار ٢٤٢ لعام (١٩٦٧م) لمجلس الأمن ، يرافقه تصحيح للحدود غايته توطيد أمن الدولة اليهودية بموجب الفكرة الموجودة لدى قادتها .

٦ ـ الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة بالاشتراك مع الأردن .

٧ ـ يجب أن تظل القدس موحدة ، ولكن وضعها النهائى يجب أن يقرر بواسطة المفاوضات[1] .

وسرعان ما رفضت إسرائيل هذه المبادرة على الرغم من أنها لم تعطى للفلسطينيين شئ يذكر . ففى هذا السيناريو يصبح حق تقرير المصير عبارة عن ضفة غربية مستقلة بالاشتراك مع الأردن ولا يوجد بالتحديد ذكر لدور تلعبه منظمة التحرير ، ولا يوجد فى المبادرة أى ذكر لمشكلة أكثر من ثلاثة مليون لاجئ .. إلخ .

(١) فيليب روندو : الشرق الأوسط فى سعيه إلى السلام ، ترجمة كمال الخولى ، المنشورات العربية ، بيروت لبنان ، بدون تاريخ ، ص ٢٤٨ .

المبحث الثانى

النظام العالمى الجديد والمشروعات
الأمريكية الشرق أوسطية من عام ١٩٦٧ حتى ١٩٩٤

مع صعود ميخائيل جورباتشوف إلى منصب السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى مارس عام ١٩٨٥م بدأت ملامح التغيير الجذرى فى النظام العالمى تبرز وإن كان ببطء فى بدايتها الأولى : فقد ظهرت مؤشرات النية فى التغيير من خلال التصريحات والخطابات التى كان جورباتشوف مولع بها إلى حد الإدمان ، إلا أن أحداً كان لا يعرف إلى أين ستصل التطورات التى بدأت بعد أن أعلن جورباتشوف عن إعادة البناء والمكاشفة فى الاتحاد السوفيتى ، بل إن جورباتشوف نفسه كان يجهل المصير الذى يقود الاتحاد السوفيتى والعالم إليه ، لا سيما وأنه قد بدأ بضرب البنية التحتية للحزب الشيوعى بإقالة ١٠١ من أعضاء اللجنة المركزية فى حزمة واحدة كانت غير منتظرة فى مايو ١٩٨٧م .

ومع تطور الأحداث وتسارع الانهيارات فى النظام السوفيتى على المستوى الاقتصادى والثقافى والسياسى والعسكرى بل والأخلاقى ، غير المتوقعة حتى لدى القوى المعادية للنظام السوفيتى فى الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة ، بدأت الأخيرة ترتب نفسها لوضع جديد يمكنها من قيادة العالم[1] بعد انتهاء القطبية الثنائية ، لبناء قطبية أحادية تتبنى هى وحدها قيادة العالم أو ما أطلق عليه الرئيس بوش ، النظام العالمى الجديد .

وبما أن كل الأرقام والمعادلات تشير إلى أن الولايات المتحدة هى القادرة اقتصادياً وعسكرياً[2] ودعائياً على قيادة النظام العالمى الجديد ، إلا أنها كانت بحاجة إلى أن تظهر هذه القدرة من خلال عملية جبروتية وقسرية ترعب بها الآخرين وتحجم القوى الصاعدة اقتصادياً التى بدأت تدخل ميدان المنافسة مع الولايات المتحدة وتخطف منها أسواق عالمية كثيرة وخاصة فى مجال التكنولوجيا الإلكترونية التى ظلت حكراً على الولايات المتحدة لعقود عدة .

---

(1) Chartes Kranthammey, the Uni polar Moment, Foreign Affairs,70 (1) 1991 pp. 23 - 33.

(٢) د . محمد السيد سليم محرر : النظام العالمى الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٤م ، ص ١٣٧ .

النظام العالمى الجديد والنظام العربى :

وقفت الأمة العربية موقف الحيرة والتشكك أمام ما يسمى بالنظام العالمى الجديد فقد استشعرت الخطر الداهم والمؤامرة التى تحاك ضدها مستهدفة النظام العربى كله .

وموقف الحيرة هذا جاء نتيجة تكراره طوال القرن العشرين ، فأمتنا العربية ما شاركت فى النظام العالمى القديم بل كانت موضوعاً له ، وهى لم تشارك فى نظام الاستقطاب الذى أعقب الحرب العالمية الثانية ولكنها أصبحت ضحيته(١) .

وإذا كان النظام الدولى الجديد قد طرح نفسه بالنسبة إلى شعوب أخرى على أنه مبدأ ومثال، فقد طرح نفسه من البداية بالنسبة للعرب على أنه أمر واقع ومعادلة قوة وبالتالى فقد رسم الغرض للتطبيق القسرى عسفاً وإجباراً وغصباً بدلاً من رسم التبنى والبناء طوعاً واختياراً(٢) .

أصبحت منطقة الخليج العربى منذ الاكتشافات النفطية تشكل النقطة الأضعف فى الجسم العربى لما تحتله من أهمية فائقة فى تدوير آلة الصناعة الغربية والحركة الاقتصادية بمجملها .

إن هذه الأهمية قد تسببت فى إشعال حرب الخليج الأولى بين إيران والعراق واستمرت طيلة ثمان سنوات تغذيها وتزيد من إضرامها وإشعالها القوى الغربية بزعامة الولايات المتحدة التى لم تبخل على الدولتين ذات النقود والقوة فى المنطقة بآلة التدمير (تدمير الذات) مدفوعة الثمن .

وجاءت فضيحة إيران جيت لتكشف المؤامرة الأمريكية على دول المنطقة ، فقد زودت أمريكا العراق بشكل مباشر وعلنى بالأسلحة والمعدات الحربية ، وقدمت أسلحة ومعدات عسكرية لإيران عن طريق طرف ثالث هو إسرائيل وزودت الطرفين بالمعلومات وصور وخرائط الأقمار الصناعية كلما كان ذلك ضرورياً لاستمرار الحرب .

حرب الخليج الثانية واستمرار منطق التسلط الغربى على الأمة العربية :

لم يعد لدى الولايات المتحدة شيئاً تخفيه ، فالمؤامرة أصبحت واضحة بعد أن تمكنت من إقناع التحالف الذى ضم ٣٢ دولة ضد العراق بعد غزوه للكويت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠م بعد استدراجه إلى الفخ الذى نصب له وللأمة العربية كلها من خلال رسم الأوهام

---

(١) الفضل شلق : " الانخراط فى العالم ، مشروع لأمة غير قومية ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٢٦ ، بيروت شتاء وربيع ١٩٩٥م ، ص ٩ .

(٢) مجلة الوحدة : المجلس القومى للثقافة العربية ، الرباط ، العدد ٩٠ ، مارس ١٩٩٢م ، ص ٥ .

لصدام حسين بأنه يمتلك القوة الرابعة فى العالم وأوعزت له بأنه الجدير بقيادة المنطقة ، يضاف إلى كل ذلك الضوء الأخضر الذى أعطته سفيرة الولايات المتحدة فى بغداد لصدام حسين أثناء اجتماعها به في النصف الأخير من شهر يوليو ١٩٩٠م ، حيث أوضحت السفيرة جلاسبى بأن الولايات المتحدة تنظر إذا ما قامت العراق باحتلال الكويت على أنه شأن عربى داخلى ، يضاف إلى ذلك أن الكويت والولايات المتحدة لا تحكمها اتفاقية دفاع مشترك .

الأهداف الأمريكية فى حرب الخليج :

لقد أرادت الولايات المتحدة من هذه الحرب ومن كل هذه التأويلات العنيفة والأسلوب الجبرى فى قيادة التحالف تحقيق أهداف كثير منها:

(أ) إبراز قوتها وجبروتها وقدرتها فى قيادة النظام العالمى الجديد أحادى القطبية .

(ب) حماية مصالحها والسيطرة الكاملة على منابع النفط وتصديره وممارسة أشد الضغوط على أوربا بشكل عام وعلى ألمانيا واليابان لإمتلاكهما قوة اقتصادية هائلة ، أصبحت تشكل خطراً على الاقتصاد الأمريكى وتنافسه فى الأسواق العالمية ، بل ان اليابان قد دخلت فى صراع اقتصادى كبير مع الولايات المتحدة وصل فيه العجز التجارى لصالح اليابان إلى ٤٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٥م- ١٩٩٦م يضاف إلى ذلك أن اليابان قد اقتسمت الأسواق العالمية فى مجال تصنيع التكنولوجيا الالكترونية بعد أن كانت حكراً على الولايات المتحدة لعدة عقود مضت[1] .

(جـ) تحجيم دور دول المجموعة الأوربية وجعلها دولاً تابعة تدور فى فلك السياسة الأمريكية .

(د) ضرب النظام العربى وتكريس شرعية الكيان الصهيونى ودمجه فى المنطقة ليس كعضو عادى بل يمسك بزمام الريادة من خلال تفوقه العسكرى والتكنولوجى والمعرفى .

(هـ) منح شهادة الوفاة للنظام العربى واستبداله بنظام إقليمى تدخل فيه دول معادية للعرب وموالية للولايات المتحدة بحيث تضمن الأخيرة إحكام قبضتها على المنطقة العربية وعلى مقدراتها ونفطها وتضمن بقاء الرأسمال العربى فى بنوكها ومؤسساتها الاستثمارية والتى تبلغ فى الولايات المتحدة وحدها أكثر من ٦٠٠ مليار دولار .

---

(1) Robin Wright, Old Ways Falling but New World order is still Murky, Los Angelos. Times, June 26 1991.

(و) التحكم فى الموقع الاستراتيجى الذى يتمتع به الوطن العربى والسيطرة على مداخل بحار ومحيطات العالم من خلال إحكام سيطرتها على باب المندب وقناة السويس .

(ز) وإذا ما رجعنا بذاكرتنا إلى الوراء سنجد أن حروب الغرب الأوربى والأمريكى على الأمة العربية قد بدأت منذ نهاية القرن الثامن عشر "حملة نابليون" واستمرت بأشكال مختلفة حتى الحرب الأمريكية فى الخليج عام ١٩٩١م وكلها تلازمت فيها مصالح الغرب الأوربى والأمريكى مع حل المسألة اليهودية التى هى مشكلة أوربية أساساً(١)، فبينما حاول الأوربيون التخلص من عبء اليهودية كجرثومة ظلت تنخر فى الجسم الغربى وتنشر فيه أمراض الفساد والرشوة والخداع والمراباة والبحث عن مزبلة يجمعون يهود أوربا إليها ، إذا بمؤسس الصهيونية(٢) " تيودور هرتزل " يؤكد للأوربيين بأن إقامة دولة اليهود فى فلسطين ستشكل حاجزاً بين الغرب المتقدم والشرق الهمجى .

ومن الأمور التى تستدعى الوقوف عندها طويلاً هو أن الغرب وحتى اللحظة الراهنة لا يزال ينظر إلى العرب وإلى دول الشرق الإسلامية بأفريقيا وبعض دول أمريكا اللاتينية بنفس نظرة هرتزل إليهم قبل قرن مضى وهو ما يؤكده تصريح " كلينتون " الذى وصف إسرائيل وأمن إسرائيل بالدعامة الرئيسية فى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بل ومن الأمر الأكثر غرابة هو أنه أضاف ببجاحة وغرور على أنه سيبقى على تفوق إسرائيل العسكرى فى المنطقة(٣) دون أن يعير للعرب أى اهتمام ولا لكون الولايات المتحدة راعية السلام فى المنطقة .

وعلى الرغم من هذا الإصرار الأمريكى الساخر من الأمة العربية والمتحدى لمشاعرها فإن الزعامات العربية قد سلمت كل أوراق اللعبة السياسية الخاصة بحل الصراع فى الشرق الأوسط إلى الأيادى الأمريكية الأمينة أو ٩٩٪ منها على حد تعبير الرئيس المؤمن السادات .

مؤتمر مدريد ومشروع المفاوضات الإقليمية :

هبت العواصف على العالم العربى بعد أن قام العراق بغزو الكويت والذى انتهى بأكبر كارثة شهدها النظام العربى فى تاريخه المعاصر . فبعد تدمير القوة العسكرية العراقية وانهيار

---

(١) جريدة الحياة : ١٩/١٠/١٩٩٧م ، طبعة القاهرة .

(٢) أحمد شاهين : " السلام الأمريكى إلى أين ؟ " ، مجلة الطريق ، العدد الثانى ، بيروت ، مارس ابريل ١٩٩٦م ، ص٣٣ .

(٣) جريدة تشرين السورية : دمشق ، ١٢/١٢/١٩٩٥م .

المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتى وتربع الولايات المتحدة على عرش النظام العالمى الجديد[1] بدأ نشاط محموم للإدارة الأمريكية يهدف إلى تشديد استحكاماتها على منابع النفط والتحكم والسيطرة فى صادراته من ناحية وإجهاض النظام العربى وقطع ما بقى من عروقه النابضة من خلال محاولة دمج إسرائيل فى نظام إقليمى شرق أوسطى يكون بديلاً عن النظام العربى ، وبعد ٨ جولات " لجيمس بيكر " عقد مؤتمر مدريد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م ، وهكذا وجد العالم العربى نفسه مشاركاً فى مؤتمر دولى للسلام . أريد له أن يكون مجرد واجهة لعملية تسوية بدأت قبل هذا المؤتمر واستمرت بعده ، فعلى الرغم من أن المؤتمر ضم فى صفوفه جميع الأطراف العربية ذات الصلة المباشرة بالصراع مع إسرائيل وبعض الأطراف الأخرى ، إلا أن كل طرف ذهب إلى المؤتمر مدفوعاً للمشاركة فيه طوعاً أو كرهاً ، بدوافع خاصة لا علاقة لها بالضرورة بدوافع الأطراف العربية الأخرى ، وهو ما ساعد الوفد الإسرائيلى المدعوم من الراعى الأمريكى على عملية التفرد وممارسة الضغوط على الوفود العربية كل على حدة.

وقد جاء اختيار عقد مؤتمر مدريد لتمهيد تسوية دائمة للصراع العربى الإسرائيلى فى أشد لحظات النظام العربى ضعفاً وهواناً ، وفى بداية مرحلة جديدة من مراحل تطور النظام الدوا احتلت فيه كل من الولايات المتحدة وحليفتها إسرائيل موقعاً ومكانة خاصة.

وعلى الناحية الأخرى نلاحظ أن إسرائيل كانت تعرف بالضبط ما تريد وكانت ه استراتيجيتها الواضحة المعالم فى إدارة صراعها مع العرب سلماً وحرباً ، وقد احتوت هذ الاستراتيجية على عناصر شديدة الثبات لم تتغير منذ نشأة الدولة الصهيونية بل إنها تطورت علي عناصر متغيرة تسمح لها بالمرونة والتكيف مع الأوضاع والتطورات التى تطرأ على النظامير العالمى والإقليمى وبما يتناسب مع ما يسمى بعملية السلام ، وما حدث من تطورات بعد انتهاء المؤتمر إلى المفاوضات الثنائية والمفاوضات المتعددة الأطراف .

أهداف المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف فى المشروع الأمريكى بعد مؤتمر مدريد :

١ ـ عدم الاعتراف بوجود نظام عربى مستقل يتعين على إسرائيل التفاوض معه على أسس لتسوية دائمة ، فالصراع مع العرب ليس صراعاً عربياً قومياً على النحو الذى يدركه التيار العروبى فى العالم العربى ، ولكنه صراع مع دول عربية مستقلة وذات سيادة لكل منها أسبابها

(١) السفير صلاح عابدين : حرب السلام ، دار الحرية للصحافة والنشر ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ٢٧

ودوافعها الخاصة في معادات إسرائيل ، الأمر الذى يتيح لها فرصة التفاوض مع كل دولة عربية على حدة(١) .

وقد نجحت إسرائيل نجاحاً كبيراً في تحقيق هذا البعد الاستراتيجى حين رفضت التفاوض مع العرب تحت مظلة واحدة . فقد تفاوضت مع مصر أكبر دولة عربية . وتفاوضت مع لبنان تحت تهديد السلاح ، ونجحت في اقتناص منظمة التحرير الفلسطينية لتوقع معها سراً في " أوسلو " دون أى تنسيق عربى لتفتح الباب على مصراعيه على الأردن ليوقع اتفاق وادى عربة مع إسرائيل بعد أسابيع قليلة من التوقيع على اتفاق أوسلو .

٢ـ عدم الاعتراف بوجود شعب فلسطينى مستقل له الحق فى تقرير المصير ، لأن الاعتراف من شانه نفى المشروع الصهيونى من أساسه والإقرار بعدم التعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل الاعتراف بالقرار ٢٤٢ كأساس للتسوية ، وهو قرار لا يشير من قريب أو بعيد إلى حق تقرير المصير .

واعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة بينما اعترفت إسرائيل بالمنظمة كممثل للفلسطينيين ، أى فقط كطرف مفاوض لإسرائيل حول مصير عرب فلسطين النهائى دون أى التزام مسبق بدولة تحظى بأى شكل من أشكال الاستقلال الحقيقى(٢) .

٣ـ اعتبار الدول العربية والإسلامية دولاً عدوه أو محتملة مما يجعل إسرائيل تحافظ على الدوام على تفوقها العسكرى على كل هذه الدول بحيث لا تؤدى أية تسوية إلى الإخلال بهذه المعادلة(٣) .

وفى ظل هذه الثوابت جرت وما زالت تجرى ما يسمى بعملية السلام التى مرت عبر ثلاث مراحل :

---

(١) د. حسن نافعة :الجامعة العربية فى ظل التسوية، عالم الفكر ، المجلد الخامس والعشرون، العدد ٤ ، أبريل / يونيو ١٩٩٧م ،الكويت، ص ٤٨ .

(٢) أحمد يوسف أحمد : حول القضية الفلسطينية ، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٧/١٢/٦م.

(٣) جريدة الحياة ١٩٩٤/٢/١٥م .

١ـ كامب ديفيد ، وكان هدفها تحييد مصر وإخراجها من معادلة الصراع العربى الإسرائيلى .

٢ـ مرحلة مؤتمر مدريد وهدفت إلى دغدغت شعوب المنطقة بأحلام السلام ، وتسويق أوهام الرخاء المحتمل لفك ما تبقى من تعبئة أو مقاومة . وفى الوقت نفسه فتح أبواب العالم الخارجى أمام إسرائيل بعد أن كانت مواربه .

٣ـ ومرحلة أوسلو والتى كان هدفها الشروع فوراً فى عملية دمج إسرائيل اقتصادياً وسياسياً فى نسيج المنطقة قبل حسم القضايا السياسية الكبرى التى ستحدد مصير التسوية السلمية فى المنطقة .

لقد استغلت إدارة الرئيس الأمريكى " جورج بوش " الخلل فى البنية القومية العربية وتلاعبت بمكونات التركيب الاجتماعى ، والمتغيرات المحيطة بوجود الأنظمة الهشة وبدورها الإقليمى لتحقيق المصالح والرؤى الأمريكية الظرفية[1] . الأمر الذى أوجد تشويهات متعمدة فى التعبير عن الهوية الوطنية والشخصية القومية والتطلعات الاجتماعية المشروعة إلى بناء أمة عربية تجمعها كل مقومات الأمة الواحدة جغرافياً وتاريخياً ولغوياً ونسق واحد من العادات والتقاليد والقيم ، فقامت بأمركة السياسة والاقتصاد فى عقد التسعينات وقامت بمحاولة إنهاء النظام العربى وصياغة نظام جديد تدخل فيه دول وأعراق غير عربية .

المرجعية واللامرجعية لتسوية الصراع العربى الصهيونى فى مؤتمر مدريد :

يشار إلى مؤتمر مدريد بأنه الذى حدد بعض الأسس المرجعية التى ينبغى أن تقوم عليها تسوية الصراع العربى الإسرائيلى ، وقد حددت هذه الأسس على النحو الآتى:

١ـ مبدأ الأرض مقابل السلام .

٢ـ أى حديث عن سلام شامل وحقيقى يجب أن ينبى على القرارات الدولية وعلى وجه الخصوص القرارين رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين أصدرهما مجلس الأمن عامى ١٩٦٧م و١٩٧٣م .

٣ـ أن حل قضية الصراع العربى الإسرائيلى ينبغى أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية توفير الأمن لجميع الأطراف بما فى ذلك إسرائيل والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى .

---

(١) ناصف حتى : فى حديث تعقيبى على ورقة ، أحمد الرشيدى : المؤتمر الحادى عشر حول القضية الفلسطينية (مركز الدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٧/١٢/٦م) .

والواقع أن مرجعية مدريد هذه تبين إلى حد كبير مدى تأثير المعطيات الجديدة للبيئة الدولية على مسار عملية التسوية للصراع العربى الإسرائيلى[1]، ذلك فإن الولايات المتحدة وهى صاحبة المشروع أصبحت الخصم والحكم فى نفس الوقت، بما عرف عنها من تحيزها الشديد إلى جانب إسرائيل منذ بداية نشأتها ، وإن كانت صبغت المشروع بعد قيادتها للتحالف الدولي ضد العراق باتخاذ خطوات أكثر جدية ولو من حيث الشكل فى التعامل مع قضية الصراع العربى الإسرائيلى بهدف إبعاد أية شبهات عن نفسها بأنها تتعامل مع المواقف المتماثلة بمعايير مختلفة من ناحية وتنفيذاً لاستراتيجية وضعت ويجب تحقيقها فى ضوء التطورات الجديدة على الساحة الدولية .

مرجعية مؤتمر مدريد :

يلاحظ أن مرجعية مؤتمر مدريد وإن أشارت إلى قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ و٣٣٨ إلا أنها قد تجاهلت الأمم المتحدة تماماً والتى دعى أمينها العام فقط لإرسال مراقب عنه لحضور المؤتمر ، ولم تدع أطراف دولية أخرى للمشاركة الفاعلة فى المؤتمر فقد عمدت إلى إبعاد أوربا وتهميش أى دور لها فى المشروع الجديد واكتفت باشتراك الاتحاد السوفيتى ليكون الراعى الثانى للمؤتمر ولعملية التسوية[2] السلمية فى الشرق الأوسط لأنها كانت على علم بعدم فاعلية الدور السوفيتى إن كان فى المؤتمر أو على الساحة الدولية ذلك لأنه كان يلفظ أنفاسه الأخيرة ويعانى من سكرات الموت المحتوم.

لقد شكل مؤتمر مدريد الخطوة الأولى بعد أزمة حرب الخليج الثانية فى تحريك التسوية السلمية للصراع العربى - الإسرائيلى باعتبار أن التوصل إلى تسوية تشكل مدخلاً ضرورياً للأمن والاستقرار فى المنطقة برمتها[3] ، وأن عدم التعامل معه بشكل إيجابى ليس فى مصلحة أطرافه المباشرين ، فحسب وإنما ليس فى مصلحة الولايات المتحدة والقوى الدولية الحليفة لها .

---

(١) أحمد الرشيدى : ورقة مقدمة للمؤتمر الحادى عشر للبحوث السياسية المنعقد فى جامعة القاهرة ، ٦ – ٨ ديسمبر ١٩٩٧م ، ص ٩ .

(٢) وثائق مؤتمر مدريد المنعقد فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩١م .

(٣) حسن نافعه (محرر) : المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٣م ، ص ١١٩ .

إتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل عام ١٩٩٣م :

يخطئ من يعتقد بأن اتفاق أوسلو قد حكمته السرية المطلقة والتى لم تخرج عن إطار الطرفين الإسرائيلى والفلسطينى ، ذلك أنها قد مثلت الخطوة الثانية والمهمة على طريق تسوية الصراع بين العرب (الفلسطينيين خاصة) وبين إسرائيل والتى تلت انعقاد مؤتمر مدريد الذى وضع الأسس والمبادئ والخطوات التى تم التوقيع عليها فى أوسلو فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م [١] . ولإحكام عملية التمويه وإضفاء طابع السرية على المفاوضات فقد جرت فى ذات الوقت الذى كانت فيه المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية - وفقاً لصيغة مدريد ١٩٩١م - ما تزال جارية فى واشنطن .

ورغم تعهد واشنطن منذ بدء عملية السلام فى الشرق الأوسط بمنع أى جهة من تخريب العملية السلمية أو عرقلتها ، وبالرغم من إطلاق التهديد والوعيد فى اتجاه من يعارض خطوات السلام سواءً كان دولة أو فصيلاً سياسياً[٢] فإن اتفاق أوسلو ومؤتمر مدريد قد آل مصيره الآن إلى الجمود كنتيجة للتشدد المفرط من جانب الحكومة الصهيونية.

ويرى بعض الباحثين أن قيمة الإنجاز الذى تم التوصل إليه بموجب اتفاق أوسلو كان كبيراً ، وذلك من وجهة النظر المتعلقة بإمكانية حل الصراع ، وأهمها الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والذى تضمنته وثائق (وخطابات) الاعتراف المتبادل بينهما فى ٩ سبتمبر ١٩٩٣م ، وتحديد البند الأول من اتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى ، لتأكيده على أن الهدف من المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية من خلال عملية السلام الجارية فى الشرق الأوسط هو - إلى جانب أمور أخرى - تشكيل سلطة فلسطينية إنتقالية ذاتية تأخذ شكل المجلس المنتخب للفلسطينيين فى الضفة الغربية وقطاع غزة لمرحلة انتقالية لا تتعدى خمس سنوات ، وتؤدى إلى تسوية نهائية مبنية على أساس قرارى مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ وأن المفاوضات على الوضع النهائى ستؤدى إلى هذين القرارين[٣] ، غير أن القارئ والمدقق فى بنود الاتفاق يصل إلى نتيجة عكسية تماماً إذ أن الاتفاق قد مثل فى رأينا إنجازاً كبيراً لإسرائيل وحدها بينما شكل أفدح خسارة للعرب والفلسطينيين بشكل خاص ، بل أن البعض أطلق عليها كارثة أوسلو لأسباب كثيرة منها :

---

(١) من مداخله للدكتور أحمد صدقى الدجانى فى : المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحوث السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٧/١٢/٦م .
(٢) جريدة الحياة ١٩٩٥/١٠/٢٩م ، القاهرة .
(٣) أحمد الرشيدى : مصدر سابق ، ص ١١ .

١ـ الاعتراف المتبادل بين المنظمة وإسرائيل وهو اعتراف طرفي أي اعتراف المنظمة بإسرائيل كدولة لها حق الوجود والشرعية على الأرض الفلسطينية .

٢ـ خلو اتفاق المبادئ من أي بند يتضمن إلزام إسرائيل بوقف الاستيطان .

٣ـ الاتفاق على غزة أريحا أولاً وهو الاتفاق الذي لا ينص صراحة على الانسحاب الكامل للجيش الإسرائيلي من قطاع غزة الذي مثل عبئاً كبيراً على إسرائيل التي سبق وأن طلبت من أطراف عربية تسليمه إليها ، ولم تحدد المساحة التي ستتواجد السلطة الفلسطينية عليها في قضاء أريحا .

٤ـ تأجيل كل القضايا الهامة والأساسية إلى المرحلة النهائية دون أن تكون هناك بنود ملزمة لإسرائيل بتحديد وتنفيذ ما يجب عمله إزائها من قبل إسرائيل ، ومن هذه القضايا :

(أ) المياه . (ب) القدس . (جـ) اللاجئين . (د) المستوطنات .

ومن هذا المنطلق فإن اتفاق أوسلو لا يحمل حكومة إسرائيل مسئولية الالتزام بالانسحاب من القدس ولا بتفكيك المستوطنات ولا بعودة اللاجئين إلى أراضيهم وبيوتهم ، بل ترك الأمر كله للتفاوض ، ويتضح عدم تكافؤ الاتفاق[1] وقدرة خبراء التفاوض بين الطرفين من وثائق إعلان المبادئ وملاحقها وخاصة الملحق الثالث والرابع والتي تضمنت بنودهما التعاون بين الطرفين في مجالات المياه والكهرباء والطاقة والتمويل والاستثمار والنقل والمواصلات والتجارة والصناعة والخدمات والموارد البشرية وغيرها من النقاط الاقتصادية الهامة بالنسبة لإسرائيل والتي اعتبرتها مقدمة وأساس للتعاون الأوسع (التعاون الإقليمي الشرق أوسطي) .

وقد طرحت هذه المشاريع برمتها في مؤتمر الدار البيضاء عام ١٩٩٤م كمشروعات إقليمية إسرائيلية شرق أوسطية .

ويتضح مما سبق أن السلام من وجهة نظر إسرائيل هو أن تتحقق لها في النهاية السيطرة الاقتصادية والتكنولوجية على المنطقة في مقابل انسحابها من بعض الأراضي العربية المحتلة ومنح الفلسطينيين حكم ذاتي في أجزاء متفرقة من الضفة الغربية وقطاع غزة على شكل كانتونات محكمة الحصار بمستوطنات يهودية وتواجد عسكري وأمني في هذه المستوطنات لحمايتها .

---

(1) Isreal and Palestine Political Report N 185 pp. 6 - 10 .

إن السلام بهذا المفهوم يعنى إعمال آليات السوق والديمقراطية بقصد محاولة احتواء أسباب النزاع التاريخى ـ أى ما يسمى بالقضية الفلسطينية من وجهة النظر العربية ، وقضية إسرائيل من وجهة النظر الصهيونية والغرب ، على أن تنشأ علاقات بين الأطراف هى علاقات " مشتر " و "بائع " داخل إطار سوق شرق أوسطية واحدة[1] ، بدلاً من علاقات خصومة وصراع وعداء يحكمها نزاع تاريخى يتعلق بأرض فلسطين ومجمل السلام بهذا المفهوم معنى إسقاط البعد التاريخى وإحلال موازين القوى بين الأطراف محلها .

وفى هذا الصدد يجب التنويه إلى : أن العرب الفلسطينيون قد خدعوا بالمشروعين وخسروا فى كليهما ، فقد خسروا فى مؤتمر مدريد عنصر الشرعية الدولية حين وافقوا على استبدالها بشرعية الدولة الواحدة (مشروع الدولة الواحدة) الولايات المتحدة الأمريكية ، وخسروا فى أوسلو حين ذهب الفلسطينيون بعيداً عن التنسيق العربى وفتحوا باب الهرولة والتطبيع ليعطى الأنظمة العربية بدء التطبيع مع الكيان الصهيونى بل وكسروا حاجزاً كان يعتبر من المحرمات أمام الراغبين فى الارتماء فى أحضان العدو الصهيونى .

(١) أحمد سامح الخالدى ، حسن جعفر أغا : نقاط توتر فى العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية الجديدة : مجلة الدراسات الفلسطينية ، عدد ١٦ ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، بيروت ، خريف ١٩٩٣م، ص ٩ .

المبحث الثالث

المشروعات الاقتصادية الأمريكية الشرق أوسطية

التصورات الأمريكية للشرق أوسطية :

يعتقد البعض أن فكرة الشرق أوسطية قد جاءت فى أعقاب كارثة الخليج حين دعت الولايات المتحدة أطراف النزاع العربى الإسرائيلى إلى مؤتمر للسلام فى مدريد فى ٣٠/١٠/١٩٩١م والذى خرج بمباحثات ثنائية ومتعددة الأطراف دخلت فيها أطراف غير عربية ، غير أن التحضير للنظام الإقليمى الشرق أوسطى قد بدأ قبل ذلك بكثير. إذ بدأت الإدارة الأمريكية ترسل إشارات بهذا الخصوص بعد حرب أكتوبر وأثناء الزيارات المكوكية لوزير الخارجية الأمريكية آنذاك الصهيونى " هنرى كسنجر " إلى المنطقة ونتيجة لما أحدثته حرب أكتوبر من قلب للموازين أحدثت ثغرة فى السياسات الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة فقد برزت المشاريع الاقتصادية الشرق أوسطية بشكل جلى قبل عام من توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عندما عهدت وكالة التنمية الدولية الأمريكية إلى ثمانية عشر مؤسسة ووكالة علمية، حكومية وخاصة[١] تعمل فى مجالات مختلفة بإجراء دراسات وأبحاث هدفها التوصل إلى تحديد دقيق لإمكانيات التعاون فى الشرق الأوسط ومجالاته .

وقبل توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية بنحو شهر واحد صدر تقرير الوكالة المذكورة عن التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط المكون من تسعة فصول وقدم إلى الكونجرس لمناقشته وإقراره فى أوائل الثمانينات[٢] ليكون هادياً ومرشداً للحكومة الأمريكية والهيئات الأخرى العاملة فى مجال تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل أولاً .

وقد أكد هذا التقرير (الوثيقة) الذى شاركت فى إعداده ثمان وزارات وعشرة مراكز بحوث وعلى رأسها الأكاديمية الأمريكية للعلوم على ضرورة بناء تعاون إقليمى فى الشرق الأوسط كبديل عن التعاون الإقليمى المبنى على أساس قومى سياسى .

---

(١) إبراهيم نوار : التطبيع فى التصور الأمريكى الإسرائيلى المصرى ، مجلة شئون فلسطينية ، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٨٢م ، ص ١٥٢ .

(٢) ماجد كيالى · النظام الإقليمى الشرق أوسطى ومفوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد ٤١ ، معهد الانماء العربى ، بيروت ، يوليو ١٩٩٢م .

وقـد اهتم التقرير بالبعد الجغرافى حين أكد على قيام بنية إقليمية تضم دول المشرق العربى بجانب إسـرائيل وإيـران (فـى عهـد الشاه) وتركيا تدخل فى مجال واسع من التعاون الاقتصادى الإقليمى عبر مراحل ثلاث ، قصيرة ، متوسطة ، وطويلة الأمد ، تتلخص فى الآتى :

(أ) التعاون فـى مجـالات علمية وتكنولوجية فى المرحلة القصيرة مع شق الطرق الإقليمية وإقامة محطات الاتصال وبحث بدائل للطاقة وفى مجال السياحة والطب .

(ب) تطويـر مصـادر الميـاه فـى المرحـلة المتوسـطة المـدى مـن خلال مشروعات مختلفة مثل البحر الميت ، خليج العقبة ، نهر الأردن ، الشاطئ الشرقى للبحر المتوسط وشبه جزيرة سيناء .

(جـ) أمـا فـى المرحـلة طويـلة الأجل فيتم تجاوز البنية الأساسية المتعارضة والمشكلات التى تعرقل العلاقـات : مـثل الصـراع العـربى الإسـرائيلى ، مـن خـلال تـنمية البـنية الاقتصادية وفتح الأسواق المحلية .

ويرتكـز موضـوع الـتعاون الإقلـيمى على مجالات خلق استفادة أفضل من الموارد المشتركة وإيجاد حلول للمشاكل المشتركة أيضاً .

وتؤكـد الهيـئات المشـتركة فـى إعـداد الـتقرير عـلى أهمية دور الأكاديمية ورجال الأعمال فى البدء بالتعاون الإقليمى خصوصاً فى الأجل القصير .

ويفترض التقرير لقيام ونمو علاقات التعاون الإقليمى الشرق أوسطى ، فرصة أساسية تتمثل فى السلام واستقرار العلاقات فى المنطقة .

وعـلى هـذا الأسـاس فإن التقرير يطالب بضرورة أن تكون هناك مؤسسات جديدة للتعاون الإقلـيمى فـى الشـرق الأوسـط ، وهـى فكـرة تقـوم عـلى أسـاس نفـى الـنظام العربى ، وتجاوز مؤسسـات جامعـة الـدول العـربية وإحلال مؤسسات جديدة للتعاون الإقليمى تسمح باستيعاب إسرائيل وانخراطها فى النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط .

مشروع هارفارد وآفاقه الشرق أوسطية :

مـن أهـم الأنشطة التى تميزت بها جامعة " هارفارد " الأمريكية هو ما قام به " معهد الشرق الأوسـط " الـتابع لهـا مـن إعـداد بـرنامج عمـلى يهـدف إلى الوفاق فى الشرق الأوسط بدأه عام ١٩٧٧م ، حـين تبـنت مجموعـة مـن الأسـاتذة الجـامعيين فـى الولايات الشرقية والشمالية حيث

يتعاظم نفوذ الصهيونية الأمريكية فكرة البدء ببرنامج خاص يهدف إلى تسهيل الاتصالات بين الباحثين والأكاديميين في منطقة الشرق الأوسط والتي أثمرت عقد مؤتمر لباحثين مصريين وإسرائيليين وفلسطينيين ولبنانيين وأردنيين تحت إشراف أمريكي عام ١٩٨٣م تمت فيه مناقشة وبحث القضايا ذات المصالح المتبادلة[1] .

وقد خرج هذا المؤتمر بمجموعة دراسات صدرت في كتاب تحت عنوان (اقتصاديات السلام) ويطرح مشروع " هارفارد " خطة هائلة لإنشاء سوق مشتركة في الشرق الأوسط تتضمن حرية الانتقال للأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع وتروج لمجال الاقتصاد وفوائد السلام الذين ستنعم بهما المنطقة .

وقامت هذه المجموعة ومجموعات أخرى تحت إشراف " ستانلي فيشر " و " داني رودريك " و " إلياس توما " بتقديم بحوث عن هجرة الأيدي العاملة في الشرق الأوسط ومشروع آخر يخطط لسياسة اقتصادية تعنى بانتقال الفلسطينيين إلى مرحلة الحكم الذاتي، ونستنتج من عمل هذه المجموعة الآتي :

(أ) التسليم بالواقع القائم بوجود إسرائيل كدولة وبسيادتها على الأراضي التي أقامت عليها كيانها عام ١٩٤٨م واحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة وضمها للقدس الشرقية والتوسع الاستيطاني .

(ب) التركيز على العامل الاقتصادي دون غيره من عوامل التناقض الرئيسية وإغفال المشكلات الجوهرية التي أدت إلى تفاعلات الصراع واحتدامه في المنطقة .

(جـ) الرهان على قطاع من النخبة وإسقاط الجماهير من حساباتها وأيضاً القطاع الآخر من النخبة المتلاحم مع الجماهير .

ويؤكد في هذا الصدد " نيكولاس هوع "[2] مستشار المعهد الأهمية البالغة لدور معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفارد في وضع إطار هذا المشروع ورسم خطوطه في مقال نشرته جريدة الحياة الصادرة يوم ١٩٩٣/٦/٦م بعنوان " قوانين اقتصاديات السلام ـ فرص البناء

---

(١) أحمد صدقي الدجاني : الجذور التاريخية للعروبة والشرق أوسطية ، بحث مقدم لمعهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة عام ١٩٩٤م ، ص ٣٨ .

(٢) الحياة ١٩٩٣/٦/٦م ، القاهرة .

والثقة والتعاون الإقليمى " الذى يقول فيه " إن قلة من المعنيين تعلم أن من الأنشطة التى تتميز بها جامعة هارفارد " تتقيد ببرنامج عملى يرمى إلى إحلال الوفاق فى الشرق الأوسط وسرد تاريخ هذا البرنامج الذى يعود إلى عام ١٩٧٧م ومبادرة الرئيس السادات وزيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧م التى وضعت النظام العربى أمام امتحان صعب وفتحت الباب على مصراعيه لإحياء المشروع الإقليمى المنافس (الشرق الأوسط) .

كامب ديفيد وبروز المرحلة الاولى لفكرة السوق الشرق أوسطية فى المشاريع الأمريكية :

تميزت مرحلة ما بعد كامب ديفيد بتزاحم الأفكار والمقترحات الشرق أوسطية بما فى ذلك العديد من المؤتمرات والندوات واللقاءات الصحفية والبحوث ، ويمكن هنا الإشارة إلى تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الدولية للمؤتمر اليهودى العالمى الصادر عام ١٩٨٠م [١] وإسهام الأكاديميين الصهاينة فى جامعة تل أبيب ولقائهم مع أكاديميين صهاينة من الجامعات الأمريكية أسفرت عن إصدار بحوث عن التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، وكانت الفترة ما بين كامب ديفيد ومؤتمر مدريد قد مثلت المرحلة الأولى لبروز الشرق أوسطية الحديثة . فقد تضمنت بعض بنود التقريرين (تقرير وكالة التنمية الأمريكية) وتقرير معهد الشرق الأوسط التابع لجامعة " هارفارد " مجموعة اقتراحات بإنشاء مؤسسات إقليمية فى منطقة الشرق الأوسط أبرزها[٢] :

١- مشاريع الربط الإقليمى المتعددة .

٢ -إنشاء الجماعة الاقتصادية لدول الشرق الأوسط على غرار الجماعة الأوربية .

٣ -إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط .

٤ -إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين دول المنطقة يكون الانضمام إليها على مراحل وكحد أدنى يمكن إقامتها فى بداية الأمر بين الأردن وفلسطين وإسرائيل .

٥ -إنشاء جامعة الشرق الأوسط فى مصر لتكوين نخبة مهنية وتتكون نواة هذه الجامعة من ثلاثة تخصصات هى :

القانون - إدارة الأعمال - الزراعة ، الأمر الذى يضفى انطباع ذو دلالة خاصة .

---

(١) أحمد يوسف أحمد : العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى ، فى كتاب التحديات الشرق أوسطية والوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت مارس ١٩٩٤م ، ص ص ١٧.

(٢) سلامة أحمد سلامة (محرر) : الشرق أوسطية هل هى الخيار الوحيد ، مصدر سابق ، ص ص ٣٧- ٣٨.

مؤتمر مدريد وبروز المرحلة الثانية لفكرة السوق الشرق أوسطية :

بـرزت فكـرة السوق الشرق أوسطية بشكل أكثر وضوحاً في أعقاب المبادرة السلمية التي بـدأت فـي خـريف عـام ١٩٩١م ، فقد تبنت الولايات المتحدة بشكل رئيسي إضافة إلى إسرائيل وبعـض الـدول الأوربية فكرة السوق الشرق أوسطية باعتبارها الآلية القوية لرفع المقاطعة العربية عـن إسرائيل والسماح لها بالاندماج اقتصادياً بسهولة في المنطقة والانفتاح على الأسواق العربية والأسواق المجاورة لها وباعتبارها البديل للسوق العربية المشتركة التي فشلت فشلاً ذريعاً ولم تنجح في تحقيق أبسط أنواع التكامل الاقتصادى .

تطـورت فكـرة السـوق الشـرق أوسطية بسرعة بدعم من الولايات المتحدة الراعية الفعلية الوحيـدة لعملية السلام ، وأخذت تطرح بشكل جدى خصوصاً في المفاوضات متعددة الأطراف سواء في مفاوضات التنمية الاقتصادية بفروعها المختلفة (المالية والبنوك ـ المياه ـ الزراعة) والبنى التحـتية كالطـرق والـنقل والمواصـلات والاتصـالات والطاقـة ، وكذلك في مجالات المياه والبيئة والتكنولوجيا وغيرها .

وقـد نـالت هـذه الفكرة دعمها من خلال اتفاقيات السلام الثنائية لا سيما بين الفلسطينيين والاسـرائيليين ابـتداءاً باتفاقيـة أوسلو التي تم التوقيع عليها في ١٩٩٣/٩/١٣م ، ثم الاتفاقيات اللاحقـة فـي القاهـرة وواشنطن والتي استندت على صيغة كامب ديفيد للحكم الذاتي[١] . وبين الأردنيـين والإسـرائيليين الـتي تم بموجـبها الـتوقيع عـلى معـاهدة السلام بين الطرفين بوادى عربه فـي أكـتوبر ١٩٩٤م وبحضـور الـرئيس الأمـريكي " بيـل كلينـتون " اعترف الأردن فيها بسيادة إسـرائيل مـن الـبحر المتوسـط إلى نهـر الأردن وأكـدت عـلى وضـع السلطة الوطنية الفلسطينية كإدارة ذاتيـة تحـت الاحـتلال الإسـرائيلي بعـد أن أوصل الأردن سياسة فك الارتباط مع الضفة الغربية التي أعلنتها عام ١٩٨٨م إلى نهايتها المنطقية .

وبعـد الاستسـلام الـذى وقعـته مـنظمة الـتحرير الفلسطينية في واشنطن سبتمبر ١٩٩٣م وفـي القاهـرة فـي مـايو ١٩٩٤م ثـم معـاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية في وادى عربه[٢] جاء انعقـاد مؤتمـر القمـة الاقتصـادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الدار البيضاء خلال الفترة من

---

(١) أورى ديفتر : شئون الشرق الأوسط والخليج العربي ، مقالة بجريدة الحياة ، ١٩٩٤/١٢/٦م

(٢) بـــدر عبد العاطى : الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتنياهو ، رسالة ماجستير منشورة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ٢٤٩ .

٣٠/١٠ إلى ١/١١/١٩٩٤م ليتوج النجاحات التى حققتها السياستين الأمريكية والإسرائيلية لخلق شرق أوسط جديد تصبح فيه إسرائيل عضواً شرعياً فى المنطقة ورفع المقاطعة العربية عنها .

المشروعات الأمريكية والقمم الاقتصادية الشرق أوسطية :

١ـ قمة الدار البيضاء :

أثار انعقاد القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدار البيضاء عدة تساؤلات بعضها أكاديمى والبعض الآخر سياسى ، هذا من ناحية وباستقراء الأدبيات المتعلقة بحل الصراعات من ناحية أخرى نجد أن التعاون المتبادل يخلق مصالح مشتركة تجعل من الصعب على أطراف الصراع التخلى عن ذلك التعاون والتورط فى تصعيد يضرب المصالح المكتسبة ، وفى ضوء هذا المفهوم عملت الولايات المتحدة على دفع الأطراف الشرق أوسطية وأطراف أخرى أوربية وغير أوربية إلى عقد قمة الدار البيضاء فى ٣٠ أكتوبر ١٩٩٤م متجاوزة صيغة مدريد ١٩٩١م .

وبمعنى آخر فإن آلية القمم الاقتصادية هذه والتى انعقد أولها فى الدار البيضاء قبل التوصل إلى اتفاقات سلام مع الأطراف المعنية خاصة وأن سوريا ولبنان تقاطعها وهى من أكثر الدول المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى يثير قضية مدى إمكانية الالتزام بمشروعات التعاون المشترك خاصة فى بعدها غير الحكومى[1] لا سيما وأنها قد ضمت إلى جانب المسئولين والمهتمين رجال أعمال من منطقة الشرق الأوسط وخارجها وأصبحت فى نظر البعض الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية من عملية التسوية السياسية للصراع العربى الإسرائيلى ، وذلك بدلاً من المفاوضات متعددة الأطراف فى إطار لجنة التنمية الاقتصادية المنبثقة عن محادثات مدريد التى كانت تقودها بلدان الاتحاد الأوربى ، بينما تعتمد الآلية الجديدة على القيادة الأمريكية بالأساس إذ أنها تأتى بناء على دعوة لجنة العلاقات الخارجية فى الكونجرس الأمريكى والمنتدى الاقتصادى العالمى (دايفوس بسويسرا) ، وبتنسيق مسبق مع إسرائيل الذى أصدر وزير خارجيتها " شيمون بيريز " كتاب " الشرق الأوسط الجديد " ليشكل جدول أعمال المؤتمر ويتناول رؤية جديدة للنظام الإقليمى تتضمن التعاون فى المجالات الاقتصادية والأمنية وقضايا المياه والسياحة واللاجئين

(١)عبد المنعم المشاط : قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، السياسة الدولية ، عدد ١١٩ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م ، ص ٢٢٧ .

وهـي فـي الغالب القضايا ذاتها التي تتناولها المفاوضات متعددة الأطراف ووردت في المشروعات الـتي طرحـتها وثيقـة وكالـة الـتنمية الأمـريكية ومعهد الشرق الأوسط التابع لجامعة " هارفارد " في الثمانينات .

وقـبل المؤتمر مباشرة ـ وهو الذى يعقد برعاية الرئيس الأمريكي كلينتون بالأساس والرئيس يلتسـين بشـكل ديكـورى قـام كلينـتون بـزيارة المـنطقة وعـلى رأسـها مصر وذلك لحضور توقيع الاتفاقيـة الأردنيـة الإسـرائيلية ، كما زار إسرائيل ، وكان من المتوقع أن يعرج على الدار البيضاء لحضـور المؤتمـر . بيـد أنه أناب عنه وزير الخارجية " وارين كريستوفر " الذى أكد فى خطابه على فـتح الشـرق الأوسـط وشمـال أفريقيا للنشاط الاقتصادى للقطاع الخاص ، وعلى دعوة الولايات المتحدة كافة الأطراف لاتخاذ خطوات عملية تخدم المصالح المشتركة فى المنطقة .

أهم النقاط التى تناولها خطاب وارين كريستوفر فى قمة الدار البيضاء[1] :

(أ) أهمية دعم عدد من الحريات الأساسية مثل حرية انتقال العمل ورأس المال والسلع والأفكار

(ب) إنشاء بنك التنمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

(جـ) إنشاء هيئة إقليمية للسياحة .

(د) إنشاء مجلس إقليمى لرجال الأعمال .

(هـ) عقد مؤتمر جديد للمتابعة فى عمان عام ١٩٩٥م .

ويلاحـظ مـن خطـاب كريسـتوفر تركيـزه على الجوانب الاقتصادية الداعمة للمشروعات الإسـرائيلية المقدمـة إلى المؤتمـر والتى يصل عددها إلى ١٥٠ مشروعاً مجهزة ومستندة إلى الخرائط والـبيانات التفصـيلية ، وقـدر الوفـد الإسـرائيلى احـتياجات مشـروعات الـتعاون الإقلـيمى فـي السنوات الخمس التى تلى انعقاد المؤتمر بما يتراوح بين ١٨ ـ ٢٧ مليار دولار .

٢ ـ قمة عمان :

جـاءت قمـة عمـان فى أواخر أكتوبر عام ١٩٩٥م لتواصل ما بدأته قمة الدار البيضاء من تحقيـق الاندمـاج الإسـرائيلى فـى المـنطقة وبدت الدول العربية مهيأة أكثر لقبول مساحة أكبر من

---

(١) من خطاب وزير الخارجية الأمريكى " وارين كريستوفر " فى قمة الدار البيضاء ، ١٩٩٤/١٠/٣٠م .

العلاقات مع إسرائيل بعد سلسلة من الاختبارات تمت على مستوى علاقات إسرائيل بعدد من الدول العربية على مدار العام ما بين انعقاد الدار البيضاء وعمان ، كما تزامنت مع تزايد الرغبة الأمريكية فى إعادة رسم المنطقة بشكل جذرى وضرورة إقامة نظام إقليمى جديد فى الشرق الأوسط يكون فرعاً للنظام العالمى الجديد الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة ويساهم فى تعزيز دورها كقطب مسيطر على هذا النظام نظراً لما للمنطقة من أهمية حيوية للاقتصاد الأمريكى[1] .
وتكمن المهمة الاقتصادية للسياسة الأمريكية فى العالم والشرق الأوسط فى الحصول على أفضل النتائج التى تساعد الاقتصاد فى الخروج من مأزقه خصوصاً مع فقدانه قدرته التنافسية والحيوية ، واحتدام المنافسة مع البلدان الأخرى . فضلاً عن ذلك فإن المنطقة تشكل مجالاً خصباً للاقتصاد الأمريكى ، إذ تتوافر الأسواق الملائمة لصادراته وتتزايد العروض أمام الاستثمارات الأمريكية ، فضلاً عن توافر قدر كبير من المواد الأولية وعلى رأسها النفط.

وعلى الرغم من أن قمة عمان قد تمت أساساً تنفيذاً لتوصيات قمة الدار البيضاء واستمراراً للنهج نفسه ، إلا أنها تميزت نسبياً عنها بزيادة عدد الدول المشاركة من ٦١ دولة فى الدار البيضاء إلى ٦٣ دولة فى مؤتمر عمان ومشاركة ١٣ دولة عربية بعد انضمام موريتانيا بدلاً من ١٢ دولة مع استمرار غياب كل من ليبيا والسودان والعراق وسوريا ولبنان ووصل عدد المشاركين فى عمان إلى ١٤٠٠ عضو بدلاً من ١١١٤ فى الدار البيضاء وإن كان ٣٤٨ مشاركاً قد جاؤوا من الأردن نفسها .

وكانت أبرز المشاركات الخارجية من الولايات المتحدة التى بلغ عدد أعضاء وفدها ٣٤ فرداً برئاسة وزير الخارجية وارن كريستوفر .

المشاريع الأمريكية المطروحة فى قمة عمان :

تضمن خطاب وزير الخارجية الأمريكية وارين كريستوفر فى الخطاب الذى ألقاه فى الجلسة الافتتاحية لقمة عمان النقاط الآتية[2] :

الدعوة إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية العربية المفروضة على إسرائيل تماماً مؤكداً أنها لا تفيد أحد ولابد من وضع حد لها .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى : ورقة عمل مقدمة إلى ندوة : قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية : القاهرة ١٩٩٥/١١/٨م ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٤ ، فبراير ١٩٩٦م ، ص ٩ .

(٢) من خطاب وزير الخارجية الأمريكى " وارين كريستوفر " فى الجلسة الافتتاحية لقمة عمان فى ١٠/٢٩/ ١٩٩٥م ، الأهرام ١٩٩٥/١٠/٣٠م .

تأسيس المجلس الإقليمي بضم رواداً من القطاع الخاص والحكومات ليكون بمثابة منتدى لتبادل المعلومات وتنظيم طرق الاستثمار وتشجيع الارتقاء إلى المستوى العالمي فى الأعمال المختلفة .

ضرورة إزالة القيود على التجارة والاستثمار وتحديث الأنظمة العربية وتأمين الممارسات التجارية من خلال نظام قضائي وآلية لتسوية النزاعات التجارية .

ضرورة تأسيس بنك التنمية والتعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط وهو حدث يعد إنجازاً كبيراً فى حد ذاته لما له من أهمية فى دعم مشروعات القطاع الخاص وتطوير البنية التحتية وتشجيع الخصخصة والإصلاحات الاقتصادية .

التزام الولايات المتحدة بأن يقوم بنك التنمية والتعاون الإقليمي فى الشرق الأوسط بتلبية الاحتياجات المختلفة للمنطقة .

تأكيد حقيقة إنشاء البنك واشتراك عدة دول فيه مثل الاتحاد الأوربى ودول خليجية إضافة إلى اليابان وكندا .

التأكيد على أن مؤسسات إقليمية جديدة ستنشأ ، كالبنك الإقليمي والمؤسسة الإقليمية للسياحة والسفر ومجلس الأعمال الإقليمي وغيرها من المؤسسات الحيوية .

وشغل بنك التنمية الإقليمي حيز أكبر فى اهتمامات جميع الأطراف بعد أن جاء الإعلان عنه بمثابة المفاجأة بالنسبة للبعض ، الأمر الذى أدى إلى اتساع شقة الخلاف بين الاتحاد الأوربى والولايات المتحدة الأمريكية ، وثار جدل شديد حول وظائف البنك وإمكانياته ، وتفيد بعض المصادر أن فكرة إنشاء البنك قد جاءت من داخل إسرائيل وليس من المنطقة العربية[1] بينما تقول مصادر أخرى إن فكرة البنك تعود إلى " ستانلى فيشر " الصهيونى الذى أشرف على مجموعة " هارفارد " لدراسة الشرق الأوسط . وتتحدد مهام البنك وفقاً للرؤية الأمريكية فى ثلاث مهام أساسية :

١ـ تشجيع القطاع الخاص .

٢ـ تشجيع المشروعات الإقليمية .

٣ـ إعطاء دفعة للحوار فى السياسات الاقتصادية الإقليمية .

---

(١) عبد الفتاح الجبالى : الآثار الاقتصادية للتسوية الساسية بين العرب وإسرائيل ، بحث مقدم إلى المؤتمر الاستراتيجى العربى الرابع ، القاهرة ١٩٩٦م .

إضافة إلى إلغاء وتهميش العوائق أمام حركة السلع والخدمات ورأس المال[1] . وكان من الطبيعي المشاركة الإسرائيلية في الترويج للبنك الذى يحقق لها قدراً من الاندماج في المنطقة إذ صرح " بيريز " أن إحدى المميزات الأساسية للبنك أنه يمثل الإطار المؤسسى الأول الذى تشترك فيه إسرائيل مع دول عربية كانت في حالة حرب مع إسرائيل قبل سنتين ونصف السنة . وكان بيريز هو الذى طرح فكرة أن يكون رأسمال البنك نحو ١٠ مليار دولار وسعى إلى أن يكون لإسرائيل مقعداً في مؤسسة إقليمية رئيسية تلعب دوراً هاماً فيها[2] .

وقد تم خلال اجتماع في القاهرة في نوفمبر ١٩٩٥م توزيع ٧٥٪ من رأس مال البنك على الأطراف المؤسسة وكانت حصة الولايات المتحدة منه ٢١٪ واليابان من ٥ ـ ٩٪ وإيطاليا ٥٪ وهولندا ٦,٥١٪ وروسيا ٦٪ بينما اكتتبت الدول الشرق أوسطية الأربع (مصر والأردن وإسرائيل وفلسطين) بحصص متساوية مقدار كل منها ٤٪ وبلغت حصة كل من الجزائر والمغرب وتونس ٢٪ . وهناك حصص أخرى موزعة على كل من استراليا وكندا وقبرص واليونان وكوريا الجنوبية ومالطا وتركيا[3] .

وسيتم اختيار مجلس الإدارة بالأغلبية المطلقة بحسب المساهمة في رأس مال البنك وسترتبط قوة التصويت بحصة الدولة من رأس المال مما يحقق السيطرة المطلقة للولايات المتحدة صاحبة الرصيد الأعلى على القرار داخل البنك ، الأمر الذى ينحرف بها عن التوجهات العامة ويجعلها تهمل هذه التوجهات لمصلحة بعض المشاريع الإقليمية ذات الأهداف المحددة للسياسة الأمريكية وبغض النظر عن المصالح العربية .

وبينما كان الترويج من جانب الولايات المتحدة وإسرائيل قد بلغ أوجه من خلال عقد المؤتمرات في نيويورك وواشنطن ومحاولة الرئيس الأمريكى " بيل كلينتون " إقناع زملائه في مجموعة الدول السبع ، خلال قمة " هاليفاكس " التى عقدت في شهر يونيو ١٩٩٥م والتى فشل فيها نتيجة المعارضة الشديدة التى أبدتها بعض الدول ، خصوصاً فرنسا وألمانيا .

---

(١) جريدة الشرق الأوسط ١٨/٩/١٩٩٥م .

(٢) مصـــطفى عبد الرازق : آليات الاختراق الاسرائيلى للمنطقة العربية ، دار الغد العربى ، سلسلة " كتاب الغد " ٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٣٠ .

(٣) مجلة البنوك ، العدد ٣ ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

كـان هـناك محور آخر بزعامة أوربا وبعض دول الخليج العربى التى ترى أن المنطقة لا تحتاج إلى مؤسسـات ماليـة جديـدة ، وحـذر جـاك ديـلور رئيس اللجنة الأوربية من إنشاء البنك ودعى إلى تحديد آلية عمل مسبقة له ، أما الموقف الخليجى الرافض لإنشاء البنك وتمويله فقد أكده وزير التجارة السعودى فى كلمته أمام مؤتمر عمان ، مشيراً إلى أن بلاده وفرت أقصى ما يمكن توفيره من موارد مالية للتنمية فى المنطقة العربية وأنه لم يعد مقبولاً أن يطلب منها أية أعباء إضافية ، ودعا إلى مشـاركة الـدول المانحـة بـزيادة حجـم مسـاعداتها لسـد النقص الذى تتطلبه مشاريع التعاون الإقليمى ، كمـا أشـارت هـذه الـدول بأنهـا لم تكـن تـلعب دور " الطرف " الـذى يقوم بتمويل المشروعات التى سيتم تنفيذها كجزء من عملية السلام بين العرب وإسرائيل[1] .

٣ ـ مؤتمر القاهرة الاقتصادى الثالث والمشروعات الأمريكية الشرق أوسطية :

عقـد مؤتمـر القاهـرة الاقتصـادى الـثالث لـدول الشرق الأوسـط وشمال أفريقيا التاسع من نوفمـبر ١٩٩٦م . فى ظروف اختلفت كثيراً عن تلك الظروف التى سادت انعقاد مؤتمرى الدار البيضـاء وعمـان ، إذ أن الأمـور بعـد ٢٩ مـايو ١٩٩٦م وصـعود الـليكود إلى سـدة الحكـم فى إسـرائيل بـدأت تـأخذ مفهوماً مختلفاً لا سيما وأن انعقاد المؤتمر قد جاء بعد مرحلة شابها نوع من عدم اليقين والتردد فى اتخاذ القرار بعقد هذا المؤتمر أو تأجيله أو إلغائه البته .

وعكـس هـذا الوضـع نفسـه عـلى الموقـف الأمـريكى فـيما يتعلق بالمؤتمر كآلية فإنه قد مثل عنصراً من عناصر السياسة الخارجية الأمريكية التى تطورت بعد أن كانت الولايات المتحدة تركز فقط على الجانب السياسى لعملية السلام[2] ، إلا أنه مع تقدم المسار الاقتصادى ومع بروز المؤتمر فى موعده وقبل الانتخابات الأمريكية أصبح يشكل عنصراً أساسياً من عناصر السياسة الخارجية الأمـريكية ، والـتى كـان يجـب أن تـتم المحافظة فيها على مصداقية الدور الأمريكى وعدم تعريض الولايات المتحدة لأن تبدو وكأنها غير قادرة على تنفيذ التزاماتها وقد برز ذلك بوضوح فى إطار البيان الذى ألقاه وزير الخارجية الأمريكى على النحو التالى :

---

(١) عبد الفتاح الجبالى : ورقة عمل : قمة عمان بين أوهام السلام وطموح التسوية ، مصدر سابق ، ص ٢٥ .

(٢) من مداخلة لــ رؤف سعد فى حلقة نقاشية حول مؤتمر القاهرة الأقتصادى الثالث لدول الشرق الأوسط وشمـــال أفريقيا ، القاهرة ، ١٢ ـ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م المستقبل العربى :العدد ٢١٥ يناير ١٩٩٧م ، ص ١١٦ .

خطاب وزير الخارجية الأمريكى فى الجلسة الافتتاحية للمؤتمر[1] :

جاء خطاب وزير الخارجية الأمريكية " وارين كريستوفر " أكثر ضعفاً وعمومية مما كان متوقعاً أن يكون وبالمقارنة مع خطابيه في مؤتمر الدار البيضاء وعمان ، وكان بمثابة وعظ أكثر منه خطاب يركز على طرح مشاريع دولة عظمى يظهر آلية المؤتمرات التى أنشأتها الولايات المتحدة . ويمكن تلخيص أهم النقاط التى وردت فى خطاب كريستوفر فى الآتى :

الجانب السياسى :

(أ) التزام الولايات المتحدة بتسوية النزاع العربى الإسرائيلى على أساس المفاوضات التى تدور بين الأطراف وقال إنه بدون سلام لا يمكن أن يكون هناك أمن وبدون أمن لا يمكن أن يكون هناك سلام .

(ب) إستمرار مساعدة الولايات المتحدة كل من يقبل المخاطر حتى يتحقق السلام .

(جـ) إن السلام فى الشرق الأوسط يعتبر فى مصلحة الولايات المتحدة وأكد على أن الرئيس كلينتون التزم بدعم المنادين بالسلام .

الجانب الاقتصادى :

١ ـ أكد على أنه قد تم تأسيس اتحاد شركات السفر والسياحة فى الشرق الأوسط والبحر المتوسط وتوجد أمانته العامة حالياً فى تونس ويعمل هذا الاتحاد مع القطاع الخاص لتطوير إمكانيات السياحة .

٢ ـ أكد على إنجاز تقدماً نحو افتتاح مؤسسة هامة هى بنك تنمية الشرق الأوسط ، وأن الولايات المتحدة ستوقع على إنشاء هذا البنك فى الأسبوع الذى يلى انعقاد المؤتمر من خلال وفد أمريكى سيصل إلى القاهرة لهذا الغرض ، وكرر ما سبق وأن قاله فى مؤتمر عمان من أن مهمة البنك ستكون حافزاً لدعم مشاريع القطاع الخاص مع التركيز على توفير المساعدة لإنشاء البنى الأساسية .

٣ ـ ووعد بأن الكونجرس الجديد فى الولايات المتحدة سيؤيد هذا البنك تأييداً قوياً حتى يستطيع أن يبدأ نشاطه بنهاية عام ١٩٩٧م، ودعى الدول الأخرى إلى المساهمة فى تمويل هذا البنك .

---

(١) الأهرام الاقتصادى ، ١٨/١١/١٩٩٦م .

ودعى دول المنطقة إلى تحقيق السلام والإصلاح الاقتصادى لكى تتمكن من المنافسة القوية التى تتسم بها المرحلة الحالية [1] .

ويلاحظ أن خطاب كريستوفر قد اتسم بالضعف كما أن طرحه عن السلام والأمن لم يكن بالعمق الذى كان متوقعاً ، بقدر ما كان نوعاً من المحافظة على التوازن ، بمعنى الحرص على عدم إغضاب إسرائيل من ناحية ، ولأن كريستوفر سوف يعود بعد انتهاء عمله فى الخارجية الأمريكية إلى القطاع الخاص ومجال رجال الأعمال ومن ثم فإن له اهتمامات ومصالح فى السوق الأمريكية من ناحية أخرى ، يضاف إلى ذلك أن نائب الرئيس الأمريكى " آل جور " يهئ نفسه لأن يكون هو الرئيس القادم للولايات المتحدة ومن هنا فإن تخيل أن يتحرر كلينتون من كل الضغوط اليهودية مسألة يجب النظر إليها بحذر شديد لأن هناك مصالح محددة من خلال " آل جور " ولا يخفى ما يعنيه ذلك من ارتباط مع مصالح اللوبى اليهودى .

التصورات الأمريكية الشرق أوسطية :

تنبع التصورات الأمريكية للمنطقة من خلفية وحقيقة المصالح التى تحكمها أهداف واستراتيجيات وضغوط بموجب دراسات وخطط دقيقة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وإبان إدارة الرئيس " هارى ترومان " بهدف إبعاد الاتحاد السوفيتى ومنع اقترابه من منابع النفط فى دول الخليج العربى ، والحلول ولو تدريجياً محل القوتين الاستعماريتين الأوربيتين فى منطقة الشرق الأوسط (بريطانيا وفرنسا) ، فى محاولة لإحكام السيطرة الكاملة على كل المنطقة من خلال وضع وتطوير الوسائل والآليات المناسبة لاستخدامها فى التعامل مع المعطيات السائدة فى المنطقة ، مع التركيز على عدم إحداث أى تغيير فى المواقف والوسائل التى قد تؤدى إلى المساس بالثوابت الأساسية فى السياسة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مهما تغيرت الإدارات وتعاقب الرؤساء ، والتى يمكن تلخيصها فى الآتى :

١ـ منع أى اقتراب لأى قوى من داخل المنطقة أو من خارجها من منابع النفط فى دول الخليج العربى باعتبارها منطقة القلب للمصالح الأمريكية .

٢ـ ضمان استمرار تدفق النفط بأسعار رخيصة والتحكم فيه واستخدامه كوسيلة ضغط على الدول الصاعدة اقتصادياً مثل ألمانيا واليابان والتى أصبحت أخيراً تدخل فى منافسة شديدة مع الولايات المتحدة فى المجالات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية .

---

(١) من خطاب " وارين كريستوفر " نفس المصدر .

٣- السيطرة على الممرات البحرية والمواقع الاستراتيجية من خلال الأساطيل المتواجدة فى الخليج العربى والبحر المتوسط والقواعد العسكرية فى المنطقة وفى المحيط الهندى .

٤- ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعى فى الأسلحة التقليدية ودعم وتطوير ترسانتها النووية باعتبارها القاعدة العسكرية المتقدمة فى قلب الوطن العربى .

٥- حماية بعض الأنظمة العربية وضمان استمرارها لخدمة المصالح الأمريكية من خلال أدوار توكل إليها فى حالة الضرورة .

وتتسم السياسة الأمريكية بتنوع المهام طبقاً للمعطيات المستحدثة والتى قد تصل إلى حالة الاستنفار الشديد والتدخل العسكرى المباشر وهو ما حدث فى حرب الخليج الثانية والتى دفعت " هنرى كيسنجر " إلى الحديث عن أهمية الدور الأمريكى فى الشرق الأوسط بشكل مكثف وبالترتيبات التالية :

١- العمل على الحد من التسلح والتركيز على رعاية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- العمل على إيجاد حلول للحد من النشاط الإرهابى فى منطقة الشرق الأوسط وتقديم برنامج دولى لحصاره ومعاقبته بصرامة .

٣- الحفاظ على ميزان القوى الجديد ووضع ترتيبات للأمن الجماعى .

٤- الإبقاء على التواجد الأمريكى كميزان قوى إقليمى ودولى يتمكن من منع الصراعات المحلية التى تخلق فراغاً سياسياً قد يغرى بعض الدول الراديكالية بالتقدم لحل النزاع العربى الإسرائيلى(١)

وكان " جيمس بيكر " وزير الخارجية الأمريكى السابق قد عبر عن نفس المعنى إذ قال أن الولايات المتحدة تعتبر الشرق الأوسط وحدة لا تتجزأ كما أن مبدأ توازن القوى يقتضى عدم استبعاد الدول الإقليمية الأخرى من المنطقة وضمان الأمن من خلال إقامة مؤسسات إقليمية مستقلة ودائمة لتوفير الاستقلال ، مع استعداد الولايات المتحدة وبريطانيا للمعاونة فى هذه الترتيبات(٢) .

---

(١) هنرى كيسنجر : برنامج لما بعد حرب الخليج ، نيوزويك ، ١٩٩١/١/٢٨م ، نشرته جريدة السفير اللبنانية ، ١٩٩١/١/٣١م .

(٢) وليد عبد الحى : " الصراع العربى الصهيونى ... نظرة مستقبلية " ، مجلة شئون عربية ، العدد ٥٦ ، يناير ١٩٨٨م ، ص ٥١ .

وبدراسة التصورات الأمريكية والأوروبية نجد أنها لا تختلف عن التصور الإسرائيلى عن " الشرق أوسطية " إذ يركز المفهوم الغربى الصهيونى على الجغرافيا وعلى الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية لإيجاد " شرق أوسطية " بديلاً للنظام العربى الذى يركز على التاريخ والثقافة للتأكيد على وجود أمة عربية واحدة يضمها مشروع سياسى حضارى متكامل ، يختلف عن التصورات الأمريكية التى تحاول وضع أسساً لتفريق الصف العربى وللاختلاط بصورة غير مرغوب فيها بدول من الجوار الجغرافى(1).

ومع بداية انعقاد مؤتمر مدريد بادرت الإدارة الأمريكية إلى وضع الأسس وإرساء القواعد لبناء النظام الإقليمى الشرق أوسطى من خلال المباحثات والاجتماعات الثنائية والمتعددة الأطراف وإلى حصر المؤسسات المالية الأجنبية والمحلية للمساهمة بمشروعات تضمن الاستمرارية للنظام الشرق أوسطى المقترح(٢) .

وحول الأهمية التى توليها الولايات المتحدة لمنطقة الشرق الأوسط كتب " ريتشارد هاس المستشار والمساعد الخاص للرئيس الأمريكى السابق بوش " لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وعضو مجلس الأمن القومى يقول " إن هذا الجزء من العالم لنا فيه مصالح دائمة تواجه تهديدات دائمة أيضاً . لذلك فإن للولايات المتحدة دور رئيسى يجب أن تلعبه . لقد وضعت هذه المنطقة معضلات معقدة أمام السياسة الخارجية الأمريكية منذ نصف قرن ، فهذا الجزء من العالم لنا فيه حلفاء قد يكونوا أقوياء اقتصادياً ولكنهم ضعفاء عسكرياً ، وهم يواجهون مخاطر جسيمة . ولنا فيها مصالح شديدة الأهمية خاصة ما يتعلق بالبترول ، غير أن قدرتنا على حمايتها لم تكن أبداً كما نريد " لذلك كانت هناك فجوة بين أهمية هذا الجزء من العالم ، وقدرتنا على حمايته ، ومن حقائق الحياة أن هذه الفجوة ما زالت قائمة ولا أرى وسيلة لسدها إلا بالجهود المنسقة(٣) . ويعنى "هاس" بالجهود المنسقة ، منع أى تقارب عربى ووضع ترتيبات لقيام نظام شرق أوسطى غير متجانس تكون السيطرة الكاملة فيه لإسرائيل باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على حماية المصالح الأمريكية فى هذه المنطقة .

---

(1) Hasanyn Heikel
July 1978.

(٢) جميل مطر : مستقبل النظام الإقليمى العربى ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(3) Time, 12 Jan., 1998.

وفى هذا الصدد سبق لـ " جيمس إيكنز " السفير الأمريكى السابق فى السعودية تأكيده على أهمية السيطرة على منابع النفط واحتياطياته بعد صدمة الغزو العراقى للكويت بهدف الضغط على الحلفاء الغربيين واليابان وتوفير الإمكانيات اللازمة لقيادة النظام الدولى ، واقترح "إيكنز " خطة لتدويل منابع البترول العربى والإبقاء على قوات أمريكية دائمة فى المنطقة .

ويشير " وليام كوانت " أحد أشهر خبراء السياسة الخارجية الأمريكية إلى أن الولايات المتحدة تريد السلام فى صورة نظام جديد فى الشرق الأوسط ، وليس فقط فى صورة وقف إطلاق النار ، وفى حدوث تغيير حقيقى فى بنية المنطقة ، حيث ينبغى أن يحل النظام الشرق أوسطى محل النظام العربى الذى تم تكوينه حسب رأيه على استبعاد أطراف فى المنطقة مثل إسرائيل وتركيا وإيران فيما بعد والتى يجب أن تضطلع بأدوارها مع الدول العربية ، ويشير إلى ضرورة قيام اقتصاديات فى الإقليم على أساس السوق المفتوحة ، ونظم سياسية وديمقراطية تحترم مواطنيها[1] .

وتطرح الوثائق الأمريكية والأوربية والإسرائيلية إطاراً أولياً حول البعد الاقتصادى لنظام شرق أوسطى ، وهو عبارة عن تجمع اقتصادى ثلاثى يضم الأردن والكيان الفلسطينى وإسرائيل على غرار التجمع الاقتصادى القائم بين دول " البنولوكس " المكون من الدول الأوربية الثلاث ذات الاقتصاديات الصغيرة (هولندا ، بلجيكا ، لوكسمبورج) وكان أكثر حماساً فى تبنى هذا التيار " معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى " فى دراسته الصادرة عام ١٩٩١م ، والذى يقوم على حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال والعمال فيما بين البلدان الثلاثة مع إمكانية إقامة نظام نقدى .

تصورات إدارة كلينتون حيال الشرق الأوسط[2] :

أفصح " مارتن أنديك " فى خطابه الذى ألقاه فى ١٩٩٣/٥/١٨م أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عن سياسة إدارة كلينتون فى الشرق الأوسط نلخصها فى الآتى :

---

(1) Uillime Quant, peacemaking paradox; the Clinton Administration and Arab - Israel in Negotiations paper submitted to the seminar on the present Negotiations and the settlement of the Arab Israeli conflict, Cairo, Jan 29 - 30, 1994.

(٢) من خطاب ألقاه مارتن أنديك فى ١٩٩٣/٥/١٨م أمام معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ونشرته Mess : 31 May, 1993.

وهو المدير العام السابق لشئون الشرق الأدنى وجنوب آسيا فى مجلس الأمن القومى الأمريكى .

(أ) سياسة خارجية تعزز مصالح الأعمال الأمريكية فى الخارج .

(ب) سياسة خارجية تعمل مع أصدقائنا وحلفائنا فى الشرق الأوسط ـ إسرائيل ـ مصر ـ والسعودية من أجل حماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط، ومواجهة تهديدات الأنظمة الراديكالية والعلمانية والدينية على حد سواء .

(جـ) سياسة خارجية تعطى الأولوية للتشجيع على قيام سلام حقيقى فى الشرق الأوسط .

ويعتقد الرئيس كلينتون أن الولايات المتحدة ـ بعد انتهاء الإتحاد السوفيتى وبعد حرب الخليج الثانية ـ تقف بوصفها القوة المسيطرة فى المنطقة التى لها مقدرة فريدة على التأثير فى سير الأحداث ، ويحدد المهام التى واجهت وتواجه الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط فيما يلى :

١ـ تطوير استراتيجية متماسكة لتحقيق أهدافنا فى المنطقة : وقد قامت إدارة كلينتون بتحليل وضع وحركة المنطقة من خلال الوكالات المتعددة المعنية بالأمن القومى الأمريكى ، وبالتعاون مع بعض زعماء المنطقة .

٢ ـ تحتوى إدارة كلينتون على عناصر ثابتة وأخرى متغيرة ، والثبات ناجم عن حقيقة بقاء العديد من المصالح الحيوية لأمريكا فى المنطقة بدون تغيير ، فالتدفق الحر لنفط الشرق الأوسط ، والمحافظة على أمن إسرائيل ، وتبادل الصداقة مع الذين ينشدون علاقات جيدة مع الولايات المتحدة فى العالم العربى ، تعتبر من المصالح الثابتة . كما أن للولايات المتحدة مصلحة ثابتة فى تشجيع تسوية دائمة وشاملة وحقيقية للصراع العربى الإسرائيلى[١] .

٣ ـ إن الولايات المتحدة أصبحت غير قادرة على التعامل مع المنطقة بتقسيمها إلى أجزاء مستقلة، فمع انتشار الصواريخ الباليستية وانتشار التطرف من جهة أخرى يمكن لأى نزاع فى المنطقة أن يؤثر فى الأحداث فى مناطق أخرى ، وكما أثبتت حرب الخليج ، فإن عصر الصواريخ فى الشرق الأوسط خلق وضعاً جديداً يمكن أن نجد فيه الرياض وتل أبيب عرضه لهجوم عراقى فى الوقت نفسه ، وبطريقة مماثلة أثبتت إيران أن يدها تطول المنطقة باصطيادها فى المياه العكره ، بدءاً بالخليج ومروراً بمصر ولبنان والجزائر .

٤ ـ ومع انتهاء الحرب الباردة تبرز الحاجة إلى إعادة تعريف المنطقة[٢] إذ بات من الضرورى على الولايات المتحدة أن تدخل الدول الإسلامية الحديثة الولادة فى آسيا الوسطى كأحد عناصر استراتيجيتها فى المنطقة ، مع تفهم الدور المتزايد الذى تلعبه تركيا فى حسابات الولايات المتحدة الإقليمية ، فقد عاملت الولايات المتحدة تركيا خلال الحرب الباردة باعتبارها قوة

---

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٥ ، صيف ١٩٩٣م ، ص ١٩٧ .

(٢) نفس المصدر ، ص ١٩٨ .

أوربيـة وشـريكة فـي جهود حلف الناتو لاحتواء الاتحاد السوفيتي وتريد الولايات المتحدة أن تـلعب الآن دوراً مهمـاً فـي آسـيا الوسـطى وفـي الشرق الأوسط إضافة إلى دورها كدولة لها حـدود مشـتركة مع إيران والعراق وسوريا ولخص " أنديك " من خلال تقويم إدارة كلينتون الاستراتيجى للمنطقة ثلاثة تحديات رئيسية للمصالح الأمريكية .

التحديات الاستراتيجية التى تواجهها إدارة كلينتون فى الشرق الأوسط[1] :

(أ) المحافظـة عـلى الوضـع الحـالى فـى تـوازن القوى الذى ورثته إدارة كلينتون فى المنطقة نتيجة لـلحروب العـراقية الإيـرانية ولحرب الخليج الثانية والذى وصل إلى أدنى مستوى له وأصبح غـير قـادر عـلى تهديـد المصالح الأمريكية بعد تحطيم الجيش العراقى المؤلف من مليون رجل وسـبعين فـرقة صـارت فى خبر كان ، والوقوف فى وجه الجهود المبذولة من إيران والعراق لإعادة بناء ترسانتيهما ، خصوصاً فى مجالات السلاح النووى والصواريخ (البالستية) .

(ب) مسـاعدة شـعوب الشـرق الأوسـط وحكوماتهـا عـلى مواجهـة التهديدات الناشئة بالسعى الحـثيث إلى السـلام مـن جهـة وباحـتواء الـتطرف الدينى فى أنحاء المنطقة من جهة أخرى ، وبالتمسـك برؤية بديلة للتطور السياسى الديمقراطى وتطور اقتصاد السوق الحر فى منطقة الشرق الأوسط ودول الكومنولث الإسلامية المستقلة فى آسيا الوسطى .

(جـ) تحويـل العمـلية السـلمية إلى عمـلية لصـنع السـلام وتحقيق اختراقاً مبكراً فى مجال اتفاقات السلام .

وبـناء عـلى ذلـك تعتـبر التصـورات الأمـريكية إدماج إسرائيل فى النظام الإقليمى الشرق أوسطى ، واحـتواء العراق وإيران وإعطاء دور هام لتركيا فى المنطقة ، ومساعدة الأنظمة العربية المواليـة عـلى احـتواء الـتطرف الدينى وضرب عناصره ، والعمل على تقريب دول آسيا الوسطى لدمجها مستقبلاً فى النظام الشرق أوسطى من أوائل مهام الاستراتيجية الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسـط ، كمـا تعتـبر مـنطقة الـتجارة الحرة بين إسرائيل والأقطار العربية الدعامة الرئيسية لقيام اقتصاد الشرق الأوسط الجديد ، انطلاقاً من مبدأ أن التبادل التجارى يعمل على تقارب الشعوب وتوحيدهـا ويخـلق نمـاذج مـن الاعتماد المتبادل ونسيجاً من المصالح المشتركة وهو ما أكدت عليه المفوضـية الأوربيـة فـي جلسـات الدورة الأولى لاجتماعات لجنة التنمية والتعاون الدولى فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف فى " بروكسل مايو ١٩٩٢م "[2] .

---

(١) نفس المصدر ، ص ١٩٩ .

(٢) د. محمود عبد الفضيل : مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، " المحاذير وأشكال المواجهة " ، المستقبل العربى ، العدد ١٧٩ ، يناير ١٩٩٤م ، ص ٩٤ .

خلاصة الفصل الأول

انتهى مخاض الحرب العالمية الثانية بمولد الدولتين العظميين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى بتزعم كلاً منهما قطباً أيدولوجياً مناهضاً ومناقضاً للقطب الآخر فى النظام العالمى الجديد الذى تكون بعد الحرب الساخنة الثانية .

ومع بداية الحرب الباردة وتنامى قوة الاتحاد السوفيتى بدأت الولايات المتحدة تدرك أهمية منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى الزاخر بالنفط الذى أصبح أثناء الحرب وبعدها مادة استراتيجية فى غاية الأهمية ، فيممت وجهها نحو المنطقة بعد أن كانت تعتبرها منطقة نفوذ بريطانية .

ومع تصاعد نفوذ الشيوعية الدولية الذى أصبح يهدد المصالح الإقليمية والعالمية فى شرق البحر المتوسط وفى جنوبه سلكت السياسة الأمريكية سبل عدوانية إزاء المنطقة العربية ابتداءً بمبدأ ترومان عام ١٩٤٧م الذى التزم بالحفاظ على وجود إسرائيل قبل إعلان كيانها وإعداد مشروع التقسيم عام ١٩٤٧م أيضاً ، مروراً بالاعتراف الفورى بالكيان العبرى الجديد فور إعلانه عام ١٩٤٨م ودعم بريطانيا فى محاولتها الفاشلة لإنشاء منظمة الدفاع للشرق الأوسط عام ١٩٥١م ، ومؤامرة التحالفات المتمثلة فى حلف بغداد والحلف المركزى التى كانت سمة السياسة الأمريكية فى المنطقة فى الخمسينات والستينات والتى انتهت بدفع إسرائيل إلى عدوان يونيو عام ١٩٦٧م بهدف إجهاض المد القومى العربى وحركة النمو الوطنى فى المنطقة العربية وقارة أفريقيا فى حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م ، وبعد أن أذهلها عبور الجيش العربى المصرى للقناة فى ملحمة تاريخية أعادت للإنسان العربى عزته وكرامته ، وللجندى العربى هيبته ومجده سارعت إلى إرسال الصهيونى هنرى كيسنجر ليحول النصر الحاسم إلى نصر جزئى بعد عبور وحدات صهيونية إلى غرب قناة السويس ، واستمرت جولاته المكوكية حتى انتهت بتحقيق أهم أهداف الصهيونية فى الانفراد بأهم دولة عربية وإدخالها إلى متاهات كامب ديفيد مخالفة بذلك قراراً صدر من مجلس الجامعة العربية بعد حرب ١٩٤٨م بالإجماع يقضى بعدم جواز تفاوض أى دولة عربية مع الكيان الصهيونى أو عقد صلح منفرد أو أى اتفاق سياسى أو اقتصادى أو عسكرى معه على الرغم من أن مصر كانت وراء إصدار هذا القرار خشية من أن يقدم بعض الزعماء العرب على ذلك ، لذا فقد نص على عقوبة الطرد وعقوبات أخرى بموجب المادة (١٨) من ميثاق الجامعة .

وفى عام ١٩٨٠م ساعدت الولايات المتحدة الأمريكية فى إشعال فتيل الحرب بين العراق وإيران وعملت على إطالة أمدها بهدف إضعاف قوة البلدين الخارجين عن الطاعة الأمريكية الكاملة ، وفى نفس الوقت أوعزت بتكوين مجلس التعاون الخليجى من الدول الواقعة تحت الهيمنة الأمريكية الكاملة .

وفى عام ١٩٨١م أطلقت الولايات المتحدة الضوء الأخضر لإسرائيل بضرب المفاعل النووى العراقى ثم أعطت الإشارة لها بغزو لبنان عام ١٩٨٢م وضرب البنية التحتية لمنظمة التحرير الفلسطينية التى فشلت فى تصفيتها أثناء وخلال الحرب الأهلية فى لبنان التى كانت إسرائيل وراء إشعالها .

كان الهدف الأمريكى الصهيونى من كل المؤامرات وتوجيه الضربات سالفة الذكر هو إخماد القوى الوطنية المعارضة للمشاريع الأمريكية الشرق أوسطية وفى مقدمتها مشاريع السلام الاقتصادى التى وضعت استراتيجياتها أجهزة الاستخبارات ومراكز البحوث الأمريكية الإسرائيلية منذ إنشاء الدولة العبرية وبدأت الخطوات العملية لتنفيذ هذه المشاريع بعد عاصفة الصحراء والدعوة إلى مؤتمر مدريد بعد أن أصبحت الولايات المتحدة القطب الوحيد المتحكم فى ضبط إيقاع النظام العالمى الجديد بعد إنهيار القطب السوفيتى .

جُرت الدول العربية إلى مؤتمر مدريد وهى فى حالة من الإعياء والذهول والتفكك بعد هزيمة النظام العربى فى حرب الخليج الثانية ، أو بالأصح تحطيمه مما جعلها فريسة سهلة الاصطياد فى أوسلو ووادى عربة بعد أن غيب دور الجامعة العربية وسادت الشكوك بين الوفود العربية المفاوضة ،ولم يعد هناك من يقوم بضبط فرامل الهرولة التى شجعت دوائر الاستخبارات الأمريكية والصهيونية بالتعاون مع المنتدى الاقتصادى العالمى بدافوس والخاضع كلياً للسيطرة الأمريكية على الإعداد للمؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية التى بدأ انعقادها الأول فى الدار البيضاء فى أكتوبر عام ١٩٩٤م ، والثانى فى عمان فى نفس الوقت والتاريخ من عام ١٩٩٥م ، والثالث فى القاهرة بعد تردد فى الفترة من ١٢ ـ ١٤ نوفمبر ١٩٩٦م والذى بدأت فيه المؤامرة الصهيونية الأمريكية تتضح بجلاء بعد ظهور مصطلح خصخصة السلام ودعوة كروستوفر إلى إعطاء الدور الرئيسى لرجال الأعمال فى خطابه يوم افتتاح المؤتمر ، والذى دعا ضمنياً إلى فصل المسار الاقتصادى عن المسار السياسى ، وهو ما يعنى : السلام مقابل السلام وبقاء الأرض تحت السيطرة الصهيونية .

وفى عام ١٩٩٤م أعلن مارتين أنديك أمام مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية مشروع كلينتون فى الشرق الأوسط والذى تضمن سياسة الاحتواء المزدوج لكل من إيران والعراق ، وضمان أمن إسرائيل وتفوقها النوعى على كل جيرانها ، وحماية المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط ومنطقة الخليج مع ضرورة ضمان تدفق النفط إلى الغرب بأسعار مناسبة .

وبعد إعلان التعاون العسكرى بين إسرائيل وتركيا والذى تم بتنسيق وتشجيع أمريكى أعلنت الولايات المتحدة فى أواخر عام ١٩٩٧م أنها ستشارك فى المناورة البحرية بانضمام أساطيلها إلى أساطيل كل من تركيا وإسرائيل التى ستنفذ المناورة على الساحل الإسرائيلي والتى تمت بالفعل فى يناير ١٩٩٨م ، وأعلن جيمس روبين الناطق باسم الخارجية الأمريكية بأن الولايات المتحدة الأمريكية سعيدة للتعاون القائم بين الدولتين فإسرائيل دولة حليفة للولايات المتحدة ويهمنا أمنها ، وتركيا دولة حليفة وعضو فى حلف الأطلنطى ، ولا يهم الولايات المتحدة معارضة الآخرين .

الفصل الثاني

المشروعات الأوربية الشرق أوسطية

عـــام :

ارتبط مفهوم الشرق أوسطية ارتباطاً كبيراً بالقضية الفلسطينية ، إذ أن الأخيرة قد حددت الاتجاهات الرئيسية لسياسة الدول الاستعمارية قبل المؤتمر الصهيونى بقرن كامل تقريباً[(١)] .

وكان " نابليون بونابرت " أول من حاول الربط بين السياق الاستعمارى والمسألة الشرقية الاستيطانية اليهودية من خلال محاولته إيقاظ الوعى " الأسطورى " عند اليهود فى حق العودة وذلك عندما وجه نداءه إلى يهود العالم بالعودة إلى فلسطين حين وصل بجيوشه إلى أسوار عكا بعد أن نجحت حملته فى الاستيلاء على القاهرة عام ١٧٩٧م بهدف الاستيلاء على القدس وبلاد الشام وأبرز ورقته اليهودية التى تحث يهود الشتات على العودة إلى فلسطين ، فهم ورثتها الشرعيين على حسب تعبيره . وكان يهدف نابليون من خلال دعوته هذه إلى الآتى :

١ ـ تخفيف عبء الهجرة اليهودية المتدفقة على غرب أوربا من شرقها بعد أن وضع استراتيجية للسيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية .

٢ ـ إنشاء دولة يهودية بزعامة فرنسا فى فلسطين لتكون نقطة بداية مهمة لتنفيذ خططها الإمبريالية .

وقد ظلت الفكرة تراود نابليون إلى أن أصبح امبراطوراً فدعا إلى عقد مجمع يهودى فى عام ١٨٠٧م يحضره كل ممثلى اليهود وحاخاماتهم بهدف حث الشعب اليهودى على العودة إلى فلسطين وإلى تعليم التقاليد العسكرية والتدريب على القتال لكى يتمكنوا من أداء واجبهم المقدس الذى يحتاج إليه دينهم على حد زعمه .

وفى عام ١٨٦٠م أصدرت فرنسا نشرة ، تحت عنوان المسألة الشرقية الجديدة والتى أظهرت المكاسب الاقتصادية التى ستعود على أوربا إذ استقر اليهود فى فلسطين ، وفى نفس العام تم تأسيس الاتحاد الإسرائيلى العالمى فى فرنسا وهو الاتحاد الذى أنشأ مدرسة " مكفة

---

(١) روبرت ثورديف ، أوليغ فومين : موسكو والشرق الأوسط ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٨م ، ص٦.

يسـرائيل الـزراعية " قـرب يافـا فـى عـام ١٨٧٠م بهدف تدريب اليهود على الأعمال الزراعية وتوطينهم فى فلسطين على نطاق واسع[١] .

وفـى بريطانيا اهتم وزير خارجيتها " بالرستون " بالمسألة الشرقية تحقيقاً لأهداف نابليون . وحين أصبح رئيس وزراء الحكومة البريطانية فيما بعد حدد ثلاثة أهداف للسياسة البريطانية هى :

(أ) إخراج محمد على من بلاد الشام بغرض فك ضلعى الزاوية المصرية السورية .

(ب) حصر محمد على داخل الحدود المصرية .

(جـ)قبول وجهـة الـنظر الـرامية إلى فـتح فلسـطين لـلهجرة اليهوديـة وتشـجيع إنشـاء شـبكة مـن المسـتعمرات الاسـتيطانية لتكون عازلاً يحجز مصر عن سوريا ويمنع لقائهما فى الزاوية الاستراتيجية الحاكمه .

وفى عام ١٨٧٥م اشترى " دزرائيلى " وهو أول رئيس وزراء يهودى فى بريطانيا حصة مصر فى قناة السويس بمساعدة البارون " روتشيلد " .

وفى عام ١٨٧٧م مولت مؤسسة روتشيلد مستعمرة بتاح تكفة فى فلسطين .

وفـى عام ١٨٩١م أنشأ اليهوديان روتشيلد وهرش مؤسسة للمشروعات الزراعية بتكلفة ٢ مليون جنيه استرلينى فى مصر بمنطقة كوم أمبو[٢] .

وعـندما دخـلت الـدول الأوروبيـة الاسـتعمارية خـلال المرحـلة الأولى من التطور الإمبريالى فـى صـراع مـن أجـل اقتسـام العـالم ، كـانت فلسطين آنذاك داخله ضمن ممتلكات الإمبراطورية العـثمانية بـل كـانت فـى القلب منها ، ولهذا فإن السيطرة على فلسطين تمكن الغرب من اجتثاث جذور الدولة العثمانية .

إن اهتمام الـدول الاسـتعمارية الأوروبيـة يعـود فـى الأساس إلى إمكانية استخدام أراضيها كـرأس جسـر اسـتراتيجى هـام مـن أجل إحكام سيطرتها على الشرقين الأدنى والأوسط وممارسة التوسع الاقتصادى هناك . وفرض السيطرة العسكرية على الطرق المائية فى تقاطع المواصلات بين القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوربا .

(١) عـبد الوهـاب الكيـالى : تاريخ فلسطين الحديث ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة العاشرة ، بدون تاريخ ، ص ٣ .

(٢) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، دار الشروق ، الكتاب الأول ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ٣٢ .

المبحث الأول

الحرب العالمية الأولى وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

انعكاساتها على المشروعات الأوربية الشرق أوسطية :

انتهزت الصهيونية العالمية ظروف الحرب العالمية الأولى لتضاعف من أساليبها الابتزازية في تحقيق مكاسب أكثر مما كانت تحلم به فبالرغم من كل الدعم والمكاسب التى حصل عليها الصهاينة من الغرب ومن بريطانيا على وجه الخصوص لتنفيذ مشاريعهم الاستيطانية فى فلسطين ، فقد منحتهم بريطانيا وعد بلفور فى الثانى من نوفمبر ١٩١٧م بعد أن ضمنت السيطرة على مينائى حيفا وعكا . ورسمت الخطط للاستيلاء على الأرض الواقعة فى الداخل والتى ستكون طبقاً لاتفاقية " سايكس بيكو " تحت السيطرة البريطانية[١] .

سارعت فرنسا وبريطانيا بالدعوة إلى عقد اجتماع عاجل للمجلس الأعلى لعصبة الأمم الذى أصدر قراره فى ١٩٢٢/٥/٥م ينص على تقسيم سوريا إلى منطقتى انتداب منطقة فرنسية فى سوريا ولبنان ، ومنطقة بريطانية فى فلسطين ، وهو ما أصرت عليه الأخيرة من أجل تنفيذ خططها الرامية إلى تهويد فلسطين وفتح الهجرة اليهودية إليها لتصبح فيما بعد وطن قومى ليهود الشتات الذين كانوا بمثابة عبء كبير على أوربا بهدف التخلص منهم من جهة ، وليكونوا رأس جسر يشق العالم العربى وحربة مصوبة إلى قلبه ، وتكون بريطانيا قد قامت بتنفيذ كل بنود وشروط وعد بلفور الذى التزمت بها من جهة أخرى .

الانتداب البريطانى على فلسطين وتشجيع اليهود علىالهجرة إليها :

عينت الحكومة البريطانية اليهودى الصهيونى " هربرت صموئيل " مندوباً سامياً على فلسطين وحاكماً عاماً عليها ، وكان أول اقتراح له على الحكومة البريطانية الإسراع فى إنشاء دولة يهودية فى فلسطين[٢] . وهو الأمر الذى يؤكد بشكل واضح مدى التآمر الغربى فى محاولة تنفيذ السياسات والخطط والمشاريع التى وضعتها الحكومات الأوربية بالتعاون مع كبار حاخامات

---

(١) بيتر مانسفيلد : تاريخ مصر الحديث والشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٨٥ .

(٢) نفس المصدر ، ص ٢٩٢ .

اليهود وزعماء الصهيونية العالمية ـ فيما بعد منذ القرن التاسع عشر ـ الرامية إلى تقسيم الوطن العربى والسيطرة على أرضه وإمكاناته وكل مقدراته .

قام صموئيل بمساعدة الصهيونية العالمية بالحث على شراء الأراضى الفلسطينية وقمع الانتفاضات والثورات العربية الفلسطينية ، وكون عصابات الإجرام والقمع الجماعى وأمعن فى تشريد السكان العرب الفلسطينيين من ديارهم مستنداً ـ وهو المندوب السامى على فلسطين وحاكمها ـ إلى ما حصلت عليه بريطانيا من اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإيطاليا بوعد بلفور فى معاهدة " سيفر " [1] . ومنح مجلس عصبة الأمم الحكومة البريطانية حق الانتداب الكامل على فلسطين فى يوليو ١٩٢٢م ، الأمر الذى وفر لها حرية التصرف فى تهيئة الظروف لبناء القاعدة التى ستبنى عليها الدولة العبرية ، فكان أن ركز مندوبها السامى فى فلسطين على بناء وتدريب وتسليح المنظمات الصهيونية الإرهابية وكان أكبرها وأكثرها إجراماً " الهاجانا " التى أصبحت نواة قوات الدفاع للدولة العبرية (الجيش) .

وفى هذا الصدد كتب المؤرخ البريطانى " أرنولد توينبى " يقول طوال ثلاثين عاماً فرضت الهجرة اليهودية على عرب فلسطين بواسطة القوة العسكرية البريطانية إلى أن تمكن المهاجرون من تكوين القوة الرئيسية المسلحة التى تمكنهم من توفير الحماية لأنفسهم بمساعدة دباباتهم وطائراتهم[2] .

وقد واصلت بريطانيا حمايتها للمنظمات الصهيونية وإعدادها وتجهيزها إلى قبل ساعات قليلة من إعلان قيام الدولة العبرية فى ١٥ مايو ١٩٤٨م .

أوربا والشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة :

دخل العالم بعد الحرب العالمية مرحلة تحولات وتغييرات جذرية ، فقد جاءت الحرب لتحمل معها نعش نظام قديم وحقبة استعمارية تقليدية قديمة اعتمدت فى سيطرتها على الشعوب بقوة السلاح والاحتلالات العسكرية المباشرة ، وكانت أوربا وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا هى التى قادت وسادت العالم القديم (عالم ما قبل الحرب الثانية) .

---

(١) داديانى : الصهيونية على حقيقتها ، دار التقدم موسكو ، ١٩٨٩م ، ص ٢٢٧ .

(2) ORNOLD Tayenpi, the guesion of Palstine, United Nation, VOL. 1979, P. 31.

وكانت الحرب قد جاءت تحمل فى أحشائها مخاض شديد نتج عنه ولادة نظام عالمى جديد ذو قطبين متنافرين ، القطب الرأسمالى وتتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية والقطب الاشتراكى ويتزعمه الاتحاد السوفيتي .

ونتيجة للتباين الشديد بين الأيديولوجية الامبريالية الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية فقد دخل العالم فى حرب استقطابية وتنافسية على مناطق النفوذ فى العالم .

وجاء صيف ١٩٤٥م ليشعل حرباً جديدة فى مجال سباق التسلح بعد اسقاط الولايات المتحدة فى أغسطس من نفس العام قنبلتين نوويتين على مدينتى " هيروشيما" و " نجازاكى " اليابانيتين لتدمرهما وتفنى مئات الآلاف من البشر دون أن يكون هناك أدنى مبرر ، ذلك لأن الحرب كانت قد انتهت ودخلت قوات التحالف برلين فى ٩ مايو ١٩٤٥م أى قبل إسقاط القنبلتين بنحو ثلاثة أشهر تقريباً .

تلقى الاتحاد السوفيتي الدرس الأمريكى فى اليابان بوعي وقوة تقبل ، فما هى إلا سنة ونيف حتى رد بتفجيرات مماثلة دون أن يدمر أو يقتل فيها أحد . كل هذه المعطيات وغيرها أدخلت العالم فى أتون حرب باردة بين القطبين تحولت إلى حروب ساخنة كانت ضحيتها دول العالم الثالث التى خاضتها بالوكالة واشتد أوارها فى منطقة الشرق الأوسط بعد أن غرس الكيان الصهيونى المفروض من الغرب فى قلب الأمة العربية لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع أطلق عليه الصراع العربى الإسرائيلى .

نهاية الحرب العالمية الثانية وبداية مرحلة التحرر الوطنى العربى والعالمى :

أوجدت عملية تصفية الاستعمار القديم عاملاً جديداً فى الحرب الباردة تمثل فى مؤتمر باندونج بإندونيسيا كرد فعل لحلف بغداد وحلف جنوب شرق آسيا والذى وصفه وزير الخارجية الأمريكية " دالاس " عام ١٩٥٦م بقوله " إن الحياد فكرة لا أخلاقية وقصيرة النظر " [1] .

رفع الاتحاد السوفيتي ـ بعد أن أصبح قوة عظمى ـ شعار مناهضة الاستعمار والتحرر من نيره ، وأعلن وقوفه بكل حزم إلى جانب حركات التحرر الوطنى فى القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية .

---

(١) كولن باول وبيتر فوني : مصدر سابق ، ص ٢١٨ .

ففى منطقة الشرق الأوسط (الوطن العربى) نالت سوريا ولبنان استقلالهما عام ١٩٤٦م

وفى بلاد المغرب العربى دخل عقد الخمسينات لتحصل فيه كل من تونس والمغرب على استقلالهما وتدخل الجزائر فى حرب تحرير وطنى ضد الاستعمار الفرنسى استمرت ثمان سنوات حتى نالت استقلالها فى عام ١٩٦٢م بعد أن دفعت مليون شهيد ثمناً لهذا الاستقلال .

وفى مصر قامت ثورة يوليو عام ١٩٥٢م بقيادة عبد الناصر الذى أصبح فيما بعد زعيماً ملهماً وداعياً لحركة التحرر الوطنى فى أفريقيا والوطن العربى . فقد صارت ثورة يوليو سنداً للشعوب المناضلة من أجل الحرية فى الجزائر واليمن والكونغو وسنداً قوياً لكل الثورات العربية والأفريقية ، الأمر الذى سبب إزعاجاً كبيراً لدول الاستعمار الأوربى القديم ، فرنسا وبريطانيا ، فما كان إلا أن استغلت إعلان عبد الناصر لتأميم قناة السويس لتعد العدة بالتعاون مع الكيان الصهيونى الجديد الذى كان ينتظر هذه الفرصة للانقضاض على مصر وتدمير بنيتها التحتية والقضاء على نظام الثورة الجديدة وزعيمها عبد الناصر الذى أوجعها بتسديده ضربة قوية للاحتكارات الامبريالية الفرنسية والبريطانية فى قناة السويس وحشده للجماهير العربية للوقوف ضد حلف بغداد وإسقاطه[1] .

وفى ٢٧ سبتمبر ١٩٥٥م أعلن عن عقد اتفاق مع تشيكوسلوفاكيا بشأن إمداد مصر بكميات هائلة من الأسلحة تشتمل على طائرات ودبابات سوفيتية فى مقابل حصول تشيكوسلوفاكيا على الأرز والقطن المصرى ، وكانت هذه الصفقة قد شكلت نقطة تحول أخرى هامة فى التاريخ الحديث للشرق الأوسط ، فقد فجرت الغضب فى الدول الغربية بينما ابتهج الرأى العام العربى ابتهاجاً شديداً .

إسرائيل والعدوان الثلاثى على مصر :

وصل العداء الغربى والقلق الإسرائيلى إلى الذروة وانضمت فرنسا إلى أعداء مصر والأمة العربية لاعتقادها خطأ أن الثورة الجزائرية التى تفجرت فى عام ١٩٥٤م قد حدثت بتشجيع وتمويل من القاهرة وتم تكوين تحالف فرانكو / إسرائيلى . وهو تحالف قدر له أن يدوم لفترة أكثر من عشر سنوات فيما بعد .

---

(١) محمد على حوات : مضيق باب المندب وأهميته الاستراتيجية للأمن القومى العربى ، مصدر سابق ، ص ٤١ .

وفـى ٢٩ أكـتوبر قامت إسرائيل بغزو سيناء كبداية تمهيدية للتدخل الواسع للدول الثلاث العدوانية : فرنسا وبريطانيا وإسرائيل[١] .

وفـى ٣١ أكـتوبر بـدأت الطائرات البريطانية والفرنسية بضرب المطارات المصرية وتمكنت من تدمير سلاح الجو المصرى بأكمله باستثناء بعض الطائرات التى كانت قد هربت إلى سوريا .

وفـى ٥ نوفمبر قامت القوات البريطانية والفرنسية بإنزال جوى بالقرب من بورسعيد ، وتم احـتلال المديـنة ولكن بسالة الجيش والشعب المصرى حالت دون التقدم جنوباً فقد تمكنت قوات الجيش والشعب من إحباط تقدم القوات المعتدية وإفشال مخططاتها وإنزال خسائر جسيمة بها .

اتخـذ الـرأى العـام العـالمى موقفـاً عدائيـاً من العدوان الثلاثى على مصر ، وكان للإنذارات السـوفيتية فاعليـتها فـى رد العـدوان وإيقافـه[٢] فقـد وافقـت كل من بريطانيا وفرنسا على وقف إطلاق النار فى نوفمبر ١٩٥٦م .

عارضـت الولايـات المتحدة الغـزو ورفضـت مسـاعدة دول العدوان وقررت عدم تخفيف الضغط على الجنيه الاسترلينى بهدف إضعاف الدولتين الأوربيتين فرنسا وبريطانيا وتصفية ما تبقى لهما من نفوذ فى منطقة الشرق الأوسط لتتولى وحدها شئون المنطقة فى المستقبل وبدون منافس .

نالت الجزائر استقلالها عام ١٩٦٢م بعدما كانت فرنسا تعتبر أرض الجزائر العربية جزء من الأرض الفرنسية .

وفـى مناطق ما أطلق عليها شرقى السويس بدأت بريطانيا تحمل عصاها فرحلت من جنوب اليمن فـى نوفمـبر ١٩٦٧م وبدأت انسحابها من منطقة الخليج بعد ذلك لتنهى حقبة استعمارية طويلة للمنطقة بانسحاب آخر جندى عام ١٩٧١م .

---

(١) بيتر مانسفيلد : مصدر سابق ، ص ٤٠٣ .

(٢) أمين هويدى : حروب عبد الناصر ، دار الموقف العربى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٨٢م ، ص ٧٧ .

المبحث الثانى

صراع الشرق الأوسط والحوار العربى الأوربى

ولادة فكرة الحوار العربى الأوربى[1] :

ولدت فكرة الحوار العربى الأوربى من أحشاء السياسة الدولية التى تمخضت عن حرب أكتوبر ١٩٧٣م وأصبحت الفكرة تشغل حيزاً من اهتمامات الأوساط العربية والأوربية على السواء ، وتفسير ظاهرة الحوار العربى الأوربى هو أن الأحداث الحاسمة بما تحمله من متغيرات وما تطرحه من معطيات جديدة تفرض إعادة النظر لتخرج بأفكار جديدة تتلائم مع الأوضاع المستحدثة .

فانتصار الإرادة العربية فى حرب أكتوبر ونجاح الجندية العربية فى إنزال ضربات قوية بالمحتل الصهيونى والتضامن العربى الذى قل ما حدث نظيره فى التاريخ الحديث ، والذى تمثل فى قرار وزراء النفط العرب فى ١٩٧٣/١٢/١٧م فى الكويت القاضى بفرض الحصار النفطى على الولايات المتحدة وتخفيض مستوى الضخ النفطى بشكل عام حتى يتم الجلاء عن الأراضى العربية وتأمين الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطينى .

وفى يوم ١٩٧٣/١٠/٢٠م فرضت الدول العربية النفطية حظر تصدير النفط إلى هولندا رداً على مواقفها العدائية من الأمة العربية ومساندتها للكيان الصهيونى .

ردود الفعل الأوربية :

هزت الأحداث الثلاثة السابقة دول المجموعة الأوربية وجعلتها تشعر بأن أمن البحر المتوسط لا يتجزأ وبأن أمن أوربا مرتبط بأمن واستقرار المنطقة العربية التى يسكنها أكثر من ٧٠٪ من مجموع السكان المتواجدين على الشاطئ الشرقى والجنوبى منه[2]، كما ثبت لها بأن مصالحها

---

(١) سامى منصور (محرر) : الحوار العربى الأوربى ، بحث عن بداية جديدة ، القاهرة ، سلسلة مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية للأهرام ، القاهرة،١٩٨٤م (٥٩) ، ص ص ١٨ — ١٩ .

(٢) نبيه الأصفهانى: المبادرة الأوربية من إستراسبورغ إلى البندقية ، السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، القاهرة ، يوليو ١٩٨١م ، ص ص ٢٠٧ ٢٠٩ .

مرتبطة بحقيقة كون ثلثى نفطها مصدره الأراضى العربية ، وأن أهم شريان ملاحى يصل بين أوربا وآسيا وأفريقيا يمر فى الوطن العربى .

ونتيجة لهذه المعطيات ولأزمة الطاقة التى تعرضت لها أيام الحرب أصدرت أوربا بيان بروكسل فى ١٩٨٣/١١/٦م تضمن خمس نقاط رئيسية هى :

(أ) تطبيق قرارى مجلس الأمن رقم ٣٣٩ ، ورقم ٣٤٠ لعام ١٩٧٣ وعودة قوات طرفى الصراع إلى المواقع التى كانت تحتلها يوم الثانى والعشرين من أكتوبر ١٩٧٣م ، وهى المواقع أو الخطوط التى قال عنها هيكل " لو كنا قد وقفنا عندها لأمسكنا بزمام المبادرة وبقيت أوراق الضغط كلها فى أيدينا[1] .

(ب) تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لعام ١٩٧٣م وبدء المفاوضات الرامية إلى سلام عادل ودائم فى الشرق الأوسط من خلال تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م

(جـ) شددت المجموعة الأوربية على الانسحاب الإسرائيلى الكامل من الأراضى المحتلة بعد حرب ١٩٦٧م وأكدت على الموقف الأوروبى الرافض لاحتلال الأراضى بالقوة وأكد البيان على احترام وسيادة كل دولة فى المنطقة وحقها فى العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

(د) الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين ووضعها فى الاعتبار عند إقامة سلام عادل ودائم.

(هـ) توفير الضمانات الدولية بحيث تكون منسجمة مع قرارى مجلس الامن ٢٤٢ ، ٣٣٨.

وأكدت دول المجموعة التسع على الروابط التاريخية لأوربا مع دول شرق وجنوب البحر المتوسط كما أكدت على تصميم الجماعة على إبرام اتفاقيات ضمن إطار خطوات متوازنة[2] .

إن صدور هذا البيان يعتبر إيذاناً بتوجه دول المجموعة التسع للحوار مع الدول العربية وهو ما أكده الموقف المتطور الذى اتخذته من أزمة الشرق الأوسط وقضية فلسطين . وهى بهذا البيان مهدت طريق الإعلان عن تفهمها لدول جنوب وشرق البحر المتوسط ، فلو تفحصنا مضمون هذا البيان لوجدنا أن مقدمته عبرت عن انشغال دول المجموعة الأوربية بالإسهام فى حل شامل لمشكلة

---

(١) محمد حسنين هيكل : حوارات حول الأزمة ، دار العلم ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ٢٦ .

(٢) د. أحمد صدقى الدجانى : الحوار العربى الأوربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٦م ، ص ١٢ .

الشرق الأوسط ، وأن النقاط الأربع الأولى فيه حددت تصور هذه الدول التسع لبلوغ هذا الحل، أما النقطة الخامسة فقد خصصت لاسترضاء العواطف العربية حين أكدت على الروابط بين الدول الأوربية والوطن العربى وتأكيدها على توجهها لتطوير علاقاتها معه .

رد الفعل العربى :

رحبت الدول العربية بتصريح دول المجموعة الأوربية التسع الذى تضمنه بيان ٦ نوفمبر ١٩٧٣م ورأوا فيه مبادرة تستحق الاهتمام وتطور فى الموقف الأوربى من قضية فلسطين ورأى العرب فى بيان المجموعة اتجاه جديد فى السياسة الأوربية تجاه الصراع العربى الإسرائيلى يتسم بشئ من التوازن والتراجع عن الانحياز الكامل لإسرائيل .

عبر العرب عن استجابتهم للمبادرة الأوربية بموقف عربى واحد اتخذه مؤتمر القمة العربى السادس الذى انعقد فى الجزائر يوم السادس والعشرين من نوفمبر ١٩٧٣م ، فى قرارات أصدرها المؤتمر تخص دول المجموعة الأوربية[1] .

وغنى عن التعليق فإن الفعل ورد الفعل فى هذا الصدد قد تولد نتيجة المواقف العربية المتضامنة والتى جاءت بعد تحقيق انتصار فى حرب أكتوبر الذى أبرز الجانب الثانى من قوة العرب المتمثل فى القوة العسكرية وإمكانية الردع القائمة على الحق ومشروعية استرداد الأراضى المغتصبة .

إن العالم وكما علمنا التاريخ لا يتراجع عن مواقف أو يتخذ مواقف مع أو ضد إلا من خلال امتلاك عناصر القوة الشاملة لهذه المواقف وهل هى كفيلة بشد المواقف المساندة أم أنها ضعيفة يزيد ضعفها مع سلبية مواقف الآخرين .

حرب أكتوبر واستعادة الكرامة العربية :

وإذا كانت حرب أكتوبر قد مكنت العرب من تجاوز مرارات هزيمة يونيو ١٩٦٧م فإنه وفى نفس الوقت قد أوصلتهم إلى توافر شرط الندية فى الحوار واتضحت معاناة أوربية طويلة لتجاوز عقدة التفوق فى التعامل مع العرب وقبول الندية ، ذلك فإن الحوار النافع والتواصل الحضارى غالباً ما يأتى ثماره عندما يجرى فى جو من السلم والحرية والتفاهم ، ويتعطل ويفسد عندما يحدث من خلال الحرب أو نتيجة لقهر أو لمصلحة فريق بإهمال مصالح الآخرين أو تعطيلها.

---

(١) جامعة الدول العربية : وثائق مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر ، البيان الختامى ، نوفمبر ١٩٧٣م .

إن الأنظمة العربية مدعوة إلى الاستفادة من الدروس وإلى إرساء مزيداً من الديمقراطية وإفساح مجال لحرية الرأى والاستفادة فى الوقت الراهن من دروس التضامن العربى عام ١٩٧٣م فهذه كلها كفيلة بنقلة عربية من حالة التردى والتفكك والانقسامات القاتلة التى يعيشها الشعب العربى إلى حالة من التطور والانماء والعدالة حتى يكون المجتمع العربى مطمئناً إلى سلامته واثقاً بذاته مؤمنا بمصيره[(١)].

رد الفعل الأمريكى على مبادرة بروكسل ١٩٧٣/١١/٦م :

برز رد الفعل الأمريكى على ولادة الحوار العربى الأوربى وعلى إعلان بروكسل وما تلاه من اتصال بين العرب والأوربيين فأعلنت الولايات المتحدة فى ١٩٧٤/١/١١م عدم موافقتها على مبادرات أوربا الجانبية واقترحت عقد مؤتمر للطاقة فى واشنطن تواجه فيه الدول المستهلكة الدول المنتجة[(٢)] .

لبت دول مجموعة التسع الدعوة شريطة استبعاد إعطاء تجمع الدول المستهلكة صفة المؤسسات ، وكان هذا الشرط بناء على طلب فرنسا التى تحاول باستمرار التململ من السياسة الأمريكية المهيمنة على أوربا واتخاذ مواقف تدعو إلى الاستقلالية بالقرار الأوربى .

وفى اعتقاد الباحث أن المعارضة الأمريكية للقرار الأوربى وجولات كيسنجر المكوكية التى بدأها أثناء وبعد حرب أكتوبر واستدراجه السادات إلى اتخاذ مواقف أضعفت الموقف العربى التضامنى وأثرت إلى حد بعيد فى سير الحوار العربى الأوروبى والذى استمرت جولاته المتنقلة بين عواصم دول المجموعة الأوربية والعواصم العربية على مستوى الخبراء وممثلى اللجان العربية والأوربية واجتماع مندوبين من البرلمانين الأوربى والعربى والاتصالات رفيعة المستوى لمدة عشرين شهراً دون الوصول إلى نتائج ملموسة .

توصل الجانبين العربى والأوربى إلى اقتراح يستهدف كسر الجمود الذى يعترى مسار الحوار ويدعوا إلى ضرورة تنشيطه على الصعيد العملى لبحث القضايا والأجندة التى سيشملها التعاون بين الجانبين ، إذ أقر اجتماع دبلن عاصمة أيرلندا لمجموعة الدول الأوربية

---

(١) د. قسطنطين رزيق : فى معركة الحضارة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص ٢٣٢ ، بدون تاريخ .

(٢) نادية محمود مصطفى : "الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلى للبنان" مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، عدد ٥ ، بيروت، أكتوبر ١٩٨٣م ، ص ص١٠ ١٥ .

فى ١٩٧٥/٢/١١م ، ضرورة العودة إلى إحياء الحوار بآليات فعالة تنتقل به من حالة الجمود إلى وضع يسمح له بالتطور المؤدى إلى الغايات المنشودة ، من خلال سرعة اختيار وفود الجانبين والتحضير للاجتماع الذى حدد انعقاده فى القاهرة يوم ١٩٧٥/٦/١٠م .

وبينما الإعداد من قبل الجانبين العربى والأوروبى للاجتماع المزعوم يسير على قدم وساق إذا بأنباء تفاجئ العرب من بروكسل تعلن عن توقيع المجموعة الأوربية مع إسرائيل اتفاق تعاقد تجارى فى يوم ١٩٧٥/٥/١١م تتمتع بموجبه الدولة الصهيونية بأفضلية وتشارك فى جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوربية المشتركة(١) .

وهو بالطبع ما يمكن اعتباره نصراً اقتصادياً وسياسياً للكيان الصهيونى ، ويمثل قمة الخداع والاستخفاف بالعقلية العربية التى طالما اختبرتها الدول الأوربية الاستعمارية وفى مقدمتها بريطانيا وفرنسا ، وهو الأمر الذى تؤكده قدرة الدول الأوربية على امتصاص رد الفعل العربى إزاء هذه الاتفاقية وبلورة الموقف من خلال إيضاحات وشروح اقتنع بها العرب كعادتهم وعقد الاجتماع العربى الأوربى الوزارى رسمياً فى موعده فى الثانى والعشرين من نوفمبر ١٩٧٥م .

الجماعة الأوربية والعالم العربى فى الثمانينات :

تطور الحوار العربى الأوربى من زاويته العربية الأوربية والأوربية الخليجية نتيجة للتدفقات الاستثمارية بين الدول العربية وبين اثنى عشر دولة أوربية فى الثمانينات بعد أن انضمت إلى المجموعة أسبانيا ، والبرتغال ، واليونان ، وتطورت سياسات الجماعة الأوربية تجاه إسرائيل ، فبدلاً من المواقف الأوربية المتحيزة لإسرائيل فى الستينات وأوائل السبعينات وخاصة أثناء وبعد حرب يونيه ١٩٦٧م حين أيدت أوروبا العدوان الإسرائيلى على العرب تأييداً كاملاً ، باستثناء فرنسا الديجولية آنذاك حيث سارع الرئيس ديجول وأعلن عشية الحرب إعلانه الشهير بأنه لن يؤيد المعتدى ولن يقف فى صف البادئ بالعدوان . نرى تبدل الموقف الأوربى وعودة العقلانية والواقعية السياسية الأوربية من خلال صدور بيان قمة البندقية لدول الجماعة الأوربية فى ١٣ يونيه ١٩٨٠م(٢) ، وهو البيان الذى شكل منعطفاً تاريخياً جديداً وقدم انتقالة موضوعية واضحة فى مسار السياسة الغربية الأوربية الموحدة تجاه قضية الشرق الأوسط والصراع العربى الإسرائيلى ، وقد احتوى هذا البيان على البنود الآتية(٣) :

---

(١) لحوار العربى الأوربى : مصدر سابق ، ص ٣١ .

(٢) مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت ، العدد ٣٦ ، أبريل ١٩٩١م ، ص ٨٣ .

(٣) إبراهيم عبد الحميد عوض : الجماعة الأوربية والصراع العربى الإسرائيلى ، ١٩٧٠ ١٩٨٥م ، السياسة الدولية ، العدد ٨٣ ،القاهرة، يناير ١٩٨٦م .

١ـ تطبيق مبدأ العدل لكل الشعوب بما يفرض الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

٢ـ الإقرار بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين ومن ثم يجب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير بصورة كاملة .

٣ـ ضرورة اشتراك ممثلي الفلسطينيين ومنظمة التحرير في المفاوضات حول الحل السلمي .

٤ـ وقف قبول أي مبادرة تتخذ من جانب واحد وتهدف إلى تغيير وضع القدس التي يجب أن تبقى مفتوحة أمام أتباع مختلف الأديان .

٥ـ الاستيطان الإسرائيلي في الأرض المحتلة يمثل عقبة خطرة أمام مسيرة السلام في الشرق الأوسط ومن ثم فإن هذه المستوطنات ظاهرة غير شرعية من وجهة نظر القانون الدولي .

وفي حقيقة الأمر فإن إعلان البندقية مثل بحق نقطة مفترق الطرق بين السياسة الأوربية الغربية الجماعية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي إبان أعوام الستينات وأوائل السبعينات وما بين السياسة الأوربية الجماعية في الثمانينات ، إذ أن قضية الشرق الأوسط لم تطرح على جدول أعمال الجماعة .

وثيقة ميونخ عام ١٩٧٠م :

في اجتماع وزراء خارجية المجموعة الأوربية في ميونخ نوفمبر ١٩٧٠م توصلت المجموعة إلى إصدار وثيقة شومان على اسم وزير خارجية فرنسا آنذاك وهي أول وثيقة على الإطلاق تتضمن موقف دول الجماعة الأوربية تجاه قضية الشرق الأوسط[1] . ومن أهم ما جاء في وثيقة شومان الآتي :

(أ) الدعوة إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة بعد حرب يونيه ١٩٦٧م ، مع إجراء تعديلات طفيفة في هذه الحدود .

(ب) التدويل الإداري لمدينة القدس .

(جـ) حل مشكلة اللاجئين بتخييرهم بين العودة أو الإقامة في دول أخرى وذلك بمبادرة أوربية في إطار هيئة الأمم المتحدة .

---

(١) لبيبه الأصفهاني : الموقف الأوربي من مؤتمر السلام الدولي ، السياسة الدولية ، العدد ٩٠ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٧م ، ص ص٩٢ – ٩٣ .

ونلاحظ أن الوثيقة مشابهة للقرار ٢٤٢ والذى وافقت عليه كل دول المجموعة إلا أن هذه الوثيقة قد ذهبت فى مناصرتها لإسرائيل إلى أبعد مما جاء فى القرار المذكور ، حيث دعى البند الثانى إلى إجراء بعض التعديلات على حدود يونيه ١٩٦٧م ، ولكن أوربا راجعت مواقفها مع ضغوط حرب أكتوبر ١٩٧٣م والتى أصبحت تشكل تهديداً أمنياً على جنوب القارة الأوربية ، بل وعلى القارة الأوربية كلها خاصة بعد إعلان الولايات المتحدة استنفار قوتها النووية فى جميع قواعدها المنتشرة فى مناطق كثيرة من العالم وأوربا على وجه التحديد .

مؤتمر لندن عام ١٩٧٧م وتطور موقف الجماعة الأوربية إزاء القضية الفلسطينية :

فى يونيه عام ١٩٧٧م استمر النشاط الأوربى حيث سجل مؤتمر القمة لدول الجماعة الأوربية بلندن تطوراً هاماً عندما طالب البيان فى ٩ يونيه ١٩٧٧م ولأول مرة بضرورة قيام وطن للشعب الفلسطينى (دون إشارة لماهية هذا الوطن) واشتراك ممثلين فلسطينيين فى مفاوضات السلام يتم تحديدهم من خلال التشاور بين الأطراف المعنية (الإشارة إلى منظمة التحرير الفلسطينية) والاعتراف بأن قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ ليسا كافيين لحل مشكلة الشرق الأوسط[١] .

إلا أن هذه النبرة الاستقلالية المتزايدة فى الخطاب الأوربى الغربى الجماعى تجاه الصراع العربى الإسرائيلى واجهت رفضاً حاسماً كما هى العادة من جانب القطب الأمريكى ، وليست هذه هى المرة الأولى أو الأخيرة التى تفقد الولايات المتحدة صوابها لأى مبادرة أوربية أكثر عدالة وإيجابية فيما يخص الصراع العربى الإسرائيلى ، فقد مارست ضغوطاً مماثلة ورفضاً قاطعاً لإعلان ١٩٧٣/١١/٦م وقد مارست أكثر من ضغط على أى تحرك أوربى فى منطقة الشرق الأوسط أهمها وأشدها حسماً وحدة عندما استخدمت فيه الوسائل الدبلوماسية والإعلامية والدعائية للضغط على دوائر الحكم فى الجماعة الأوربية بعد إعلان البندقية السالف الذكر ، وكانت حجتها فى ذلك أن دور أوربا فى عملية السلام لا يمكن إلا أن يكون هامشياً لأن وقائع المنطقة وحقائق الصراع فى الشرق الأوسط تقتضى وجود وسيطاً قادراً على تقريب وجهات النظر بين العرب وإسرائيل ، وأن الولايات المتحدة هى الوحيدة القادرة على القيام بهذا الدور ، أما أوربا فإن قدرتها تقتصر فى التصور الأمريكى على إصدار البيانات المتعاطفة مع العرب وهى لا تستطيع منافسة الولايات المتحدة فيما تقدمه واشنطن من المساعدات المالية والعسكرية إلى الطرفين لتعويضهما عن التنازلات السياسية[٢] .

---

(١) مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، نفس المصدر ، ص ٨٥ .

(2) Evan luard, A European Foreign Ploicy, International affairs, Vol. 62, No. 1 Winter. 1985 - pp. 573 - 575.

تراجع الموقف الأوربي إزاء غزو إسرائيل للبنان عام ١٩٨٢م :

وبعد غزو إسرائيل للبنان اقتصر الدور الأوربي على الإعلان في مارس ١٩٨٣م ضرورة التوفيق بين مبادرة ريجان وخطة فهد وجاء هذا الإعلان بمثابة التخلص من مسئولية طرح مبادرة أوربية واعترافاً ضمنياً بالفشل بل وإنهاء النزعة الاستقلالية التي عبر عنها إعلان البندقية .

بيان دبلن ١٩٨٤م واستمرار التراجع في مواقف المجموعة الأوربية من الصراع العربي الإسرائيلي :

جاء بيان دبلن في ١٩٨٤/١٢/٥م ليسجل مزيداً من التراجع الأوربي الغربي تجاه النزاع العربي الإسرائيلي ، واكتفى البيان بالدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية وإلى الاعتراف المتبادل بحق كل الاطراف في الوجود .

وطوال عامي ١٩٨٦/٨٥م لم يخرج دور الجماعة عن تأكيدها لموقف الحياد مع الإعلان بضرورة الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية كشرط ضروري للبدء في المفاوضات بين الطرفين ، وأعلنت المجموعة مساندتها لأية مبادرة جدية للسلام في الشرق الأوسط .

وفي ٢٣ فبراير ١٩٨٧م وعلى أثر افتضاح صفقة الأسلحة الأمريكية لإيران (إيران جيت) عادت الحيوية إلى الدور الأوربي من خلال بيان بروكسل لوزراء خارجية المجموعة والذى سلط الضوء على مستجدات الموقف الاوربي من تطورات الصراع العربي الإسرائيلي في الأعوام الأخيرة وفي مقدمة تلك المستجدات ما يلي(١) :

(أ) تأييد أوربا الغربية لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط .

(ب) رفض أوربا الغربية لتوريط دولها في مبادرة جماعية تلقى عجزاً في التطبيق على نحو ما أسفر عنه بيان البندقية .

(جـ) إطار الأمم المتحدة يمثل الشرعية الدولية خاصة في مجلس الأمن الذى يضم تمثيلاً أوربياً دائماً (فرنسا ، وبريطانيا) .

(د) الاهتمام الأوربي الجماعي بالأوضاع الاقتصادية في الأراضي العربية المحتلة والمطالبة الأوربية باحترام حقوق الإنسان ووقف إقامة المستوطنات اليهودية على الأراضي المحتلة .

---

(١) نبيه الأصفهاني : الموقف الدولي من مؤتمر السلام الدولي ، مصدر سابق ، ص ٣٩

(هـ) القناعة الأوربية بأن جوهر التسوية مستقبلاً يتركز فى اتجاهات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أطراف النزاع العربى الإسرائيلى وتطوراته . ورغم هذه المواقف المتراخية للجماعة الأوربية[1] إلا أنه لا يسعنى إلا أن أسجل مواقف بعض الدول الإيجابية والشجاعة مثل فرنسا واليونان وإيطاليا فقد قررت فرنسا فى ١٩٨٩/١/٦م رفع مستوى تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية فى باريس من مكتب إلى مفوضيه عامة ، وكذلك فعلت إيطاليا فى ١٩٨٩/٥/٢م .

أما اليونان فهى الدولة الوحيدة العضو فى الجماعة الأوربية التى ترفض الاعتراف بإسرائيل ما لم تنسحب من جميع الأراضى المحتلة عام ١٩٦٧م .

وهكذا كانت نقطة البدء فى الحوار العربى الأوربى متمثلة فى إعلان بروكسل فى ٦ نوفمبر ١٩٧٣م والذى أكد على الروابط الخاصة بين بلدان أوربا وجنوب شرق البحر المتوسط بعد أن كانت حرب أكتوبر قد حركت مخاطر نشوب حرب نووية بين العملاقين تكون أوربا مسرحها الرئيسى وذلك بعد إعلان الولايات المتحدة حالة التعبئة القصوى فى قواعدها الاستراتيجية بأوربا الغربية رداً على تهديد الاتحاد السوفيتى بإرسال قوات عسكرية إلى الشرق الأوسط لفرض قرار مجلس الأمن[2] الخاص بوقف إطلاق النار .

وفى هذا الصدد فإن مواقف الجماعة الأوربية من قضية الصراع العربى الإسرائيلى والحوار العربى الأوربى تحكمها معطيات وظروف بعضها ذاتية (داخلية أوربية) وبعضها خارجية ، فهى تتخذ مواقف إيجابية عندما تكون المواقف العربية قوية ومتضامنة وتكون المواقف الأوربية فى وضع اقتصادى وتضامنى يسمح لها برفع صوتها نحو الاستقلالية بالقرار وإن كان على استحياء ، وهذا يمثل الجانب الإيجابى وتكون مواقفها أكثر سلبية ، حينما تستشعر أن القوى العربية بدأت فى التباعد عن بعضها البعض نتيجة خلافات قطرية أو مصالح سلطوية قبلية عشائرية وهو ما يحدث فى الغالب أو أن ضغوطاً أمريكية شديدة تمارس عليها .

---

(١) عبد الرحمن مطر " حول ندوة جائزة القذافى الدولية لحقوق الإنسان ، مجلة الثقافة العربية (شهرية) ، العدد ١٠ ، السنة الخامسة والعشرون ،الجماهيرية الليبية ، أكتوبر ١٩٩٧م ، ص ٨ .

(٢) عبد المنعم سعيد : الحوار العربى الأوربى ، القاهرة سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ،القاهرة ، ١٦ سبتمبر ١٩٧٧م ، ص ص ٦٥ - ٦٨ .

الاحتمالات المستقبلية لمواقف الجماعة الأوربية :

أياً كانت الاحتمالات لسياسة الجماعة الأوربية تجاه المنطقة العربية ، فإن هناك جملة من الثوابت تفرض على الجماعة أن تولى اهتماماً كبيراً للتطورات الجارية فى المنطقة ، نظراً لما لها من انعكاسات مهمة على دول الجماعة ولا سيما القضايا التى تؤثر بشكل مباشر على مصالحها والتى قد تجعلها تشعر بعدم ضرورة البقاء فى حدود ما تسمح به الاستراتيجية الأمريكية[1] وأهمها الآتى :

(أ) الصراع فى الشرق الأوسط ومحاولة البحث عن دور فعال للجماعة الأوربية فى حل هذا النزاع .

(ب) اعتبار الأهمية الجغرافية للوطن العربى كمنطقة استراتيجية فى غاية الأهمية لدول أوربا الأمر الذى يتطلب اعتماد مستوى عال من التبادل الأمنى .

(جـ) أهمية المنطقة العربية الاقتصادية والتجارية بالنسبة لاقتصاد دول الجماعة .

(د) أهمية النفط العربى بالنسبة للجماعة الأوربية ، فقد أظهرت الصدمة النفطية الأولى عام ١٩٧٣م والصدمة النفطية الثانية عام ١٩٧٩م ، مدى اعتماد دول الجماعة الأوربية على النفط العربى وتحديداً الخليجى منه .

ونتيجة لهذه العوامل ، يضاف إليها عامل القرب الجغرافى ، تزداد أهمية الاستقرار فى المنطقة العربية بالنسبة للجماعة الأوربية ، ويظهر اهتمام هذه الأخيرة فى احتواء النزاعات المحلية والإقليمية والدولية التى قد تقوم فى المنطقة العربية ، أو مع دول الجوار لما لهذه النزاعات من انعكاسات خطيرة على الأمن الأوربى[2] .

---

(١) انظر مقال رئيس البرلمان الأوربى السابق :

Pitter Dankert, " Europe Together , America Apart "Foreign Ploicy, No. 53 (Winter 1983 - 1984), P.p p 18 - 33.

(٢) انظر : جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة [وآخرون] التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥م ، تقرير صندوق النقد العربى (دبى : الصندوق ١٩٨٦م) ص ص ٣٧٥ – ٣٥٨ .

المبحث الثالث

المشروعات الأوربية الشرق أوسطية

بعد انتهاء الحرب الباردة ومؤتمر مدريد

على أثر المتغيرات الدولية وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالاستحواذ على نجاحات واستثمارات حرب الخليج الثانية (السياسية والاقتصادية والعسكرية) . ظهرت على سطح العلاقات الدولية التناقضات والاختلافات التى تحكم العلاقات الأمريكية الأوربية ، وقد لاحظت المجموعة الأوربية أن سياسة الإبعاد وتهميش الدور الأوربى فى منطقة الشرق الأوسط لم تتغير منذ أن وضعتها الولايات المتحدة فى أولويات استراتيجيتها بعد الحرب العالمية الثانية ، ومارستها طيلة العقود الأربعة الماضية التى تخللتها الحرب الباردة . فبالرغم من التحالفات العسكرية والسياسية التى حكمت العلاقات الأمريكية الأوربية ضمن نظام التكتلات الأيديولوجية وأبرزها حلف شمال الأطلسى ، إلا أن السياسة الأمريكية ظلت تمارس ضغوطها على دول أوربا وتمنعها من أى اقتراب أو القيام بأى مبادرة فى الشرق الأوسط تأخذ طابع الاستقلالية[1] وتصب فى خدمة المصالح الأوربية ويستند هذا الترتيب إلى محاولة إقصاء الدور الأوربى ، ليس عن المساهمة فى فض النزاعات وحل المشكلات الإقليمية والدولية كما حدث من ردود فعل أمريكية غاضبة ورافضه لإعلان بروكسل فى عام ١٩٧٣م ، وبيان البندقية عام ١٩٨٠م بل وإبطال فاعليته حتى فى مناطق النفوذ الأوربية .

مؤتمر مدريد والمجموعة الأوربية :

ومنذ انعقاد مؤتمر مدريد ١٩٩١م ، استبعدت الولايات المتحدة كلياً إمكانية مساهمة أى دور أوربى فى عملية السلام التى تمخضت عن توقيع اتفاقية أوسلو فى ١٩٩٣/٨/٢٠م وواشنطن فى ٩/١٣ عام ١٩٩٣م[2] واتفاق القاهرة ووادى عربة عام ١٩٩٤م واتفاق طابا عام

---

(١) د. روبير شارفان : " السيادة والعلاقات الأوربية بحر متوسطية " ، مجلة الثقافة العربية ، مصدر سابق ، ص ص ١٠ - ١١ .

(٢) إليـاس سـابا : الجوانب الاقتصادية للتحديات الشرق أوسطية الجديدة ،المستقبل العربى ، العدد ١٧٩ بيروت ، ١٩٩٤/١م .

١٩٩٥م ، ولم تتمكن المجموعة الأوروبية من القيام بأى دور على صعيد العملية السلمية ، أو دفع مساراتها أو التدخل فى تقريب وجهات النظر بين الأطراف المعنية بالصراع العربى الإسرائيلى ، كما همشت دور الشريك الروسى[١] الذى اقتصر على المتابعة عن بعد لمجريات عملية السلام وحضور اللقاءات والمؤتمرات بدون أن يكون مرجعاً أساسياً فى الخلافات القائمة بين الأطراف الموقعة على اتفاقية السلام ، والاعتراف المتبادل فى المنطقة ولا يبتعد الأمر كثيراً عن مسار الحوار العربى الأوربى الذى انطلق عام ١٩٧٥م ، ثم توقف لسنوات طويلة ولم يثمر قبل أن يستأنف عام ١٩٩٤م بلقاء يتيم لم تستطع أوربا خلاله طرح مبادرة فعالة لحل الصراع العربى الإسرائيلى[٢] .

وظل الخلاف بين المجموعة العربية والمجموعة الأوربية على أولويات موضوعات الحوار الذى تريده أوربا اقتصادياً ، فيما تتطلع الدول العربية إلى دور سياسى أوربى تجاه حل قضايا المنطقة : والصراع القائم فى الشرق الأوسط الذى لا تزال الولايات المتحدة تنكر فيه على أوربا حق المشاركة .

وبالنظر لنجاح عقد المؤتمرين الشرق أوسطيين ، مؤتمر الدار البيضاء ١٩٩٤م وعمان ١٩٩٥م وهما المؤتمران اللذان قامت الولايات المتحدة بدعمهما فإن ذلك يبرز أهمية التحديات التى تواجهها المجموعة الأوربية وخصوصاً أن الشرق أوسطية المطروحة تمس أوربا بشكل مباشر من ناحية الاقتصاد والجغرافيا والأمن .

شكلت الدعوة إلى الشرق أوسطية إضافة إلى الصراع الحضارى الذى يحكم العلاقات الأوربية الأمريكية حافزاً للمجموعة الأوربية لاستحضار المخاطر التى تتهددها على أعتاب القرن الواحد والعشرين القادم والذى تريده الولايات المتحدة قرناً أمريكياً [٣] .

---

(١) عبد الرحمن مطر : أسئلة برشلونة، قراءة دولى فى مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربى، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢١٥ ،بيروت، ١٩٩٧/١م .

(٢) د. مفيد شهاب : " تصور عربى للشراكة المتوسطية " ، مجلة الثقافة العربية الجماهيرية الليبية العدد ٢٥ أكتوبر ١٩٩٧ ، ص ١٢ .

(٣) مناقشة حول سياسة أمريكا الخارجية فى القرن الواحد والعشرين فى معهد جيمس بيكر للسياسات العامة فى مدينة هيوستون، جريدة الأهرام : ١٩٩٧/١١/٣١م .

أوربا ومشاريع التنمية الشرق أوسطية :

أعربت المجموعة الأوربية عن تخوفها من احتمال حرمانها من القيام بدور فى عملية التنمية بالشرق الأوسط فى الوقت الذى تتحرك فيه الولايات المتحدة وخلفها البنك الدولى للاضطلاع بأبرز الأدوار فى إطار تنسيق المعونات والاستثمارات فى المنطقة ، لذا حرصت المجموعة الأوربية على إبداء رغبتها فى أن تقوم بالدور المنوط بها فى البرامج الاقتصادية والتنموية فى إطار التعاون الإسرائيلى الفلسطينى بشكل مباشر وليس من خلال جهاز بيروقراطى جديد لإدارة المعونة المقدمة للأراضى المحتلة بما لها من خبرة كبيرة فى هذا المضمار ، نجد أن الرغبة الحقيقية فى عدم وجود مثل هذا الجهاز تكمن فى الخوف ألا يكون للمجموعة الأوربية القول الفصل فى عملية إدارة المعونة ، إذ من المحتمل أن تدخل أطراف عديدة فى هذه العملية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية(١) .

وحاولت أوربا أن تعزز دورها بتسويق خبراتها الخاصة من خلال المؤتمر الأوربى للأمن والتعاون بفرض خدماتها فى مجال قضايا الشرق الأوسط المتعلقة بالتطور الاقتصادى والإقليمى والمياه والبيئة والأمن الإقليمى وغيره خاصة فى إطار المباحثات المتعددة الأطراف بلجانها المختلفة .

اقترحت اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوربية تعزيز العلاقات التجارية والتعاون السياسى مع إسرائيل التى بدورها تضغط فى هذا الاتجاه من خلال اتفاقية تتيح للأخيرة الوصول إلى برامج التنمية والبحوث الخاصة المتقدمة فى المجموعة الأوربية من خارجها وهو ما يمثل مرحلة نوعية جديدة فى العلاقات الأوربية الإسرائيلية .

إن دخول المؤسسات والهيئات والشركات الإسرائيلية فى حرية إلى دول المجموعة الأوربية والتنافس على تنفيذ المشروعات العامة وهو ما يعزز توسيع نطاق التجارة الحرة لعام ١٩٧٥م ، الذى يربط إسرائيل بدول المجموعة(٢) ، وقد جاءت هذه المبادرة نتيجة تخوف أوربا من الالتفاف الأمريكى بتأسيس مبادرة بناة السلام برعاية نائب الرئيس الأمريكى " آل جور " والهادفة إلى تنسيق جهود الاستثمار لدعم السلام وتمويل مشروعات الشركات الأمريكية المستثمرة

---

(١) ميرفت عبد العزيز : العلاقات الأوربية الإسرائيلية قبل وبعد اتفاق غزة - أريحا ، العالم اليوم ، القاهرة ، ١٩٩٣/١١/٢٥م .

(٢) العالم اليوم ، ١٩٩٢/١٠/٣م .

فى الضفة الغربية وغزة وتأمينها من المخاطر السياسية ومساعدتها بتقديم الفرص فى القطاعات الصناعية(١) .

وقد حصلت اللجنة التنفيذية للمجموعة الأوربية فى ديسمبر ١٩٩٣م على موافقة المجلس الوزارى ببدء المفاوضات بهذا الشأن عام ١٩٩٤م(٢) مع إسرائيل والتى ستتوصل إلى نقطة تلاق حول الشراكة الاقتصادية والحوار السياسى بين الطرفين ، وعلى الرغم من أن هذه المفاوضات تتم فى إطار مسيرة السلام فى المنطقة بهدف تشجيع مبادرات السلام الإقليمى ، إلا أن هذا التعاون من شأنه أن يعطى إسرائيل دوراً مركزياً فى التعاون الإقليمى . بينما يفرض على الدول العربية التطبيع مع إسرائيل من أجل تحقيق مصالحها.

أهداف الشراكة الأوربية مع إسرائيل :

وتحدد وجهة النظر الأوربية آفاق الشراكة الاقتصادية مع إسرائيل فى نطاق تطور مسيرة السلام فى المنطقة لتشجيع مبادرات التعاون الإقليمى بين إسرائيل من جهة والأراضى الفلسطينية ودول المنطقة من جهة أخرى ، وترشح جهات أوربية إسرائيل للإطلاع بدور مركزى فى مستقبل التعاون الإقليمى ، أما إسرائيل فتهتم أكثر ببند التعاون العلمى التكنولوجى(٣) .

وتهتم الدول الأوربية بمسألة تأسيس سوق مشتركة بين العرب وإسرائيل ، وقد ظهر هذا الاهتمام من خلال تساؤل المفوض الأوربى " جاك ديلور " فى فبراير عام١٩٩٣م أمام البرلمان الأوربى حين قال " لماذا لا تؤسس إسرائيل والدول العربية سوقاً مشتركة تقوم على موارد الطاقة والمياه مثلما قامت المجموعة الأوربية على صناعة الفحم والصلب "(٤) .

وفى سبتمبر عام ١٩٩٣م أعلنت المجموعة الأوربية عن تصورها لقيام سوق موحدة بالشرق الأوسط من خلال وثيقة تقترح إقامة مشروعات إقليمية تجعل من نشوب حرب أخرى فى الشرق الأوسط أمراً شبه مستحيل ، وقد حددت الوثيقة جدول أعمال لتمكن دول الشرق الأوسط من الربط بين مستقبلها الاقتصادى تماماً كما فعلت المجموعة الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن بين المشروعات المدرجة على جدول الأعمال كمشروعات مرشحة لدراسة جدواها ما يلى(٥) :

---

(١) د. جيمس زغبى : بناة السلام ، مبادرة أمريكية جديدة ، الشرق الأوسط ، ١٩٩٣/١٢/١م .
(٢) الحياة ١٩٩٣/١٠/١١م .
(٣) الحياة ١٩٩٣/١٢/٢٣م .
(٤) جريدة الشعب المصرية ، ١٩٩٣/٤/٢ .
(٥) الشرق الأوسط ١٩٩٣/٩/٣٠م .

١ـ إحياء مشروع خط أنابيب التابلاين لربط نفط الخليج بميناء حيفا الإسرائيلي على البحر المتوسط .

٢ـ شبكة طرق سريعة تربط بين عواصم الشرق الأوسط وتصل المنطقة بأوربا عبر تركيا .

٣ـ إقامة محطة طاقة كهربائية بين إسرائيل والأردن والأراضي المحتلة باستغلال انخفاض منسوب البحر الميت عن البحر المتوسط .

٤ـ إنشاء مؤسسة مياه فلسطينية ـ إسرائيلية مشتركة تدار على أسس تجارية .

٥ـ إقامة سوق تجارية وعمالية حرة بحلول عام ٢٠١٠م .

وفي أوائل نوفمبر ١٩٩٣م أقامت المجموعة الأوربية أول مركز معلومات تابع لها خارج القارة الأوربية في تل أبيب بهدف مساعدة ودعم التنمية الاقتصادية ، وتعبيراً عن بادرة حسن نوايا بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بعد اتفاقيتي أوسلو وواشنطن[١] .

اختمرت الأفكار الأوربية والإسرائيلية على أن تكون السوق الشرق أوسطية هي نقطة التلاقي بينهما ، إذ أن المحافظة على التطور الإيجابي في الشرق الأوسط سوف يتيح الفرصة لأوربا على المدى القريب للتمتع باكتمال نضج ثمار الاتحاد الأوربي ، بل والمساهمة في تحديد ملامح النظام العالمي الجديد خلال القرن القادم[٢] . ومن ثم فقد أكدت المفوضية الأوربية على ضرورة تنمية البنية التحتية لدول الشرق الأوسط بالطريقة ذاتها التي اتبعتها المجموعة عند نشأتها الأولى وأعلنت أن جميع أشكال التعاون مع المنطقة ستكون مرتبطة بهذه الفكرة التي تخدم مصالح الطرفين الاقتصادية .

وقد بدأت الشركات الأوربية سباقها للفوز بعقود المشروعات المتوقعة ، بل وبدأت دول المجموعة في التفاوض حول تقسيم مجالات العمل والمشروعات المرتقبة ، وفي هذا الإطار عرض الفرنسيون والألمان تولي أمر النقل والمواصلات وعرضت إيطاليا أمر توصيل البحرين المتوسط والميت بقناة تربط بينهما ، والنمسا أمر المياه وبريطانيا أمر التجارة والدنمارك أمر الزراعة[٣] .

---

(١) الحياة ١٩٩٣/١٢/٢٧م .

(٢) د. روبير شافان: السيادة والعلاقات الأوربية بحر متوسطية ،مجلة الثقافة العربية : العدد٣،٤، السنة العشرون ، الجماهيرية الليبية ،ربيع ١٩٩٤م ص ص ١٠-١١،.

(٣) د. محمد الرميحي : ثنائية السوق والدم ، الحياة ١٩٩٣/١٢/٨م .

إسرائيل والصراع الاقتصادى الأمريكى الأوربى :

وفى ظل الصراع الأوربى الأمريكى على أسواق المنطقة يمكن رصد تهافت شركات أوربية عملاقة ، فقد شهد عام ١٩٩٣م جهوداً ضخمة بذلتها شركة " ديملر بتر " الألمانية لإيجاد موطئ قدم لها فى منطقة الشرق الأوسط ولكن من خلال جسور إسرائيلية ، وتسعى شركة "ديملر بتر " إلى إقامة مشاريع فى إسرائيل نفسها وإنشاء خطوط جديدة لربط دول المنطقة بالإضافة إلى الاستثمار فى صناعة السيارات المرسيدس، كما تسعى لشراء أسهم فى مصنع الماغنسيوم والصلب الذى تقوم شركة أعمال البحر الميت بإنشائه .

وزار الرئيس ميتران إسرائيل عام ١٩٩٣م رافقه خلالها عدد ضخم من رجال الأعمال الفرنسيون لتقرير دور الشركات الفرنسية فى إسرائيل ، والانطلاق منها لدول المنطقة ، وبالفعل وقعت شركة " الستوم " الفرنسية العملاقة عقد شراكة مع " دراى " الإسرائيلية فيما يبدو خطوة رئيسية للدخول فى مناقصات السكك الحديدية ، كما أعلنت شركة " أمنير " الإسرائيلية ، التى تعمل فى مجال تنقية وتكرير النفايات لدمجها مع شركة فرنسية غير أن تقارير إسرائيلية تذكر أن الولايات المتحدة مارست ضغوطاً على إسرائيل حتى لا يكون للأوربيين أولوية فى المشاريع ذات البعد الإقليمى .

وفى هذا السياق يمكن تفسير اهتمام المجموعة الأوربية بالمسألتين التاليتين :

الأولى : التمسك بإطار (٥ + ٥)[1] الحوار بين أوربا ودول اتحاد المغرب العربى وتنشيط الحوار العربى الأوربى عبر جامعة الدول العربية .

الثانية : دعم الاتجاه الرامى إلى إنشاء هيكل للتعاون المتوسطى بين دول شمال وجنوب حوض البحر المتوسط .

المشروع الأوربى المتوسطى

يعتبر المشروع الأيرو متوسطى وليد التحولات التى طرأت على النظام العالمى الجديد بعد انتهاء الحرب الباردة من ناحية وما طرحته هذه التحولات من خيارات بالنسبة للاتحاد الأوربى ، وعلى مدى خمس سنوات وهى الفترة بين مدريد وبرشلونة حاولت المجموعة الأوربية أن يكون لها

(١) " ٥ + ٥ " هو الحوار الأوربى المغربى الذى بدأ بين دول الاتحاد المغاربى ، ٤ دول أوربية هى فرنسا وأسبانيا وإيطاليا والبرتغال ، ثم انضمت إليها مالطا .

نصيب لا بأس به من غنيمة السوق الشرق أوسطية المزمع إنشائها إلا أن حالة عدم التوازن فى العلاقات الدولية التى يمر بها العالم فى الوقت الراهن(١) وما أدت إليه من تغيرات جعلت قطب واحد يحاول الاستئثار بكل شئ ويبعد الآخرين عن كل شئ مثال إصرار الولايات المتحدة على تهميش الدور الأوربى فى منطقة الشرق الأوسط ، خاصة وأن أوربا دخلت التحالف ضد العراق كتابع وليس كشريك له دور فاعل ، مما جعل الاتحاد الأوربى يتجاذب فى اتجاهين :

الاتجاه الأول : وقد ركز على الاتجاه شرقاً وبلورة سياسة أوربية هدفها الاستيعاب التدريجى والمنظم لدول شرق أوربا داخل الاتحاد الأوربى وتتزعم ألمانيا هذا الاتجاه ومعها إلى حد ما " دول الشمال الأوربى " .

الاتجاه الثانى : ويركز على ضرورة الاتجاه جنوباً وبلورة سياسة أوربية شاملة تجاه الدول المتوسطية ، ولما لهذين الاتجاهين من أهمية لمستقبل أوربا ولعلاقاتها بالآخرين ، وعلى وجه الخصوص بالولايات المتحدة الأمريكية فقد قررت أخيراً المضى والتحرك فى الاتجاهين المعنيين معاً.

وجاء المشروع الأيرو متوسطى كبلورة نهائية للسياسة الأوربية تجاه الدول المتوسطية والذى تتزعمه فرنسا ودول أوربا المتوسطية ، وقد مرت هذه السياسة بمراحل انتهت بمفهوم الشراكة بين الاتحاد الأوربى ودول البحر المتوسط الجنوبية ، ثم وضع هذا المفهوم موضع التطبيق بانعقاد مؤتمر " برشلونة للتعاون الأوربى المتوسطى "(٢) .

مؤتمر برشلونة للشراكة والتعاون الأوربى ـ المتوسطى :

عقد مؤتمر برشلونة فى السابع والعشرين والثامن والعشرين من نوفمبر عام ١٩٩٥م والذى أوضح رغبة أوربا فى إقامة تعاون اقتصادى مع دول الجنوب المتوسطى وإقامة هياكل شاملة تتضمن الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية والحضارية بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية التى هى بيت القصيد .

---

(١) حسين معلوم : " تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمى العربى ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٧٤ ، بيروت ، خريف ١٩٩٣م ، ص ٦ .

(٢) راجع اتفاقيات المشاركة الأوربية فى مجموعة الأوراق التى قدمت إلى المؤتمر الدولى عن العلاقات العربية مع الاتحاد الأوربى المنعقد فى القاهرة بفندق هيلتون رمسيس من ٢٢ - ٢٣ سبتمبر ١٩٩٦م .

إن هـذا المشـروع يعـد مـن أحـد نتائج عملية السلام أو تسوية الصراع العربى الإسرائيلى الجارية حالياً ، لأن بدونها يستحيل جمع الدول العربية المشاطئة للبحر المتوسط مع إسرائيل فى إطار مؤسسى واحد ، وهو تطور يعكس عمق التغييرات التى حدثت منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣م والتى أعقبها حوار عربى أوربى لم تكن إسرائيل طرفاً فيه وجاء على مرحلتين هما :

المرحلة الأولى :

وبدأت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م حين وصل التضامن العربى أوجه الذى تمثل فى الحظر النفطى على الولايات المتحدة والدول الأوربية المعادية للأمة العربية ، واستمر هذا الحوار حتى توقف فى عام ١٩٧٩م بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية .

المرحلة الثانية :

وقد بدأت عام ١٩٨٩م ولكن على استحياء ، ذلك لأن العالم بدأ يدخل مرحلة جديدة انتهت بانهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية وجاءت بكوارث وعواصف أطاحت بكيان الأمة العربية وكادت تقتلع النظام العربى من الجذور(١) .

ومنذ عام ١٩٩٢م يعقد فى طليطلة مؤتمراً سنوياً شكلياً يضم بعض الرسميين العرب والأوربيين وبعض المثقفين ورجال الفكر والمهتمين بالعلاقات العربية الأوربية من الجانبين ، كان آخره المؤتمر الخاص الذى عقد فى يومى ٢٣ ، ٢٤ أكتوبر ١٩٩٧م فى مدينة طليطلة (توليدو) أيضاً ونظمته جامعة " كاستيا مالانشان " بالاشتراك مع مدرسة الترجمة فى طليطلة .

تباينت الأهداف العربية مع نظيرتها الأوربية ، فبينما كانت المطالب العربية من المؤتمر هى التكنولوجيا الأوربية ومطالب سياسية أيضاً ، كانت المطالب الأوربية هى الأمن ، ولكن ليس الأمن العسكرى وأعمال الإرهاب فقط بل الأمن الاقتصادى، على أساس أن أسبانيا تمثل البوابة التى تهدد أوربا نتيجة تسرب الهجرة غير الشرعية وكذلك تهريب السلع المنافسة للبضائع الأوربية .

طلب الجانب العربى من الجانب الأوربى الاهتمام بالقضية الفلسطينية وهى القضية المحورية للعالم العربى وأن تقوم أوروبا بدور يتناسب مع مكانتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية(٢) .

---

(١) جريدة الحياة : ١٩٩٥/١٢/١م .

(٢) طلعت شاهين : تقرير عن مؤتمر طليطلة الخامس ، مدريد ، جريدة الحياة ، ١٩٩٧/١١/١٣م .

صيغة برشلونة :

تدخل صيغة برشلونة فى إطار اهتمام الدوائر المختلفة بالاتحاد الأوربى بتنشيطه العلاقات الأوربية المتوسطية على المستوى الجماعى فقد اقترحت اللجنة الأوربية إقامة " مشاركة أوربية متوسطية " لتحقيق السلام والأمن والرفاهية الاجتماعية ، والهدف طويل الأجل من هذه الاستراتيجية المقترحة هو خلق منطقة تجارة حرة من خلال مساعدات مالية من الاتحاد الأوربى .

وكان المجلس الأوربى قد أقر هذه الاستراتيجية فى اجتماعه فى إسن Essen فى ديسمبر عام ١٩٩٤م واعتمدت قمة " كان " هذه الاستراتيجية فى يونيه عام ١٩٩٥م ، وكان لرئاسة فرنسا للمجموعة دور حيوى فى هذه الاستراتيجية أدت إلى عقد مؤتمر وزارى ببرشلونة فى ظل الرئاسة الأسبانية فى الفترة من ٢٧ ـ ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م وضم هذا المؤتمر ١٥ وزير خارجية من الاتحاد الأوربى إلى جانب ١٢ وزيراً من دول جنوب وشرق المتوسط وهى فلسطين والأردن ومصر وسوريا ولبنان وتونس والجزائر والمغرب وتركيا وإسرائيل ومالطة وقبرص[١] .

وتبدو أهمية هذا الاجتماع فى خروجه بصيغة تحدد أهداف وآليات المشاركة الأوربية المتوسطية والمتمثلة فى الآتى:

(أ) تقوية الحوار السياسى وإجرائه بشكل منتظم .

(ب) العمل طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق .

(جـ) تطوير حكم القانون والديمقراطية والنظم السياسية مع الاعتراف بحق كل دولة فى اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقضائية .

(د) احترام الخصوصيات الكائنة فى كل مجتمع وتنمية روح التسامح وكبح جماح التطرف والعنصرية وكراهية الأجانب .

(هـ) عدم التدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فى شئون الدول الأخرى وتنمية التعاون فى مجال مكافحة الإرهاب .

(و) دعم الأمن الإقليمى خاصة فى مجال منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى معاهدات منع انتشار الأسلحة النووية .

---

(١) يوسف الشرقاوى : الأمن والتعاون فى المتوسط ، كراسات استراتيجية ، العدد ٤٦ ، القاهرة ، ١٩٩٦م، ص ١٦ .

المشاركة الاقتصادية والمالية : وتتضمن ثلاثة محاور :

(أ) إقامة منطقة تجارة حرة :

تأتى اتفاقيات المشاركة التى انتهت بعض الدول منها وجارى التفاوض مع البعض الآخر بشأنها بشكل ثنائى ، وكلٌ على حدة بين الاتحاد الأوربى وتلك الدول فى إطار الاتجاه لقيام منطقة تجارة حرة عام ٢٠١٠م [1] كتاريخ مستهدف وليس نهائى وبشكل متدرج .

اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحرير التجارى فى المجال الزراعى .

اتخاذ الخطوات الرامية إلى إصلاح وتحديث البنية الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص .

تطوير الآليات التى تكفل دعم نقل التكنولوجيا .

(ب) التعاون الاقتصادى :

التأكيد على التعاون الإقليمى على أساس طوعى مع تنمية التعاون التجارى فيما بين الشركات كمقدمة لإنشاء منطقة تجارة حرة .

أهمية إيجاد المناخ المناسب للاستثمارات وإزالة العوائق التى تقف أمامه ، وتشجيع التعاون فى جميع القطاعات الاقتصادية مع الأخذ فى الاعتبار المشاركة فى مجالات الشئون الاجتماعية والثقافية والإنسانية .

(جـ) المشاركة فى مجالات الشئون الاجتماعية والثقافية والإنسانية :

أهمية الحوار بين الثقافات والتبادل العلمى ونقل التكنولوجيا لدعم التفاهم بين طرفى المتوسط .

التأكيد على دور المجتمع المدنى والمرأة فى عملية التنمية وعمل برامج تساهم فى هذا الشأن .

الاتفاق على ضرورة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والفساد وبحث سبل تنظيم الهجرة وأوضاع المهاجرين غير الشرعيين ، وأهمية القيام بحملات إعلامية ضد العنصرية والكراهية للأجانب والتطرف .

---

(1) Euro-Mediterranean Partnership, Parcclona Decoration 27 / 28 - 11 - 95 Work group (European Commission, Brussels), 1995.

وقد شهدت الفترة منذ نوفمبر ١٩٩٥م وحتى أبريل ١٩٩٧م اجتماعات قطاعية تمشياً مع برنامج عمل مؤتمر برشلونة[1] .

وفي رأينا أن إعلان برشلونة يعتبر أفضل الصيغ الأخرى التي طرحت من قبل من الجانب الأوربي ، إذ أنه حدد التعاون الأوربي المتوسطي أو حدد الأهداف العامة للتعاون في جعل منطقة البحر المتوسط منطقة حوار متبادل وتعاون[2] من خلال تطوير العلاقات القائمة واستحداث اتفاقيات جديدة ، وفي إقامة شراكة أوربية متوسطية من خلال تحرير الحوار السياسي ، وتحقيق التعاون الاقتصادي والمالي والاهتمام بالعلاقات وفي تسوية خلافات الشركاء بالطرق السلمية ، مثل الصراع العربي الإسرائيلي والنزاع اليوناني التركي .

ويتصف إعلان برشلونة بالشمولية ولكونه قد جاء بعد مؤتمر الدار البيضاء ، وعمان الاقتصاديين للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فإنه توخى إبراز المصالح الأوربية في علاقات متوسطية بعدما ساهم المؤتمران المذكوران بطرح مشروعات شرق أوسطية وبمشاركة الولايات المتحدة ، وهي مشاركة قيادية مسيطرة[3] ، بتعبير آخر إن العلاقات المتوسطية يمكن أن تستوعب جزءاً من العلاقات الشرق أوسطية ، وهذا يندرج في إطار التجاذب الاقتصادي والسياسي الأمريكي الأوربي القائم بينهما رغم العلاقات التقليدية من خلال تجمع الدول السبع مجموعة الدول الصناعية الكبرى وحلف شمال الأطلسي وغيرها من التجمعات والأطر الدولية .

وفي مجال اهتمام الاتحاد الأوربي بمستقبل الشرق الأوسط أشار إعلان برشلونة إلى قاعدة مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط . " الأرض مقابل السلام " وذلك في معرض الحديث عن العلاقات السياسية والأمنية بين الدول .

مؤتمر برشلونة ومحاولة تكريس التجزئة العربية :

إن انعقاد مؤتمر برشلونة وهو الذي عني بتحديد مستقبل المشاركة المتوسطية الأوربية ليس إلا مبادرة ترضي الطموح الأوربي بشكل خاص دون أن تخدم المصالح العربية ، فقد استبعدت

---

(١) يوسف الشرقاوي : كراسات استراتيجية ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٢) عدنان السيد حسين : التكامل العربي والتعاون المتوسطي ، محددات وأبعاد ، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٤ ، بيروت، ١٠/١٩٩٧م ، ص ٨٩ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥م " الشراكة الأوربية المتوسطية الحدود والآفاق : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة ١٩٩٦م – ص ص ١٠١– ١٠٤ (بتصرف) .

برشلونة بقية الدول العربية غير المشاطئة للبحر المتوسط بل أنها استبعدت ليبيا وهي من أكبر الدول التي لها شواطئ على البحر المتوسط تبلغ أكثر من ١٣٠٠ كيلو متر وأدخلت الأردن وموريتانيا الدولتين غير المتوسطتين هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وهو ما يعني الرغبة الأوربية في تقسيم العالم العربي إلى محاور وتكتلات مع الحرص على إبقاء سائر الدول الأوربية داخل التكتل المتوسطي ، علماً أن معظمها غير متوسطي ، كما ضم مؤتمر برشلونة إسرائيل على الرغم من أنها تقاوم السلام العادل وتعارضه وترفض إعادة الأراضي الفلسطينية المغتصبة بما فيها القدس الشريف[١] إلى أصحابها الشرعيين وفق ما تنص عليه قرارات الشرعية الدولية واتفاقات أوسلو وواشنطن والقاهرة وطابا ، ثم دعوة الجامعة العربية كعضو مراقب بالرغم من أنها تمثل النظام العربي والبيت العربي الواحد[٢] .

مؤتمر مالطا في ١٥ ، ١٦ أبريل ١٩٩٧م :

انعقد مؤتمر مالطا في فاليتا عاصمة الجزيرة المضيفة وضم هذا المؤتمر ٢٧ دولة أوربية وعربية بالإضافة إلى تركيا وإسرائيل .

إن هذا المؤتمر هو الثاني بعد مؤتمر برشلونة المتوسطي الأوربي الأول في ١٩٩٥/١١/٢٨ م والذي انعقد بعد مشاورات ودراسات استغرقت سنين وذلك بسبب الرفض العربي للمشاركة في مؤتمر تشارك فيه إسرائيل ، ولكن التشدد العربي قد لان كثيراً بعد مؤتمر مدريد وافتتاح مسيرة السلام بين العرب وإسرائيل ، بل وازداد ليونة بعد أن أبدت المجموعة الأوربية رغبتها في المساهمة في عملية السلام ودفعها إلى الأمام من منطلقات مختلفة عن المنطلقات الأمريكية [٣].

العقبات والسلبيات التي واجهت المؤتمر :

وجد المؤتمر في مالطا جداراً سميكاً من الشكوك بين العرب وإسرائيل خصوصاً عند بحث العلاقات الأمنية بين الدول المشاركة .

حاول الأوربيون تحقيق فصل بين عملية التسوية والشراكة الأوربية المتوسطية فطغت الأجواء السلبية على مؤتمر مالطا ونتائجه خصوصاً مع صعوبة إيجاد نمط شامل من العلاقات

---

(١) الأهرام ١٩٩٧/٤/١٤م .
(٢) الأهرام ١٩٩٧/٤/٣٠م .
(٣) جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٦/٤/١٦م .

الأمنية مع استمرار الصراع العربى الإسرائيلى ، والصراع التركى اليونانى ، فضلاً عن بروز صعوبات اقتصادية فى التعاون مثل عقبة إلغاء الحواجز الجمركية وخوف دول جنوب المتوسط من إغراق أسواقها بالسلع الأوربية ، ومن سياسات الخصخصة التى تتبعها دول الشمال الصناعية المتطورة .

النتائج الإيجابية للمؤتمر :

على الرغم من كل السلبيات والصعوبات الاقتصادية ، والعقبة السياسية المتمثلة فى تراجع العملية السلمية فى الشرق الأوسط ، إلا أن معطيات قليلة تبقى جديرة بالدراسة وأهمها [١] :

١- تراكم اتفاقات اقتصادية بين الاتحاد الأوربى وكل من المغرب وتونس ومصر ولبنان والأردن والجزائر والسلطة الفلسطينية ستفضى إلى إقامة منطقة حرة واسعة فى حوض المتوسط مع حلول عام ٢٠١٠م .

٢- تخصيص مبلغ ٥,٢ مليار دولار يدفعها الاتحاد الأوربى للدول المتوسطية المشاركة فى برشلونة و " فاليتا " بين عامى ١٩٩٥م ، ١٩٩٩م بهدف الإسراع فى الإصلاحات الاقتصادية وتحديث البنية المصرفية وتقديم الدعم إلى الصناعات .

٣- وضع دراسة لتنمية العلاقات الثقافية الفرنكفونية واستعداد الاتحاد الأوربى لتمويل برنامج ثقافى ينفذه شباب الدول المشاركة وعلى الرغم من ضعف أهمية المعطيات الثلاثة سالفة الذكر إلا أن هذا من شأنه ترك الباب مفتوحاً أمام تطور العلاقات الأوربية المتوسطية .

إن ما حدث فى " فاليتا " بجزيرة مالطة قد يكون فشلاً لاجتماع ، ولكنه لا يعنى بالضرورة فشل المشروع الاستراتيجى الذى يهدف إلى دعم التعاون بين ٢٧ دولة تدرك دول الوحدة الأوربية ضرورة هذا التعاون لضمان استقرارها ورفاهيتها المهددين على الدوام بما يحدث فى شرق أوربا وجنوب المتوسط وهو فى المقابل ما تطمح إليه دول الجنوب (الشاطئ الجنوبى والشرقى) .

ورغم أن الولايات المتحدة لا يسعدها نجاح هذا التعاون لأنه يهدد ولو جزئياً نفوذها فى منطقة الشرق الأوسط ، فإن أوربا على ما يبدو راغبة فى المضى فى إيجاد دور لها فى المنطقة أكثر فاعلية وأكثر ضماناً لمصالحها وأمنها واستقرارها .

---

(١) السيد عدنان حسين : " الجامعة العربية والاعتبارات الضاغطة " ، أوراق الحوار ، المؤتمر الدائم للحوار اللبنانى ، بيروت ، سبتمبر ١٩٩٥م .

التحديات التى تواجه إقليم البحر المتوسط :

تقف كثيراً من المشاكل والتحديات التى تواجه التعاون بين شاطئ البحر المتوسط منها ما هو سياسى واقتصادى ومنها ما هو أمنى فضلاً عن التحديات التى تفرضها عملية السلام فى الشرق الأوسط وسنتناول أهم هذه التحديات على النحو التالى :

أولاً : التحدى الأمنى :

يتفق الخبراء العسكريون على أن تهديد الأمن الدولى يأتى الآن من منطقة البحر المتوسط كالصراع فى يوغسلافيا السابقة ، والخوف من انتشاره إلى جنوب البلقان والذى بدوره قد يؤجج الصراعات الكامنة فى ألبانيا ومقدونيا ، كما قد يؤدى إلى جر تركيا واليونان[1] إلى حافة الصدام المسلح مما قد يسبب وبالاً على منطقة البحر المتوسط .

ويزعم حلف الأطلنطى أن مصادر التهديدات الجديدة تكمن فى التطرف الذى ينبع من دول جنوب وشرق البحر المتوسط ، والتى أعطاها مؤتمر الحلف المنعقد فى ألمانيا عام١٩٩٥م[2] جل اهتمامه وأوصى المؤتمر بتكثيف الجهود من أجل القضاء على هذه الظاهرة من خلال التعاون الأمنى مع دول جنوب البحر المتوسط ، وأكثر الدول اهتماماً بهذا الجانب : فرنسا وأسبانيا وإيطاليا بحكم مجاورتها وقربها من منطقة الخطر المزعوم، بينما تركز الولايات المتحدة وألمانيا على ضرورة ملأ الفراغ الأمنى فى شرق أوربا .

ويرتبط التحدى الأمنى فى البحر المتوسط بمشكلة التلوث النووى حيث يوجد ٥٥ مفاعلاً نووياً فى دول البحر المتوسط وأكثر من ٣٠ مفاعلاً تحت الإنشاء خاصة وأن دولتين نوويتين هما فرنسا وإسرائيل موجودتين على الشاطئين هذا إلى جانب الأسلحة النووية الموجودة فى الغواصات وعلى وجه الخصوص الموجودة فى الأسطول السادس الأمريكى . ومن التحديات الأمنية لجنوب البحر المتوسط تلك المرتبطة بعمليات نقل النفايات السامة من شمال البحر المتوسط إلى جنوبه .

---

(1) Robert Anciaux, La Turkie et la med. Oriental, in Bishaa a khader, (ed) L' Europe, et La Mediterranean, Geopolitiqcee de La proximate (Paris EditionHaymattan, 1994) pp. 183 - 246

(٢) يوسف الشرقاوى : الأمن والتعاون فى المتوسط ، مصدر سابق ، ص ٢٣ .

ويضـاف إلى هـذا البعد مشـاكل الحـدود الجغرافية مثل مشكلة الصحراء الغربية والمشكلة القبرصـية ، ومشـاكل المياه بين إسرائيل والأردن وسوريا ومنطقة الحكم الذاتي ويضاف إلى البعد الأمـنى مشـكلة المخـدرات والجـريمة والإرهـاب وكـلها تدعـو إلى سـرعة الـتعاون لمعالجـة هـذه المشكلات بين شمال وجنوب المتوسط .

ثانياً : التحدى السكانى :

يلاحـظ الـتفاوت الكـبير فـيما يتعـلق بـأعداد السـكان ومعـدلات الـزيادة السكانية يؤدى إلى وجود تناقض ديمغرافى بين الشمال والجنوب المتوسطى ، ويشكل تهديداً خطيراً فى نظر دول الشـمال بسـبب مشـاكل الهجـرة والعنصـرية والإرهـاب ، بيـنما تعـانى دول الاتحـاد الأوربـى مـن انخفـاض معـدل الـنمو السـكانى الذى يصل إلى درجة الصفر فى بعضها مثل إيطاليا وأسبانيا اللـتان تشـهدان ظاهـرة خطيرة وهى حدوث عجز سكانى حيث يزداد معدل الوفيات فى إيطاليا مـثلاً عـن معـدل المواليـد وارتفـاع نسـبة كـبار السـن فى الدول الأوربية الأمر الذى يولد عجزاً فى صناديق التأمينات الاجتماعية والمعاشات .

وقـد أدت الـزيادة السـكانية فـى العالم العربى مقابل الانخفاض السكانى فى أوربا إلى شعور الأوربيـين بـالخوف من الزحف السكانى العربى ونزوح عدد كبير من الجنوب والشرق المتوسطى إلى أوربـا وعـدم اسـتطاعة الأخيرة حل مشكلة المقيمين بها إقامة غير شرعية خاصة ذوى الأصول المغاربيـة وذلـك لقـرب المسـافة بـين بعض هذه البلدان وبعض بلدان المغرب العربى ، فالمسافة بين طنجة وجبل طارق مثلاً لا تزيد عن خمسة عشر كيلو متراً .

إن محاولة حل مشكلة الزيادة السكانية فى حوض البحر المتوسط يتمثل فى إيجاد مشروعات مشـتركة بـين الاتحـاد الأوربـى وجنوب وشرق البحر المتوسط لكى تساعد على إيجاد فرص عمل جديدة ، وهو ما يقوم به مشروع الحوار الأوربى المتوسطى ويؤجل معالجة حل المشكلة السكانية .

وتوضـح الجداول التالية : معدل النمو السكانى ومعدل الناتج القومى ، ونصيب الفرد من الـناتج القومـى الإجمـالى فـى المجموعة الأوربية ودول جنوب وشرق المتوسط ودول شرق ووسط أوربا[(١)] .

---

(١) المصدر السابق ، ص ٢٥ .

معدل النمو السكانى فى المجموعة الأوربية " ودول المتوسط " ودول شرق أوربا

السكان بالمليون	١٩٩٢	٢٠١٠
المجموعة الأوربية	٣٤٧	٣٧٦
دول جنوب وشرق المتوسط	٢٠٩	٣٠٤
دول وسط وشرق أوربا	١١٠	١١٦

معدل الناتج القومى الإجمالى لكل منطقة

بليون دولار أمريكى	١٩٩٢
الجماعة الأوربية	٦٦٧٧
الدول المتوسطة (جنوب وشرق المتوسط)	٣٣٢
دول وسط وشرق أوربا	٢١٢

نصيب الفرد فى كل منطقة من الناتج القومى الإجمالى

دولار أمريكى	١٩٩٢
الجماعة الأوربية	١٩٢٤٢
دول جنوب وشرق المتوسط	١٥٨٩
دول وسط وشرق أوربا	١٩٢٧

ثالثاً : التحدى الثقافى :

توجد صورة خاطئة ترسخت فى أذهان الغربيين عن الإسلام والمسلمين وساعد على انتشارها الدعايات الصهيونية وبعض الكتاب المتشنجين والعنصريين أمثال "صموئيل هيتنجتون " الذى اعتبر العامل الثقافى هو مصدر الانقسامات والصراعات الكبرى بين الدول .

ويؤكد " هيتنجتون " أن تزايد أهمية التكتلات الإقليمية فى الحاضر والمستقبل سوف يدعم الوعى الحضارى لكونها تتطلب حضارة مشتركة ، فالجماعة الأوربية قامت على ميراث ثقافى وحضارى ودينى مشترك .

ويحدث صدام الحضارات على مستويين حسب رأى " هيتنجتون " المستوى الجزئى حيث تتصارع مجموعات على امتداد خطوط التقسيم الحضارى من أجل السيطرة على بعضها البعض ، وثانيهما كلى حيث تتنافس دول من حضارات مختلفة على القوة العسكرية والاقتصادية وتتصارع على المنظمات الدولية أو على أطراف ثالثة أو حتى من أجل الترويج لقيمها السياسية والدينية[1] .

رابعاً : تحدى السلام فى الشرق الأوسط :

يمثل الصراع العربى الصهيونى أهم التحديات التى تواجه التعاون فى المتوسطية الأمر الذى يجعل الاتحاد الأوربى أكثر اهتماماً بتسوية شاملة للمشكلة الخاصة بالصراع فى الشرق الأوسط ، ولهذا يربط الاتحاد الأوربى بين المساعدات التى يقدمها لهذه المنطقة وبين التقدم على مسارات التسوية ومثال ذلك "سوريا " التى يرفض الاتحاد الأوربى توقيع أى اتفاق تعاون معها قبل أن يحدث تقدم ملحوظ على المسار السورى الإسرائيلى .

أهداف المشروع المتوسطى :

يعتبر هذا المشروع محاولة من الاتحاد الأوربى لمنافسة المشروع الشرق أوسطى الإسرائيلى الأمريكى ومن أهم أهداف المشروع المتوسطى :

(أ) إيجاد مجالات أوسع لصادرات الاتحاد الأوربى من سلع وخدمات ورأسمال وفى هذا الهدف يلتقى المتوسطى بالأوسطى ، ويلتقى هذا المشروع المتوسطى مع المشروع الشرق أوسطى فى التركيز على ادماج إسرائيل فى الوسط العربى مع الحرص على أن تكون لها الأفضلية السياسية والاقتصادية ، ففى الجانب الاقتصادى تتمتع إسرائيل بالشراكة مع أوربا كما وأنها أمام سوق حرة مع المجموعة الأوربية بعد عام ١٩٧٤م[٢] ولا تبخل أوربا على مد إسرائيل بالتكنولوجيا الحديثة والمساعدات المالية السخية سواءً الطوعية منها أو تلك التى حصلت عليها عن طريق الابتزاز والتى بلغت ٧٠ مليار دولار تقريباً من ألمانيا وحدها منذ تكوين الكيان الصهيونى وفى الجانب السياسى نرى المتوسطية قد استبعدت ليبيا وهى

---

(1) Samuel Huntington the class of Civilizations, foreign affairs, September, October 1993, pp.22 - 45.

(٢) د. عــلاء الحديدى : الشرق الأوسط بين آسيا وأوربا ، السياسة الدولية ، عدد ١٣٠ ،القاهرة أكتوبر ١٩٩٧م ، ص ٣٩

الدولـة الـتى يمـتد سـاحلها عـلى الـبحر المتوسط بطول ١٣٠٠[١] كيلو متر لأسباب مغلفة بـاحترام قـرارات مجلس الأمن ، فى الوقت الذى تسخر فيه إسرائيل من كل قرارات مجلس الأمـن والجمعية العمومية والتى بلغت أكثر من ١٧٢ قراراً[٢] تخالفها وتتحداها ، بالإضافة إلى أن وجودهـا كدولـة مخالفـاً لـلقانون الـدولى وللشـرعية الدوليـة، ولـلقيم الانسـانية والحضارية.

(ب) محاربـة الأصـولية الإسـلامية تحـت شـعار ما يسمى بالإرهاب ، ودعم أمن إسرائيل وفى هذا الهدف أيضاً يلتقى المشروع المتوسطى بالشرق أوسطى[٣] .

(جـ) إيقاف هجرة أبناء الجنوب المتوسطى إلى أوربا أو الحد منها عن طريق مشاريع التنمية.

وفـى هذا السياق كانت دول الاتحاد الأوربى قد بدأت عملية واسعة لإعادة تقييم مع دول الجـوار الملاصـقة لهـا أو المؤثـرة فيهـا ، داخل القارة الأوربية وخارجها خاصة دول جنوب وشرق المتوسط . وقد ظهر هذا التوجه من خلال الآتى :

(أ) بيـان قمـة لشـبونة فـى يونية عام ١٩٩٢م والذى أكد أن الضفتين الجنوبية والشرقية للبحر المتوسـط تمامـاً كالشـرق الأوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط فيها الاتحاد الأوربى بمصالح قويـة تتمـثل فـى الحفـاظ عـلى الأمـن والاستقرار فى تلك المناطق وهى تغييرات عامة تحوى داخلها الكثير من المفردات .

(ب) دعـوة المجـلس الأوربـى فـى اجـتماعه فـى " كورفـرد " باليونان فى يوليو ١٩٩٤م للجنة الأوربيـة لوضـع ورقـة عمـل لسياسـة أوربيـة متوسـطية ، وهـى الدعـوة التى أوضحت أن التوجهات العامة قد بدأت فى التحول إلى سياسات محددة .

(جـ) إقـرار القمـة الأوربيـة فى مدينة " إيس " بألمانيا فى ديسمبر ١٩٩٤م الذى تضمن الورقة المقدمـة مـن اللجـنة الأوربيـة ـ والتى أعدت خلال الخمس شهور التى سبقت المؤتمرـ لتضع أسسـاً عامة لسياسة أوربية متوسطية[٤] .

---

(١) الحياة : ١٩٩٥/١٢/٢٠م .

(٢) رجاء جارودى : فى محاضرة أو لقاء بمعرض الكتاب ، القاهرة ١٩٩٨/٢/١٥م .

(٣) محمد الأطرش : المشروعات الشرق أوسطى والمتوسطى والوطن العربى مجلة المستقبل العربى، العدد ٢١٠، بيروت ، ١٩٩٦/٨م ، ص ١٧ .

(٤) مفيد شهاب: نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوربية المتوسطية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٨٨، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٦م ، ص ١٧٥ .

تحليل العلاقات العربية الأوربية :

طرحت فكرة الشراكة الأوربية المتوسطية عام ١٩٩٢م[1] على أثر المتغيرات الدولية وانهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الثانية التي انبثق منها مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط ، واستبعدت منه أوربا (المجموعة الأوربية) وما أعقبها من تفاعلات داخل الساحة الجزائرية بعد إلغاء انتخابات عام ١٩٩٢م والتي كانت جبهة الإنقاذ الإسلامي على وشك الفوز بهذه الانتخابات ونتج عن الإلغاء صراع دموي راح ضحيته أكثر من ٦٠ ألف نسمة حتى نهاية عام ١٩٩٧م .

عقد مؤتمر برشلونة في يومي ٢٧ ، ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥م ليخرج الفكرة إلى حيز التنفيذ بعد أن أصبحت متداولة بشكل أكثر كثافة منذ عام ١٩٩٤م .

بروز معادلة مفادها أنه كلما حدث توتر عربي أمريكي نشطت الدبلوماسية الأوربية لملء الفراغ من جهة وإبقاء قناة اتصال مفتوحة عربية أوربية غربية من جهة أخرى ، وكلما نشطت الولايات المتحدة في إطار دبلوماسية الصراع العربي الإسرائيلي اعتبر الدور الأوربي معرقلاً وحاولت احتوائه وإيقافه .

محاولة أوربا إقامة توازن دقيق بين علاقاتها الجديدة مع العرب وعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة بحيث لا تسمح سياسة أوربا باتجاه العرب بالاضرار بالتزاماتها الأطلسية[2] .

اتسم الدور الأوربي على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي بمحدودية كبيرة لجملة من الأسباب ، منها رفض إسرائيل هذا الدور ، وعدم ترحيب الولايات المتحدة به وعدم وجود دور عربي داعم ومصر على الدور الأوربي ، إذ بقي الأول في حدود التمني بقيام الثاني .

اتسمت الدبلوماسية الأوربية بالتحرك تحت عنوان البحث عن مبادرة وقد أدى ذلك إلى سياسة الإعلانات ومهمة استقصاء المعلومات دون أن يعزز المبادرة المولودة .

تراجعت الأحلام التي ظهرت مع بدايات الحوار بإقامة علاقات تعاون شاملة واستراتيجية وتحولت إلى حوار مختزل قوامه دبلوماسية المقايضة بين السياسة والاقتصاد . فبينما العرب

---

(١) التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٥م ، مصدر سابق ، ص ١٠١ .

(٢) المستقبل العربي ، مستقبل العلاقات العربية الأوربية ، حلقة نقاش ، بيروت ، مارس ١٩٩٦م، ص ٨٨

يبحثون عن موقف أوربى متقدم فيما يتعلق بالصراع العربى الإسرائيلى يبحث الأوربيون عن أسواق وعقود تجارية .

ركز العرب على السياسة بشكل كامل بدون أن يحاولوا توصيف الإمكانات التى ألزمت الأوربيين على اتخاذ مواقف أكثر جدية وواقعية كما حدث بعد حرب أكتوبر والإعلان الأوربى فى نوفمبر عام ١٩٧٣م ، فى حين حاول الأوربيون تلافى السياسة فيما بعد والتركيز على الاقتصاد .

شكل بيان البندقية فى عام ١٩٨٢م نقله نوعية مهمة تجاه الصراع العربى الإسرائيلى ، كما شكل المؤتمر الوزارى العربى فى ديسمبر ١٩٨٩م نقله مهمة أيضاً عندما رفع شعار تحريك الحوار وإعادة هيكلته لإعطائه المرونة الضرورية للتحرك .

تظل أوربا ملتزمة بأمن إسرائيل وبمنحها الأفضلية فى التعامل الاقتصادى والتجارى وتصدير التكنولوجيا الحديثة إليها .

حدث تطور ديناميكى بين تطور الوحدة الأوربية وانتهاء الحرب الباردة والتغيرات فى الشرق الأوسط فتولدت إنشاء هياكل أجنبية أوربية تمثلت فى المبادرة الفرنسية الألمانية فى أكتوبر ١٩٩١م والخاصة بإقامة جيش أوربى موحد وإنشاء آلية لمنظمة الأمن والتعاون الأوربى ، وأخيراً تكوين قوة الانتشار السريع الأوربية من أربع دول فى البداية هى (فرنسا ـ أسبانيا ـ إيطاليا ـ البرتغال) وتم افتتاح قيامها فى نوفمبر ١٩٩٦م تدخل ضمنها مستقبلاً تركيا الجارة الشقيقة للعرب فى الدين والعدوة اللدودة فى السياسة .

محاولة كل من بريطانيا وفرنسا الاضطلاع بدور منفرد فى الشرق الأوسط للحفاظ على مصالحها واستمرار تدفق السلاح وبيعه إلى دول المنطقة مع وجود تباين واختلاف فى الأفكار ووجهات النظر السياسية حول المنطقة ويتضح ذلك من خلال مبادرة " مالكوم ريفكند " وزير الخارجية البريطانى السابق التى أعلنها عندما زار المنطقة فى أوائل نوفمبر ١٩٩٦م[1] وتتضمن إنشاء منظمة لدول الشرق الأوسط ، على غرار منظمة الأمن والتعاون الأوربى لتكون إطاراً لحوار حول المشاكل الاقتصادية والأمنية والسياسية مع إمكانية انضمام تركيا إليها وتظل مفتوحة لانضمام إيران والعراق فيما بعد .

(١) الدبلوماسي : نشره تصدر عن وزارة الخارجية اليمنية ، صنعاء ، العدد (٨) ، ١٩٩٦/١٢/١م .

وكان شيراك قد سبق ريفكند فى زيارته للمنطقة فى ٢٣/١٠/١٩٩٦م[١] وأعلن أن فرنسا لـن تقـبل أى تغيـير فـى طبيعة مدينة القدس مؤكداً على حسم القضية فى مفاوضات الحل النهائى ودعـا إلى إبقـاء المدينـة مفـتوحة أمـام الديانـات الـثلاث مشـيراً إلى أن أوربا لا ترغب أن تحل محل الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط ، وجاء على لسان سفير فرنسا فى عمان : أن أوربا تستطيع أن تلعب دوراً متوازناً فى النظام الحالى غير المتوازن ، فى إشارة إلى الولايات المتحدة . بينما كانت تصريحات ريفكند حول القدس وعملية السلام شبه هامشية ولم تتخذ الطابع الجدى والحازم الذى اتسمت به المواقف الفرنسية فى هذا الصدد .

اتسـم الموقـف الفرنسـى فى السنوات الأخيرة بالواقعية من خلال المحاولات المتكررة لإيجاد حـلول عادلـة فـى صـراع الشـرق الأوسط إلا أنه يصطدم بالمواقف الأمريكية المعارضة وبالتعنت والصـلف الإسـرائيلى الذى وصل إلى حد منع الرئيس الفرنسى شيراك من التحدث إلى الجماهير الفلسـطينية فـى القـدس أثـناء زيارتـه لهـا فـى شهر أكتوبر ١٩٩٦م وصل إلى حد تهديد الرئيس شـيراك بإلغـاء الـزيارة بعـد أن استشـاط مـن الأسـلوب الاسـتفزازى الغـير مسـبوق فـى تـاريخ الدبلوماسية والعلاقات الدولية[٢] .

وجــاءت دعــوة الرئيــس الفرنسـى جــاك شــيراك إلى إعــلان مبادرة فرنسـية أمريكية فـى ٢٨/٨/١٩٩٧م لإنقـاذ عمـلية السلام فى الشرق الأوسط ضمن المحاولات الفرنسية لإيجاد حـلول منصـفة من خلال تحريك عملية السلام والتأكيد على أن يكون للاتحاد الأوربى دور فعال ومؤثـر يتناسـب وحجـم الاتحاد الأوربى ومستوى العلاقات العربية ـ الأوربية ، كما أكد شيراك على ضرورة أن يكون البحر المتوسط بحيرة سلام وأن يكون لأوربا دور قيادى فيه[٣] .

إن الـتطورات الـتى حدثـت فى أوائل التسعينات وقبل ذلك أيضاً قد أنهت الحوار بالمفهوم العمـلى كمـا كـان قائمـاً قـبل أن يـتم إيقافه رسمياً ، فكل من طرفى الحوار وكذلك المحيط المباشر لأوربـا والـنظام العربى يقيس تحولات بنيوية أساسية تفرض على الجانبين بلورة عمل مشترك فلم يكـن مـن الممكـن الاسـتمرار فـى سيناريو التواصل دون أن يؤدى ذلك إلى إفراغ الحوار من أى مضمون .

---

(١) جريدة الوفد : ٢٣/١٠/١٩٩٦م .

(٢) الأهرام : ٢٧/١٠/١٩٩٦م .

(٣) إذاعة لندن : باللغة العربية (البى – بى – سى) ، أخبار الفترة الصباحية ، ٢٦/١٠/١٩٩٦م .

إن مقارنة بسيطة بين النظامين الأوربى والعربى توضح التالى :

تعيش أوربا مرحلة إعادة البناء فى أشبه ما تكون بالقطب الجاذب فى محيطها ، فى حين يعيش النظام العربى مرحلة التفكك والتشتت فى اتجاهات مختلفة .

تشهد أوربا موجة تفكير تشارك فيها الدول والمجتمع والمؤسسات الإقليمية ، فى حين يعيش النظام العربى مرحلة ركود وضياع وتشتت مع غياب المحاولات فى صياغة الغد .

كل ذلك يجعل أوربا تتحكم فى مجريات الأمور وتبحث عن دور عالمى ، بينما العرب ينتظرون ردود أفعال كل من يبحث عن دور عالمى ويمتلك القدرة على هذا الدور .

سيظل التعاطف الأوربى فى اتجاه الكيان الصهيونى ، ذلك لأن أوربا هى سبب وجود هذا الكيان فى فلسطين، تبنته منذ حملة نابليون إلى دزرائيلى وبلمرستون إلى وعد بلفور وإلى امتناع ألمانيا عن التصويت فى الأمم المتحدة على إدانة بناء المستوطنات الجديدة التى تبنيها حكومة إسرائيل والتى تدخل فى إطار التكفير عن الذنوب على ما اقترفته النازية فى حق اليهود أثناء الحرب العالمية الثانية ويدفع ثمنه العرب والفلسطينيون بشكل خاص ، وإسرائيل بدلاً من أن تنتقم من الأوربيين ، تنتقم من الشعب الفلسطينى الذى لا ذنب له فيما حدث لليهود فى أوروبا قبل و أثناء الحرب العالمية الثانية .

من هنا يصبح الحديث عن علاقات عربية ـ أوربية ، بعيداً عن الحقيقة طالما لا يوجد الطرف العربى الذى يمتلك الإمكانات لهذه الصفة .

وإذا كانت حرب الخليج وتداعياتها قد عجلت بإطلاق رصاصة الرحمة لتفكيك النظام العربى الذى دخل مرحلة فقدان التوازن فإن عملية السلام العربية ـ الإسرائيلية تتحرك نحو تأسيس نظام إقليمى لم تتضح بعد معالمه ولكنه بالطبع وبحسب كل المؤشرات لن يتأسس فى إطار الهوية العربية .

وفى هذا الإطار تبدو الشرق أوسطية ، وكذلك المتوسطية رغم التداخل بينهما كمحاولتين لصياغة نظام إقليمى جديد فى منطقة عاشت زلزال الحرب على شاطئ الخليج وتعيش زلزال السلام على شاطئ المتوسط .

خلاصة الفصل الثانى

ارتبطت المشاريع الأوروبية منذ حملة نابليون بموضوع التخلص من يهود أوروبا وهجرتهم إلى فلسطين ليكونوا قاعدة تمكن أوروبا من السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية .

ففى عام ١٨٦٠م أصدرت فرنسا نشرة المسألة الشرقية أبرزت فيها المكاسب الاقتصادية التى ستعود على أوروبا إذا استقر اليهود فى فلسطين وتم تأسيس الاتحاد الإسرائيلي العالمى فى نفس العام فى فرنسا .

وفى بريطانيا رأت الحكومة برئاسة " دزرائيلى " أن هجرة اليهود إلى فلسطين ستتيح فرصة إخراج محمد على من بلاد الشام وتشجع إنشاء المستعمرات الاستيطانية التى ستشكل عازلاً يمنع لقاء مصر وسوريا فى الزاوية الاستراتيجية الحاكمة .

وفى عام ١٩١٧م أعطت بريطانيا الصهيونية وعد بلفور بإقامة وطن قومى لليهود فى فلسطين ، وفرضت الانتداب عليها لتمرير مؤامرتها ومشروعها الاستيطانى عن طريق استصدار قرار من عصبة الأمم فى ١٩٢٢/٥/٥م والذى منحها حق الانتداب الكامل على فلسطين فى يوليو من نفس العام . أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها حدثت تغيرات جديدة وجذرية شملت التوجه إلى تصفية الاستعمار القديم وتقليص النفوذ البريطانى والفرنسى فى منطقة الشرق الأوسط وأصبحت السياسة البريطانية تقوم بدور الوكالة للسياسة الأمريكية الشرق أوسطية ، فحاولت إنشاء منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط بإيعاز أمريكى وفشلت فى إنجاحه ، ودعت إلى تكوين حلف بغداد ثم الحلف المركزى اللذين تصدت لهما الجماهير العربية بزعامة عبد الناصر .

وفى أكتوبر ١٩٥٦م شنت الدول الاستعمارية الثلاث فرنسا وبريطانيا وإسرائيل عدواناً من الجو والبر والبحر على مصر أفشله التلاحم الأسطورى للشعب المصرى مع جيشه وقائد مسيرة الأمة العربية جمال عبد الناصر، كما كان لموقف الرأى العام العالمى وإنذار الاتحاد السوفيتى لدول العدوان دور هام فى وقف الحرب .

وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م فرضت المعطيات الجديدة على أوروبا تغيير بعض مواقفها من الصراع العربى الإسرائيلى وإزاء العلاقات العربية الأوروبية بعد قرار وزراء البترول العرب فى ١٩٧٣/١٠/١٧م القاضى بفرض الحصار النفطى على الولايات المتحدة الأمريكية وهولندا

وتخفيض مستوى الإنتاج حتى يتم الانسحاب من الأراضى المحتلة وتأمين الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني .

أصدرت أوروبا ببيان في بروكسل في ١٩٧٣/١١/٦م يدعو إلى تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م ، وقرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ لسنة ١٩٧٣م، وأكدت على رفض الموقف الأوروبى لمبدأ احتلال الأرض بالقوة وقرارات أخرى تخدم المصالح العربية .

عبر العرب عن استيائهم فى مؤتمر القمة العربى السادس فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧٣م والذى انعقد فى الجزائر العاصمة من الموقف الأمريكي ومواقف بعض الدول الأوروبية .

وفى شهر فبراير ١٩٧٥م أقر اجتماع " دبلن " لمجموعة الدول الأوروبية ضرورة العودة إلى إحياء الحوار ونقله من حالة الجمود إلى تسريع التفاعلات بين الجانبين الأوروبى والعربى ، ثم التحضير لاجتماع عقد في القاهرة في ١٩٧٥/٦/١٠م .

وبينما كان الحوار يجرى على قدم وساق بين العرب والأوروبيين إذ بأنباء تفاجئ العرب من بروكسل بعقد اتفاق تجارى أوروبى إسرائيلي فى ١٩٧٥/٥/١١م أصبحت الدولة العبرية بموجبه تتمتع بأفضلية جمركية وتشارك فى جميع القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة .

وفى يونية عام ١٩٨٠م أصدرت القمة الأوروبية المنعقدة فى البندقية بيان مثل نقله موضوعية فى مسار العلاقات العربية الأوروبية حين أقرت أوروبا بأن المشكلة الفلسطينية ليست مشكلة لاجئين ودعت إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى .

وقد ظلت المواقف الأوروبية متأرجحة بين التأييد للحق العربى والمطالبة بقيام وطن قومى للشعب الفلسطينى كما حدث فى مؤتمر لندن عام ١٩٧٧م وبين التراجع عن المواقف الواضحة كما حدث فى الموقف الأوروبى من الصراع بعد غزو إسرائيل للبنان حين دعت أوروبا إلى التوفيق بين مبادرة ريجان وخطة فهد ، حتى تتجنب إعلان مبادرة أوروبية بعد الغزو ، كما سجل بيان دبلن فى عام ١٩٨٤م تراجعاً أوروبياً كبيراً تجاه الصراع ، فقد اكتفى البيان بالدعوة إلى إجراء مفاوضات مباشرة بين الأطراف المعنية وإلى الاعتراف المتبادل بحق كلاً منهما فى الوجود .. الخ .

وفي هذا الصدد فإن مواقف الجماعة الأوروبية من الصراع تحكمه معطيات وظروف ذاتية وإقليمية ، إضافة إلى محاولات الولايات المتحدة القيام بإضعاف أى دور أوروبى على مستوى المنطقة والعالم كله .

وبعد الحرب الباردة أدركت المجموعة الأوروبية أن سياسة الإبعاد وتهميش الدور الأوروبى فى منطقة الشرق الأوسط لم تتغير منذ أن وضعتها الولايات المتحدة فى أولويات استراتيجياتها بعد الحرب العالمية الثانية مما جعلها تبحث عن دور لها ، فحاولت إحياء مسار الحوار الذى توقف عام ١٩٧٥م ولم يستأنف قبل عام ١٩٩٤م حين بدأ بلقاء يتيم لا يحمل أى معنى لكون أوروبا عجزت عن طرح أى مبادرة لحل الصراع العربى الإسرائيلي .

وقد أعربت المجموعة الأوروبية عن تخوفها من احتمال حرمانها من القيام بدور فى عملية التنمية فقامت بتعزيز علاقاتها التجارية مع إسرائيل وتوصلت إلى ذلك عام ١٩٩٤م ، وتحددت وجهة النظر الأوروبية بتشجيع مبادرات التعاون الإقليمى بين إسرائيل والأراضى الفلسطينية .

وفى نوفمبر ١٩٩٥م عقد مؤتمر برشلونة الخاص بإقامة التعاون الاقتصادى مع دول الجنوب المتوسطى وإقامة هياكل شاملة تتضمن الأبعاد الأمنية والسياسية والاجتماعية والإنسانية والحضارية بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية التى من أهمها إقامة منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠١٠م ، وشهدت الفترة من نوفمبر ١٩٩٥م إلى أبريل ١٩٩٧م اجتماعات قطاعية تمشياً مع برنامج عمل مؤتمر برشلونة .

وفى يومى ١٥ ، ١٦ أبريل ١٩٩٧م عقد مؤتمر مالطا الذى وجد جداراً سميكاً بين العرب وإسرائيل خاصة عند مناقشة العلاقات الأمنية بين الدول المشتركة .

حاول الأوروبيون تحقيق فصل بين عملية التسوية والشراكة الأوروبية المتوسطية فطغت الأجواء السلبية على مؤتمر مالطا وإن كان قد توصل إلى نتائج محددة فى مجالات التعاون التجارى والشراكة مع بعض دول جنوب المتوسط .

وتواجه المتوسطية تحديات عدم التوصل إلى تسوية للصراع العربى الإسرائيلي مثلها مثل الشرق أوسطية التى بدأت تلفظ أنفاسها بعد صعود الليكود برئاسة نتنياهو إلى الحكم فى الدولة العبرية .

الفصل الثالث

المشروعات الإسرائيلية الشرق أوسطية

عـــام :

إن عـرض المشـروعات الإسـرائيلية الشـرق أوسـطية يقتضـي منا الرجوع إلى الدراسـات التاريخية لوضع اليهود فى أوربا الشرقية والغربية ، ونبذ شعوب هذه القارة لليهود واليهودية منذ بداية عصـر النهضـة والشـروع فـى التحول إلى التصنيع وبناء المعامل التى مثلت النواة الأولى للنهضـة الصناعية والتحول من المجتمعات الزراعية بالتدريج إلى المجتمعات-الصناعية ونشاط آلية السـوق التى أبدى فيها التجار اليهود نشاطاً محموماً فى سبيل الكسب غير المشروع والمصحوب بالمرابـاة والخـداع وأسـاليب الغش والتهور ، الأمر الذى ولد الكراهية والسخط والاحتقار لدى شعوب أوربـا للعنصـر اليهـودى ، سـرعان ما تبلور ليتخذ طابع الاضطهاد وتدبير المجازر فى كل أوروبـا وأوروبـا الشـرقية وروسـيا على وجه الخصوص . فالرجوع إلى الماضى يساعد على إضاءة الحاضـر ، بما يتعين بدوره على استشراف المستقبل [1].

ظهـر المشـروع الصـهيونى منـذ بدايته فـى سياق المشاريع الاستعمارية فى الوطن العربى ، وتبـلورت ملامحـه الذاتيـة الوظيفيـة فى إطار السياسات الإمبريالية فى المنطقة العربية ، لذلك فإن الصـراع لم يكـن فـى يوم من الأيام صراعاً فلسطينياً إسرائيلياً فحسب ، فالمشروع الصهيونى منذ قيامـه تحددت وظيفته بخدمة مصالح الإمبريالية فى هذه المنطقة التى تتمثل فى تعميق واقع التجزئة والتخـلف فيها من أجل تكريس السيطرة عليها واستغلالها ونهب خيراتها والحيلولة دون نهضتها وتحـررها . هـذا مـن ناحيـة ، والتخلص من عبء اليهودية الثقيل الذى طالما تبرمت منه الشعوب الأوروبية وحكامها لحقبة طويلة من الزمن .

لقـد مثـلت فلسـطين القـاعدة فقـط لـلكيان الصهيونى رغم ما فى هذه القاعدة من مميزات بـرزت للمشـروع الصـهيونى مـن الـناحية الأيديولوجية لدى الجماعات اليهودية الصهيونية [2]،

---

(١) ماهــر الشــريف : الصهيونية فى مائة عام ، من النشوة إلى الأزمة . إلى ما بعد الصهيونية : مجلة الطريق العدد (٤) السنة ٥٦ ، بيروت ، يوليو وأغسطس ١٩٩٧ ص ص ٨ - ١٠ .

(٢) مــاجد كيــالى :مطالعة فى الفكر السياسى العربى (فى مقاومة اتفاق واسلوا) الطريق ، العدد الخامس ، بيروت ، أغسطس - أكتوبر ١٩٩٥م ، ص ٢٢٥ .

ولكن مجال عمل هذه القاعدة كان يتخطى حدودها إلى السيطرة على ما يجرى فى عواصم ما يسمى دول الطوق ، لذلك فإن الإمكانات التى وضعت تحت تصرف هذه القاعدة كانت تتناسب مع دورها فى محيطها .

فالصهيونية التى زعمت أن العداء للسامية هو ظاهرة أبدية ولدت فى الواقع فى مرحلة شهدت تفاقماً فى حدة هذا العداء الذى كان يتغذى بنزعة الانعزال التقليدية المنتشرة بين اليهود.

وإذا كانت المذابح ضد اليهود قد أخذت تتلاحق فى روسيا منذ مطلع عام ١٨٨٧م، فإن نجاح الصهيونية فى غزو الجماعات اليهودية لم يكن ليتحقق لو لم تنتقل ظاهرة العداء للسامية منذ سنة ١٨٨٠م إلى ألمانيا والنمسا وهنغاريا ، وذلك قبل أن تنتشر فى مطلع تسعينات القرن الماضى (القرن التاسع عشر) فى فرنسا نفسها . وفى هذا السياق فإن " تيودور هرتزل " لم يحسم خياره الصهيونى إلا بعد أن تلمس بنفسه ظاهرة العداء للسامية فى فرنسا حيث كان يعمل مراسلاً لإحدى الصحف .

المبحث الأول

المنظمة الصهيونية ومشروع الهجرة إلى فلسطين

لم يكن " تيودورهرتزل " أول من بشر بالدولة اليهودية ولا كتابه " الدولة اليهودية " هو الكتاب الأول في هذا الصدد إذ أن الفكر الصهيوني اليهودي وغير اليهودي كان قد انتشر في أوروبا الشرقية والغربية قبل ظهور الحركة الصهيونية التي تولى تنظيمها " هرتزل " وعقد أول مؤتمر صهيوني منظم في مدينة " بال " بسويسرا عام ١٨٩٧م(١)، وكانت كتابات كثيرة قد ظهرت منادية بالهجرة اليهودية وبوطن قومي يجمع شتات اليهود في أنحاء العالم ، ومن أهم هذه الكتب كتاب " روما والقدس " " لتسيفي هرش " الذي نشره عام ١٨٦٢م وكتاب " فلنبحث عن الطريق " ومؤلفه " سمولينكي " ونشر عام ١٨٧٥م وكتاب " التحرر الذاتي " لـ "ليوبتسكر" وغيرها من الكتب والنشرات والمقالات والأدبيات التي تحض اليهود على ضرورة البحث عن حل لمأزقهم الذي يعيشونه في أوروبا .

وجد الفكر الصهيوني واليهودي صداه في أوروبا الشرقية وفي روسيا على وجه الخصوص باعتبارها أكبر خزان لليهود حيث تشتت يهود الخزر في بولندا وهنغاريا وبلاد أوروبا الشرقية بعد أن تحطمت دولتهم في القرن الثاني عشر والثالث عشر وقطن معظمهم في روسيا .

وتؤكد المعطيات التاريخية بشكل قاطع بأن يهود الخزر من أصول تركية آرية ، وليسو من أقوام عبرانية ، فقد اعتنقوا الديانة اليهودية بعد أن هزمهم العرب ولجئوا هرباً إلى منطقة استراتيجية في القرن الثامن وكونوا دولتهم الخزرية في هذه المنطقة الواقعة بين البحر الأسود وبحر قزوين (٢)، واعتماداً على هذه الحقيقة التاريخية فإن غالبية اليهود الشرقيون ومن ثم يهود العالم هم من الخزر الآريين وليسوا من أصل سامي .

الهجرة الأولى إلى فلسطين :

كان الفكر الصهيوني واليهودي قد وجد صداه في روسيا خاصة بعد إلغاء الحكومة القيصرية لنظام القنانة عام ١٨٦٢م موجهة بذلك ضربة للنظام الإقطاعي الذي عاش اليهود

---

(١) د. محمد عبد الكريم عكاشه: أوروبا والصهيونية: مجلة الثقافة الجديدة، عدد (٢) عدن ، مارس ١٩٨٨م، ص ١٠ .

(٢) د. م . دنلوب :تاريخ يهود الخزر : نقله إلى العربية وقدم له د . سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق ١٩٩٠م ، ص ٦ .

فى ظله حياة اقتصادية منتعشة مما دفع بعض اليهود إلى محاولة اغتيال القيصر الكسندر الثانى عام ١٨٨١م الأمر الذى حدا بالقيصر إلى اتخاذ إجراءات قمعية ضد اليهود وصلت إلى حد تدبير المذابح .

تأسست جمعية عشاق صهيون فى روسيا عام ١٨٨١م وفتحت فروع لها فى مختلف دول أوروبا مهمتها تشجيع اليهود على الهجرة إلى فلسطين فكانت نواتها مجموعة من طلبة جامعة خاركوف قامت بتنظيمها حركة صهيونية تسمى " البيلو " Bilu(١) . بعد أن قرروا الهجرة على رأس المجموعة الأولى التى وصلت إلى يافا فى يوليو عام ١٨٨٢م وتوالت أفواج المهاجرين الأول وأخذت فى تحويل قرى عربية صغيرة إلى مستوطنات صهيونية مثل قرية " ريمون قاره " التى أطلقوا عليها " ريشنيو زوين " Rishonue - zoin .

قام القنصل البريطانى فى يافا " حاييم إملاخ " بمساعدة المهاجرين ومكنهم من الحصول على ٣٣٠٠ دونم (٢).

مؤتمر بازل وحركة الهجرة إلى فلسطين :

انتعشت حركة الهجرة إلى فلسطين بعد مؤتمر بازل فى سويسرا والذى عقد بمبادرة من " هرتزل " وتحت إشرافه فى ١٨٩٧/٨/٢٩م وخرج بأربعة قرارات رئيسية هى :

(أ) العمل وفق خطة محددة ودقيقة على استعمار فلسطين صناعياً وزراعياً بواسطة اليهود المهاجرين إليها .

(ب) العمل على إنشاء مؤسسة يهودية قادرة على جمع وربط جهود الشعب اليهودى لإنشاء دولته .

(جـ) العمل على رفع الروح المعنوية وتحريك الضمير اليهودى وإيقاظ العاطفة اليهودية والوعى اليهودى .

(د) المحافظة على ما يتحقق من الأهداف الصهيونية بما فى ذلك الحفاظ على اللغة العبرية وإحيائها .

---

(١) د. محمد عبد الكريم عكاشة : يهود اليمن والهجرة إلى فلسطين ١٨٨١ ١٩٥٠م ، الطبعة الأولى ، عدن ١٩٩٣م ، ص ص ٢٤ ٨٨ .

(٢) الموسوعة الفلسطينية : المجلد الثانى ، ص ص ٤٩٤ ٤٩٧ .

مشروع هرتزل لمساعدة الدولة العثمانية مالياً :

قام " هرتزل " بعد مؤتمر بازل بتنشيط المجاميع الصهيونية وكثف هو نفسه نشاطاته ، فقام بعرض مشروعه على الدولة العثمانية والذى يقضى بمساعدتها بمبلغ عشرين مليون جنيه استرلينى لحل مشاكلها المالية مقابل السماح غير المشروط بفتح باب الهجرة اليهودية إلى فلسطين وإلغاء القيود والحواجز وتذليل الصعاب أمامها .

وقد جاء تحرك " هرتزل " هذا بعد أن تمكن من إقناع بعض الحاخامات الأوربيين المترددين فى مؤتمر بازل حين ظهر نوع من التأرجح والميل فى اتجاه القبول بوطن قومى آخر لليهود يكون فى الأرجنتين أو فى أوغندا .

واصل " هرتزل " نشاطه فى هذا الإطار فجاء إلى مصر عام ١٩٠٣م بهدف شراء أراضى فيها وإقامة مشروع استيطانى فى سيناء ، فكان أن زار منطقة العريش والوديان المحيطة بها وطرح موضوع تأجيره أراضى تبلغ مساحتها ستمائة وثلاثون ميلاً مربعاً قابلة للتوسع [(١)].

وكان الهدف من مشروع " هرتزل " هذا والمشاريع الصهيونية الأخرى هو إقناع بريطانيا بحق اليهود فى فلسطين ومحاولة شراء وطناً بأكمله من ممتلكات الدولة العثمانية وأن يكون للصهاينة موطئ قدم فى مصر يتحقق من خلاله الحلم التوراتى فى إقامة دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات .

تعمدت الحركة الصهيونية عدم التفاوض مع الفلسطينيين أصحاب الحق الشرعى فى الأرض والوطن ، لأن التفاوض مع أصحاب الحق معناه وجود شرعية ، وفى حالة وقوع هذا الاعتراف فهو يعنى النفى المباشر للدعوى الصهيونية فى فلسطين ، وهو نفى لمزاعم الصهيونى "ناحوم جولدمان " (الذى صمم على أن فلسطين إنما هى قضية أرض بلا شعب لشعب بلا أرض) واعتبر جولدمان أن عملية الاستيطان كلها لا تعدو أن تكون مشكلة توفير وسائل نقل تحمل اليهود من أوروبا إلى فلسطين طالما لديهم التأشيرة بذلك من السلطات العثمانية وتذكرة السفر من إنجلترا [(٢)].

---

(١) محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، الكتاب الأول ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، مارس ١٩٩٦م ، ص ٧٥ .

(٢) محمد حسنين هيكل ، نفس المصدر ، ص ١٥٦ .

وفي هذا الصدد فإن الشيء المهم الذي يجب التعرض له هو أن العرب والأتراك المسلمون قد ساهموا في تمرير وتسهيل عملية الهجرة والاستيطان في فلسطين وسواءً كانت مساهمتهم هذه تكتنفها حسن النية أو سوءها فإنها قد ساعدت على سرعة تكاثف المهاجرين إلى فلسطين بل أن من أول المهاجرين كانوا من يهود اليمن الذين تم نقلهم من عدن عام ١٨٨٢م والذين سبقوا طلائع الهجرة اليهودية من أوروبا الشرقية ، وضمت الهجرة الأولى من يهود اليمن مجموعات من فقراء اليهود الذين تأثروا بشائعات شراء اللورد الصهيوني " روتشيلد " لأراضي في فلسطين خصصها للفقراء من يهود الشتات ، فتمت هجرتهم برغبة ذاتية وبدون أي ضغط من قبل أي قوة سياسية داخلية سواءً من الحكام اليمنيين أو الأتراك على عكس ما حدث لهجرة "البيلو" في روسيا عام ١٨٨٢م والتي تمت بعد قيام السلطات بتدبير المذابح ضد اليهود بسبب اتهامهم باغتيال القيصر الروسي الاسكندر الثاني .

وفي المؤتمر الصهيوني الثاني عام ١٨٩٨م رفع هرتزل شعار غزو الجماعات اليهودية وجذبها إلى حظيرة الصهيونية ونجحت حركته رغم المعارضة التي لقيتها من جانب اليهود المتشددين ومن جانب التيار الليبرالي الاندماجي ، في أن تخلق لها قواعد ثابتة بين صفوف التجمعات اليهودية ولاسيما في بلدان أوروبا الشرقية . ويعود نجاح الصهيونية في هذا المجال إلى تنامي ظاهرة العداء للسامية في بلدان أوروبا الشرقية وانتقالها إلى بلدان أوروبا الوسطى والغربية .

وكانت خطة " هرتزل " التي تبناها المؤتمر الصهيوني الأول واستمرت تناقش في المؤتمرات الستة التي رأسها قبل وفاته تقضي بالعمل على استمالة الدول الأوروبية الكبرى ودفعها للضغط على الحكومة العثمانية كي تصدر ميثاقاً ينص على شرعية هجرة اليهود واستيطانهم في فلسطين في إطار الاستقلال الذاتي ، وللوصول إلى هذا الهدف قام مؤسس الصهيونية باتصالات واسعة ، ولم يتوانى حتى عن الاتصال بمنظمي المذابح ضد اليهود في حكومة قيصر روسيا .

وبانتقال قيادة المنظمة الصهيونية إلى أيدى " العمليين " تسارعت وتيرة الهجرة ، ودخل فلسطين ما بين عامي ١٩٠٥م و ١٩١٤م عشرات الآلاف من اليهود وصل عددهم حسب المصادر الصهيونية إلى حوالى ٨٥ ألف نسمة ، وأصبح لديهم ٥٩ مستعمرة زراعية[1]

---

(١) ويل ديورانت : قصة الحضارة : ترجمة دلدراوى : مطبعة حسان ، الجزء الثالث ، مجلد ٨ رقم ٣٣ ، القاهرة ١٩٨٠م .

مستفيدين من التسهيلات التى قدمتها حكومة " الاتحاديين " بعد استيلائهم على السلطة فى يوليو ١٩٠٨م ومستغلين الضعف الذى عانت منه الامبراطورية العثمانية إثر تفجر الحرب التركية الإيطالية.

الحرب العالمية الأولى والهجرة إلى فلسطين :

اندلعت الحرب العالمية الأولى فى ٢٨ يوليو ١٩١٤م ، وفى الحادى عشر من نوفمبر ١٩١٤م دخلت تركيا إلى جانب معسكر دول الوسط (ألمانيا والنمسا) وأدى ذلك إلى تعريض المخططات الصهيونية فى مجال الهجرة إلى فلسطين لكثير من الصعوبات والمشاكل خاصة بعد أن ألغى الأتراك نظام الامتيازات والذى وصفته بعض المصادر الصهيونية أن كل ما أنجزته الصهيونية كان بفضل الحبال الستة التى طوقت عنق تركيا " والمقصود بذلك الامتيازات التى منحت لست دول أجنبية[1] ، إن ما تمخضت عنه الحرب من نتائج وفى خضم تفاعلات تلك الحرب وحوادثها صدر وعد بلفور فى ٢ نوفمبر ١٩١٧م ، فشكل بعد انعقاد المؤتمر الأول الصهيونى الحدث الكبير الثانى فى تاريخ الصهيونية السياسية [2] إذ تضمن وعد بلفور تشجيع إقامة وطن قومى لليهود ومنح الصهيونية مظلة واقية لوجودها الاستعمارى فى فلسطين ، وساعدها على أن تخلق شيئاً فشيئاً أمراً واقعاً فى البلاد .

وفى الفترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية استغلت الصهيونية دخول ظاهرة معاداة السامية مرحلة جديدة لاسيما بعد استلام هتلر السلطة فى ألمانيا عام ١٩٣٣م فتمكن اليهود بالحيلة أو عبر عمل صفقات مع أقلية صغيرة من الملاك العرب من دول عربية مجاورة لفلسطين ، أو مع فئة قليلة محدودة من المتعاونين من سماسرة الأراضى العربية فى فلسطين أو عن طريق مساعدة بريطانيا ، من امتلاك بعضاً من أفضل الأراضى الفلسطينية وأكثرها خصوبة مثل سهل مرج ابن عامر وسهل الحولة ، أى أنهم امتلكوا مناطق هامة على الساحل الفلسطينى ، وحققوا فى نفس الوقت إنتاجاً صناعياً هاماً لايجب التقليل منه واستثمروا فى قطاعاتهم اليهودية الكثير من الأموال ووصل عدد اليهود فى فلسطين بحلول عام ١٩٤٨م إلى حوالى ٦٠٠ ألف نسمة أغلبهم

---

(١) نـزار عبد اللطيف الحديثى : أهل اليمن فى صدر الإسلام : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨م ، ص ٥٠ .

(٢) جريدة الأهرام ١٩٩٧/١١/٢م .

وصل إلى فلسطين فى غضون الثلاثة عقود فى ظل الحكم البريطانى منذ نهاية الحرب العالمية الأولى وهزيمة الدولة العثمانية (١).

إن الحركة الصهيونية التى برزت فى فلسطين فوق موجة كثيفة من الهجرة اليهودية التي بدأت منذ أواخر القرن التاسع عشر واستمرت حتى تشكيل الدولة عام ١٩٤٨م أنتجت ـ في ظل الانتداب البريطاني وتشجيعه وتوفير الإمكانات ومع مرور الوقت ـ مجتمعاً يهودياً وصهيونياً يتمتع بنسبة من التجانس ويمتلك مؤسسات دولة كاملة النمو والتأثير . فالحركة الصهيونية أسست الدولة عملياً قبل إعلانها ، وامتلكت كل مقومات الدولة بدءاً من مؤسسات حكومية مثل الوكالة اليهودية ، مرورا بالتعليم إلى بناء الجامعة العبرية ، إلى قطاع اقتصادى وصناعي نشط ، إلى مدينة جديدة بجانب مدينة يافا (تل أبيب) إلى خدمات صحية وقوة عسكرية ، وقوة استخبارات وميناء ومؤسسات للشئون الاجتماعية ونقابات للعمال والطلاب وبنوك وكل ما يتطلبه بناء دولة.

ومن هذا المنطلق فإن الدولة قد وجدت قبل أن تعلن بسنوات ، وجاء إعلانها فقط عندما سنحت الفرصة الدولية والعسكرية والسياسية لإعلانها (٢) وهذا الأمر خدع العرب فى فلسطين وفى خارجها طوال فترة الصراع السياسى والمسلح قبل حرب عام ١٩٤٨م .

وقد يكون من المفيد التأكيد على أن موجات الهجرة اليهودية فى فلسطين سواء كانت في نهاية القرن التاسع عشر أو فى العشرينات أو فى الثلاثينات والأربعينات من القرن العشرين ، قد تأثرت تأثراً مباشراً بموجات العداء لليهود فى أوروبا ، بل إن صعود هتلر وتبلور دور النازية فى ألمانيا والفاشية فى إيطاليا وسياسة الانتداب البريطاني على فلسطين ساعد على تجميع الهجرة اليهودية ، كل هذه المعطيات أصبحت فى حد ذاتها سبباً فى تضاعف أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين حيث وصلت بين أعوام ١٩٣٢م ـ ١٩٣٦م إلى حوالى ١٧٥ ألف مهاجر يهودى وهذا العدد يساوى التواجد اليهودى فى فلسطين حتى عام ١٩٣٢م (٣).

---

(١) د. شفيق ناظم العبراء : " الجذور التاريخية للسلام العربى الإسرائيلى " السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ يناير ١٩٩٦م ، ص ٥٣ .

(٢) الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ١٩٣٦م – ١٩٣٩م : الرواية الإسرائيلية الرسمية ، ترجمة أحمد خليفة ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ١٩٨٩م ، ص ٥٥٦ .

(3) Janet L.Abu-
information of Palestine, p.L50

استمرت سياسة الانتداب البريطاني على فلسطين في ممارسة أساليب الخداع واستغلال النوايا الحسنة لدى العرب في فلسطين لتنفيذ مخططات السياسة البريطانية التي بدأت في القرن التاسع عشر والتي تهدف إلى تحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود فأصدرت مجموعة من الكتب البيضاء ظاهرها تهدئة خواطر الفلسطينيين وباطنها إخماد ثوراتهم وانتفاضاتهم بالوعود الكاذبة التعجيل في جلب أكبر عدد من اليهود الموجودين في بقاع العالم إلى فلسطين لاستيطانها وخلق الأمر الواقع على الأرض مع مساعدتهم على بناء مؤسساتهم المتطورة في كل المجالات وخاصة المجالات العلمية والعسكرية .

الكتب البيضاء والهجرة اليهودية إبان الانتداب البريطاني على فلسطين :

بعد أن حصل الانتداب البريطاني على مشروعيته بواسطة عصبة الأمم في ١٩٢١/٧/٦م وصدق عليه في ١٩٢٢/٧/٢٤م ووضع موضع التنفيذ الفعلي في ١٩٢٢/٩/٢٩م وتعهدت فيه دول الحلف على التزام الدولة المنتدبة لإقامة الوطن القومي لليهود في فلسطين ، كما نص على عدم المساس بالحقوق الدينية والمدنية للطوائف غير اليهودية ، وهو الأمر الذي بموجبه سيصبح الفلسطينيون طائفة ضمن طوائف أخرى غير يهودية وليسوا أصحاب الحق الشرعي في أرضهم .

وكانت فلسطين قد شهدت اضطرابات شديدة في عام ١٩٢٠م بعد أن شعر أهلها العرب بخطورة النوايا البريطانية والصهيونية فطالبوا بإيقاف الهجرة اليهودية وإلغاء وعد بلفور [(١)].

وخوفاً من تطور الأحداث أصدرت بريطانيا كتابها الأبيض الأول لتهدئة غضب الفلسطينيين وتضمنت بعض نصوصه ما يلي :

(أ) عدم تفكير إنجلترا في جعل فلسطين يهودية ، كما أن إنجلترا إنجليزية .

(ب) عدم فرض الجنسية اليهودية على أهالي فلسطين .

وصدر الكتاب الأبيض الثاني عقب الثورة العربية عام ١٩٢٩م وجاء فيه : " أن بريطانيا لن تتخلى عن التزاماتها في المحافظة على حقوق الطوائف غير اليهودية في فلسطين ، كما أنها ترى تنظيم الهجرة اليهودية على أساس مقدرة البلاد الاقتصادية .

---

(١)ماجد يوسف : قراءة في ملف الشرق الأوسط، مجلة الموقف العربي ،القاهرة، إبريل ١٩٧٨م ، ص ١٢٨ .

وعندما لاحت فى الأفق بوادر الحرب العالمية الثانية وشعرت بريطانيا بحاجتها إلى التأييد العربى ، أصدرت كتابها الأبيض الثالث حاولت فيه أن تطمئن العرب على مصير فلسطين ، ثم أصدرت قانون بعد ذلك بقليل بتنظيم انتقال الأراضى وقسمت فلسطين بموجب هذا القانون إلى ثلاث مناطق :

١ ـ أراضى يباح انتقالها إلى اليهود بلا قيد .

٢ ـ أراضى ممنوع انتقالها إليهم بالمرة .

٣ ـ أراضى يشترط لأخذها موافقة المندوب السامى البريطانى (اليهودى) .

والحقيقة المرة هى أن طوفان الهجرة اليهودية إلى فلسطين لم ينقطع لحظة واحدة منذ بداية الانتداب حتى نهايته ، بل إن عدد اليهود الذين سمحت لهم السلطات البريطانية بدخول فلسطين كان يتزايد باستمرار بما فى ذلك السنوات التى أصدرت فيها كتبها البيضاء التى تعهدت فيها تباعاً بعدم المساس بحقوق السكان الأصليين وتنظيم الهجرة اليهودية وتقييدها أخيراً ، فعند صدور الكتاب الأول عام ١٩٢٢م بلغ عدد اليهود ٢٢٥٠٧ شخص ارتفع عند إصدار الكتاب الأبيض الثانى عام ١٩٣٠م إلى ٨٢٢٤٣ يهودى بزيادة ٥٩٧٣٦ يهودى ، وقفز هذا الرقم سنة ١٩٣٦م التى صدر فيها الكتاب الأبيض الثالث إلى ٣٣٣٦٠٩ شخص أى أن مجموع اليهود الذين هاجروا إلى فلسطين ـ فى الفترة الواقعة بين صدور الكتاب الأبيض الثانى والثالث فى سنة ١٩٣٠م إلى ١٩٣٩م بلغ ٢٥١٣٦٦ يهودى ، ليصل بذلك مجموع المهاجرين اليهود الذين دخلوا فلسطين تحت الانتداب وبرغم تعهدات الكتب البيضاء وقبيل نهاية انتدابه إلى ٤٦٤٨٤١ شخص أى حوالى نصف مليون شخص دخل فلسطين من عام ١٩٢٠م ـ ١٩٤٦م بمتوسط قدره ٢٠٠٠٠ شخص فى السنة الواحدة .

التحول من بريطانيا إلى الولايات المتحدة :

عندما شعرت القيادات الصهيونية ببروز القوى السياسية الوليدة التى بدأت تظهر فى الساحة الدولية بشكل مكثف أثناء الحرب العالمية الثانية وعندما بدأت بريطانيا تخطو نحو تقييد الهجرة اليهودية إلى فلسطين حفاظاً على مصالحها مع العرب ، غيرت الحركة الصهيونية من تكتيكها المرحلى وإن احتفظت بكامل طموحها الاستراتيجى فحولت مركز ثقلها إلى الولايات

المتحدة الأمريكية ليبلغ فيها النفوذ الصهيونى ذروته بإصدار الكونجرس قراراً بالإجماع ينص على تأييد إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ووعد بالسعى لدى إنجلترا لفتح أبواب الهجرة لليهود بحرية تامة تمكنهم من بناء وطنهم القومى [1].

وبناء عليه فقد اجتمعت اللجنة الأمريكية البريطانية وأصدرت تقريراً أوصت فيه بإصدار ١٠٠٠٠٠ شهادة هجرة إضافية ليهود أوروبا بناء على تعليمات الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت " هارى ترومان " .

قرار تقسيم فلسطين والضغط الصهيونى :

جاء قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧م نتيجة للضغوط الصهيونية الاشتراكية والإمبريالية فقد اتفقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى على الاشتراك فى صياغة القرار رغم العداء المتبادل بين الطرفين والذى اشتد مع بداية الحرب الباردة ويتلخص قرار التقسيم فيما يلى :

١ ـ انتهاء الانتداب فى موعد لا يتجاوز اليوم الأول من أغسطس ١٩٤٨م .

٢ ـ تأسيس دولتين فى فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية .

٣ ـ إقامة إدارة دولية فى القدس .

٤ ـ تؤلف الدولتان اليهودية والعربية والإدارة الدولية فى القدس فى موعد لا يتجاوز اليوم الأول من أكتوبر ١٩٤٨م .

وصدر قرار تقسيم مساحة الأراضى التى يشملها زمام الدولة العربية بنسبة ٤٣٪ من مساحة فلسطين أما الأراضى التى يشملها زمام الدولة اليهودية فحددت مساحتها بـ ٥٦,٥٪ وتضم أهم وأكثر المناطق خصوبة بما فيها السهل الساحلى ، وشكلت مساحة القدس ٠,٥٪ من مساحة فلسطين .

وفى هذا الصدد فإن تطابق المواقف الصهيونية حول الهجرة والاستيطان ليست جديدة بين صهاينة الاشتراكية والإمبريالية ، إذ طالب الصهاينة الاشتراكيون الأوائل بهجرة البروليتاريا اليهودية إلى فلسطين ، وفسر بروخوف قبل وفاته فى عام ١٩١٧م بأنه ليس لدى اليهود فى فلسطين فلاحون ، كما أن الطبقة العاملة صغيرة العدد ، وبالتالى لايمكن للبروليتاريا اليهودية

---

(١) ماجد يوسف: المصدر السابق ، ص ١٣٠ .

أن تـلعب دوراً هاماً فـي أى ثـورة بروليـتارية تحـدث فـي البلاد الموجوده بها ، ولكن بالهجرة إلى فلسـطين وتأسـيس صـناعة ثقيلة تتم عملية بلورة العديد من شرائح البرجوازية الصغيرة اليهودية وحينئذ يمكنها أن تلعب دوراً مركزياً فى الإنتاج وأن تقوم بدور أساسى فى الثورة(1).

وانسـجاماً مـع صيغة المشروع الصهيونى يقول الشيوعى سيركين أن الشعوب غير المسلمة يجـب أن تـتحر مـن النير التركى ، وعلى الهجرة الصهيونية أن تلعب دوراً فى ذلك وعندما ذهب "سيركين " بنفسه إلى فلسطين ورأى الزراعة والكثافة السكانية العربية ٢٧ شخص / كم٢ كتب تحت عنوان " الأرض " سنة ١٩٢٠م " يجب أن نتحرك سريعاً وإلا فقدنا الوطن " واقترح تسكين المهاجـرين الجـدد فـى مـناطق شـبه خاليـة حـتى يتجـنب مشـكلة أن يكونوا أقلية فى المناطق التى يسكنها العرب .

ويلاحـظ أن الاشـتراكى والشـيوعى الصـهيونى " كبلانسـكى " له نفس ملاحظة سيركين، إذ يقـول : " هـانحن بعد ٢٥ سنة لم نؤسس سوى مستعمرات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة ومن يعمـل فيهـا هـم الفلاحـون العـرب ولـو بقى الوضع على ما هو عليه سيكون اليهود أقلية فى أى صراع طبقى أو قومى " ويقصد ب الـ ٢٥ سنة هى المدة الفاصلة بين المؤتمر الصهيونى الأول وعام ١٩٢٥م .

لقـد فهـم سـيركين وكبلانسـكى أنـه لإنجاز مهمـة الصـهيونية فـى فلسطين فإن كل جهود هيرتـزل الدبلوماسـية أو مـنظمات جابونسـكى الإرهابيـة (جابوتنسـكى يهودى صهيونى روسى أيضـاً) ودعـم الـدول الكبرى للمشروع كل هذا لايلعب الدور الأساسى ، طالما أن هناك أغلبية عـربية وأن الأسـاس هـو الهجرة والتوطين ولهذا رفض كبلانسكى ـ الذى رأس الصندوق القومى اليهـودى ـ مشـروع قيـام جمعيـة تشـريعية عـربية يهودية سنة ١٩٢٥م لأن الأغلبية فيها ستكون لـلعرب ، هـذا فـى الوقـت الـذى يعلـن نفسـه مـن أنصـار الحـوار مـع العرب ، ويستخدم ثقافته الاشـتراكية ضـد مـالكى الأراضـى العرب " يجب الوقوف ضد حقوق السادة الإقطاعيين فى منع زراعـة الأراضـى باسـم الملكية الخاصـة ويـرى أن اليهـودى إذا اشـترى بسـتان برتقال يعمل فيه العـرب ، فإنهم هم الذين سيظلون ممسكون بناصية الصراع الطبقى ، ولهذا يجب أن يزرع اليهود البرتقال بأنفسهم (2).

(١) أنـــور مغيـــث : الماركسية وأيديولوجية اليسار الصهيونى فى الغرب ، قضايا فكرية ، الكتاب السادس، القاهرة ، أبريل ١٩٨٨م ، ص ٥٢ .
(٢) أنور معيث : المصدر السابق ، ص ٥٣ .

المبحث الثانى

قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م

مشاريع الاستيطان ومخططات التهويد :

جاء قيام دولة إسرائيل فى مايو ١٩٤٨م ليدل على أن الصهيونية قد حققت بنجاح كبير الهدف الأول الذى وضعته لنفسها خصوصاً بعد أن قامت هذه الدولة على رقعة من الأرض أكبر من تلك التى تحددت فى قرار التقسيم ، وبعد أن تم إرغام القسم الأكبر من العرب الفلسطينيين على مغادرة قراهم ومدنهم وأرضهم ووطنهم بعد أن شاهدوا ما حل بأبناء قرية دير ياسين "خريطة رقم (٦) " وبقية المناطق التى سقطت بأيدى القوات الصهيونية نتيجة الهجوم الكاسح الذى شنته كجزء من خطة عرفت باسم " داليت "[١].

ومنذ أن قام الكيان الصهيونى وهو يسعى إلى تهويد كل أرض احتلها ، وفى سبيل ذلك أصدرت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سلسلة من القوانين والتشريعات ونفذت سلسلة من المشاريع الاستيطانية ومخططات التهويد سواءً بمفردها أو فى مجموعها بهدف تصفية الوجود العربى فى أرض إسرائيل .

القوانين والتشريعات الاستيطانية الإسرائيلية :

جاءت هذه القوانين تجسيداً لنظرية الحق بالمفهوم الصهيونى واستمدت سلطات الاحتلال هذه القوانين من ثلاثة مصادر هى :

١ ـ الدين اليهودى .

٢ ـ الفكر الصهيونى .

٣ ـ ومن بعض الأفكار والمبادئ الليبرالية التى حملها المهاجرون اليهود من أوروبا الغربية .

ويعتبر القانون الإسرائيلى هو التفسير القانونى والغطاء الشرعى الذى استخدمه الكيان الصهيونى لتسويغ ممارساته ، وهو فى كل الأحوال قانون عنصرى فى كل ما يتعلق بالعرب وشئونهم ويستهدف أرضهم ووجودهم ، ونظراً لكثرة القوانين فإننى سأكتفى بعرض أهمها [٢]:

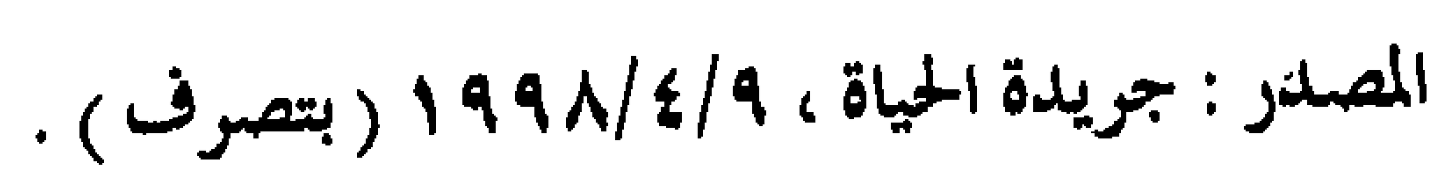
---

(١) مصطفى نور الدين عطية : المستوطنات الإسرائيلية فى المناطق العربية المحتلة ، سلسلة قضايا فكرية ، الكتاب٦ دار الثقافة الجديدة ، القاهرة،١٩٨٨ ،ص٢٧٢..

(٢) لمزيد من التفاصيل والمعلومات ، راجع : أحمد الموعد " العنصرية والتمييز العنصرى فى القوانين الإسرائيلية " مؤسسة الأرض الفلسطينية ، بيروت، ١٩٨٨م "

كروكي (ز)

تبين موقع دير ياسين


المصدر : جريدة الحياة ، ١٩٩٨/٤/٩ (بتصرف) .

١ قانون الأمن العام وقد صدر عام ١٩٤٩م .

٢ قانون امتلاك الأراضى وقت الطوارئ لعام ١٩٤٩م .

٣ قانون العودة الصادر عام ١٩٥٠م .

٤ ـ قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠م .

٥ قانون الجنسية عام ١٩٥٢م .

٦ قانون امتلاك أراضى عام ١٩٥٣م .

٧ قانون التقادم لعام ١٩٥٨م .

٨ قانون توزيع السكان لعام ١٩٧٥م .

٩ قانون البناء والتخطيط لعام ١٩٨٢م .

ولإشباع الشهوة الاستيطانية الصهيونية فإن قوانين أخرى كثيرة قد صدرت فى مراحل متفرقة وكلها تستهدف الأرض الفلسطينية والوجود الفلسطينى ومن هذه القوانين مايلى:

(أ) قوانين الحكم العسكرى .

(ب) قوانين امتلاك ومصادرة الأراضى .

(جـ) قوانين زراعة الأراضى المهجورة .

(د) قانون أرض البدو (ويعنى بهم البدو الرحل غير المستقرين) .

(هـ) قانون مكافحة الإرهاب (وهو القانون الذى يمنع العرب من مقاومة المصادرة).

(و) قانون طرد الغرباء .

هذه نماذج من القوانين الإسرائيلية التى جاءت تعبيراً عن الفكر الصهيونى التى أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصرى [(١)]، وما دامت إسرائيل هى الكيان الذى يمثل تجسيداً للفكرة الصهيونية فمن الطبيعى أن تكون قوانينها المزعومة من الحق التاريخى ودعاوى الشعب المختار ، متجاهلة شعب فلسطين وعلاقته التاريخية بأرضه والتى لا تقبل أن يكون عليها سوى اليهود .

---

(١) صدر هذا القرار بتاريخ ١٠/١١/١٩٧٥م .

مشاريع الاستيطان ومخططات التهويد :

يعتبر الاستيطان مَن ركائز الأيديولوجية الصهيونية الأساسية باعتباره الجانب التطبيقى للمشروع الصهيونى على الأراضى العربية ، ويشكل الاستيطان أحد أبرز المهمات المركزية لحكومات إسرائيل المتعاقبة . ويعنى الاستيلاء على الأراضى العربية واستقدام المزيد من المهاجرين وبناء شبكات لا تنتهى من المستوطنات كما فى الخريطتين رقم (٣) ورقم (٥) ، وكل هذا يعنى طرد السكان العرب الأصليين ترجمة لشعار " بن جوريون " " لا لاجئ ولا شبر أرض " .

المستوطنات الصهيونية فى فلسطين منذ البداية حتى عام ١٩٥٦م :

مع ظهور الحركة الصهيونية فى الساحة الأوروبية وتبلورها ، قامت أول المستوطنات الصهيونية فى الأرض الفلسطينية ، وكانت " بتاح تكفا " و " زخرون يعقوب" و " ريسيون ليتسيون " طليعة الاستيطان الصهيونى وتكاثرت المستوطنات مع تلاحق موجات الهجرة وما أن جاء عام ١٩٤٨م حتى كانت مناطق الجليل والسهل الساحلى تعج بعشرات المستوطنات .

وبعد قيام إسرائيل ازداد الرقم لملء الفراغ بين المستوطنات حتى بلغ عدد المستوطنات فى نهاية عام ١٩٦٦م نحو ٥٩٧ تجمعاً مابين كيبوتز وموشاف " إضافة إلى عشرات التجمعات البشرية الكبيرة .

وقد تلازمت مشاريع الاستيطان ومخططات التهويد (والتهويد هو غاية الاستيطان) منذ أن دخل المشروع الصهيونى مرحلة التطبيق العملى ، ولعل من أهم هذه المشاريع والمخططات التى بلغت أربعين مخططاً حتى عام ١٩٦٦م هى[1] :

١ ـ عملية النهاية .

٢ ـ مشروع الجليل الجبلى ـ اقتراح أهداف نوايا التطور .

٣ ـ رعنان فايتس .

٤ ـ مشروع أليشوف الطائفى .

٥ ـ مشروع إسرائيل كينج .

٦ ـ مخطط تهويد الجليل .

٧ ـ مخطط تهويد النقب .

٨ ـ خطة التهويد للفترة (١٩٦٦م ـ ١٩٧٠م) .

---

(١) عـز الدين سلطان : عرب الأرض المحتلة بين التهويد والتصفية ، سلسلة كتاب قضايا فكرية (مصدر سابق) ص ص ٨٢-٨٥

وتستهدف هذه المشاريع والمخططات بالدرجة الأولى منطقتى الجليل والنقب ، فالأولى منطقة ذات أهمية استراتيجية وسياسية فإلى جانب موقعها الجغرافى وتضاريسها تضم غالبية سكانية عربية ، وكان معظم أراضيها خارج " الدولة اليهودية " وفق قرار التقسيم لعام ١٩٤٧م، وتشكل الثانية نصف مساحة فلسطين تقريباً ، وفى نفس الوقت عمقاً استراتيجياً ، وتعتبر فى نفس الوقت أرضاً احتياطية واستراتيجية فى مجال استيعاب المهاجرين واستثمارها اقتصادياً ، يضاف إلى ذلك قيام إسرائيل ببناء مفاعل ديمونة النووى ومشاريع عسكرية أخرى .

الحروب الإسرائيلية ومسألة الاستيطان :

تلجأ إسرائيل إلى شن الحروب من أجل تحقيق أهدافها التوسعية والحصول على مكاسب جغرافية وسياسية واقتصادية ، فهى بعد تحقيق الهدف الأول بإعلان الدولة العبرية وبانتهاء الجولة الأولى من حروبها عام ١٩٤٩م رأت أن الأمور لم تحسم وأن لها أهداف لابد من تحقيقها فمهدت للتحالف مع فرنسا وبريطانيا مستغلة الموقف العدائى لمصر - من قبل الدولتين - بعد أن أممت ثورة يوليو على لسان قائدها جمال عبد الناصر شركة قناة السويس ، وقامت باحتلال أجزاء كبيرة من سيناء . ورغم انسحاب القوات المعتدية للدول الثلاث بعد فشل العدوان ، إلا أن إسرائيل استطاعت أن تحقق مكسبين هامين من وراء هذا العدوان .

الأول : مرورها البحرى من خليج العقبة .

الثانى : تأمين مؤقت لحدودها خاصة مع الجمهورية العربية المتحدة حينذاك بنشر وتواجد قوات طوارئ دولية فى سيناء والتى استمرت عشرة أعوام من ١٩٥٧ - ١٩٦٧م .

ونتيجة لتطور الأحداث وتنامى دور مصر بعد ثورة يوليو وبعد فشل العدوان الثلاثى وطرد الاستعمار الإنجليزى من مصر ثم من الدول العربية الخليجية وجنوب اليمن ، والصعود المتنامى للمد القومى العربى ومساعدة مصر الثورة لقوى التحرر الوطنى العربى والإفريقى ، فقد أرادت أمريكا استخدام القاعدة المتقدمة المتمثلة فى دولة إسرائيل لتقليم أظافر ثورة يوليو وزعيمها جمال عبد الناصر من ناحية ولتوسيع رقعة هذه القاعدة إن أمكن ذلك ، فشنت إسرائيل عدواناً مباغتاً فى يوم الخامس من يونيو عام ١٩٦٧م انتهى باحتلال الضفة الغربية وغزة وكل سيناء ومرتفعات الجولان ، وبهذا تكون قد حققت حلماً فاق ما كانت تتصوره هى نفسها وبانتهاء الجولة الثالثة من حروب إسرائيل ضد العرب عام ١٩٦٧م وهزيمة الجيوش العربية تحقق لإسرائيل هدف

الاستيلاء على الأرض وتحقق لها أمنها وبناء إسرائيل الكبرى ، وبدأت تخطط لمرحلة التوسع والردع ورفض أى مبادرات للسلام وإعادة الأراضى المحتلة إلى أصحابها .

مشاريع الاستيطان والتهويد الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة :

نشر الصهاينة من الكتب والمقالات والمصورات وأطلقوا من التصريحات قبل قيام الكيان الصهيونى وبعده ما يغطى هذه الأراضى ، وتشير جميعها بوضوح إلى أطماع الصهيونية فى الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتؤكد نواياهم فى الاحتلال ثم التهويد ، ولعل إصرار الصهاينة على إطلاق " يهودا والسامرة " على الضفة الغربية هو التعبير الواضح لهذه الأطماع والنوايا حول ما يزعمونه من حق تاريخى ومايروجونه لما يسمى بأرض إسرائيل الكبرى أو التاريخية [1] .

كانت الحدود الآمنة والحق التاريخى ادعاءاتهم كما هى العادة والتى يصرون عليها بإلحاح حتى يومنا هذا .

جسدت سنوات الاحتلال الصهيونى للضفة الغربية وقطاع غزة فى الواقع أبشع صور القهر الاستعمارى وتعيد إلى الأذهان مشاريع الاستيطان ومخططات التهويد فى فلسطين ما قبل النكسة ، فخلال ثلاثين سنة من سياسة القبضة الحديدية والضم الزاحف اتبع المحتل سياسة اقتصادية على أساس التوسع والتغلغل الإقليمى ، وقد ارتكزت هذه السياسة على قواعد ومحاور تترابط عضوياً ، نوجزها على النحو الآتى :

أولاً :بناء قاعدة مادية بشرية وخلق واقع يمكن مع استمراره أن ينسف الحق القومى المشروع للشعب العربى الفلسطينى بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فقد عمل الاحتلال على تكثيف الاستيطان والاستيلاء على أجود الأراضى والمواقع الاستراتيجية سواء تلك التلال المحيطة بالمدن الفلسطينية أو القريبة منها ، وعلى إقامة طرق من المستوطنات حول التجمعات العربية ، وإحداث تغيير ديمغرافي بزيادة عدد المستوطنين ، وخلق الظروف المناسبة ، لتفريغ الأرض من سكانها الشرعيين [2] فعلى سبيل المثال قامت إسرائيل خلال سنوات الاحتلال بما يلى :

---

(١) فى اجتماع الحكومة الإسرائيلية يوم ١٩٦٧/٦/١٥م وافق مجلس الوزراء الإسرائيلى على ضم مدينة القدس فوراً وعلى ضم قطاع غزة إلى إسرائيل ، وقال بيجين " أن أرض إسرائيل هى أرض إسرائيل بما فيها غزة " .

(٢) فى مقال كتبه دانى روبنشاين فى صحيفة دافار فى ١٩٨٧/٧/٣م تحت عنوان " ماذا حدث للمستوطنة المئة ألف " جاء فيه أن عدد المستوطنات فى الضفة الغربية وحدها بلغ ١٣٩ مستوطنة حيث يعيش فيها ٧٠ ألف مستوطن وأن المشروع الاستيطانى فى الضفة يدعو إلى توطين من ٦٠٠ - ٨٠٠ ألف فى نهاية القرن .

١ ـ مصادرة ما يزيد عن ٥٢٪ من أجود الأراضي في الضفة الغربية وثلث قطاع غزة حتى عام ١٩٨٧م.

٢ ـ إقامة نحو ٤٠ مستوطنة وحياً منها ١٢ مستوطنة في قطاع غزة في نفس التاريخ.

٣ ـ توطين أكثر من ٦٠ ألف يهودي في الضفة وألفي مستوطن في قطاع غزة حتى عام ١٩٨٧م

وهناك عدة مشاريع أهمها مشروع حكومة الليكود لعام ١٩٨٣م الذي يدعو إلى توطين ١٠٠٠٠٠ يهودي في الضفة الغربية ولم ينفذ بمجمله لظروف اقتصادية.

وبرغم الجرأة الفلسطينية والصمود الفلسطيني الدائم في وجه إسرائيل والذي كانت الانتفاضة من أبرز مظاهره، فقد واصلت إسرائيل سياستها الاستيطانية وتهويد الضفة الغربية من خلال بناء مستوطنات جديدة وتوسيع البناء في المستوطنات القديمة حتى بلغ عدد المستوطنين في الضفة الغربية حوالي ١٣٠ ألف مستوطن يهودي وأكثر من خمسة آلاف في قطاع غزة كما أن تهويد القدس سار بوتيرة أسرع ونتج عنه توطين ١٦٠ ألف مستوطن في القدس العربية منذ احتلالها عام ١٩٦٧م.

وهكذا ضمت إسرائيل الضفة الغربية بالممارسة والتي مازالت تواصلها من خلال بناء المستوطنات الجديدة في جبل أبو غنيم وبيت لحم ومناطق حول القدس الشريف وغيرها من مناطق الضفة الغربية، مستغلة عامل الوقت وعجز العرب عن الحسم العسكري أو السياسي.

وبغياب التسوية والمماطلة والتحديات التي تمارسها حكومة الليكود فإن الضفة الغربية قد تكون في طريقها إلى الاختفاء وسط مشاريع التهويد الإسرائيلية (1).

ثانياً: تقوم السياسة الاقتصادية للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بتسوية القاعدة الاقتصادية الفلسطينية ومنع قيام اقتصاد وطني متنوع البنية قادر على الحياة والتطور، وتحاول القضاء على كل إمكانية لنمو قطاع اقتصادي فلسطيني مستقل.

---

(1) Fred J. Khouri, the Arab Israeli Dilemma, PP. 82-86.

ويلاحظ من استعراض التوزيع الجغرافى للمستوطنات ولاسيما فى الضفة الغربية أن سلطات الاحتلال أقامت معظم المستوطنات حول التجمعات الفلسطينية الأساسية بهدف محاصرة هذه التجمعات وعزلها عن بعضها وصولاً إلى قطع الاتصال السياسى والإقليمى بينها وتفكيك اقتصاد هذه المناطق وتحطيمه [1].

وفى ظل التسوية فإن قضية المستوطنات والمستوطنين الإسرائيليين تمس قضية الأمن الداخلى الفلسطينى وتلحق به ضرراً ، وهذه الجيوب كفيلة بإحداث احتكاك وانعدام استقرار مستمر داخل حدود السلطة الوطنية الفلسطينية ، تعطى المبررات والذرائع للتدخل الإسرائيلى فى أى وقت من الأوقات .

خطة المستوطنين والطرق الالتفافية بعد اتفاقية أوسلو :

أعدت " أمناه " وهى الجهاز الاستيطانى لـ " بيشع " [مجلس المستوطنات اليهودية فى الضفة الغربية وقطاع غزة] ، خطة واسعة للبناء بتكاليف قدرها أربعة مليارات دولار ، وتهدف الخطة إلى زيادة عدد المستوطنات فى الأراضى المحتلة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عددها ليبلغ عدد المستوطنين ٥٠٠٠٠٠ ألف مستوطن بحلول عام ٢٠٠٠م .

وتندرج هذه الخطة فى إطار برامج الاستيطان التى يدعو إليها المستوطنون منذ أوائل السبعينات ، وعلى الرغم من أن المشاريع لم تصل فى معظمها إلى أهدافها ، فإنها نجحت فى تثبيت توجهات النشاط الاستيطانى خلال عهدى العمل والليكود .

وقد صيغت خطة " أمناه " من أجل خلق المزيد من الوقائع على الأراضى ، الأمر الذى يمنع توسع السيطرة الفلسطينية إلى أبعد من نحو٢٨٪ من الضفة الغربية (المنطقتان أ ، ب و ٧٠٪ من قطاع غزة التى تسيطر السلطة الفلسطينية عليها حالياً [2] .

وبتوجيه من مدير الجهاز الاستيطانى " أمناه " تم بعد اتفاق " أوسلو " الموقع فى سبتمبر ١٩٩٣م حشد مجموعة صغيرة من المستوطنين وبعض السياسيين أمثال " اريل شارون " لإعداد

---

(١) د. خيرية قاسمية ، حورية محمد حسين : الصراع العربى الاسرائيلى فى خرائط معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٩م، ص ص ١٣٨-١٣٩ .

(٢)خيفرى أ رونسون " خطة المستوطنين والطرق الالتفافية " مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٨ ، بيروت،١٩٩٦م ص ١٠٥ .

خطة شاملة لاستيطان واسع النطاق وأعدت المجموعة خرائط تعتمد على الحاسب وتضم صوراً جوية شاملة وخطط خاصة بالمدن من مصادر مختلفة ، وتم تطوير الخطة على أساس هذا المشروع الخرائطي وعلى خرائط أوسلو - ٢ حيث قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق (أ ، ب ، ج) وهذه الخرائط لم تخرج إلى يد الجمهور بعد ، غير أن الخطة تدعو إلى بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية الإضافية وإقامة ١٢ مستوطنة شبه عسكرية إضافية و ١٤ قاعدة عسكرية أخرى على الطرق الكبرى فى الضفة الغربية .

وتستند هذه الخطة إلى توسيع البنية التحتية للاستيطان القائم وخصوصاً بتكثيف المستوطنات الكبرى ، وتهدف إلى استغلال الفرص المتاحة لنمو الاستيطان التى فتحت الباب أمامها سلسلة من الطرق الالتفافية بتكلفة قدرها ٦٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٥م والتى تم تطويرها عقب اتفاقية أوسلو .

إن خطة " أمناه " تستند إلى نظام من الطرق الالتفافية التى أعلنها الجيش الإسرائيلى رسمياً سنة ١٩٩٤م واكتسبت شرعيتها من خلال اتفاق أوسلو - ٢ وإعادة الانتشار العسكرى الإسرائيلى ، وهى الشرط لإجراء الانتخابات الفلسطينية .

إن الطريق السريع رقم ٦٠ يشطر الضفة الغربية من الجنوب إلى الشمال ويضم الشريان الرئيسى للطرق الالتفافية الجديدة التى ستمر حول المدن الرئيسية الفلسطينية مثل طولكرم ونابلس وأريحا ورام الله والخليل ، هذه الطرق السريعة تبدأ من مدينة بئر سبع الإسرائيلية فى جنوب الضفة ، وتمتد نحو الشمال مروراً بوسط مدن الخليل وبيت لحم والقدس ورام الله ونابلس وجنين والعفولة ، وهى بلدة إسرائيلية تقع عبر الخط الأخضر مباشرة وإلى الشمال منه ، وهى طريق مفتوحة أمام جميع وسائط النقل ، غير أن الطرق الالتفافية الجديدة المزمع إنشاؤها حول كل مدينة كبيرة ، والطرق النوعية الأصغر التى ستربط المستوطنات بعضها ببعض وبإسرائيل ، تكون مقفلة أمام حركة السير الفلسطينية .

وهناك طرق أخرى التفافية مثل طريق الجليل - حلحول ، وطريق بيت لحم - بيت جالا ، والقدس رام الله وطريق البيرة - رام الله وغيرها من الطرق الالتفافية التطويقية .

إن شق هذه الطرق لن يؤدى فقط إلى إعاقة نمو هذه القرى والحد من قدرة البلديات الفلسطينية على توسيع الخدمات البلدية فى هذه المنطقة فحسب ، بل سيدمر أيضاً الآلاف من أشجار الزيتون التى ستخسر نحو ٨٠ طناً من زيت الزيتون ناضجاً .

إن خطة " شارون " و " بورروش " تستهدف تنفيذ ماتم إقراره من قبل حكومة الليكود والعمل وإيقافها مؤقتاً لظروف سياسية أو اقتصادية ، مع التوسع في بناء مستوطنات وأحياء جديدة لليهود في الضفة الغربية وغزة وإسكان الثلاثة آلاف شقة الشاغرة .

إن الكثير من المستوطنات يجرى بناؤها أو تمهيد الأراضي للشروع في البناء ، ويقوم بذلك " شارون " وزير البنية التحتية بدون ضجيج على خلاف مايحدث في مستوطنة جبل أبو غنيم ، أو رأس العامود ، والتوسعات الأخيرة في الخليل ، و"معاليه ليفوتا " على طريق رام الله نابلس .

ونحن بصدد السياسات الاستيطانية الإسرائيلية يجدر التنويه إلى الأخطاء في المفاهيم العربية حول هذا الموضوع وعدم إدراك الحكام العرب للبعد الصهيوني والادعاء التوراتي وتكوين إسرائيل الكبرى ، وأنه لا خلاف ولا بين الأحزاب السياسية سواءً كان العمل أو الليكود أو يرتس أو شاس حول موضوع الاستيطان وتهويد القدس لتكون العاصمة الوحيدة الإدارية لإسرائيل الكبرى [1]، فقد امتدح " ميريدون " وزير المالية الإسرائيلي من حزب الليكود في تصريح له في ١٩ يوليو ١٩٩٦م وأسهب في شكر كل الأطراف التي ساهمت في تحقيق المشروع الاستيطاني في الأراضي المحتلة وبادر في مقابلة مع جريدة " يدعوت أحرنوت " الإسرائيلية إلى الاعتراف بجهود اسحاق رابين وشمعون بيريز في رفع عدد المساكن من ١٠٠ إلى ١٤٠ ألف مسكن إبان عهديهما على رأس الحكومة ، ويضيف ميريدون بأن الشكر في هذا الصدد ليس لحزب العمل فقط بل يمتد إلى اليسار الإسرائيلي برمته الذى لم يعارض هذه السياسة ، ولم ينس ميريدون أن يشكر أمريكا على موقفها المشجع للإستيطان ومنع قرارات الإدانة ضد إسرائيل بإستخدامها حق الرفض (الفيتو) .

وفي مجال التسوية السياسية تحديداً نجد أن " يوسى سريد " و " أمنون روبنشتاين " (من حزب ميرتس اليساري) وحمائم حزب العمل يؤيدون ضم من ٢٠ - ٣٠ ٪ من الضفة الغربية وتجميع المستوطنات في كتل في حين أن رابين نفسه يضيف غور الأردن[2].

---

(١) رواه الأحمدى : الملف الأكثر تعقيداً أمام سلام الشرق الأوسط : مجلة الشعب العربي الاسبوعية ، العدد ٢٦ لندن ، ١٠/١١/١٩٩٧م .

(٢) خالد عابد : الائتلاف الصهيوني الحاكم ، الوضع الداخلي والأداء السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية : عدد ٢٣ بيروت ،صيف ١٩٩٥م ص١٢٦.

أما عن موضوع القدس الموحدة فهو خارج النقاش تماماً كون اعتبارها عاصمة إسرائيل الأبدية بإجماع الصهاينة . وهذا لايعنى عدم بروز اختلافات هامشية فى الرأى بشأن الموضوع ، كما حدث عندما قررت الحكومة مصادرة ٥٣٠ دونماً من أراضى المدينة العربية ، فقد طالب وزراء " ميرتس " حينها " تأخير " قرارات المصادرة ، معتبرين أن مصادرة أراضى العرب وبناء مساكن لليهود عليها ستلحق الضرر بإسرائيل ، عندما تطالب فى المستقبل بالسيادة على القدس كلها [١].

مشاريع استيطان وتهويد هضبة الجولان :

كما أن فلسطين قلب الوطن العربى ، فإن الجولان مركز بلاد الشام ، وتمثل عقدة استراتيجية مهمة سواء بموقعها الجغرافى أو بتضاريسها أو بمواصلاتها ، وهى مصدر مهم من مصادر المياه وذات إمكانيات اقتصادية جيدة .

ومن يتحكم فى الجولان يهدد مراكز بلاد الشام الأساسية ، فهو على أبواب القدس وعمان ودمشق وبيروت ، ولهذا وذاك كان الجولان محط أطماع الصهيونية مبكراً .

وباحتلال مرتفعات الجولان حقق الصهاينة مكسباً استراتيجياً كبيراً وحصلوا على نتائج فورية مهمة منها :

(أ) تخفيض الضغط الأمنى على الجليل والنفسى على المستوطنين .

(ب) السيطرة على منابع المياه الأساسية .

(جـ) الضغط والتهديد المباشر على ثلاث عواصم عربية .

لذا ولى إطار المشروع الأمنى الاستراتيجى ، والادعاء التاريخى فى الجولان ، سرعان ما بدأ العمل فى الجولان بصفته جزءاً من أرض إسرائيل التاريخية وهذا ماعبرت عنه صحيفة دافار قائلة : " لن تعيد إسرائيل هضبة الجولان ، حتى ولو مقابل اتفاقية سلام " هضبة الجولان هى الأخرى مع القدس التى لا يثار الجدل حولها فى إسرائيل بين اليمين واليسار أو بين أنصار السلام الكوبنهاجنيين وبين الحاخامات اليمينيين .

---

(١) خالد عابد : المصدر السابق ص ١٢٨ .

وقع تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان ٢٤١ تجمعاً سكانياً بشرياً ومن أهمها مدينة القنيطرة حاضرة الجولان و ١٣٩ بلدة وقرية و ١٠١ مزرعة وشرد نحو ألف شخص من سكان الجولان ، وبقي في الجولان قرابة سبعة آلاف نسمة هم سكان خمس قرى هي : مجدل شمس وبقعانا ومسعدة وعين قنيه والفجر [1].

ولم يمض عام ١٩٦٧م إلا وقد أقامت إسرائيل أولى المستوطنات في الجولان هي مستوطنة سنير . وما أن مضى عام ١٩٦٩م حتى كان في الجولان إحدى عشر مستوطنة وبلغ عدد المستوطنات في عام ١٩٨٨م (٣٦) مستوطنة يعيش فيها ٨٥٠٠ نسمة .

ويغلب على الاستيطان في الجولان الطابع العسكري من حيث الدوافع والمهام .

لقد أقامت سلطات الاحتلال قاعدة مادية فاستغلت جميع أراضي الجولان واستولت على ٧٠ ألف دونم هي معظم الأراضي القابلة للزراعة دون حاجة إلى أي إعداد أو استصلاح خصص منها ٢٠ ألف دونم لزراعة مختلف أنواع الأشجار المثمرة و ٣٦٣ ألف دونم من أجود المراعي الطبيعية .

وأقامت إسرائيل في هضبة الجولان مجموعة من المشاريع الصناعية البلاستيكية والإلكترونية والمواد الغذائية والأقمشة وإنتاج الخمور الذي بلغ إنتاجها حتى الآن أكثر من مليوني زجاجة في العام الواحد ، وكذلك شبكة من المراكز السياحية أهمها مركز التزلج على الثلوج في جبل الشيخ ومركز التزلج على الماء في الشاطئ الشرقي لبحيرة طبرية وقرى الاستجمام وشرق طبرية حيث بلغ عدد الذين ارتادوا الجولان للسياحة في عام ١٩٨٦م على سبيل المثال قرابة المليون ونصف[2] المليون سائح .

ولاستكمال مشروع التهويد نفذت عدة مشاريع للتنقيب عن الآثار ونهبها وتزويرها بغرض الادعاء فيما بعد بوجود استيطان يهودي مكثف في الجولان يعود إلى ما قبل ميلاد المسيح وما بعده ، وقد ادعت إسرائيل بالفعل أنها اكتشفت في الجولان ٢٥ مستوطنة يهودية وأنها عثرت على عدد من المعابد اليهودية .

---

(١) تمكن الجيش السوري في حرب أكتوبر ١٩٧٣م من تحرير مدينة القنيطرة وبعض القرى : الخميسية والقحطانية وبئر العجم وبريقة والرفيد .

(٢) ملحق صحيفة دافار ١٩٨٧/٥/٢٩م .

وفى إطار سياسة تهويد الجولان بعد فشل سلطات الاحتلال فى إجبار العرب على قبول واقع الاحتلال والتهويد أعلنت إسرائيل قرار ضم الجولان يوم ١٩٨١/١٢/١٤م[1] واتخذت السلطات الإسرائيلية عدة إجراءات منها إلغاء المنهج السورى فى المدارس بغرض التجهيل والتهويد وفرضت بدلاً منه منهجاً يكرس الاحتلال ويزور الوقائع التاريخية .

كما فرضت على العرب طوقاً لمنع الاتصال بينهم وبين الأوساط الفلسطينية المثقفة والسياسية ، وشنت ولاتزال تشن ضدهم حملات إعلامية وسياسية لإضعاف الحماس الوطنى وزعزعة الثقة ، إضافة إلى حملات المداهمة والاعتقال والإرهاب المتواصلة وإطلاق النار على الرعاة والمتظاهرين ، ولم يسلم من حملات الحقد والعداء هذه ، حتى تمثال الزعيم الوطنى الجولانى سلطان الأطرش الذى قامت مجموعة من المستوطنين اليهود بتفجيره فى ١٩٨٧/٤/١٠م .

سياسة حكومة نيتنياهو الاستيطانية فى الجولان :

عمدت حكومة نيتنياهو على تسعير نار المشروع الاستيطانى بشكل استفزازى سافر فى ظل مرحلة السلام القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام .

فبالرغم من علم الأوساط الإسرائيلية الليكودية بمدى حساسية هذا الملف أطلقت سيلاً من الإجراءات التصعيدية فى هذا المضمار وسارت تتطرق إلى بعض التواريخ التى تساعد على التذكير بالمسلك الإسرائيلى الحديث فى الجولان .

فى ١٨ أغسطس ١٩٩٦م أعطى الضوء الأخضر لبناء ٣٠٠ مسكن فى مستوطنة على هضبة الجولان [2].

وبعد ذلك بشهر واحد وفى ١٨ سبتمبر أعلن وزير الدفاع الصهيونى إسحاق مردخاى عن بناء ١٨٠٠ مسكن فى مستوطنة نيتنياهو التى سبق وأن جمدت من قبل إسحاق رابين عام ١٩٩٢م [3].

---

(١) قرار الحكومة الإسرائيلية بضم هضبة الجولان بعد موافقة الكنيست فى ١٩٨١/١٢/١٤م
(٢) الحياة : ١٩٩٦/٨/٩م .
(٣) إذاعة لندن باللغة العربية " البى . بى . سى " نشرة الساعة السادسة مساءً يوم ١٩٩٦/٩/١٨م.

وفى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٦م أعلن إريل شارون أن عدد المستوطنين سيرتفع بعد عدة سنوات في هضبة الجولان إلى ٢٥ ألف مستوطن مقابل ١٥ ألف الموجودين الآن فى مستوطنات الجولان.

إن إسرائيل تملك مشروعاً تعمل على تحقيقه دون هوادة فى ظل الاستكانة العربية والخوف والهرولة والسباق إلى التطبيع مع العدو وفى ظل المناشدة والبكاء والمطالبة بإنقاذ عملية السلام ، والاستجداء لمواصلتها من الجانب العربى [١].

(١) القدس العربي : ١٩٩٦/٩/٢٧م .

المبحث الثالث

المشروعات الاقتصادية الإسرائيلية الشرق أوسطية

لم يكن شيمون بيريز أول من وضع نظرية السلام الاقتصادى كما يرى البعض ، وليس هو المهندس السياسى والفلسفى الرئيسى للفكرة الشرق أوسطية الجديدة التى يعتقد الكثيرون أنه قد صاغها وأخرجها فى كتابه الشرق الأوسط الجديد الذى صدرت طبعته العربية الأولى فى عام ١٩٩٤م . كما أن صيغة مدريد والمباحثات متعددة الأطراف لم تكن النافذة التى أطلت منها مخططات إنشاء النظام الإقليمى الشرق أوسطى[١] ليكون بديلاً عن النظام العربى لتدخله إسرائيل وأطراف أخرى غير عربية ، فالفكرة إذاً ليست فكرة التسعينات ، بل هى فكرة قديمة ولدت فى شكل مشروع صهيونى قبل ولادة الدولة العبرية نفسها .

فمشروع الدولة الإقليمية العظمى ، والتزاوج بين العقلية الصهيونية والثروات العربية قد ظهر مع ظهور المشروع الاستيطانى فى فلسطين وإنشاء المنظمة الصهيونية بمبادرة من هرتزل .

وفى عام ١٩٢٣م جاء " جابوتسكى " وهو (صهيونى من أصل روسى) صاحب مشروع الفيدرالية الذى يتألف من النقطتين التاليتين :

(أ) إقامة فيدرالية تضم فلسطين بسكانها العرب واليهود وشرق الأردن .

(ب) ضم هذه الفيدرالية إلى كونفدرالية تشمل الدول العربية الأخرى فى الشرق الأوسط[٢] .

وفى الثلاثينات أعلن بن جوريون أكثر من مرة أن من مصلحة الصهيونية تأييد مشروع الوحدة العربية . بل وضرورة الانخراط فيها ، وهو ما يعنى ترك فلسطين لليهود عند انضمامها للاتحاد الكونفدرالى العربى .

وفى عام ١٩٤٣م وضع د. برجمان مشروع يهدف إلى تحويل دول الشرق الأوسط إلى سوق مشتركة تصب خاماتها فى فلسطين ، وضمن هذا المشروع دراسة مفصلة للمحاصيل

---

(١)رءوف عباس : السوق الشرق أوسطية ، مشروع عمره نصف قرن ، جريدة الأهالى، القاهرة ، ١٠/٢٧/ ١٩٩٣م .

(٢)صبرى جريس : مفاهيم الحكم الذاتى والكونفدرالية فى الفكر الصهيونى ، الشرق الأوسط ، ١٢/٩/ ١٩٩٣م.

والمواد الخام ومصادر الطاقة على امتداد المنطقة بما فى ذلك استغلال أنهار سوريا ولبنان لتوليد الطاقة الكهربائية اللازمة لإدارة عجلة الصناعة اليهودية فى فلسطين وأشار فى مشروعه هذا إلى فتح الباب أمام استثمار رؤوس الأموال اليهودية والعربية فى المشروعات المختلفة فى المنطقة .

وهكذا فإن مشروع برجمان يؤكد فكرة السوق كجزء من رسم خريطة متكاملة للمنطقة ولدت قبل أن يرى المشروع الصهيونى النور ويعلن ميلاد دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م .

المشروعات الاقتصادية الإسرائيلية الشرق أوسطية بعد عام ١٩٤٨م :

بعد أن حققت الصهيونية استراتيجية المشروع الاستيطانى بمساعدة الاستعمار الغربى فى فلسطين وإعلان الدولة العبرية فى ١٥ مايو عام ١٩٤٨م بدأ التفكير فى إيجاد الظروف التى تكفل البقاء والاستمرارية لهذه الدولة وبالتالى تم وضع استراتيجية بعيدة المدى يتحقق من خلال تنفيذها عنصر السيطرة الكاملة على المنطقة العربية والدول المحيطة بها حتى وإن كانت بعيدة نسبياً .

- وكان حاييم وايزمان أول رئيس للكيان الصهيونى قد تحدث عام ١٩٥٠م عن صيرورة إسرائيل سويسرا جديدة تمد أسواق الشرق الأوسط بالبضائع الاستهلاكية[(١)].
- وكان " ناحوم جولدمان " رئيس الوكالة اليهودية السابق دائم التحذير من أن إسرائيل لا يمكنها أن تقوم داخل قلعة محصنة بمحيط عربى تظل معتمدة على القوة وحدها ، بل ولا وجود لإسرائيل على المدى الطويل إلا إذا ارتبطت بالمنطقة وأقامت جسور التعاون مع العرب لتضمن الخروج من حالة الحصار إلى حالة الامتداد والانتشار والاندماج فى نظام إقليمى ترسى دعائمه على التعاون الاقتصادى .

وفى عام ١٩٥٢م أكد " جولدمان " بأن إسرائيل التى تمثل الآن ١٪ من مساحة العالم العربى عن طريق الحرب والمواجهة الساخنة يمكنها احتلال مساحة العالم العربى عن طريق السلام والتعاون الاقتصادى .

---

(١) د. محمد عبد المنعم مرتضى : دراسة فى مفهوم السلام الإسرائيلى ، مجلة الموقف العربى ، عدد ١٧ ، بيروت، سبتمبر ١٩٧٨م ، ص ٣٣ .

وفى عام ١٩٦٥م توصل " شيفر " المتخصص فى اقتصاد الدول العربية فى نهاية دراسته التى كلفته بها " جولدامائير " إلى نتيجتين مهمتين[1] :

الأولى : تناولت أثر السلام على خفض الإنفاق العسكرى فى كل من مصر وإسرائيل والذى كان يتراوح بين ٢٥ - ٣٠٪ من الناتج القومى .

الثانية : توقعت انفتاح إسرائيل على النظام العربى على أن تلعب دوراً حيوياً لتأمين الاتصال البرى بين مصر والدول العربية فى المشرق والخليج ولم ينس شيفر التطرق فى دراسته إلى وضع التكنولوجيا والخبرات اليهودية وخدمة التنمية الزراعية ومشروعات الطاقة والثروات الطبيعية فى الوطن العربى .

وفى نفس العام ١٩٦٥م [2] قامت إسرائيل بإعداد " أطلس " يوضح الرؤية الاستراتيجية الخاصة بالعلاقات المستقبلية مع الدول العربية ، حدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة عربية مدعمة بالأرقام والإحصاءات والدراسات وربط كل النشاطات فى أى دولة عربية بالمركز فى إسرائيل .

وكلفت جولدا مائير أيضاً محافظ البنك المركزى الصهيونى " ديفيد هورد فيتز " بدراسة خرج منها بطرح مشروع " السوق المشتركة للشرق الأوسط " والذى تولى " هوردفيتز " تسويقه بعد زيارة السادات للقدس أمام الرأى العام الإسرائيلى .

حرب ١٩٦٧م وتطور أنماط مشاريع السلام الاقتصادية الإسرائيلية :

شكلت نتيجة حرب ١٩٦٧م وهزيمة الجيوش العربية نقطة تحول أدت إلى تغيير الكثير من الاستراتيجيات الصهيونية ، إذ ساد الاعتقاد لدى الكثير من قادة إسرائيل ومفكريها بأن مسألة الصراع العسكرى قد تم حسمها أو أنها قد أوشكت على الحسم ، وأكدت هذا الاعتقاد بعض الوثائق التى تم الكشف عنها مؤخراً ، فقد قامت عائلة الملياردير " روتشيلد " ببناء معهد بالقرب من جنيف بسويسرا وأطلق عليه اسم "معهد السلام فى الشرق الأوسط " بهدف احتمالات التطور الاقتصادى بعد تسوية الموقف وإزالة حالة الحرب والبحث عن وسائل وطرق تؤدى إلى علاقات تجارية بين العرب وإسرائيل .

---

(١) علاء عبد الوهاب : الشرق الأوسط الجديد ، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، سيناء للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م ، ص ١٣١ .

(٢) جاليـــنا ليكيتينا : " دولة اسرائيل خصائص الوضع السياسى والاقتصادى ، دار الهلال ، القاهرة ، بدون تاريخ .

وبعد هزيمة ١٩٦٧م أصدرت الدوائر الصهيونية فى إسرائيل مجلد ضخم تضمن تصوراً كاملاً لدول المنطقة بما فيها الكيان الصهيونى شمل الجوانب الجغرافية والسياسية والثقافية والاقتصادية [١] وجرى توزيعه على الدوائر الدبلوماسية والإعلامية فى العالم .

وفى عام ١٩٦٧م كتب " شمعون بيريز " مقالاً فى مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية تحت عنوان " يوم قريب ويوم بعيد " طرح فيه بعض أفكاره ومشاريعه الشرق أوسطية مستشهداً بالنشاط السياسى الذى قام به Degen Monih " جان مونيه " عقب دعوته إلى تأسيس السوق الأوروبية المشتركة ، ويرى " بيريز " أن كل من تابع هذا النشاط لابد أن يعترف بأن الفكرة السياسية ليست وحدها تسترعى الانتباه بل إن الاقتصاد أو الحجة الاقتصادية يجب أن تكون محور الفكرة ، لذا فإن الفكرة الاقتصادية هى المركز والمحور بالنسبة لإسرائيل [٢].

وفى عام ١٩٦٨م أصدر التجمع من أجل السلام كتيباً تحت عنوان " الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ " على أساس مؤشرات النمو والتطور فى كل من العالم العربى وإسرائيل. وجاءت التنبؤات بأن إسرائيل سوف تستحوذ على الجزء الأكبر من محصول السوق وستكون مركز المنطقة وأساس تطورها فى كل المجالات .

وحددت الدراسة " الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠ " الإطار الجغرافى الذى يتكون من مصر وإسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والعراق وإيران ودول الخليج العربى وباكستان وليبيا ووضعت تصوراً لتقسيم العمل : إسرائيل[٣] : الصناعات الدقيقة والآلات الهندسية والكهربائية المعتمدة على التحكم المركزى والكومبيوتر والصناعات الدوائية والطبية ، ومصر صناعة الحديد والصلب والسيارات والصناعات المعدنية ، وسوريا صناعة النسيج وبعض الصناعات التحويلية الاستهلاكية ، ولبنان : الخدمات والنقل والبنوك ، أما العراق ودول الخليج العربى فتقوم بمهمة الصناعات البتروكيماوية [٤].

---

(١) معن بشور : " السلام والتطبيع الثقافى " المستقبل العربى ، عدد ٢٠٩ ، بيروت ،١٩٩٦/٧م ص ٥.

(٢) د. ممدوح شوقى " الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية " السياسة الدولية : العدد ١٢٥ ، يوليو ١٩٩٦م ، ص ١٢٧ .

(٣) د. فؤاد مرسى : أطماع التوسع الاقتصادى الإسرائيلى : المنار : العدد ١٨ ،القاهرة، يونيه ١٩٨٦م ص ٦٦.

(٤) فؤاد مرسى : مصدر سابق، ص ٦٧ .

وفى مؤتمر جنيف عام ١٩٧٤م أعلن " أبا إيبان " وزير خارجية إسرائيل آنذاك " أن السلام ليس فقط وقف إطلاق النار ، وأن الضمان الحقيقى للسلام هو إقامة مصالح مشتركة بين العرب وإسرائيل بحيث تكون لها سمات التنوع والكثافة (١).

ويقول شاحاك رئيس رابطة حقوق الإنسان الإسرائيلية " أن السيطرة على الشرق الأوسط هدف كل السياسات الإسرائيلية وهو هدف مشترك بين الحمائم والصقور على السواء وقد يكون الاختلاف بينهم على الوسيلة فقط ، إما بالحرب أو بالسيطرة الاقتصادية . وهو نفس ماذهب إليه " شيمون بيريز " حين قال : " إن إسرائيل تواجه خياراً حاداً ، فإما أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على عدد الفلسطينيين الذين تحكمهم، أو أن تكون إسرائيل الكبرى اعتماداً على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها . أمـا " شارون " فقد استخدم عبارة الإمبراطورية الإسرائيلية عندما كان يشير إلى حلم إسرائيل الكبرى التى تتطابق دوائر مجالها الحيوى مع مدى قاذفاتها وصواريخها(٢) .

وفى عام ١٩٥٧م اقترح وزير المواصلات الإسرائيلى " جاد يعقوب " مشروعاً تفصيلياً لتطوير نظم الاتصال فى الشرق الأوسط تكون إسرائيل مركزه الرئيسى يربط بين المشرق والمغرب العربى عن طريق شبكة من المطارات والموانى والسكك الحديدية بين مصر والأردن ولبنان وفلسطين ثم عدل هذا المشروع بعد اتفاق كامب ديفيد حيث طالب بإقامة السوق الشرق أوسطية ولو مع مصر وحدها بحيث تضم إليها الضفة الغربية وقطاع غزة ثم الأردن لاحقاً مع ترك الباب مفتوحاً لعضوية من يريد الانضمام إليها من الدول العربية ، واقترح يعقوب إقامة هيئة مشتركة لتطوير الزراعة ومصادر الطاقة والمياه والسياحة ، فضلاً عن المجالات العلمية على أن تبدأ السوق بدراسة مشتركة مصرية إسرائيلية لإيجاد سبل لمكافحة التضخم(٣) .

وبعد توقيع معاهدة كامب ديفيد وضع أرتون جفنون محافظ البنك المركزى الإسرائيلى بالتعاون مع د. مصطفى خليل رئيس وزراء مصر ووزير خارجيتها وقتذاك دراسة اقتصادية تتلائم

---

(١) عبد المنعم المشاط : البعد الأمنى للصراع العربى الإسرائيلى : المنار ، العدد ٤ ، القاهرة ، إبريل ١٩٨٥م ، ص ٤٠ .

(٢) إيمان حمدى : المفهوم الإسرائيلى للسلام : قضايا فكرية ، الكتاب السادس ، دار الثقافة الجديدة، القاهرة إبريل ١٩٨٨م ، ص ٧٣ .

(٣) نعمان الزيات : بدء العد التنازلى للسوق الشرق أوسطية : الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٣/٩/٢٠م، ص ص ٣٨ - ٣٩ .

مع أحوال المنطقة في تلك المرحلة ، ويقول د. خليل إن المشروع كان موضوعاً بمفهوم آخر وفلسفة تختلف عن ماهو موجود الآن على الساحة ، إلا أن العديد من التقييمات لمشروع جفنون خليل تؤكد أنه نسخة منقحة ومزيدة من مشروع الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠م[(١)].

ورغم الجدل الذى أثاره الدكتور خليل فى ندوة المصور " الشرق الأوسط إلى أين " فى ١٩٩٣/١٠/١٥م فإن التصور الحديث للمشروع الشرق اوسطى قد بدأ بالظهور فى فترة سابقة لدراسة جفنون خليل ، وتشير بعض المصادر إلى أن هذا المشروع كان مشروعاً مشتركاً أعده شيمون بيرز وأشرك معه مصطفى خليل فى منتصف الثمانينات ليكون مشروعاً شرق أوسطياً مشابهاً لمشروع مارشال لإعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية . وقد أطلق عليه البعض مشروع بيرز ـ خليل[(٢)].

وقد واكب الحديث عن هذا المشروع عقد اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وإسرائيل التى تدمج السوق الإسرائيلية مع السوق الأمريكية وتتكامل معها .

وفى عام ١٩٨٩م قامت مجموعة من كبار الأكاديميين الإسرائيليين بدراسة تحت عنوان "التعاون الاقتصادى وسلام الشرق الأوسط "[(٣)] قام بتمويلها صندوق "هامر" للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب ، ويدخل هذا المشروع ضمن مشاريع كثيرة طورت فكرة السوق الشرق أوسطية من منظور صهيونى . ولا تختلف هذه الدراسة عن سابقتها فى شرح المزايا والفرص التى ستتوفر لسكان المنطقة ، وقد بدأت الدراسة بتناول تنمية العلاقات الاقتصادية المصرية الإسرائيلية واحتمال دخول شريك ثالث ، ثم قدمت مسحاً شاملاً للتوقعات المحتملة فى العلاقات الاقتصادية بين دول الشرق الأوسط مع إشارة واقعية إلى اقتصاديات كل دولة وقدمت تمهيداً لإقامة مشروعات محددة ، ثم ركزت على مشروعات البنية الأساسية ومشروعات المياه والطاقة فى كل من إسرائيل ومصر والأردن ولبنان ، وتؤكد الدراسة على التعاون الثنائى بين إسرائيل والدول العربية الثلاث مستبعدة من هذا التعاون " سوريا " فى مجال المياه والطاقة ولم تغفل الدراسة التعاون الإقليمى للبنية التحتية مثل الطرق البرية بين مصر

---

(١) عـلاء عبد الوهاب : الشرق الأوسط الجديد ، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، مصدر سابق ، ص ص١٠٢ ١٠٦ .

(٢) نيفين عبد الخالق مصطفى : المشروع الشرق أوسطى والمستقبل العربى : مجلة المستقبل العربى، العدد ١٩٣ ، ١٩٩٥/٣م ، ص ٧ .

(٣) محمود عبد المنعم مراد : الوفد ١٩٩٣/٩/٣٠م .

وإسرائيل والأردن وإحياء الخط الحديدى بين مصر وإسرائيل وتوسيعه ليشمل الأردن ولبنان واهتمت الدراسة بمشروعات النقل البحرى والجوى على السواء .

وقبل انفجار الانتفاضة عقد مؤتمر بجامعة تل أبيب فى عام ١٩٨٦م نشرت أعماله فى كتاب بعنوان " التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط " وشارك فيه باحثون أكاديميون وصانعو قرار ورجال أعمال قدم واحدة من أهم المبادرات الإسرائيلية فى مجال تحليل الفرص والمخاطر ، المنافع والتكاليف التى يقدمها ويتضمنها السلام العربى الإسرائيلى ، وذلك من المنظور الاقتصادى ، وطرح أفكار تنطلق من تصور أساسى مفاده أن العوامل الاقتصادية يتوقع أن تلعب دوراً هاماً فى بناء السلام رغم عدم مركزيتها فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى[١].

المشروعات الإسرائيلية بعد حرب الخليج الثانية :

تقرر موقف إسرائيل بعد تفكك النظام العربى وتدمير القوة العسكرية العراقية التى كانت تمثل عنصراً مهماً فى معادلات توازن القوى بين العرب وإسرائيل ، الأمر الذى حدى باسحاق شامير أن يعلن فى ١٢ مايو ١٩٩١م : أن إسرائيل لن تتخلى عن القدس ، ولن تتخلى عن شبر من أرض إسرائيل وأعلن رفض إسرائيل الانسحاب من جنوب لبنان ورفض مجرد تجميد المستوطنات فى الضفة الغربية وغزة والجولان .

وفى يناير ١٩٩٢م عقد الاجتماع الافتتاحى للمفاوضات المتعددة الأطراف فى موسكو الذى تمخض عن مؤتمر مدريد للسلام ، ثم عقدت مجموعة عمل التنمية الاقتصادية الإقليمية أول اجتماعاتها فى بروكسل فى مايو ١٩٩٢م ، فبدأت المواقف الإسرائيلية تتكشف فى تصورها لمرتكزات فكرة الشرق أوسطية عند منعطفها الجديد فى إطار صيغة مدريد .

وفى كلمته أمام الاجتماع الأول للمفاوضات متعددة الأطراف بموسكو فى ٢٨ يناير ١٩٩٢م ، عرض ديفيد ليفى وزير خارجية إسرائيل آنذاك رؤية قيادة الليكود للشرق أوسطية ، التى تتجاهل تماماً مرجعية السلام ولاتكترث بفكرة التكامل الإقليمى ، وطالب بإعطاء الأولوية فى جدول أعمال المفاوضات متعددة الأطراف لقضايا ضبط التسلح وإجراءات بناء الثقة .

(١)طه عبد العليم : السوق الشرق أوسطية فى معادلة السلام العربى الإسرائيلى ، كراسات استراتيجية ، العدد ٣٣ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٥م ، ص ٢١ .

وقد بشر ليفى قبل بيريز وربما عبر عن فكرته التى عنون بها كتابه اللاحق ذائع الصيت "ويمكننا أن نخلق شرق أوسط جديد اليوم " ولكن تجاهل بوضوح المرتكزات الجوهرية للتطبيع والتعاون بين البلدان العربية وإسرائيل : وهو الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين والانسحاب الكامل من الأراضى العربية التى احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧م .

وبشر ليفى بأن إسرائيل تعرض على جيرانها تعاوناً مكثفاً يقود إلى الانتعاش والرخاء فى العديد من مجالات الحياة وأنها قد تراكمت خبرات واسعة فى أساليب الرى والإنتاجية الزراعية وتتقاسم مع العرب معلوماتها عن تحلية المياه ونقلها واستخدام المياه الجوفية ، وستوفر لها فرصة الوصول إلى التكنولوجيات التى تمتلكها فى مجال استخدام الطاقة . كما دعى إلى التعاون فى حماية البيئة وتطوير السياحة على خليج إيلات / العقبة، وإلى توطين اللاجئين رغم أن معاناتهم كانت ثمناً لرفض السلام .

وفى تقرير لوزارة الخارجية الإسرائيلية صدر فى يوم ١٩٩٢/١/٢٧م رأى ـ عشية افتتاح المفاوضات متعددة الأطراف ـ أعلنت فيه أن الروابط الاقتصادية المرتكزة إلى المساواة والمصالح المتبادلة تمثل خطوة هامة لبناء سلام مستقر ونهائى بين الدول " ، وأوضح التقرير أن الاقتصاد الإقليمى سوف يوسع السوق أمام مختلف دول الشرق الأوسط بما يجذب الاستثمار ، وخاصة من الشركات الأجنبية والدول المصدرة للنفط . وأن السلام سوف يحفز المؤسسات المالية الدولية على الاستثمار فى تنمية البنية الأساسية الإقليمية ، ثم أشار إلى أن خليج إيلات / العقبة قد يمثل نموذجاً صغيراً للتعاون الإقليمى فى مجال الزراعة والطاقة والبنية الأساسية والسياحة والصحة وذلك من خلال إقامة مشاريع مشتركة [١].

المشروعات والتصورات الإسرائيلية الشرق أوسطية بعد اتفاق أوسلو :

تعاظمت طموحات الكيان الصهيونى الاقتصادية بعد اتفاق أوسلو فجاءت دعوة شيمون بيريز إلى " السوق الشرق أوسطية " وطرح مفاهيم وتصورات إسرائيل لها فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد " والذى أخرجه فى شكل سيناريو لروايات صهيونية سابقة عن السلام الاقتصادى فى منطقة الشرق الأوسط .

---

(١) تقريــر وزارة الخارجية الإسرائيلية ووثائق افتتاح الاجتماع للمفاوضات المتعددة الأطراف فى موسكو ف ٢٨ يناير ١٩٩٢م (ديفيد ليفى) .

وترجع أهمية القراءة النقدية لدعوة بيريز إلى أن صاحبها من أبرز أنصار مفهوم الحل الوسط الإقليمى ، وهو فى نفس الوقت ماكر وخطير ، إذ أن دعوته الظاهرية للسلام لاتخفى الاستراتيجية التوسعية التى التزم بها قادة إسرائيل والحركة الصهيونية حتى قبل أن تقام دولتهم على أرض فلسطين .

ويعتبر شيمون بيريز مهندس إعلان المبادئ الفلسطينى الإسرائيلى والداعى لفكرة اندماج إسرائيل فى المنطقة ، وتتلخص دعوة بيريز فى بناء جماعة اقتصادية إقليمية تضم البلدان العربية وغيرها من بلدان الشرق الأوسط وإسرائيل .

ويؤكد بيريز فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد " على أن هدفنا هو خلق جماعة إقليمية من الدول ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية منتجة على غرار الجماعة الأوروبية " ويطرح فى هذا الصدد تصوره لدوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادى الإقليمى فى سياق تحول الشرق الأوسط من المجابهة إلى السلام . ونشير هنا إلى بعداً جديداً فى تصور إسرائيل لمعادلة السلام تضيفه هذه الدعوة وهى "السوق" [1] ، وذلك بطرح فكرة الاندماج الاقتصادى لإسرائيل فى اقتصاديات الشرق الأوسط ، بحيث صارت الصيغة المطروحة لمعادلة السلام مكتملة بعد اتفاق غزة ـ أريحا أولاً وهى الأرض مقابل السلام والأرض والأمن والتطبيع والسوق .

إن القارئ لكتاب بيريز " الشرق الأوسط الجديد " قد يندهش للوهلة الأولى بالموضوعية والمنطق ، وهو يتحدث عن فشل الحرب وأهمية السلام . غير أنه سرعان مايشعر بالخبث والضغينة من خلال ما يطرحه عن التخوف من الفصائل والمنظمات الجهادية التى تلقن إسرائيل دروساً قاسية ، فقد استحوذ الخوف من الأصولية الإسلامية كما يسميها على مجمل تفكيره ، وانعكس على تأكيده المتكرر حتى درجة الادعاء بخطر الأصولية الإسلامية وإرهابها ، وأنها تحاول زعزعة الاستقرار حتى أقصى بقعة من بقاع المعمورة .

ولاشك أن إسرائيل قد ساهمت عبر سيطرتها على أهم وسائل الاعلام الغربية وخصوصاً الأمريكية فى خلق حالة من العداء للعروبة والإسلام واتهامها بالإرهاب وتجدر الإشارة إلى أن تهجم إسرائيل على الإسلام لايقتصر على حركات الإسلام السياسى أو على ممارسة بعض المنظمات الإسلامية وإنما يتجاوز إلى التهجم على الإسلام الحنيف والتعاليم السمحة .

---

(١) طه عبد العليم : السوق الشرق أوسطية فى معادلة السلام العربى الإسرائيلى ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .

إن ما تقوم به حماس وحركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين وما تقوم به المقاومة اللبنانية وخصوصاً المقاومة الإسلامية منها فى جنوب لبنان ليس إرهاباً فى نظرنا ، بل جهاداً وحقاً مشروعاً فى الدفاع عن النفس وعن الأرض والكرامة ضد الاحتلال الصهيونى الوافد من شتات المعمورة . فإسرائيل وبيرز آخر من يحق لهما اتهام الغير بالإرهاب إذ أن إسرائيل قامت فى الأساس على الإرهاب [1]، فقد مارسته الصهيونية منذ الأيام الأولى للهجرة اليهودية إلى فلسطين واشتدت وتيرته فى الأربعينيات ومازالت إسرائيل حتى يومنا هذا تمارس أبشع أنواع القمع والإرهاب ضد المواطنين العرب فى جنوب لبنان وفلسطين ، ويكفى أن نذكر فقط مذبحة " قانا " فى جنوب لبنان فى إبريل عام ١٩٩٦م لتكشف زيف ما يطرحه الصهيونى المجرم داعية السلام بيريز . الذى يستند فى دعوته إلى مقولتين :

الأولى : ضرورة رفع مستوى المعيشة الذى يساعد على محاربة ظاهرة انتشار الأصولية الإسلامية فى المنطقة ، ويرى بيريز : أن عامل الفقر والإحباط يؤدى إلى استخدام العنف إذ يقول " وفى أجواء يسودها الإحباط واليأس وجد الكثير من الناس متنفساً فى الغيبيات والعوامل الأخرى رافضين الدولة العصرية ومغرقين أنفسهم فى الأصولية الدينية ، وهى من أبرز العوامل التى تهدد أمن واستقرار المنطقة وتجذب اهتمام العالم خاصة وأن أكثر من مليار مسلم ينظرون إلى الشرق الأوسط كمصدر للحياة وأساس للإيمان[2].

الثانية : أما المقولة الثانية التى يستند إليها شمعون بيريز فى الدعوة إلى إقامة الشرق الأوسط الجديد فهى أن التشابك فى المصالح سيؤدى إلى خلق مصلحة فى استمرار السلام بين العرب وإسرائيل قد يؤدى إلى علاقات قوية بين الأطراف المعنية تكون متكافئة أو شبه متكافئة ، أما إذا وجد اختلال كبير فى هذه العلاقات فسيؤدى إلى التشابك فى المصالح وإلى هيمنة الطرف الأقوى على الطرف الأضعف ، وقد يسأل سائل : لماذا هذا التخوف من إسرائيل التى لا يزيد عدد سكانها عن خمسة ملايين نسمة بينما يبلغ سكان الوطن العربى ٢٨٠ مليوناً ؟

---

(١) هيثم الكيلانى : الإرهاب يؤسس دولة : نموذج إسرائيل، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة ، ١٩٩٧، ص ص ١١١ ١٣٨ .

(٢) شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد ، ترجمة محمد عبد الحافظ ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٤ ، ص ٣٦ .

والجواب يكمن فى :

(أ) إن إسرائيل ليست الدولة ذات الملايين الخمسة فحسب ، وإنما هى امتداداً للرأسمالية الغربية والصهيونية العالمية .

(ب) إن لإسرائيل مشروعها الصهيونى التوسعى الذى لم تتخل عنه فالفقرة الثالثة من برنامج بيلتمور الذى تبنته الصهيونية العالمية عام ١٩٤٢م تدعو إلى تحقيق " القيادة اليهودية لكل الشرق الأوسط [1] فى حقلى التنمية والاقتصاد والسيطرة عليه " . هذا ماتحاول إسرائيل تحقيقه عبر طرح بيريز للنظام الشرق أوسطى الجديد ، وما عجزت عن تحقيقه فى الظروف الدولية الراهنة باستخدام السلاح تحاول تحقيقه عن طريق الاقتصاد .

(جـ) إن إسرائيل لاتواجه نظاماً عربياً موحداً وإنما نظاماً مفككاً ومنتشراً تعلو فيه بعض الأصوات من وقت لآخر منادية بخرافة القرية العالمية وساخرة من القومية العربية ، فى الوقت الذى تجهد إسرائيل نفسها فى تعزيز دينها ولغتها وتطالب العرب بتبنى هوية شرق أوسطية ، وباختصار لو كان العرب والنظام العربى موحداً لما وصل العرب إلى هذه الدرجة من الاستسلام لإسرائيل وراعيها الأمريكى ابتداءً من كامب ديفيد إلى وادى عربة .. إلخ .

لقد بدأت إسرائيل العمل على تحقيق النظام الإقليمى عبر المفاوضات المتعددة الأطراف والتى تهدف إلى تدشين علاقات التعاون بين إسرائيل والدول العربية ، تشارك فيها أطراف إقليمية أخرى ويدعو بيريز إلى تحقيقه على مرحلتين :

المرحلة الأولى : تنظيم مشاريع مشتركة بينها وبين بعض الأقطار فى الشرق العربى وربما يضاف إليها تركيا فى مجالات عديدة .

أما المرحلة الثانية والنهائية : فتتضمن إقامة سوق شرق أوسطية مشتركة مع مؤسساتها المركزية على غرار السوق الأوروبية المشتركة ، وخلال المرحلة النهائية تصبح الأعمال الاقتصادية أهم من السياسة والسوق أهم من الدول ، والمنافسة أهم من الحدود القديمة ، الأمر الذى سيؤدى إلى ظهور هوية شرق أوسطية جديدة .

---

(١) محمد الأطرش : المعركة من أجل السلام ، لمستقبل العربى : العدد ١٩٩ ــ ٩/١٩٩٥م ، ص ١٥٢ .

البنية التحتية للنقل والمواصلات فى مشروع بيريز :

ويقترح شمعون بيريز أو يؤكد على أن البلدان المعنية سوف تناقش تنفيذ مشاريع مشتركة مثل بناء قناة إسرائيلية أردنية مشتركة تربط بينها وبين البحر الميت لتعود المنفعة على الأردن وإسرائيل على السواء .

طرق السكك الحديدية :

ويدعو بيريز إلى إعادة خط السكك الحديدية الممتد من المدينة المنورة فى الجنوب مروراً بوادى الأردن إلى دمشق فى الشمال ، مرتبطاً بحيفا والذى ظل يعمل حتى عام١٩٤٨م ، ووفقاً للتقديرات الإسرائيلية فإنه يمكن إعادة تشغيله فى غضون ستة أشهر فقط [(١)].

الطرق :

إلى جانب تطوير السكك الحديدية يقول بيريز " توجد خطط لبناء ثلاث شبكات من الطرق السريعة وإحدى هذه الطرق سوف تخترق الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى أوروبا بمحاذاة البحر (عبر مصر وإسرائيل ولبنان وسوريا وتركيا) أما الطريق الثانية فستعبر الشرق الأوسط من شمال أفريقيا إلى العراق والخليج الفارسى حسب تعبير بيريز وتربط أوروبا بالشرق الأوسط وأفريقيا .

وتأتى الشبكة الثالثة لتربط غزة والخليل والقدس وعمان وحيفا بواسطة تعاون دولى تمنح الحق فى تحصيل رسوم على استخدام الطرق وعن طريق المشاركة .

الموانى ومناطق التجارة الحرة :

يقترح مشروع بيريز إقامة مناطق تجارية حرة تمتد من اللاذقية وبيروت وحيفا وأشدود وغزة وبور سعيد والاسكندرية على البحر المتوسط وإمكانية بناء ميناء إيلات ـ العقبة المشترك عند مدخل البحر الأحمر والبحر الميت، وتضم المنطقة الحرة صناعات خفيفة ومراكز تجارية وخدمات ترفيهية وتسويقية وإدارية وستخضع فى النهاية للإدارة المركزية [(٢)].

---

(١) شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد ، مصدر سابق ، ص ص ٩٩ ١٥٤ .

(٢) نفس المصدر : ص ١٥٩ .

القناة :

ويشير بيريز إلى مشروع قناة البحر الأحمر البحر الميت بأنه مهم ومتعدد الأغراض إذ أنه يرمي إلى نقل مياه البحر الأحمر إلى البحر الميت لتعويض كمية المياه التى تحولها إسرائيل والأردن من نهرى الأردن واليرموك لأغراض الرى . وسيستخدم الماء أيضاً فى الأبحاث وتربية الأسماك وتعزيز الخدمات السياحية فى وادى عربة الإسرائيلى والأردنى .

وسوف تندفع المياه إلى البحر الميت من صخور مرتفعة تجعل من السهولة بمكان توليد الطاقة الكهربائية واحتمال تحلية المياه .

تطوير السياحة :

ويلاحظ عند عرض بيريز المشاريع المشتركة تشديده بوجه خاص على أهمية السياحة فهو يؤكد مثلاً أن قوة أية دولة لاتقاس بعدد قواتها المسلحة فحسب وإنما بعدد السواح الذين يزورونها ويؤكد على أن السياحة كانت حتى السبعينات مصدراً رئيسيا للدخل فى لبنان ومصدراً مهما للدخل فى كثير من دول الشرق الأوسط .

ولتطوير السياحة وتدفق السياح يرى بيريز ضرورة فتح الحدود وتوفير بنية تحتية لخدمات متطورة فى مجال النقل والمواصلات والاتصالات وتسويق مشترك للحملات السياحية وتطوير الصناعة بما فى ذلك زيادة مواقع الجذب السياحى[١] .

ونستنتج من مشروع بيريز ، أن إسرائيل ـ وخلافاً للمزاعم التى وردت فى كتاب الشرق الأوسط الجديد ـ قد اتبعت منذ إنشائها سياسة عدوانية توسعية تهدف إلى فرض الاستسلام على العرب ، وقد نجحت إلى حد بعيد فى تحقيق ذلك .

إجراءات بناء الثقة فى التصورات الإسرائيلية :

ويؤكد المشروع الإسرائيلى للنظام الشرق أوسطى على أهمية إيجاد إجراءات بناء الثقة بين العرب وإسرائيل ، والتى تقتضى تقديم تنازلات من قبل العرب حول قضايا الأراضى المحتلة والسيادة والمياه والتنمية الإقليمية المشتركة ، بل وترتيبات الأمن والإطار التنظيمى والمؤسسى للمنطقة . فقد عبر بيريز عن ذلك بصراحة فى كلمته أمام البرلمان الأوربى

---

(١) شيمون بيرز : مصدر سابق ، ص ١٦٨ .

فى ستراسبورج فى ١٩٩٣/٣/٩م بقوله " إن على العرب أن يفاضلوا بين كابوسين : الكابوس الأول هو بقاء الوضع كما هو (بمعنى استمرار الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية) والثانى هو السلام وما يتضمنه ذلك من تنازلات وحلول وسط تشبه عملية " بتر جراحية "[١] وإمعاناً فى ممارسة السخرية والاستهتار بالعرب فهو يدعوهم إلى المزيد من الاستسلام من جانب واحد بأسلوب ماكر إذ كتب يقول تحت عنوان " الشرق الأوسط الجديد " أما الآن فعلينا أن نسعى للتقليل من الأسلحة وتعزيز مشاعر الأمان ، فاتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام بين إسرائيل ومصر لم يكن من المستطاع تحقيقها لو أن البلدين لم يوافقا على نزع سلاح بينهما ، ولعل هذا أدى إلى تهدئة المخاوف بين الطرفين "[٢] .

محاولة ضم القومية العربية فى المشروعات الإسرائيلية الشرق أوسطية :

ينظر " إبراهام تامير " رئيس جامعة بير سبع الإسرائيلية إلى السلام الشامل على أنه القادر على إزالة الأخطار وتوثيق الصلة بنظام إقليمى للأمن والاقتصاد دون الالتفات للروابط القومية ، ويكون فى إطار كومنولث تملك سوقاً مشتركة وحدوداً مفتوحة ، وسيكون الوصول إلى حل وسط بشأن الحدود الدولية أمراً متاحاً بين إسرائيل وجيرانها فى الشرق الأوسط ، وهذه الحدود ستكون ذات طابع إدارى وليست خطوط تحصينات[٣] .

ويذكر كاتب إسرائيلى آخر " أن ملائمة الأيديولوجيات القومية سيتم بواسطة الاندماج فى نظم فوق قومية ستعطى وزناً خاصاً للعناصر التاريخية فى النزاعات بين الشعوب ، حتى النزاع العربى الإسرائيلى سيجد له حلاً فى إطار مجموعة الشرق الأوسط .

تجاهل وإغفال الحقوق العربية والفلسطينية فى المشروع الإسرائيلى الشرق أوسطى :

أغفل المشروع الإسرائيلى الشرق أوسطى مسائل الصراع الرئيسية مثل السيادة والأرض والمستوطنات والاحتكار النووى والحدود والدولة الفلسطينية والقدس واللاجئين، ولم يتعرض لميزان القوى الذى يميل بشدة لصالح إسرائيل ، كما يعتبر كل هذه القضايا وغيرها من الأمور المسلم بها وغير قابلة للنقاش والتفاوض .

---

(١) د. محمود عبد الفضيل : مرجع سابق ، ص ١٠٥ .

(٢) شيمون بيريز : مصدر سابق ، ص ١٩٣ .

(٣) يد يعوت : ١٩٩١/١/٥م ، السفير ١٩٩١/١/٢٩م .

التأكيد على المشروعات الإسرائيلية وتناول هذه الموضوعات الأساسية بطرح بيريز فى كتابه " الشرق الأوسط الجديد " لقد كنت دائماً من أنصار الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية، وستكون الكونفدرالية هذه فى شكلها الأكثر نضجاً بمثابة الحل الأمثل للأطراف الثلاثة الأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين ، والتى ستتيح لهم العيش فى سلام[1] . ويضيف وليس أمام الأردنيين والفلسطينيين من خيار سوى التعايش المشترك والعيش تحت سقف واحد وهذا يؤكد النزعة التوسعية لقادة الليكود والعمل على السواء) .

وفى موضوع اللاجئين يقول بيريز " ترفض إسرائيل أى اتهامات ، ويضع الناطقون باسمها المسئولية على الزعماء العرب لأنهم طلبوا من السكان مغادرة مناطق المعارك وكان أملهم العقيم هو أنهم سيكسبون المعركة بسرعة وسيزيلون إسرائيل من الخارطة ويدعون السكان المحليين أن يعودون ، ولكن الحظ لم يساعدهم ، فإسرائيل كسبت الحرب وبقى السكان المحليون فى الخارج " . ويزعم بوجود لاجئين يهود تركوا ديارهم أثناء الحرب وهربوا إلى إسرائيل من البلدان العربية ، ويضيف فى هذا الصدد قوله " هل يجب أن تعتبر إسرائيل مسئولة عن حقيقة أن البلدان العربية لم تستوعب اللاجئين العرب بنفس روح التضحية والأخوة التى أبدتها إسرائيل تجاه لاجئى الحرب من اليهود ؟

وتركز المشروعات الإسرائيلية الشرق أوسطية على قضايا ثانوية ولكنها تخدم المصالح الصهيونية وأهمها الاقتصاد الذى يعتبر فى تصور الإسرائيليين الوسيلة الوحيدة التى من شأنها إخماد نيران المواجهة العسكرية وخلق أرضية من المصالح المشتركة بين دول المنطقة ، و يقول بيريز " إن المصالح لا تولد وإنما تخلق "[2] . ويحدد المحلل السياسى الإسرائيلى " أفرايم سنيه " أربع مشاكل يجب تسويتها لضمان استقرار النظام الشرق أوسطى الجديد[3] :

١ ـ عدم التوازن بين وفرة موارد المملكة العربية السعودية ودول الخليج وبين مقدرتها فى الدفاع عن نفسها .

---

(١) شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد ، مصدر سابق ، ص ١٩٤ .

(٢) بيريز : مؤتمر موسكو ومستقبل المنطقة ، مقاله معاريف ١٩٩٢/١١/٢٤م ، وفى ماجد الكيالى : مرجع سابق ، ص ٧٩ .

(٣) إفرايم سنيه : نظام جديد فى الشرق الأوسط ، هاأرتس ١٩٩١/١/١٤م ورد فى ماجد كيالى ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

٢- تفاوت الثروة فى المنطقة بين الدول الفقيرة كثيفة السكان والدول الغنية قليلة السكانية ، ويرى سينيه أنه ينبغى أن يكون التقسيم الجديد لأرباح النفط مقبولاً من أجل تهدئة مشاعر الجماهير، ويقول إن أحد أسس النظام الجديد هو أن يتم تكوين النظام الشرق أوسطى للاستثمار والتطوير تراعى فيه الدول الفقيرة .

٣- المشكلة الفلسطينية ، تعتبرها الراديكالية الإسلامية هى الفتيل الذى يمكن إشعاله فى أى وقت ، وبدون حلها يصبح أى استقرار فى المنطقة قصير الأجل .

٤ - أمن إسرائيل : وهذا يقتضى خفض السلاح التقليدى ، حيث يزعم أنه ينبغى استثناء إسرائيل من هذا الخفض لتعديل التوازن الاستراتيجى بين إسرائيل ومحيطها ومن أجل التغلب على ما يسميه " بيريز " التطلعات القومية الذاتية لدول الإقليم فى شبكة من الروابط على النحو التالى :

١ - نزع السلاح ويهدف إلى تخفيض النفقات الهائلة على التسليح فى المنطقة والتى بلغت ٦٠ مليار دولار سنوياً إلى النصف ، بحيث تتوفر هذه الأموال لتنمية الإقليم .

٢ - التعاون فى مجال الماء والتكنولوجيا والذى من شأنه توفير الغذاء لكل الإقليم ويساعد فى القضاء على التصحر .

٣ - إنشاء بنية تحتية للنقل والمواصلات وذلك لاستغلال الميزة النسبية للتقارب الجغرافى .

٤ - التعاون فى مجال السياحة والتى ترجع أهميتها إلى أنها أصبحت صناعة تولد أرباحاً وتخلق فرصاً جديدة للعمل وتنطوى أيضاً على قيمة سياسية فهى تتطلب الهدوء وهى بالتالى صمام أمان للأمن .

ويزعم بيريز أن مثل هذه الروابط تفتح الطريق لمحاكاة تجربة الجماعة الأوربية وتمكن المنطقة من إزالة عوامل الكراهية .

ويعبر كاتب إسرائيلى آخر عن نفس المضمون عندما يرى " أنه يمكن احتلال العالم بالإنتاج والنوعية وأسعار سوق المال القادرة على المنافسة ونسبة التضخم المنخفضة بمعنى " أن الغزو الاقتصادى " سوف يحل محل " الغزو العسكرى[1] .

---

(١) إفرايم رايز : هارتس: ١٩٩١/١٠/٣١م ، نقلاً عن محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ٩٢.

ويبدو مما سبق أن خلاصة المشروع الإسرائيلى الشرق أوسطى هو تكريس الهيمنة الإسرائيلية على المنطقة العربية من خلال دور مركزى يحدد صياغة وترتيب الأمن الإقليمى ويؤدى دور أمنى بارز فى الدفاع عن منابع النفط فى الخليج العربى عن طريق اشتراك إسرائيل فى توجيه أرصدة النفط من أجل تنمية مشتركة تقلل من تفاوت الثروة بين عرب العسر وعرب اليسر ، ومن واقع الدوائر والأنظمة الفرعية التى يحددها المشروع الإسرائيلى للشرق الأوسط داخل النظام الإقليمى ، نلاحظ أن إسرائيل تحدد دوائر تتدرج فى اتساعها مع التقدم فى مجالات التعاون المختلفة خارج مسار التفاوض الثنائى بالطبع : منطقة تجارة حرة مع الأردن والكيان الفلسطينى ، نظام إقليمى فرعى للشرق يشمل مصر وتركيا وإسرائيل والأردن والكيان الفلسطينى . ونظام فرعى ثالث يضم دول الخليج وتشترك فيه إسرائيل ، ونظام رابع للمغرب العربى ترتبط معه إسرائيل بشبكة من العلاقات الاقتصادية والتجارية والتمثيل الدبلوماسى مما يعنى أن ثقل إسرائيل فى داخل كل نظام فرعى أو إقليمي سيكون أعلى مما لو شاركت مجموع الأقطار العربية فى تلك الأنظمة ، مما يعنى تحقيق السيادة الاستراتيجية لإسرائيل فى المنطقة العربية[1] .

ويمكن القول بأن المشروع الإسرائيلى للشرق أوسطية بوضوح مخططاته وشمولها على النحو السابق قد وضع فى الاعتبار أن تطابق دوائر نظرية الأمن الإسرائيلى المعروفة والتى تمتد من باكستان إلى المغرب ، مع دوائر التوسع والتعاون أو بالأصح الهيمنة الاقتصادية مستغلاً فى ذلك قدرات التفوق التكنولوجى فى المجالين المدنى والعسكرى والتفوق النووى والمعلومات وعلى أساس من احتكار تلقى المساعدات الخارجية من الولايات المتحدة والبنك الدولى والاتحاد الأوربى المزمع تدفقها على المنطقة بعد التسويات الأخيرة ، وكذلك احتكار تلقى وتوزيع الاستثمارات العربية ، ذلك أن هذا المشروع يعطى إسرائيل دور " السيد " والمركز الإقليمى القابض على تطورات المنطقة سياسياً واقتصادياً ، إضافة إلى الهيمنة عسكرياً وهى صمام الأمان فى الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية .

(١) محمد السيد سعيد : النظام الشرق أوسطى ، ندوة فى جريدة الحياة الدولية ، ١٤/٩/١٩٩٤م .

خلاصة الفصل الثالث

ظهر المشروع الصهيوني في سياق المشاريع الاستعمارية في الوطن العربي وتبلورت ملامحه الذاتية الوظيفية في إطار السياسات الإمبريالية في المنطقة العربية هذا من ناحية والتخلص من عبء اليهودية الثقيل على أوروبا من ناحية أخرى وبتلاحق المذابح ضد اليهود في روسيا وأوروبا لسوء سلوكهم وشدة جشعهم واحتيالهم وعدم اندماجهم في الشعوب التي يعيشون بين ظهرانيها .

وصلت أول مجموعة صهيونية مهاجرة إلى فلسطين عام ١٨٨٢م قادمة من خاركوف حيث كان يتولى مساعدتهم القنصل البريطاني في حيفا .

انتعشت الهجرة إلى فلسطين بعد مؤتمر بازل عام ١٨٩٧م بمبادرة من هرتزل والذي وضع خطة دقيقة لاستعمار فلسطين صناعياً وزراعياً .

تابع هرتزل نشاطه في كل الاتجاهات فقد زار الأستانة بغرض إقناع السلطان بالسماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين وزار مصر عام ١٩٠٣م بهدف شراء أراضي لإقامة مشروع استيطاني ومحاولة إقناع بريطانيا بحق اليهود في فلسطين وفي أراضي مصرية تحقق حلم توراتي في إقامة دولة إسرائيل من النيل إلى الفرات .

وأثناء الحرب العالمية الأولى حققت الصهيونية أهم مشاريعها عندما أعلن بلفور وعده المشئوم في ١٩١٧/١١/٢م والذي مثل الحدث الكبير الثاني في تاريخ الصهيونية بعد مؤتمر بازل .

وفي فترة ما بين الحربين استغلت الصهيونية صعود النازية والفاشية في أوروبا لتكثيف ضغوطها على بريطانيا في فتح أبواب الهجرة وبدون أي ضوابط وبدون أدنى قيود تنظم هذه الهجرة ، وبمساعدتهم على بناء مؤسساتهم المتطورة لتكون نواة للدولة اليهودية المزعومة والتي أعلنت بالفعل في ١٤ مايو ١٩٤٨م .

وفي أثناء الحرب العالمية الثانية شعرت القيادة الصهيونية ببروز الولايات المتحدة كقوة فاعلة على الساحة الدولية فحولت الصهيونية مركز ثقلها إلى أمريكا ليبلغ النفوذ الصهيوني فيها ذروته بإصدار الكونجرس قراراً بالإجماع ينص على تأمين إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

وفي عام ١٩٤٧م ضغطت الصهيونية الاشتراكية والإمبريالية على الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة فاشتركت في صياغة قرار التقسيم رغم تفاقم العداء بينهما فقد استطاعت الصهيونية إقناع القطبين الجديدين بأنها ستكون ركيزة لكل منهما على حده .

وجاء إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨م ليدل على أن الصهيونية قد حققت بنجاح كبير الهدف الأول ، خاصة وأن الدولة قد قامت على أرض أكبر من الأرض التي خصصت لها في قرار التقسيم ، ولكنها . لم تكتفي بذلك فبدأت تستولى على المزيد من الأراضي وأصدرت قوانين الحق بالمفهوم الصهيوني واستمدت هذه القوانين من ثلاثة مصادر :

١- الدين اليهودي . ٢- الفكر الصهيوني . ٣- من بعض الأفكار والمبادئ الإمبريالية

ويشكل الاستيطان أبرز المهام المركزية للحكومات العبرية المتعاقبة إذ وصلت أعداد المستوطنات عام ١٩٦٦م إلى ٥٩٧ تجمعاً ما بين كيبوتز وموشاف إضافة إلى عشرات التجمعات البشرية داخل إسرائيل قبل عام ١٩٤٨م .

وبعد حرب ١٩٦٧م واحتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة قامت إسرائيل بمصادرة أكثر من ٥٢٪ من أجود الأراضي في الضفة والقطاع حتى عام ١٩٨٧م وإقامة نحو ١٤٠ مستوطنة وتوطين أكثر من ٦٠ ألف يهودي .

ورغم تفجر الانتفاضة عام ١٩٨٧م فقد واصلت إسرائيل بناء المستوطنات حتى وصل تعداد المستوطنين في الضفة وغزة إلى نحو ١٥٠ ألف مستوطن وفي مدينة القدس سار التهويد بوتيرة أسرع نتج عنه توطين ١٨٠ ألف يهودي .

وبعد اتفاقية أوسلو أعد مجلس المستوطنات في الضفة والقطاع خطة لبناء مستوطنات بتكلفة ٤ مليارات دولار تهدف إلى زيادة عدد المستوطنين إلى ٥٠٠٠٠٠ مستوطن بحلول عام ٢٠٠٠م وتمر الخطة الاستيطانية هذه إضافة إلى الخطة التي وضعها شارون والذى أعدها على أساس مشروع أوسلو(٢) حيث قسمت الضفة إلى ٣ مناطق أ ، ب، جـ ، بهدف الالتفاف على المناطق التي يتواجد فيها الفلسطينيون ويحاصرونها بالمستوطنات اليهودية الجديدة .

وفيما يخص الاستيطان فإن اليمين واليسار يلتقيان حول مفهوم مصادرة الأراضي، أما موضوع القدس فهو عند الجميع خارج النقاش تماماً كون القدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، ووضع الجولان في قناعات اليمين واليسار الإسرائيلي لا يختلف في شيء عن موضوع القدس ،

وهـو مـا شجع حكومة الليكود برئاسة نتينياهو إلى الإعلان عن ضرورة توطين أكثر من ٢٥ ألف يهودى فى الجولان حتى آخر القرن العشرين .

لم يكـن شـيمون بيريـز أول مـن وضـع نظـرية السلام الاقتصادى كما زعم البعض ، بل أن مشـروع الدولـة العظمـى والتزاوج بين العقلية الصهيونية والثروات العربية قد ظهرت مع ظهور المشروع الاستيطانى ونادى بها هرتزل .

وفى عام ١٩٢٣م تقدم جابونسكى بمشروع الفيدرالية بضم فلسطين ويهود شرق الأردن.

وفـى الثلاثيـنات أعـلن بـن جوريـون تـأييد الصـهيونية لمشـروع الوحـدة العـربية وانضمام فلسطين يهوداً وعربا إلى الاتحاد .

وفـى عـام ١٩٤٣م وضـع د.بـرجمان مشروع تحويل الشرق الأوسط إلى السوق المشتركة وتحدث حاييم وايزمان أول رئيس للكيان الصهيونى عن صيرورة إسرائيل سويسرا الجديدة .

وفـى عـام ١٩٦٥م قـامت إسـرائيل بـإعداد أطلس حدد الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لكـل دولـة عـربية ، وكـلفت جولدمـائير " ديفيد هور " محافظ البنك المركزى بدراسة خرج منها بطرح مشروع السوق المشتركة للشرق الأوسط .

وفـى عام ١٩٦٧م كتب شيمون بيريز مقالاً فى مجلة الأزمنة الحديثة الفرنسية بعنوان " يوم قـريب ويوم بعيد " طرح فيه أفكاره ومشاريعه الشرق أوسطية والتى شكلت فيما بعد نواة لكتابه الشرق الأوسط الجديد .

وفـى عام ١٩٦٨م أصدر التجمع من أجل السلام كتاباً عن الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠م تنبأ فيـه بـأن إسـرائيل ستسـتحوذ عـلى الجـزء الأكبر من محصول السوق وستكون مركز المنطقة وأساس تطورها فى كل المجالات .

وفى عام ١٩٧٥م اقترح وزير المواصلات الصهيونى مشروعاً مفصلاً لتطوير نظام الاتصال فـى الشـرق الأوسـط تكون إسرائيل مركزه الرئيسى ويربط المشرق بالمغرب عن طريق شبكة من المطارات والموانئ والسكك الحديدية .. الخ .

وبعد اتفاقية كامب ديفيد وضع " أرتون حفنون " محافظ البنك المركزى الإسرائيلي وأشرك معه مصطفى خليل مشروع يشبه إلى حد بعيد مشروع الشرق الأوسط عام ٢٠٠٠م أو أنه نسخة منه ويقترح المشروع رصد ٣٠ مليار دولار تدير الولايات المتحدة والدول الأوروبية والعربية من خلاله بنك تنمية وإعمار الشرق الأوسط .

وفى عام ١٩٨٩م مول صندوق " هامر " للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط بجامعة تل أبيب مجموعة من البحوث الاقتصادية وغير الاقتصادية تحت عنوان التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ومما سبق يتضح أن ما جرى ويجرى منذ حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد ليس سوى خطوات تنفيذية لمشروعات واستراتيجيات وضعت لإعادة رسم المنطقة منذ زمن بعيد .

الفصل الرابع

ردود الأفعال التركية

عــــام :

يرتبط الوطن العربى وتركيا بعلاقات اللاّفكاك التى يصعب على أحد الطرفين تجاهلها أو محاولة التنصل منها كما حدث بعد قيام الجمهورية التركية والمحاولة التى بذلها مؤسسها كمال أتاتورك حين توجه بتركيا نحو الغرب مديراً ظهره نحو العرب والشرق كله، وهى المحاولة التى أثبتت التطورات المعاصرة أنها قد جاءت منافية ومخالفة للكثير من الثوابت والحقائق الجغرافية والتاريخية، وبالتالى فإنها قد آلت إلى الفشل .

الحقائق الجغرافية :

أولاً : تؤكد الحقائق الجغرافية انتماء تركيا إلى الشرق الأوسط ، شاءت السلطة فى أنقره أم لم تشأ فهى جزء من هذا العالم الذى يشكل الوطن العربى أكثر من ٦٥٪ من مساحته .

ثانياً : إن الغرب بعد أن جاءنا بمصطلح الشرق الأوسط " قد أملت عليه استراتيجية وضع تركيا مع العرب فى سلة واحدة ، على الرغم من أن تركيا قد يممت وجهها شطره ، وقد تأكد هذا الوضع من خلال مشاريع الأحلاف الغربية التى وضعت تركيا وإيران والعرب فى خططها بدءاً بقيادة الشرق الأوسط ومروراً بحلف بغداد ووصولاً إلى مشروع ايزنهاور.

ثالثاً : جسدت الجغرافية الطبيعية قضية الماء، فقد شكلت روافد المياه المنسابة من المرتفعات التركية إلى الأنهار العربية وخاصة دجلة والفرات أداة وصل بين العرب والأتراك يصعب فصلها.

وخلاصة القول فإن أهمية تركيا النسبية من وجهة النظر العربية تنبع من أنها .

أولاً : بلد جغرافى مهم جيو سياسياً وعسكرياً واقتصاديا .

ثانياً : إنها بلد مسلم ولو كان علمانى ، وهو ما يجعلها تحتل موقع مهم فى منظمة المؤتمر الإسلامى ومن المحتمل أن تتزايد أهميتها مستقبلاً:

ثالثاً : إنها بلد شرق أوسطى يمثل همزة وصل بين أقطار الشرق الأوسط والعالم الغربى.

رابعاً : إنها بلد ذات علاقة تاريخية واجتماعية وثقافية عميقة مع العالم العربى .

المبحث الأول

المراحل الأولى للعلاقات العربية التركية

ترجع البدايات الأولى للتعارف العربى التركى إلى عام ٢٢ هـ عندما غزا العرب بلاد خراسان فى عهد الخليفة عمر بن الخطاب واستنجد أهل خراسان بخاقان ملك الترك، الذى سبق له وأن مد سيادته على أجزاء من بلاد ماوراء نهرى سيحون وجيحون [(١)] فكان الاحتكاك العربى ـ التركى أمرا لامناص منه فى ظل توسع الفتوحات الإسلامية لاسيما وأن الترك قد أقاموا دولة كبيرة امتدت من شمال الصين شرقاً مارة بآسيا الوسطى حتى بلاد ما وراء النهر غرباً .

وقد شكل الأتراك عقبة فى وجه التوسع العربى الإسلامى فى المراحل الأولى من الفتوحات واشتهروا بالقوة والشجاعة والمهارة الحربية وكان أول نصر سجله العرب على الترك فى عهد معاوية بن أبى سفيان عام ٥٤ هـ (٦٧٤ م) على يد عبيد بن زياد الذى تمكن بجيشه من المسلمين من عبور النهر إلى جبال بخارى.

وبالرغم من أن حملات الجيوش العربية الإسلامية على الأتراك قد بدأت فى النصف الأول من القرن الأول الهجرى، إلا أن عملية انتشار الإسلام قد سارت ببطء حتى عهد المعتصم فى القرن الثالث الهجرى فضلاً عن قيام العرب بصد غارات الأتراك ودفعهم عن حدود الدولة الإسلامية .

وفى بداية القرن الرابع الهجرى بدأت الدعوة الإسلامية فى الانتشار فى وسط آسيا عن طريق بناء المدارس العربية الإسلامية التى ظهرت فى المشرق قبل أن تظهر فى حاضرة الدولة العباسية فى أقاليم غرب آسيا، ولعب التجار المسلمون العرب دوراً محموداً فى نشر الدعوة الإسلامية من خلال ترددهم على بلاد المغول عبر آسيا الوسطى وتأثيرهم على بلغاري الفولجا الذين اعتنقوا الديانة الإسلامية عام ٣٤٩ هـ (٩٦٠م) دون إكراه أو ضغط عسكرى [(٢)] .

---

(١) الطبرى ، أبو جعفر محمد بن جرير : تاريخ الرسل والملوك ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧م الجزء الأول ص ٣٨

(٢) توماس أرنولد: الدعوة إلى الإسلام : ترجمة حسن إبراهيم حسن ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٥٧م ص ٢٤٣.

الأتراك فى عهد الخلافة العباسية :

بعد أن اعتنق الأتراك الإسلام ديناً تحولت نقمة العرب عليهم إلى إعجاب بهم فأظهر العباسيون رغبة فى شراء المماليك والجوارى الذين ما لبث الكثير منهم أن وصلوا إلى أكبر مناصب الدولة بعد أن أسندت القصور العباسية إليهم الحراسات الشخصية والعمل فى الجيش ، وبلغ الأمر بالمعتصم(١) إلى اعتماده على الأتراك اعتماداً كلياً واتصف سلوكهم بالقوة والبطش ، وكان ارتفاع شأنهم مصحوباً بإجحاف العرب حقوقهم ومكانتهم مما ولد النقمة العربية على الأتراك وعلى المعتصم نفسه .

وقد تزايد نفوذ الأتراك المصحوب بالدسائس والمؤامرات وزاد إحساسهم بالقوة والغلبة حتى وصل بهم الأمر إلى خلع الولاة والأمراء ، وفى الحالات التى كان لا يستجاب لطلبهم فيها تكون النتيجة تصفية الخليفة نفسه بالسم أو الاغتيال أو الخنق بواسطة حراسه الأتراك (٢)، وهو ما حدث بالفعل مع الخلفاء " المتوكل " والمنتصر" والمهتدى" فى عصر الدولة العباسية الثانى الذى بدأ عام ٢٣٢ هـ - ٨٤٦ م) بصعود المتوكل إلى كرسى الخلافة(٣) .

وقد ساد عصر الدولة العباسية الثانى جو من الانحلال السياسى والقيمى نتيجة عبث الموالى الأتراك الذين أصبحوا يتمتعون بالنفوذ والسلطان إلى حد القدرة على خلع من يكرهون وتنصيب من يريدون فى مناصب الدولة، وبدلاً من أن يكونوا درعاً للخلافة إذ بهم يشكلون عصبة عنصرية جديدة حلت محل العرب والفرس على السواء. الأمر الذى جعل بعض الأمراء الترك يفكرون فى إقامة دولة مستقلة أو شبه مستقلة فى أجزاء من الدولة العباسية وهو ما شجع الكثير من الأمراء على الاستقلال بأقاليمهم وبولاياتهم وارتبطت دول قامت فى مصر والشام بأسماء بيوت من الأعاجم (٤) تركية أو فارسية باستثناء دولة الحمدانيين التى قامت فى الموصل وحلب وعظم شأنها وبرزت فيها العصبية التى تجلت فى محاولتها تخليص الدولة العباسية من أيدى الأعاجم ، غير أن الأمور كانت قد وصلت إلى مرحلة أصبح فيها من الصعب إنقاذ الدولة العباسية بعد تفشى النزعات العنصرية وقيام دويلات متعددة مثل الظاهرية فى حران والسماتية فى فارس وما وراء النهر والدولة البهوية الفثوية فى فارس والعراق.

---

(١) الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك ج٦: ص ٤٥٢.
(٢) إبن الأثير – على بن محمد الكامل : دار الطباعة المنيرية، القاهرة ج٧ ص ٩٩.
(٣) أحمد أمين : ظهر الإسلام " دار الكتاب العربى: بيروت ج١ ص ص ٧٤ – ٧٦.
(٤) أحمد أمين : ظهر الإسلام ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧ – ٥٩ .

استنجد العباسيون ببني بويه لتخليصهم من الأتراك ليستبدلوا سيداً بسيد ، ولم ينقذ الدولة العباسية من البهويين إلا السلاجقة الأتراك بعد أن استنجدت بهم الخلافة عام (١٠٥٥م) (١) .

استمرت حالة الضعف والتمزق تستشرى فى جسم الدولة العباسية وامتد صراع الأعاجم على السلطة ينخر عظامها الأمر الذى أدى فى النهاية إلى سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية فى أيدى التتار عام ١٢٥٨م.

العلاقات بين العرب والأتراك فى ظل الدولة العثمانية :

قامت الدولة العثمانية فى أواخر القرن الثالث عشر الميلادى فى شمال غرب الأناضول على أنقاض دولة السلاجقة.

وكانت إمارة عثمان التى توسعت على حساب كل من الدولة البيزنطية والدولة التركمانية فى الأناضول قد عبرت الدردنيل وبحر مرمرة وتوسعت فوصلت إلى البلقان وأحرزت انتصارات على الحملات الصليبية وواصلت انتصاراتها إلى أن تمكنت من إسقاط الدولة البيزنطية بعد أن استولت على عاصمتها القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، والذى أدى إلى رفع شأن الدولة العثمانية فى العالم الإسلامى(٢) وأصبحت القسطنطينية (إستانبول فيما بعد) عاصمة للإمبراطورية العثمانية العالمية.

وقد اضطرت الدولة العثمانية إلى التوسع شرقاً بعد وصول البرتغاليين إلى المياه الشرقية وشروعهم فى مهاجمة الموانى الإسلامية فى شرق أفريقيا والبحر الأحمر بهدف التصدى للغزاة الجدد بصفتها حاملة رسالة الإسلام (٣) إلا أن تحول فارس الصفوية إلى المذهب الشيعي فى أوائل القرن السادس عشر وتهديديها للدولة العثمانية من ناحية الشرق قد جعل الأخيرة تقرر اتخاذ المبادرة ودرء الخطر الشيعي الذى كانت تشجعه الدول الأوروبية والتى أدت إلى تحويل جهود الدولة العثمانية نحو الشرق. وفى نفس الوقت نشبت أول حرب بين المماليك فى مصر والشام من جانب وبين الدولة العثمانية من جانب آخر انتصر فيها المماليك فى البداية وإن لم يتمكنوا من مواصلة انتصاراتهم ، بسبب الصراع على السلطة وانتشار الفساد والقحط ، إضافة إلى تأثر دولة

---

(١) ابن الأثير : الكامل ج٩ ص ١٦٨.

(٢) د. أحمد عبد الرحيم مصطفى : حفاظ العثمانيين على التراث الإسلامي: المجلة العربية للعلوم الإنسانية: جامعة الكويت العدد ٣١ صيف ١٩٨٨م ص ١٤

(3). Bernard Lewis the Emergece of Modern Turky, London, 1963 pp 12-13

المماليك باكتشاف البرتغاليين طريق رأس الرجاء الصالح واحتكارهم تجارة الهند بعد أن وطدوا أقدامهم فى كلكتا وأقاموا قواعد تجارية لمنافسة التجار العرب .

استمرت الحرب بين مماليك مصر والشام والدولة العثمانية بين حين وآخر بسبب انشغال الدولة العثمانية بمحاربة الصفويين والغزو الأوربى إلى أن دارت المعركة الحاسمة بين الطرفين فى مرج دابق فى أغسطس ١٤١٦م [١]، وفى يناير ١٤١٧م احتل العثمانيون القاهرة وانتهى بذلك حكم المماليك فى مصر وبلاد الشام.

واصلت الدولة العثمانية توسعها غرباً حتى وصلت أبواب فيينا، بينما استمرت فى ملاحقتها للأساطيل العربية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى بعد أن كونت أكبر أسطول بحرى سيطر على سواحل البحر الأحمر وحوله إلى بحيرة عثمانية إسلامية، ومنعت دخول السفن الأوربية إلى موانيه حرصاً على مصالحها التجارية وعلى سلامة البقاع المقدسة التى فكر البرتغاليون فى الاعتداء عليها . بينما فرضت العزلة على العرب واشتد ظلم الولاة الأتراك على سكان الولايات العربية بفرض المزيد من الضرائب والإتاوات وسيطرت جنود الإنكشارية فتولدت الاضطرابات والثورات العربية الداعية إلى الخلاص من قبضة السيطرة العثمانية، والتى زاد إحساس الفلاحين والصناع بظلمها من خلال عاملين" [٢] .

الأول : فرض المسئولية الجماعية فى سداد الضرائب .

الثانى : استعمال الجباة للعنف أثناء التحصيل .

الحرب العالمية الأولى ونتائجها على العلاقات العربية التركية :

بعد ما يزيد على أربعة قرون من العلاقات العربية التركية والتى مرت بأطوار متعددة، تميز كل طور فيها بظروفه وسماته الخاصة ، أى أن المسلمين فى الولايات العربية وعلى الرغم من معاناتهم من ظلم الولاة العثمانيون كانوا يعتبرون أنفسهم شركاء فى دولة واحدة مع حكامهم وهى الدولة العثمانية باعتبارها دولة إسلامية [٣] .

---

(١) قسطنطين بازيلى: سورية وفلسطين تحت الحكم العثمانى: ترجمة طارق معصرانى: دار التقدم ، موسكو، ١٩٨٩م ص ٢٨.

(٢) السيبومى إسماعيل الشربينى : مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) الجزء الأول الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة تاريخ المصريين (١١٠) القاهرة ١٩٩٧ ص ٣٠٠.

(3) Zeine . N. Zeine, Arab Turkish Relation and the Emcrence of Arab Nationalism, Beivot 1968.

وفى نوفمبر ١٩١٤م تقرر مصير الإمبراطورية العثمانية بصفة نهائية بعد الانحسار الكبير عن الرقعة العربية فى فترة ما قبل الحرب والتى بدأت بالتخلى عن تونس عام ١٨٨١م وانتهى الوجود العثمانى بشكله الفعلى فى ليبيا عام ١٩١٢م وبشكله القانونى عام ١٩١٤م ، وكانت الظروف السابقة للحرب قد مهدت ليس فقط للهزيمة العسكرية، بل ولأفول دولة الخلافة العثمانية (١) .

وإذا كانت الحرب قد أخرجت الأتراك من بقايا مناطق الإمبراطورية فى الوطن العربى، فإن الظروف السابقة لها كانت قد مهدت لما اتصل بالعلاقات بين الطرفين وهى الظروف التى عبرت عن نفسها فى الإسهام فى التخلص من الوجود التركى . غير أن عوامل كثيرة قد ظلت تلعب دوراً فى العلاقات العربية التركية منها:

(أ) العامل الدينى :

فقد تعمقت الروابط الدينية بين العرب والأتراك وزادت أواصرها بعد انتقال عاصمة الخلافة إلى استانبول منذ القرن السادس عشر والتعاش الدعوة إلى الجامعة الإسلامية فى عهد السلطان عبد الحميد ١٨٧٦ ـ ١٩٠٩م رغم ماعانته الولايات العربية من ظلم الولاه فى تلك الفترة وما قبلها.

(ب) العامل الجغرافى :

ويتمثل فى تداخل الحدود وهو ما حدث فى المناطق المتاخمة لتركيا خاصة فى الشام والعراق، ومشكلة تداخل الأعراق والتى عادة ما تحدث عندما تكون تلك المناطق تحت نظام سياسى واحد.

تطور العلاقات العربية التركية بعد إعلان الجمهورية التركية :

تفاوتت المواقف العربية خلال الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الأولى ومعاهدة لوزان عام ١٩٢٣م (٢) والتى تنازلت الجمهورية التركية بمقتضاها عن أية حقوق قانونية لها فى المنطقة

---

(١) تاريخ مصر الحديث والشرق الأوسط: مصدر سابق ص (٢٧)

(٢) د. يونان لبيب رزق " العلاقات العربية التركية فيما بين الحربين العالميتين فى مجموعة باحثين، فى كتاب العلاقات العربية التركية من منظور عربى ، معهد البحوث والدراسات العربية : الجزء الأول القاهرة ١٩٩١م ص ٣٢٠ .

العربية ، فبينما لقى هذا الانهيار فى سوريا ترحيباً وتزامن مع الرواية التركية بتآمر العرب مع القوى الأجنبية لتقطيع أوصال الإمبراطورية العثمانية مما أدى فى نهاية الأمر إلى وقوعهم أنفسهم تحت سيطرت الاستعمار الغربى ، كان فى المقابل أن نظر العرب إلى الوجود التركى العثمانى فى الوطن العربى على أنه مثل استعماراً سياسياً تخفى تحت عباءة الوحدة الدينية وإهمال شئون الدولة العثمانية وممارسة القمع والاستبداد والنهب فى الولايات العربية الأمر الذى مهد الطريق حضارياً وتقنياً للاستعمار الأوروبى للقضاء على الدولة العثمانية الإسلامية وبالتالى وراثتها فى السيطرة على معظم أجزاء الوطن العربى . وفى هذا الصدد نستنتج بأن العلاقات العربية التركية قد ولدت ردود أفعال لدى الطرفين وقعت فريسة تفسيرات تاريخية متناقضة[١].

ومع مرور كل الأحداث سالفة الذكر وبالرغم من شعور القوميين العرب بالمرارة التى تولدت عن عنصرية تركية وصراع بين القومية العربية والقومية الطورانية قبل الحرب ووصل هذا الصراع ذروته عندما أقدم الوالى على إعدام عدد من رجال الجمعيات العربية فيما عرف بمذابح جمال باشا[٢]. فإن ردود الفعل فى كل من مصر والعراق على ثورة الشريف حسين شريف مكة ضد الأتراك قد جاءت سلبية حيث قوبلت بالرفض النسبى فى العراق بينما لم تلقى أى قبول فى مصر وبالأخص فى أوساط علماء الأزهر الذين اعتبروا ثورة الحجاز مؤامرة بريطانية لضرب الوحدة الإسلامية .

وقد تزامنت الرؤية السلبية المتبادلة مع ظهور تحول الجانب التركى نحو الغرب، وسعى الأتراك الجمهوريون إلى تقطيع جذور تركيا الشرقية ولكنهم فى نفس الوقت حاولوا الاحتفاظ ببعض الأراضى العربية ففشلوا فى الاستيلاء على الموصل فى شمال العراق ونجحوا فيما بعد فى استلاب الإسكندرونة وزاد الموقف تفاقماً دخول الغرب على خط العلاقات لدى الجانب التركى بالنفوذ والارتباط الإستراتيجى ولدى الجانب العربى بالاستعمار[٣].

السياسة التركية وفقدان الهوية :

بعد أن أصيبت السياسة التركية بخيبة الأمل فى تعاملها مع الغرب ورفضه لمحاولة اقترابها منه على أساس مبدأ الشراكه والانتماء إلى بعض أنظمته الاقتصادية ومؤسساته العلمية وبعد أن أبدى

---

(١) محمد خالد الأزعر : العرب ودوائر التحرك الإقليمى للسياسة التركية ، مجلة شئون عربية: العدد ٧٤ يونية ١٩٩٣م ص ١٣٧.

(٢) د. يونان لبيب رزق : مصدر سابق ص ٢١٥

(٣) د. عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافى: مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ١٩٨٧م ص ٢٢.

الجانب الأوروبى (الاتحاد الأوربى) على وجه التحديد عدم رغبته فى الترحيب بالرغبة التركية إلى حدودها النهائية بالإضافة إلى العجرفة والاستعلاء الغربى تجاه تركيا جعل السياسة التركية تظهر مزيداً من العناية بالعمق الجغرافى التاريخى الشرقى والإسلامى والعربى خلال العقدين الأخيرين [1] وهو توجه لا يعتبر شيئاً جديداً أو مميزاً فى الحياة السياسة التركية فى التعامل الخارجى إذا أنه كلما تزايدت مشكلات تركيا مع القوى الغربية والصهيونية [2] كلما حاولت العودة إلى واقعها وموقعها الطبيعيين، واقعها الإسلامى وموقعها الشرق أوسطى .

وفى هذا الصدد يمكننا إيجاز التوجهات والمواقف المتذبذبة وغير المتوازنة للجمهورية التركية منذ إعلانها عام ١٩٢٣م فى المحددات التالية :

١ ـ تزامن تبادل الاتهامات والرؤى السلبية بين العرب والأتراك .

٢ ـ انسلاخ تركيا عن واقعها الشرقى والإسلامى والغوص فى محيط التبعية الغربية[3] .

٣ ـ توتر العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وبروز نظام عالمى جديد ذو قطبين تمخضت عنهما منظومتين ونظامين اختارت تركيا من جديد الانحياز إلى المنظومة الرأسمالية ومحاولة الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسى بقيادة الولايات المتحدة أى حاولت الانغماس فى تطبيق بعض مشاريعه الإقليمية سياسياً وأمنياً فى المنطقة العربية، وقد حدث ذلك فى إطار التقرب والمحاكاة التركية للغرب من جانب، والعداء العميق والصراع التاريخى بين تركيا وروسيا، والمطالب السوفيتية الإقليمية فى تركيا منذ عام ١٩٤٦م من جانب آخر[4] .

٤ ـ اشتعال الصراع العربى الإسرائيلى وتفاقمه وما صاحب ذلك من منهج تركى اعتمد فى مواقفه تجاه العرب من المنطلقات السياسية التابعة للغرب والمنحازة والمؤازرة لإسرائيل .

---

(١) محمد خالد الأزعر: مصدر سابق ص ٣٦.

(٢) نازلى معوض أحمد: التقارب التركى العربى فى ضوء التطورات السياسة والاقتصادية المعاصرة فى مجموعة باحثين العلاقات العربية التركية من منظور عربى : معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة. ج١ ١٩٩١م ص ٣٢٠.

(٣) التقرير الإستراتيجى العربى لعام ١٩٨٩م : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ص ١٥٧ ومابعدها.

(٤) نبيه الأصفهانى : تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولى ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢ أبريل ١٩٧٨م ص ص٩٢ — ١٠٧ .

٥ ـ الحذر التركى إزاء المد الوحدوى العربى والذى جعل الجمهورية التركية تتخذ خطوات سلبية تجاه النظام العربى فى أكثر من مناسبة.

لقد ظل التأثير والتداخل المتبادل بين القضايا والمحددات التى تحكم الطرفين التركى والعربى فى وضع يصعب معه عزل أى منهما عن الآخر[١]، وبالتالى فإن النظرة السلبية المتبادلة قد ظلت هى الأخرى مخيمة على العلاقات التركية العربية فى جميع مراحلها تقريباً، كما أن التوجه التركى نحو الغرب هو الآخر كان حاضراً على الدوام فى بؤرة التعامل التركى مع النظام الغربى ومع إسرائيل وبالتالى فقد شجع انضمام تركيا إلى التحالفات التى روج لها الغرب والمضادة للتوجهات الوحدوية والقومية فى الوطن العربى، وفى نفسى الوقت تعززت العلاقات مع الكيان الصهيونى فى فلسطين[٢]، الأمر الذى باعد إمكانية التقارب بين الجانبين العربى والتركى يضاف إلى ذلك ما ظهر على حركة التحرر العربية من توجه نحو المعسكر الاشتراكى المضاد.

العلاقات العربية التركية فى العقدين السابع والثامن من القرن العشرين :

شرعت تركيا منذ منتصف الستينات فى فتح صفحة إيجابية فى علاقاتها مع الدول العربية، فقد أعلن وزير الخارجية التركى فى ٢ يناير ١٩٦٥م سعى تركيا نحو توثيق علاقاتها بالدول العربية وتنظيفها مما علق بها من شوائب[٣] طيلة الفترة الكمالية منذ عام١٩٢٣م والتى اتسمت بالعداء الناتج عن المواقف التركية المنحازة للقوى المعادية للأمة العربية ومن أهمها الاعتراف المبكر بإسرائيل بعد إنشائها مما زاد عمق الهوه بين تركيا وجيرانها العرب سياسياً واقتصاديا، إضافة إلى قيادة تركيا لمشروعات التحالف الغربية المعادية للعرب، كحلف بغداد، وحلف السنتو فى الخمسينات، وتأييد السياسة الفرنسية فى الجزائر قبل الاستقلال[٤].

وفى ٣ نوفمبر عام ١٩٦٥م تكلم رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل أمام البرلمان عن ضرورة بناء صداقة حقيقية مع الأقطار العربية وتطوير التعاون المثمر معها فى جميع الميادين.

---

(١) د. كمال المنوفى : تطورات السياسة الخارجية التركية، السياسة الدولية، العدد ٤٤ أبريل ١٩٧٦م ص ١٤٨.

(٢) عبد الوهاب بكر : تركيا والصراع العربى الإسرائيلى : مجموعة باحثين فى كتاب العلاقة العربية التركية جـ١، مركز البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩١م، ص ٢٨٣

(٣) نازلى معوض أحمد، مصدر سابق، ص ٢٠٩.

(٤) عبد المنعم سعيد : العرب ودول الجوار الجغرافى، مركز الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٧م ص ص ٧٤ - ٧٥.

وبالفعل حدثت بعض التغيرات منذ عام ١٩٦٥م فى علاقات تركيا مع بعض الدول العربية ، منها العراق والأردن والسعودية ومصر وأقطار الشمال الأفريقى العربى باتجاه التحسن وتوسيع العلاقات التجارية مع تلك البلدان ، وبدأت تركيا تمارس سياسة اقتصادية وسياسية شبه مستقلة ، توازن فيها بين مصالحها الذاتية والمصالح العسكرية والسياسية الغربية بما فيها السوق الأوربية المشتركة [١] . وتعود المساعى التركية فى تحسين علاقاتها مع الدول العربية إلى عزلتها دولياً وإقليمياً إبان الأزمة القبرصية الأولى فى عام (١٩٦٣- ١٩٦٤م) والى الانحسار النسبى للمد القومى العربى بعد الانفصال السورى عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١م وفشل مشروع الوحدة الثلاثية بين مصر والعراق وتركيا عام ١٩٦٣م ، ويعتبر هذا بمثابة الطور الأول من أطوار التقارب العربى التركى فى الفترة المحددة سلفاً .

حرب أكتوبر والأزمة القبرصية الثانية وتطور العلاقة التركية العربية:

حدثت نقلة نوعية مهمة فى العلاقات بين الطرفين وخاصة فى مجال العلاقات الاقتصادية بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م وبروز أهمية النفط العربى بشكل خاص إبان أزمة الطاقة العالمية التى تفاقمت فى ذلك الوقت ، كما أدركت تركيا كغيرها من الدول النامية والمتقدمة على السواء ضخامة الفوائض المالية النفطية العربية وأهميتها كمصادر تمويل لعمليات التنمية فى المنطقة، فحاولت تركيا استغلال مركزها الجيوسياسى الفريد، كنقطة التقاء بين القارتين الآسيوية والأوربية وتوظيفه لصالحها الاقتصادى الخاص فى تعاملها مع الدول العربية لإخراج اقتصادها من حالة التدهور الشديد الذى كان يعانى منه من خلال فتح أسواق جديدة واستثمارات واسعة تنقذه من تلك الأزمة.

وقد كانت الأسواق العربية ، والرأسمال النفطى العربى مؤهلين للمساهمة فى ذلك مساهمة فعالة [٢].

أما فى المجال السياسى فيكمن فى تطور الصراع التركى اليونانى حول قبرص خاصة وأن الأزمة قد زادت تفاقماً بعد أن أقدمت القوات التركية على غزو الجزيرة فى أغسطس ١٩٧٤م واحتلت الثلث الشمالى فيها الأمر الذى ولد ردود فعل شديدة أثرت على الروابط التركية

---

(١) محمود على الداود : العلاقات العربية التركية والعوامل المؤثرة فيها: المستقبل العربى العدد ٤٥ نوفمبر ١٩٨٢م ص ص ٦٦ — ٦٧ .

(٢) عبد المنعم سعيد : مصدر سابق ، ص ٧٧.

الأطلسية ، فإذا كانت ردود الفعل فى الأزمة الأولى قد تمثلت فى توجيه الرئيس الأمريكي " ليندون جونسون " آنذاك رسالة إنذار رسمية إلى الحكومة التركية مفادها[1] بأن حلفاء تركيا فى الناتو لم تتوفر لهم الفرصة لدراسة ما إذا كانوا ملزمين بحماية تركيا ضد الاتحاد السوفيتى إذا ما اتخذت تركيا خطوة يترتب عليها تدخل الاتحاد السوفيتي" ، كما اشترط جونسون في رسالته ألا يستخدم أى سلاح أمريكى من قبل تركيا فى صراعها حول قبرص. فإنها فى الأزمة الثانية قد جاءت أكثر وضوحاً وأكثر وقعاً وتمثلت هذه المرة فى قرار الكونجرس الأمريكى فى فبراير ١٩٧٥م بحظر مبيعات السلاح الأمريكى إلى تركيا والذى استمر فى التطبيق حتى عام ١٩٧٨م . ومثل هذا القرار إرضاء لليونان التى كانت قد أعلنت انسحابها من الأجهزة العسكرية لحلف الأطلسى بعد الغزو التركى لقبرص عام ١٩٧٤م[2] .

وفى ظل هذه الأزمة استغلت تركيا عضويتها فى منظمة المؤتمر الإسلامى لتقوية علاقتها الاقتصادية مع الدول الإسلامية والبلدان العربية مستخدمة موقعها الإستراتيجى والجيوبوليتيكى الذى يميل لصالحها كوسيط بين الشرق العربى والعالم الإسلامى والغرب الأوروبى والأمريكى ، مما يسر (مهد) لها لعب دور مزدوج بين العالمين العربى والغربى فى الاتجاهين معاً وعلى المستويين السياسي والاقتصادى.

وفى حقيقة الأمر فإن عقد السبعينات قد تخللته سنوات مريرة وعصيبة اقتصاديا وسياسياً بالنسبة لتركيا، زاد من مرارتها فشل الأخيرة فى اختراق السوق الأوروبية المشتركة[3] والذى كان الانضمام إليها وما يزال أهم الأهداف الإستراتيجية التركية . فبالرغم من الامتيازات الجمركية الممنوحة للصادرات الزراعية إلى دول المجموعة بمقتضى إتفاق عام ١٩٧٠م إلا أن أمل تركيا قد تبدد بسبب الحماية الكبيرة التى كانت دول السوق تفرضها على منتجاتها الزراعية والصناعية المنافسة للمنتجات التركية، وانضمام أسبانيا والبرتغال إلى المجموعة الأوروبية واللتين لهما منتجات زراعية منافسة للمنتجات التركية، وكذلك القيود التى فرضت على هجرة العماله التركية إلى دول السوق منذ أوائل السبعينات .

(1) George marris, Troubled ALLIANCE (Califorila Moover Institute on War . Revolution and Peace 1972) . P 112.

(٢) عبد المنعم سعيد : مصدر سابق ص ٧٧.

(٣) وليام هيل : العوامل الاقتصادية فى العلاقات التركية – العربية ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٤٥ نوفمبر ١٩٨٢م ص ص ٧٥ – ٧٦.

تطور العلاقات العربية- التركية فى عقد الثمانينات :

كان من العوامل المهمة التى أثرت بشكل كبير فى تطور العلاقات الاقتصادية بين تركيا وبعض الأطراف العربية هو عامل سياسى مهم تمثل فى الحرب العراقية الإيرانية التى استمرت ثمان سنوات ١٩٨٠- ١٩٨٨م فقد دعمت هذه الحرب الموقف الاقتصادى التركى وتغيرت المواقف التركية تجاه بعض الدول العربية وخاصة العراق فاستفادت تجارياً ومالياً ونفطياً ، أعلنت على ضوء هذه المكاسب المتوخاة فى ١٩٨٠/١/٢٤م برنامجاً للتكيف والاستقرار الاقتصادى، تضمن العمل على إنعاش الاقتصاد من خلال إخضاعه لقوى السوق الحرة وللمنافسة الأجنبية، وتقليص دور الحكومة فى النشاط الاقتصادى وتوجيه الاقتصاد نحو التصدير وزيادة القدرة التنافسية للصادرات فى الأسواق العالمية، واستقطاب الرأسمال الضرورى للاستثمار من خلال حوافز مختلفة للمستثمرين والمصدرين وتصحيح أسعار الصرف وإنشاء مؤسسة اقتصادية لمراقبة الآداء الاقتصادى[1] . وكان من نتائج هذا البرنامج أن تحقق نمو بلغ ٥,٧ ٪ خلال الفترة من ١٩٨٠ - ١٩٩٠م .

أما العامل الثانى الذى ساهم فى تطور العلاقات العربية - التركية فهو الموقف السياسى للتحالف الغربى من إقدام الأقلية القبرصية التركية بزعامة رؤوف دنكتاش على إعلان دولتها المستقلة المنفصلة عن نقوسيا فى شمال الجزيرة[2] . فقد رفضت جميع دول التحالف الغربى (الناتو) الاعتراف بدولة الأتراك الانفصالية فى شمال قبرص ويؤكد هذا الموقف على الدعم الأمريكى والغربى عامة على مناصرة اليونان بشكل واضح فى تطورات أزمة قبرص ، وهو موقف اعتبره الأتراك مكرساً ضدهم وبالتالى ضاعف من مشاعر المهانة القومية وضآلة الوزن النسبى لبلادهم فى نطاق الجناح الجنوبى الشرقى للحلف الأطلسى ، قياساً إلى وزن اليونان، كما ضاعف من هذه المشاعر تدعيم حلف الأطلنطى للجانب اليونانى فى صراعه العام ضد تركيا حول جزر بحر إيجه. كل هذا أوجد إدراك عقلى لدى الأتراك بفداحة الثمن المقدم من أنقرة لصالح سياسات وطموحات حلف الأطلنطى لزعامة العالم انطلاقا من الشرق الأوسط[3] .

---

(1) Stanbel Chamber of Commerce (ICOC), A Social an Economy Atlas of Turkey : (stanbel ICOC, 1992 - 20) P. 16

(٢) شسيم شاكماك : موقع تركيا فى حلف الأطلسى وأثر ذلك على علاقته بالوطن العربى : المستقبل العربى العدد ٤٥ نوفمبر ١٩٨٢م ص ص ١٠٥ – ١٠٦

(٣) د. نازلى معوض : مرجع سابق ص ٣١٣.

وفى عقد الثمانينات حققت تركيا من خلال تحسن علاقتها مع الدول العربية مكاسب لا يستهان بها فقد بلغ الفائض فى ميزانها التجارى مع تلك الدول فى عام ١٩٨٦ - ١٩٨٩م نحو ٣,٨٨٤ مليون دولار وبلغ حجم قيمة الصادرات التركية إلى الدول العربية حوالى مليارى دولار وبنسبة ٢٧٪ من جملة الصادرات التركية بينما شكل النفط أكثر من نسبة ٩٠٪ من جملة الصادرات العربية إلى تركيا. كما استفادت من الاستثمارات المشتركة وبلغت القروض المقدمة لتركيا من الدول العربية ٧٤٨ مليون دولار خلال الفترة من عام ١٩٧٧ - ١٩٨٣م ساهم صندوق التنمية الإسلامية بنسبة ٥٠٪ (١).

وهكذا كان النفط العربى وحاجة تركيا إليه من ناحية وأسواق البلدان العربية المفتوحة أمام الصادرات التركية من ناحية ثانية والفوائض النفطية العربية التى كان بإمكان تركيا الاستفادة منها من ناحية ثالثة كلها مفاتيح لتوجه تركيا اقتصاديا نحو الأقطار العربية بينما مثل عدم قبول أوروبا وأمريكا والاستخفاف بها واتخاذ المواقف المجحفة فى حقها والتعالى عليها مفاتيح الاتجاه السياسى لتركيا ناحية العرب فى السبعينات والثمانينات .

---

(١) خليل إبراهيم الناصرى : التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية – التركية : بغداد ، مطبعة الراية ، ١٩٩٠م ، ص ١٣٥ .

المبحث الثانى

حرب الخليج الثانية وردود الفعل التركية

من المسلم به أن التاريخ سلسلة متصلة تنشئوها الشعوب والدول على فترات طويلة ، غير أنها سرعان ما تعود إلى الذاكرة وتبرز بمعطياتها لتتفاعل مع المتغيرات المستجدة ، وكأن هذه الأزمنة والقرون لم ترد منذ عشرات أو مئات السنين .

ويتضح من هذا السياق أنه ليس هناك تخطيط سياسى ثابت بمعزل عن العلاقات التاريخية ورواسبها ، وبعيداً عن الواقع الجغرافى وتبعاته .

وفى رأينا ، أن استمرار الحرب العراقية الإيرانية لمدة ثمان سنوات قد وفرت الفرصة لتركيا للعودة إلى الشرق الأوسط من نفس البوابة التى أغلقت فى وجهها عند انهيار الإمبراطورية العثمانية فى نهاية الحرب العالمية الأولى .

وجاءت حرب الخليج الثانية على أثر الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ م بعاصفة الصحراء فى يناير وفبراير ١٩٩١ م ، وما تبعها من تفاعلات إقليمية وعالمية لتبرز بوضوح عامل التاريخ والجغرافيا ، فخمسة قرون من الحكم التركى والسلطة العثمانية والخلافة الإسلامية لم يمحها نصف قرن من التتريك الكمالى ولا من التغريب الأمريكى ولا من التحالف الأطلسى ، وإذا كانت الأنظمة العربية غافلة عن أسباب السياسة التركية الجديدة والتحرك التركى أثناء وبعد حرب الخليج ، فإن عليها وحتى أن يكون التقييم موضوعياً وواقعياً أن تدرك أن رغبة التوسع العثمانى ما زال يسيل لعاب الأتراك منذ إنكفاء الجمهورية الحديثة إلى آسيا الصغرى ، وحتى يومنا هذا.

وجاء غزو العراق للكويت ونشوب حرب الخليج الثانية فى العامين ١٩٩٠ ، ١٩٩١م فى ظل ظروف توالت فيها المتغيرات على الساحتين الإقليمية والدولية لتفتح آفاقاً رحبة أمام التوجهات التركية الجديدة ، ولتدفعها إلى الأمام ، خصوصاً وأن السياسة التركية قد استوعبت هذه المتغيرات وتمعن التفكير فى الأدوار المحتملة ، التى يمكن أن تقوم بها تركيا فى المنطقة العربية ، مع الأخذ فى الاعتبار النقاط التالية[1] :

---

(١) هيثم الكيلانى : هموم الأمن القومى مع حواره : مجلة شئون عربية، العدد ٧٧، القاهرة، مارس ١٩٩٤م ، ص ١٣ .

١- مركز تركيا فى الجماعة الأوربية وحلف الأطلسى ، ومطامعها الإقليمية .

٢- رؤيتها لمجال حيوى جديد فى آسيا الوسطى .

٣- ضعف المجموعة العربية وهزال أمنها القومى .

٤- مطامع تركيا فى مياه النهرين الدوليين دجلة والفرات .

٥- مشكلات تركيا الحدودية مع سوريا والعراق وإيران .

٦- التسوية المحتملة للصراع العربى الإسرائيلى .

إن جميع هذه المتغيرات ، إضافة إلى تحرر تركيا من خوف الخطر السوفيتى ، واستمرارها فى تعزيز قوتها العسكرية وتحديثها ترشح تركيا لتؤدى دوراً نشيطاً ومؤثراً فى منطقة الشرق الأوسط ، سياسياً واقتصادياً وأمنياً ، تكون فيه مصالحها ومصالح الولايات المتحدة وإسرائيل وحلف الأطلسى فى المقدمة وترشيح إسرائيل فى المنطقة كياناً أصيلاً ورائداً فى مقدمة ما تسعى إليه فى دورها وفى تفاعلات سياستها فى عقد التسعينات .

وفى ضوء ما سبق فإن أزمة الخليج الثانية هى الحدث الأول الذى جاء ليمهد الطريق أمام تفاعلات السياسة التركية فى العالم العربى والشرق الأوسط ، فقد شكلت مؤازرة تركيا للتحالف ضد العراق ابتعاداً عن سياستها المرتكزة على عدم التدخل فى الصراعات والحروب الإقليمية[١] من خلال :

١- إعلانها فى ١٩٩٠/٩/١٨م مد أجل الاتفاق الخاص بالتعاون العسكرى مع الولايات المتحدة لعدة أعوام أخرى[٢] .

٢- اضطلاعها بدور رئيسى فى الحملة العسكرية والاقتصادية والسياسية التى شنتها الولايات المتحدة ضد العراق ، فأغلقت أنبوبى النفط اللذان كانا يمران عبر أراضيها.

٣- حشدت أكثر من ٢٠٠ ألف جندى على الحدود العراقية بدعوى التحسب لأى هجوم عراقى محتمل ، وتم ذلك بتخويل من البرلمان التركى فى جلسة يوم ١٩٩٠/٩/٥م[٣].

---

(١) صبرى سيارى : تركيا والشرق الأوسط فى التسعينات : مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣١ ، صيف ١٩٩٧م ، ص ٣١ .

(٢) فيليب روبنس " تركيا والشرق الأوسط : ترجمة ميخائيل خورى : القاهرة ، مكتبة مدبولى ، ١٩٩٣م ، ص ٢٥ وما بعدها .

(٣) ياسر هاشم : آفاق الدور التركى فى حرب الخليج : أوراق شرق أوسطية ، المركز القومى لدراسة الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩١م ، ص ٥١ .

كما سمحت للولايات المتحدة وقوة التحالف الدولى بالاستخدام الواسع النطاق لقاعدتى إنجيرليك وباتمان الجويتين فى جنوب شرق تركيا وتنظيم استخدام أكثر من ١٢ قاعدة حربية أخرى على الأراضى التركية لضرب العراق أثناء حرب عاصفة الصحراء ولعزل الشمال العراقى عن الحكومة المركزية فى بغداد وفرض الحظر الجوى على المنطقة بعد انتهاء العاصفة .

ومما تجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد السياسة التى اتبعها الرئيس التركى أوزال ، فقد استطاع أن يناور ببراعة ودهاء وسط معارضة داخلية قوية واضعاً تركيا بحزم فى صف التحالف الذى أراد أن يحقق من خلاله توسيع دور تركيا السياسى ، وتعاظم دورها الإقليمى لتعبر من خلاله إلى أوربا وتفتح أبواب سوقها المشتركة الموصدة أمامها .

وأخيراً زيادة فرص التعامل التجارى والمالى فى الشرق الأوسط وخصوصاً مع دول الخليج، التى قدمت معونات وهبات إلى تركيا أثناء أزمة الخليج بلغت حوالى ٢,٥ مليار دولار(١) .

لقد أعطت حرب الخليج الثانية تركيا زخماً جديداً لسياستها العربية والشرق أوسطية ، فتحركت على محور الأمن الإقليمى والمجال الاقتصادى والمياه(٢) مع وضع الخطط لفتح أسواق أمام المصنوعات التركية ، وتشجيع رأس المال العربى على مضاعفة استثماراته فى تركيا. ونتيجة لنشاط السياسة التركية وتحركها السريع خوفاً من ضياع الفرص فقد حصلت تركيا على مكسب ذى طابع استراتيجى ، تمثل فى إسهام مالى كبير فى صندوق الصناعات العسكرية التركية ساهمت فيه السعودية والكويت كل منهما بمليار دولار بينما قدمت الإمارات العربية المتحدة نصف مليار دولار(٣) .

تميز الموقف التركى فى حرب الخليج الثانية بتطابقه مع الأهداف الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة ، بل وتخطى مواقف الدول الأخرى حين نادى بإدخال تعديلات بنيوية على الكيان العراقى ، الجغرافى والسياسى والبشرى ولمح إلى حقوق تاريخية سابقة فى بعض مناطق العراق الشمالية والشرقية وإلى أقلية تركية فى العراق (الموصل وكركوك) هضمت حقوقها ، وتعمل تركيا لإنصافها .

---

(١) جريدة الأهرام : القاهرة ، ١٩٩٣/٢/٣م .

(٢) الزيارات التى قام بها رئيس الوزراء التركى سليمان ديميريل لسوريا والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة فى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٩٣م .

(٣) جريدة الحياة : لندن ١٩٩٣/١/٢٨م .

وقد أرادت تركيا أن تبنى لنفسها من خلال حرب الخليج الثانية مركزاً هاماً فى ترتيبات المنطقة وشئون أمنها واقتصادها بعد الحرب ، وهو ما سعت إلى ترجمته من خلال عرضها على دول الخليج قدرتها على مساعدة مجلس التعاون الخليجى فى إنجاح خطط المجلس الرامية إلى تطوير قواته المسلحة وتزويدها بالأنظمة الدفاعية الحديثة والمتطورة .. وعلى توفير كل ما تحتاجه دول المجلس من خبرات فنية وتكنولوجية[1] .

وعلى الرغم من محاولة تركيا المستميتة فى تحقيق أكبر قدر من المكاسب من وراء حرب الخليج ورغم أن هذه الحرب قد أظهرت أهمية تركيا الاستراتيجية للغرب أكبر مما كانت عليه فى السابق فإن هذا لم يؤدى بالضرورة إلى علاقات أفضل مع الغرب : كما أن الآمال الاقتصادية هى الأخرى قد تبددت إذ لم تزد صادرات تركيا إلى الدول العربية ، ولم تحقق أكثر مما حققته فور انتهاء الحرب . وعلى عكس التوقعات فإن سياسة أوزال واستراتيجيته قد ألحقت بالاقتصاد التركى ضرراً بالغاً كلفه ما بين ٢٥ ، ٣٠ مليار دولار فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٦م منها ٤ مليار دولار ما بين ٢ أغسطس ١٩٩٠ - ٧ أغسطس ١٩٩١م[2] وهو مبلغ يزيد على ما حصلت عليه من معونات قدمتها دول الخليج .

أما مشروع نقل المياه الزائدة من نهرى سيحون وجيحون والذى بلغت تكلفته حسب الدراسات الأولية إحدى وعشرون مليار دولار والذى أطلق عليه خط أنابيب السلام فإنه لم يرى النور ، ذلك أن شكوكاً كثيرة قد ألقت بظلالها على العواصم العربية من جراء تطور الموقف التركى الجديد والذى أبرز بوضوح التفاعلات السياسية والعسكرية التركية أثناء وبعد حرب الخليج وعلى وجه الخصوص الموقف من شمال العراق[3] .

أهم مؤثرات التحول فى العلاقات العربية التركية بعد أزمة الخليج الثانية :

(أ) انهيار بعض التنظيمات العربية القائمة وإثبات عجز الأخرى فقد انهار مجلس التعاون العربى، وثبت عجز منظمة الأوبك وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى وإعلان دمشق وهو ما يؤكد بأن النظم الفرعية لا يمكن أن تكون بديلاً عن النظام العربى .

---

(١) جريدة الحياة : ١٩٩٣/٢/٩م . (تصريح للناطق باسم وزارة الدفاع التركى) .

(٢) د. نازلى معوض أحمد : العلاقات العربية التركية ، مصدر سابق ، ص ٣٣٩

(٣) صبرى سيارى : مصدر سابق ، ص ٣٢ .

(ب) تحجيم القوة العراقية وفرض الحظر على الشعب العراقى وتجويعه والتفتيش على أسلحة الدمار الشامل مما أدى إلى اختلال تركيبة التوازنات بالمنطقة وطرح تمزيق العراق بين أنقره وطهران من ناحية وفرض البحث عن بديل للنظام العربى المنهار يضمن ترتيب العلاقات فى المنطقة بما يتلاءم والمصالح الأمريكية من ناحية والصهيونية والتركية من ناحية أخرى(١) .

(جـ) المنطقة بحيث يقوم الدور التركى فى ضبط التوازنات الإقليمية من ناحية وموازنة الإسلام الأصولى فى إيران من ناحية أخرى . وقد لاقى هذا الطرح قبولاً من بعض الدول العربية فى بداية الأمر(٢) .

أدى انهيار النظام العربى إلى الشروع فى تحقيق الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية فى إعادة ترتيب المنطقة وكان انعقاد مؤتمر مدريد فى أكتوبر ١٩٩١ م الذى طرح فكرة التكامل الاقتصادى والشراكة والتعاون السلمى كما طرح صيغة الشرق أوسطية التى تهدف إلى ارتباط مفهوم الأمن بعدد من الاستحقاقات الأخرى ، الاقتصادية ، والثقافية ، كما أدى إلى تطلع تركيا للقيام بدور أيديولوجى فى ظل الدعاوى التى ترددت عن أن الصراع القادم هو صراع بين المسيحية والإسلام ، لا سيما وأنها تتمتع بميزة الماضى الإسلامى والحاضر العلمانى من ناحية ، وبوجودها جغرافياً فى الشرق الأوسط، وسياسياً وعسكرياً فى حلف الناتو(٣) .

المشكلة الكردية وردود الفعل التركية بعد أزمة الخليج الثانية :

تعتبر مشكلة الأقلية الكردية من أبرز المشاكل التى تشكل قلقاً وإحراجاً كبيراً للسياسة التركية ، فنسبة السكان الأكراد تزيد على ربع السكان فى تركيا وتمثل ثلثى الشعب الكردى كله . وتعيش الغالبية الكردية فى تركيا فى جنوب وشرق البلاد(٤) بينما يتوزع الثلث الآخر بنسب متفاوتة بين إيران والعراق وسوريا وأرمينيا . وبالرغم من حصول أكراد العراق على حقوق وميزات لم يحصل عليها نظرائهم فى تركيا وإيران وهم لا يطالبون بالانفصال كما هو

---

(١) د. السيد عليوه : العلاقات العربية التركية فى ظل الشرق أوسطية ، مجلة الباحث العربى ، العدد ٣٩ ، يوليو – أكتوبر ١٩٩٥م ، ص ١٠ .

(٢) د. سعد ناجى ، ومنعم حسنى : الأمن التركى بين مهمتين ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ٤٠ .

(٣) جريدة الوطن العربى : القاهرة ، ١٩٩٥/١٢/١١م .

(٤) د. مصطفى كامل محمد : التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، ودور مصر : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٥م ، ص ١٥٢ .

الحال مع أكراد تركيا ، إلا أن أزمة الخليج قد فجرت القضية الكردية برمتها . فقد استغل أكراد العراق فرصة ضعف النظام فى بغداد ليعلنوا تمردهم بهدف الحصول على امتيازات أخرى فقاموا بانتفاضة بتشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية فى شمال العراق تزامنت مع انتفاضة الشيعة فى الجنوب فى مارس ١٩٩١ م .

وولدت القضية الكردية المعقدة تفاعلات اتسمت بالانفعال وردود الأفعال بين تركيا والعراق وإيران ، وبقيت سوريا بعيدة عن تلك التفاعلات حتى عام ١٩٩٢م حين طالبتها تركيا بطرد زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان من الأراضى السورية وانعكست القضية الكردية على العلاقات العربية التركية فى مجالات أخرى منها(١) :

(أ) **قضية المياه** : وقد أعيد طرحها من جديد ، بعد أن كانت قد طرحت لأول مرة فى عام ١٩٨٧م حين أعلن تورجوت أوزال عن مشروع أنابيب السلام أثناء زيارته للولايات المتحدة الأمريكية فى فبراير من نفس العام(٢) .

(ب) **قضية الأمن** : وهى قضية أصبحت تركيا تشعر فيها بمركزها الهام فى منطقة الشرق الأوسط وتتوقع أن تسند إليها أدوار ومهام فى ترتيب البنية الأمنية المزعومة.

ويعتبر الأمن من أهم المشاكل التى تواجه العلاقات العربية التركية وتثير التناقضات فى المفاهيم بين الأمن العربى والأمن التركى .

مأزق تركيا الكردى بعد حرب الخليج الثانية .

سبق وأن تطرقنا إلى موضوع الأزمة والمشكلة الكردية وبروزها بشكل أكثر فعالية بعد حرب الخليج الثانية مما جعلها المشكلة الرئيسية فى السياسة التركية دفعتها إلى التدخل فى شئون جارها الجنوبى وكمقدمة لتحقيق أطماع سابقة فى منطقة شمال العراق . فقد أدى فشل التمرد الكردى على النظام العراقى إلى هروب عشرات الآلاف من اللاجئين الأكراد العراقيين إلى تركيا فى مارس وأبريل ١٩٩١م ، الأمر الذى حدا بتركيا أن توافق على جعل قاعدة أنجيرليك الجوية

---

(١) صلاح سالم : المشكلة الكردية وأثرها على دول المنطقة : السياسة الدولية ، العدد ١١٦، أبريل ١٩٩م ، ص ١٩٣ .

(٢) طارق المجذوب : ورقة مقدمة إلى ندوة : العرب والأتراك ، حوار مستقبلى : بيروت ، من ١٥- ١٨ نوفمبر ١٩٩٣م ، ص ٥ .

مقراً لعملية " توفير الراحة " التى أقامها التحالف تحت ذريعة حماية الأكراد العراقيين من هجمات الجيش العراقى . غير أن ما نظر إليه الأتراك من أنه مساعدة فى منع تدفق مزيد من اللاجئين الأكراد وعلى أن الموضوع عملية إنسانية حسب ادعائهم ، قد أدى إلى نتائج سياسية سلبية إذ شرع أكراد شمال العراق تحت حماية الغرب فى وضع أسس كيان كردى جديد[1] مستندين إلى معاهدة سيفر عام ١٩٢٠م والتى كانت قد نصت فى البداية على قيام كردستان ذات حكم ذاتى ضمن تركيا مع حق تحويلها خلال عام إلى دولة مستقلة تنضم إليها منطقة الموصل فى وقت لاحق ، وهو ما يعنى تخلى تركيا الكامل عن المناطق الكردية [2] .

قبلت أنقره الوضع الجديد على مضض تحت إشراف عملية توفير الراحة ، إلا أن الوضع الناشئ فى شمال العراق أدى إلى تفاقم شديد فى المشكلة الكردية بالنسبة لتركيا وجعلها تقف وجهاً لوجه أمامها فما كانت تخافه دائماً أصبح الآن واضحاً ، إذ أن الكيان الكردى فى شمال العراق فى الوقت الحاضر أصبح أقرب ما يكون إلى دولة مستقلة[3] .

ولا شك أن عنصر التعقيد فى المسألة الكردية وما صاحبها من تحالفات أحياناً ونقض التحالفات ومناصبة العداء بين كل فصيل وآخر أحياناً أخرى قد جعل الحكومة التركية فى حالة من الارتباك الشديد وشكل لها إزعاجاً جعل من الصعب عليها السكوت عنه ، فاستغلت اتفاقية المطاردة الساخنة بينها وبين بغداد لعام ١٩٨٤م واستمرت فى سياسة التدخل الهادفة إلى إجبار حزب العمال الكردستانى على التراجع ومنعه من استعمال المنطقة الحدودية ملاذاً آمناً لمقاتليه .

وكان أول عملية تركية كبيرة شنتها على الأكراد داخل الأراضى العراقية هى عملية فولاذ[4] فى مارس عام ١٩٩٥م والمكونة من ٤٠ ألف جندى واستمرت ستة أسابيع بهدف تدمير البنية التحتية لحزب العمال الكردستانى[5] .

---

(١) صبرى سيارى : مصدر سابق ، ص ٣٣ .

(٢) نبيل زكى : إشكالية المواجهة التركية – الكردية ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومى لدراسة الشرق الأوسط ، " مجلة فصلية " القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م ، ص ٢٦ .

(3) Gernam E. Fulley : The Fate of Rurds (AFF airs, Spring London1993, p. 108).

(٤) الحياة : لندن : ١٩٩٥/٣/٢٥م .

(٥) عبد الله صالح : أبعاد الحملة التركية على الأكراد ، السياسة الدولية ، العدد ١٢١ ، يونية ١٩٩٥م ، ص ١٥٦ .

وفى ١٩٩٦/٩/١م أعلنت الحكومة العراقية دخول قواتها مدينة أربيل تلبية لطلب تقدم به مسعود برزانى ، وقد انسحبت القوات العراقية من المدينة لتدخلها قوات برزانى ، غير أن السبب الرئيسى فى " دخول قوات عراقية مدينة أربيل كان وجود مؤامرة دبرتها المخابرات الأمريكية ضد نظام صدام حسين ، وكان على القوات العراقية ضربها فى مهدها ، وتعرية المؤامرات التركية الأمريكية التى تلقت ضربة شديدة وفضيحة عالمية ، لم تكن تتوقعها من نظام محاصر على كل الأصعدة [1] .

استمرار الانتهاكات التركية للأراضى العراقية بعد حرب الخليج الثانية :

حاول حزب العمال الكردستانى أن يقيم علاقة وتنسيق مع الاتحاد الوطنى الكردستانى بقيادة جلال طلبانى وصلت بينهما إلى حد التحالف ، إذ حاول حزب العمال أن يأخذ مكانه فى كردستان العراق بعد الفراغ الأمنى الذى شهده الإقليم أواخر عام ١٩٩١م وفى أعقاب نشوب الخصومة والخلافات بين الفصيلين الرئيسيين الاتحاد الوطنى والحزب الديمقراطى بزعامة مسعود برزانى على أثر إجهاض الحكومة المشتركة التى شكلها الطرفين واشتراكهما فى حملة عسكرية ضد حزب العمال عام ١٩٩٢م ، سمح له الوضع الجديد بشن هجمات ناجحة ضد تركيا بمساعدة الاتحاد الوطنى ، مما أجبر القوات التركية على شن حملة مطاردة لعناصر الحزب داخل الأراضى العراقية ، وقد تكررت عمليات الاختراقات التركية للحدود العراقية خاصة بعد أن أقام حزب العمال قواعد بالقرب من الحدود التركية .

لقد كلفت المواجهة العنيفة لحزب العمال الكردستانى مع الحكومة التركية أكثر من ٣٠ ألف قتيل منذ أن بدأ صراعه المسلح فى أغسطس عام ١٩٨٤م [2] ، إضافة إلى ذلك عدم الاستقرار الاجتماعى والاقتصادى ، وتسخير الحكومة التركية جزء كبير من مواردها لمواجهة الحزب ، الذى استطاع أن يحول قضية قبرص والصراع التركى اليونانى إلى قضية تحتل المرتبة الثانية من الأهمية[3] وبعد الفشل الذريع للمخابرات الأمريكية أعلنت القيادة التركية بإيعاز من الأولى إقامة منطقة أمنية داخل الأراضى العراقية وعلى طول الحدود العراقية التركية ، وهو ما لاقى معارضة شديدة من العراق ومن الدول العربية ولم يلقى ترحيب من الغرب الأوربى ، فتراجعت تركيا عن تطبيق مشروعها هذا.

---

(١) جريدة الحياة : لندن ١٩٩٦/٩/١م .

(٢) العرب ودول الجوار المشرقى : مجموعة باحثين فى حلقة نقاش : المستقبل العربى ، العدد ٢١٩ ، مايو ١٩٩٧م ، ص ٦٤ .

(٣) هيثم الكيلانى : هموم الأمن القومى العربى مع جواره ، مصدر سابق ، ص ٢٩ .

وفـي ١٩٩٧/٩/٢٣م قامت حملة عسكرية تركية ضخمة بانتهاك سيادة الأراضي العراقية فـي عملية مساندة لمليشيات الحزب الديمقراطي (بزعامة برزاني) وقد أثبت هذا الاجتياح الرؤية التي أصبحت أكثر وضوحاً ، حين أعلن (بولند أجاويد) نائب رئيس الوزراء التركي بصراحة ووضوح عن إقامة منطقة أمنية في شمال العراق وعن نشر أجهزة إلكترونية وإقامة نقاط مراقبة متطورة داخل الأراضي العراقية بعمق يتراوح بين ٥ كم ، ٣٠ كم(١) ، وعن بقاء أكثر من ثمانية آلاف جندي تركي داخل الأراضي العراقية.

وبذلك تكون تركيا قد استعارت تجربة إسرائيل في جنوب لبنان من حيث الوجود الدائم والتحالف مع عناصر محلية عميلة ، وهذه النزعة تتزايد يوماً بعد يوم لدى النخبة التركية التي ترى أن أوضاع العراق الآن مؤهلة لخدمة الأهداف التركية التي صعب تنفيذها في الماضي(٢) .

وفـي مايو١٩٩٧م شنت القوات التركية حملة في محاولة منها لتصفية وجود حزب العمال الكردستاني اشترك فيها حوالى ٥٠ ألف جندي في مناطق سيفي وبيجوف وهاكورك ، واتهم المجلس الوطني العراقي (البرلمان) أمريكا وإسرائيل بتشجيع تركيا على انتهاك الأراضي العراقية ، وشجبت هذه العملية دول كثيرة ومنها الاتحاد الأوربي الذى دعى تركيا إلى الانسحاب الفوري من الأراضي العراقية(٣) .

الموقف التركي حول مشكلة المياه بعد مؤتمر مدريد ١٩٩١م :

جاءت تفاعلات ما بعد حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد لتضع النقاط على الحروف ويتضح صدق المقولات التي أطلقت في بداية عقد التسعينات وحذرت من اشتعال حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل وظهر الوضع على حقيقته عندما كشفت إسرائيل عن أوراقها على مائدة المفاوضات العربية الإسرائيلية والمفاوضات متعددة الأطراف بوضعها في قمة الأولويات ، تقاسم المياه ، وتشكلت لجنة خاصة تحت هذا المسمى ضمن اللجان الخمس التي خرجت عن اجتماع موسكو مع بداية عام ١٩٩٢م . ولم ينته العام إلاّ بإطلاق الرصاصة الأولى في حرب المياه عندما أعلن رئيس وزرائها سليمان ديميريل عن سيادتها المطلقة على مياه دجلة والفرات(٤) دون أن تلتفت إلى الحقوق القانونية والتاريخية ، واعتبرها مسألة سيادة لا تقبل المناقشة من أطراف أخرى .

---

(١) جريدة الأهرام : ١٩٩٧/١٠/٢٨ .

(٢) عبد المنعم سعيد : العرب ودول الجوار الجغرافي ، مصدر سابق ، ص ص ٤٣ — ٤٤ .

(٣) الأهرام : ١٩٩٧/٥/١٨ .

(٤) د. حسن بكر : حروب المياه في الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسة الدولية : العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥م ، ص ٧٥ .

ومن هنا تبدو نذر الأزمة العربية التركية بتجاوز الاحتكام إلى القانون الدولى وجملة الاتفاقات والسوابق والأعراف التى تنظم حصص الانتفاع المشترك فى مياه النهرين إلى مصداقية العلاقات العربية التركية الراهنة .

ومن هنا يبدو خطر العدوان التركى وانتهاكه لكافة القوانين الدولية التى تنظم حقوق الدولة المطلة أو التى تعبرها الأنهار سواء كانت من دول المنبع أم دول المصب(1) ، وفى مقدمتها اتفاقية برشلونة عام١٩٢١ م وجنيف عام ١٩٢٣ م وهلسنكى عام ١٩٦٦م وكلها تحرم وتجرم إقامة أى مشروعات من طرف واحد ، من شأنها الإضرار بحقوق الغير فى الانتفاع من المياه(٢) .

إن تركيا بموقفها هذا وفى محاولة الاستئثار بمياه دجلة والفرات إنما تنفذ مخططاً يستهدف ممارسة الضغوط على سوريا وإضعاف موقفها وقبولها الشروط المجحفة المعروضة عليها فى مباحثات السلام حول الجولان .

أما على صعيد العراق فالأمر لا يختلف حول قضية الأكراد والأطماع التركية فى شمال العراق والموصل على وجه التحديد .

ويرى بعض المراقبون أن تركيا سوف تظل بحاجة إلى موارد البترول العراقى الذى توقف ضخه وتسويقه عبر موانيها منذ حرب الخليج الثانية ١٩٩٠- ١٩٩١م .

أما إذا وضعنا فى الاعتبار حجم التوقعات الهائلة لاكتشاف البترول فى سوريا عندئذ يمكن فهم تصريح ديميريل الخطير بأن للعرب نفطهم ولتركيا ماءها وهى حرة فى التصرف فيها(٣)على أنها عرض لسقف المساومة المطروحة لحل النزاع حول دجلة والفرات من جانب تركيا التى بدأت تلعب بورقة المياه كأداة ترغيب وترهيب من خلال مشروع مياه السلام المطروح منذ عام ١٩٨٧ م والذى يقوم على مد أنبوبين من المياه إلى الضفة الغربية وإسرائيل ، والآخر إلى دول الخليج وقدر تكاليفه بـ ٢١ مليار دولار والذى رفضه العرب جملة وتفصيلاً .

---

(١) يوسف الشريف : تركيا رأس حربة فى ظهر العرب ، مجلة روزاليوسف ، العدد ٣٣٤٧ ، القاهرة، يناير ١٩٩٥م ، ص٢٠.

(٢) مـن تقريـر ، عن ندوة العرب والأتراك ، حوار مستقبلى ، بيروت ١٥- ١٨ نوفمبر ١٩٩٣م ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ١٧٨ ، ١٩٩٣/١٢م ، ص ١٣٧ .

(٣) محمـد زهير دياب : العلاقات التركية — السورية ، حسن جوار أم عداء ، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٨ ، خريف ١٩٩٦م ، ص ٣٨ .

ويذكر أن لجنة فنية تكونت عام ١٩٨٢م من كل من العراق وتركيا وانضمت إليهما سوريا عام ١٩٨٣م دون التوصل إلى اتفاق حول اقتسام عادل لمياه دجلة والفرات .

فقد شكت سوريا والعراق من مشروع سد أتاتورك الذى يعرض مشاريع الرى والطاقة إلى الخطر وطالبت الدولتين بزيادة حصتهما من ٥٠٠ متر مكعب إلى ٧٠٠ متر مكعب فى الثانية .

وفى اعتقادنا أن العامل الكردى قد يكون السبب الرئيسى فى تصاعد النزاع بين الطرفين ، فبينما كان المسئولين الأتراك يترددون فى السابق فى أن يربطوا التأييد السورى للحركة الانفصالية الكردية بمسألة المياه ، فإنهم يرون الآن أن سوريا تستعمل حزب العمال الكردستانى للحصول على تنازلات من أنقره على صعيد توزيع المياه على الدول المحيطة ، وقد أدت جهود سوريا لكسب تأييد الدول العربية إلى بيان صدر فى يناير ١٩٩٦م ، عن اجتماع لدول إعلان دمشق ينتقد تركيا ويدعو إلى اتفاقية دائمة لتقاسم المياه كبديل للاتفاق المؤقت لعام ١٩٨٧م الذى تسمح أنقره بموجبه بوصول ٥٠٠ متر مكعب من الماء فى الثانية إلى سوريا والعراق .

وأثناء انعقاد الندوة البرلمانية الخامسة حول المياه (الموارد المائية فى الوطن العربى) التى بدأت فى ١٩٩٧/٢/١٧ م فى دمشق دعى عبد القادر قدوره رئيس مجلس الشعب السورى إلى وضع استراتيجية عربية موحدة تؤكد الحقوق العربية فى المياه وتساعد العرب على منع أى نوع من أنواع الاغتصاب للحقوق العربية ، وطالبت سوريا والعراق فى هذه الندوة بدعم عربى من أجل تحقيق العدالة فى اقتسام مياه دجلة والفرات ومنع الاختراقات التركية المتكررة(١) .

وعلى الرغم من النظرة الإيجابية للمسئولين الأتراك إلى احتمالات الاستقرار الإقليمى والتعاون الاقتصادى النابعين من العملية السلمية(٢) فإنهم معنيون أيضاً بتأثيرها فى دور سوريا العسكرى لاعتقادهم أن دمشق ستكون إذا تم التوصل إلى اتفاق سلام بين إسرائيل وسوريا فى وضع أفضل عسكرياً ، الأمر الذى يمكنها من دعم مطالبها ضد تركيا فى مسألة المياه ، وحتى حيال قضية السيادة على لواء الإسكندرونة ، ورغم شعور السياسة التركية بنوع من الريبة والشك ، إلا أنها تدرك أن النظام العربى يعيش حالة مخاض تحتمل كل الفرص لإعادة تنظيم

---

(١) الحياة : لندن ، ١٩٩٧/٢/١٨م .

(٢) محمد خالد الأزعر : مصدر سابق ، ص ١٤٢

علاقتها معه ، ومن هنا يمكن النظر إلى عشرات التصريحات والتصورات التى أطلقتها القيادة التركية حول الدور الذى يمكن أن تقوم به فى المنطقة ، كالحديث عن القيام بدور فعال فى إرساء دعائم عملية السلام فى الشرق الأوسط وطرح ملفات كاملة لمشروعات اقتصادية طويلة الأجل وبعيدة التأثير كمشروع أنابيب السلام الشهير ، والحديث عن إنشاء صندوق نقد من شأنه تسهيل عملية التنمية الاقتصادية فى المنطقة .

وتقوم تركيا فى هذا الصدد بالاتصالات مع الغرب ومع الأطراف العربية والإسرائيلية لتسهيل مهمتها المنتظرة [1] .

ردود الفعل التركية إزاء عملية السلام فى الشرق الأوسط :

أيدت تركيا بقوة دعوة الولايات المتحدة ومبادرتها لانعقاد مؤتمر مدريد برعاية الولايات المتحدة الفعلية والشراكة الشكلية للاتحاد السوفيتي الذى كان فى حالة لفظ الأنفاس الأخيرة ، واشتركت بنشاط فى اللجان المتعددة الأطراف المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمياه والحد من التسلح [2] والبيئة ، كما أبدت حماساً شديداً لعملية السلام فى الشرق الأوسط بعد الإعلان عن اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية واعتبرتها خطوة مهمة فى اتجاه الاستقرار الإقليمى ومنعطفاً لزيادة التعاون الاقتصادى بين دول المنطقة ، ورأت أنقره أن الاتفاق الإسرائيلى الفلسطينى عامل مهم فى تحرير تركيا من نير التوازن الصعب بين التزاماتها الدبلوماسية والسياسية تجاه إسرائيل من جهة وبين جهودها لإظهار تضامنها مع العالمين العربى والإسلامى من جهة أخرى . لذلك قامت فى ديسمبر ١٩٩١ م برفع التمثيل الدبلوماسى لكل من إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى مستوى السفراء .

دول آسيا الوسطى المستقلة ، وردود الفعل التركية فى التسعينات :

أحدث تفكك الاتحاد السوفيتى فى مطلع التسعينات أثراً ذو شقين بالنسبة للسياسة التركية ، الأول : هو زوال الخطر الناجم عن جوار دولة عظمى واشتراكية لها معها خلافات أيديولوجية وحدودية ، وتحديداً الفكر الشيوعى واشعاعاته المرافقة لهذا الجوار .

---

(١) د. هيثم الكيلانى : مصدر سابق ، ص ٦٣ .

(٢) محمد خليفة : تركيا وأزمة الخليج، مستقبل العالم الإسلامى ، العدد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ١٢١.

أما الشق الثاني فهو بروز منظومة من الجمهوريات التي تنتمي من حيث البعد العقائدي إلى الإسلام ومن حيث العمق التاريخي إلى الأصول التركية(1). لذا فقد بدأت السياسة التركية تتحرك في آسيا الوسطى وما وراء القوقاز من منطلق الاستجابة لما طرحته المستجدات على هذه الدائرة (2) والتي ترجع بالذاكرة إلى حقبة تاريخية سابقة ، كذلك فهي تستند إلى دعم أمريكي قوى لدور تركي فعال في آسيا الوسطى والقوقاز(3)، فتركيا عضو في حلف الأطلنطي ولها نظام علماني يطمئن إليه الغرب ، يضاف إلى ذلك رغبة الولايات المتحدة في إبعاد الدور الإيراني عن الجمهوريات الإسلامية ، ولضمان عدم قيام نظم إسلامية أصولية فيها والحد من احتمال إقامة علاقات مع الدول العربية وإقامة كتلة إسلامية قوية (4) .

ولا تخفى الولايات المتحدة دعمها للدور التركي ، إذ أعلن المتحدث الرسمي للبيت الأبيض أثناء زيارة ديميريل في فبراير ١٩٩٢ م لواشنطن ، أن المباحثات الأمريكية التركية تناولت الدور الذي يمكن أن تقوم به تركيا في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي بحيث تكون نموذجاً لها في اتباع النهج العلماني والتجارة الحرة .

وقد بادرت تركيا بإعلان اعترافها الرسمي باستقلال هذه الجمهوريات في ١٧ ديسمبر ١٩٩١ م ، وأنشأت قسماً جديداً في وزارة الخارجية لمتابعة العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول وتولى مسئولية تعميق الروابط الثقافية والتعليمية بها .

وأقدمت تركيا على تشكيل تجمع للدول الناطقة باللغة التركية يضم إليها كلاً من تركمانستان وكازخستان ، وقرغيزيستان ، أوزباكستان وأذربيجان ، وعقدت هذه المجموعة عدة مؤتمرات في اسطنبول وأنقره وطشقند تم فيها بحث التعاون بين تركيا وهذه الدول في جميع المجالات في محاولة لجعل الميراث التركي المشترك دافعاً للتعاون الإقليمي(5) .

---

(1) د. سمير مصالحة : أثر تفكك الاتحاد السوفيتي على العالم الإسلامي وتركيا : مجلة منبر الشرق، عدد ١٨، مارس ١٩٩٥م ، ص ٨١ ، تصدر مرة كل شهرين .

(2) محمد خالد الأزعر : العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة للتركية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٧٤ ، يونيه ١٩٩٣م ، القاهرة ، ص ١٤٤ .

(3) د. طه عبد العليم: انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيره على الوطن العربي ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : ندوة بالقاهرة ٢٢ – ٢٣ فبراير ١٩٩٢م ، ص ٢٢١ .

(4) جريدة الوفد ، ١٩٩١/٢/١٦م .

(5) جاسر الشاهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ، ملف السياسة الدولية : العدد ١٣١، يناير ١٩٩٨م ، ص ١٩٩ .

وقد أقامت تركيا عدة مشاريع حيوية فى هذه الجمهوريات منها ربط شركة تركيا الهاتفية بشبكات هذه الجمهوريات عام ١٩٩٢م بالإضافة إلى المشاريع النفطية كما قدمت تركيا قروض ميسرة لهذه الدول ووقعت معها صفقات تجارية ، وعلى الصعيد الثقافى عملت على إقامة محطات تليفزيونية لبث برامج تركية بالإضافة إلى إيفاد واستقدام بعثات تعليمية .

وبينما قدمت تركيا كل مظاهر الحفاوة والترحيب برؤساء من تلك الدول الذين زاروا تركيا رحبت الجمهوريات الإسلامية بالدور التركى إلى أبعد الحدود وأبدت رغبة فى قبول النموذج العلمانى التركى ، وهو ما عبر عنه الرئيس "الأوزباكستانى كريموف" والرئيس "الكازاخستانى نازاربايف" أثناء زيارة كل منهما لتركيا وأبدياً حماسهما للنموذج التركى القائم على العلمانية واقتصاد السوق الحرة [1] .

وفى هذا الصدد فإن تركيا تهدف إلى تحقيق فوائد اقتصادية من الإمكانيات الزراعية والبترولية والمعدنية خاصة اليورانيوم ، بالإضافة إلى الخبرات النووية والتكنولوجية لهذه الدول ، كما ترى تركيا فى هذه المنطقة سوقاً واسعة لتسويق منتجاتها التى ستخفف من مشاكلها الاقتصادية وتساعد على تخفيف الحدة فى تفاقم التضخم وارتفاع نسبة البطالة ، كما سيساعد تركيا ويدعمها إلى حد كبير فى محاولتها المستميتة فى الانضمام إلى الاتحاد الأوربى الذى طال انتظارها على أبوابه لأكثر من ٣٠ عاماً[٢] ، وبتوسيع علاقتها مع آسيا الوسطى فى المجال الاقتصادى وتصريف المنتجات التركية فى أسواقها الواسعة يجعل تركيا فى وضع يسمح لها بالمطالبة الملحة فى الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة وهى بشكل أوسع تأثيراً ونفوذاً مما هى عليه الآن . غير أن معوقات كثيرة تعترض الطموح التركى فى احتواء دول وسط آسيا الإسلامية وبسط نفوذها عليها منها :

(أ) الدور الروسى المنافس :

تعتبر روسيا من أكبر العوائق التى تهدد الرغبة التركية فى بسط نفوذها على جمهوريات آسيا الوسطى إذ أن روسيا كانت تستعمر هذه الدول تاريخياً وتهيمن عليها سياسياً واقتصادياً وبالتالى فهى تحاول أن تثبت سيطرتها عليها وعلى بقية إمبراطوريتها السابقة خاصة وأن دول هذه

---

(1) The Turkish Uedel on Display: Newsweek 3 Feb 1992, pp. 23 24.

(٢) رضا محمد هلال :حول عضوية تركيا فى الاتحاد الأوربى: السياسة الدولية، العدد ١٣٢، أبريل ١٩٩٨م ، ٢٣٣ .

المنطقة أعضاء في كومنولث الدول المستقلة وهو ما دفع روسيا إلى إحياء منظمة التعاون الاقتصادى وضم هذه الدول إلى تكوين اتحاد سلافى يضم الجمهوريات السابقة فى يوليو عام ١٩٩٣م وذلك لمحاربة المحاولة التركية وملء الفراغ فى المنطقة ومنع تحقيق حلم الطورانية والعالم التركى من الأدرياتيكى إلى سور الصين ، وإحياء العثمانية الجديدة التى كان يحلم بها الرئيس الراحل أوزال ، أما تركيا فتستند فى ذلك إلى أصولها العرقية المشتركة مع غالبية شعوب آسيا الوسطى والقوقاز ، كما تستند إلى تطلعات ذاتية باستعادة دورها القديم فى تلك المنطقة ، خاصة بعد ظهورها كإحدى القوى الرابحة من أزمة الخليج الثانية[١] .

كما تتنافس الدولتان على مستقبل بترول آسيا الوسطى وتسويقه إلى الأسواق الغربية والذى من شأنه تشكيل نمط التحالفات الاقتصادية فى المنطقة كلها .

وقد عبر هذا التنافس عن نفسه مؤخراً بعد إقرار ما سمى باتفاق القرن بين أذربيجان مع سبع شركات للنفط من أمريكا وإنجلترا والنرويج وشركة نفط الدولة الروسية وشركة النفط التركية وشركة النفط الأذربيجانية وتنتج بموجب هذا الاتفاق الشركات المذكورة ٥١١ مليون طن من النفط خلال ٣٠ سنة باستثمار قدره ٧,٤ مليار دولار ، وتتنافس تركيا وروسيا على مد خط الأنابيب عبر أراضى كل منهما إلى ميناء جيهان التركى أو نوفوروسيسك الروسى على البحر الأسود ، كما توجد قضايا خلافية كثيرة بين الطرفين[٢] نجد من الصعب سردها فى هذا البحث المحدود .

التنافس التركى الإيرانى :

بمجرد انتهاء الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية اندفعت إيران كتركيا لملء الفراغ الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتى ، فسارعت هى الأخرى الىالاعتراف بدول آسيا الوسطى الإسلامية ، وأقامت معها علاقات دبلوماسية آخذه فى اعتبارها عوامل كثيرة اقتصادية وعسكرية وثقافية ،

---

(١) د. جلال عبد الله معوض : تركيا والنظام الإقليمي فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربى ، الجانب الأمنى ، شئون عربية ، العدد ٦٧ ، سبتمبر ١٩٩١م ، ص ص ٦٤ – ٦٨ .

(٢) د. سمير مصالحة : أثر تفكك الاتحاد السوفيتى على العالم الإسلامى مثال ، تركيا ، مجلة منبر الشرق ، العدد ١٨ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٥م ، ص ٨١ وما بعدها .

مستغلة القرب الجغرافى والأصول العرقية فى طاجكستان والتعاطف المذهبى الشيعى فى ربيجان، وتعتبر إيران الدولة الثانية بعد روسيا التى تنافس تركيا فى منطقة آسيا الوسطى والقوقاز .

أمـا الشـئ الذى لا يمكن إغفاله من المعوقات أمام الطموحات التركية ، فهو أن تركيا تلقت ومـا زالـت تتـلقى الضـربات السياسـية والاسـتراتيجية فـى آسـيا الوسـطى ، والقوقـاز كالحـرب فى أذربيجان على إقليم ناجورنوكاراباخ والذى وقفت فيها تركيا مكتوفة الأيدى بعد أن هددت روسـيا بالـتدخل فى حال ما إذا توجهت تركيا إلى الجانب الأذربيجانى ، وعودة موسكو ، بثقلها السياسـى إلى المـنطقة ، إضـافة إلى أن تـركيا لم تفـى بوعودها فى الوقوف خلف هذه الجمهوريات فى مسائل كثيرة وعدم إظهارها رد الفعل الكافى فى بعض القضايا الهامة فى هذه المنطقة .

المبحث الثالث

النظام الإقليمى الشرق أوسطى
وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية فى التسعينات

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطوراً متنامياً منذ نشوب أزمة الخليج الثانية وبدء عملية السلام (تسوية الصراع العربى الإسرائيلي) ،ى\٤١ بلغت ذروتها بعد اتفاق التعاون العسكرى فى ربيع ١٩٩٦م .

الأمر الذى يقتضى معه بذل الجهود للوصول إلى تحليل متعمق للتطورات الأخيرة فى العلاقات بين تركيا وإسرائيل التى وصلت إلى مستوى التعاون العسكرى ثم إلى التحالف الإستراتيجى الذى جاء كنتيجة لعوامل وتطورات داخلية وإقليمية دولية فاعلة منذ بداية التسعينات من ناحية وكذا كنتيجة لعوامل وتطورات متواصلة فى العلاقات بين البلدين منذ الاعتراف التركى بإسرائيل فى ١٩٤٩/٢/٨م وحتى نهاية الثمانينات من ناحية أخرى . وقد شهدت تطورات مهمة فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية ، رغم ما تخللها من بعض المصاعب والمشكلات حرص الطرفان على عدم تصعيدها ، مما وفر أرضية غير هشة لتطور هذه العلاقات فى التسعينات بدرجة أكبر من ذى قبل ، وبالاستفادة من الظروف والمتغيرات الجديدة الإقليمية والدولية .

الاستمرارية والتغيير فى السياسة التركية تجاه الصراع العربى ـ الإسرائيلي :

اتسمت العلاقات التركية العربية ـ التركية الإسرائيلية بالتغيير وعدم الثبات فقد كانت تركيا أول دولة إسلامية ومن أوائل الدول على الإطلاق التى اعترفت بإسرائيل فى أوائل عام ١٩٤٩م [1] وبالرغم من أن العلاقات بين الطرفين حينئذ لم تأخذ طابعاً مطرداً ، إلا أنها قد أضفت نوعاً من البرود على العلاقات العربية التركية واستمر هذا البرود الذى بلغ مداه إبان هزيمة ١٩٦٧م حين تحول هذا البرود إلى نوع من الشماتة بسوريا بالذات التى ضاعت منها الجولان ، ولعلها كانت بذلك ترد على مطالبة سوريا بلواء الاسكندرونه وعلى التأييد العربى لليونان فى أزمتها حول قبرص . بينما اتسمت العلاقات التركية الإسرائيلية فى هذه الفترة بالدفء والتعاون بين الطرفين كان أبرزه ما يلى :

---

(١) د. محمـــد الرميحى : تركيا – الأبعد – الأقرب : مجلة العربى العدد ٤٤٦ – الكويت سبتمبر ١٩٩٧م ص٢٦

١ - التعاون الأمنى بين تركيا وإسرائيل وإيران الذى تم عام ١٩٥٨م بموجب اتفاقية الرمح الثلاثي والتى نصت على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخبارية للدول الثلاث : وبموجب هذه الاتفاقية أنشأ الموساد مركزاً استخبارياً فى تركيا مارس نشاطاً مكثفاً بلغ ذروته فى الأشهر التى سبقت انقلاب سبتمبر ١٩٨٠ م خوفاً من حدوث تطورات داخلية فى تركيا تؤثر على أوضاع الطائفة اليهودية والعلاقات التركية الإسرائيلية وتلقت الاستخبارات التركية MTT معونات تقنية من نظيرتها الإسرائيلية مقابل استفادة إسرائيل آنذاك من وضع تركيا وعلاقتها بالدول العربية والإسلامية فى فك واختراق الحصار العربى المفروض عليها [١] . على الرغم من أن تركيا سبق واستبعدت فى عام ١٩٥٥ م إسرائيل من المشاركة فى حلف بغداد رغم العلاقات الوثيقة بين البلدين وارتباطهما بالمصالح الغربية الراغبة فى إقامة نظام أمنى وحلف دفاعى شرق أوسطى لم تشارك فيه إسرائيل بسبب المعارضة العربية ، ولأن تركيا كانت الركيزة الأساسية للحلف فقد اضطرت إلى نفى اشتراك إسرائيل فى الحلف فى بيان أصدرته فى ١٩٥٥/١/٣٠م [٢].

٢ - وفى منتصف الستينات بدأت تركيا فى مراجعة سياستها إزاء الصراع العربى الإسرائيلي وإزاء موقفها وموقعها فى المنطقة نتيجة صدمة المواقف الأمريكية والأوروبية الحليفة من صراعها مع اليونان حول جزيرة قبرص ورغم اتخاذها بعض المواقف الإيجابية من وجهة النظر العربية إلا أنها حرصت على أن لا تكون هذه المواقف على حساب علاقتها الطبيعية مع إسرائيل ، وهو ما أكده وزير الخارجية التركى فى ١٩٦٥/١/٢٦م حين قال " إن علاقة تركيا بإسرائيل لن تتطور فى اتجاه يخالف مصالح الأقطار العربية ، وفى ١٩٦٥/٥/٢٣ م صرح أن علاقة تركيا بإسرائيل لن تتطور ضد الدول العربية ، وإبان الأزمة التركية اليونانية فى منتصف السبعينات حاولت تركيا تحقيق نوع من التعاون العسكرى المحدود بينها وبين إسرائيل إذ قامت قبل وأثناء الإنزال التركى فى جزيرة قبرص عام ١٩٧٤م بشراء أسلحة إسرائيلية شملت صواريخ " شافير " لقواتها الجوية ودبابات ومدافع ورشاشات خفيفة لقواتها

---

(١) د. أحمد لورى النعيمي : العلاقات التركية الإسرائيلية : ١٩٤٨-١٩٨٥م حلقة دراسية حول الكيان الصهيونى فى الجمعية العربية للعلوم السياسية بغداد : ١٢-١٥ نوفمبر١٩٨٦م ص ص١٠٩-١١١

(٢) فاخر أرما أوغلو : تركيا والصراع العربى الإسرائيلي : مجموعة باحثين : فى كتاب العلاقات العربية التركية من منظور تركى : مركز البحوث والدراسات العربية ١٩٩٣م ص ص ٢٥٨-٢٦٧ .

البرية وأرسلت ضابط ارتباط إلى إسرائيل لتسهيل هذه المشتروات [1] ، وفى الستينات تزايد سيلان اللعاب التركى على طعم التورتة النفطية فانتهجت القيادات التركية سياسة التقارب مع البلدان العربية بهدف تطوير علاقاتها الاقتصادية فاتخذت خطوات إيجابية لدعم الجانب العربى فى صراعه مع إسرائيل مثل عدم الاعتراف بالقرار الإسرائيلى الخاص بإعلان القدس عاصمة موحدة للكيان الصهيونى عام ١٩٨٠م ، وأدانت قصف إسرائيل للمفاعل النووى العراقى فى يونيه عام ١٩٨١م، وعدم اعترافها بقرار إسرائيل ضم الجولان فى ١٤/٢/ ١٩٨١م ، كما بادرت بسرعة اعترافها بالدولة الفلسطينية التى أعلنها المجلس الوطنى الفلسطينى فى اجتماعه فى الجزائر فى توفمبر ١٩٨٨م ، وإدانتها للقمع الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية إلا أن الثمانينات قد شهدت أيضاً تطورات مهمة فى العلاقات التركية ـ الإسرائيلية فى أكثر من مجال مثل :

التعاون الأمنى فى مكافحة الإرهاب على أثر الادعاءات الإسرائيلية بعثورها على وثائق أثناء غزوها للبنان فى صيف ١٩٨٢م تؤكد العلاقات بين المنظمات الفلسطينية والجماعات الإرهابية التركية والادعاء بإلقاء القوات الإسرئيلية القبض على ٢٩ تركياً أثناء عملية الجليل وتم تسليمهم للصليب الأحمر الدولى حيث كانوا يختفون فى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

قيام تركيا بدور رئيسى فى تهجير ٣٠ ألف يهودى من إيران إلى إسرائيل خلال الحرب العراقية الإيرانية عبر الأجواء التركية مقابل تزويد إيران بالأسلحة ومقابل دعم اللوبى الصهيونى لتركيا فى مواجهة اللوبى اليونانى بأمريكا .

وفى المجال الاقتصادى زاد حجم التبادل التجارى بين تركيا وإسرائيل بنسبة ٤٧,٧٪ فى العامين ١٩٨٧ـ ١٩٨٨ م .

حاولت تركيا إشراك إسرائيل جنباً إلى جنب مع دول عربية فى مشروع مياه السلام المقترح [2] من خلال مد الأنبوب الغربى حتى الضفة الغربية لنهر الأردن ، ولكنها تخلت عنه مرحلياً نتيجة معارضة الدول العربية المعنية وتمسكت باسم المشروع من منطلق تفسير معين . بيد

---

(١) خليل إبراهيم محمود : التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية التركية : رسالة ماجستير غير منشورة : بغداد معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٨٨م ص٢١٩ .

(٢) جلال عبد الله معوض : دور تركى بعد أزمة الخليج مجلة شئون عربية عدد ٦٩ : القاهرة مارس ١٩٩٢م ص ٢٤

أنها وكما سيتضح لاحقاً عادت لطرح الفكرة من جديد فى التسعينات بالاستفادة من مناخ التسوية والسلام المزعوم فى المنطقة .

العوامل التى ساهمت فى تطور العلاقات التركية الإسرائيلية فى التسعينات :

تضافرت عوامل كثيرة فى تطوير العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بداية التسعينات لتصبح أكثر قوة مما كانت عليه فى المراحل السابقة ولتتوج فى النهاية باتفاق التعاون العسكرى فى ربيع ١٩٩٦م .

ومن أهم هذه العوامل :

١ـ شكل تعاظم القوات العسكرية العراقية قبل أزمة الخليج الثانية مصدر قلق وإزعاج للكيان الصهيونى باعتبارها مكمن التهديد الأكبر لأمن إسرائيل ، وفى نفس الوقت فإن تركيا تشعر بنفس ما تشعر به إسرائيل من أن تنامى القوة العسكرية العراقية يشكل خطراً جسيماً على الأمن القومى التركى [١] ، وقد عبرت عن هذا الشعور بالقلق فى نوفمبر ١٩٨٩م بعض أقطاب المؤسسة العسكرية وأبدت تخوفها من امتلاك العراق صواريخ تمكنها من ضرب العاصمة التركية وأثناء الحرب التى شنتها قوات التحالف الدولى صرح الرئيس التركى تورجوت أوزال فى ١٩٩١/٢/١٦م " أن العراق كان يشكل تهديداً كبيراً وكان سيضرب سوريا وتركيا بعد إيران والكويت وللقضاء على هذا التهديد وافقنا لقوات الولايات المتحدة باستخدام قاعدتى " أنجيرليك" و" بطمان " [٢]

٢ـ كما أن حرب الخليج الثانية قد أوضحت بشكل جلى تطابق الموقف التركى والإسرائيلي والأمريكى مع بعض دول المنطقة فى التأكيد على رفض كل المبادرات التى طرحت قبل نشوب الحرب ، منها المبادرتين السوفيتية والفرنسية خوفاً من انسحاب القوات العراقية من الكويت وهى محتفظة بأسلحتها وعتادها العسكرى فى حالتها السليمة .

---

(١) د. عبد الملك خلف التميمى " الاستيطان الأجنبى فى الوطن العربى : المغرب العربى – فلسطين – الخليج العربى " سلسلة عالم المعرفة : عدد ٧١ نوفمبر ١٩٨٣ م.

Ceptember 14,1987, p.1 .

٣- ومنذ توقف القتال فى ١٩٩١/٢/٢٨ م وحتى قبل أن يصدر قرار مجلس الأمن رقم " ٦٨٧ " الخاص بشروط وقف الحرب كانت القيادة التركية تؤكد على ضرورة تدمير ما تبقى من أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلى مواصلة الحظر الدولى على توريد الأسلحة وإحكام الضوابط والقيود الدولية على العراق لمنعه من إعادة بناء قدراته العسكرية لضمان النظام الأمنى فى الشرق الأوسط . مع ضرورة إخضاع النفط العراقى لجهاز دولى مكون من دول التحالف والدول المتضررة اقتصادياً بسبب أزمة الخليج ومنها تركيا ، من أجل ضمان دفع التعويضات وحتى لا تحول العائدات النفطية مجدداً إلى الأغراض العسكرية [1] . وبعكس هذا التماثل فى موقفى تركيا وإسرائيل فإن مكانة إسرائيل فى المبادرات التى طرحتها تركيا خلال الأزمة وبعدها مباشرة بشأن التعاون الإقليمى الشرق أوسطى أمنياً واقتصادياً وعسكرياً كانت تعكس فى رأينا وجهة النظر والرغبة الأمريكية .

بعض المبادرات الصادرة عن أنقرة فى الأسبوع الثالث من حرب الخليج الثانية :

تفتحت القريحة التركية وغمرتها نشوة الحرب وتدمير القوات المسلحة والبنية التحتية العراقية فزجت بمبادرات ومقترحات تجعلها قوة إقليمية مهيمنة فى المستقبل منها :

١ - رغبة العالم الغربى بقيادة الولايات المتحدة فى أن تقوم تركيا بقيادة حلفاً عسكرياً على نمط حلف الناتو فى منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب يضم تركيا وباكستان وإيران فى حالة تطور الاتجاهات المعتدلة فيها ومصر وسوريا ودول الخليج بما فيها العراق بعد تغيير نظام صدام حسين وإسرائيل بعد توقيعها اتفاقية سلام مع الدول العربية ، وتكون سكرتارية الحلف فى أنقرة .

٢ - تسعى تركيا إلى إقامة نوع من التعاون الإستراتيجى مع الولايات المتحدة يمكنها من أداء دور ما فى الترتيبات الأمنية الإقليمية بعد انتهاء الحرب ، فقد أعلن أوزال فى يوم ١٩٩١/٣/٢٥ بعد اجتماعه مع الرئيس الأمريكى جورج بوش فى كامب ديفيد أن تركيا سوف تشارك بدور فعال فى تحقيق عملية السلام والأمن فى الشرق الأوسط ، وأن تركيا رغم مشكلاتها الاقتصادية ، قد تنهض بدور مهم فى نظام ما بعد حرب الخليج [2] . وفى محاولة لتلبية

---

(١) جلال عبد الله معوض : تركيا والنظام الإقليمي ، مصدر سابق ، ص٥٢ .

(٢) جلال عبد الله معوض : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية فى التسعينات : مركز البحوث والدراسات السياسية : جامعة القاهرة سلسلة بحوث سياسية (١٠٧) يونية ١٩٩٦م ، ص ص ١٠-١١.

طموحات تركيا فقد اتخذت خطوات عملية تضمنت الموافقة على تخزين معدات وأسلحة أمريكية فى أراضيها ، كما وافقت على تمركز (٢٥٠٠) جندى من قوات التدخل السريع فى قاعدتى " أنجير ليك " و " بطمان " من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وهولندا ، تعززها قوات أمريكية محمولة جواً ، لردع العراق مستقبلاً فى عملياته ضد الأكراد [١] .

٣ - وعلى الصعيد الاقتصادى الإقليمى فى مرحلة ما بعد حرب الخليج وجهت تركيا دعوة للتعاون الشرق أوسطى بمشاركة كل دول المنطقة بما فيها إسرائيل لضمان إحلال السلام نذكر منها الآتى :

(أ) طرح مشروع مياه السلام ومشاركة إسرائيل فيه وحدث تنسيق إسرائيلي - تركى فى هذا الصدد من خلال اجتماعين لأوزال وبيريز فى ١٩٩١/٨/١١م فى مدينة عوجيك الساحلية التركية بعد أن سبقه اجتماع فى أمستردام فى ١٩٩١/٤/٨م .

(ب) إعلان الرئيس أوزال فى ١٩٩١/٢/١١م ترحيب تركيا بعقد قمة شرق أوسطية فى اسطنبول فى الفترة من ٣-٩ نوفمبر ١٩٩١م بمشاركة دول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل وبعض الدول الآسيوية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا لمناقشة قضايا إقليمية من بينها المياه [٢] .

(جـ) اقتراح أوزال أثناء الحرب فى ١٩٩١/٢/٦م وبعدها فى ١٩٩١/٤/٢٤م إقامة صندوق للتنمية الاقتصادية فى الشرق الأوسط بعد الحرب يتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الكبرى ، ألمانيا واليابان من أجل توفير المال اللازم للمشروعات الإقليمية وأهمها مشروع " مياه السلام " بتكلفة ٢١ مليار دولار ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها من المشروعات الأخرى .

(١) جريدة الأهرام ١٩٩١/١٠/٢٦م .

(٢) جلال عبد الله معوض : تركيا والأمن القومى العربى السياسة المائية والأقليات ، مجلة المستقبل العربى ، بيروت العدد ١٦٠ يونية ١٩٩٢ ص ص ١٠٠- ١٠٧ .

الشرق أوسطية وتطور العلاقات التركية الإسرائيلية فى ظل عملية السلام :

يتضح من المبادرات والمقترحات التركية مدى قوة التنسيق الأمريكى الصهيونى - التركى إذ أنّ ما طرح فى المبادرات الاقتصادية التركية قد طرح حرفياً فيما بعد (نصاً وروحاً) فى المشروعات المقدمة فى المؤتمرات الشرق أوسطية التى تم انعقادها فى الدار البيضاء وعمان ، كما تبين مدى الاندفاع والتعجل التركى فى الدعوة إلى مشروعات التعاون الإقليمى الاقتصادى والأمنى بمشاركة إسرائيل قبل انعقاد مؤتمر مدريد ، ويمكن تفسير هذا التحمس والاندفاع أنه يندرج فى ضوء رغبتها فى تعزيز دورها الإقليمى بالاستفادة مما لديها من عناصر قوة وخصوصاً فى مجال المياه من ناحية وعلاقاتها المتنامية مع الولايات المتحدة وإسرائيل من ناحية ثانية ، فضلاً عن إمكانية إسناد دور طرح المبادرة من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل ، وتوقعها الحصول على مزايا اقتصادية من المشاركة فى هذه الترتيبات ، مما يفيدها أيضاً فى مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ومما جعلها تتخذ الخطوات الآتية :

١- استعاضت تركيا عن قمة المياه الشرق أوسطية بالمفاوضات متعددة الأطراف حول المياه فى الشرق الأوسط الذى انعقد اجتماعها الأول فى فيينا فى مايو ١٩٩٢م بمشاركة ٣٨ دولة ومنظمة من المنطقة ومن خارجها ، بما فيها إسرائيل ولم تشارك فى هذه المفاوضات سوريا ولبنان والعراق ولم تطرح تركيا فى هذا الاجتماع موضوع مشروع مياه السلام لوثوقها من أن إسرائيل والولايات المتحدة سيطرحانه بإلحاح وهو ما حدث بالفعل فى الجولة الثانية المنعقدة فى واشنطن فى شهر سبتمبر ١٩٩٢م حيث أكد رئيس الوفد الإسرائيلي على أن هدف هذه المفاوضات هو زيادة مصادر المياه فى منطقة الشرق الأوسط ، ومن السبل المهمة لذلك استغلال الفائض المائى فى تركيا [١] وقد شاركت تركيا بنشاط فى المفاوضات المتعددة الأطراف وفى قمة الدار البيضاء وعمان ويلاحظ أن إحدى الآليات الهامة التى حددتها قمة الدار البيضاء هو " بنك تنمية الشرق الأوسط الذى سبق وأن اقترحه أوزال قبل انعقاد مؤتمر مدريد [٢] .

وتشيد الأوساط التركية الرسمية بالترتيبات الشرق أوسطية فى كل المناسبات حتى ولو كانت هذه المناسبة بعيدة عن موضوع الشرق الأوسط نفسه ، ففى اجتماع اللجنة الاقتصادية

---

(١) حمدى صبحى : أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة : السياسة الدولية العدد ١١٤ أكتوبر ١٩٩٣م ص ص ١٢٦ - ١٢٧ .

(٢) جريدة الأهرام : ١٩٩٥/١١/٨م .

للمؤتمر الإسلامي فى اسطنبول فى ١٩٩٥/١١/٧ م تحدث الرئيس " ديميريل" عن تحقيق السلام بين إسرائيل والفلسطينيين ووصفه بالأمر الطيب للغاية والذى ينبغى استثماره ، خاصة بعد المؤتمرات الاقتصادية فى الدار البيضاء وعمان لتشجيع التعاون الاقتصادى بين دول الشرق الأوسط .

٢ـ وفى اجتماع الدوحة فى المفاوضات المتعددة الأطراف فى ١٩٩٤/٥/٥م وافقت اللجنة الخاصة بالأمن الإقليمى على اقتراحين أحدهما مقدم من تركيا ويتعلق بإنشاء بنك المعلومات الخاص ببرامج الحد من التسلح والأمن الإقليمي وتبادل هذه المعلومات بين دول المنطقة [١] ، ويرتبط ذلك من ناحية أخرى بمشاركة الأوساط التركية الرسمية بالعمل الدعائى للنظام الشرق أوسطى وللسلام العربى الإسرائيلي مع شرح لمدى المنافع والمصالح التى ستتحقق للمنطقة من وراء التعاون بين دول المنطقة[٢] .

زيارة تانسو تشيلر لإسرائيل من ٢ـ٥ نوفمبر عام ١٩٩٤م وبحث فكرة التعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل :

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية ـ فى المجالات الاقتصادية والسياحية بين البلدين ـ تطوراً ملحوظاً تزامن مع بدء تحرك عملية السلام على المسارات العربية بعد انعقاد مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م واتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣م وقد زاد هذا التطور بعد توقيع اتفاقية السلام بين فلسطين والأردن من جانب وإسرائيل من جانب آخر وبلغت العلاقات بين الجانب التركى والإسرائيلي ذروتها عند أول زيارة قام بها مسئول تركى رفيع المستوى وهى رئيسة الوزراء تانسوتشيلر فى نوفمبر ١٩٩٤م [٣] . وتنبع أهمية هذه الزيادة من خلال ما تم فيها من إبرام اتفاقيات مهمة للتعاون الثنائى مثل الاتفاق فى مجال مكافحة الإرهاب وفى مجال الاتصالات كما تم فى هذه الزيارة بحث فكرة التعاون العسكرى أو بالأصح توسيع مجال التعاون العسكرى ، ذلك

---

(١) الأهرام : ١٩٩٤/٥/٦م .

(٢) الأهرام ٩٩٥/٩/٨ م .

(٣) خالد فياض : العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان ، السيسة الدولية ، العدد ١٢٩ يوليو ١٩٩٧م ، ص ص ١٨٢-١٨٣ .

لأن تركيا وإسرائيل سبق وأن أجريتا في الأجواء التركية في شهر مايو ١٩٩٤م مناورة جوية مشتركة هي الأولى من نوعها [١] .

وبالإضافة إلى بحث التعاون في المجال الأمني والعسكرى فإن قضايا المياه والتجارة الحرة قد أخذت حيزاً في المحادثات بين البلدين . ومع بداية عام ١٩٩٥م بدأت أخبار التعاون العسكرى تتسرب إلى الصحف ، ففي شهر يناير أشارت التقارير عن وجود اتصالات لتحديث ٥٤ طائرة فانتوم في إسرائيل بمبلغ يصل إلى ٦٠٠ مليون دولار والثاني عن اهتمام تركيا بالتعاون مع إسرائيل في الإنتاج المشترك للصواريخ الموجهة ، وفي ذات الشهر أشارت بعض التقارير إلى أن مصر رفضت اقتراحاً أمريكياً لإقامة حلف عسكرى مع تركيا والأردن لتنفيذ مهام الأمم المتحدة في المنطقة كما قام الرئيس التركي بزيارة لإسرائيل أعلن بعدها عن احتجاز السلطات التركية شحنة أسلحة إيرانية كانت مرسلة إلى مقاتلي حزب الله في جنوب لبنان .

وفي ٨ فبراير ١٩٩٥م قام نائب الرئيس التركي بزيارة لإسرائيل وبعد مضى سبعة أسابيع كشف النقاب عن توقيع اتفاق بين البلدين للتعاون في مجال التدريب العسكرى ، وعلى الصعيد الاقتصادى ارتفع حجم التبادل التجارى عام ١٩٩٥م ليصل إلى ٣٦٣ مليون دولار بينما كان عام في ١٩٩٠م لا يتجاوز ٢٦٣ مليون دولار [٢] . يضاف إلى ذلك أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية والعسكرية مع إسرائيل التي هي الحليف الإستراتيجي الأول للولايات المتحدة يعزز وضع تركيا في مفاوضاتها مع مؤسسات التمويل للحصول على قروض لدعم إصلاحاتها الاقتصادية [٣].

أبعاد اتفاق التعاون العسكرى التركي الإسرائيلي :

في إطار العوامل والتطورات الداخلية والإقليمية والدولية سالفة الذكر وكتدعيم وتطوير نوعي للعلاقات بين تركيا وإسرائيل تم إعلان الاتفاق الخاص بالتعاون العسكرى بين البلدين إثر زيارة الرئيس " ديميريل " لإسرائيل في مارس عام ١٩٩٦م ورغم تباين الآراء حول هذا الاتفاق إذ يرى البعض أنه لم يظهر حتى الآن ما يدل على أنه يتجه صوب تحالف إستراتيجي

(١) د. على الدين هلال " ما هو الشرق الأوسط ؟ ملف معلومات – المركز العربي للمعلومات : بيروت ، العدد ١٤ ديسمبر ١٩٩٤ ، ص٣٣ .

(٢) خالد فياض : السياسة الدولية : مصدر سابق ص١٨٣٠.

(٣) الأهرام ١٩٩٥/١١/٤م .

أو يؤدى إلى تحول جوهرى فى موازين القوى فى المنطقة أو يمثل تهديداً لدول أخرى ، كما لم يتوافر ما يفيد أن هذا التعاون يمثل ركيزة لإستراتيجية تركية جديدة ، بينما يرى البعض الآخر أن التآمر والتعاون العسكرى بين تركيا وإسرائيل ليس وليد اليوم فبداياته الأولى ترجع إلى أواخر الخمسينيات عندما زار دافيد بن جوريون أنقرة وإتفق مع عدنان مندريس على إنشاء حلف الدائرة ويضم إضافة إلى الدولتين إيران وأثيوبيا . وقام هذا التحالف برعاية أمريكية لمواجهة المد الناصرى المتحالف مع الاتحاد السوفيتى [1]. وعادة ما يلجأ الصهاينة إلى التلويح بإحياء عصر الأحلاف العسكرية فى المنطقة كوسيلة من وسائل الضغط لإخضاع الدول والشعوب العربية التى تعارض المشروعات الصهيونية ، وفى رأينا فإن الاتفاق التركى الإسرائيلي فى مجال التعاون العسكرى لا ينفى حقيقة ما ينطوى عليه من مخاطر وتهديدات للأمن القومى العربى فحسب وإنما يتفق مع وجهة النظر التى تؤكد أنه موجه ضد دول عربية بعينها فى الوقت الراهن مثل سوريا ولبنان والدول المعارضة لمشروع الشرق أوسطية ، فقد لوح بيريز بتحالف عسكرى يحاصر سوريا قبل بدء مفاوضات ١٩٩٦/١/٢٤م فى واشنطن حتى يجبر القيادة السورية على تغيير موقفها المبدئى من المواضيع المطروحة على جدول أعمال المفاوضات [2] لا سيما فى ظل ما واكب هذا الاتفاق وتبعه مباشرة من تحرك السياسة الأمريكية على صعيد إقامة تحالفات جديدة مع إسرائيل وإحدى الدول العربية هى الأردن

الأمر الذى قد يعنى أن الاتفاق التركى الإسرائيلي قد يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى الأحلاف العسكرية والتحالفات الإقليمية المرتبطة بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط[3].

الدوافع العسكرية للتعاون التركى ـ الإسرائيلي :

توجد مبررات ودوافع للاستفادة من التعاون بين البلدين تحقق المصالح الإستراتيجية الحيوية لكلا الطرفين ، فهو يحقق لإسرائيل الانفتاح على جمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية والتى ظهرت بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ، كما يتيح لها فرصة توجيه ضربة جوية مؤثرة ضد إيران فى حالة حصولهما على قدرات نووية مثلما فعلته مع مفاعل " أوزيراك " العراقى عام ١٩٨١م ، كما يتيح لإسرائيل وضع أجهزة تصنت إلكترونية على الحدود التركية لترصد أى

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى : مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية : القاهرة ١٩٩٧م ، ص١٥٤.

(٢) محمد السماك : التسوية السلمية إلى أين : الحياة اللندنية ١٩٩٥/١/٣١م .

(٣) سليم نصار : بيريز يلوح بحلف دفاعى أمنى يضم تركيا لتطويق.سوريا ولبنان ، الحياة ١٩٩٦/١/٢٠م .

تحركات عسكرية فى سوريا وإيران والعراق إضافة إلى تمتع حركة الطيران الحربى الإسرائيلى بمجال واسع فى الأجواء التركية ، الأمر الذى يتيح له قوة الانتشار والوقاية من القوات الجوية المعادية كما يوفر له توجيه ضربة جوية لسوريا من الخلف فى حالة الضرورة [1] .

ويحقق التعاون العسكرى لتركيا الاستفادة بالمعلومات وصور الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأجهزة التجسس الإلكترونية عن حزب العمل الكردستانى المتواجد فى جنوب شرق الأناضول مما يسهل للحكومة التركية ملاحقة عناصره وتحجيمه أو القضاء عليه إن أمكن ، لا سيما وأن كل الحكومات التركية قد عجزت عن ذلك [2] .

والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة تقف إلى جانب هذا التعاون وتدعمه بدون تحفظ ، فقد جاء على لسان الناطق باسم الخارجية الأمريكية نيكولاس بيرنز فى رده على بعض الاعتراضات العربية على هذا التحالف (التعاون) واعتزام الولايات المتحدة المشاركة فى المناورات الحربية الجوية شرق البحر المتوسط إذ قال " لا يهمنى اعتراضات إيران والعراق لأنهما دولتان منبوذتان ولن نأخذ برأيهما فى الاعتبار عندما نخطط لتعاوننا الأمنى فى ذلك الجزء من العالم ، وأضاف إلى أن تقوية التعاون الإستراتيجى بين تركيا وإسرائيل كانت دوماً من الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة، كما أن تركيا صديقة وحليفة ، ومن الطبيعى أن تتفوق عسكرياً . ويسر الولايات المتحدة تماماً أن تشارك فى هذا التعاون ، وأن تركيا دولة بالغة الأهمية والقوة فى شرق المتوسط ومن المعقول بالنسبة لنا أن تقيم تركيا وإسرائيل علاقات صداقة وتعاون عسكرى وسياسى واقتصادى ، وإذا لم يعجب ذلك بعض الدول العربية فهذا لا يهم ، لأن إسرائيل بحاجة إلى مساندة واسعة ويسعدنا أن إحدى حليفاتنا فى الأطلسى ترغب فى المساندة [3].

وقد حرص الباحث على نقل التقرير كاملاً حرصاً منه على تعريف القارئ العربى بحجم المؤامرة الأمريكية الصهيونية وبخطورة التعاون التركى الإسرائيلى على الأمن القومى العربى والذى يرى البعض أنه تعاون غير واضح المعالم .

---

(١) ملف الأهرام الإستراتيجى : السنة الثانية ، العدد الخامس ، مايو ١٩٩٦م ، ص٤١ .

(٢) الأهرام ١٩٩٦/٧/٢م

(٣) راغدة درغام : تقرير من نيويورك " تحت عنوان : هكذا يحاك مستقبل المنطقة العربية فيما القيادات العربية .. الحياة ١٩٩٧/٥/١٦م

أهم البنود التى وردت فى التعاون العسكرى التركى ـ الإسرائيلي[1] :

١ ـ السماح للقوات الجوية لكلا البلدين بإجراء تدريبات فى المجال الجوى للدولة الأخرى .

٢ ـ تبادل المعلومات والخبرات فى مجال التدريب العسكرى للقوات الجوية .

٣ ـ إجراء تدريبات مشتركة للقوات الجوية لكلا البلدين بمعدل ثمان مناورات عسكرية جوية فى العام .

٤ ـ تقوم إسرائيل بتحديث الطائرات الحربية التركية من طراز فانتوم (ف٤) بمبلغ ٦٠٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات .

٥ ـ حضور مراقبين من كلا البلدين للتدريبات العسكرية فى البلد الآخر .

٦ ـ إقامة منتدى أمنى للحوار الإستراتيجى بين إسرائيل وتركيا .

ويستنتج من قراءة بنود الاتفاق هذه أن الأمر ليس بالتعاون العادى وأنه لا يقتصر على تهديد دولة أو دولتين مثل سوريا واليونان فحسب ، بل ويصل هذا التهديد ليشمل مصر والعراق وإيران ليصل مداه آسيا الوسطى وبلاد القوقاز .

محددات التعاون الاستراتيجى التركى الإسرائيلي من وجهة النظر الإسرائيلية :

أولاً : ترى إسرائيل أن المشروع الصهيونى لم يستكمل بعد جوانبه الإقليمية والسياسية .

ثانياً : إن السلام التعاقدى مع بعض الأنظمة العربية لا يعنى إنهاء الصراع بأبعاده المتعددة ولكنه أنهى الصراع المسلح فقط مع دول هذه الأنظمة .

ثالثاً : ترى إسرائيل أنها تعيش وسط بحر عربى تعانى شعوبه من أزمة ثقة مستحكمة ، أزمة ثقة داخل كل شعب [2] ، أزمة ثقة بين الدول العربية مع بعضها ، أزمة الثقة بين الجماهير أوجدتها الأنظمة الحاكمة وحكامها وأزمة ثقة بين الشعوب وبعضها البعض وربما أزمة ثقة داخل كل فرد ، وبالتالى فإن هذه الشعوب تعيش حالة تربص بإسرائيل .

---

(١) التقرير الإستراتيجى العربى : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، مؤسسة الأهرام : القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص١٥٥ .

(٢) جميل مطر : مستقبل النظام العربى : المستقبل العربى : مصدر سابق ص١١ .

رابعاً : تـدرك إسرائيل صعوبة القضاء على العمليات الانتحارية الفلسطينية كما تدرك أن قـوى عـربية وغير عربية مازالت تقف فى الخندق المعادى .وتخشى من امتلاك بعضها (باكستان - إيران) للسلاح النووى ووسائل حمله القادرة على تهديد إسرائيل .

يضـاف إلى كـل مـا سبق أن إسـرائيل تواجـه معضـلة إصـرارها على تحقيق أهداف إقليمية تـتخطى قدراتهـا وطاقاتهـا ، فهـى تـرى أنهـا بحاجـة إلى أن تعوض انحدار أهمية الدور الإسرائيلي فـى مواجهـة المـد الشـيوعى بعـد انـتهاء الحـرب البـاردة ، وترى فى قبول الجامعة العربية بوجود إسـرائيل فـى حـدود ٤ يونيه ١٩٦٧م عامل يحد من طموحاتها التوسعية ويشكل لها إحراجاً أمام أصدقائها ومدعاة لممارسة ضغوطاً عالمية عليها .

وتوجـد عناصـر توفـق بين الطرفين فى المفهوم الأمنى ولو مرحلياً فى هذا السياق مثل تدنى الأهمية الإستراتيجية لكليهما فى عصر ما بعد الحرب الباردة ، وتدنى القبول الأوربى لكل منهما بدرجات متفاوتة ولأسباب مختلفة ، وقد تمخض عن ذلك رفض انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربى، كمـا تتبـنى أوروبـا موقـف محـدد تجاه المبادئ الـتى تحكـم التسـوية السـلمية للصـراع العـربى الإسـرائيلي . ويـبدو واضـحاً أن الإدارة الأمـريكية تريد استبدال الأدوار والوظائف التى كانت منوطة بكـل من إسرائيل وتركيا أثناء الحرب الباردة ، والتى لم يعد لها زخمها كما كانت عليه قبل انهيـار الاتحـاد السـوفيتى وبـروز الـنظام العـالمى الجديـد بمهـام ووظـائف أخـرى تكون هذه المرة فـى شـكل تحـالف وتنسـيق تعفى الولايات المتحدة من التدخل المباشر لحماية مصالحها فى المنطقة وفرض هيمنتها عليها وعلى مناطق أخرى مثل آسيا الوسطى والقوقاز وبعض دول أوروبا الشرقية ووضـع حـدود وخطـوط حمـراء لطموح الإمبراطورية المحتضرة اقتصادياً والتى لازالت تمتلك قوة الـردع والمقاومـة وربمـا عناصر التهديد ولا يستبعد أن يكون القصد الأمريكى من وراء دعم هذا الـتحالف فـى أحد جوانبه هو الضغط على أوروبا التى تمتلك عناصر القوة التى تجعلها قادرة على المنافسـة فـى زعامـة العـالم والـتى تطمـح الولايـات المتحدة أن تحافظ على هذه الزعامة حتى نهاية القرن القادم على الأقل .

ورأيـنا الأخـير فـى هـذا الـتعاون المشـبوه هـو أنـه حـلف جديـد يدخـل ضـمن أولويـات الإسـتراتيجية الأمـريكية لـيس فـى مـنطقة الشـرق الأوسـط فقـط بـل تصـل خدماتـه للإمبريالية الأمريكية لتشمل العالم كله .

خلاصة الفصل الرابع

ترجع العلاقات العربية التركية إلى القرن الأول الهجرى فى عام ٢٢ هـ عندما غزا العرب بلاد خراسان واستنجد أهلها بخاقان الأتراك الذى كان قد مد نفوذه إلى ما وراء النهر.

ومع بداية القرن الرابع الهجرى بدأت الدعوة الإسلامية فى وسط آسيا عن طريق بناء المدارس العربية الإسلامية وعن طريق التجار العرب الذين كانوا يترددون على بلاد المغول مارين بطرق آسيا الوسطى .

وبعد اعتناق الأتراك الإسلام استخدمت القصور العباسية الموالى والجوار منهم كما استخدمتهم فى الحراسات الشخصية فوصل الكثير منهم إلى أكبر مناصب الدولة فى عصر الخلافة العباسية الثانى فتعاظم نفوذهم وبطشهم الذى تطور إلى حد خلع الخليفة نفسه أو تصفيته جسدياً عن طريق السم أو الاغتيال .

سادت الاضطرابات وعدم الاستقرار فى عهد الدولة العباسية الثانية بعد أن غُيب دور العرب والفرس فولدت الأفعال وردود الأفعال بين الأعاجم بينما ظل الدور العربى محدود للغاية.

استمرت حالة الضعف والتمزق تستشرى فى جسم الدولة العباسية واستفحل صراع الفرس مع الأتراك على السلطة ، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى سقوط بغداد عاصمة الخلافة الإسلامية فى أيدى التتار عام ١٢٥٨م .

وبعد أن قامت الدولة العثمانية فى شمال الأناضول وتمكنت من إسقاط الدولة البيزنطية واستولت على عاصمتها استانبول عام ١٤٥٣ م والتى أصبحت عاصمة الخلافة الإسلامية فيما بعد ، ارتفع شأن الدولة العثمانية فى العالم العربى والإسلامى فساعد على توسع دولة الخلافة شرقاً بعد وصول البرتغاليين إلى المياه الشرقية وشروعهم فى مهاجمة الموانى الإسلامية فى شرق أفريقيا والبحر الأحمر بهدف التصدى للغزاة الأوربيين وللخطر الشيعى الصفوى فى فارس فيما بعد .

وفى مصر والشام تمكنت الدولة العثمانية من القضاء على دولة المماليك فى مصر والشام بعد أن استمرت الحرب فترات طويلة ومتقطعة انتهت باحتلال العثمانيون للقاهرة فى يناير ١٤١٧م .

واصلت الدولة العثمانية توسعها غرباً حتى وصلت أبواب فيينا ، بينما استمرت في ملاحقتها للأساطيل الغربية فى البحر الأحمر والمحيط الهندى وتمكنت من تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عثمانية إسلامية . وفى نفس الوقت فرضت العزلة على العرب واشتد ظلم الولاة الأتراك بفرض مزيد من الضرائب والإتاوات وسيطرت جنود الإنكشارية فولدت ثورات واضطرابات عربية تهدف إلى التخلص من قبضة السيطرة العثمانية .

أما عن العلاقات العربية التركية بعد الحرب العالمية الأولى وإعلان الجمهورية التركية فقد تزامنت الرؤية السلبية المتبادلة مع تحول الجانب التركى نحو الغرب وسعى الجمهوريون إلى تقطيع جذور تركيا الشرقية والإسلامية ، فى الوقت الذى حاولوا فيه الاحتفاظ بأراض عربية فى الموصل والاسكندرونة والذى تم الاستيلاء عليه فيما بعد دخول الغرب على خط العلاقات لدى الجانب التركى بالنفوذ والارتباط والاستراتيجى ولدى الجانب العربى بالاستعمار .

وبعد أن أصيبت السياسة التركية بخيبة الأمل فى تعاملها مع الغرب ورفضه لمحاولة اقترابها منه على أساس مبدأ الشراكة بدأت تركيا تظهر مزيداً من العناية بأصولها الشرقية وعمقها الجغرافى ، إلا أنها فى نفس الوقت دخلت فى مرحلة من التذبذب وعدم الثبات ، إذ أنه كلما تزايدت مشكلات تركيا مع القوى الغربية والصهيونية كلما حاولت العودة إلى واقعها الإسلامى وموقعها الشرق أوسطى .

وقد حققت تركيا من خلال تحسن علاقتها بالدول العربية مكاسب اقتصادية كثيرة فى عقدى السبعينات والثمانينات .

وفى التسعينات منحت تفاعلات أزمة الخليج الثانية القيادة التركية فرص لم تكن تتخيل وقوعها ، إذ أن تدمير القوة العراقية التى كانت تخشاها قد أصبح واقعاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان يمثل قوة الأسد الرابض على الحدود التركية فقد فتحت أراضيها ومجالها الجوى أمام قوة التحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحدة لضرب العراق ، وحشدت أكثر من ٢٠٠ ألف جندى على حدودها تحسباً من أن تقوم القوات العراقية بهجوم على الأراضى التركية حسب زعم القادة الأتراك .

وكانت المطالب التركية بإدخال تعديلات بنيوية فى بعض مناطق العراق الشمالية والشرقية قد أظهرت النوايا التركية الرامية إلى تقسيم العراق وإلى الرغبة فى استيلائها على الموصل وكركوك الغنيتين بالنفط .

كما رأت تركيا الخلل في ميزان القوى الاستراتيجي الناجم عن تدمير القوة العراقية بعد عاصفة الصحراء فرصة في القيام بدور الضابط الأمني للتوازنات الإقليمية من جانب ، وموازنة الإسلام السياسي الأصولي في إيران من جانب آخر ، كما أتيحت لها فرصة تمكنها من القضاء على حزب العمال الكردستاني الذي ظل شاغلها منذ بداية الثمانينات ، إضافة إلى إثارة مشاكل المياه من جديد والتي كانت قد طرحت عام ١٩٨٧م بإعلان أوزال عن مشروع أنابيب السلام .

وقد أيدت تركيا بقوة الدعوة إلى مؤتمر مدريد وسارعت إلى رفع مستوى التمثيل الفلسطيني والإسرائيلي إلى مستوى السفارة في ديسمبر عام ١٩٩١م ، واشتركت بفاعلية في اللجان متعددة الأطراف ، كما أبدت حماساً وتأييداً شديدين لاتفاق أوسلو الذي اعتبرته عامل استقرار اقتصادي وسياسي في المنطقة .

وفي آسيا الوسطى نشط الدور التركي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وبدعم وتوجيه أمريكي نتج عن المباحثات التي أجراها ديميريل في فبراير عام ١٩٩٢م بواشنطن .

وتطورت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد حرب الخليج الثانية برعاية الولايات المتحدة توجت بتوقيع اتفاق التعاون العسكري في ربيع عام ١٩٩٦م وتطور إلى أن وصل إلى هذا التحالف الاستراتيجي الثلاثي : الأمريكي الإسرائيلي التركي الذي بات واضحاً من خلال المناورة المشتركة في شرق البحر المتوسط والتي أرادت الولايات المتحدة إرسال رسالة واضحة إلى الأنظمة العربية تؤكد فيها على تصاعد أهمية الدور الإسرائيلي التركي في المنطقة في النظام العالمي الجديد وتضاعف أهميته في الاستراتيجية الأمريكية بعد انهيار الشيوعية في الاتحاد السوفيتي .

الفصل الخامس

ردود الفعل الإيرانية

عـــام :

تـرجع الـبدايات الأولى لـلعلاقات بـين العرب والفرس إلى ما قبل عصـر الساسانيين ، فقد ارتـبطت شـعوب الإقلـيمين ، الفارسـى والعـربى بعلاقـات وصـلات قويـة ، سياسـية واقتصـادية واجتماعية وثقافية مما ترك آثاراً واضحة فى تاريخ الجانبين على مر العصور.

وفـى دوامـة الصـراع المـتوارث بـين الفـرس والـروم قـامت إمارتـان عربيتان عـلى حدود الدولـتين ، إحداهما إمارة الغساسنة التى تحالفت مع الروم والأخرى إمارة الحيرة (المناذرة) التى تحالفت مع الفرس [1] .

فى عام ٥٧٠م استنجد الملك اليمنى سيف ابن ذى يزن بكسرى الفرس لطرد الأحباش من الـبلاد ، ورغـم تحـول الـنجدة الفارسـية إلى احـتلال فارسـى إلا أن هـذا الـتواجد كانت له آثاره الإيجابية فى تعميق العلاقات الفارسية العربية .

وسـاعد النشـاط الـتجارى عـلى تقويـة الروابط بين العرب والفرس قبل الإسلام من خلال القوافـل الفارسـية الـتى كـانت تسـير إلى جـنوب شـبه الجزيـرة العـربية لتبيع ما تحمله من بضائع وتشـترى الأصـناف المطـلوبة مـن أسـواقها ، وتحمـلها عـائدة إلى فارس ، ولم تقتصر العلاقات بين الطـرفين عـلى قطـاع واحـد أو فـريق بعيـنه من العرب بل شملت عرب الشام وعرب شبه الجزيرة العربية جنوبها ووسطها وغربها [2] .

---

(١) جـواد على : المفصل فى تاريخ العرب قبل الإسلام ، المجلد ٣ ، دار الفكر العربى ، القاهــرة ، د . ت ، ص ص ١٥٥ - ١٥٧ .

(٢) كريستنسين : إيران فى عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى الخشاب وعبد الوهاب عزام ، القاهرة ، مطبعة لجنة التأليف ، ١٩٥٧م ، ص ١٢٥ .

المبحث الأول

العلاقات العربية الفارسية فى صدر الإسلام

بُعث الرسول العربى محمد بن عبد الله عليه الصلاة والسلام سنة ٦١٠م ، وكانت العلاقات العربية الفارسية تسير سيراً حسناً فى القرن السادس الميلادى .

وبعد الهجرة إلى المدينة ولدت الدولة الإسلامية العربية لأول مرة فى التاريخ فى شبه الجزيرة العربية بعد أن كانت قبائل وإمارات متناثرة ، ترى مصلحة القبيلة فوق كل المصالح والاعتبارات .

أما بعد الهجرة فقد انخرط معظم العرب فى الجزيرة العربية فى ظل دولة الإسلام برئاسة الرسول (عليه الصلاة والسلام) وأصبح الجميع يدين بالولاء والطاعة لهذه الدولة التى فرض عليها أن تسير وفق شريعة الإسلام وأحكامه حتى ينتشر ويدخل البشر فى أنحاء المعمورة فى دين الله أفواجاً ، " وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيراً وَنَذِيراً وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ "(١) .

لم يستجب الفرس طوعاً للدعوة المحمدية فأقدم العرب على فتح بلاد فارس فى القرن السابع للميلاد مزودين بسلاح الإيمان والرغبة فى الشهادة فى سبيل الله ، الأمر الذى مكنهم من الأخذ بزمام المبادرة فى موقعة القادسية سنة ١٥ هـ التى انتصر فيها المسلمون بقيادة سعد بن أبى وقاص .

حاول الفرس القيام بمحاولات أخرى فى سنة ١٦ هـ ٦٣٧م وحلت بهم الهزيمة فى موقعة " جلولا (٢) .

وأخيراً كانت موقعة " نهاوند " بين العرب والفرس عام ٢٢ هـ (٦٤٢م) فاصلة أصبحت فارس بعدها ولاية من ولايات الدولة العربية الإسلامية وانتهى دور الدولة الساسانية فى التاريخ(٣) .

---

(١) سورة سبأ ، الآية (٢٨) .

(٢) بيغو ليفسكيا ، نينا فكتورفنا : العرب على حدود بيزنطة وإيران من القرن الرابع إلى القرن السادس الميلادى ، ترجمة صلاح عثمان هاشم ، الكويت ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ١٩٨٥ م ، ص ٢٤٤.

(٣) كريستنسين : إيران فى عهد الساسانيين ، مصدر سابق ، ص ٤٨٧ .

وبعد مرحلة الفتح بدأت مرحلة الدمج تحت مظلة الإسلام والتى تمت بسهولة لأن العرب والفرس لم يكونوا غرباء عن بعضهم البعض ، وكان للفرس وضع خاص عند العرب وعند الرسول صلى الله عليه وسلم ، فقد روى عنه قوله " اختار الله من العرب قريشاً ومن العجم فارس"[١] ، وما سيرة سلمان الفارسى إلا دليل قاطع على مكانة الفرس عند العرب وعند الرسول (صلى الله عليه وسلم) فقد كان بمثابة واحد من أهل البيت[٢]، ولم يكن وضع سلمان الفارسى يمثل حالة فردية خاصة ، فقد دخل أهل اليمن فى الإسلام وهم تحت حكم الفرس وأمر الرسول أن يظل فيروز الديلمى والياً على اليمن وكان أن تصدى فيروز للردة وأمده أبو بكر فتم له الانتصار والقضاء على المرتدين فى اليمن ، وساعدت روح الإسلام على التداخل بين العرب والفرس التى أساسها المساواة المطلقة ، فلا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى .

العرب والفرس إبان الدولة الأموية :

ظهرت النعرة العربية فى سياسة الدولة وفكر الحكام فى العصر الأموى إذ اتسمت بتفضيل العنصر العربى على غيره من الشعوب التى دخلت فى الإسلام[٣] . فولد كره الموالى الفرس وسخطهم على الحكم الأموى الذين بذلوا جهوداً كبيرة من أجل إسقاطه، ورغم السلوك العنصرى الأموى ظل التفاعل الحضارى بين الفرس والعرب يسير بخطى واضحة تحت مظلة الإسلام ، فأخذ الأدب الفارسى يؤثر فى الأدب العربى ودخلت الكثير من المفردات الفارسية فى اللغة العربية بينما قبل الفرس اللغة العربية كأداة للتفاهم والإدارة ، كما تأثرت الأفكار وامتزجت لتكون حضارة إسلامية واحدة[٤] .

---

(١) صادق نشأت ومصطفى حجازى · صفحات عن إيران ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، ١٩٧٣ م، ص ص ٦١ - ٦٣ .

(٢) ابن الأثير ، على بن محمد : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، دار الطباعة المنيرية ، القاهرة ، ١٩٧١ م ، ج ٢ ، ص ٤١٧ .

(٣) أحمد أمين ، فجر الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥م ، الطبعة العاشرة ، ص ٢٥٣.

(٤) جرجى زيدان ، " دار الكتب المنقولة عن الفارسية " فى كتاب تاريخ التمدن الإسلامى ، ج٣ ، القاهرة ، دار الهلال ، ١٩٥٨م، ص ١٤٥ .

العلاقات العربية ـ الفارسية فى العصر العباسى :

اعترف العباسيون بدور الفرس فى إقامة دولتهم ، وقد جاء هذا الاعتراف على لسان داود بن على ، عم أبى جعفر المنصور حين خطب فى أهل الكوفة قائلاً " إنا والله ما زلنا مظلومين مكرهين على حقنا حتى أتاح الله لنا شيعتنا أهل خراسان فأحيا بهم حقنا وأظهر بهم دولتنا "(1) ، وبالفعل فقد مثلت دولة بنى العباس مرحلة انتصار الفرس على العرب ، فقد أمعن العباسيون فى اقتباس المزيد من مظاهر الحضارة الفارسية واعتمدوا على أعوان من أصل فارسى واتخذوا وزرائهم من الفرس ، مما مكن الفرس من السيطرة على الدولة العباسية فى عصرها الأول .

وقد ساهم فى إحكام النفوذ الفارسى السيطرة على الدولة العباسية اكتظاظ قصور الخلفاء بالجوارى والموالى الفرس ، وكانت غلبت النفوذ الفارسى على حساب نفوذ العرب الذى انكمش دورهم وأحسوا بالخذلان ، وكان المنصور أول من استعمل مواليه على الأعمال وقدمهم على العرب وكثر ذلك بعده حتى زالت رئاسة العرب وقيادتهم(2) .

والواقع أن العرب لم يستسلموا أمام رجحان كفة الموالى فى العصر العباسى الأول ، الأمر الذى أدى إلى صراع مع الفرس يشتد حيناً ويهدأ حيناً آخر ، واتخذ هذا الصراع أحياناً صورة دسائس يحيكها كل طرف للطرف الآخر عند الخليفة ، كما اتخذ فى بعض الحالات شكلاً أدبياً فينظم كل طرف القصائد ويكتب الرسائل فى فضله على غيره ، وربما لجأ إلى اختلاق الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ليرفع من شأنه على حساب غيره(3) . وقد استغل الفرس سلمان الفارسى استغلالاً واسع النطاق فوصفوه بأنه خير الصحابة وأكثرهم زهداً وحكمة وعلماً ، وألبسوه صفات تفوق غيره ، إذ قال البعض أنه عاش ٣٥٠ سنة .

التفاعل الحضارى بين العرب والفرس فى العصر العباسى :

لا يمكن تصوير العلاقات العربية ـ الفارسية فى العصر العباسى فى صورة العداء المطلق والتنافر الشديد ، فقد وجدت بين الطرفين ـ إلى جانب الشعوبية ومشاعر التنافس والكراهية ـ

(١) حسين مؤنس : فارس العالم الإسلامى قبيل الفتح العثمانى (فى كتاب الشرق الإسلامى فى العصر الحديث): القاهرة : لجنة الجامعيين لنشر العلم ، ١٩٣٨م ، ص ص ٢٠ – ٢٦ .

(٢) المسعودى : مروج الذهب ج١ ، مصدر سابق ، ص ١٩٠ .

(٣) السيوطى : تاريخ الخلفاء ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٧٢ م، ص ص ١٠٥ – ١٠٨ .

روابط عطاء فى شتى الآفاق السياسية والحضارية ، فقد كان لزحف الحضارة الفارسية إسهام كبير فـى بناء الحضارة الإسلامية وتغلغل الكثير من مظاهر الحضارة الفارسية فى الكيان العربى فأصبح العـراق يمـوج بـتيار الحضـارة الفارسية وامتد إليه تيار التعريب ، مما جعل بغداد ملتقى الحضارتين الفارسـية والعـربية ، وعـلى أرض العـراق تفاعـلت هاتـان الحضـارتان مـع ملاحظـة أن الحضـارة الفارسـية كـانت دائمـاً هـى الأقـوى فيما يتعلق بنظم الحكم والإدارة والأوضاع الاجتماعية[1] ، وكـان لـلغة العـربية شأن كبير فى تكريم العرب والعروبة ، إذ كان التعبير اللغوى يرتبط إلى حد كبير بالمستوى الحضارى ، لذا فقد حاول العرب محاكات الفرس فى بعض جوانب حضارتهم التى جاءت لتطوير اللغة الفارسية لتكون منبعاً كبيراً من المنابع التى استخدمتها اللغة العربية ووسعت بها مادتها .

ومـع نشـاط الحـركة العـلمية فـى العصـر العباسى ظهرت مجموعة كبيرة أغلبها من الفرس يعمـلون فـى تـرجمة جوانـب مـن الـتراث الفارسى إلى اللغة العربية ، وبرز حشد كبير من العلماء الفـرس فـى شـتى العـلوم وعـلى رأسها اللغة والدين ، وكانت الحضارة الفارسية هى مرجعية هذا الظهـور ، كمـا أن تفـوق بعـض العلماء الفرس على نظرائهـم من العرب يرجع إلى سعة البون بين الحضارتين الفارسية والعربية ، لصالح الأولى[2] .

التفاعلات العربية ـ الفارسية وسقوط الدولة العباسية :

خـلف المأمون أخاه المعتصم سنة ٢١٨ هـ ٨٣٣م ، فاتجه المعتصم نحو الأتراك تحت تأثير أمه التركية وعمد إلى إقصاء العرب والفرس من المناصب القيادية فى الدولة ولم يكن الأتراك أصحاب حضـارة ، فقد كانوا رعاة يغلب عليهم صفة البداوة ، وكان أن واجه العرب والفرس هذا الاتجاه الجديد بسلاحين ، اللسان والفكر للحط من شأن الأتراك واستعانوا فى ذلك باختلاق الأحاديث ونسـبتها إلى الرسـول صـلى الله عليه وسلم كما استخدموا سلاح السيف ، فقد أشعلوا الثورات فـى أمـاكن مـتفرقة تعبيراً عـن سخطهم وغضبهم من عملية التهميش التى اتبعها المعتصم ، وزاد تدخـل الترك فى شئون الدولة بعد وفاته ، وفى المقابل زاد عجز الخلفاء عن ، مقاومتهم ، بل أنهم أصبحوا ألعوبة فى أيديهم[3] .

---

(١) أحمد أمين : ضحى الإسلام ، ح١ ، مصدر سابق ، ص ص ٣٤١ – ٣٤٢ .
(٢) ابن النديم : الفهرست : دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٨ م، ص ١٤٢ .
(٣) المسعودى : مروج الذهب ، ح٢ ، مصدر سابق ، ص ٣٩٤ .

ومن ناحية أخرى فإن الفرس أصحاب السيادة فى العصر العباسى الأول لم يستكينوا لما حل بهـم من بطش الترك ، فأخذوا يدبرون المؤامرات ويخططون لسلخ أجزاء من الدولة بعد أن أصبح الخـليفة مسـلوب الـنفوذ والسـلطان ، فنجم عن ذلك ظهور عدة دول مستقلة فى المشرق منها : الدولة الظاهرية فى خراسان سنة ٢٠٥ - ٢٥٩ هـ والدولة الصفوية فى فارس ٢٥٤ - ٢٩٠ هـ، أما بـنو بويـه وهـم مـن الفـرس فقـد استولوا على فارس ، ثم على العراق وبسطوا سيادتهم على الخلافـة العباسـية وحـلوا محـل الـترك فـى السيطرة عـلى الخـليفة وفرضـوا وصايتهم عليه بخلاف أسلافهم الفرس فى العصر العباسى الأول أيام المنصور والمهدى والهادى والرشيد والأمين والمأمون حيث كان الوزراء والولاه الفرس يأتمرون بأمر الخلافة .

وكـان التخلف العربى والخلافات العربية وعدم وحدة الصفوف قد غيبت العرب فلم يبقى لهـم مـن ذكـر إلا مـن خـلال بعض الإمارات الصغيرة التى أقامتها بعض البيوت العربية فى الشام والعـراق مـثل " إمـارة الحمدانيـين " فـى الموصـل " والعقيليون " وهم من بنى عقيل فى ديار بكر والجزيـرة مـن ٣٨٦ ٤٨٩ هـ ، وغيرهـا من الإمارات الصغيرة عديمة التأثير . [1] . واستمرت حالة التدهور فى الإمارات العربية حتى انتهت دولة الحمدانيين فى حلب فى أوائل القرن الخامس الهجـرى ، أمـا الخلافـة العباسـية فقـد كانت تمر بمحنة قاسية بعد أن ظلت قرابة القرن ترزح تحت وصاية بنى بويه وهم فرس شيعة، وزاد من خطورة الموقف أن طلب أحد البويهيين من المنتصر بالله الفاطمى فى مصر إدخال بغداد فى حوزة الخلافة الفاطمية الشيعية مما دفع بالخليفة العباسى القائم بأمـر الله إلى أن يسـتنجد بالسـلاجقة الأتراك وهم قبائل تركية اعتنقوا الإسلام فى القرن الخامس الهجـرى عـندما نـزحوا إلى حـدود نهـر سيحون ، وحـل السلاجقة الأتراك محل البويهيين الفرس فى الوصاية على الدولة العباسية[2] .

وبظهـور السـلاجقة الأتـراك عـلى مسرح الأحداث حدث تغيير كبير ، إذ جاء ذلك إعلاناً بـزوال سيادة الفرس والعرب وقيام الترك لا بدور الوصى على الخلافة العباسية فحسب بل بدور حمـاة الإسـلام فـى الشـرق مـن الخطـر الصـليبى الـذى لاح فـى الأفـق فـى أواخر القرن الخامس الهجرى ، الحادى عشر الميلادى .

---

(١) ابـن الأثـير ، عـلى بـن محمد : الكامل فى التاريخ ، دار الطباعة المنبرية ، القاهرة ، ١٩٦١م ، ح٨، ص ٤٥٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٤٤٧ .

وفى منتصف القرن السابع الهجرى اجتاح التتار إقليم الشرق الأوسط فأخضعوا بلاد فارس والعراق وقتلوا الخليفة العباسى المعتصم بالله بعد سقوط بغداد عام ١٢٥٨م(١)، وقد حاول التتار التقدم نحو مصر وبلاد الشام ولكن دولة المماليك فى مصر تمكنت من صدهم وهزيمتهم فى معركة عين جالوت الشهيرة بقيادة سيف الدين قطز(٢) .

وهكذا قامت سلطة التتار فى فارس والعراق ودولة سلاطين المماليك فى مصر والشام ، فحدثت تحولات كبيرة ، سياسية واجتماعية واقتصادية فى تاريخ المنطقة فى القسم الأخير من القرون الوسطى .

العلاقات العربية ـ الفارسية من العهد الصفوى حتى الحرب العالمية الأولى :

أصبح القسم الأكبر من بلاد العرب خلال هذه الفترة ضمن الدولة العثمانية ، الأمر الذى أثر فى كيان العلاقات العربية الفارسية ، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فقد كانت فارس تتعامل مع العرب عبر نظم مختلفة منها .

١ـ الدولة العثمانية (دولة الخلافة) .

٢ـ العصبيات المحلية الحاكمة والمشيخات التى تقع تحت مظلة الدولة العثمانية أو على أطرافها .

٣ـ السلاطين والأئمة مثل سلطان عمان وإمام اليمن(٣) .

وقد تغيرت خريطة العالم فى أواخر القرن الخامس عشر وأوائل القرن السادس عشر إذ بدأت فى الاتساع فبينما كان الولاء العشائرى للشاه يعطى نوعاً من التبعية شبه المباشرة له ، كانت التبعية فى البلدان العربية على مستويات متعددة . فالعراق والشام كانت قد تقبلت الحكم العثمانى ، وكانت أقرب إلى فارس من ناحية التركيبة العشائرية وكانت عمان تحت حكم اليعاربة والبوسعيدية ، أما قلب الجزيرة العربية فقد تعددت فيها القبائل والمشيخات مثل " بنو خالد فى البر " والقواسمة فى البحر ، وفى مدن الموانى مثل الكويت ودبى والشارقة ورأس الخيمة وحدثت هجرات واسعة إلى الساحل الشرقى للخليج وإلى شرق أفريقيا .

---

(١) بيتر مانسفيلد : تاريخ مصر الحديثة ، مصدر سابق ، ص ٤٦ .

(٢) على يوسف نور الدين : موقعة عين جالوت الحاسمة ، شمس رمضانية أضاءت ظلمة التاريخ : الحياة اللندنية ١٩٩٤/٣/٢م .

(٣) حسين مؤنس : دولة الصفويين ، فى كتاب عالم الإسلام ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٣م ، ص ص ٤٦٣ ٤٧٩ .

أما فى نجد فكان عامل التشتت أكبر منه فى مناطق الساحل الخليجى فقد تعددت الولاءات إلى أن تفوقت عليها أسرة " آل سعود " فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر وبسطت سلطانها حتى ساحل الخليج ، وظهرت فيما بعد إلى جانب الإمامة القطرية فى اليمن وعمان نظام المدينة الدولة تحت حكم أسرة مثل الكويت والبحرين وبعض مدن الموانىء الأخرى ، أو هى مشيخات بين دول لها كيان قطرى واضح (اليمن وعمان وفارس) ، ثم الدولة السعودية التى ظهرت متأخرة جداً لتنهج سياسة إقليمية توسعية على حساب الجوار العربى الضعيف .

سياسة التوسع الفارسى فى القرنين السادس عشر والسابع عشر :

كانت فارس كما هى إيران حالياً تحاول السيطرة على سهول العراق الخصبة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى شكل العامل الدينى أحد الدوافع المهمة فى محاولة إيران الاستيلاء على العراق حتى تكون العتبات المقدسة الموجودة فى النجف وكربلاء وغيرها من المدن العراقية تحت السيطرة المباشرة للفرس ، إضافة إلى أن العراق هو المعبر المباشر للفرس إلى شواطئ البحر المتوسط وهو الطريق البرى الذى تسلكه القوات عبر البصرة إلى الإحساء وإلى ماوراء ذلك فى اتجاه عمان ، فيصبح الخيلج بحيرة فارسية[١] .

ومن العوامل التى كانت تدفع بفارس إلى التوسع غرباً نحو هرمز والقطيف والبحرين والعراق وشرق الجزيرة العربية وجود قبائل عربية شيعية كبيرة كانت تعتبرها فارس وكما تعتبرها إيران فى الوقت الراهن السبيل إلى السيطرة على تلك الجهات وما ورائها ، ولهذه الأسباب انقض إسماعيل الصفوى على العراق عام ١٥٠٠م[٢] ، وكان من أوائل مهامه هو اضطهاد السنة وتدمير مقابرهم وصبغ العراق بالصبغة الشيعية الاثنى عشرية .

وقد أصبح العراق فى حالة من عدم الاستقرار إذ بدأت تتداوله القوى المجاورة له "فارس الصفوية" " وتركيا العثمانية "

---

(١) عبد الأمير أمين : القوى البحرية فى الخليج العربى فى القرن الثامن عشر، مطبعة أسعد ، بغداد، ١٩٦٦م ، ص ١٢ وما بعدها .

(٢) بدر الدين الخوصبى : الدولة الصفوية فى مواجهة التحديات ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٤٤ ، أكتوبر ١٩٨٥ م، ص ص ١٤١ ١٧٨ .

التوسع الفارسى فى الخليج فى القرنين السادس عشر والسابع عشر :

استغل البرتغاليون حالة التفكك والصراعات بين سكان المنطقة فبالإضافة إلى الصراع الفارسى العثمانى ، كان الصراع على أشده بين النباهية والإباضية فى عمان وصراع محتدم فى هرمز الذى كان يقطنه عرب وفرس وكان المضيق وهرمز هما هدف البرتغاليين الأول نظراً لموقعهما التجارى الهام ، ورغم المقاومة التى أبداها أبناء المنطقة فقد حسمت المدفعية البرتغالية الموقف وفرضت تبعية المنطقة لهم ، مما جعل فارس تقيم تحالفاً مع شركة الهند الشرقية فتمكنت بهذا التحالف من طرد البرتغاليين من الخليج ووضعه الشاه تحت سيادته عام ١٦٢٢م(١) .

وفى العراق استمرت عملية الكر والفر وتداول الاحتلالات من قبل فارس والدولة العثمانية حتى عام ١٨٣٢م عندما عقدت الدولتين معاهدة " أرضروم " وهى المعاهدة التى بموجبها اعترفت فارس نهائياً بأن العراق ولاية تحت السيطرة العثمانية مع وجود خلافات بين الطرفين حول حدود العراق مع فارس(٢) .

ظلت الشكوك وعدم الثقة بين الدولتين هى السائدة وكانت مشكلة الحدود تمثل جذور الأزمة التى تنتظر الفرصة المواتية ، فلم تكاد تمر خمسة عشر سنة حتى شنت حكومة العراق العثمانية هجوماً على المحمرة عام ١٩٤٧ م بعد أن قام والى بغداد بحمله على عربستان عام ١٨٣٧م ، وهو الإقليم العربى الذى يعتبر معلماً هاماً فى تاريخ الصراع العراقى ـ الفارسى حول تبعيته حتى يومنا هذا .

توالت الأزمات بين الدولتين لأسباب دينية واستراتيجية وعقدت معاهدات متكررة كان أهمها معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧م والتى نصت على أن لا سيادة لفارس على شط العرب ولا يحق لها فيه سوى الملاحة البرية على أن تحددها الدولة ذات السيادة (الدولة العثمانية) وقد أكدت الاتفاقية بأن ترك الدولة العثمانية لمدينة المحمرة لا يعنى تركها لأى موانى أو أرض أخرى ، لذلك فإن شط العرب بقى إقليماً عثمانياً(٣) وبالتالى عراقياً لا يقبل المساومة .

---

(١) فيليب حتى : إيران القاجارية وتورط الدول الأوربية فى شئونها ، "فى كتاب" موجز تاريخ الشرق الأدنى ، ترجمة أنيس فريحة ، دار الثقافة ، بيروت ، د . ت . ، ص ص ٢٨١ ٢٩٧ .

(٢) د. عبد العزيز سليمان : مصدر سابق ، ص ٦٧ .

(٣) د. مصطفى السنجار : التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب ، دراسة وثائقية ، بغداد ، دار البصرة ، ١٩٧٤م، ص ٨٠ .

ظلت المشاكل الحدودية قائمة بين الدولتين وخاصة المحمرة التى حاول الأتراك استردادها من الحكم الفارسى ، غير أن الفرس استرضوا شيخها جابر وولوه على عشائر فى عربستان فوجد مصلحته فى أن يظل فى إطار الدولة الفارسية بعد أن كان قد هجر المحمرة إلى بغداد عندما بدأ الجيش الفارسى هجومه عليها ، وظهرت أفق المصالحة التركية الفارسية عندما تولى الزعيم الإصلاحى مدحت باشا حكم العراق عام ١٨٦٨ ١٨٩٢م والذى أبدى حسن نية فى مراعات حسن الجوار وسنحت فرصة أخرى عندما رحبت السلطات العثمانية برغبة الشاه ناصر الدين فى زيارة العتبات المقدسة فى العراق، غير أن الحدود ومشاكلها ظلت كما هى عليه حتى نشوب الحرب العالمية الأولى .

تسويات مشكلة الحدود العراقية الإيرانية (الفارسية) قبل نشوب الحرب العالمية الأولى :

ظهرت مستجدات على الساحتين العثمانية والفارسية فى أواخر القرن التاسع عشر انتهت بوقوع ثورة فى كل منهما فى أوائل القرن العشرين ففى تركيا حدثت تغيرات بعد إسقاط السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٨ م. قامت بها جمعية الاتحاد والترقى وأصدرت دستور فى تركيا .

وفى إيران قامت ثورة ١٩٠٦ م ثم فرضت كل من بريطانيا وروسيا الوفاق الودى على إيران فأصبحت مقسمة بين الدولتين الاستعماريتين الأمر الذى قرب الهوة بين تركيا وإيران وجعل الطرفان يتوصلان إلى بروتوكول الأستانة عام ١٩١١ م وبروتوكول طهران ١٩١٣م الذى وضع شط العرب من جديد تحت السيادة العثمانية ، وكان الهدف الرئيسى من عقد هذين البروتوكولين هو وضع ترتيبات تنفيذية لمعاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧م من حيث تحديد الحدود بدقة ووضع نهاية لمشاكل الحدود بين الدولتين الإسلاميتين.

وعندما وقعت الحرب العالمية الأولى ، جرى سباق بين تركيا وإنجلترا على احتلال إقليم عربستان الغنى بالثروة البترولية ، وتمكن البريطانيون من دفع الأتراك إلى البصرة فأمن البريطانيون مصالحهم فى الإقليم ، وبعد انتهاء الحرب بهزيمة تركيا فرض الانتداب البريطانى على العراق ، بينما أعلنت روسيا البلشفية انسحابها من الحرب بعد قيام ثورة أكتوبر البلشفية وبالتالى انسحابها من إيران وبعدها انسحبت بريطانيا من إيران ، لتصبح إيران الفتية الإمبراطورية على يد رضا بهلوى[1] فى مواجهة العراق تحت السيطرة البريطانية ، ودخلت العراق وإيران وبقية دول الخليج فى طور جديد من العلاقات .

---

(١) فيليب حتى : إيران الإمبراطورية ، فى كتاب موجز تاريخ الشرق الأدنى ، ترجمة أنيس فريحة ، بيروت ، دار الثقافة د. ت ، ص ص ٢٧١ ٢٨٠ .

المبحث الثانى

العلاقات الإيرانية بدول الخليج العربى
فى عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥ـ ١٩٧٩م

ارتبط قيام الأسرة البهلوية فى إيران بما تعرضت له البلاد من حالات الضعف والتفكك الناجمة عن قيام العديد من الحركات الانفصالية بعد الحرب العالمية الأولى كان أهمها تلك التى نشبت فى إقليم عربستان (١) حيث تمارس شركة النفط الإنجليزية الفارسية امتيازاتها الاستغلالية وقد أفرزت تلك الظروف شخصية رضا خان بهلوى قائد الجيش ليعيد للبلاد تماسكها والذى نجح بالفعل فى فرض الأمن والاستقرار ، الأمر الذى حدا به طلب استصدار قرار من المجلس النيابى بإلغاء الأسرة " القا جارية " وتنصيب نفسه إمبراطوراً فى عام ١٩٢٥م بإسم رضا بهلوى .

وقد حملت هذه التغيرات تأثيرات كبيرة داخل إيران وخارجها ، إذ أنه قد اتخذ من إصلاحات أتاتورك نموذجاً للإصلاحات القومية فى إيران وتحويلها إلى دولة مركزية حديثة .

ولم تقف إصلاحات رضا بهلوى عند الانطلاقة القومية التى تمثلت فى تغيير البلاد من فارس إلى إيران ، بل إنه اتجه إلى ترجمة عنصرية امتدت إلى العناصر العربية المقيمة على السواحل الشرقية من الخليج فاتجه إلى سياسة التفريس التى وصلت إلى حد تهجيرها من المناطق الساحلية التى استقرت بها وإلغاء كيانها .

إن الخليج العربى لم يشكل على الإطلاق مانعاً لتحرك العرب والفرس على كلاً شاطئية طوال تاريخه ، فقد أتاح نشاط العرب الملاحى أن يكسبوا الخليج الصفة العربية ، وما سيطرة سلطنة مسقط وعمان على العديد من جزر وموانئ الساحل الشرقى وظهور العديد من الإمارات العربية عليه الا الدليل القاطع على ذلك .

وكان أهم الإمارات العربية على الساحل الشرقى إمارة عربستان التى تأسست على يد قبيلة بنى كعب فى القرن السابع عشر الميلادى النازحة من بادية الشام والحجاز وحافظت على استقلالها الذاتى وازدهارها الاقتصادى الذى حققته من خلال نشاطها الملاحى فى الماضى ،

---

(١) أحمد محمود السـاداتى : رضا شاه بهلوى الكبير : مؤسس إيران الحديثة – انظر نور الدين ال على: الصلات الثقافية بين إيران والعرب القاهرة ١٩٧٥م ، ص٨٧ .

ونتيجة للاكتشافات النفطية على أراضيها واستغلاله من قبل الشركة البريطانية الفارسية منذ عام ١٩٠٨م ، فقد تعززت دوافع رضا شاه فى إزالة ما تبقى من حكم عربى على ذلك الساحل (١) وأسقط حكم الشيخ خزعل فى ظل ظروف عربية ضعيفة وممزقة وأصبحت تشكل جزءاً من إقليم خورستان فى إبريل ١٩٢٥م وعلى الرغم من حدوث بعض الانتفاضات العربية غير المنتظمة فى إقليم خورستان والتى كانت تشجعها السلطات البريطانية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إلا أن المساندة العربية والعراقية على وجه الخصوص كانت لا تتعدى مجرد ترديد الشعارات للحفاظ على عروبة الخليج ومواجهة عمليات التفريس وهو الأمر الذى تعود عليه العرب فى تاريخهم المعاصر.

ومن الجدير بالذكر فإن اشد حركات المقاومة ضد القوات العراقية من عام ١٩٨٠ - ١٩٨٨م كانت فى منطقة عربستان ذاتها .

أطماع رضا بهلوى فى الخليج والادعاءات الإيرانية فى البحرين :

بعد أن تحقق لإيران سيطرتها على الساحل الشرقى اتجهت إلى محاولة مد نفوذها إلى الساحل الغربى وساعدها على ذلك وجود كيانات عربية ضعيفة ومفككة ، فضلاً عن نزوح أعداد كبيرة من الإيرانيين المحافظين الذين دفعتهم الإصلاحات الجديدة إلى الهجرة إلى الساحل العربى، وكان معظم هؤلاء المهاجرون من الشباب الهاربين من الخدمة العسكرية الإجبارية التى فرضها الشاه الجديد فى إيران .

دخلت بريطانيا فى معاهدات مع شيوخ البحرين عام ١٩٢٠ م و لم يكن فى البحرين ما يوحى بوجود أى مظهر من مظاهر النفوذ الفارسى وأن البحرين لا تتكلم الفارسية وتنفصل عن إيران بخليج واسع وأقرب إلى سواحل شبه الجزيرة العربية منها إلى إيران .

استمر التوتر فى العلاقات الإيرانية البحرينية طوال حقبة الثلاثينات عمدت فيها إيران إلى تشجيع الهجرة إلى البحرين (٢) مما جعل الحكومة البحرينية تتجه إلى بعض الإجراءات الكفيلة بالحد من هذه الهجرة ، فأصدرت إعلاناً يقضى بعدم الاعتراف بوثائق السفر الإيرانية المعروفة

---

(١) مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسى لإمارة عربستان العربية دار المعارف القاهـرة ١٩٧٠م ص ٢٤٥ .

(٢) عـبد السلام عبد العزيز فهمى : شاه إيران فى القرن العشرين مطبعة المركز النموذجى بالقاهرة ١٩٧٣ م ص ص ٧٤-٧٥

باسم " المخبر " وأن على الراغبين فى دخول البحرين الحصول على تأشيرة دخول من إحدى القنصليات البريطانية الموجودة فى إيران كما أصدرت حكومة البحرين قوانين الجنسية وقيدت ملكية الإيرانيين للممتلكات غير المنقولة فى البحرين .

وبعد خلع رضا بهلوى من قبل الحلفاء عام ١٩٤١م وتولى ابنه محمد رضا من ١٩٤١-١٩٧٩م ورغم ارتمائه فى أحضان الحلفاء فقد ظل يعتبر الخليج والبحرين بصفة خاصة ضمن السيادة الإيرانية ولم يكن هذا هو السبب الوحيد ، بل أن الشاه قد دفع عمداً بالكثير من المهاجرين الشيعة ليشكلوا إضافة وخلل فى التوازن المذهبى الذى يدعم موقفه فى إثارة ادعاءات إيران فى البحرين وغيرها من إمارات الخليج باعتبارها أجزاء من الأراضى الإيرانية ولم يمنعها من تحقيق هذا الهدف سوى معارضة بريطانيا التى كان نفوذها متمركزاً فى كل إمارات الخليج ، وكان ظهور المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢م أحد عوامل الحد من الأطماع الإيرانية فى المنطقة .

الخطوات الإيرانية العملية لمحاولة تفريس البحرين :

قامت إيران بإثارة موضوع تبعية البحرين لها فى عصبة الأمم من خلال مذكرة رفعتها فى نوفمبر ١٩٢٧م أكدت فيها أن البحرين عبر عصور التاريخ كانت جزءا من إيران ، وأن شيوخها كان يتم تعيينهم من قبل الحكومة الإيرانية غير أن بريطانيا دحضت الادعاءات الإيرانية فى مذكرة رداً على المذكرة الإيرانية فى ١٩٢٨/١/١٨م ، تؤكد على أنه منذ سيطرة آل خليفة على الحكم فى البحرين فى عام ١٧٨٣م فإن إيران لم تمارس سيطرتها على البحرين (١) ، ومن هذا المنطلق اتجهت إيران إلى تشجيع الاتجاهات القومية فى الداخل تحاشياً لطرح الموضوع على عصبة الأمم والتى كان لبريطانيا نفوذاً فيها وعلى أثر تلك الضغوط القومية أصدر المجلس النيابى الإيرانى قراراً عام ١٩٤٦م بتخويل الحكومة الإيرانية السلطة فى ممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق القوانين والأنظمة الإيرانية عليها .

---

(١) نفس المصدر ، ص١٣٦ .

الصراع العربى ـ الإيرانى فى منطقة الخليج والتغييرات فى الموقف البريطانى بعد الحرب العالمية الثانية :

ارتبط التحول فى السياسة البريطانية فى منطقة الخليج العربى بما صاحب النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨م من تدفق اللاجئين الفلسطينيين للعمل فى إمارات الخليج العربى حاملين معهم تيار العروبة الذى استطاع أن يتصدى لكل من السياستين البريطانية والإيرانية فى الخليج ، وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢م لتزيد من فاعلية ذلك التيار وقوته من خلال انتهاجها سياسة عربية(١) خارجية أثرت تأثيراً بالغاً فى العلاقات العربية الإيرانية ، وهزت مركز بريطانيا فى منطقة الخليج . ولم تترك إيران أى وسيلة إلا واتبعتها لتحقيق نفوذها فى الخليج فقد حاولت بعد الحرب العالمية الثانية إيجاد مناخاً دولياً يضمن لها حرية التصرف فى المنطقة ، بالإضافة إلى انضمامها إلى حلف بغداد فى عام ١٩٥٥م والذى كانت بريطانيا القطب الأساسى والمؤثر فيه ومبادرة الحكومة الإيرانية إلى عقد معاهدة دفاع مشترك مع الولايات المتحدة عام ١٩٥٨م (٢) ومحاولة إقناع كل من أمريكا وبريطانيا بأن دعم المؤسسة العسكرية الإيرانية هو الأسلوب الوحيد لحماية مصالحها فى المنطقة ، غير أن الحكومة البريطانية توخت الحذر، لاسيما وأن الولايات المتحدة قد دخلت طرفاً رئيسياً فيها، الأمر الذى جعل بريطانيا تبتعد تاركة الطرفين العربى والإيرانى يتصارعان وتقوم هى بالحفاظ على التوازن بينهما .

اشتداد تفاعلات الأزمة فى الخمسينات :

اتسمت سنوات الخمسينات بردود الأفعال من الطرفين البحرينى والإيرانى فقد قامت البحرين بتعديل قانون الخدمة العسكرية عام ١٩٥٥م ، والذى كان قد صدر عام ١٩٣٨م ونص التعديل على عدم منح الجنسية البحرينية لمن لم يكن له ممتلكات غير منقولة ولم يلتحق بالخدمة العسكرية ولم يكن قد أمضى عشر سنوات متمتعاً بالجنسية البحرينية مع إجادته اللغة العربية وقد ولد هذا القرار رد فعل إيرانى تمثل فى اتخاذ الحكومة الإيرانية قرار ضم البحرين إلى إيران عام ١٩٥٧م ، وطبعت إيران الخرائط التى تظهر فيها البحرين على أنها تمثل الإقليم الرابع عشر ، وأخذت وسائل الإعلام الإيرانية تهاجم البحرين وبريطانيا على السواء .

---

(١) من الميثاق الوطنى ، الذى قدمه عبد الناصر إلى المؤتمر الوطنى للقوى الشعبية فى ١٩٦٢/٥/٢١م والذى أصبح مقدمة النظرية السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢م .

(٢) أحمد مهابة : إيران وأمن الخليج العربى : السياسة الدولية ، العدد ، ١٠٥ يوليه ١٩٩١م ص ص٩٦ - ١٠٣ .

وعندما عقدت البحرين والسعودية اتفاقية التعاون الاقتصادى وتوضيح الحدود والقبائل بين البلدين عام ١٩٥٨م أكدت إيران رفضها لتلك الاتفاقية واعتبرتها تعدياً على حقوقها الإقليمية فى البحرين بينما اعتبرت السعودية فى بيان أصدرته بهذا الخصوص ، من أن البحرين امتداداً لشبه الجزيرة العربية وجزء مكمل لها ولا سبيل لإنكار الحقائق الجغرافية والتاريخية [١]

ولأن إيران لم تقدم على اتخاذ إجراءات عسكرية فى هذا الصدد فقد حافظت معظم الدول العربية على علاقتها بإيران وأكدت على ذلك المذكرة المقدمة من اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية إلى إيران فى مارس ١٩٥٨م والتى اتخذت جانب الحذر الشديد فى المحافظة على العلاقات العربية الإيرانية .

ومع تصاعد المد القومى العربى بدأت الدوائر العربية تركز على عروبة الخليج وصدرت قرارات فى دول الخليج نفسها ودول عربية أخرى تحتم استخدام تعبير الخليج العربى فى جميع الاتصالات الرسمية والعلاقات الخارجية ، خاصة بعد استخدام جمال عبد الناصر بداية عام ١٩٥٩م عبارة الخليج العربى والذى كان مبعثاً للاحتجاجات الإيرانية .

تقارب العلاقات السعودية الإيرانية فى الستينات :

بدأت تغيرات وتحولات هامة فى العلاقات السعودية الكويتية الإيرانية فى الستينيات كان مبعثها التخوف من الخطر السوفيتى ومن الحركات اليسارية التى بدأت تظهر فى جنوب الخليج منذ تأسيس جبهة تحرير ظفار عام ١٩٦٤م والتى تحولت عام ١٩٦٨م إلى جبهة تحرير عمان والخليج العربى [٢] ، وتطور الوضع فى العراق فى يوليو فى نفس العام ، وبدأت الأمور بين الدولتين العربيتين وإيران فى اتجاه التقارب وصل إلى حد قبول الشاه دعوة من الملك فيصل لزيارة الرياض لولا أن الشيخ عيسى بن سلمان حاكم البحرين قد قام بزيارة للرياض وقوبل بحفاوة بالغة ، ثم أعقبتها تصريحات تؤكد على عروبة البحرين من الجانبين السعودى والبحرينى أثناء الزيارة أثارت السلطات الإيرانية وجعلت الشاه يعيد النظر فى إتمام الزيارة ، وأكثر ما أزعج الحكومة الإيرانية هو ما تناقلته الأنباء عن مشروع مد الجسر البرى (way) الذى سيربط البحرين بالسعودية والذى اعتبرته إيران إجراءً دفاعياً تتخذه السعودية بهدف إحباط أى محاولة من جانب

---

(١) د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة للتاريخ المعاصر ١٩٤٥ - ١٩٧١م ، القاهرة ١٩٧٤م ص ص ١٤٠-١٤٢ .

(٢) جريدة الحياة : بيروت ١٩٦٨/١/١م .

إيران لضم البحرين.[1] غير أن الوساطة التى قام بها الحسن الثانى ملك المغرب فى نوفمبر عام ١٩٦٨م قد خففت من التوترات فى علاقة الطرفين السعودى والإيرانى ، وتمت الزيارة الى الرياض التى كانت أهم نتائجها هو حرص العاهلين على تجنب الأزمة بين الدولتين بشأن البحرين وأكد الشاه بأنه على استعداد من أجل تحقيق الاستقرار فى المنطقة وأن يجعل الادعاءات الإيرانية فى البحرين تمر بدون ضجيج لا سيما وأنه كان يحرص على إقامة تحالف ضد التحركات السوفيتية فى المحيط الهندي وتردد بعض قطعه البحرية على الخليج.[2] وقد أدت العلاقات الودية بين كلاً من السعودية والكويت من جانب وإيران من جانب آخر إلى توقف إيران عن ادعاءاتها فى البحرين ، ولعبت بريطانيا دوراً مهماً فى هذا الصدد إضافة إلى الرغبة الأمريكية فى استقرار الوضع فى منطقة الخليج ومساهمة الأمم المتحدة فى تقديم الضمانات الدولية الكفيلة ، وهذا ما تم الاتفاق عليه بين تلك الأطراف حول تسوية المشكلة .

توقف المطالبة الإيرانية بضم البحرين :

أعلن الشاه فى تصريح واضح أثناء زيارته للهند فى ١٩٦٩/١/٢م [3] أن الإنجليز قد فصلوا البحرين عن إيران قبل مائة وخمسين عاماً وألحقوها بإمبراطوريتهم ، وأكد الشاه حرص بلاده على الالتزام بسياستها القائمة على عدم اللجوء إلى القوة فى الحصول على مكاسب إقليمية ، وإذا كان سكان البحرين لا يرغبون فى الانضمام إلى بلادنا فإننا لن نلجأ إلى القوة لإجبارهم على ذلك .

وكان للدبلوماسية السعودية الكويتية دوراً بارزاً فى محاولة إيجاد مخرج للمشكلة البحرينية وإيقاف المقترحات الإيرانية بإجراء استفتاء شعبى فى البحرين فقد رفضت السعودية الاستفتاء بحجة أن القبول بذلك الاستفتاء يشكك فى عروبتها فضلاً عن أن مبدأ الاستفتاء قد يشكل سابقة يمكن أن تطالب إيران فى المستقبل على أساسها بأية جزيرة أو إمارة أخرى تتواجد فيها نسبة كبيرة من السكان الإيرانيين .

---

(١) جريدة الأهرام : القاهرة ١٩٦٨/٢/٣م .

(2) John map Lowe , The Persian Gulf in the 20 the country London 1962 p204.

(٣) يشير تصريح الشاه إلى أن ارتباط البحرين ببريطانيا بموجب معاهدة ١٨٣٠م وهى المعاهدة الأولى لبريطانيا مع البحرين .

وفى ١١/٥/١٩٧٠م تم إعلان البحرين دولة مستقلة ذات سيادة ، وفى نفس الوقت أعلنت البحرين انسحابها من مباحثات اتحاد الإمارات العربية بعد أن أمنت نفسها من الأخطار الإيرانية التى كانت تتهددها بعد أن أكدت لجنة الأمم المتحدة برئاسة " دينسبير جوتشياردى " لتقصى الحقائق والذى عينته الأمم المتحدة بموجب اقتراح مقدم من بريطانيا وقدمت تقريراً أكد على رغبة معظم سكان البحرين فى تكوين دولة مستقلة ذات سيادة [١].

سياسة التوسع الإيرانية واحتلال جزر الخليج :

رغم إعلان إيران عن تخليها عن مبدأ الاحتلال بالقوة فقد أقدمت على احتلال جزيرة أبو موسى وطنب الصغرى وطنب الكبرى، وتتبع الأولى لإمارة الشارقة بينما تتبع الجزيرتين الأخريين إمارة رأس الخيمة ، وقد استهدفت إيران باحتلالها الجزر الثلاث التحكم الكامل فى مضيق هرمز .

ولما كانت سلطنة مسقط وعمان تشاركها فى السيطرة على المضيق فقد أثارت إيران ادعاءات تاريخية على تلك السلطنة وهو ما حدث فى عام ١٩٥٦م حين حاولت إيران عقد معاهدة مع سلطنة مسقط لولا اعتراض بريطانيا على ذلك بحجة حمايتها للسلطنة ، وظلت إيران تؤكد وتعتبر السلطنة جزءاً من الممتلكات الإيرانية وقد استندت إيران فى ذلك إلى احتلالها لبعض الأقاليم العمانية فى عهد نادر شاه من عام ١٧٢٨-١٧٤٥م غير أن بريطانيا وقفت بشدة للمطالب الإيرانية كما تصدت لأى اختراقات ملاحية إيرانية بموجب التفويض الممنوح لها من سعيد بن تيمور سلطان مسقط وعمان عام ١٩٣٢م والذى حرصت إيران على عدم الاعتراف به [٢] .

لقد جاءت التوسعات الإيرانية الأخيرة فى ظل ظروف دولية أتاحت الفرصة لإيران فى أن تقوم بدور هام فى المنطقة من ناحية وفى ظل غياب عربى شبه كامل من ناحية أخرى، فقد أفصح خالد القاسمى حاكم الشارقة حينها عندما وجه له اللوم حول احتلال إيران لجزيرة أبو موسى كان رده إنه كان مرغماً على ذلك بسبب تقاعس الدول العربية إزاء النوايا الإيرانية فضلاً عن مساندة

---

(١) بيان صدر عن مجلس الدولة فى البحرين حول مهمة المبعوث الدولى دينسبير جوتشياردي فى ٢٩/٣/١٩٧٠م . جامعة الدول العربية .

(٢) محمد حسن العيدروس " التدخل الفارسى فى الشئون العمانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية عدد ٥٥ ، الأمارات، يوليو ١٩٨٨م ص ص ١٥٣-١٨٦ .

أمريكا وبريطانيا وحرصهما على تسليم الجزر الإستراتيجية إلى قوة إقليمية كبيرة، إضافة إلى أن إيران لم تكن تسلم بقيادة دولة الإمارات العربية المتحدة قبل أن تحقق سيطرتها على تلك الجزر(١).

وكان من الواضح أن إيران هي المرشح للقيام بمهمة المحافظة على أمن الخليج أكثر من غيرها فقد أعلن الرئيس الأمريكي حينئذ ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧٢م استعداد واشنطن لمد إيران بكل ما تطلبه من أسلحة ومعدات (٢) وقد حاولت الولايات المتحدة التوفيق بين علاقتها مع إيران والسعودية إلا أن اعتمادها قد تركز بشكل أساسي على إيران ، لأن سياسة التوفيق قد انطلقت من المصالح الأمريكية التي أملت عليها مثل تلك السياسة، لا سيما وأن الدولتين تعتبران أكثر الدول المستوردة للسلاح الذي ساهم بشكل كبير في إنعاش الاقتصاد الأمريكي وتطور الصناعة الحربية في السبعينات ، كما ساعدت تلك السياسة على امتصاص العائدات النفطية التي تضاعفت عدة مرات بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ورغم ارتياب السعودية ودول الخليج من النوايا الإيرانية إلا أن عدة عوامل كانت تجعل من التقارب أمراً لا مناص منه وأهمها .

نشاط جبهة ظفار في الجزء الجنوبي للخليج التي كانت نتيجة لتدفق القومية واليسارية التي وفدت إلى الخليج منذ بداية الستينات وتكونت عام ١٩٦٤م لتبدأ بالنضال ضد الاستعمار البريطاني والأوضاع المتخلفة في سلطنة عمان ومسقط لتعلن فيما بعد عن عزمها على تحرير عمان والخليج العربي .

وفي عام ١٩٧٠م تحالف السلطان قابوس مع شاه إيران الذي أبدى اهتمامه بأوضاع الأمن في الجنوب الشرقي من شبه الجزيرة العربية وأرسل قوات لمقاتلة الثوار في جبال ظفار بهدف الحفاظ على الأنظمة الرجعية في الخليج من ناحية ، وتحقيق أهدافه في السيطرة الكاملة على مضيق هرمز من ناحية أخرى، خاصة وأنه قد بدأ في تحديث الجيش الإيراني والذي أنفق عشرات الملايين من الدولارات فيما بعد لتكون إيران خامس قوة في العالم وأكبر قوة بحرية في الشرق الأوسط (٣) .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الجيش قد خذله خلال أحداث الثورة الإيرانية بين عامي ١٩٧٨ - ١٩٧٩م .

---

(١) جمال زكريا قاسم : مصدر سابق ، ص١٥٧ .

(2) Henry Kissingr , years of upheaval , Boston , 1962 p 669 .

(٣) سلمى حداد : التسلح الإيراني والأحلام الإمبراطورية : مجلة شئون فلسطينية ٦٢٤، بيروت ، يناير ١٩٧٧م ، ص ص٧٩ - ٨٥ .

حاولت السعودية بعد سقوط الشاه أن تحل محل الدور الإيراني في الخليج كقوة يعتمد عليها معتمدة في ذلك على أرقام النفقات في شراء الأسلحة ودون أن تدرك مدى محدودية إمكاناتها البشرية والعلمية وحاولت أن تتزعم العالم العربي والإسلامي بعد معاهدة كامب ديفيد متجاهلة قوى إقليمية عربية وغير عربية فاعلة تتمتع بإمكانيات عسكرية وبشرية تفوق المال السعودي ، ويمكن أن تكون قد استوعبت الدرس الذي أتى به الغزو العراقي للكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م والذي كشف حقيقة أن الدول الصغيرة التي لا تملك عمقاً استراتيجيا يشمل الأرض والبشرغالباً ما تكون عرضة للابتزاز إن لم تحسن أداءها السياسي والدبلوماسي إذ ثبت أنها غير قادرة على حماية أمنها القومي ، الأمر الذي يجعلها تلجأ إلى الاستعانة بالقوى الأجنبية التي تفرض عليها سياسة التفريغ والإفقار المادي والقيمي وقد ينتهي الأمر بالاحتلال العسكري وهو ما حدث بالفعل بعد أزمة الخليج الثانية التي أفضت إلى احتلال المنطقة احتلالاً عسكرياً واضحاً ومكشوفاً بعد أن كان يتخذ أساليب أخرى في الحفاظ على المصالح الغربية والأمريكية على وجه التحديد في المنطقة مثل المناورات العسكرية المشتركة والتسهيلات للأساطيل البحرية وزيارات حاملات الطائرات الأمريكية لموانى عربية .. إلخ .

ثورة ١٩٧٩م الإسلامية في إيران وأثرها على العلاقات العربية ـ الإيرانية :

اتسمت العلاقات العربية الإيرانية بعد ثورة ١٩٧٩م [١] الخمينية الإسلامية بضبابية الرؤية وعدم الوضوح نتيجة الازدواجية التي أفرزتها هذه الثورة ، فعلى الرغم من أنها مثلت أول ثورة إسلامية إنسانية ناجحة في العصر الحديث وعبرت عن نقطة تحول أساسية في نظرة العالم الخارجي وكيفية التعامل معه فإنها في نفس الوقت مثلت حدثاً إيرانياً ، إسلامياً له بعداً قومياً وآخر دينياً الأمر الذي أضفى على صاحب القرار الإيراني قدراً من الحيرة والتخبط في التعامل مع ما تمليه المصلحة القومية من جانب ومع متطلبات الأهداف الأيديولوجية التي تفرض التغيرات فيها تغيرات في السلوك الخارجي وبما تسمح به قيود الواقع من جانب آخر [٢] . ويعتقد أن سياسة إيران الخارجية ستظل تحاول التوفيق ما بين الوضع الداخلي ـ خاصة الانقسامات داخل النخبة والمناخ العالمي الذي أثر بشكل أو بآخر على مجرى العلاقات العربية الإيرانية .

---

(١) خالد العوالمة : الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية : رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٢م ، ص٤٨٢ .

(٢) مراد إبراهيم الدسوقي : عاصفة الصحراء الدروس والنتائج السياسية الدولية : عدد ١٠٤ ، ١٩٩١م ، ص١٠ .

لقد ساهمت حالة الفوضى الثورية التى مرت بها التجربة الإيرانية والتداخل الكثيف بين مراحلها الانتقالية فى عملية توجيه السلطة إلى إيجاد حالة من الانقسام الرسمى فى المواقف مما أوجد مشكلة كبيرة فى إدارة السياسة الخارجية الإيرانية ، حيث حدثت تغيرات عديدة فى مؤسسة وإدارة وزارة الخارجية وهو ما يجعلنا نميز بين مراحل السلوك الإيرانى الخارجى المرتبط بالمراحل التى مر بها النظام الثورى حتى تم توحيد السلطة داخله (١) ، فسياسة كل من بازرجان وبنى صدر وقطب زاده كانت تميل إلى العلاقات مع العالم العربى بغض النظر عن طبيعة النظم الحاكمة ورفضت هذه السياسة فكرة تقسيم الدول العربية إلى محافظة وتقدمية تجنباً لسوء العلاقات مع بعض منها .

ونتيجة لذلك التوجه فقد تميزت العلاقات على عهد بازرجان بتحسن نوعى مع السعودية ودول الخليج ، كما تميزت العلاقات مع جبهة الرفض بالمحدودية خاصة مع سوريا وليبيا ، وتم التركيز نسبياً على الجزائر والدول المعتدلة داخل جبهة الرفض التى تقوم بدور الوساطة فى العلاقات مع الولايات المتحدة والدول العربية المحافظة ، غير أن نوع من تكثيف العلاقات مع سوريا وليبيا قد بدأ من نوفمبر ١٩٧٩م وذلك بهدف تخفيف العزلة المريرة التى بدأت تعانى منها الثورة الإسلامية وفى نفس الشهر والسنة جاء حدث احتلال السفارة الأمريكية ليعلن بداية المرحلة الثانية ، وهى المرحلة المؤسسة لدبلوماسية النظام الإسلامى الذى كان بداية مرحلة جديدة من تماسك قوة الفقهاء ومؤسسات الجمهورية الإسلامية والتى أصبحت معيار الحكم للدولة الأقوى والتى حكمتها بداية الحرب العراقية الإيرانية (٢) . وقد مثلت الفترة من عام ١٩٨١ إلى ١٩٨٤م فترة التشدد فى الحكم الإيرانى ولكنها فى نفس الوقت أتاحت فرصة التضامن والتماسك الداخلى بين أجنحة النخبة الثورية .

ومنذ نوفمبر ١٩٨٤م بدأت مرحلة جديدة من السياسة الخارجية الإيرانية وهى ما يمكن أن نطلق عليها مرحلة البرجماتية فقد أوضح الخمينى أن الحكومة الإيرانية يجب أن تقبل العلاقات

---

(١) باكينام الشرقاوى : الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية رسالة ماجستير : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٩٠م ، ص٣٦٥ .

(٢) فاضل الرسول· العراق وإيران : أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوى للسياسة الدولية، كتب مترجمة : الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩١م ص ص ٢٥٠-٢٥٥ .

الاقتصادية والدبلوماسية مع غالبية حكومات العالم من أجل تحقيق أهداف الدولة وقد استمرت هذه المرحلة حتى عام ١٩٨٩م تخللها قبول القرار ٥٩٨ الخاص بوقف إطلاق النار بين العراق وإيران والذى نتج عنه تحسن ملحوظ فى العلاقات العربية الإيرانية .

الواقع العربى وتطورات الثورة الإيرانية :

قدمت البيئة العربية العديد من الفرص والقيود للتحدى الأيديولوجى الإيرانى ، لكى يؤثر فى السياق العربى على مستوى النظام ككل أو داخل وحداته فقد استغلت إيران الخلافات العربية بشكل ملحوظ خاصة ما سادها من تداعيات ونتائج عقب انتهاء أزمة حرب الخليج الأولى من خوف وتوجس من القدرة العراقية بل ورغبة عربية أكثر منها إيرانية فى تحجيمها ، الأمر الذى دفع بدول مجلس التعاون الخليجى إلى محاولة تحسين علاقاتها بإيران لمواجهة السياسة الإقليمية العراقية ، الأمر الذى تأكد واستمر بعد حرب الخليج الثانية والذى يعد استمراراً لدور نظام الشاه فى المنطقة العربية [1]. ففى الوقت الذى استغلت فيه الدول العربية إيران للتأثير على توازن القوى فيما بينها ، استفادت إيران من بعض التحالفات التكتيكية لخلق بيئة إقليمية ملائمة لمصالحها .

وفى هذا الصدد فإن الموقف تجاه المشكلة الفلسطينية لا يخرج عن إطار هذه السياسة ، فبينما عجزت الدول العربية عن توظيف الثورة الإيرانية الداعية إلى تحرير فلسطين وعدائها الشديد للصهيونية العالمية وللدولة العبرية التى كانت علاقة الشاه الحميمة بها أحد عوامل قيام الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م ، نرى أن طهران الثورة قد أكدت على قدرتها فى استغلال نقاط الضعف التى تعانى منها بعض الدول العربية ، والخليجية على وجه التحديد ، ومن أهم نقاط الضعف هذه الحركات الإسلامية المعارضة والأقليات الشيعية خاصة الموجودة فى البحرين والسعودية .

لقد أصبحت الحركات الإسلامية تلعب دوراً فى تهديد الشرعية المزعومة للنظم السياسية فى كثير من البلدان العربية طارحة بديلاً إسلامياً يبدو اكثر قبولاً بعد فشل البدائل القومية والاشتراكية والتحديثية .

---

(1) Fred Holiday , The Iranian Revolution and great power politics . Ibid , p 263 .

لقد أدرك رجال الثورة الإيرانية مدى القصور الفكري في السياسة العربية الذى يصحبه غلو في انتهاج سياسة التبعية للغرب ، تلك السياسة التى عملت على صد الرغبة والضرورة التى عادة ما تكون أهم عوامل اللقاء بين الدول (1) والدافع للتقارب فيما بينها .

وقد ساعدت الأقليات الشيعية في دول الخليج على زيادة التأثير الأيديولوجي للثورة الإيرانية نظراً لما تقدمه التركيبة الاجتماعية من قابلية للتدخل وردود الفعل لاسيما وأن الثورة الإيرانية تعتبر نفسها مسئولة عن حماية الشيعة في الدول الخليجية والدول العربية الأخرى، كما ساعدت مواقف بعض الدول العربية المتعاطفة مع الشاه بعد أن رفضته كل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة التى لم تسعفه أرصدته الضخمة في بنوكها بالمبيت ليلة واحدة على أراضيها ناهيك عن دوره كشرطى أمين لحماية المصالح الأمريكية طيلة فترة حكمه وإنفاقه للكثير من أموال الشعب الإيرانى في شراء الأسلحة المتطورة التى ساعدت في انتعاش قدرة الشركات الأمريكية . كل هذا ساعد على اتساع ردود الفعل الإيرانية إزاء الدول العربية ، بغض النظر عن بعض الممارسات السلبية للثورة الإسلامية والتى أفرزتها التجربة في الممارسات الداخلية التى أفقدتها الكثير من البريق داخل الشعوب العربية، منها الإصرار على مواصلة الحرب ضد العراق والتى استمرت ثمانى سنوات ، بالإضافة إلى سياسة الثورة الخارجية التى أدت إلى تولد الحساسية الواضحة للسياسة الدولية وسلوك الدول الكبرى(2) وهو ما بدا واضحاً من عدم التنافس بين الشرق والغرب على الثورة الإيرانية ونجاحها بالمقارنة بثورات العصر الحديث، مما أدى إلى صعوبة إقامة إيران لعلاقات جيدة مع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى ، فالأيديولوجية الثورية والطابع الاستقلالى للجمهورية الإيرانية أديا إلى تعارض المصالح مع الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة على حد سواء.

الثورة الإسلامية وتوتر العلاقات الإيرانية الخليجية :

أدى الارتباك وعدم وضوح الرؤية والخلط بين المفاهيم السياسية والأيديولوجية عند رجال الثورة الإيرانية أو بالأصح فقهاء الثورة الإيرانية إلى عدم الاتفاق بين الجانبين الإيرانى والخليجى حول تحديد مفهوم للعلاقات بين الطرفين، فالمفهوم الأيديولوجى للحكم الإسلامى والاستقلالية

---

(1) حبيب جابر : ورقة بحثية فى تقرير حول العراق والبيئة الإقليمية بغداد ٨ - ٩ديسمبر ١٩٩٧م : فى المستقبل العربى ، العدد ٢٣١ ، بيروت ، ١٩٩٨/٨/٥م ، ص ١٧٤ .

(yan and the World Continuity in a Revolutionary Decked, Indiana University Press, ird iaha Police, 1990 P39.

يربط أمن المنطقة بتحقيق الاستقلال الحقيقى لكل دول الخليج وتأسيس حكومات إسلامية حقيقية تحت مظلة الثورة الإيرانية ويكون تحقيق تفوقها الأمنى من خلال تفوقها السياسى والدينى والاستراتيجى ، والسيطرة على كل مداخل الخليج وخاصة مضيق هرمز.وعليه فإن مفهوم النظام السياسى لا يختلف فى شئ عن المفهوم الأيديولوجى بل إنه أضاف إلى سياسة القوة التى إتبعها الشاه فى الخليج كلمه " الإيمان" وفى مفهوم الثورة الإيرانية إن القوة والإيمان مزيج يحقق الأمن الإقليمى ، ومن ثم أصبحت سياسة إيران تجاه منطقة الخليج العربى من المصلحة القومية والأيديولوجية السياسية الإسلامية ، أو ما يمكن أن يطلق عليها بالقوة السياسية والقوة الإيمانية.

لقد أدى هذا الخلط وعدم الوضوح فى السياسة الإيرانية إلى حالة من الإرباك والذهول، الأمر الذى جعل دول الخليج تبحث عن مخرج من هذا المأزق وكان أن توجهت نحو المزيد من التنسيق فيما بينها أدى فى النهاية إلى إنشاء مجلس التعاون الخليجى فى مايو ١٩٨١م .

وقد مرت العلاقات الإيرانية الخليجية بثلاث مراحل :

الأولى : من عام ١٩٧٩ - ١٩٨٤م وتميزت بحماس حركى ومحاولة تصدير الثورة بالقوة أو بالاستمالة .

المرحلة الثانية : من ١٩٨٤ - ١٩٨٨م واتسمت هذه المرحلة بتركيز الجهود الإيرانية فيها على الذات وعلى الجهود الحربى ومحاولة كسب المعركة فى حربها مع العراق.

المرحلة الثالثة : وهى مرحلة ما بعد وقف إطلاق النار وقد حاولت فيها إيران الخروج من العزلة المفروضة عليها وساعدها على ذلك عودة دول الخليج وخاصة الصغرى منها إلى سياستها التقليدية القائمة على الموازنة ما بين العراق وإيران[1].

وفى الفترة ما بين وقف إطلاق النار عام ١٩٨٨م وحتى ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م سادت ظروف اللاحرب واللاسلم بين كل من العراق وإيران وتميز السلوك الإيرانى تجاه العراق بما أسماه رافسنجانى المقاومة فى المفاوضات" وتعنى هذه العبارة تصميم إيران على استعادة أراضيها وقبول العراق باتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥م ، وهو ما حققته بالفعل عندما تنازل العراق عن كل مطالبه السابقة والتى دخل من أجلها فى حرب مع ايران .

---

(١) باكينام الشرقاوى : مرجع سابق ، ص ١٩٦.

العلاقات السعودية الإيرانية بعد الثورة الخمينية عام ١٩٧٩م :

هناك عدة عوامل جعلت السعودية هدف للهجوم الأيديولوجى للثورة الإيرانية منها:

١ ـ ارتباط السعودية بعلاقات قوية مع الولايات المتحدة أعتبرها النظام الجديد علاقات تبعية موجهة ضد الثورة وأهدافها الإسلامية النبيلة .

٢ ـ التشدد المذهبى الوهابى فى السعودية وطبيعة النظام الحاكم واضطهاد هذا النظام للسكان الشيعة فى السعودية .

٣ ـ محاولة السعودية فرض نوع من الهيمنة بالوكالة على منطقة الخليج إضافة إلى إدعاء الجانبين بأنه يمثل الإسلام الصحيح ، وهو ما جعل الجانبان يسيران فى اتجاهين متضادين (١) ، بدا ذلك واضحاً فى محاولة النظام الإيرانى استغلال مواسم الحج لنشر أفكار الثورة والتعبير عنها من جانب ولإحراج النظام فى السعودية بإحداث الاضطرابات للبرهنة على عدم قدرة السلطة هناك على حماية بيت الله الحرام الأمر الذى يساعدها على طلب تدويل الأماكن المقدسة إسلامياً.

وفى إطار سياسة المهادنة مع مجلس التعاون الخليجى عادت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين فى مارس ١٩٩١م بعد أن ظلت مقطوعة منذ أوائل عام ١٩٨٨م على إثر أحداث موسم الحج لعام ١٩٨٧م والذى راح ضحيتها أكثر من ٤٠٠ حاج إيرانى ،غير أن العوامل المستجدة على الساحة الإقليمية والدولية مثل التواجد الأمريكى على الأراضى السعودية والموقف من مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية قد جعل تلك العلاقة محكومة بالمفاهيم المتناقضة للأمن الإقليمى بشكل عام والأمن الخليجى بشكل خاص.

وعموماً فإن العلاقات الخليجية الإيرانية قد ظلت محكومة بالتطورات والأحداث على المستوى العالمى والإقليمى وبالاستقرار وعدم الاستقرار فى منطقة الخليج ودول الخليج خاصة الصغيرة منها التى ظلت محصورة بين فكى كماشة طموحات الدولتين الإقليميتين الكبيرتين العراق وإيران ومحكومة أيضاً بعدم قدرتها على الفكاك من هيمنة الولايات المتحدة والدول الأوروبية الكبرى .

---

(١) أحمد مهابة : إيران وأمن الخليج ، مصدر سابق .

١

علاقات دول الخليج الصغيرة بإيران بعد حرب الخليج الثانية :

حاولت السلطات الكويتية بأن تستعيد العلاقات مع إيران بحيث تعود إلى ما كانت عليه قبل نشوب الحرب العراقية - الإيرانية التي كانت سبباً في تدهور العلاقات بين البلدين وازدادت سوءاً بعد رفع الأعلام الأمريكية على السفن الكويتية في السنوات الأخيرة من حرب الخليج والتي حدت من حرية حركة السفن الإيرانية في الخليج ، إلا أن العلاقات قد ظلت قائمة بين البلدين حتى عندما كانت حكومة الكويت في المنفى أثناء حرب الخليج وتحسنت بعد الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الكويتي في ١٩٩٣/٩/٢٥م إلى إيران .

وظلت الإمارات العربية تحتفظ بعلاقات جيدة مع إيران حيث كانت دبي تعد أكبر شريك تجاري لإيران في المنطقة إلا أن إعلان إيران السيادة الكاملة على جزيرة أبو موسى قد عكر مجرى هذه العلاقات (١)

أما عمان فغالباً ما كانت تقوم بدور الوساطة بين إيران ودول الخليج الأخرى وتحتفظ بعلاقات سياسية واقتصادية جيدة مع إيران وصلت إلى حد تخفيف السلطات العمانية لما نسبته ٢٥٪ من الجمارك على السفن الإيرانية .

وبدأت علاقة البحرين بإيران في التحسن بعد حرب الخليج الثانية إلا أن أحداث الشغب التي حدثت في البحرين عام ٩٦-١٩٩٧م قد أعادت حالة التوتر في هذه العلاقات بعد أن اتهمت حكومة البحرين إيران بوقوفها وراء أحداث الشغب الشيعية في البلاد.

التقارب السوري الإيراني :

يغلب على العلاقات الإيرانية السورية الطابع البراجماتي (النفعي) فبالرغم من التناقض الأيديولوجي في توجه الطرفين الا إن التقاء المصالح السياسية قد عززت تلك العلاقات بحيث أصبحت سوريا محوراً للدبلوماسية الإيرانية في العالم العربي، بينما حطمت الثورة الإيرانية تحالف نظام الشاه مع إسرائيل وأقامت تحالفاً بديلاً مع سورياً حيث جمع بينهما العداء لإسرائيل وظروف الحرب العراقية الإيرانية ، فنحو بالأيديولوجيا بعيداً عن المصالح السياسية، فقد فشل الإخوان المسلمون في سوريا في الحصول على المساعدة من إيران، بل وصل الأمر إلى إدانة السلطات الإيرانية للإخوان المسلمين في سوريا ووصفت نشاطهم ضد حكم الأسد العلماني بأنه مدفوع من قوى أجنبية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية(٢) .

---

(١) في شهر إبريل من عام ١٩٩٢م أعلنت إيران السيادة على جزيرة أبو موسى رسمياً.
(٢) باكينام الشرقاوي : مرجع سابق ، ص ٣٤٥.

وقد ساعدت العوامل السابقة إضافة إلى عداء الطرفين للولايات المتحدة فى الوصول بالعلاقات الإيرانية السورية إلى مستوى التحالف الذى برز من خلال اتفاقية التعاون الاقتصادى والدفاع المشترك عام ١٩٨٢م إلاّ أن ذلك لا يمنع تعرض العلاقات لبعض الضغوط نتيجة اختلاف المصالح والتزاحم فى احتلال المواقع في لبنان التى يحاول كلا الطرفين تحقيق الاستفادة من تواجده فيها، في علاقاته بأطراف عربية وشرق أوسطية بل وعالمية (١).

الثورة الإيرانية والقضية الفلسطينية:

تحولت علاقات إيران الشاه التحالفية مع الكيان الصهيونى إلى مواقف عداء ومواجهة بعد انتصار الثورة الإسلامية التى بادرت بإغلاق السفارة الإسرائيلية وحولتها إلى مقر لمنظمة التحرير الفلسطينية ووجهت الدعوة لعرفات ليكون أول زعيم خارجى يزور طهران الثورة كما أعلنت الجهاد لتحرير القدس والأراضى المحتلة، إلاّ أن هذا الموقف وهذا التحالف الذى نشأ بين الثورتين قد أصبح فيما بعد أحد ضحايا الحرب العراقية الإيرانية حيث وضعت المنظمة في موقف حرج للغاية، أصبحت بموجبه غير قادرة على الحفاظ على التوازن في العلاقات مع الطرفين فاختارت موقف الانحياز للعراق على حساب العلاقات مع إيران ، والمقابل كان تأثير الثورة الإسلامية في إيران قد أصبح له حضوراً أكيداً في أوساط الحركة الإسلامية في فلسطين وخاصة في قطاع غزة الذى تزودت فيه الحركة الإسلامية بشحنة دفع وحافزاً قوياً للاستشهاد ، وبادرت الثورة الإيرانية بمد الحركات الإسلامية بالمساعدات التى تساعدها على تصعيد الهجمات ضد الأهداف الإسرائيلية (٢) . وما أن تشكلت حركة حماس والجهاد الإسلامى إلاّ وبادرت إيران بتنسيق التعاون بين هذين الفصيلين الفلسطينيين وحزب الله . وأغدقت من دعمها المادى والمعنوى على هذه الحركات وساهمت عناصر من الحرس الثورى في تدريب عناصر حزب الله ولا تزال الحركات الإسلامية الفلسطينية تستمد دعمها حتى يومنا هذا من الثورة الإيرانية.

الثورة الإيرانية والحركات الإسلامية في الوطن العربى :

لا شك فى أن الحركات الإسلامية في الوطن العربى قد خرجت من رحم الثالوث المخيف " الجهل والفقر والمرض" الذى ترزح تحت وطأته معظم الشعوب العربية ، بالإضافة إلى نسبة البطالة المرتفعة التى كونت أرضية خصبة لقوى التطرف مكنتها من إغواء البعض وجذبهم إلى الانخراط فى صفوفها تحت ضغوط دعائية دينية كبيرة .

---

(١) خالد العوالمة: مرجع سابق ، ص ٥١١.

(2) Louis Renc, Bears Israel Iran and Precepts for nuclear war, Strategic Review, No 2 Vol XX1, Sammer 93. P.3 S4.

فقد استغلت إيران هذه الظروف لتمد يدها لهذه القوى وتقدم لها التأييد المعنوى والعون المادى والتدريب العسكرى، غير أن هذه المساعدات وهذا العون لم يكن قد أخذ طابع التساوى والتعميم المطلق، بل إن السلطات الإيرانية قد ربطته بمدى التأثير في خدمة المصالح الخاصة بالجمهورية الإسلامية.. ومن هذا المنطلق فإن دولاً عربية مثل مصر والأردن ودول المغرب العربى باستثناء ليبيا قد مثلت أهدافاً لتأثير الثورة الإيرانية على الحركات الإسلامية المعارضة، وذلك وفق ما تعلنه دوماً هذه الدول من اتهامات موجهة ضد إيران بوقوفها وراء تصاعد عنف الجماعات الإسلامية الراديكالية .

وخلاصة القول ، فإن مفهوم الحكم الإسلامى ومفهوم الاستقلالية هما محورا الإيديولوجية الذى حكم العلاقات العربية الإيرانية الأخيرة، وارتكز ولو نظرياً على محاولة نشر المبادئ الإسلامية للحكم الأمر الذى أوجد صراعاً مريراً مع النظم الحاكمة بها وانتج علاقات متوترة معها باستثناء دولاً مثل سوريا وليبيا والشطر الجنوبى من اليمن سابقاً وبعض الأنظمة التى كان يجمعها مع إيران العداء المشترك للولايات المتحدة وإسرائيل والذى يعتبر المحور الثالث للثورة الإيرانية وهو الذى جعل إيران تغض النظر عن الكثير من ثوابتها الأيديولوجية لما تقتضيه مصلحة إيران السياسية والاستراتيجية.

المبحث الثالث

حرب الخليج الثانية وردود الفعل الإيرانية

عودة النهوض الإيراني :

من المفارقات الغريبة أن العراق الذى خاض حرباً طاحنة لمدة ٨ سنوات ضد إيران وكان هدفه حصارها وتقليص دورها ، هو ذاته الذى فتح الباب لاستدعاء الدور الإيرانى ، بالغزو الذى قام به ضد الكويت بل كان النظام العراقى أول المبادرين إلى طرق أبواب طهران من خلال اقتراح تقدم به بإنشاء مجلس للتعاون الاقتصادى بين إيران والعراق والتفاهم حول إدارة شئون الخليج باعتبار أن البلدين هما أكبر وأقوى دول المنطقة(١) .

وبعدما أبلغ الرئيس العراقى طهران بموافقته على جميع الشروط الإيرانية المطلوبة لإقرار السلام بين البلدين ، فإنه تعهد بتعويض إيران عما أصابها خلال سنوات الحرب بمبلغ ٢٥٠ بليون دولار ، مقابل حياد إيران إزاء عميلة الغزو ومقابل عدم التزامها بالحصار الاقتصادى التزاماً جاداً، وما أن عرفت الأطراف العربية الأخرى بالتحرك العراقى نحو طهران بعد غزوه الكويت وبالعروض والتنازلات العراقية التى قدمها صدام حسين لإيران ، إلا وبادر وزير خارجية الكويت بزيارة طهران فى ١٩٩٠/٨/٢٥م أى بعد الغزو بثلاثة أسابيع ، وأبدى استعداد الكويت لتعويض إيران عن جميع الأضرار التى لحقت بها فى حربها مع العراق(٢) ، وبدأت بالفعل اتصالات للبدء فى خطوة عملية تستهدف استثمار بعض رؤوس الأموال الكويتية فى مشروعات إعادة إعمار إيران ، بدءاً بالمناطق الشمالية التى أصابها الزلزال فى نفس العام ١٩٩٠م .

وقد ذهبت دول مجلس التعاون الخليجى إلى ما هو أبعد . إذ وجهت الدعوة إلى إيران من خلال سلطنة عمان للحضور كمراقب فى مؤتمر القمة الخليجية الذى انعقد فى قطر فى ٢٢/ ١٢/١٩٩٠م . وهو المجلس الذى تشكل أساساً ليكون جبهة ضد إيران فى أعقاب دخولها فى حرب مع العراق عام ١٩٨٠م وتوازى ذلك مع عقد أول وأكبر مؤتمر فلسطينى فى طهران فى ١٩٩٠/١٢/٤م بمناسبة مرور ثلاث سنوات على الانتفاضة ، إضافة إلى أن مختلف الدول

---

(١) فهمى هويدى : أزمة الخليج العرب وإيران ، وهم الصراع وهم الوفاق ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩١م ، ص ص ٩ ١٠ .

(٢) صحيفة الحياة ، لندن ، ١٩٩٠/٩/٢٦م .

العربية الأخرى قد مهدت خطوط الاتصال مع طهران بصورة أو بأخرى ، وكان أبرز الخطوات في هذا الصدد التعاون بين إيران وكل من اليمن والسودان . فقد تشكلت لجنة وزارية إيرانية يمنية ، ووقعت إيران إتفاق للتعاون المشترك مع السودان شمل مجالات كثيرة ، وأعادت بريطانيا علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ، بينما فتحت فرنسا صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين[1] . كما قرر البنك الدولي إعادة العلاقات المالية مع إيران بعد أن كانت قد قطعت منذ عام ١٩٧٩م ، وفي ظل الوضع المستجد فإن البنك وبتشجيع من الولايات المتحدة قرر منح إيران قرضاً قيمته ٣٠٠ مليون دولار لإعادة بناء المناطق التي تضررت من الزلزال، وقد اعتبر هذا المبلغ خطوة أولى على طريق المساعدة الدولية لإعادة إعمار إيران[2] .

الموقف الإيراني إزاء أزمة الخليج الثانية :

لخص الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني في يناير ١٩٩١م موقف بلاده من أزمة الخليج التي أعقبت غزو القوات العراقية لدولة الكويت بالكلمات الآتية : " إننا لن نسفك دماءنا لكي تحقق الولايات المتحدة النصر ، كما أننا لن نسفك دماءنا لكي يبقى العراقيون في الكويت ففي هذه الحالة سيصبح الخليج الفارسي غداً الخليج العربي أليس هذا هو الانتحار بعينه "[3] ؟

وقد عاد هذا الموقف المحايد الذي اتخذته القيادة الإيرانية على إيران بالنفع على أكثر من صعيد ، فوجود كل من تركيا وسوريا والسعودية ومصر في المعسكر المعادي للعراق ، قد أفسح لها مجالاً واسعاً للمناورة وحرية التحرك في أكثر من اتجاه ، إذ أنها من ناحية أصبحت الطرف الإقليمي القوي الوحيد الذي لديه إمكانية إضعاف التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق ، ومن ناحية أخرى فإن تأمين إيران لقرارات مجلس الأمن الـ ١٢ المتعلقة بالأزمة وحيادها المعلن كان ذا قيمة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وحلفائها ، وترجم هذا المفهوم بعد إقدام المجموعة الأوربية على إلغاء كافة العقوبات على إيران في أكتوبر ١٩٩٠م ، إضافة إلى أن دور الحياد هذا قد سمح لها بأن تكون مركزاً للمفاوضات المكثفة التي جرت قبيل

---

(١) فهمي هويدي : العرب وإيران ، مصدر سابق ، ص ١٣ .

(2) She herazade Daneshkher, iran: New Force of stabi Lixy?, the uiddle fast (March. 1991) p. 8

(٣) انظر نبيل عبد الفتاح : السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، يناير ١٩٩٣م ، ص ص ٤٨-٥٣ ، وتصريحات المسئولين الإيرانيين في التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩١ م ، ص ص ٢٠٩-٢١٠، وملف السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، ص ٥٨ وما بعدها .

وأثناء حرب الخليج الثانية، مما قضى عملياً على عزلتها فى المنطقة . فخلال الشهر الأول من عملية عاصفة الصحراء ، استقبلت طهران وفوداً رفيعة المستوى من الجزائر وسوريا واليمن والكويت والعراق ، كلها جاءت لتناقش الحرب واقتراحات السلام ، ومستقبل المنطقة(١) ، وكان أكثر ما ربحته إيران من أزمة الخليج ، هو إعلان العراق عن تخليه عن المطالبة بالسيادة على ممر شط العرب المائى الذى كان أحد الأسباب الهامة فى إشعال الحرب بين العراق وإيران عام ١٩٨٠م ، وأيضاً يعتبر إحدى القضايا التى حالت دون تحقيق السلام بين الطرفين بعد أكثر من سنتين من وقف إطلاق النار(٢) .

وإلى جانب المكاسب السياسية التى حققتها إيران من وراء أزمة الخليج الثانية ، فإنها حققت مكاسب اقتصادية وعسكرية ، فمن الناحية العسكرية ، أدى انهيار القوة العراقية إلى تبوء إيران المكانة الأولى من حيث القوة العسكرية فى منطقة الخليج ، خاصة بعد أن تقوى سلاح الجو الإيرانى بعد انضمام الطائرات العراقية الهاربة إليه والتى لم تعيدها إيران حتى الآن ، كما استفادت إيران اقتصادياً من الأزمة بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام خلال الشهور الخمسة الأولى للأزمة إلى معدلات زادت أحياناً عن ٤٠ دولاراً للبرميل .

ويقدر الدخل الإضافى الذى حققته إيران من عائداتها النفطية خلال الأزمة بما يزيد عن سبعة بلايين دولار(٣) .

لقد كانت سياسة الحياد هذه ناتجة عن البراعة الفائقة التى تملكها رفسنجانى وكذا قدرته على مقاومة الضغوط الداخلية التى كانت تدعو إلى توريط بلاده فى الحرب إلى جانب العراق ، وقد أوضح رفسنجانى فى رده على فتوى (على خامينى الذى ذهب إلى اعتبار الكفاح ضد العدو الأمريكى فى عداد الجهاد فى سبيل الله) بقوله " أن الحكومة العراقية استبدادية وأن طرفى الحرب فى الخليج يقاتلان من أجل قضية غير عادلة(٤) .

---

(١) الحياة ، ١٩٩١/٥/٢٣م ، ص ٥ .
(٢) الحياة ، ١٩٩١/٥/٢٧م ، ص ١٠ .
(٣) الحياة ، ١٩٩١/٥/٢٧م ، ص ١٠ .
(٤) أزمة الخليج : المواقف العربية والدولية ، القاهرة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أغسطس ، ١٩٩٢م ، ص ص ١٩٧ ٢٠٨ .

وقد ساهم في دعم المكاسب الإيرانية الناجمة عن الازدواجية في المواقف إبان حرب الخليج ، انهيار وتفكك النظام العربي وما ترتب عليه من طعنات أصابت الدعاوى القومية والعروبية والوحدوية ، فضلاً عن الضعف الشديد الذى أصاب الجماعات القومية والراديكالية ، واليسارية بعد التحولات الكبرى في العالم التي كانت دراما انهيار الاتحاد السوفيتي من أهمها .

وفي ذات الوقت فإن النشاط الحركي الكبير للأصوليات السنية الراديكالية في العالم العربي ، والدول المحورية فيه كمصر والجزائر ، ناهيك عن السودان وتونس قد ساهم في دعم الموقف الإيراني وساعده على الخروج من مأزق العزلة ، وخاصة بعد اجتماع وزير الخارجية الإيراني بوزراء دول مجلس التعاون في مقر البعثة الإيرانية بالأمم المتحدة[1] .

والواقع أن الدور الإيراني الذى برز مجدداً وبقوة في أعقاب أزمة الخليج الثانية يمكن تلخيصه فيما يلي :

(أ) التصور الإيراني للأمن الإقليمي في الخليج العربي .

(ب) السلوك الإيراني إزاء منطقة الخليج ، وتطورات الأوضاع في الجمهوريات الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتي وأفغانستان .

المفهوم الإيراني للأمن الإقليمي في الخليج بعد عاصفة الصحراء :

يمثل الخليج العربي بالنسبة لإيران واحداً من أهم ثوابت سياستها الأمنية واستراتيجيتها العسكرية ليس فقط بحكم الموقع الاستراتيجي ، وإنما بالنظر إلى أن المنطقة تمثل مستودع الطاقة العالمي وتمثل المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة والعالم[2] ، خاصة وأن النزعة ذات الطابع الإمبراطوري التوسعي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية لاعتبارات يراها بعض المراقبين تمس التماسك الداخلي لمجتمع التعددية العرقية والقومية وخاصة إذا ما توافرت الظروف، والإمكانات للعب هذا الدور بالتأثير والهيمنة والسلوك التوسعي المتوارث عن الدولة الفارسية .

وفي اعتقادنا أن هذه الظروف متوافرة في الأغلب نتيجة لغياب الفعل ورد الفعل عربياً وخليجياً ، فعربياً ، المجال لا يتسع لسرد كل الإخفاقات العربية والتشرذم العربي والخلافات

---

(١) بدر أحمد عبد العاطي : إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، أبريل ١٩٩١م ، ص ٦٨ .

(٢) نبيل عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

العربية ـ العربية ، ويكفينا في هذا الصدد ، الاستشهاد بأزمة الخليج الثانية ـ وخليجياً ـ فبالإضافة إلى الخلافات والتشرذم وعدم التنسيق وخضوع الأنظمة وتبعيتها لقوى أجنبية فاعلة ، يوجد خلل ديمغرافي وافتقار في العنصر السكاني وهو ما سنوضحه في الجدول الآتي[1] :

	السكان بالملايين (١)	نسبة المواطنين (٢)	نسبة الوافدين (٣)	نسبة المسلمين السنة (٤)	نسبة المسلمين الشيعة (٥)	مجموع القوات المسلحة (٦)	القوة الشرائية المكافئة لعام ١٩٩٣ (٧)
البحرين	٠٠,٥٦	٦٨	٣٢	٤٠	٦٠	٠٠٨,١٠٠	١٠,٧٠٦
إيران	٦٥,٠٠	(أ)	(أ)	٠٤	٩٠	٥١٣,٠٠٠	٠٣,٢٥٣
العراق	٢٠,٠٠	(أ)	(أ)	٤٥	٥٥	٣٨٢,٠٠٠	٠٣,٥٠٨
الكويت	٠١,٧٠	٣٩	٦١	٧٠	٣٠	٠١٦,٦٠٠	١٥,١٧٨
عمان	٠٢,٠٠	٧٣	٢٧	(ب)	١٠	٠٤٢,٩٠٠	٠٩,٩٧٢
قطر	٠٠,٥٩	٢٥	٧٥	٨٥	١٥	٠١٠,١٠٠	١١,٤٠٠
العربية السعودية	١٠,٢٠	٦٠	٤٠	٨٠	١٥	١٠٤,٠٠٠	٤٠,٩٨٩
الإمارات العربية المتحدة	٠٢,٤٠	٢٤	٧٦	٨٠	٢٠	٠٦١,٥٠٠	١٦,٧٥٣

ففي قمة مجلس التعاون الخليجي في ديسمبر عام ١٩٩٠م ، فوض قادة هذه الدول السلطان قابوس تطوير خطة تشكيل قوة عسكرية متكاملة مكونة من مائة ألف جندي تساهم في تكوينها دول مجلس التعاون الخليجي الست ويطلق عليها اسم " درع الجزيرة " غير أن بروز بعض تباين في وجهات النظر بين دول المجلس حال دون تحقيق هذا ، إذ أن دول المجلس الست غالباً ما تنسق جهودها ولو بشكل نسبي عندما تواجه أخطار مشتركة كما هو الحال في تطورات الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية ، وبمجرد احتواء هذه الأخطار تعود الخلافات في الظهور إلى السطح من جديد[2] . ونتيجة لهذه الحقائق وغيرها ، فإن الدور الإيراني لا يجد أمامه ما يعوقه وقد برز هذا الدور مجدداً عبر الوجه الديني للثورة الإيرانية التي مثلت تهديداً كبيراً للنظم الحاكمة في الخليج ومصادر شرعيتها .

---

(١) مجلة المستقبل العربي: عدد٢١١: ١٩٩٦/٦م ومجلة شئون اجتماعية: العدد ٥٧ ، ربيع ١٩٩٨م ص٤٢.

(٢) جـودت بهجت ، د. حسن جوهر:عوامل السلام والاستقرارفي منطقة الخليج في التسعينات – إرهاصات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربي : العدد٢١١، بيروت ، ١٩٩٦/٩م، ص٤٠ .

ردود الفعل الإيرانية إزاء الأمن فى منطقة الخليج بعد أزمته الثانية :

بعد تحطيم الآلة العسكرية العراقية واعتراف العراق أثناء الأزمة باتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥م(١) وجدت إيران نفسها فى وضع يؤهلها للدخول بقوة فى عملية صياغة النظام الإقليمى الجديد ، وترتيبات الأمن فى المنطقة وذلك كطرف رئيسى ، وفاعل ، وهو ما عبرت عنه بوضوح تصريحات القادة الإيرانيين والتى أكدت على الآتى :

(أ) إن مسئولية الأمن فى الخليج تقع على الدول المشاطئة له ، ومن ثم فإن أى منظمة أو نظام إقليمى فرعى لابد وأن يدخل إيران فيه كطرف أساسي وفاعل .

(ب)ضرورة إبعاد القوات الأجنبية والخارجية عن مجال قضايا الأمن فى الخليج وخاصة القوى الغربية أو العربية وخاصة مصر وسوريا بعد مشاركتهما فى التحالف الدولى ضد العراق واعتبارهما طرفين أساسيين من خارج الخليج في إشارة واضحة إلى إعلان دمشق باعتباره نواة النظام العربى الجديد الذى تعددت تصريحات المسئولين العرب الصريحة والواضحة حوله(٢) .

(جـ) الدعوة إلى حل منظمة دول مجلس التعاون الخليجى وإقامة تحالف إيرانى خليجى جديد تكون إيران صاحبة اليد العليا فيه بوصفها أكبر قوة إقليمية .

وفى هذا الصدد يجب الإشارة إلى نقطة الاتفاق بين الرفض الإيرانى والرفض الأمريكى المتمثلة فى عدم السماح بعودة الروح إلى النظام العربى من خلال إعلان دمشق ، فالأولى ترفضه بهدف السيطرة المنفردة بأمن الخليج ودوله ، والثانية تنطلق من طرح مفهوم الشرق أوسطية كبديل عن النظام العربى لمواجهة عالم ما بعد حرب الخليج وإبعاد كل من إيران والدول العربية المحورية عن التأثير على المصالح الأمريكية فيه(٣) .

وقد حاولت إيران الاستفادة من وجود أقليات شيعية فى السعودية ودول الخليج الأخرى لصبغ دورها الإقليمى بالطابع الإسلامى فى الخليج ولدى شيعة لبنان ، وفى إطار علاقتها بالسودان وبالحركات الإسلامية الراديكالية فى المنطقة العربية ، حتى تعطى مشروعية لهذا الدور

---

(١) مايكل أ. بالمر : حراس الخليج ، مصدر سابق ، ص ١٧١ .

(٢) حسين معلوم : تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمى العربى ، مجلة الفكر العربى ، العدد الرابع والسبعون ، بيروت ، خريف ١٩٩٣م ، ص ١٩ .

(3) Alvin Z, Runbinstien, "New world order or Hollow victory?, Foreign Affairs 70, (4) 1991, pp. 53 65.

فى إطار المواريث الدينية والقيمية لشعوب ودول المنطقة العربية كما حاولت العمل على فتح أسواق للعمالة الإيرانية ، عبر مشروعات اقتصادية ودعت إلى التعاون بين كافة دول منطقة الخليج فى كافة المجالات .

وكان الموقف الإيرانى قد أخذ يتبلور فى اتجاه الليونة فى المواقف الخاصة بأمن الخليج إذ عبر على أكبر ولاياتى وزير الخارجية فى دعوته إلى ترتيبات أمنية تشارك فيها إيران وتقوم على الركائز الآتية :

١- الخبرة المكتسبة من أزمة الخليج تجعل من الضرورى إقامة نوع من الترتيبات الأمنية فى المنطقة تضمن استقلال دول الخليج وسيادتها .

٢- يجب أن تكون المنطقة خالية من مخزونات الأسلحة التقليدية والأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية وأن يكون وجود القوى الأجنبية فى المنطقة أقل ما يمكن ولفترة محدودة .

٣- إن مسئولية التحركات الرامية إلى إعداد ترتيبات الأمن تقع على عاتق الدول الخليجية.

٤- إنه وبدون تعاون مشترك بين جميع دول المنطقة لا يمكن إقامة أمن(١) .

وقد حاول ولاياتى من خلال هذه التصريحات تغيير الطابع السلبى القديم للعلاقات مع دول المنطقة وإلى الهجوم الإيرانى الشديد على مشاركة سوريا ومصر فى ترتيبات أمن الخليج من خلال صيغة إعلان دمشق ، وأيضاً على انتقادات بعض عناصر الصفوة الإيرانية للاتفاقيات الأمنية التى أبرمتها الكويت والبحرين مع الولايات المتحدة وكل من فرنسا وبريطانيا فيما بعد . ونلاحظ هنا ، أن التصريحات قد اتسمت بالغموض والمراوغة فى تحديد موقفها من هذه الاتفاقات حتى لا تستثير الولايات المتحدة والدول الغربية ، والخليجية فى مقابل دعوتها للمشاركة فى مشروعها الخاص بترتيبات أمن الخليج .

وعلى الرغم من غموض السياسة الإيرانية فى الخليج ، إلا أننا يمكن أن نستشف بعض مكوناتها من البيان السورى الإيرانى الذى سبق وأن صدر فى أعقاب زيارة الرئيس هاشمى رافسنجانى لدمشق أثناء أزمة الخليج وخطبة يوم الجمعة فى ١٩٩٠/٩/٢١م . والمشروع ينطلق من إحلال قوات عسكرية تتألف من دول المنطقة محل القوات الأمريكية والأجنبية وقيام دول

---

(١) انظر التقرير الاستراتيجى العربى لعام ١٩٩١م ، ص ص ٢٠٨ ٢١٢ .

الخليج باعمار العراق وإيران ، وتوقيع اتفاقية عدم اعتداء بين دول المنطقة والاتفاق على عدم استقدام قوة أجنبية فى حال وقوع نزاع عسكرى بين هذه الدول ، وضرورة اتخاذ سياسة نفطية متوازنة تخدم شعوب المنطقة الإسلامية[1] ، والذى يؤكد على أسلوب المراوغة وعدم الوضوح والتناوب فى نقل المعلومات من خلال تصريحات المسئولين الإيرانيين التى تبرر بعض التباين وتغيير السياسات الخارجية بأمن الخليج والنظم الإقليمية والفرعية فى المنطقة وكذلك على الطابع البراجماتى والذرائعى والمرونة فى التعامل مع أوضاع المنطقة فيما بعد الحرب ، هو التغير النسبى فى موازين القوى الداخلية ، وفى تركيب بناء القوة فى إيران عند القمة وفى المؤسسات السياسية للجمهورية الإسلامية حيث انتهت هذه التطورات الداخلية عند رئيس الجمهورية حجة الله على أكبر هاشمى رافسنجانى والذى عرف بالاعتدال والخبرة فى المراوغة وظهوره كسياسى بارع ومحنك أثناء أزمة الخليج الثانية[2] .

إن نظرة إيران للخليج أصبحت تكتسب أهمية فائقة الآن باعتبار أن الخليج ، والنفط والثروة والمجال الاستراتيجى ، والجيوبوليتيكى ، هما ركيزة دور ومكانة إيران الإقليمية والدولية ، وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وبدء الصراع على جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية بين إيران وروسيا ، وبين تركيا المدعومة من الغرب وإسرائيل فى سبيل التأثير على هذه الجمهوريات .

لقد طرحت هذه المتغيرات الجديدة معطيات جديدة لأسلوب التعامل مع أهمية الخليج ومع تشكيل نظم إقليمية عديدة تشكل النظام العالمى الجديد .

إيران وجمهوريات آسيا الوسطى المستقلة :

كانت إيران والاتحاد السوفيتى قبل تفككه يمثلان لكليهما محاور رئيسية للأمن القومى من الناحية الجيوبوليتيكية ، والاستراتيجية ومع قيام الثورة الإيرانية وسقوط الشاه ، كانت هناك مخاوف سوفيتية من إمكانيات انتقال أفكار الثورة السياسية الأصولية إلى الجمهوريات الإسلامية ، غير أن إيران اهتمت بدعم علاقاتها مع الاتحاد السوفيتى ، رغم الاختلافات الأيديولوجية الحادة ، وربما ساعد على تطوير العلاقات بين الطرفين عدائهما للولايات المتحدة :

---

(١) عبد المنعم سعيد : أمن الخليج ، الأهرام المسائى ، ١٩٩١/١١/٢١ .

(٢) محمد صادق الحسينى : الانفتاح الإيرانى على العرب ، مجلة الشروق ، العدد ١٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢/٦/٢٥م ، ص ص ٩ ١٠ .

وبعـد إعـلان تفكك الاتحـاد السـوفيتي وإنشـاء رابطة الكومنولث التي انبثقـت عنه في ١٩٩١/١٢/٢٠م نجد نوع من المفارقات العرضية فقد صادف هذا التفكك نفس التاريخ الذي كان قد شهد مولد الاتحاد السوفيتي قبل قبل نحو ٧٠ عاماً وبحضور نفس الترويكا السلافية (روسيا أوكرانيا روسيا البيضاء)[١] .

كـان ذلـك يعنى فتح أبواب الدول الست المستقلة الإسلامية لإيران وإمكانية دعم علاقتها ومد نفوذها فيها .

مثل هـذا التطور كـان لابـد وأن يشكل مكسباً مادياً وأيديولوجياً لإيران التي ظلت تعاني على مـدى تاريخها من مشكلة الجار القوى ، وهي المشكلة التي دفعتها إلى التحالف مع الولايات المتحدة زمن الشـاه في مواجهته . وظل الاتحاد السوفيتي متمسكاً بالمعاهدة المبرمة مع إيران عام ١٩٢١م ولم يتنازل عـن تشبثه بالمـادتين الخامسـة والسادسـة منها ، اللتين تخولانه حق التدخل العسكري في إيران تحت ظروف معينة[٢] ، ومن هذا المنطلق فإن تفكك الاتحاد السوفيتي قد حرر النظام الإيراني مـن هاجسه الأمـني نسبياً وأدى إلى تنشيط دور إيران جنوباً وتغذية طموحاتها في المنطقة العربية ، كما أن انهيار الشيوعية قد حقق مصلحة إيرانية مؤكدة ، لأنه يسمح لإيران بنشر أيديولوجيتها .

وقد عبر بغبطة وزير الخارجية الإيراني على أكبر ولاياتي عن تلك الحقيقة حيث قال : " إن الانهيـار الحقيقـي في المعسكر الشرقي يعنى أننا حققنا على الأقل خمسين في المائة من الأهداف ، غير أن هـذا التغيير قـد فـرض تحدٍ آخر على إيران حيث طرح الإسلام كعدو جديد للديمقراطية والحضـارة الغـربية[٣] ، واستند دعـاة الحملة على الإسلام إلى عدم الديمقراطية ومجافاته للتسامح وحقـوق الإنسـان ، وذهـب " دان كويـل " نائب الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى ما هو أبعد ، حين وضع الأصـولية الإسـلامية جنباً إلى جنب مـع كـل مـن النازية والشيوعية[٤] ، ورغم هذا التحدى فقـد تحـركت إيـران بقـوة نحو هـذه الجمهوريـات وشـرعت فـي إحيـاء منظمة التعاون

---

(١) جمـال حمـاد : " صراع حول الجمهوريات الإسلامية ، إيران تريد تصدير الثورة ، وتركيا تطمع بسوق موحدة معها ، مجلة الوسط ، لندن ، أسبوعية ، العدد ١٣ ، ١٩٩٢/٤/٢٧م ، ص ٣٠ .
(٢) الحياة ، ١٩٩١/١٢/٩م.
(٣) الحياة ، ١٩٩٣/٦/٢٠م .
(٤) الأهرام ، ١٩٩٢/٩/١٠م .

الاقتصادى (التى تضم أيضاً باكستان وتركيا) " الأبكو " لمواجهة أى تكتل أو أى نفوذ عربى من جهة ولمد نفوذها والاستفادة من الإمكانات الاقتصادية والعسكرية المتوافرة فى هذه الجمهوريات من جهة أخرى[1] . وقد تم الاتفاق فى مؤتمر قمة الدول الثمانى المنعقد فى طهران فى ١٧ فبراير سنة ١٩٩٢م على انضمام الجمهوريات الإسلامية إلى المنظمة (عدا كازاخستان)[2] .

وفى محاولة ملحة فى أعقاب حرب الخليج الثانية لعبت إيران دور إقليمى نشط فى استقطاب الجمهوريات الإسلامية فى آسيا الوسطى والقوقاز ، وكجزء من هذه المحاولة اقترحت إقامة منظمة تعاون للدول المطلة على بحر قزوين تضم أذربيجان ، وروسيا ، وكازاخستان وتركمانستان وإيران ، يكون مقرها طهران[3] .

وما تجدر الإشارة إليه أن اقتراح إقامة أمانة عامة دائمة لحركة عدم الانحياز يكون مقرها طهران ، كان من ضمن مساعيها الحثيثة فى الظهور وفى تبوء مكانة إقليمية بعد حرب الخليج الثانية .

وقد أثمرت المساعى الإيرانية بعض النتائج الهامة : فقد ظهرت إيران باعتبارها القوة صاحبة النفوذ الأكبر فى أذربيجان وأرمينيا وطاجكستان مستخدمة نفوذها المذهبى فى أذربيجان والعرقى فى طاجيكستان ومواردها الطبيعية وقدراتها التكنولوجية مع أرمينيا . فقد عقدت اتفاقية مع الأخيرة فى ١٩٩٢/١/١م تنص على تصدير الغاز الطبيعى الإيرانى إليها ومساعدتها فى بناء معمل تكرير البترول . كذلك بدأت تلعب دوراً نشطاً فى تسوية النزاع الأرمينى الأذربيجانى ،إضافة إلى أن إيران تكون قد حققت نتائج مهمة للغاية فيما لو صحت أخبار ما ذكرته بعض المصادر أن إيران قد حصلت على قنابل نووية وتستعين بحوالى ٥٠ خبيراً نووياً من جمهوريات الاتحاد السوفيتى السابق[4] . وهى أنباء بعيدة عن الواقع وتعكس محاولة تحقيق ما يسمى بالسبق الصحفى أو الضربة الصحفية كما يطلق عليها البعض الآخر . لأن مثل هذا الإجراء يدخل ضمن المحرمات الأمريكية .

---

(١) د. حسن حمدان العلكيم : إيران وأمن الخليج ، سيناريوهات الأمن وصراع الاستراتيجيات ، مجلة شئون دولية ، العدد الأول ، القاهرة ، صيف ١٩٩٢م ، ص ٢٠ .
(٢) الأهرام ، ١٦ ، ١٩٩٢/٢/١٨م .
(٣) الأهرام ، ١٩٩٢/٢/٧م .
(٤) وقد نشرت هذا الخبر الأهرام فى ١٩٩١/٢/٢٩م ، وأخبار اليوم فى ١٩٩٢/١/٢٧م ، والوفد فى ١٩٩٢/٢/١٥م .

وفى هذا الصدد تواردت أنباء مصدرها المخابرات الأمريكية تؤكد امتلاك إيران عشرة رؤوس نووية حصلت عليها من كازاخستان وعبر اتصالات المخابرات الأمريكية السرية مع المخابرات الروسية حصلت على معلومات تفيد بتسليم كازاخستان معدات لتصنيع مثل هذه القنابل ، وأن التقارير التى حصلت عليها تفيد أن كازاخستان نقلت رؤوساً نووية إلى إيران مقابل الحصول على البترول والعملة الصعبة[1] . وكذلك تواردت أنباء غربية (أمريكية وأوربية) إلى أن أجهزة المخابرات الغربية ينتابها القلق من تزايد الأدلة المؤكدة على حصول إيران على المزيد من الأسلحة السوفيتية المتطورة بما يهدد محادثات السلام فى الشرق الأوسط ، منها صفقة أسلحة تقليدية قيمتها أكثر من مليار دولار تشمل طائرات الميج ٢٩ ودبابات ب ٧٢ [2] . وفى رأينا أن كل هذه الأخبار الصادرة أصلاً من دراسات استخبارية غربية (أمريكية وأوربية) كانت تهدف إلى عملية تمهيدية لضرب إيران وتحطيم قوتها العسكرية ، بعد أن ضربت القوة العراقية ـ ليخلو الجو للسيطرة الأمريكية فى الخليج والأمريكية الإسرائيلية فى المنطقة كلها . غير أن الشىء الذى يجب أن لا ننساه هو أن لإيران برنامجاً نووياً مطروحاً منذ عهد الشاه محمد رضا بهلوى ، وبمساعدة أوربية وأمريكية .

الخليج والتوجهات الإيرانية لبناء القوة العسكرية التقليدية وفوق التقليدية :

رغم حقيقة المساعى الإيرانية لبناء قوتها الشاملة ، إلا أن الطموحات العسكرية أكثر المسائل التى شغلت وتشغل أكبر حيز فى السياسة الإيرانية وعلى شاكلة ما فعلته تركيا إثر حرب الخليج الثانية ، نشطت إيران فوضعت نتائج تلك الحرب فى تعزيز دورها الأمنى فى منطقة الخليج وفى التطلع إلى أن تصبح قوة إقليمية رئيسية فى منطقة الشرق الأوسط . وتسعى إلى ذلك بتحديث جيشها وإعادة تنظيمه وتسليحه بأحدث أنواع الأسلحة ، وقد باشرت إيران فعلاً ، مساعيها إلى أن تظهر بمظهر تلك القوة[3] .فقد أبدت عدم رضاها عن إقامة نظام أمنى لمنطقة الخليج يتجاهل دورها فيه ، محذرة بأن أى نظام للأمن فى المنطقة لا تشارك فيه إيران سينتهى بالفشل ، وقد استغلت إيران نتيجة حرب الخليج الثانية ، لتبرهن على أن الأمن القومى العربى غير قادر على القيام بصيانة الأمن والاستقرار فى منطقة الخليج ، وأنه وهم لا أساس له فى الواقع .

وترى إيران أنه لا مكان لدول مثل مصر وسوريا أو غيرهما فى بنية النظام الأمنى الخليجى .

---

(١) السياسة الدولية ، مصدر سابق ، ص ٥٥ .

(٢) الأهرام ١٧/٢/١٩٩٣م .

(٣) د. هيثم الكيلانى : همـوم الأمن العربى مع جواره : مجلة شئون عربية ، العدد ٧٧ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٤م ، ص ٢٨ .

من هذه الزاوية يمكن تفسير استكمال السيطرة الإيرانية على جزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢ م وطرد موظفى دولة الإمارات العربية المتحدة الذين كانوا يمثلون مشاركة شكلية فى السيادة عليها[1] ، والسعى الحثيث لإعادة بناء وتنظيم وتسليح القوات المسلحة الإيرانية التى أصبح عددها يتراوح ما بين ٩٠٠ ألف ومليون جندى عامل واحتياطى بالإضافة إلى ما بين مائة وخمسين إلى مائتين ألف جندى فى الحرس الثورى الذى تشكل على أثر نجاح الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م .

وقد نجحت القيادة الإيرانية بالفعل فى إعادة تنظيم قواتها المسلحة وخاصة فى مجال التسليح ، فهى تمتلك الآن أكثر من ستمائة طائرة قتال ونقل وتدريب من طرازات مختلفة وحوالى ٢٠٠٠ دبابة من طرازات مختلفة إضافة إلى حوالى ٦٠٠٠ آلاف قطعة مدفعية مجرورة وصاروخية متعددة المواسير وهاون وثمانين منصة صواريخ بالستيكية إضافة إلى مجموعة كبيرة من طائرات الهليوكوبتر المساندة[2] .

ومنذ الاتفاق على وقف إطلاق النار بين العراق وإيران عام ١٩٨٨م والأخيرة تسعى بإلحاح إلى امتلاك معدات عسكرية استراتيجية تمكن قواتها الجوية من زيادة مدى عملها وفاعليتها وامتلاك صواريخ أرض أرض بالستيكية طويلة المدى بما يسمح لها بتهديد أهداف مضادة فى المنطقة ، وفى هذا الصدد فإن إيران لم تترك باباً إلا وطرقته ، فقد حاولت الحصول على الأسلحة التقليدية المتطورة من دول آسيا الوسطى الإسلامية المستقلة حديثاً وخاصة كازاخستان وسعت وما زالت تسعى إلى الحصول على صواريخ سكود من كوريا الشمالية وإلى معدات تستخدم فى صنع الأسلحة بما فيها منصات لإطلاق الصواريخ ، وتؤكد بعض المصادر المعادية لإيران مثل الولايات المتحدة وإسرائيل من أن إيران تسعى إلى الحصول على الوسائل التكنولوجية الضرورية لصنع الصواريخ والأسلحة النووية من كوريا الشمالية[3] .

وتورد المصادر الاستخبارية الإسرائيلية أنه فى عام ١٩٩٨م تتوافر لإيران قدرة صاروخية بعيدة المدى وتبنى نظامين على أساس صاروخ " نودونغ " الكورى الشمالى الذى يبلغ مداه

---

(١) السفير خير الدين عبد الرحيم : جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأمة ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٥ ، ١٩٩٢/١١م ، ص ٥٥ .

(٢) د. محمد أنيس فتحى : إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربى ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، أكتوبر ١٩٩٧ م، ص ص ٤٠٤ - ١٠٥

(٣) من تصريحات إسحاق رابين أثناء زيارته لكوريا الجنوبية واليابان ، الحياة ١٩٩٤/١٢/١٥م .

١٩٠٠ كيلو متر[١] ، والصينى إم ١٨ إضافة إلى صواريخ صينية من إم ٩ ، وأكدت مصادر استخبارية وصحف أمريكية على التعاون الروسى الصينى مع إيران لصنع صاروخ نووى بعيد المدى ، وأن صاروخين إيرانين يجرى إعدادهما يسميان " شهاب ٣ وشهاب ٤ "ويتراوح مدى الأول بين ١٢٨٠ كم و١٤٨٨ كم[٢] ويمكن أن يحمل رأساً زنته ٧٤٢ كلغ ويصل مدى الثانى إلى ١٩٨٤ كم ويحمل رأساً زنته ٩٩٠ .

كلغ ويصل مدى هذه الصواريخ إلى إسرائيل . وقد تأكدت مصداقية هذه التقارير بعد أن قامت إيران بإجراء تجربة ناجحة على الصاروخ " شهاب " فى صيف عام ١٩٩٨م بينما اشترك الصاروخ شهاب ٤ فى عرض عسكرى أقيم فى طهران فى خريف نفس العام .

وفى محاولة من الدوائر الاستخبارية والصحفية الصهيونية والأمريكية لإضفاء المصداقية على تقاريرها هذه فإنها تورد بعض أسماء العلماء من بينهم مدير وكالة الفضاء الروسية يورى كوبتيف ومسئولاً فى وكالة تصدير الأسلحة الروسية ، ويعملان لحسابهما الخاص فى المشروع وليس بأوامر موسكو.

البرنامج النووى الإيرانى :

ظلت إيران بعيدة عن طموحات الدخول فى المجال النووى وكانت فى مقدمة الدول الموقعة على معاهدة وقف الانتشار النووى عام ١٩٦٨ م، وصدقت عليها عام ١٩٧٠م كما وقعت على الضمانات النووية الخاصة بالوكالة الدولية لطاقة الذرية عام ١٩٧٣م ، إلا أن إدارة نيكسون هى التى بادرت بتشجيع شاه إيران على ارتياد المجال النووى واستثمرت فى هذا المجال أكثر من ٦ مليارات دولار تنافست شركات أمريكية وفرنسية وألمانية على بيع التكنولوجيا النووية المتطورة إلى إيران وتركيب المفاعلات النووية الضخمة فيها .

وبدأت بالفعل شركة (سيمنس) الألمانية العمل فى إنشاء مفاعلين نووين فى محطة " بوشهر " بطاقة ١٢٠٠ ميجا وات عام ١٩٧٦م والذى توقف عام ١٩٧٩ م بعد سقوط الشاه وبعد إنجاز حوالى ٨٥٪ من العمل المطلوب فى المفاعل[٣] .

(١) تقرير فى مجلة الحوادث الأسبوعية الصادرة فى لندن : ١٩٩٨/١/٩م، ص ص ١٩ - ٢٠.
(٢) عزيز حليمة : الإحصاءات العسكرية للأقطار العربية ولإيران وإسرائيل ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٩ ، ٧ ، بيروت ،/١٩٩٦م ، ص ١٧٨ .

(Boulder Colorado ; Westvie ewpress, 1997) p. 299.

وقد أدت التطورات التى طرأت على الحرب العراقية الإيرانية وما تردد من استخدام العراق للأسلحة الكيماوية فى منتصف الثمانينات إلى تحولات جذرية فى التفكير الاستراتيجى الإيرانى بشكل عام وفى المجال النووى بشكل خاص ، وقد بدأت إيران العمل فى أواخر الثمانينات على إعادة النشاط النووى فقوت صلاتها مع الصين فى مجالات البحوث النووية وحاولت التفاوض مع شركات أسبانية وألمانية لإصلاح وإكمال المفاعلات فى " بوشهر " دون جدوى ، فتوجهت إيران إلى الاتحاد السوفيتى الذى زاره رافسنجانى عام ١٩٨٩م على رأس وفد عال المستوى ، تم خلال هذه الزيارة التوقيع على اتفاقيات فى المجال الاقتصادى والتقنى ووافقت موسكو على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها ما بين ٢ ٤ مليار دولار بالإضافة إلى التعاون فى المجال النووى حتى عام ٢٠٠٠ .

التعاون الروسى الإيرانى فى المجال النووى :

يعتبر عام ١٩٩٢م(١) هو عام البداية للنقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووى الإيرانى ، فقد تم التوقيع على اتفاقية تنص على بناء محطة نووية وإجراء دراسات وأبحاث حول سلامة وتشغيل المحطات النووية السابقة ونظم الحماية والوقاية من الإشعاع واستخدام نظائر مشعة وغيرها من المعدات والمستلزمات التى تخدم العمل فى هذا المجال ، وتضمنت الاتفاقية على أن تبنى روسيا أربعة مفاعلات نووية بتكلفة إجمالية تصل إلى ٣,٥ مليار ونصف المليار دولار .

وفى عام ١٩٩٤م أعلنت إيران أن روسيا قد أقرت اتفاقية بمبلغ ٧٨٠ مليون دولار لإكمال مفاعل " بوشهر " وتم التوقيع على هذه الاتفاقية فى ١٩٩٥/١/٨م والتى على ضوئها بدأت روسيا فى تنفيذ العمل فأرسلت ١٥٠ خبيراً فنياً وأكثر من ٢٠٠٠ عامل روسى إلى موقع مفاعل بوشهر ، ويعتقد الأمريكيون أن هذا المشروع ربما يكون مجرد خطوة أولى فى البرنامج النووى الإيرانى ويعزز هذه المزاعم زيارة وفد إيرانى إلى جمهورية كازاخستان بهدف الحصول على اليورانيوم المخصب فيها ، وقد تدخلت الولايات المتحدة فأفشلت الصفقة ونقلت ٦٠٠ كلجم من اليورانيوم المخصب إلى قاعدة للسلاح الجوى الأمريكى ، مقابل مساعدة مالية قدمتها أمريكا لجمهورية كازاخستان(٢) .

---

(١) لواء م. مصطفى نبيل أحمد : التعاون الروسى الإيرانى فى المجال النووى ، مجلة الدفاع ، العدد ١٣٦ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧ م، ص ٥١ .

(٢) أحمد إبراهيم محمود : البرنامج النووى الإيرانى ، التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية ، السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، يناير ١٩٩٨م ، ص ٣١٣ .

وفى ١٩٩٨/٥/١٢م قام رضا أغاه زاده مسئول الطاقة الإيرانى بزيارة لموسكو على رأس وفد كبير للتباحث مع الجانب الروسى حول تنفيذ الاتفاق الخاص بإنشاء محطة " بوشهر " التى سبق الاتفاق عليها ، وتوقفت بسبب الاعتراضات الأمريكية[1] .

التعاون الصينى الإيرانى فى المجال النووى :

توصل الجانبان الصينى والإيرانى فى سبتمبر ١٩٩٢م إلى اتفاق لشراء مفاعلين نووين بطاقة ٣٠٠ ميجا وات لكل منهما ويعملان بالماء المضغوط ، وفى مايو ١٩٩٥م دفعت إيران ما بين ٨٠٠ ٩٠٠ مليون دولار كدفعة أولى من ثمن الصفقة إلى الصين ، وكانت الصين قد وقعت عام ١٩٩١م اتفاقية مع إيران على بناء مفاعل بحوث بأصفهان كما اتفق الطرفان على أن تبيع الصين أيضاً جهاز فصل النظائر المغناطيسية ومعدات ومستلزمات تدخل فى إنتاج الطاقة النووية .

إيران وإبراز القوة :

تتعمد إيران منذ انتهاء حرب الخليج الثانية إلى إبراز القوة واستعراض العضلات من خلال المناورات المتكررة والتى تشترك فيها وفى كل مرة أنواع جديدة من الأسلحة والمعدات ، كما تحاول إظهار قوتها من خلال التحدى بعدم الاستجابة للمطالبة العربية بالتفاوض على إعادة الجزر الثلاث المحتلة ، ومن خلال تكرار التهديدات بإقفال مضيق هرمز ، ومن خلال الغارات المتكررة على الأراضى العراقية والتى كان أهمها الغارة الجوية التى شنتها على مجاهدى خلق فى أواخر سبتمبر عام ١٩٩٧م .

وفى عام ١٩٩٧م نفذت إيران أربع مناورات كبيرة كانت مناورات نصر ٨ هى الأضخم[2] ، فى هذه السلسلة من المناورات البحرية حتى الآن ، إذ غطت أكثر من ٥٠ ألف كيلو متر مربع ، إذا ما استثنينا مناورة سبتمبر عام ١٩٩٨م على حدودها مع أفغانستان التى اشترك فيها حوالى ٢٠٠ ألف جندى .

ويعلن المسئولون الإيرانيون صراحة عن تنامى القدرات العسكرية الإيرانية ، فقد أعلن (على خامينى مرشد الجمهورية الإسلامية) أن بلاده حققت تقدماً ملحوظاً فى مجال الصناعات

---

(١) أخبار الساعة التاسعة مساءاً بتوقيت القاهرة ، السادسة بتوقيت جيرنيتش (الى بى سى) ، ١٢/٥/ ١٩٩٨م .

(٢) مجلة الوسط الأسبوعية ، تصدر فى لندن ، العدد ٣٠٠ ، ١٩٩٧/١٠/٢٧م.

العسكرية ، وأنها تتجه نحو الاكتفاء الذاتى فى تأمين حاجاتها من المعدات والأسلحة ، وكشف رافسنجانى عن نجاح بلاده فى إنتاج ما وصفه بـ صاروخ أرض ـ جو بعيد المدى يصل إلى مسافة ٢٥٠ كم ، كما أعلن عن نجاح إيران فى اختبار طائرة مقاتلة تشبه الطائرة الأمريكية (إم ٥ تايغر) ، وقال أن اسمها " أذرخسن " [١] .

وكشف الأميرال على شنحاتى وزير الدفاع الإيرانى عن نجاح بلاده فى إنتاج بطاريات بالغواصات الروسية الثلاث من طراز " كيلو " والتى اشتركت اثنتين منها هى " طارق " و "يونس" فى مناورات نصر ٨ . كما أعلن عن اختبار البحرية الإيرانية لطائرة بدون طيار معدة لمهمات الرصد والإنذار والاستطلاع وكان اختبار هذه الطائرة ناجحاً للغاية ووصفها الناطق بأنها تتمتع بالقدرة على تلافى خطر الانكشاف على أنظمة الرادار المعادية .

وتواصل إيران جهودها فى إعادة بناء وتحديث قواتها العسكرية لتمثل تحدياً جاداً للغرب والولايات المتحدة على وجه التحديد ، لاسيما وأنها قد تمكنت من إفشال كل مخططاتها الرامية إلى وضع طوق محكم من الحصار الاقتصادى والعسكرى والسياسى وحولت قانون " داماتو " إلى حبر على ورق مثلها مثل " كوبا " التى حولت قانون " هيلمز برتون " إلى كتيب يحتوى على مادة غنية بالسخرية والاستهزاء بالسياسة الأمريكية الرعناء ، والسؤال المطروح هو ، أين العرب من هذه المواقف الوطنية والشجاعة ؟ فهل من استيعاب للدروس من الآخرين ؟

إيران والصراع العربى الإسرائيلى :

أدت هزيمة العراق فى حرب الخليج الثانية إلى تنشيط الدور الإيرانى فى قضايا الأمة العربية وفى مقدمتها القضية الفلسطينية ، فقد زودتها بالحركة بعد أن تحررت من أعباء المواجهة مع العراق بعد هذه الهزيمة التى ظلت إيران تربطها بتحرير القدس ، ورفع شعار " إن الطريق إلى القدس يمر عبر بغداد "[٢] ، ثم إن هذه الهزيمة جعلت دور إيران أكثر قبولاً من دول المنطقة فضلاً عن أنها أطلقت مباحثات السلام التى كان لا يزال لإيران موقف منها .

فإيران تعاملت منذ اندلاع الثورة الإسلامية مع الصراع العربى الإسرائيلى من منطلق أنه صراع حضارى بين الديانتين الإسلامية واليهودية أكثر مما هو صراع سياسى قائم على اغتصاب

---

(١) الوسط ، نفس المصدر .

(٢) حسن محمد طواليه ، مناقشة فى النزاع العراقى الإيرانى ، ط٣ ، بيروت ، مكتبة الوطن العربى ، ١٩٨٥م، ص ١٨٠ .

الأقلية التى لا تملك لحق الأكثرية التى تملك ، وعلى الرغم من أن إيران بمقتضى هذا التصور تمسكت برفض منطق التسوية السلمية ولا يزال موقفها متشدداً من المسار الفلسطينى الأردنى ـ الإسرائيلى فإن موقفها من المسار السورى ـ اللبنانى ـ الإسرائيلى قد اتسم بقدر أكبر من المرونة حيث العلاقة الطيبة بين سوريا وإيران والتى لا تريد إيران أن يصيبها أى تعكير .

وعندما تولى رافسنجانى السلطة فى صيف ١٩٨٩م كان قد مضى على اندلاع الانتفاضة الفلسطينية حوالى عام ونصف فى الأراضى المحتلة وأصبحت القوى الإسلامية فى موقف يسمح لها بتوسيع قاعدتها وبمنازعة منظمة التحرير الفلسطينية شرعيتها كممثل شرعى وحيد للشعب الفلسطينى .

وقد وجدت إيران فى تلك القوى الصاعدة حليفاً مناسباً تتفق معه أيديولوجياً وتشاركه رؤيته الاستراتيجية للصراع ببعده الإسلامى[١] .

مؤتمر مدريد وردود الفعل الإيرانية :

فى خطوة استباقية لمؤتمر مدريد عقد المؤتمر الإسلامى الثانى فى طهران فى أكتوبر ١٩٩١م أى فى نفس الشهر الذى عقد فيه مؤتمر مدريد للسلام وبغرض إجهاضه وعلى الرغم من نفى رافسنجانى القاطع للصلة بين المؤتمرين إلا أن وسائل الإعلام الإيرانية ركزت بكثافة على الدعوة إلى مقاطعة المؤتمر كما حملت قرارات طهران على مؤتمر مدريد واتهمته حضوراً ومنظمين بالتآمر لتصفية القضية الفلسطينية ودعت إلى الاحتفاظ بوحدات عسكرية دائمة فى الجيوش الإسلامية بغرض تحرير فلسطين[٢] .

وكان لقبول المنظمة مبدأ المشاركة الفلسطينية فى مؤتمر مدريد صداً ولد رد فعل تسبب فى تصعيد الأزمة فى العلاقات الثنائية بين الطرفين الفلسطينيين " حماس " و "منظمة التحرير " والتى لم تكن ترضى عنها إيران بسبب توجهها العلمانى[٣] .

وقد تزايدت نقاط الخلاف وتجددت المواجهات بين منظمة التحرير وحركة حماس إلى أن وصلت فى بعض مراحل تطورها إلى حد الصراع المسلح ، ودعوة حماس منظمة التحرير

---

(١) الحياة ، ١٩٩٣/٣/١ م.

(٢) جريدة الشعب ، ١٩٩١/١٠/٢٩ م.

(٣) أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٩م، ص ص ٤٩١ ٥٠٢ .

إلى التنحي عن قيادة الشعب الفلسطيني وعدم الوقوف في وجه من يريدون تحرير وطنهم بعد أن دار جدلاً حول النسبة التي تطالب بها حماس في المجلس الوطني الفلسطيني[1] والتي كانت حماس تصر على ٥٠٪ بينما عرضت منظمة التحرير عليها نسبة ٢٠٪ من نسبة التمثيل في المجلس .

والملاحظ أنه كلما زاد تدفق الخلاف بين منظمة التحرير وحركة حماس ، كلما زاد التقارب بين حماس وإيران ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإنه كلما زاد التعنت الإسرائيلي وتعثرت عملية السلام كلما تصاعدت شعبية حماس في فلسطين وفي الخارج ، وكلما زاد الدعم الإيراني وتعمقت العلاقات بين حماس والجهاد الإسلامي وغيرهما من الفصائل والمنظمات الإسلامية الفلسطينية والعربية ، وفي نفس الوقت تتأكد مصداقية إيران وهذه المنظمات في رفضها لمؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والسوق الشرق أوسطية ، ومؤتمراتها الاقتصادية التي تعتبرها إيران والحركات الإسلامية استمراراً للتآمر وإتماماً لسياسة التطبيع الجذري التي بدأها السادات في أواخر السبعينيات ، وهي محاولة لفتح الأبواب للتغلغل الصهيوني ونشر الفساد والسيطرة الأمريكية على المنطقة ونهب خيراتها وإضعافها اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً ، ويقول الإيرانيون في هذا الصدد: " إننا ندعم الذين يقاتلون ضد الصهاينة وليس أولئك الذين يبيعون في واشنطن أو في مدريد[2] .

وانعكاساً للموقف الإيراني الرافض للتسوية على العلاقة مع الأردن كطرف أصيل في عملية السلام فإن تسليح حركة " شباب النفير الإسلامي " التي تعمل داخل الأراضي المحتلة والتي كانت قد انبثقت عن " المؤتمر الإسلامي الأول حول فلسطين عام ١٩٩٠م في طهران قد سبب حرجاً بالغاً للنظام الأردني المنخرط في المفاوضات .

الموقف الإيراني من المسار التفاوضي السوري اللبناني :

يتسم الموقف الإيراني هنا بنوع من البرجماتية وتحكمه عدة عوامل أهمها تميز الموقف السوري الذي ظل يتمثل في موقف مبدئي ثابت يرفض التفاوض مع إسرائيل ، غير أن متغيرات ما بعد أزمة الخليج الثانية قد شكل عنصراً ضاغطاً على سوريا جعلها تقبل مبدأ المفاوضات على أساس الأرض مقابل السلام وإقامة الدولة الفلسطينية ، كما أن عامل العلاقة المركبة والمعقدة بين إيران وسوريا يلعب دوراً مهماً في الليونة الإيرانية تجاه هذا المسار التفاوضي فالدولتان تفرقهما الأيديولوجية وتجمعهما المصلحة : فقد أيدت إيران حملة الأسد ضد الإخوان المسلمين في حماة

---

(١) حديث لإبراهيم غوشة الناطق باسم حركة حماس في : مجلة الوطن العربي الأسبوعية التي تصدر في باريس ، العدد ٨٤٣ ، ١٩٩٣/٤/٣٠م ، ص ٢٠ .

(٢) من تصريحات لوزير الخارجية الإيراني " علي أكبر ولاياتي " ، الحياة ، ١٩٩١/١٢/٩م .

ووصفتهم أنهم عصابات تنفذ مؤامرة كامب ديفيد[1] ، وأيد الرئيس الأسد إيران فى حربها مع العراق ، وتباينت وما زالت تتباين مواقف الطرفين فى لبنان ، كما تباينت مواقفهما من إعلان دمشق ، ورغم كل هذا، تظل سوريا هى بوابة إيران إلى العالم العربى ، كما أن إيران هى الورقة الرئيسية فى يد سوريا للضغط على إسرائيل وخاصة فى مرحلة المفاوضات ، وفى تقديرنا ، أن سوريا يصعب عليها التخلى عن إيران مهما بلغت العلاقة الإيرانية من السوء مع العرب .

إيران وحزب الله والمسار اللبنانى فى عملية التفاوض والشرق أوسطية :

يتفق التصور الإيرانى مع تصور حزب الله حول ردود الفعل إزاء عملية السلام والشرق أوسطية وفقاً للحالة اللبنانية الأشد تعقيداً على مستوى العلاقات اللبنانية أو اللبنانية ـ السورية ـ الإيرانية . فإيران التى دعمت فكرة تأسيس حزب الله اللبنانى منذ طرحها عام ١٩٨٠م حتى تنفيذها فى فبراير ١٩٨٥م ، وقدر هذا الدعم بحوالى ٨٠ مليون دولاراً سنوياً ليسير على النهج الخمينى ، ثبت على مدار سنوات الحرب صعوبة تطبيق نموذج الجمهورية الإسلامية ، فى مجتمع تعددى وطائفى كالمجتمع اللبنانى ، لذلك فإن إيران قد أقامت علاقاتها مع الحكومة اللبنانية بالتوازى مع حزب الله ، فقد ساعدت فى طى ملف الرهائن وباركت انخراط حزب الله فى العملية السياسية واتفاق الطائف واعتبرته مفيداً للحركة الإسلامية فى لبنان .

وهذا لا يعنى أن حزب الله يؤيد المفاوضات أو يبارك المشاركة فيها ، وقد عبر حزب الله عن رفضه للعملية التفاوضية التى لن تؤدى إلى نتيجة[2] بوسائل تبدأ من التظاهر وتنتهى بمهاجمة شمال إسرائيل والتواجد الإسرائيلى والمليشى العميل فى الجنوب اللبنانى ولا زالت إيران تؤيد وتدعم حزب الله حتى الآن ، دون أن يصعد الموقف إلى مستوى المواجهة بين سوريا وإسرائيل[3] . والنهج البراجماتى فى حالة التعامل مع المسار اللبنانى يكمن فى إعلان حزب الله أكثر من مرة ، استعداده لوقف مهاجمة إسرائيل فى حالة انسحابها من كامل التراب اللبنانى ، وهو نهج يختلف مع النهج الخمينى الذى يعتبر الصراع مع إسرائيل صراع حضارى بين الإسلام واليهودية .

---

(1) Yosef Olmert, Iranian Syrian Relations : Between Islam and Realpolitak, in David Menisci (ed), the Iranian revolution and the Muslim world, western Press Boulder Colorado,1990,p173.

(٢) الحياة ، ١٩٩٣/٣/١٢م .

(٣) الحياة ، ١٩٩٢/٥/٢٣م .

خلاصة الفصل الخامس

يرجع تاريخ العلاقات العربية الإيرانية إلى حقبة ما قبل الساسانيين حيث ارتبطت بصلات قوية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تركت آثاراً واضحة في تاريخ الإقليمين على مر العصور .

وفي صدر الإسلام قاوم الفرس في البداية الدعوة الإسلامية إلا أن معركة القادسية سنة ١٥ هـ و " جلولا " و" نهاوند " عام ٢٢ هـ قد أدخلت الفرس في دين الله أفواجاً.

لم يكن الفرس بالغرباء عن العرب فقد تمت مرحلة الدمج بسهولة بين العرب والفرس تحت مظلة الإسلام ، وكان للفرس عند العرب وعند رسول الله (صلى الله عليه وسلم) مكانة خاصة .

وإبان الدولة الأموية ظهرت بعض النعرات العربية في سياسة الدولة الأمر الذى ولد الكره والسخط عند الموالى الفرس فبذلوا جهوداً في سبيل إسقاط الدولة الأموية .

امتنت الخلافة العباسية الأولى لدور الفرس في إسقاط الأمويين من ناحية واستحسن الخلفاء جمال الشكل الفارسي فملؤوا قصورهم بالموالى والجوارى الفرس الذين أصبح لهم الغلبة والنفوذ ، بينما أصاب العرب الانكماش والخذلان ، وخاصة في عهد المنصور الذى استعمل الموالى الفرس وقدمهم على العرب ، مما ولد صراعاً مريراً بين الجانبين كان يشتد حيناً ويخف حيناً آخر . ورغم هذا الصراع فقد وجدت بين الطرفين روابط عطاء ساهمت في بناء الحضارة الإسلامية .

وفي عام ٢١٨ هـ (٨٨٣ م) اتجه المعتصم نحو الأتراك تحت تأثير أمه التركية وعمد إلى إقصاء العرب والفرس من المناصب القيادية في الدولة ، فواجه العرب والفرس الأتراك بسلاح التحقير أولاً ثم بإشعال الثورات التي واصلها الفرس أثناء العصر العباسي الأول بينما غيب التخلف والخلافات العربية دور العرب تماماً .

استمر الصراع بين الفرس والأتراك فأوصل الخلافة العباسية إلى حالة من الضعف وعدم اليقين فجعلها تستنجد بالفرس البهويين لإنقاذها من الأتراك ثم الاستنجاد بالسلاجقة الأتراك لحمايتها من الفرس البهويين ، إلى أن لفظت أنفاسها على يد التتار عام ١٢٥٨م ، الذين أقاموا دولتهم في فارس والعراق بينما حكم المماليك مصر والشام ، وحدثت تحولات كبيرة في جميع المجالات في القسم الأخير من القرون الوسطى .

وفى عهد الدولة الصفوية وبعد أن أصبح القسم الأكبر من بلاد العرب منذ أوائل القرن السادس عشر ، ضمن الدولة العثمانية كانت فارس تحاول كما هى إيران حالياً السيطرة على سهول العراق الخصبة وعلى العتبات المقدسة فى النجف وكربلاء ومناطق أخرى فى العراق ، كما كانت تهدف إلى الاستيلاء على الطرق البرية المؤدية إلى شواطئ البحر المتوسط عبر البصرة إلى الأحساء فعمان ليصبح الخليج العربى بحيرة فارسية .

وفى عهد الأسرة البهلوية ١٩٢٥ ١٩٧٩م اتجهت السياسة الإيرانية إلى محاولة مد نفوذها إلى الساحل الغربى من الخليج بعدما حققت سيطرتها على شاطئه الشرقى مستمدة قوتها من ضعف الكيانات العربية ومن التواجد الكثيف للعناصر الإيرانية الهاربة من الخدمة العسكرية الإجبارية التى فرضها الشاه الجديد .

مثلت البحرين نقطة الوصول الأولى بالنسبة للأهداف الإيرانية فى الخليج : إلا أن بريطانيا كانت قد دخلت فى معاهدة مع شيوخ البحرين عام ١٩٢٠م مما جعل الأمر أكثر صعوبة على إيران فى تحقيق أهدافها فى تفريس البحرين والتى بلغت أوجها عام ١٩٤٦م عندما خول المجلس النيابى الإيرانى السلطة فى ممارسة سيادتها على البحرين وتطبيق الأنظمة والقوانين الإيرانية فيها .

وجاءت ثورة يوليو ١٩٥٢ م فهزت مركز بريطانيا فى الخليج كما أربكت شاه إيران .

وفى الستينات بدأت تحولات هامة بين شاه إيران من جهة وأمراء الخليج وملك السعودية من جهة أخرى والتى جاءت نتيجة لمستجدات أثارت فزع الجميع ، فقد تأسست جبهة ظفار عام ١٩٦٤م وتحولت عام ١٩٦٨م إلى جبهة تحرير عمان والخليج العربى . فقاربت بين الأنظمة الخليجية على كلا الشاطئين بدأت بتبادل الزيارات وانتهت بتخلى إيران عن مطالبها فى البحرين عام ١٩٦٩م .

وفى عام ١٩٧٠م تم إعلان البحرين دولة مستقلة ذات سيادة ، بينما دخلت قوات إيرانية سلطنة عمان لحماية النظام من الجبهة اليسارية المتمركزة فى جبال ظفار .

وفى عام ١٩٧١م قامت إيران باحتلال جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى على الرغم من إعلان الشاه عام ١٩٦٩م عن تخلى إيران عن مبدأ الاحتلال بالقوة ، وحققت إيران باحتلالها للجزر الثلاث التحكم الكامل فى مضيق هرمز وشجع الشاه على بناء أقوى جيش

فى المنطقة وخامس قوة بحرية فى العالم ، غير أن هذا الجيش الذى أنفق على بنائه عشرات المليارات من الدولارات قد خذله أثناء الثورة الإيرانية ما بين عامى ١٩٧٨ ١٩٧٩ م .

وبعد الثورة الإسلامية فى عام ١٩٧٩م انقسم الثوار حول علاقة الثورة الإسلامية بالعالم العربى الذى عجز عن توظيف حماس الثورة الإيرانية الداعية إلى تحرير فلسطين وعدائها الشديد للصهيونية العالمية وللدولة العبرية .

ومع نشوب أزمة الخليج الثانية برزت مفارقات غريبة فالعراق الذى خاض حرباً طاحنة لمدة ٨ سنوات مع إيران بهدف حصارها وتقليص دورها هو ذاته الذى فتح الباب لاستدعاء ظهور الدور الإيرانى من جديد بغزوه للكويت ، وكان صدام حسين أول الطارقين للباب الإيرانى وهو الذى قدم التنازلات فى كل ما حارب من أجله ثمان سنوات.

وقد ذهبت دول مجلس التعاون الخليجى إلى ما هو أبعد فقدمت الدعوة لإيران لحضور مؤتمر الدوحة المنعقد فى ديسمبر ١٩٩٠م كمراقب ، ولم يكن هذا إلاّ أول الخير الذى هطل على المصالح الإيرانية من جراء ما ارتكبته الأنظمة العشائرية الفردية فى العراق والكويت .

أما الموقف الإيرانى إزاء الأزمة فقد لخصه رفسنجانى فى يناير ١٩٩١م بقوله : " إننا لن نسفك دمائنا لكى تحقق الولايات المتحدة النصر كما أننا لن نسفك دمائنا لكى يبقى العراق فى الكويت ويصبح الخليج الفارسى غداً الخليج العربى - أليس هذا هو الانتحار بعينه " ؟.

لقد حققت إيران من موقفها المحايد فى أزمة الخليج مكاسب لم تكن تحلم بتحقيقها ، فإلى جانب المكاسب السياسية حققت من وراء أزمة الخليج مكاسب اقتصادية وعسكرية فورية تمثلت فى تقوية سلاح الجو الإيرانى بعد انضمام الطائرات العراقية الهاربة إليه ، كما تفتحت لها أبواب العلاقات مع روسيا والصين والدول الإسلامية المستقلة عن الاتحاد السوفيتى ودول العالم لتصبح أكبر قوة إقليمية فى منطقة الخليج كلها بعد أن دمرت القوة العراقية .

الفصل السادس

ردود الفعل العربية إزاء الشرق أوسطية

عـــام :

ليست القومية العربية هنا هى تلك الحركة السياسية التى تنادى بالوحدة العربية وتعلى هذا المطلب فوق ما عداه أو تراه السبيل الوحيد لتحقيق غيره من المطالب ، بل إنها حقيقة وجود أمة عربية ، وقوم عربى ، ولا يكفى فى مجال النضال من أجل التحرر أن تكون العروبة رباطاً عاطفياً واهياً وباهت المعالم ليس له فعل فى مسلكنا اليومى على مستوى الفكر والعمل وعلى مستوى الحكومات والأفراد ، فقد رأينا من توهم العروبة رداءاً يكتسيه حين يريد ويخلعه إذا ما رأى فى خلعه مصلحة ، ورأينا وما زلنا نرى من يتخذ العروبة ذريعة لفرض سلطته على الشعب العربى فى أقطار غير قطره ، وسمعنا من يعلن نفسه مسئولاً وحيداً عن تحقيق الآمال القومية وما زلنا نعانى من ضرب محاولة الدعوة إلى التغيير الاجتماعى باسم الحفاظ على القومية ، ولا زلنا نعانى من سوء المفاهيم ومن الغلط والخلط فى مفهوم حقيقة القومية العربية فإذا كان بعض الاشتراكيين يحاولون التقليل من شأن القومية ، أو التحفظ على مفهوم الأمة العربية من حيث الدقة العلمية فإن بعض الإسلاميين أو المتأسلمين يرون أن فى تأكيد القومية العربية تفتيت لوحدة المسلمين ووقفوا منها موقف المرتاب وناصبوها العداء . وفى هذا الخضم من الدعاوى والأفكار يصطدم المواطن العربى بحقائق مفجعة وغير متوقعة ، بل ومن المستحيل تصور حدوثها ، فاحتلال الكويت من قبل النظام العراقى مثل الفاجعة القومية التى أطلقت رصاصة الرحمة على النظام القومى العربى ، وأحداث الجزائر الوحشية مثلت ولا زالت تمثل فاجعة الإسلام السياسى فى الوطن العربى وشوهت حقائق الحضارة العربية الإسلامية من خلال ما تقوم به من أعمال إجرامية وصلت إلى حد ذبح الأطفال الرضع وبقر بطون الحوامل وهى أعمال خجلت النازية من ممارستها[1] . ورغم أن السلوك اللاديمقراطى للنظام الجزائرى كان سبباً فى إشعال فتيل الفتنة بإلغائه نتائج الانتخابات التى كان قد أقرها ورضى بها ، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون مبرراً لارتكاب الأعمال الإجرامية التى ترتكبها الجماعات الإسلامية هناك .

---

(١) صبرى مصطفى البياتى : العروبة قراءة فى قنوات مفتوحة بين الخطابين القومى والدينى ، المستقبل العربى ، العدد ٢٣١ ، بيروت ، ١٩٩٨/٥م ، ص ٣٠ .

المبحث الأول

المفهوم العلمى والتاريخى للأمة العربية

تتكون الأمة عبر فترة زمنية طويلة وتتطور معالمها وتتغير أحوالها مع مسيرة التاريخ ، فحقيقة القومية وحركة التاريخ ماضياً وحاضراً ومستقبلاً مرتبطتان ومتداخلتان لا يمكن فهم أحدهما دون الآخر .

فالأمة جماعات سواء تكون جماعات متفرقة ـ مستقرة أو متنقلة تجمع بينها فترة محدودة وتجمعها أيضاً مصالح تقتضى تحالفها واختلافها ومنذ البداية الأولى للأمة نرى أمرين ضروريين لتكوينها ، وحدة اللغة وحيز الأرض ، فاللغة هى أداة التفاهم داخل أصغر تجمع بشرى تمكن أفراده على توفير مقومات الحياة ، وهى أيضاً وسيلة لتناقل المعرفة من مكان إلى آخر ومن زمن إلى آخر " وحيز الأرض " هو المكان الذى تتحرك الجماعة فى إطاره وتتخذ من موارده المادة الأولى للحفاظ على حياتها ، وبهذا يكون اجتماع اللسان الواحد والأرض المشتركة شرطاً ضرورياً لوجود الأمة ، ولكنه لا يكتمل إلاّ بالإنتاج الفكرى ليشمل الدين ، القيم والعادات وقواعد السلوك والأحاسيس التى تصوغ الوجدان المشترك والرغبة فى العيش جميعاً ، وهذا هو البعد التاريخى فى تكوين الأمة . وفى هذا الصدد يجب التمييز بين المحتوى الحضارى للتاريخ وبين التاريخ بالأحداث وما يترتب عليه من تمجيد مطلق أو تعصب أعمى يفسد الموضوع فى تقصى الأصول اللغوية لكلام الأمة والقومية[1] .

ورغم أن مفهوم القومية بعناصره الموضوعية نتاج لفكر حديث فإن وجدان الفكر لا ينفى تقدم الظاهرة ، وإنما ينصرف إلى إدراكنا لها حالياً فالقوم فى اللغة ينسبون إلى أب واحد ، وكأن الجماعة أو الأمة لا تقوم إلا على صلة الدم .

إن كلمة Nation المشتقة من اللفظ اللاتينى Nascentia أى المولد أو الميلاد ، تعنى صلة الدم أو الانتساب لأب واحد تماماً كما هى الحال فى كلمة قوم العربية ، ومن ثم فإن القومية لفظ اصطلاحى يعنى منبت الصلة .

---

(١) محمـــد أحمد خلف الله : التكوين التاريخى لمفاهيم الأمة ، القومية الوطنية ، الدولة والعلاقة بينهما ، ورقة قدمت إلى ندوة القومية العربية والإسلام بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠ – ٢٢ ديسمبر ١٩٨٠م .

أما الأمة فهى الجماعة من الناس التى تعيش على أرض متصلة تنطق بلسان واحد[1] ، وكونت حضارة مشتركة وترغب فى العيش معاً لتحقيق مصالح مشتركة وبهذا المعنى لا يشكل العرب قومية فى مرحلة التكوين كما يرى البعض ، إنما هم قومية مهددة بالتفتيت .

القومية العربية والإسلام :

لا يمكن فهم تكوين الحضارة العربية بعيداً عن الإسلام فالتكوين التاريخى للحضارة العربية يتطابق مع تاريخ ظهور الإسلام وانتشاره ، وكان الإيمان برسالة محمد صلى الله عليه وسلم هو القوة التى حولت العرب من قبائل متناثرة تقطن الصحراء إلى أمة ذات حضارة يعتد بها فى تاريخ البشرية[2] . إن البناء الحضارى لم يتم بحد السيف ، فالمغول والتتار فتحوا أقطار كثيرة وحكموا بعضها فترات طويلة ولكنهم لم يبنوا حضارة ، والعثمانيون حكموا البلقان كله أكثر من أربعة قرون خلفوا ورائهم قلة من المسلمين يعيشون فى جو شديد العداء للإسلام بسبب ما صنعه الأتراك بشعوب المنطقة[3] .

أما الإسلام فقد أرسى ورسخ قيماً حضارية فى نفوس العرب ونبذ التعصب والعنصرية " لا فضل لعربى على أعجمى إلا بالتقوى " ومن القيم الفاضلة التى أدخلها الإسلام على العرب وأدخلها العرب على شعوب أخرى فتحوها هى أن رئيس الدولة ليس ملكاً ولا إمبراطوراً وإنما هو فقط أمير المؤمنين عرباً كانوا أو غير عرب يقيم فيهم شرع الله الذى لا يصنف البشر إلى مراتب إلا بالتقوى والعمل الصالح ، وعلى الرغم من بروز ثغرات تعصب قبلية فى العصر الأموى وظهور معارك شعوبية فى العصر العباسى[4] ، إلا أن ذلك قد مثل خروجاً على الأصل ومخالفة صارخة لما جاء به الدين الإسلامى الحنيف ، فالإسلام كان أول دين يقر بوضع أديان سابقة له ويضمن لأهلها حق إقامة شعائرهم وكان لهذا أبعد الأثر فى تكوين الحضارة العربية الإسلامية ولدخول شعوب كثيرة فى دين الإسلام أفواجاً .

---

(١) د. صالح أحمد العلى : الشعور القومى العربى عبر التاريخ ، مقومات القومية العربية ومظاهرها فى التاريخ ، المستقبل العربى ، عدد ٨١ ، ١٩٨٥/١١م ، ص ٨٦٠ .

(٢) د. إسماعيل صبرى عبد الله : الأمة العربية ، الحقيقة العلمية فى مواجهة الخلط والغلط ، المستقبل العربى ، العدد ٨٢ ، ١٩٨٥/١٢م ، ص ٧ .

(٣) عبد العزيز الدورى : الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب " فى كتاب ، ندوة القومية العربية والإسلام ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨١م ، ص ص ٦١ – ٩٠ .

(٤) أحمد أمين : ظهر الإسلام ، ج١ ، مصدر سابق ، ص ٣٤ .

لقـد كـانت سماحـة الإسـلام ، السـبب الأول فـى اجـتذابه لأقوام كثيرة من أديان أخرى ، فالسيف وإن نجح فى تطويع شعوب بأكملها سياسياً واقتصادياً فإنه لم ينجح فى إجبارها على تغيير دياناتهـا ومعـتقداتها ، ثـم إن الـناظر إلى العـالم الإسـلامى اليـوم يجـد أن جـزءاً كبيراً منه تحول إلى الإسـلام فـى فترات الضعف والتراجع ، لا فى مرحلة القوة والعز . فالقرآن الكريم يخاطب العقل والقـرآن الكـريم هـو المنبـع الأول للإسـلام وقـد نـزل بلسان عربى مبين[1] . والعلم فى الإسلام مطلب دينى : " اطلبوا العلم ولو فى الصين"[2] .

ومـن هذا المنطلق ، فقد أقبل العرب بعد الإسلام على طلب المعرفة من أناس أصبحوا أخوة لهـم فـى الإسـلام ، بعـد فتح بلدانهم التى كانت أكثر تحضراً من العرب بعد أن فتحوا أى العرب مراكز الحركة الفكرية فى الدول الجديدة التى استقروا فيها .

وبالرغم من تفوق الأقوام الأخرى فى بعض العلوم ، فإن الحركة الفكرية فى صدر الإسلام قـد قامت على دراسة أفكار العرب ونظمهم التى تنسجم مع الإسلام بما فى ذلك الأدب والشعر والتاريخ .

لقـد كـانت المسـاجد فى كل مدينة إسلامية مدرسة تعلم صنوف العلوم ينتقل طلاب العلم مـن حـلقة إلى أخـرى وفـق مـا تمـليه عليهم رغبتهم فى أنواع المعارف المختلفة ، ولم يتعالى العرب الذيـن أعـزهم الله بالإسـلام على غيرهم من الشعوب ، ولا انبهروا بحضاراتها ، بل طلبوا علومها وفـنونها ، ثـم أضـافوا وأبدعـوا فـى مختـلف أبواب المعرفة ، وأسهم العرب وغير العرب المسلمين فى بناء الحضارة العربية الإسلامية .

لقـد اسـتوعب النسق الحضارى العربى الكثير مما حملته روافد حضارية عدة فقبل من البداية الـتعدد والتـنوع فـى إطـار الوحدة الكلية للنسق ، ولذلك لم يقتصر النسق الحضارى العربى على المسلمين وحدهم بل شمل من احتفظ بدينه الكتابى واستعرب ، وكان انتشار اللغة العربية فى عدد مـن الأقطـار غـير العربية مؤكداً لهذا الكيان الشامل ، ولا أريد أن أقول أو أضع الحكام المسلمين فـى صـورة الأنـبياء أو القديسين أو الإدعاء بأن دولة الخلافة لم تعرف عنصرياً أو غير عنصرياً بين ذلـك الخليط من الشعوب ، بل أريد تسجيل المحصلة النهائية لكل ما كان من خير ، ألا وهو بروز الأمة العربية وازدهار حضارتها ، وفى واقع الأمر فإن التاريخ لا يعرف حتى يومنا هذا أمة أقيمت

---

(١) د. صالح أحمد العلى ، مصدر سابق ، ص ١٠٣

(٢) حديث شريف .

على الخير دائماً أو خلا تاريخها من العنف أو التعسف أو الظلم ، وما نسجله هنا هو أن ذلك كله لم يعصف بالكيان العربى بل انتهى بتحديد معالمه .

إن القرآن الكريم قد حافظ على اللغة العربية ، ولولا القرآن لكان مصير اللغة العربية كمصير اللغة اللاتينية التى تفتتت إلى أكثر من عشر لغات وماتت اللغة الأم ولا أحد يعرف اليوم كيف كان أصحابها ينطقونها .

(وَلَوْ جَعَلْنَـٰهُ قُرْءَانًا أَعْجَمِيًّا لَّقَالُوا۟ لَوْلَا فُصِّلَتْ ءَايَـٰتُهُۥٓ ءَا۬عْجَمِىٌّ وَعَرَبِىٌّ قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هُدًى وَشِفَآءٌ)[1] .

ولكن هذا القرآن جاء عربياً ، وقد حمل هذا المسلمين منذ أن اختلطوا بغير العرب ـ "وَلَوْ نَزَّلْنَـٰهُ عَلَىٰ بَعْضِ ٱلْأَعْجَمِينَ . فَقَرَأَهُۥ عَلَيْهِم مَّا كَانُوا۟ بِهِۦ مُؤْمِنِينَ "[2] ـ على العناية الفائقة بدراسة اللغة و قواعد النحو والصرف والبلاغة والحفاظ على الشعر الجاهلى كمرجع لغوى . لقد أفاض كتاب الله على العربية شيئاً من قدسيته ، وأياً كان لسان المسلم فالقول الراجح أن الصلاة لا تجوز إلا باللغة العربية ، لهذا السبب ولغيره من الأسباب كان الإسلام تاريخياً العمود الفقرى لتكوين الحضارة العربية والقومية العربية . ولكن الإسلام فى الوقت نفسه رسالة للبشر كافة فالرسول صلى الله عليه وسلم دعا إلى الإسلام قيصر الروم وكسرى فارس ونجاشي الحبشة ، وانتشر الإسلام فى بقاع أخرى كثيرة من العالم لم تطأها قدم مقاتل عربى ولم يرى فيها سيف إسلامى ، فعدد المسلمين اليوم أكثر من مليار نسمة والعرب لا يمثلون أكثر من ١٨٪ من المسلمين ، والغالبية العظمى من المسلمين يعيشون فى بلاد لم تكن يوماً جزءاً من الخلافة ، ويجب أن لا يفهم مما أسلفناه أن القومية والإسلام يسيران فى خطين متوازيين ويكملان بعضهما بعضاً . إنما ما يجب فهمه هو أن الإسلام كان ولا يزال أكبر روافد الحضارة العربية وساعد ويساعد على رسوخ وثبات القومية العربية[3] من خلال ما أودعته من عادات وتقاليد هى مزيج التراث العربى القديم والتراث الإسلامى العربى والتركيز على دور القرآن فى الحفاظ على اللغة العربية التى هى أهم مقومات القومية العربية ، أما ما يخص الشعوب الإسلامية الأخرى فنجد على سبيل المثال عادات المسلمين فى آسيا وأفريقيا جنوبى الصحراء لهم قيم وقواعد سلوكية وتاريخ مغاير لعادات وقيم

---

(١) سورة فصلت ، الآية ٤٤ .

(٢) الشعراء ، الآية ١٩٨ – ١٩٩ .

(٣) صالح أحمد العلى : مصدر سابق ، ص ١١٠ .

وسلوك وتاريخ ولغة العرب، بل الاختلاف يكون بين منطقة وأخرى . ومن ثم فعالمية الإسلام تجعله فوق القوميات ويؤكد الإسلام ذاته هذا المعنى فى الآية الكريمة " يَاأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَكُم مِن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللهِ أَتْقَكُمْ . "[1] .

إن رابطة الدين قوية لا يجوز التهوين من شأنها ورابطة الإسلام عظيمة ومترسخة فى وجدان المسلمين ، لذا فإن أمة محمد مدعوة إلى التماسك والتعاضد ، فدين الله أمر إلهى أزلى ، والقومية ظاهرة بشرية يجوز فى حقها النشوء والاندثار وهو لا ينفى العلاقة الحميمة بين ظهور الإسلام والمراحل الأولى لانتشاره وتكوين الأمة العربية لا يتعارض مع تمسك الناس بالدين واستلهامهم تعاليمه ، في بناء مجتمعاتهم وإدارة شئونها[2] ، ولكن الحقيقة التاريخية التى لا يمكن إغفالها اعتناق قبائل عربية المسيحية قبل الإسلام وبقاء بعضها على مسيحيته بعد غلبة الإسلام على الأرض واستعراب مسيحيين لم يسلموا ، ومن ثم كانت المسيحية دين عدد لا يستهان به عبر التاريخ العربى المعروف كله .

وحقيقة القومية العربية تتضح فى جلاء حين تدقق فى عملية الفرز التى تمت منذ العصر العباسى الثانى بشكل واضح ، حين استعربت مصر مسلمين وأقباط ولم تستعرب إيران رغم إسلامها بالكامل تقريباً ، وما يجب التأكيد عليه هو أن أحداً لم يجبر "ابن سينا" أو " سيبويه " أو " الجرجانى " على التفكير والتأليف بالعربية وكان بوسع كل منهم أن يفعل ذلك بالفارسية التى كانوا يتقنونها جميعاً[3] .

الاستعمار الأوربى ومحاولة نفى القومية العربية :

من الأمور الكثيرة التى يحاول الاستعمار التشكيك فيها أو تفتيت الأمة من خلالها هى محاولة نفى الروابط التاريخية الحضارية سواء كانت لغة مشتركة أو عادات وتقاليد أو إنجاز حضارى لأمة من الأمم المستهدفة ، فقد أثار الأوربيون فى محاولة نفى القومية العربية اختلاف اللهجات فى أرجاء الوطن العربى ، غير أن ما يجب تأكيده هو أن الأمر كان كذلك دائماً ، وأن العرب فى شبه الجزيرة

(١) سورة الحجرات (مدنية) ، الآية ١٣ .
(٢) د. أحمد كمال أبو المجد : نحو صيغة جديدة للعلاقة بين القومية العربية والإسلام ، ورقة قدمت إلى ندوة القومية العربية والإسلام ، مصدر سابق ، ص ص ٢٢٢ - ٢٣٤ .
(٣) على حسين الخربوطلى : القومية العربية من الفجر إلى الظهر " دار إحياء الكتب العربية " ، القاهرة ، د. ت ، ص ٣٥ .

العربية لم ينطقوا بلهجة واحدة ، إلا أن لغتهم كانت متقاربة بمفرداتها وتراكيبها لدرجة يمكن القول معها بأنها من أصل واحد في أى مرحلة من مراحل تاريخهم . فبعد ثلاثة قرون من ظهور الإسلام تذكر لنا معاجم اللغة كلمات هى من لغة الحجاز أو تميم أو هذيل أو حمير .. إلخ . وهى تقول ذلك فى معرض الصحيح من اللغة والدخيل عليها ، حيث تقر بصفة العربية لكل " لغات " القبائل وتصف ما دخل العربية من أصل غريب بأنه " معرب " أو " مولد "[1] ، وكان طبيعياً أن تزيد لدى أهل المشرق المفردات المنقولة عن الفارسية مثل (فندق ومهرجان) فى حين يجهل المغاربة بعضاً من تلك المفردات فى اللغة العربية ويستعملون مشتقات عربية (نزل) .

إن اختلاف اللجهات حقيقة معروفة للغاية فى اللغة الإنجليزية فهناك اللهجات (الأمريكية، الأسترالية - الإنجليزية ، أهل شبه القارة الهندية ولهجات مختلفة يتكلم بها المجتمع الإنجليزى نفسه) .. إلخ . وكذلك الشأن فى اللغة الفرنسية ، فكثير من الألفاظ واللهجات تختلف بين أهل الشمال وأهل الجنوب ، وكثير من الألفاظ عند الكويبك يختلف معناها عن ما هى عليه ، وما تعنيه فى فرنسا ناهيك عن الأقليات ذات اللغات المتميزة مثل البريتون والباسك (بقايا سكان أوربا الأصليين) ، وهى موجودة فى اللغة الروسية فالروس فى سيبريا فى أقصى الشمال تختلف لهجتهم عن اللهجة التى يتكلمها أهل الجنوب ، ناهيك عن الأقليات الموجودة ، داخل الجمهورية الروسية نفسها .

والأمر الجوهرى هو أن تبقى اللغة مكتوبة ومقروءة ومفهومة ولو بشئ من التقريب بين مجموع أبناء الأمة الواحدة ، وقد نجح العرب بصفة عامة فى الحفاظ على لغتهم ، فالبعض حتى الآن يستخدم كلمات ، قد يظن أنها أكثر قرباً للغة العربية أو أنها أكثر تطوراً ، فيقول طائرة ، مع أن طيارة هى الأقرب إلى صحيح اللغة العربية وأكثر اتساقاً مع القياس العربى ، وتستخدم كلمة مخدة ، بدلاً من وسادة وتفضيل " البستان على الجنينة " وقد تكون بستان كلمة فارسية أما الجنينة ، فهى تصغير جنة بمعنى حديقة فالتحذلق كثيراً ما يعمق الهوة بين اللغة المكتوبة واللغة الدارجة . ويجب التنويه إلى أن كل لغة حية تعرف ظاهرة التفاوت بين الصحيح والمنطوق الذى يتجه كثيراً إلى الإيجاز والإدغام[2] والحذف واقتباس مفردات أجنبية أو على العكس الاحتفاظ محلياً بمفردات قديمة نسيها الناس فى بقية أنحاء البلاد .

---

(١) إبراهيم أنيس : محاضرات فى مستقبل اللغة العربية المشتركة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٠ م.

(٢) عبده الراجحى : اللهجات العربية فى القراءات القرآنية ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٨م ، ص ص ٢٥ — ٦٠ .

وكما هو الحال في مجال اللغة واللهجات فإن الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحتوى على بعض الاختلاف في عادات معينة من موقع إلى موقع في الوطن العربي ، بل وعلى مستوى القطر الواحد (كمراسم الزواج ومراسم الحداد وأشكال من المجاملات) ولكن الأصول تظل واحدة في كل الأقطار العربية ، كما أن القدر المشترك من العادات هو الأكبر ، غير أن الأهم من كل ما سبق وما تعانى منه الأمة العربية في الوقت الحاضر هو اختلاف البنية الاقتصادية بما نعنيه من ضعف وقوة وغنى وفقر ، وهو الأمر الذى يتوجب طرحه عربياً لإيجاد بعض الحلول الكفيلة بتقريب الهوة الاقتصادية بين الدول العربية ، أما الفروق فهى ستظل موجودة على المستوى القومى أو داخل القطر الواحد .

إن الغرب لا يريد أن يكون هناك تجمعات خارجة عن السيطرة الإمبريالية والرأسمالية الغربية ، فقد عارض المهتمون على مستوى العالم فكرة وجود مجموعة من الدول تشكل ما يسمى العالم الثالث ، وأفتى أهل العلم منهم في إبراز ما بين تلك الدول من فروق ، وكان رد مفكرى العالم الثالث إن تلك الفروق موجودة بين الدول الصناعية (أوربا - أمريكا - اليابان) ، وأنها جميعاً تضع بلدان العالم الثالث في وضع أدنى من تلك الدول فهى في حقيقتها تعبر عن واقع الاستغلال والتبعية[1] تشكل السمة المشتركة في كل بلدان العالم الثالث ،غنيها وفقيرها ، كبيرها وصغيرها وفي إطار استراتيجية التنمية البديلة طرح مفهوم الاعتماد على النفس كأساس للتنمية على أن الاعتماد على النفس يسهل عمليات التنمية في كل بلد من البلدان التى تشارك في جهد مشترك من أجل التنمية المستقلة ، وهنا مكمن التناقض الإمبريالى في تعامله مع العالم النامى . فالقضية إذاً هى قضية سياسية وهى تعنى المجتمع والدولة والسلطة.

إن ما يجب الإشارة إليه هو أن ركن المصالح المشتركة التى لابد منها في كل قومية لتتآلف مكوناتها ، يكمن بالدقة في أن أقطارنا العربية في حالة تبعية أو استغلال من الصعب جداً أن يخرج منها قطر عربى بمفرده أياً كانت موارده البشرية والطبيعية ، وأن للعرب بالتالى مصالح مؤكدة في تنمية قومية ، ووحدة[2] يكون طابعها التعاون والتنسيق والتكامل على جميع الأطر والمستويات والمسميات . فعلى الرغم من فشل القوميين في إقامة الوحدة العربية أو الحفاظ على

---

(١) بشارة خضر : العالم العربى في إطار التقسيم الدولى للعمل ، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد خاص ، جامعة الكويت ، ربيع ١٩٨٣م ، ص ٩ .

(٢) إسماعيل صبرى عبد الله : بين التنمية القطرية والتنمية القومية في التنمية العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤م ، ص ص ٣٥ — ٦٦ .

نواتها الأولى بين مصر وسوريا ، فإن دعاة القطرية كانوا أكثر فشلاً ، " فمصر للمصريين لم تحقق أى استجابة شعبية أيام السادات ، ولم تنجح الدعوة إلى التعصب المارونى فى لبنان ، ولا صارت الكويت أمريكية بعد حرب الخليج الثانية ".

ملامح الوعى القومى العربى فى العصر الحديث :

كان الوطن العربى قد أدرك منذ أوائل القرن التاسع عشر أكثر الظواهر التى يعيشها حدة ، وهى بروز فئات مثقفة تنتمى إلى طبقة وسطى من أهل المدن أحست بخصائص تميز الشعب العربى ضمن إطار الدولة العثمانية .

ومنذ نهاية القرن الثامن عشر شهد الوطن العربى قادة وحكاماً طموحين تفهموا بنسب متفاوتة طبيعة ما كان يعيشه المجتمع العربى من تحول ، وخاصة ما بلغته روح المدنية العربية من نضج ، واستثمروا ضعف الدولة العثمانية والمنافسات الأوربية لإقامة دول مستقلة تضم أجزاء من الوطن العربى ، وكانت محاولة المماليك فى بغداد لضم الولايات العراقية ، وأحمد باشا الجزار فى فلسطين وكان أهم هذه المشاريع هو ما قام به على بك الكبير بضم بلاد الشام والحجاز فى دولة قوية واحدة تبسط سلطانها على قلب الوطن العربى ، وميزة هذا الضم أنه لم يكن مجرد ضم أجزاء من ولاية إلى سلطة مركزية ، وإنما ضم شطر من الأمة إلى شطر آخر وهو ما يدخل فى توطيد الأمة نفسها، ورغم فشل هذا المشروع وتوقفه فإن تكرار المحاولة على يد محمد على باشا سنة ١٨٣٠م وإصراره عليها توحى بأن ضم بلاد الشام والحجاز إلى مصر ، قد أصبح يساوى الاستقلال عن الدولة العثمانية وإنشاء دولة عربية قوية ، وقد جاءت تصريحات إبراهيم باشا ابن محمد على قائد الجيوش المصرية فى الشام إدراكاً لتنفيذ ما يقوم به فقد قال بأن حدود دولته ستشمل كل بقعة يتكلم فيها الناس باللسان العربى[١] .

لقد أراد إبراهيم باشا من خلال تصريحه هذا التأكيد على قومية هذه الأقاليم وإعدادها لتكون وريثة الحضارة العربية التى ازدهرت فى العصور الوسطى وأن من حق العرب استئناف ذلك الدور الحضارى ، وكان جل مقصوده تنبيه أعضاء ملة عظيمة تحسبهم أيقاظاً وهم رقود[٢] .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ١٩٣٥م ، ص ١٦٧.

(٢) رفاعة رافع الطهطاوى : الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٢م ، ج١ ، ص ٤١٤ .

وأن التعبير السياسي عن هذا التنبيه والإيقاظ هو بناء إمبراطورية عربية ، على حد تعبير سفراء الدول الأوربية الذين كتبوا تقاريرهم عن أفكار محمد على ونواياه[1] . ولم يكتفى إبراهيم باشا بالتلميح ، إذ أعلن صراحة أمام بعض القناصلة الأجانب أنه ينبغى إكبار القومية العربية ، وأن العرب يجب أن يكونوا شعباً ناهضاً له كيانه الخاص . ونتيجة لهذا الموقف قامت أعداد كبيرة من القوى المحلية العربية بحركات تعاطف وتأييد لدولة محمد على كبعض حكام الحجاز والخليج العربى ، ولبنان ، والموصل ومنطقة الفرات كما نشبت انتفاضات متفرقة ضد دولة الخلافة وتأييداً لدولة محمد على[2] . والمهم هنا التنويه إلى أن هذه الفترة شهدت ولأول مرة استخدام مصطلح القومية العربية .

ففى الشرق استخدمه إبراهيم باشا بقوة حينما ربطه بمسألة إرجاع وطن العرب للعرب وإشراكهم فى جميع المناصب ، أما فى المغرب العربى فقد استخدمه[3] حمدان خوجه عندما دعا إلى الاعتراف بالقومية العربية فى الجزائر مؤكداً أن شعبى الجزائر وفرنسا لا ينتميان إلى حضارة واحدة ، وكان أول مصطلح للقومية العربية قد أطلق بالفرنسية وليس بالعربية ، وإبراهيم باشا صرح به أمام القناصلة الأجانب باللغة التى يحسنونها وحمدان خوم باشا أطلقه أمام جمعية كان قد كونها فى فرنسا ولأهداف سياسية ، غير أن أول من قاتل من أجلها كان الأمير عبد القادر الجزائرى الذى ساهمت ثورته فى انفتاح التطور العروبى ، وربط معنى العروبة بالنضال من خلال المراسلات التى قام بها أبو الحسن التسولى وهو مثقف مغربى دعا إلى أن يشترك فى النضال المسلح كل العرب داخل الحدود الطبيعية لوطنهم الكبير .

ويتأكد اقتراب معنى العروبة من معنى النضال لدى ثوار آخرين من أهل النصف الآخر من القرن التاسع عشر ، كان أبرزهم مفتى بغداد عبد الغنى الجميل الذى قاد انتفاضة واسعة ضد على رضا باشا عام ١٨٣٢ م .

---

(١) جوزف حجار : أوربا ومصريين الشرق العربي ، ترجمة ماجد نعمة ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٦م ، ص ص ٨٤ – ٨٧ .

(٢) عبد العزيز سليمان نوار : مصر والعراق ، دراسة فى تاريخ العلاقات بينهما حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨م ، ص ١٥٦ .

(٣) محمد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥٤٧ – ١٨٨٢م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠ م ، ص ص ٢٣٤ – ٢٣٥ .

لقد تجسد معنى وشعار العروبة بالنضال عندما طالب عبد الغنى الجميل فى العراق بالنضال وجعله واجباً قومياً يسمو فوق كل انتماء من أجل الدولة المستقلة ، وعبر عنه بقوة الأمير عبد القادر الجزائرى فى رسالة وجهها إلى القائد الفرنسى بيجو سنة ١٨٤١م قائلاً " إن هذه القارة هى بلاد العرب ومهما مكثتم معشر الفرنسيين فلستم إلا عابرى سبيل ولو طال مكثكم فيها ثلاثمائة عام مثل الترك سينتهى الأمر بخروجكم منها[١] .

تطور الفكر القومى العربى فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر :

تشكلت عام ١٨٥٧م أول جمعية عربية على يد نخبة من المثقفين العرب فى بلاد الشام تحت اسم " الجمعية العلمية السورية " وكان من أهم أهدافها دعوة الأمة العربية إلى النهوض من التخلف للتخلص من الحكم العثمانى ، وهذه الدعوة أطلقها إبراهيم اليازجى فى قصيدته المعروفة بالبائية التى ألقاها فى أعضاء الجمعية سنة ١٨٦٨م [٢] .

شكلت فى تلك المرحلة " جمعيات سرية " وأقيمت محافل ماسونية منذ عام ١٨٦٩م وأطلقت أفكار معادية للوجود العثمانى فى الوطن العربى فكانت تلك الجمعيات وتلك المحافل المرجع الفكرى فى العمل السياسى المناهض للسيطرة التركية ، على قاعدة نشر العلم والثقافة وتحقيق الإخاء والمساواة بين البشر .

كشفت جمعية بيروت السرية نشاطها بين عامى ١٨٧٦ ، ١٨٨٢م .. فاضطر أعضائها إلى الهجرة إلى مصر عام ١٨٨٥م حيث أسسوا جريدة " المقطم " و" المقتطف "، ومنهم فارس غمر ، شاهين مكاريوس ، ويعقوب صروف ، حيث عملوا على نشر أفكارهم وتعميق الاتجاه الليبرالى الذى كان له التأثير الواسع فى الفكر القومى الناشئ، وفى نظرته إلى الأخلاق والعادات ونظام القيم والحريات .

كانت بيروت مركز انطلاقة الجمعيات التى حملت أفكاراً سياسية وأيديولوجية مثل الحرية والديمقراطية والمساواة والعدالة والحكم الدستورى والأنظمة البرلمانية والإصلاح الاجتماعى

---

(١) صلاح العقاد : المغرب العربى ، الجزائر ، تونس ، المغرب الأقصى ، ط٢ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٥ م ، ص ١٢٢ .

(٢) ساسين عساف : الحركة القومية العربية : أسباب التعثر وسبل النهوض ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٩٠ ، معهد الإنماء العربى ،بيروت ، خريف ١٩٦٧م.

وعلمانية الدولة . من هذه الجمعيات " القحطانية " ، " الجمعية العربية الفتاة " " والملة العربية " ، و " جمعية حفظ حقوق الله العربية " .

وفي مصر لم تعد الأفكار كما كانت عليه في عهد محمد علي ، أي أفكار قادة وطروحات لفئة مثقفة ومؤثرة من الشعب نفسه ، مثلهم الطهطاوى أولاً ثم عبد الله النديم وعلى يوسف وغيرهم فيما بعد .

وكان أول تنظيم شعبي تأسس في مصر سنة ١٨٧٦م ، وهو ما عرف بالحزب الوطنى وضم عدد كبير من الضباط وعلماء الأزهر والتجار ولم يعلن عن برنامج سياسى محدد غير أن ما طرحه محمود سامى البارودى أحد أبرز أولئك القادة . أن لديهم تصور لمشروع إقامة دولة عربية مستقلة وموحدة ، لقد قال محمود سامى البارودى " كنا نرمى منذ بداية حركتنا إلى قلب مصر إلى جمهورية مثل سويسرا ، وعندئذ كنا سنضم إلينا سوريا ويليها الحجاز ولكننا وجدنا العلماء لم يستعدوا لهذه الدعوة لأنهم كانوا متأخرين عن زمانهم ومع ذلك سنجتهد فى جعل مصر جمهورية قبل أن نموت[1] .

استمر عدد هذه التنظيمات العربية المحلية فى التزايد ، ونشاطها بالتنامى حتى بعد الإنقلاب الدستورى فى تركيا عام ١٩٠٨م وخلع السلطان عبد الحميد عام ١٩٠٩ م . وقد تنامت نشاطات هذه التنظيمات مع الجمعيات والحركات القومية العامة فى عدة بلدان عربية وتعاونت إلى حد الاندماج لتحقيق الحكم الذاتى ضمن إطار لا مركزى عثمانى ، ثم تحول بعضها أثناء الحرب العالمية الأولى إلى فكرة الانفصال النهائى عن الدولة العثمانية وكانت لجنة الإصلاح التى تأسست فى بيروت عام ١٩١٢م هى أكثر من عبر عن هذا الاتجاه .

لقد طرأ على الفكر العربى فى أواخر القرن التاسع عشر التأكيد المتعاظم على دور النخبة بهدف الوصول إلى صيغة التنظيم القومى الواحد الذى يتجاوز إطار الجمعيات المحلية ذات الطابع القومى .

وكان البعض قد دعا إلى عقد مؤتمرات لزعماء الأمة ليتدبروا شئونها وهو ما مثل نقلة نوعية فى الفكر القومى العربى وأبرز الدور المتعاظم للنخبة ، وكان أهم هذه المؤتمرات هو الذى عقد

---

(١) أحمد عبد المعطى حجازى : رؤية حضارية طبقية لحروب مصر ، دراسة ووثائق ، بيروت ، دار الآداب ، ١٩٧٩م ، ص ١٨٢ .

فى مكة سنة ١٨٩٨م والذى دعا إليه " أديب إسحاق " من أجل أن تعود للعرب الضالة التى ينشدونها والحقوق التى يطلبون[1] ، وكان الهدف من المؤتمر هو القيام بعمل جماعى وإنشاء تنظيم على المستوى القومى العام ، ولكن الأمر كان متعسراً إلى حد ما ، إذ كان على هؤلاء الاستفادة من تجاربهم السابقة ومن الخبرات التى استخدمها رفاقهم الذين انخرطوا فى التنظيمات العثمانية المطالبة بالإصلاحات الشاملة للدولة . وأهم تلك الأحزاب جمعية الاتحاد و الترقى ، وقد استفاد القوميون العرب الذين انتسبوا إلى الجمعية من اطلاعهم على أساليب العمل الحزبى لأعضائها وأسلوب عملها فى الجيش وكيفية اتصالها بفروعها فى المدن البعيدة كما أنهم أعجبوا بالانقلاب العسكرى الذى دبرته الجمعية سنة ١٩٠٨ م غير أن الأمر تعثر عندما تكشف للعرب نوايا جمعية الاتحاد والترقى وخاصة تلك التى كانت ترمى إلى تتريكهم وطمس شخصيتهم ، وتخلى معظمهم عن عضويته فيها وانتقل الكثير منهم إلى العمل ضمن أحزاب المعارضة العثمانية واتخذت من استانبول وباريس مقراً لها .

وقد توجه العمل المشترك والتنسيق بين تنظيمات الخارج وجمعيات الداخل بعقد أول مؤتمر تنظيمى عربى فى باريس عام ١٩١٣م ، لشرح القضية العربية وعرضها على العالم .

ورغم أن معظم التنظيمات العربية وخاصة تلك التى اتخذت من عواصم غير عربية مقرات لها ظلت مطالبها مقصورة على المطالبة بالإصلاح ومساواة العرب ومعاملتهم والعدل مع أقرانهم الأتراك فى ظل الدولة العثمانية ، إلا أن بوادر التوجه للخلاص من النير العثمانى والمطالبة بالاستقلال الكامل قد ظهرت فى العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر ، فقد لاحظ كاتب فرنسى تجول فى شمال أفريقيا وفى الشرق العربى سنة ١٨٨٢م ، أن فكرة جديدة أخذت بالتبلور ، هى القيام بعمل جماعى مدبر للتخلص من نير الأتراك[2] .

ومن الجدير بالذكر هو أن فترة بدايات النهوض العربى هذه قد تخللها خليط من الأفكار والتوجهات التنظيمية ولم تكن قادرة كلها على تحديد رؤية محددة ومنهج سليم لعملها التنظيمى ويمثل هذا الخليط من الأفكار حزب اللامركزية الإدارية الذى تأسس فى القاهرة عام ١٩١٢م

---

(١) ناجى علوش : الكتابات السياسية والاجتماعية لأديب إسحاق ، بيروت ، دار الطليعة ، ١٩٧٨م ، ص ٣٢ .

(٢) جورج أنطنيوس : يقظة العرب ، تاريخ حرب العرب القومية ، المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٤م ، ص ١٦٢ .

وهو أكثر التنظيمات السورية تبلوراً فى مجال قيادة العمل العربى ، ورغم أن قيادة الحزب كانت تتخذ من مصر قاعدة لنشاطها ، فإنها لم تكن تعنى حتى بالتنسيق مع الحركة الوطنية فى مصر وظلت تعتبر نفسها ممثلة للقسم الآسيوى من الوطن العربى ، وقد حققت قيادة الحزب فائدة من موقعها فى مصر ، فعبرت عن آرائها بصراحة فى مختلف الصحف والدوريات فوجدت صدى فى بلاد الشام وأندمجت فيها جمعيات قومية عديدة ، وعدت نفسها متفرعة عنه[1] ، ويضاف إليه المؤتمر السورى ـ العربى الذى انعقد فى باريس عام ١٩١٣م ، والذى لم يتطرق إلى مناقشة الفكرة القومية العربية ، ورغم تأكيد المؤتمر على فكرة الاستقلال فإنه لم يسمى ممثلاً واحداً باسمه ، بل أكد وبصفة قاطعة ، إنه لا يتوقع مثل هذا الاستقلال ، فى الوقت الذى كان فيه ثلثا الوطن العربى ممثلين بصفة مباشرة من قبل الدول الأوربية ، وتهدد الثلث الباقى المشاريع الاستعمارية والتى ظهرت بجلاء فيما بعد فى اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦م ، وبالرغم من أهمية توقيت المؤتمر ومكانه قبل الحرب العالمية الأولى وإعلان الثورة العربية سنة ١٩١٦م فقد جرى الإقرار بالوحدات الإدارية العثمانية على أنها ثابتة، ولم يتبين المؤتمر الدعوة إلى توحيد سوريا (ببلدانها الأربعة) مع أى بلد عربى مجاور وربما كان السبب فى ذلك وجود الأغلبية من المؤتمرين من السوريين المقيمين فى الخارج وأن المؤتمر عقد فى قاعة الجمعية الجغرافية الفرنسية بباريس[2] .

تطور الفكر القومى العربى وتأسيس الحركة القومية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى :

تزامن تأسيس الحركة القومية العربية مع بزوغ مؤشرات التأسيس لنظام إقليمى جديد ظهرت ملامحه من خلال سيطرة الاستعمار الغربى على البلاد العربية ، وإعلان الحركة الصهيونية عن أهدافها فى إقامة دولة يهودية فى فلسطين ، وضعف الدولة العثمانية وانهزام حليفتها ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى ، وإعلان اللورد بلفور وزير الخارجية البريطانى عام ١٩١٧م وعهده المشئوم لتوطن اليهود فى فلسطين .. إلخ .

وقبل انهيار الدولة العثمانية كانت قد طالبت بعض الحركات القومية العربية بالمساواة مع الأتراك بحجة أن القومية العربية لا تنفى ولا تلغى الوحدة الإسلامية على أن يكون النظام نظام

(١) محمد عزت دروزة : نشأة الحركة العربية الحديثة ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٧١م ، ص ٣٥٠ .

(٢) نجيب عاروري : يقظة الأمة العربية ، عربه وقدمه أحمد أبو ملحم ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، د. ت ، ص ٢١٩ .

اتحادى يحفظ للعرب المكانة المتميزة داخل الأمة الإسلامية وعلى أساس اللغة العربية التى هى ملك مشترك للمسلمين (لغة القرآن) ، مثل هذا الاتجاه " شكيب إرسلان " ، ورشيد رضاء الذى أصبح مؤيداً للاستقلال القومى .

أما دعاة الدولة المستقلة تماماً فقد مثله رفاعة الطهطاوى وخير الدين التونسى وعبد الرحمن الكواكبى الذى طالب بإعادة الخلافة إلى العرب وربط البلاد العربية فى إطار جامع[١] .

وبعد حركة حزب الاتحاد والترقى ١٩٠٨ م وظهور العصبية الطورانية ومحاولة تتريك المؤسسات الرسمية والتعليم وحتى البشر ، ظهرت مطالب الحركة القومية بالاستقلال التام وشكلت لجان لمناهضة سياسة حزب الاتحاد والترقى فأنشأ شكرى غانم ، وجورج سمنة ، والفرد سرسق ، ونجيب طراد الرابطة العثمانية فى باريس عام ١٩٠٨م والتى شكلت بداية الفراق بين العرب والأتراك وعقد المؤتمر العربى فى باريس عام ١٩١٣م الذى طالب بإقرار اللامركزية وبإجراء الإصلاحات وإنقاذ العرب من الجور العثمانى . وبعد انهيار الدولة العثمانية تبلورت أهداف الحركة القومية مع أمير مكة الشريف حسين بن على الذى قاد ثورة الحجاز فى ١٠ يونيه ١٩١٦م وطالبت باستقلال الولايات العربية ضمن دولة عربية واحدة . والتى قامت لاحقاً فى سوريا برئاسة فيصل الأول بن حسين فى مارس ١٩٢٠م وانتهت بالهجوم الفرنسى فى ٢٥ يوليو من نفس العام فى يوم ميسلون وهو يوم فاصل فى تاريخ الحركة القومية .

وفى العشرينات والثلاثينات والأربعينات وعلى أثر الهجمة الاستعمارية الفرنسية البريطانية وتقسيمات " سايكس بيكو ١٩١٦م ظهرت أحزاب قومية فى لبنان وسوريا ترفض الكيانات المصطنعة وتنادى بالوحدة العربية الشاملة ، منها " جمعية العروة الوثقى " والنداء القومى ، وقامت فى العراق جماعات سياسية تدعوا إلى الاستقلال القومى والوحدة ، وكان فكر ساطع الحضرى تجسيداً لمرحلة أكثر نضجاً ووعياً فى تطوير الفكر القومى العربى ما بين الحربين العالميتين ، ولا يزال فكراً ناصعاً ومعيناً فى الحقل القومى حتى يومنا هذا[٢] .

---

(١) عائشة الدباغ : الحركة الفكرية فى حلب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن العشرين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢م ، ص ص ٢٠٣ - ٢١٧

(٢) سعيد مراد : تطور الفكر القومى العربى بين الحربين العالميتين ، بحوث فى الفكر القومى العربى، بيروت ، معهد الإنماء العربى ، ، إشراف معن زيادة ، ١٩٨٣م ، ص ١٨١ .

فالوحدة العربية والعثمانية والإصلاح الاجتماعى دعمتها حركة فكرية كان على رأسها قسطنطين رزيق وأدمون رباط اللذين تأثرا بالفكر الليبرلى العربى والثورة الفرنسية، وبتأثير الفكر الليبرالى بدأت أدبيات كثيرة فى كتابات أحمد أمين وعباس محمود العقاد وتوفيق الحكيم وعبد القادر المازنى وطه حسين حول الجماعة القومية القادرة على حكم نفسها بنفسها ، وحول فصل الدين عن السياسة وحقوق الإنسان والأخذ بروح العلم والحداثة(١) .

ومع ذلك فإن حركة القومية منذ بدأت نشاطها فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا ورغم تعدد أدبياتها ومصادرها لم تتمكن من تقديم نظرية واضحة وفكرة قومية وثقافية عامة يملكها الجمهور بدلاً من أن تظل نشاطاً حراً حركياً محصوراً فى النخبة ، وينشأها الرأى العام ، وهذا يختلف بالطبع مع حماسة الجماهير العضوية ، وشعبية فكرة الوحدة فى أوساط الشعب ، فهى ثمرة وجدان وطنى عام أكثر مما هى مؤشر على ثقافة سياسية قومية ، وفورة ذلك الوجدان تجاه مسألة الوحدة تشبه العداء " الفطرى " الشعبى لليهود (النابع من فعل الخلفية الدينية الإسلامية والمسيحية) وهو غير الوعى المطلوب ، وربطه بظاهرة الصهيونية ومخاطر مشروعها السياسى . وبمفهوم أوضح فإن الفكرة القومية لم تحقق قيمة ثقافية عامة تتحول بها إلى أيديولوجية سياسية للأمة ، كما كان شأنها فى التجارب القومية الإنسانية ، بل ظلت فكرة نخبوية محدودة الانتشار وباتت محصورة على فريق سياسى حزبى(٢) ضيق الانتشار أيضاً . وبعد الحرب العالمية الثانية عرفت الحركة القومية حدثين بارزين الأول تأسيس جامعة الدول العربية كإطار للعمل العربى المشترك وللتعاون العربى الفعال ، والثانى فلسطين وإعلان الدولة الصهيونية والذى شكل عامل استنفار للشعور القومى فى رفض الكيان الغاصب . وفى الخمسينات سجلت ثورة يوليو ١٩٥٢م أكبر انتصاراً للحركة القومية العربية وأفرزت قيادة قومية بمستوى جمال عبد الناصر ، وتأميم قناة السويس ، ودحر العدوان الثلاثى ورفض المشاريع التحالفية الاستعمارية وقيام الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨م وانتصار ثورة ١٤ يوليو ١٩٥٨م فى العراق وإعلان العراق الانسحاب من حلف بغداد ، فقد كانت الخمسينات بحق سنوات ازدهار الحركة القومية ، فضلاً عما رافقها من نهضة تنموية فى كل المجالات .

---

(١) محمد مصطفى الأدهمى : منهج جديد فى دراسة القومية الحديثة ، الفكر العربى ، العددان ١٤ ، ١٥ ، بيروت ، ١٩٨١م .

(٢) عبد الإله بلقزيز : مقدمات لتحليل عوامل إخفاق المشروع ، النهضوى العربى ، مجلة الطريق ، العدد الأول، ١٩٩٨م ، بيروت ، ص ٣٩ .

أما عقد الستينيات فيمكن أن نطلق عليه ـ عقد النكسات والهزائم ، إذا ما استثنينا قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م التي استمدت قوتها من دعم ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م في كل المجالات وخاصة في المجال العسكري الذي بدونه ما كان لها أن تتمكن من القضاء على النظام الملكي في الشمال ولا من مساعدة ثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م في الجنوب في طرد الاستعمار الذي أعلن رحيله في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م ، ورغم أن قيام الثورتين في اليمن وانتصارهما قد مثل الرد الحاسم على مؤامرة انفصال الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١م فقد شكل فشل صيغة الوحدة التكاملية التي أعلنها ميثاق ١٧ أبريل ١٩٦٣م بين مصر وسوريا والعراق وليبيا نكسة جديدة ، وكانت هزيمة الخامس من يونيه ١٩٦٧م التي أحدثت وقعاً سلبياً على الحركة القومية العربية ، أعقبتها نكسة سياسية ومعنوية كبرى بموت عبد الناصر وفقدان العرب مرجعية قومية من حجم تلك القيادة الكارزمية الفذة .

وفي أوائل السبعينيات ظلت الأمة العربية تعاني من مرارة الهزيمة وفقدانها لزعيمها الخالد جمال عبد الناصر الذي كان قد أعد العدة وجهز الجيش المصري العظيم بكل ما يحقق له عنصر التفوق والنصر في حربه التحريرية ضد الاحتلال الصهيوني المدعوم من الإمبريالية الأمريكية .

وفي أكتوبر عام ١٩٧٣م حقق الجيش المصري والسوري انتصاراً كاسحاً أعاد للعسكرية العربية اعتبارها وللجندي العربي كرامته ومجده ، لولا حدوث بعض التطورات التي كان أهمها التدخل العسكري الأمريكي شبه المباشر أثناء الحرب ، ثم السياسي بعد وقف إطلاق النار والذي أفضى في النهاية إلى اتفاق كامب ديفيد عام ١٩٧٧م ، ثم معاهدة السلام عام ١٩٧٩م والتي أخرجت مصر من الشق العسكري للصراع العربي الإسرائيلي وأفسحت المجال للتآمر الأمريكي الصهيوني [(١)] لينقض على لبنان في يونيه عام ١٩٨٢م بهدف تحطيم البنية التحتية للثورة الفلسطينية وتدميرها إن أمكن لها ذلك ، والدخول مع لبنان في معاهدة سلام بعد تنصيب قيادة تابعة لإسرائيل ، وكادت الخطة أن تنجح لولا يقظة المناضلين اللبنانيين ومن تبقى من الفلسطينيين بمساعدة سورية أحبطت الجزء الأخير من المخطط المتمثل في اتفاق مايو ١٩٨٣م .

كانت النتيجة لحرب لبنان واجتياح جنوبه عام ١٩٧٨م واجتياح بيروت عام ١٩٨٢م وإخراج ياسر عرفات منها قد مهدت الطريق إلى غزة ـ أريحا أولاً ، عبر أوسلو وواشنطن وقبلها

---

(١) من حوار لأشرف صادق ، مع المذيع الشهير السابق أحمد سعيد ، في مجلة الأهرام العربي ، ع ٦٣ ، ١٩٩٨/٦/٦م ، ص ٢٢ .

عبر مؤتمر القمة العربية الثالث عشر في مدينة فاس عام ١٩٨٢م ، الذى أعلن مشروع السلام العربى وتضمن استعداداً عربياً صريحاً لإقامة سلام مع العدو، وتأسيساً على بنود هذا المشروع تم التخلى النهائى عن معارضة كامب ديفيد ، وعبر الدورة التاسعة عشر للمجلس الوطنى الفلسطينى المنعقدة فى الجزائر سنة ١٩٨٨م والتى عرفت باسم " ثورة الانتفاضة " وأذاع فيها المجلس الوطنى بياناً ختامياً أكد فيه عزم المنظمة على الوصول إلى تسوية سياسية قاعدتها القرار ٢٤٢ الذى يدعو إلى الاعتراف بإسرائيل مقابل انسحاب من أرض محتلة وليس من الأرض المحتلة[1] حسب تفسير النص الإنجليزى للقرار .

الديمقراطية والسدانة القومية :

تعنى القومية العربية عند معظم المراقبين ، حزب البعث العربى الاشتراكى بشقيه السورى والعراقى والحركة الناصرية وحركة القوميين العرب ، كما تضم النظم الحاكمة فى ليبيا وفى الجزائر فى عهد بن بيلا وأبو مدين وعهد الأخوين عارف فى العراق فى الستينيات .

وقد تعزز الشعور القومى بالأدبيات العديدة التى تم نشرها منذ الثلاثينيات وحتى الستينيات التى زادت الجماهير العربية تعلقاً بالهوية وتنبيه الوعى حول محاولة إعادة الاعتبار للفرد العربى من جهة ولكيان الأمة من جهة أخرى ، ثم تطور إلى نظرة أوسع تتعلق ببناء مجتمع عربى جديد وحديث[2] ، وهنا أيضاً تم تأجيج المشاعر القومية ومع التطلعات لما يمكن أن تكون عليه أوضاع العرب فى حال يقظتهم وتعاونهم سوياً فى مجالات التحرر والاقتصاد . إلا أن ضياع الفرص العديدة المتاحة للحركات السياسية القومية قد جعلها عاجزة عن التقدم خطوة تالية لبناء نظام اقتصادى سياسى اجتماعى ناجح على الصعيد القطرى ، ناهيك عن المستوى القومى إذ أن ما حدث هو عكس ما كان متوقعاً تماماً ، وذلك نتيجة للأخطاء المتراكمة التى ارتكبتها هذه الحركات أثناء فترة تسلمها السلطة ، بالذات فى مجال قمع الحريات ورفض التعددية الحقيقية ومنع تداول السلطة والولوج فى حروب ونزاعات مصيرية فاشلة ، والتخلف الاقتصادى ، مقارنة بالدول الإقليمية المجاورة .

---

(١) غسان ساسين : مصدر سابق ، ص ١٣ .

(٢) سعدون حمادى : موضوعات مقترحة لحوار قومى " المستقبل العربى " ، ع ٣١٣ ،بيروت ، نوفمبر ١٩٩٦م، ص ١٨ .

وإذ ما استثنينا شخص عبد الناصر الذى ترفع عن التحيز للأقارب ومنع المتسكعين على أبواب السلطة من الوصول إلى المال العام بشهادة أعدائه[1] فإن بعض الأنظمة القومية الأخرى قد أساءت التقدير حين حصرت المناصب الحكومية الهامة وجعلتها حكراً على الأخوة والأبناء وأولاد العمومة والأنساب والأصهار وأصهار الأصهار، وتحولت هذه القيادات من فئات اجتماعية كانت محرومة سابقاً إلى فئة متخمة لا تعير أدنى اهتمام للجماهير ، ونسيت أو تناست " كلمة الديمقراطية " التى كانت أبرز شعاراتها فى مرحلة ما قبل الوصول إلى السلطة وبدلاً من هذا عمدت إلى ممارسة الدكتاتورية فى أبشع صورها ، فغيبت الجماهير عن المشاركة السياسية والاقتصادية والفكرية فكانت النتيجة وقوعي الأمة فى أتون المحن والكوارث وتحت وطأة الفقر والجهل والإذلال والاحتلال الأجنبى المباشر فى نهاية الأمر [2] .

(١) عبد العظيم رمضان : جريدة الأهرام ، ١٩٩٨/٦/١٦م .
(٢) وليد خدورى : القومية العربية والديمقراطية ، مراجعة نقدية ، المستقبل العربى ، عدد ٢٢٨ ، بيروت ، ١٩٩٨/٢ .

المبحث الثانى

ردود الفعل العربية إزاء أزمة الخليج الثانية

انطوت أزمة الخليج التى تفجرت فى الثانى من أغسطس ١٩٩٠م على أخطر تحد واجهه النظام العربى منذ نشأته الرسمية عام ١٩٤٥م ، ورغم المحن المتلاحقة التى مرت بالنظام منذ أواخر الستينات بدءاً بهزيمة يونيو ١٩٦٧م ومروراً بالانقسام المصرى ـ العربى حول سياسة التسوية السلمية التى اتبعها أنور السادات تجاه إسرائيل، إلى غزو إسرائيل للبنان فى عام ١٩٨٢م والحرب العراقية الإيرانية وانتهاءاً بمخطط تهجير اليهود السوفيت إلى فلسطين على نحو غير مسبوق فى نهاية عقد الثمانينات[1]. فإن تحدى أزمة الخليج قد مثل المحنة الأشد فى تاريخ النظام العربى المعاصر لأن المحن الأولى قد وقعت من جراء خطر خارجى على النظام العربى ، أوجد خط عام حكم سلوك النظام تجاهه، أما هذه الأزمة فقد تفجرت من داخل النظام نفسه الذى انقسم بوضوح إلى معسكرين متناحرين شبه متوازيين بكل ما ترتب على هذا من أعراض مرضية دفعت الكثيرين إلى الحديث عن انهيار النظام العربى ، ومن هنا تبدو خطورة الموضوع ونظراً لاستحالة فصل النظام عن بيئته الخارجية فإن أزمة الخليج قد جاءت فى خضم التحولات على الصعيد الدولى التى شهدت سيطرة الولايات المتحدة على عملية إدارة الأزمة والحرب لتعزز الرأى القائل بقيام نظام أمريكى على الصعيد العالمى .

وكان الرئيس جورج بوش قد أشار غداة انتهاء الحرب أن هذه الحرب هى الاختبار الحقيقى الأول للنظام العالمى الجديد . فبعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى ، انتهى خط المواجهة شرق ـ غرب الذى كان عامل القوة العسكرية المعيار الرئيسى لديناميته وتوازناته ، ومقابل ، ذلك شهد عامل القوة الاقتصادية تصاعداً كبيراً فى الأهمية مع ازدياد التنافس حول المصادر الأولية والحصول على الأسواق نتيجة النقص الذى حدث فى الأسواق العالمية للرأسمال الاستثمارى.

إن من أهم سمات النظام العالمى الذى يشهد : إعادة ترتيب عناصر القوة فى العلاقات الدولية مع تصاعد أهمية الجغرافيا الاقتصادية على حساب الجغرافيا السياسية . فعلى الصعيد

---

(١) د . أحمد يوسف أحمد: النظام العربى وأزمة الخليج ، مجلة العلوم الاجتماعية: المجلد التاسع عشر ، العدد الثالث/ الرابع : خريف/ شتاء ١٩٩١ ، ص ٧ ، جامعة الكويت .

الـدولى ظهـر ذلـك فـى انهيار الإمبراطوريتين السوفيتية ثم الروسية وتصاعدت قوة الإمبراطورية اليابانية والإمبراطورية الألمانية [1].

ولأن مـنطقة الخـليج هـى مصـدر الطاقـة لـلدول الصـناعية، الـتى تـزود اليابـان بـ ٩٠٪ من احتياجاتها النفطية وتزود ألمانيا بما نسبته من ٦٠ : ٦٥ ٪ . فقد بات من الضرورى أن تفرض الولايات المتحدة السـيطرة الكاملـة عـلى مـنابع الـنفط والتحكم فى صادراته، ولم تجد فى ذلك صعوبة تذكر وهى العارفة بحقائق الأنظمة العربية سواء منها التابعة لها أو المتمردة عليها [2].

ردود الفعل العربية إزاء أزمة الخليج (الجامعة العربية) :

شـكلت أزمـة الخـليج الثانية معضلة شديدة التعقيد أمام الجامعة العربية إذ لم يحدث منذ عام ١٩٤٥م وهـو عـمـر الجامعـة أن وصـل الـنزاع بين دولتين عربيتين إلى احتلال إحداهما للأخرى بقـرار فـردى مـن القـائد الأعـلى لـلدولة ، فالقضية هنا قضية عربية غير مسبوقة فى تاريخ النظام الإقليمى العربى، ولم يكن يتوقعها أحد ،وكانت الأزمة قد تطورت على النحو الآتى :

١ ـ بـدأت مظاهـر الأزمـة باتهـام العـراق فى رسالة وجهها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية فـى ١٩٩٠/٧/١٥م لكـل مـن الكويـت والإمـارات العـربية المتحدة بتجاوز حصصهما من إنـتاج الـنفط ممـا أدى إلى إغـراق السوق البترولية وبالتالى انخفاض أسعار النفط بدرجة أثرت على اقتصاديات العراق.

٢ ـ حـذر الـرئيس صدام حسين فى خطابـه فى ١٧ يوليو ١٩٩٠م بعض دول الخليج من الإنتاج الزائد عن الحصص المقررة وإلا فإن العراق سوف يقـوم بعمـل فعـال .

٣ ـ اتهـم العـراق الكويـت بالاسـتيلاء على ٢,٤ مليار دولاً ثمناً للبترول الذى حصلت عليه من الآبار الموجودة على الحدود المتنازع عليها (حقول الرميلة) بين البلدين بهدف تدمير الاقتصاد العراقى .

٤ ـ ردت الدولـتين بمذكرات إلى الأمين العام للجامعة العربية " الكويت فى ١٨ يوليو والإمارات فـى ٢٠ يوليـو تؤكدان التزامهما بحصص الإنتاج المقررة، غير أن الأمور قد زادت تعقيداً بعد فشـل مفاوضـات جـدة وجـاءت الطامـة الكـبرى يـوم ١٩٩٠/٨/٢م بغزو القوات العراقية للكويت. [3]

---

(١) ناصيف يوسف حتى: التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٥، بيروت ، ١٩٩٢/١١م ، ص ٢٩.

(٢) محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٨م ، ص ١١٤.

(٣) جامعة الدول العربية: إدارة التوثيق: رسائل أطراف النزاع الموضحة تواريخها فى المتن ١٩٩٠م ، ومتابعة الباحث لأحداث الأزمة منذ بدايتها بالإضافة إلى وسائل الإعلام العربية والعالمية.

تطور الأزمة بعد دخول القوات العراقية الكويت :

١ ـ عقد مجلس وزراء خارجية الدول العربية دورة غيرعاديه بالقاهرة فى ٣ اغسطس أى بعد يوم واحد من اجتياح الكويت أصدر فى نهايتها بياناً أدان فيه العدوان العراقى على الكويت ورفض أى آثار مترتبة عليه وعدم الاعتراف بتبعاته وحاز على أغلبية الأصوات .

٢ ـ دعا الرئيس المصرى محمد حسنى مبارك فى ٨ أغسطس ملوك ورؤساء الدول العربية لعقد قمة عربية خلال أربع وعشرين ساعة، وبالفعل استجابت كل الدول العربية وحضرت المؤتمر فى ١٠ أغسطس، باستثناء تونس واستغرقت القمة يوماً واحداً وصدر عنها بيان ختامى وافقت عليه ١٣ دولة هى دول الخليج الست ومصر وسوريا والمغرب ولبنان وجيبوتى والصومال واعترضت دولتان هما العراق وليبيا، بينما تحفظت ثلاث دول هى السودان، فلسطين ـ موريتانيا وامتنعت عن التصويت ، الجزائر والأردن واليمن.

٣ ـ البيان على قرار مجلس الجامعة الصادر فى ٣ /١٩٩٠/٨م وعلى بيان منظمة المؤتمر الإسلامى التاسع عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الصادر فى ١٩٩٠/٨/٤م فى القاهرة [1] وتأكيد الالتزام بقرارات مجلس الأمن رقم ٦٦٠ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٣م ورقم ٦٦١ بتاريخ ١٩٩٠/٨/٦م بوصفها تعبيراً عن الشرعية الدولية

إضافة إلى ما تضمنه من تأكيد على سيادة الكويت وإدانة العدوان العراقى وشجب التهديدات العراقية لدول الخليج وحشد العراق قواته على حدود المملكة العربية السعودية، والتمسك بعودة نظام الحكم الشرعى . وورد فى البيان تكليف الأمين العام للجامعة العربية بمتابعة تنفيذ القرار ورفع تقرير خلال خمسة عشر يوماً إلى مجلس الجامعة للنظر بشأنه، غير أن مسألة الإجماع والأغلبية إضافة إلى التشكيك فى محاولة إملاء القرارات من البعض على البعض الآخر حيث أشيع حينئذ أن القرار قد قدم مصاغا جاهزاً للموافقة عليه قبل أن يطرح للنقاش على مؤتمر القمة مما أثار حفيظة البعض الآخر وأدى إلى تبادل الاتهامات والشتائم بين رئيسين عربيين وصلت إلى حد القذف والإتهام المتبادل بالتبعية والخيانة .

وفى ٣٠ أغسطس عقد وزراء خارجية ١٢ دولة عربية فقط اجتماعا طارئاً فى القاهرة استجابة لمؤتمر القمة العربية الطارئة فى ١٠ أغسطس ١٩٩٠م وأصدر بياناً فى ١٩٩٠/٩/١ [2]

---

(١) نفس المصدر: البيان الختامى لمؤتمر القمة الصادر فى ١٩٩٠/٨/١٠م .

(٢) الجامعة العربية : مصدر سابق ، وثائق المؤتمر ١٩٩٠/١/٣٠م .

يتضمن خمسة قرارات منها الالتزام بقرارات مجلس الأمن وتأييده للسكرتير العام للأمم المتحدة في مهمته الرامية إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن واستنكار السلطات العراقية لمخالفتها القوانين الدولية وقيل في الاجتماع كلام مثير بغرض الاستهلاك وحفظ ماء الوجه:أما زمام الأزمة فقد أصبح في يد الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد انقسمت الدول العربية منذ مؤتمر القمة المنعقد في ١٠ أغسطس إلى قسمين، عرفت فيما بعد بدول الـ مع ودول الضد ، مع أن أى دولة عربية لم تكن تؤيد احتلال الكويت وكل الدول التى عارضت التدخل الأجنبى شجبت الغزو وطالبت العراق بالانسحاب غير المشروط من الكويت، ولو عدنا إلى حصر الدول العربية التى عارضت التدخل الأجنبى لوجدناها الأغلبية إذا ما استثنينا دول الخليج . فمن دول المغرب العربى دولة واحدة فقط أيدت التحالف الأجنبى ، ومن دول المشرق العربى دولتين لكل منهما ظروفها الملزمة لاتخاذ مثل ذلك الموقف ، وفي هذا الصدد يمكن أن نلخص موقف الدول المعارضة للتدخل الأجنبى فى الموقف اليمنى الذى نلخصه فى الآتى :

استقبلت اليمن فى شهر يوليو وفدين من العراق والكويت كل منهما جاء إلى اليمن ليشرح موقف حكومته من الأزمة " وأكدت اليمن حرصها على حل المشكلة عربياً ورفض تدويلها لاسيما وأن الكويت كانت قد تقدمت بمذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة قالت الكويت إنها لا تعدو أن تكون مذكرة إحاطة . ورغبة فى تنقية الأجواء العربية فقد نسقت القيادة اليمنية مع القيادة الأردنية لإجراء اتصالات مكثفة بهدف إزاحة أى آثار سلبية على مسار العلاقات العربية العربية . وعن ردود الفعل الأولية للتحرك الدبلوماسى اليمنى ، فقد أعلن الرئيس على عبد الله صالح فى ١٩٩٠/٧/٢٢م أمام مجلس الرئاسة اليمنى أن القيادتين العراقية والكويتية أيدتا تفهماً كاملاً لحل أى خلاف بروح أخوية صادقة .

موقف اليمن من الغزو العراقى للكويت :

اتفقت مواقف القيادة اليمنية مع الإجماع العربى على إدانة استخدام العنف والقوة المسلحة لحل المشاكل والمنازعات وطالبت بالانسحاب الفورى غير المشروط للقوات العراقية من الكويت وعودة الشرعية للبلاد واحترام قدسية الحدود السياسية.

الموقف اليمني من التصويت على قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ :

عقد مجلس الأمن الدولى جلسة طارئة وعاجلة مساء ١٩٩٠/٨/٢م بناء على طلب الولايات المتحدة والقيادة الكويتية فى المنفى وأدان فيها بالإجماع الغزو العراقى وطالب بسحب قواته بدون شروط وتغيب رئيس الوفد اليمنى عن الإجماع نظراً لعدم توافر التعليمات الكافية من صنعاء وأوجد هذا الموقف لدى البعض اعتقاد بحدوث تطور مغاير فى الموقف السياسى اليمنى[1] ورغم التبريرات التى قدمت من القيادة اليمنية أو كما علق مصدر فى الوفد اليمنى فى اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب عن تغيب مندوب بلاده عن جلسة مجلس الأمن بالقول ، إن المطلوب هو حل الأزمة عربياً قبل التوجه إلى المساعى الدولية ، يرجح الباحث أن عدم تلقى مندوب اليمن الدائم لدى الأمم المتحدة تعليمات واضحة هو الأكثر مصداقية لاسيما وأن أحداث الخليج جاءت متزامنة مع مخاض الوحدة اليمنية وما ترتبت عليها من خلافات بين قيادة الشطرين السابقين المختلفة أصلاً .

وقد علق السفير عبد الله الأشطل رئيس الوفد اليمنى فى مجلس الأمن ورئيس المجموعة العربية والعضو العربى الوحيد فى مجلس الأمن فى ذلك الوقت [2] " أن بلاده شعرت بالحرج والأسف إزاء معالجة المجلس لأزمة بين بلدين عربيين وعضوين بالجامعة العربية وأكد إلتزام اليمن بالمعارضة الشديدة للجوء إلى القوة لحل النزاع والدعوة لحلها بالطرق السلمية ، كما وأن اليمن تؤكد من حيث المبدأ شجبها لكل أشكال التدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى وسلامة وسيادة واستقلال كل الدول ، بما فى ذلك دولة الكويت ، وتدعو اليمن الكويت والعراق لحل مشاكلهما ، ودعم الجهود العربية القائمة لمعالجة الموضوع [3] .

وجاء طرح الدكتور عبد الكريم الإيرانى وزير الخارجية ليؤكد بأن موقف اليمن غير منحاز إلى طرف ضد طرف آخر " مشيراً إلى أنه قد تولد رأى عام بأن الموقف اليمنى متجاوز والسبب فى ذلك أن عامة الناس لا تعرف الأمم المتحدة ونظامها وإجراءاتها فلما سمعوا بالقرار ٦٦٠ وأن

---

(١) هنا محمد زكى : الموقف اليمنى تجاه أزمة الخليج ، السياسة الدولية : العدد ١٠٢، أكتوبر ١٩٩٠م ص ٣٩ .

(٢) سلط الباحث الضوء على الموقف اليمنى كنموذج للدول العربية التى رفضت التدخل الأجنبى بسبب خصوصية وضع اليمن الدبلوماسى فى مجلس الأمن وموقف مندوبها الدائم فى الأمم المتحدة الذى سلطت عليه أضواء مكثفة بعد جلسة مجلس الأمن الطارئة مساء ١٩٩٠/٨/٢م وصدور القرار رقم ٦٦٠ .

(٣) الحياة ١٩٩٠/٨/٣م .

مندوب اليمن تغيب أخذوا هذا كأنه موقف ، والواقع أنه لا خيار له نظراً لأنه يمثل المجموعة العربية والمجموعة العربية كانت قد اجتمعت في القاهرة وقررت تأجيل التصويت إلى يوم ١٩٩٠/٨/٣م ، وقبل صدور هذا القرار العربي عرض الموضوع على مجلس الأمن بصورة عاجلة .

وقد أجرت القيادة اليمنية اتصالاً هاتفياً بالإدارة الأمريكية للحيلولة دون تدخل أجنبي في النزاع وإعطاء الفرصة للتحركات العربية نحو إيجاد حل عربي للوضع الناشئ بعد الدخول العسكري للكويت وفي ١٩٩٠/٨/٣م اقترحت القيادة اليمنية على الوفد العراقي برئاسة طه ياسين رمضان ضرورة الإسراع في سحب القوات العراقية من أراضي الكويت والعمل على تطويق الأزمة والبعد بالمنطقة عن أية تدخلات أجنبية [1] بما يكفل تعزيز الأمن القومي العربي وحمايته من تحديات يفرضها أعداء الأمة العربية ويرجع التصويت اليمني ضد قرار مجلس الأمن والذي يتضمن إدانة صريحة للعدوان العسكري العراقي على دولة الكويت ورفض أية آثار مترتبة عليه ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات العراقية إلى مواقعها قبل ١٩٩٠/٨/١م وكذلك الاتصالات التليفونية للرئيس على عبد الله صالح في ١٩٩٠/٨/٧م مع كل من الرئيس بوش والرئيس ميتران لإبداء رغبة اليمن في عدم اتخاذ قرارات مسبقة من شأنها أن تضيق مساحة الحركة الدبلوماسية ويحدث انقساماً في الموقف العربي وليس إعتراضاً على مضمون القرارات في حد ذاتها ، سواء القرارات الصادرة من مجلس الأمن أو عن جامعة الدول العربية والمؤتمر الإسلامي أو غيرها من القرارات التي بدأت تتجاوب مع الوضع الحرج من متطلبات ومواقف متناقضة .

موقف الجمهورية اليمنية من القمة العربية المنعقدة في ١٩٩٠/٨/١٠م :

كان الرئيس على عبد الله صالح في مقدمة المستجيبين للدعوة المصرية لعقد مؤتمر القمة الطارئ الهادف إلى إنقاذ الموقف في الخليج العربي وقبل مغادرته صنعاء متوجهاً إلى القاهرة للمشاركة في القمة صرح قائلاً " نحن في الجمهورية اليمنية وانطلاقاً من مسئوليتنا القومية دعونا وندعو مجدداً إلى ضرورة بذل أقصى الجهود لاحتواء الأزمة في الخليج في نطاق الأسرة العربية " محذراً من مواجهة مصير مجهول [2] إدراكاً منه للخطر الداهم على الأمة العربية بعد أن انكشفت

---

(١) الحياة ١٩٩٠/٨/٤م .

(٢) وسائل الإعلام اليمنية والعربية ١٠ ، ١٩٩٠/٨/١١م .

النوايا الأمريكية من خلال إسراعها بالإعلان عن تحريك وإرسال المزيد من القوات الأمريكية والأوروبية إلى الخليج وفي سياق تزايد الوجود العسكرى الأمريكى فى الخليج وفى أراضى المملكة العربية السعودية بناءً على طلب منها تم بعد ضغوط أمريكية مارسها وزير الدفاع الأمريكى ديك تشيني عند زيارته لبعض الدول العربية ومعه الجنرال شوارسكوف الذى قاد عاصفة الصحراء فيما بعد على توافد القوات الأجنبية إلى الأراضى السعودية وإزالة الإحراج والتردد السعودى فى استقبال حماة الحرمين الشريفين الجدد ، بأن امتنعت اليمن عن التصويت على قرارات هذه القمة . وقد أعلن مجلس الرئاسة اليمنى أن هذا الامتناع لا يعنى إقرار وتأييد استخدام القوة لحل المشكلة بين الأشقاء ، وأن حل الأزمة بين الكويت والعراق لن يكون إلا من خلال الجهود العربية المكثفة والإيجابية والثقة لدى الأطراف المعنية وباقى الأشقاء للوصول إلى حل عربى سلمى للأزمة يعزز التضامن العربى ويخدم المصالح العليا للأمة العربية والأمن القومى العربى والاستقرار فى المنطقة.

وعلى الصعيد الشعبى أعلنت أغلبية الأحزاب اليمنية عن إدانتها للغزو العراقى وأصدرت تلك الأحزاب بيانات نددت بشدة بهذا الغزو وأكدت تضامنها مع الشرعية الكويتية ودعوة العراق للانسحاب الكامل من الكويت غير أن ملابسات القمة العربية الطارئة قد ولدت انطباعاً لدى قطاع واسع من الرأى العام اليمنى بأن هذه القمة قد أضفت الشرعية العربية على التدخل الأجنبى فى أزمة الخليج وإضافة إلى التهديدات الأمريكية ضد العراق والكتابات غير المسئولة والبذيئة التى بدأت تنشرها بعض الصحف فى بعض الدول الشقيقة والتى مست الإنسان اليمنى كمواطن عربى قبل السلطة .

كل هذا دفع الكثير من أبناء الشعب اليمنى إلى التعاطف مع العراق كرد فعل لخنوع بعض الأنظمة العربية للولايات المتحدة الأمريكية وانجرارها وتبعيتها لها فى أخطر أزمة داهمت الأمة العربية والنظام العربى ، وقامت مظاهرات شعبية فى كل المدن اليمنية تستنكر وتندد بشدة بمحاولة تدخل بعض القوى الإمبريالية فى الشئون الداخلية للأمة العربية .

ومن مجمل التحليل السابق ، يمكن رصد النتائج التالية فى الموقف اليمنى :

١ـ التزام اليمن بالحرص على تعريب القضية وعدم تدويلها ، والقبول بالثوابت العربية المتمثلة فى ضرورة الانسحاب العراقى من الكويت وعوده الشرعية للبلاد .

٢ـ رفض ضم أراضى الغير بالقوة واحترام قدسية الحدود السياسية .

٣ـ حل المنازعات بالطرق السلمية وفى داخل الأسرة العربية الواحدة .

ومع وضوح الموقف الأمريكي وإصراره على إشعال الحرب لتحقيق أهدافه ومصالحه في المنطقة وفي العالم وتصدره للقضية الإقليمية العربية ، فقد فرض هذا انعكاسات على الموقف اليمني بالتحول نحو دعم موقف دول الضد للتكتل الدولي وسياسة الحصار الأمريكية والغربية وليس ضد الكويت أو تأييد الغزو العراقي لها ، وهو ما يفسر التعاطف الشعبي مع العراق ضد القوى الإمبريالية والصهيونية .

ولا تختلف مواقف دول الضد من التدخل الأجنبي عن الموقف اليمني ، فقد ساندت الشعوب مواقف القيادات في كل من الجزائر وليبيا وتونس والسودان والأردن وموريتانيا وخرجت مظاهرات صاخبة اشتركت فيها كل فئات الشعب منددة بالتدخل الأجنبي في الشئون العربية ، وطلبت الجماهير من قياداتها في هذه الدول تدريبها وتسليمها السلاح وإرسالها للمشاركة في قتال قوات التحالف الغربي ضد الأمة العربية ، كما توافد الشباب على السفارات ومقرات القنصليات العراقية في هذه الدول طالب بالتطوع والتجنيد لا تأييداً للعراق وضد الكويت ولكن لنيل الشهادة في سبيل القضية العربية وتحرير الأراضي المقدسة من دنس الرجس الأجنبي والأمريكي على وجه الخصوص .

وفي هذا الصدد يبقى الموقف الأردني الذي يشوبه نوع من الغموض ويحتاج إلى نوع من التحليل المتعمق والذي لا مجال له في هذا البحث ، فرغم أن الموقف الأردني الرسمي كان أكثر تشدداً بل أنه كان شبه منحازاً إذا لم نقل أنه أظهر انحياز إلى العراق ، إلا أنه قد وضع على قائمة الدول المتضررة من الحرب والتي ستنال جزءاً من المساعدة والتعويض على خسائرها المترتبة على هذه الحرب مثلها مثل الدول المساندة للتدخل الأجنبي في الأزمة ، وكان الملك حسين قد طار إلى واشنطن في ١٩٩٠/٨/١٤ م لإجراء مباحثات مع الرئيس الأمريكي حول تطورات أزمة الخليج[١] .

ونبقى الآن مع ردود فعل دول الـ " مع " والتي تستثنى منها دول الخليج الست بسبب انتمائها إلى منظمة واحدة وهي بالتالي تمثل مع الكويت أحد طرفي النزاع ، إضافة إلى ما تتصف به من عناصر التماثل في المجالات الاقتصادية والسياسية وأنظمة الحكم والديمغرافية (ندرة السكان العرب) والاجتماعية في هذه الدول ، والأهم من كل هذا علاقاتها بالولايات المتحدة ودول أوربا الغربية وبريطانيا على وجه الخصوص ، لذلك فإن دول الـ " مع " هي مصر - سوريا - المغرب (لبنان ولها وضعها الخاص) . أما جيبوتي والصومال ، فهي لا مع ولا ضد .

---

(١) جريدة الدستور الأردنية ، ١٩٩٠/٨/١٤م .

ردود الفعل المصرية إزاء أزمة الخليج الثانية :

بدأت مصر فى ٢١ يوليو اتصالاتها العربية بهدف احتواء الأزمة حيث جرى اتصال هاتفى بين الرئيسين مبارك وصدام حسين ، وفى اليوم التالى استقبل الرئيس مبارك طارق عزيز وزير الخارجية العراقى .

وفى يوم ٢٣ يوليو شهدت الإسكندرية لقاء مبارك والملك حسين ، وفى يوم ٢٤ يوليو توجه الرئيس مبارك إلى كل من العراق والكويت والسعودية فى إطار جهوده لاحتواء الأزمة ، وتمكن من إقناع الطرفين الكويتى والعراقى بإيقاف الحملات الإعلامية فى ٢٦ يوليو ١٩٩٠م .

وأرسلت مصر أسامة الباز مدير مكتب الرئيس فى ٢٦ يوليو إلى كل من الكويت وبغداد بمهمة تتعلق بوضع الترتيبات النهائية لاجتماع جده .

وبعد فشل اجتماعات جدة بين الشيخ سعد العبدالله ولى العهد الكويتى وعزت إبراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى قامت القوات العراقية فى ٢ أغسطس بغزو الكويت .

وبعد هذا التطور الخطير بذل الرئيس مبارك جهود جبارة لاحتواء الأزمة فأجرى فى ٢ أغسطس اتصالات هاتفية مع أمير الكويت والعاهل السعودى والرئيس السورى واليمنى والعراقى والملك الأردنى ، والذى اتفق مع الأخير بعد حضوره إلى الإسكندرية على عقد قمة مصغرة فى ٥ أغسطس يحضرها بالإضافة إليهما العاهل السعودى والرئيس العراقى والرئيس اليمنى[1] .

أصدرت وزارة الخارجية المصرية فى ٣ أغسطس بياناً طالبت فيه بانسحاب القوات العراقية فوراً من الأراضى الكويتية ، والكف عن محاولة تغيير نظام الحكم فى الكويت بالقوة . وتوالت اللقاءات بين الرئيس مبارك وزعماء عرب منهم الرئيس عرفات والرئيس على صالح فى الإسكندرية لمحاولة إيجاد سبل لحل الأزمة .

وفى ١٩٩٠/٨/٨م عقد مبارك مؤتمر صحفى بالقاهرة طالب فيه الرئيس العراقى بسحب قواته وعودة الشرعية الكويتية ودعا إلى عقد قمة عربية خلال ٢٤ ساعة فى القاهرة لتوفير مظلة عربية لحل عربى بدلاً من أن يفرض على الأمة العربية حل بالقوة الأجنبية[2] .

---

(١) الملف الوثائقى رقم (١) عن موقف جمهورية مصر العربية لاحتواء الأزمة العراقية والكويتية ، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩٠/٨/٢٠ .

(٢) أخبار الساعة التاسعة مساءً بالقناة الأولى ١٩٩٠/٨/٨م ، عدد من الصحف المصرية الصادرة ، يوم ١٩٩٠/٨/٩م .

حضر الملوك والرؤساء باستثناء تونس إلى القاهرة واستغرقت القمة يوماً واحداً واختتمت أعمالها مساء ١٠ أغسطس وحدث الانقسام العربى وتفكك التضامن العربى المفكك أصلاً .

واصلت الدبلوماسية المصرية تكثيف جهودها لمحاولة احتواء الأزمة مع جهات عربية وعالمية .

ومن واقع الحرص على الأمة العربية ومنجزاتها القومية وجه الرئيس مبارك نداءه الأول فى ٢١ أغسطس إلى الرئيس العراقى .. ناشده فيه باسم كل شئ مقدس لدى العرب والمسلمين .. باسم كل قيمة طاهرة ـ وكل رسالة نبيلة .. باسم كل ما هو نور وخير وحق .. أن يتخذ القرار بانسحاب القوات العراقية من الكويت لكى تعود الأوضاع إلى ما كانت عليه[1] قبل الغزو .

واصل الرئيس مبارك جهوده المكثفة والمخلصة من أجل إيجاد حل سلمى للأزمة فأجرى اتصالات مع عدد من المسئولين العرب والأجانب وأوفد وزير الخارجية إلى موسكو وبون وبطرس غالى إلى فرنسا وبعث رسائل إلى قادة الدول الأفريقية ودول منظمة المؤتمر الإسلامى ودول حركة عدم الانحياز ، واتسعت دائرة الاتصال لتمتد إلى استراليا واليابان فى أقصى الشرق وإلى أمريكا فى أقصى الغرب .

تكررت اتصالات الرئيس مبارك ورسائله إلى دول العالم ونداءاته إلى الرئيس العراقى التى وصلت إلى ٣١ نداء ومؤتمراته الصحفية قبل بدء الحرب محاولاً بكل إخلاص وبكل نخوة عربية تجنيب الأمة العربية من كارثة قادمة لا محالة .

عقد اجتماع طارئ لوزراء الخارجية العرب فى القاهرة فى ٣٠ أغسطس ١٩٩٠م حضرته ١٢ دولة عربية فقط ، وهو ما يبرز بشكل واضح الانقسام الخطير الذى نتج عن الملابسات التى حدثت فى مؤتمر القمة يوم ١٠ أغسطس وأظهر مدى المعارضة العربية للغزو الغربى وباستثناء دول الخليج لأسباب ذكرناها سلفاً نجد أن الدول التى حضرت هى ست فقط مقابل ٩ دول تغيبت عن هذا الاجتماع[2] .

---

(١) تناقلت هذه النداءات كل وسائل الإعلام العربية والعالمية .

(٢) الملف الوثائقى رقم (٢) عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية، القاهرة، أول سبتمبر ١٩٩٠م، ص ٢ (ب) .

وشاركت مصر بقوات من وحداتها المتميزة انضمت إلى قوى التحالف الدولى وقد أوضح الهدف من هذه المشاركة وزير الدفاع المصرى خلال تفقده لإحدى الوحدات المدرعة التى غادرت يوم ١٩٩٠/١٢/٢٠م إلى السعودية ، وأكد التزام مصر بالوقوف إلى جانب الحق والعدل والشرعية الدولية ، وقال إن هذه القوات تقرر إرسالها لدعم القوات المصرية فى الأرض السعودية[١] .

كما شاركت سوريا بقوات فى عاصفة الصحراء ولنفس الهدف ، أى الوقوف إلى جانب الشرعية الدولية . مع اختلاف الظروف والأخطار المحيطة بكل من البلدين العربيين ، فسوريا كانت تتعرض لهجمة شرسة من قبل الولايات المتحدة ودول أوربا الغربية ، فتارة تتعرض للاتهامات بمساندة الإرهاب وتارة أخرى باضطهاد اليهود وثالثة بالتطرف وانتهاك حقوق الإنسان واشتد سعير هذه الهجمة بعد انحدار الاتحاد السوفيتى وتخليه عن مواقعه فى العالم الثالث وعن مساندة أصدقائه فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية ، وعامل آخر هو العداء المستفحل بين القيادتين العراقية والسورية ، فربما كانت سوريا تريد تحجيم القوة العراقية وليس تدميرها ، وهو ما أكده الرئيس الأسد خلال لقائه بمضر بدران رئيس وزراء الأردن فى دمشق فى ٢٤/١٢/ ١٩٩٠م[٢] وقد شارك المغرب بقوات رمزية استجابة للضغوط الأمريكية المكثفة التى مورست على الجميع أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكى " ديك تشينى " والوفد المرافق له فى الأسبوع الأول من احتلال القوات العراقية للكويت .

وفى الحقيقة فإن الأزمة قد كشفت مدى التردى والظلم الذى تعيشه الشعوب العربية فى ظل أنظمة دكتاتورية تسلطية تحصر كل مقدراتها ومصائرها فى رأس فرد واحد هو القائد الملهم أو الملك القدير ، مع بعض الاختلاف الطفيف من نظام إلى نظام أو من زعيم إلى آخر .

وكشفت الأزمة ضيق الأفق لدى الأنظمة العربية ، إذ أن الأنظمة التى أطلق عليها دول الضد لم يكن لها مرتكزات استراتيجية فى موقفها هذا بل تولدت لديها ردود أفعال قبلية بدائية نتيجة لما حدث فى مؤتمر القمة الطارئ من ملابسات أو تأييد نظام دكتاتورى مثيل : وبالمقابل فإن دول الـ " مع " لم تكن تعرف أنها قادمة من خلال مشاركتها الهامشية هذه إلى تدمير الذات

---

(١) الملف الوثائقى رقم (٨) عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٥ يناير ١٩٩١م ، ص ٣١ .

(٢) صحيفة الشعب الأردنية ، ١٩٩٠/١٢/٢٤م .

مـن خـلال تحالف غربى تسببت ليس فقط فى تدمير النظام العربى فحسب بل وفى تدمير النفسية العـربية نتيجة للأسـاليب التى مارستها وسائل الإعلام العربية التابعة وتبادل الاتهامات والشتائم التى لم تقتصر على الحكام ، بل نالت من حق الشعوب وكرامتها وأرزاقها.

ردود فعل الحركة الإسلامية العربية إزاء أزمة الخليج :

تفجـرت أزمـة الخـليج الـثانية فـى ظـل المخـاض العـالمى الـذى ولدتـه المتغيرات فى الاتحاد السـوفيتى ودول أوربـا الشـرقية وفـى ظـل بـلورة مـا يسـمى النظام العالمى الجديد والذى تفسره الحركة الإسلامية تجسيداً لأوضاع الظلم والهيمنة التى تفرضها القوى الكبرى على بقية دول العالم وبصـفة خاصـة عـلى الـدول العـربية والإسـلامية ، فهـو نظام من صنع الغرب والغرب هو العدو الحقيقى للأمة الإسلامية .

وقـد أتـاحت أزمـة الخـليج فرصـة كـبيرة لظهـور البعد الدولى فى نشاط الحركة الإسلامية وذلك على صعيد الفكر والعمل معاً .

ففـى مصـر انخرطت جماعـة الإخـوان المسـلمين فـى الاهتمام بأزمة الخليج منذ اليوم الأول لنشوبها وأصدرت سلسلة من البيانات والنداءات وكتابة المقالات وأجريت مع قادتها المقابلات . ففى بيان جماعة الإخوان المسلمين الأول يوم ٢ أغسطس ١٩٩٠م أكد الإخوان على أن الأعداء الأمريكان والسوفيت أنهوا أسباب الخلاف بينهم ليكونوا حلفاً واحداً تجاه الصحوة الإسلامية[١] ، وتوقعـوا فى البيان نفسه أن يؤدى غزو العراق للكويت إلى مزيد من سيطرة الغرب على المنطقة معتبرين أن الحدث يفتح أبواب شر خطيرة تؤثر على مجرى كفاح الشعوب الإسلامية .

وأكـد تـنظيم الجهـاد عـلى الأمـر نفسـه بالنسـبة لـلوفاق الأمـريكى السوفيتى ودعى الأمة الإسـلامية إلى بـلورة نفسـها كقوة تمتلك الأيديولوجية وإمكانات إدارة الصراع الشرس مع تلك القوى الشيطانية .

ويـتفق الإخـوان والجهاد على أن الأزمة جزء من مؤامرة دولية تقودها أمريكا ضد الإسلام لـتحقيق مصـالحها ولخدمـة الصـهيونية فـى المـنطقة ، كمـا يتفق الإخوان والجهاد على أن أسباب الضـعف العـربى والإسـلامى يكمـن فى الفساد والاستبداد والتبعية والتجزئة .. إلخ وهى عوامل

---

(١) البيان الأول للإخوان المسلمين حول غزو العراق للكويت ، القاهرة ، ١٩٩٠/٨/٢م .

ساعدت على وقوع الأزمة ومن ثم على تنفيذ المؤامرة ونجاح المخطط الذى يعتبر استمراراً لما قام به الغرب من إشعال سلسلة من الحروب بين العرب وإسرائيل وتقييد مصر بكامب ديفيد واحتدام الحرب بين العراق وإيران ، والتخطيط لضرب قوة العراق العسكرية لأنها تشكل خطراً على الكيان الصهيونى[1] .

الموقف من الأزمة :

اعترض الإخوان والجهاد على قيام العراق بغزو الكويت كوسيلة لحل ما بينهما من خلاف أو كوسيلة لتحرير فلسطين أو لتحقيق الوحدة العربية أو حتى الإسلامية طبقاً لما كان يعلنه العراق آنذاك ، وأعلن الإخوان فى بيانهم الثانى أن الجماعة لا تقر استخدام القوة فى العلاقة بين الدول العربية ، وهى تعارض كل تدخل عسكرى من دولة عربية أو مسلمة تنتهك حدود دولة أخرى ، وأن تحل الخلافات عن طريق أحكام الشريعة الإسلامية ثم طبقاً لأحكام ميثاق الجامعة العربية ، والمنظمات والقوانين التى تنظم العلاقات بين الدول فى الكيان الدولى[2] ، وطالبوا بانسحاب القوات العراقية فوراً وهاجم المتحدث الرسمى باسم الجماعة صدام حسين لدكتاتوريته وسوء تقديره للظروف الدولية ، وأنه لا يوجد أى مبرر شرعى أو دولى ولا توجد أى حجة عقلية لغزو الكويت ، وأنه لم يستطع أن يقدر أن العبث بشريان هذه المنطقة عبث بشريان جميع الدول الصناعية فى العالم[3].

ويمكننا القول أن موقف الجهاد والإخوان كان متطابقاً فى كثير من الرؤى الخاصة بأزمة الخليج ، بينما اختلفا إلى حد ما فى معارضة الحكومة بخصوص هذه الأزمة ، فبينما كان موقف الإخوان موقفاً وسطاً كان موقف جماعة الجهاد أكثر جدية فى معارضتها ورفضها لموقف الحكومة ، وتعارض الموقفان فى فكرة الربط بين قضايا المنطقة ، ففى حين حاول الإخوان توظيفها فى خدمة فلسطين أكد الجهاد على أنها ليست إلا مناورة سياسية من العراق لكسب أنصار عرب ومسلمين لموقفه وإحراج أمريكا وحلفائها ولم يكن ذلك لخدمة الموقف العربى .

وفى ما يخص إرسال قوات عربية ومصرية إلى السعودية ، طالب الإخوان فى بداية الأزمة بإرسال قوات عربية وإسلامية وذلك لطمأنة السعودية وعمل مفاوضات للصلح بعيداً عن

---

(١) مصطفى مشهور : رؤية إسلامية لأزمة الخليج ، جريدة الشعب المصرية ، ١٩٩١/١/٢٩م .
(٢) بيان الإخوان المسلمين ، القاهرة ، ١١ أغسطس ١٩٩٠م .
(٣) من حوار للمستشار الهضيبى مع مجلة أكتوبر ، ١٩٩١/٣/٨م .

التدخل الأجنبي ، ولكن تدخل القوات الأجنبية ، دفع الإخوان إلى رفض إرسال قوات عربية وإسلامية[1] ومصرية بصفة خاصة بحجة أن وضع القوات العربية سيكون وضع التابع للقوات الأمريكية والحليفة التي لها حق التصرف واتخاذ المبادرة دون أي اعتبار للقوات العربية[2] .

وقد وقع أكثر مما حذرت منه الحركة الإسلامية ، سواءً في مرحلة الحرب أو في المرحلة التي أعقبتها : سواءاً على المستوى الإقليمي فيما يتعلق بقضايا المنطقة وفي مقدمتها قضية فلسطين أو على المستوى الدولي (العالمي) فيما يتعلق بترسيخ هيمنة الولايات المتحدة على النظام العالمي الجديد وخدمتها المتفانية لإسرائيل .

موقف الإخوان المسلمين في الأردن :

لا يختلف الموقف الأردني لحركة الإخوان المسلمين عن موقف الحركة في مصر جذرياً إذ أن موقف الحركتين موحد حول نقطتين أساسيتين أولاهما هو إدانة الاحتلال العراقي للكويت وثانيهما هو رفض التدخل الأجنبي لحل الأزمة ، أما الخلاف الذي حدث في رأي الجانبين ، فهو يتعلق بتقييم أي من الشرين أخطر من الثاني وبالتالي يحظى بالأولوية ويصبح التركيز عليه مطلوباً بوصفه المدخل الأول لانفراج الأزمة[3] ، فموقف الإخوان في الأردن قد ركز على البعد الثاني للأزمة وهو التدخل الأجنبي أكثر من تركيزه على إدانة الغزو العراقي للكويت ، غير أن الحقائق تقول : " أن خلافاً جذرياً قد برز بشكل واضح في أوساط الحركة الإسلامية أثناء تشكيل الوفد الإسلامي عند اشتداد الأزمة وتجمع نذر الحرب بهدف القيام بوساطة لحل الأزمة وتجنب وقوع الحرب ، فالبعض من الوفود العربية أعلن تأييده لصدام حسين في معركته ضد الغرب والصليبيين والصهيونية ، والبعض الآخر أراد أن يقول لصدام انسحب من الكويت حتى لا تقع الحرب ،وقد تغلب الصوت الأول على الثاني وفشلت مهمة الوفد بعد أن قابل الملك حسين والملك فهد والرئيس صدام حسين وبعض المسئولين الكويتيين .

وفي هذا الصدد نجد أن موقف الإخوان في الأردن ورد فعلهم من الأزمة قد تأخر الإعلان عنه إلى أن ظهرت بوادر الاستغاثة بقوات أجنبية بينما الإخوان في مصر أعلنوا رفضهم للاحتلال منذ يومه الأول ، وقد أتاحت أزمة الخليج فرصة لطرح حوار فكري ظهرت فيه تناقضات مواقف

(١) جريدة النور ، القاهرة ، ١٩٩١/٨/٤م .
(٢) بيان الإخوان المسلمين ، القاهرة ، ١٩٩٠/٨/١١م .
(٣) الشعب المصرية ، ١٩٩٠/٨/٢٨م .

الحركة الإسلامية في الوطن العربي حول أنظمة الحكم والشريعة الإسلامية وأسلوب تطبيقها وحول الصراع الدولي والداخلي .. إلخ ، وقضايا كثيرة لا مجال لطرحها في هذا البحث .

وبعد انتهاء الحرب حرص إخوان مصر على التذكير بموقفهم المبدئي الذي تبنوه قبل الحرب فهم لم يحيدوا أبداً عن إدانتهم للنظام العراقي ولاحتلاله الكويت(١) . ولقد استمروا بعد الحرب في مهاجمة صدام ونظام حكمه مذكرين بأنه السبب في اندلاع الأزمة وفي تداعياتها ومذكرين أيضاً وبصورة متكررة إلى صحة الموقف الذي اتخذوه عند مهاجمتهم التدخل الأجنبي على أساس عظم المخاطر لفترة ما بعد الحرب التي أكدت بالفعل وجهة نظرهم في هذا الصدد(٢) .

ورغم استمرارية موقفهم وكراهيتهم لسياسة صدام حسين ودكتاتوريته ووحشيته وقصر نظره ، فإنهم كشفوا رفضهم لما يحاك للعراق وللحصار الاقتصادي عليه ومحاولة تدمير ما تبقى من قواته العسكرية مؤكدين أنها كلها محاولة من الغرب لتحطيم قوة جبارة كان يمكنها أن تردع إسرائيل (٣).

وفي رأي الباحث فإن موقف الإخوان من العراق يمثل موقف الغالبية العظمى من الشعب العربي الذي رفض وندد ويرفض ويندد بدكتاتورية صدام حسين وبمواقفه المتهورة ، ويرفض في نفس الوقت تحطيم العراق وتجويعه وإذلاله ، والذي نرى أنه إذلال للأمة العربية كلها وليس للقطر العراقي وحده لا سيما وأن تطورات ما بعد عاصفة الصحراء قد أكدت على صحة أفكار وطروحات ما كنا نعتبره تطرف ديني في توجيه الاتهامات الصريحة لأمريكا والغرب الأوربي لبغض الإسلام ، والمؤامرة على الإسلام والمسلمين ، وما كتاب صدام الحضارات للدكتور صموئيل هيتنجتون (٤)، وتصريحات سكرتير حلف الأطلسي في عام ١٩٩٤م التي قال فيها " إن الإسلام يشكل خطراً كبيراً على الغرب المسيحي (٥)وعلى الحضارة الغربية والحملات المعادية للعرب والمسلمين واتهام العرب والمسلمين في تفجير المجمع التجاري في مدينة أوكلاهوما الأمريكية الذي تعرض العرب بعده لأشد حملات العنف العنصري والمضايقة والضرب في هذه المدينة ومدن أخرى في الولايات المتحدة " إلا دليل على ذلك .

---

(١) جريدة الشعب القاهرية ، ١٩٩١/٤/٥م .
(٢) انظر جريدة الشعب القاهرية ، ١٩٩١/٤/٣٠ ، ١٩٩١/٥/٢١م .
(٣) بيان لجماعة الإخوان منشور في جريدة الشعب في ١٩٩١/٤/١م .
(٤) صامويل هتنجتون : الموجه الثالثة ، ترجمة عبد الوهاب غلوب ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ط١ ، ١٩٩٣م ، ص ١٣٩.
(٥) من تصريحات ويلي كلايس أمين عام حلف الأطلسي في شتاء عام ١٩٩٤م .

وقد ظل موقف الإخوان في الأردن وبقية الحركات الإسلامية الأخرى بعد الحرب كما كان عليه قبلها ، وكان موقف الحركات الإسلامية قريباً إلى حد ما من موقف الحكومة ، التي كانت بحاجة إلى شعبية الإخوان أثناء الأزمة ، لذا فإن خمسة وزراء من الإخوان كانوا ضمن الحكومة من إجمالي ٢٢ وزيراً وعددهم في المجلس النيابي ٢٢ نائباً من ٨٠ نائباً ، ولكن خلافات شديدة قد تفجرت بينهم وبين القصر عندما بدأت المواقف والتطورات تسير في الخط المعاكس للمواقف السابقة مع بداية عملية التفاوض العربي الصهيوني وحول أسلوب حل القضية الفلسطينية والميثاق الوطني ولكنها لم تصل إلى حد القطيعة ، فإذا كان الإخوان قد خرجوا من الحكومة وفشلوا في سحب الثقة منها بسبب تدخل الملك ، لكنهم نجحوا في الاحتفاظ برئاسة البرلمان للمرة الثانية عبر ممثلهم في مجلس النواب عبد اللطيف عربيات[1] .

وفي هذا الصدد فإن مواقف الحركات الإسلامية في البلدان العربية الأخرى لا يختلف كثيراً في أيديولوجية السياسة وتوجهاتها العملية إزاء حرب الخليج وإن كانت قد اختلفت بعض الشئ من قطر عربي إلى آخر .

رد فعل حزب التجمع اليمني للإصلاح :

اتسمت ردود فعل حزب التجمع اليمني للإصلاح بنوع من البراجماتية والتذبذب نتيجة للتركيبة القبلية للحزب والدولة من ناحية ولارتباطات الحزب بعلاقات وطيدة مع السعودية ، ومن هنا فإنه في الوقت الذي تغيب فيه أي ذكر لواقعة الغزو العراقي للكويت عن بعض بيانات التجمع اليمني للإصلاح[2] ، عمد البعض الآخر إلى إبراز تهجمه على حكومة الكويت أو إنكاره لسيادتها ولكن الحزب اعتبرها مواقف شخصية محسوبة على أصحابها ، وقد ساعد التجمع اليمني للإصلاح على الاحتفاظ بدرجة عالية من المرونة ، لأنه في الوقت الذي تم فيه اجتياح الكويت لم يكن الإصلاح كيان سياسي بهذا الاسم فهو لم يتشكل إلا بعد مضي عدة شهور من الغزو عندما تمكن الإخوان من التغلب على رفضهم المبدئي لمفهوم التحزب وعلى الغموض السياسي الذي اكتنف تصور الأحزاب لحدود علاقتها بالمؤتمر الشعبي العام الذي استقلت منه ،

---

(١) ليلى شرف ، موقف الأردن من أحداث الخليج ، الموقف الرسمي والشعبي وموقف المثقفين في ندوة أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩١م ، ص ص ١٢١ - ١٢٩ .

(٢) انظر بيان التجمع اليمني للإصلاح في جريدة الصحوة ، اليمن ،١٩٩١/٢/٧م .

وربما أن المتغيرات التى أحاطت بعملية الانتقال نحو التعددية (١٧ حزباً عند وقوع الغزو) ساعدت التجمع على التحرك بحرية بين المربعين العراقى والكويتى .

موقف الإنقاذ والنهضة من حرب الخليج الثانية :

كانت جماعتا الإنقاذ والنهضة عشية غزو الكويت مشغولتين بتقويم مجمل التطورات الداخلية فى بلديهما ،وتعيين موقع كل منهما على خريطة القوى والأحزاب السياسية ، ومع ذلك فقد هاجمت الإنقاذ بشدة واقعة الغزو ووصف " على بلحاج " الرئيس العراقى " الهدام " وأطرى عباس مدنى على السعودية ودعاها بالبلد المعتدل ، وكان للنهضة التونسية نفس المنحى إذ رفض راشد الغنوشى احتلال الكويت وما ينجم عنه من آثار ، ولكن انعقاد قمة القاهرة الطارئة وتسليمها بحق الدول الخليجية فى الاستعانة بالقوات الأجنبية حول موقف الجماعتين الإسلاميتين إلى النقيض ، فقد تصاعدت الدعوة إلى انسحاب القوات الأجنبية وخفت صوت انسحاب العراق من الكويت وقد تلخص موقف الجماعتين فى الآتى :

١- وجود مؤامرة غربية تتعرض لها الأمة الإسلامية بشكل منتظم منذ عام ١٩٧٣م .

٢- ضلوع بعض الحكام العرب والمسلمين وفقهائهم فى صوغ تلك المؤامرة من خلال منحها غطاء قانونى ، ومثل هذا الموقف فى تصور الجماعتين ينزع عن صاحبه " كل شرعية دستورية أو دينية أو أهلية لحماية أرض الإسلام .

وطالبت الجماعتين بالانسحاب الفورى للجيوش الصليبية من أرض الإسلام ورفع الحصار المفروض على الشعب العراقى بغض النظر عن النظام الذى جر عليه الويلات . وطالبت الدول الخليجية بمراجعة سياساتها النفطية كى لا يضير جار جاره بأى نوع من الضرر والتعهد بتوظيف أموالها لبناء اقتصاد إسلامى متكامل[1] .

وقد ظل هذا التصور حاكماً لموقف الإنقاذ والنهضة حتى نهاية حرب الخليج ، إذ صرح راشد الغنوشى زعيم النهضة التونسية بقوله " نعتقد أن غزو العراق للكويت خطأ وينبغى تصحيحه مع مراعاة أن الذى يضع نفسه فى مواجهة أعداء الإسلام هو صديقنا ، أما الذى يضع نفسه فى خدمة أعداء الإسلام فمهما كانت منزلته ومهما أعلن من شعارات فهو عدونا " ، وأعلن على الجدى رئيس الجناح السياسى لجبهة الإنقاذ الجزائرية قائلاً " اعتبر اجتياح العراق

---

(١) بيان الإنقاذ والنهضة المنشورين بجريدة الشعب المصرية ، القاهرة فى ١٩٩٠/٩/٤م .

للكويت ظلماً وجريمة " ، ولكنه اعتبر الاعتداء الأجنبى بقيادة أمريكا أعظم جريمة ارتكبت فى حق الأمة الإسلامية جمعاً[1] .

الموقف الفلسطينى من أزمة الخليج :

قام الرئيس ياسر عرفات بجهود لمحاولة احتواء الأزمة فتنقل بين بغداد والكويت والمملكة العربية السعودية فى مسعى منه للتوفيق بين وجهات نظر الجانبين ومحاولة جمعهم على طاولة لبحث المشاكل التى أدت إلى نشوب الأزمة مثل إغراق الأسواق بالبترول الكويتى وسحب كمية كبيرة من بترول حقل الرميلة العراقى وغيره من القضايا موضوع الخلاف ونجحت مساعى عرفات المضافة إلى مساعى الرئيس مبارك ، إلا أن السيناريو المعد من قبل الدوائر الأمريكية والصهيونية كان قد وضع للتنفيذ فدخل الجيش العراقى واحتل الكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠م بعد فشل محادثات الطرفين العراقى والكويتى فى السعودية .

استمر عرفات فى مواصلة تحركاته لحل الأزمة فى الوقت الذى نددت فيه منظمة التحرير الفلسطينية بالغزو العراقى وطالبت العراق بسحب قواته من الكويت بدون قيد أو شرط ، إلا أن زيارة تشينى للسعودية فى اليوم الرابع للأزمة قد أفسدت كل المساعى الرامية لحل الأزمة . وفى مؤتمر القمة العربى فى العاشر من أغسطس اتضحت الأمور بشكل جلى من أن الولايات المتحدة قد أمسكت وحدها بزمام الأزمة بعد طرح بيان سلطنة عمان[2] على الاجتماع بعد أن اجتمع تسعة وزراء خارجية ووافقوا عليه قبل أن يكون قد صدر بيان كل وزراء الخارجية العرب ، وقد جاء طرح هذا البيان مخالفاً للمادة السادسة من ميثاق الجامعة الذى استندت إليها الدولة العربية الداعية لعقد القمة الطارئ ، لأن هذه المادة تلزم بأن تكون الموافقة بالإجماع على خطواته الإجرائية .

خرجت مظاهرات صاخبة واشتد سعير الانتفاضة فى الأراضى المحتلة ضد الصهيونية وضد التدخل الأجنبى بقيادة الولايات المتحدة وقد تحول الموقف الفلسطينى الشعبى إلى موقف مؤيد للعراق بعد توافد قوة التدخل الأجنبية بكثافة وبأسلحة أصبحت واضحة لكل عربى بأن الهدف منها هو تدمير العراق والسيطرة على منابع البترول وتعظيم دور إسرائيل فى المنطقة ، الأمر الذى وحد جماهير الأمة العربية فى دول المساندة والضد فى موقف واحد ، ضد التدخل الأجنبى .

---

(١) جريدة الشعب فى ١٩٩١/٢/١٩م .

(٢) من حوار لمحمود أمين العالم ، مصطفى نصار مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، فى كتاب : ياسر عرفات ، (أزمة الخليج ، قضية فلسطين ، الأمن العربى) ، دار العالم الثالث ، القاهرة، د. ت ، ص ٢٥ .

الموقف السودانى من أزمة الخليج الثانية :

لم يكـن الموقـف السـودانى مـن الأزمة يختلف عن المواقف العربية الرسمية والشعبية فى بداية الأزمة وقبل مؤتمر القمة الطارئ فى ١٠/٩/١٩٩٠م فى القاهرة ، إذ وقفت الجماهير السودانية والسلطات الرسمية منددة بالغزو العراقى للكويت وداعية إلى الانسحاب الفورى وإعادة الحكومة الشرعية الكويتية . ولكن المواقف الشعبية العربية وبعض المواقف النخبوية الأخرى قد تحولت نحو الـتأييد المطـلق لـلعراق بشـكل جـاد بعـد مؤتمر القمة الطارئ وقرار التدخل الأمريكى والأجنبى المسـلح ، ومـبادرة ١٢ أغسـطس العـراقية الـتى دغدغت المشاعر العربية والفلسطينية على وجه التحديد .

فقد خرجت مظاهرات ضمت عشرات الآلاف منددة بالتدخل الأجنبى وبتدنيس الأراضى المقدسـة الإسـلامية فـى الجزيـرة العـربية . الأمر الذى أجبر الحكومة على تخصيص مساحة واسعة فـى الصـحف والإذاعـة والتـليفزيون لمناقشـة موضـوع الأزمـة واتخـذت موقفاً مؤيـداً لـلموقف الشـعبى(١) الذى بدأ يميل بشدة إلى تأييد وجهة النظر العراقيـة ، غير أن وسائل الإعلام السودانية لم تتحدث مطلقاً عن تأييد رسمى مباشر للعراق وإنما اتخذت موقفاً يرتكز على :

(أ) رفض الإدانة كأسلوب يزيد من تعقيد الأزمة وتعميق القطيعة بين الحكومات العربية .

(ب) رفض الوجود الأجنبى المسلح فى المنطقة العربية .

(جـ) الدعوة إلى الحل العربى للأزمة عن طريق التفاوض .

وعـلى هـذا الأسـاس تم تنشيط الدبلوماسـية السـودانية وتحـركت لحـل الأزمـة من خـلال اللقاءات مـع السفير السعودى والقائم بالأعمـال الأمريكى يوم ٦ ، ٨/٨/١٩٩٠م .

ويتضـح الموقـف الرسمى السودانى من الأزمة من خلال التصريح الذى أدلى به الفريق عمر حسـن البشـير يـوم ١٢/٨/١٩٩٠م حـين قال " إن السودان لم يكن مع احتلال العراق للكويت ولكنه ضـد الـتدخل الأجنبى فـى المـنطقة وإن الـدول التى لم تصوت فى مؤتمر القمة الطارئ إلى جـانب القرار ستقوم باحتواء الأزمة عربياً ، وأن السودان تتحفظ على قرارات القمة لعدم وجود الإجماع عليها(٢) .

---

(١) محمـد السـيد أحمـد على : موقف السودان من أزمة الخليج ، المسـتقبل العربى ، العـدد ١٦٨ ، بيروت ٢/١٩٩٣م ، ص ١١٤ .

(٢) صحيفة الإنقاذ الوطنى السودانية ، الخرطوم ، ١٠/٨/١٩٩٠م .

المبحث الثالث

ردود الفعل العربية إزاء التطبيع مع الكيان الصهيونى

مؤتمر مدريد :

بعد أن حققت الولايات المتحدة أهدافها من حرب الخليج الثانية أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق " جورج بوش " أمام جلسة مشتركة لمجلسى الشيوخ والنواب فى ١٩٩١/٣/٦م ، أن الوقت قد حان لإنهاء النزاع العربى الإسرائيلى ويجب أن يستند السلام الشامل على القرارين ٢٤٢ ، ٣٣٨ وعلى مبدأ الأرض مقابل السلام ، وأن يشمل هذا المبدأ أمن إسرائيل والاعتراف بها ، وكذلك ضمان الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطينى . وبعد ذلك بدأت زيارات وزير الخارجية جيمس بيكر إلى المنطقة ووصلت إلى ٨ زيارات انتهت إلى عقد مؤتمر السلام الدولى فى مدريد من ٣٠ أكتوبر إلى أول نوفمبر ١٩٩١م بحضور الرئيس " جورج بوش " وميخائيل جورباتشوف ، وبحضور كل أطراف الصراع فى المنطقة . سوريا والأردن ولبنان ، والفلسطينيين إلى جانب مصر ودول مجلس التعاون الخليجى ودول الاتحاد الأوربى وممثل الأمم المتحدة . وأهم أهداف مؤتمر مدريد كما أوضحها الرئيس بوش[١] فى خطابه أثناء افتتاح المؤتمر هى السلام الحقيقى أى معاهدات ـ أمن ، علاقات دبلوماسية ، علاقات اقتصادية ، تجارة ، استثمارات، تبادل ثقافى ، وحتى سياحة .

وقد جاء اختيار توقيت انعقاد المؤتمر فى ظروف يصعب على أى طرف عربى عدم الاستجابة أو الرفض فى ضوء نتائج أو ظروف حرب الخليج الثانية التى دمرت بنية النظام العربى وحطمت أقوى جيش عربى كان يمكن أن يحقق إلى حد ما نوعاً من معادلات التوازن الاستراتيجى والعسكرى فى المنطقة ، وقد نجح بيكر فى الحصول على موافقة الأطراف العربية الرئيسية والمعنية بالتسوية مع إسرائيل فى نهاية المطاف .

إن مؤتمر مدريد والشرق أوسطية قد خرجا من مخاض حرب الخليج المدمرة، والذى أكدها " جورج بوش " فى خطاب الافتتاح بقوله " إن هذه اللحظة هى وليدة دمار حرب سابقة ووليدة المخاوف من حروب قادمة[٢] .

---

(١) خطاب الرئيس الأمريكى جورج بوش أثناء جلسة افتتاح المؤتمر فى ١٩٩١/١٠/٣٠م .

(٢) جورج بوش : نفس المصدر .

الجامعة العربية ومؤتمر مدريد :

مثل انعقاد مؤتمر مدريد منعطفاً جديداً فى تطور القضية الفلسطينية والصراع العربى - الإسرائيلى فقد أتاح سلسلة من المباحثات الثنائية والجماعية بشأنها . وفى هذا الصدد فإنه من الضرورى تسجيل بعض الملاحظات منها :

١ - إن المؤتمر لم ينعقد فى إطار أو تحت رعاية الأمم المتحدة ، وإنما تم تحت رعاية الولايات المتحدة ومشاركة شكلية للاتحاد السوفيتى قبل انهياره .

٢ - إن المشاركة الفلسطينية فى المؤتمر لم تكن مستقلة وإنما كانت دائماً فى إطار وفد فلسطينى - أردنى مشترك .

٣ - تم تغييب دور الجامعة العربية فى الاجتماع ولم توجه لها الدعوة على الرغم من توجيه الدعوة لدول الخليج والاتحاد المغاربى لحضور المؤتمر كمراقبين ولعل ذلك يعكس سوء النوايا الأمريكية تجاه الجامعة .

إن موافقة الأطراف العربية الرئيسية على مقترحات بيكر تمت فى ظل ظرف قطيعة دبلوماسية بين بعض الأطراف ، وفى ظل الظروف النفسية والسياسية التى أعقبت حرب الخليج .

ولا شك أن الجانب الفلسطينى كان هو الطرف الأكثر خضوعاً للضغوط العربية والدولية الرامية إلى دفعه للالتحاق بعملية التفاوض بشروط تختلف عما كان قد تم الاتفاق عليه فى مؤسسات النظام العربى وتضمن هذا التنازل ليس فقط قيام التمثيل الفلسطينى بالارتباط مع الأردن ، وإنما احتمالات حدوث انقسام بين الشعب الفلسطينى فى الضفة وغزة والشعب الفلسطينى فى الشتات[(١)] .

وترتب على مؤتمر مدريد تدشين مسارين للعمل السياسى والدبلوماسى ، المسار الأول يركز على المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وكل من سوريا ، والأردن والفلسطينيين ويبحث فى القضايا المتعلقة بالأراضى العربية التى تحتلها إسرائيل . والمسار الثانى يركز على المفاوضات الجماعية والتى تشترك فيها الدول العربية وإسرائيل وعدد كبير من الدول الأخرى وذلك لبحث موضوع التعاون الإقليمى وفى إطار هذا المسار انعقد مؤتمر موسكو فى ١٩٩٢/١/٢٨م وأسفر

---

(١) محمد السيد سعيد : مستقبل النظام العربى بعد أزمة الخليج ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ١٥٨، الكويت ، فبراير ١٩٩٢ ، ص ص ١٥٤ - ١٩٥ .

عن تشكيل خمس لجان عمل كل لجنة تحت رعاية أحد الأطراف الدولية ، منها لجنة التسلح ولجنة المياه (تحت رعاية الولايات المتحدة) ، والتعاون الاقتصادى الإقليمى " تحت رعاية الاتحاد الأوربى " واللاجئين " تحت رعاية كندا " والبيئة " تحت رعاية اليابان " .

وكما حدث فى مؤتمر مدريد فإن الجامعة العربية لم تدع للمشاركة فى مؤتمر موسكو كما لم تشارك فى أعمال اللجان المختلفة التى انبثقت عنها ، الأمر الذى يمثل إنكاراً صارخاً للنظام العربى بمجمله(١) ، وهو الأمر الذى ارتضته ووافقت عليه الدول العربية المدعوة والمعنية ومنها سوريا التى تميزت مواقفها بالإيجابية والروية الاستراتيجية الثاقبة حتى الآن .

موقف الجامعة العربية من تطورات العملية السلمية بعد مؤتمر مدريد :

شهدت سنوات ما بعد مؤتمر مدريد تطورات خطيرة فى مسار المباحثات الثنائية وفى مسار العلاقات العربية ـ العربية وتعميق انقساماتها والتى أدت إلى توقيع اتفاق سلام بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والأردن ، فقد فاجأ الفلسطينيون العالم فى سبتمبر ١٩٩٣م عندما أعلن أن المباحثات السرية التى أجريت مع إسرائيل تحت رعاية نرويجية قد أسفرت عن اعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ، وعلى نفس المنوال تحركت الأردن ووقعت اتفاقية ومعاهدة سلام مع إسرائيل فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م. وقد تمت كل من الاتفاقيتين خارج جامعة الدول العربية وكان اجتماع مجلس الجامعة فى أبريل ١٩٩٣م قد أكد على مساندة الجامعة لجهود السلام ومبادئ الشرعية الدولية وقراراتها ، ودعم جهود الدول العربية المشاركة فى عملية السلام ومساندة مواقفها، كما أعلن وزراء الخارجية العرب دعمهم للانتفاضة الفلسطينية مادياً ومعنوياً ، ونددوا بإهدار حقوق الفلسطينيين فى الأراضى المحتلة ودعوا الأمم المتحدة لإرسال مراقبين دوليين لمتابعة الموقف فى الأراضى العربية المحتلة(٢) .

وفى شهر سبتمبر ١٩٩٣م أعلن المجلس تأييده للاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى باعتباره خطوة أولى نحو تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام وطالب باستكمال هذه الخطوة بخطوات على المسارات الأخرى تحقق الانسحاب من هضبة الجولان السورية ومن الأراضى اللبنانية والأردنية المحتلة(٣) .

---

(١) أحمد يوسف أحمد : العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى ، فى كتاب التحديات " الشرق أوسطية الجديدة والوطن العربى " ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ١٩٩٤م ، ص ١٩ .
(٢) جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٤/٢٠م .
(٣) جريدة الأهرام ، ١٩٩٣/٩/٢١م .

وفي اجتماع مارس ١٩٩٤م أكد المجلس على نفس التوجهات وحض إسرائيل على الإسراع في الانسحاب من الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م ومؤكداً أن القدس أرض محتلة وتخضع لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ رافضاً الإجراءات التي تتخذها إسرائيل لتهويد المدينة[١] .

وفي سبتمبر ١٩٩٥م أكد مجلس الجامعة على نفس المعنى بالإضافة إلى تأكيده على ضرورة استناد مفاوضات السلام إلى قراري مجلس الأمن رقمي ٢٤٢ ، ٣٣٨ بالإضافة إلى قرارات الشرعية الدولية الأخرى ذات الصلة ، ودعا المجتمع الدولي وخصوصاً مجلس الأمن إلى دعم السلطة الوطنية الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس الشريف ، ودعا المجتمع الدولي لممارسة الضغط على إسرائيل للكف عن وضع العراقيل أمام ممارسة السلطة الوطنية الفلسطينية لمهامها .كما دعا الدولتين راعيتي السلام ودول مجلس الأمن الدائمة للضغط على إسرائيل للكف عن اتخاذ أي إجراءات أو تغييرات في مدينة القدس مؤكداً على أن قضية القدس سياسية وليست دينية فقط باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وفي الدورة ١٠٥ في مارس ١٩٩٦م أدان المجلس الممارسات الإسرائيلية والمتعلقة بإغلاق المدن الفلسطينية ، ومصادرة الأراضي ، واستمرار الاستيطان ، وطالب المجتمع الدولي العمل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة فيما يتعلق بالقدس والمستوطنات واللاجئين . وأكد المجلس مرة أخرى على عروبة القدس وأدان الممارسات الساعية إلى تغيير الوضع في المدينة ، وطالب بذل الجهود لانضمام إسرائيل إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية[٢] ، غير أن كل هذه القرارات والدعوات والتنديدات والإدانات لم تلق أذن صاغية لدى الآخرين لمعرفتهم بأنها لن تتعدى البيانات الختامية التي غالباً ما تحفظ في ملفات لا تخرج منها إلى حيز التطبيق العملي[٣] .

وفي يوم ٢٢ يونيه عام ١٩٩٦م انعقد مؤتمر القمة العربي في القاهرة وأكد في بيانه الختامي على أن القضية الفلسطينية هي جوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي ، وأن السلام لا يتحقق إلا بالانسحاب من كل الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية وتمكين

---

(١) جريدة الحياة ، ١٩٩٤/٣/٢٨م .

(٢) جريدة الحياة ، ١٩٩٥/٩/١٥م .

(٣) جريدة الأهرام ، ١٩٩٦/٣/٦م .

الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس العربية . وأكد القادة العرب رفضهم الممارسات الإسرائيلية الرامية إلى تغيير الوضع الديمغرافي والقانوني لمدينة القدس ، وكذا تمسكهم بقرارات الشرعية الدولية في هذا الشأن .

وبعد تشكيل حكومة الليكود في إسرائيل برئاسة نتنياهو في يونية عام ١٩٩٦م أكد مجلس الجامعة في دورته رقم ١٠٦ في سبتمبرعام ١٩٩٦م على أهمية الاستمرار في عملية السلام العادل والشامل ، ورفض الإجراءات التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية[١] .

وفي دورته الطارئة في ديسمبر ١٩٩٦م طالب بوقف المصادرات للأراضي وإزالة المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي العربية والفلسطينية ، معتبراً أن الخطوات التي أقدمت عليها الحكومة الإسرائيلية تتنافى تماماً مع مبدأ الأراض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد[٢] .

ونكتفي بهذا القدر من البيانات والإعلانات والتنديدات والتي لا تختلف في بعضها عن البعض الآخر .

البيئة الإقليمية للمفاوضات وردود الفعل الناجمةعنها :

يلفت النظر في هذا الشأن أن حالة الانقسام والخصام العربي قد عكست نفسها على عملية التفاوض لا سيما وأن جانباً كبيراً من التشتت العربي يرجع إلى التغلغل الأمريكي في النظم العربية ، وإن كان الأمر قد شذ نسبياً في نطاق الدول العربية المعنية مباشرة بالتفاوض المعروفة بدول الطوق التي شهدت قدراً محدوداً من التشاور الذي ظل على صعيد ثنائي تمثل في لقاءات ثنائية على مستوى القمة بين دمشق والقاهرة ، ودمشق وبيروت ومنظمة التحرير الفلسطينية والقاهرة ، وبين المنظمة والأردن[٣] ، وحيث تطلبت الأحداث تنسيقاً أكثر شمولاً في هذه الاتصالات والتشاور على مستوى وزراء الخارجية أو ما دون ذلك : على مستوى رؤساء الوفود مثلاً . كما أن غياب الجامعة العربية وتراجع القضية الفلسطينية من مركز الصراع العربي الإسرائيلي وجعلها إحدى القضايا المطروحة في هذه المفاوضات ، هو مؤشر على أن تسوية الصراع العربي الإسرائيلي لم تعد أكثر قضايا الإجماع العربي إلحاحاً .

---

(١) الأهرام ، ١٩٩٦/٩/١٥م .

(٢) جريدة الحياة ، ١٩٩٦/١٢/٣م .

(٣) محمد خالد الأزعر: في ملف السياسة الدولية، الطريق نحو سلام عربي – إسرائيلي .. القضايا والمشكلات، السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، أكتوبر ١٩٩٣م ، ص ٧٨ .

وقـد أتـاح مدخل المشاورات الثنائية للأطراف غير العربية أن تفرض وجهات نظرها بالنفاذ عـبر فـوارق مواقـف الأطـراف العـربية مـن التسـوية وفـى المحصـلة أصـبحت الأطـراف العـربية فـى التسـوية كأطـراف وليـس كطـرف واحـد وظهر أن كل طرف منهم قد تخلى عن جانب مهم من مفاهيمه التقليدية التاريخية للتسوية المطلوبة .

ولـتدارك مـا يمكـن تداركـه لجـأت الأطـراف العـربية المفاوضـة إلى آليـة تـبادل المعـلومات ووجهات النظر وتقويم مسار المفاوضات عبر اجتماعات تعقد على مستوى وزراء الخارجية عقب كـل جولـة تفاوضـية فى إحدى عواصم الطوق والإعلان المستمر عن الإتفاق على مواقيت تحكم جميـع مسـارات الـتفاوض الثـنائية بشـكل خـاص . مـثل الالـتزام بهـدف التسوية الشاملة وتنفيذ قرارات مجلس الأمن رقمى ٢٤٢ ، ٣٣٨ على الجهات الفلسطينية والسورية والأردنية ، والقرار رقم ٤٤٥ على الجهة اللبنانية وتأكيد الربط بين المرحلتين الانتقالية والنهائية فى المسار الفلسطينى وعـدم شـرعية الاسـتيطان والـتأكيد عـلى شمولـية الحـل وفقاً لما نصت عليه تعهدات راعياً عملية السلام ، ورفض أية محاولة للتجزئة والانفراد[١] .

غـير أن شـكوكاً قـد بـرزت حـول فاعلية التنسيق بين المفاوضين العرب . وقد تأكدت هذه الشـكوك بعد الإعلان عن توصل الجانبين الأردنى والإسرائيلى إلى اتفاق أولى على جدول أعمال مشترك عقب الجولة السابعة للمفاوضات الثنائية فى أكتوبر ١٩٩٢[٢] . وهو الإعلان الذى أثار مخاوف بقية المفاوضين العرب وخاصة الطرف الفلسطينى إذ اعتبره الفلسطينيون والسوريون أنه يقـرب مـن إعـلان المبادئ ولا يستبعد أن يكون هذا الإعلان هو الدافع الأهم للمباحثات السرية الفلسطينية ـ الإسرائيلية فى أوسلو .

والواقـع أن هـذا المؤتمر قد جاء بالتصور الذى قدمته السياسة الأمريكية ، وكشفت جولاته مـدى عمـق الخلافـات بين الأطراف العربية المشاركة فى المفاوضات ، وهى سوريا ولبنان وممثلوا الشـعب الفلسـطينى مـن جهـة وبـين الأردن مـن جهـة أخرى .وكذلك الخلافات التى برزت بين الأطراف العربية بعد محاولات بعضها التوصل إلى اتفاقات سرية مع إسرائيل وبعيداً عن أفكار بقية الأطراف والتنسيق معها[٣] .

---

(١) محمد خالد الأزعر : المصدر السابق مباشرة ، ص ٧٨ .

(٢) نفس المصدر ص ٧٨ .

(٣) د. المختار مطيع : الوطن العربى والنظام العالمى الجديد ، التفاعلات والتأثيرات ، شئون عربية، العدد ٧٤، القاهرة ، يونيه ١٩٩٣م ، ص ٦٣ .

إن مؤتمر مدريد قد جاء إلينا بنظرية الواقعية الجديدة التي تبدو مندفعة لشق الطريق أمام عملية السلام ، فالواقعيون ـ أو الواقعون الجدد ما فتئوا يتحفوننا بأطروحة إن زمن الانفعال قد ولى وأصبح المحذرون من الانزلاق في مغبة التنازلات متخلفون عن الركب غارقون في الماضي تخطاهم الزمن وتجاوزتهم الأحداث ، وبذلك جعلوا من مدريد غطاء طروحاتنا وسقف طموحاتنا في مواجهة إسرائيل ، وطلعت من جديد كامب ديفيد إلى السطح مع الفارق أنه في كامب ديفيد كان المتلهف شخص عربي واحد بالأحرى زعيم عربي واحدى أما مدريد فقد جلب القطيع بالجملة بإستثناء الأغنام المصابة بالجرب التي لم تكن مقبولة من وجهة نظر الراعي الأمريكي لدخول سوق المفاوضات فبالإضافة إلى الموقعين هناك المهرولون والمتسللون من شق الباب بإشارة أمريكية(١) ، وهناك المنتظرون على أحر من الجمر ، للضوء الأخضر في إشارة السير إلى عملية السلام التي أصبحت محطة رئيسية في التاريخ المعاصر للنظام العربي تؤدي إلى انتهاء مرحلة إقليمية في تطور هذا النظام لها سماتها وطبيعتها وقواعدها ، إلى مرحلة إقليمية جديدة بدأت تظهر ملامحها ولو أنها لم تتجزأ بعد ، ويتواكب هذا التحول مع تطور عملية السلام .

وانطلاقاً من هذه المعطيات فإن مؤتمر مدريد شبيه بمؤتمر فيينا أو مؤتمر فرساي حيث يعمل المنتصرون على صياغة علاقة جديدة للأطراف المشاركة ، ووضع أجندة جديدة لهذه العلاقات وتتضح معالم وملامح النظام الذي تجري صياغته من خلال هذا المؤتمر والتفاعلات المحيطة به والتي تجري حوله .

إن الوضع القائم في مؤتمر مدريد كان ضاغطاً بشدة على العرب لغياب أي نوع من التوازن مع إسرائيل ، والذي أفرز معادلة مثيرة للاهتمام قوامها أن حافز الحد من الخسارة عند العرب رغم تفاوتها فيما بينهم كان يقابله حافز زيادة المكاسب عند إسرائيل باقتناص هذه اللحظة التاريخية ، فالأطراف العربية جاءت من مواقع متضاربة بسبب أزمة الخليج ، وكانت للأسباب ذاتها تعيش ضغوطاً متفاوتة هددت القضية ومعها الهوية عند الفلسطينيين ، والنظام وربما الدولة عند الأردن ، والموقع والمصالح الإقليمية والأرض عند سوريا .

وقد اتسمت عملية السلام عند انطلاقها باختلال كبير في موازين القوى الدولية والإقليمية لصالح إسرائيل ، وزاد من هذا الاختلال حالة الغيبوبة التي دخلها النظام العربي كطرف فاعل

---

(١) كلوفيس مقصود : السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، المستقبل العربي ، العدد ٢٠٧ ، بيروت ، ١٩٩٦/٥م ، ص ٦٥ .

نتيجة التفكك الذى أصابه[1] ، وقد سمح ذلك كله لإسرائيل بتحديد الأجندة الفعلية لعملية السلام ومسار العملية واللجوء إلى لعبة السرعات المختلفة على المسارات الثنائية الأربعة لإحداث مزيد من الضغوطات العربية المتبادلة ، ومنع تبلور ورقة عربية تشكل احتياطاً تفاوضياً لكل الأطراف العربية فى المفاوضات ، ولم يكن ذلك بالغريب إذ كان التشكيك بالآخر وليس التنسيق مع الآخر سمة العلاقات القائمة فى إطار دول الطوق ، ونشير إلى ثلاثة أمثلة للدلالة على غياب المستوى المطلوب من التنسيق بين الأطراف العربية :

أولاً : لم تنشأ آلية للتنسيق الشامل الذى يفترض أن يتمحور حول آلية أصغر ، تمثل الدول الداخلة فى المفاوضات ، كأن يكلف جهاز فى كل وزارة خارجية عربية بالقيام بدور الاتصال وبنك المعلومات .

ثانياً : اتسمت اجتماعات دول الطوق بالموسمية ، وكان بعضها من نوع رفع الكلفة ، فقد كانت خالية من المشاورات فى العمق وخلت من أى محاولات لبلورة استراتيجية مشتركة أو توزيع أدوار وتحديد اتفاق عربى لحركية المفاوضات .

ثالثاً : غيبت أمريكا جامعة الدول العربية وغيبت الجامعة ذاتها وأعفت نفسها من أن تكون طرفاً فى اجتماعات دول الطوق للقيام بدور قناة اتصال ذات اتجاهين بين المفاوضين من جهة والعرب الآخرين من جهة أخرى . فعدم مشاركة الجامعة العربية كان يعنى حالة من الانقطاع بين دول الطوق والكل العربى .

إن الغيبوبة التى أصابت الأنظمة العربية قد وصلت عدواها إلى بعض المثقفين العرب فتطورت الحالة عند هذا البعض من المثقفين إلى صراع منذ أن قادتهم بعض الأنظمة العربية على غفلة إلى مؤتمر مدريد كمتفرجين وليس مشاركين بعد أن حولتهم بعض آلاف الدولارات الخليجية إبان أزمة الخليج من الواقعية الاشتراكية والماركسية إلى واقعية نقيضة هى واقعية التبعية للإمبريالية التى وقعت فيها بعض الأنظمة العربية من قبلهم واستمرت حتى ما بعد أوسلو وبرزت بشكل واضح فى مؤتمر كوبنهاجن ١٩٨٦م .

---

(١) ناصيف حتى : تأثير التسوية على النظام السياسى الإقليمى العربى ، فى كتاب التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى وتأثيراتها على الوطن العربى ، تحرير أحمد يوسف أحمد ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ، القاهرة ١٩٩٦م ، ص ص ٤٣ ٤٨ .

السياسة الأمريكية فى تجزئة العرب ، كمقدمة للنظام الإقليمى الجديد :

سبق وأن أشرنا إلى قوة الإصرار الأمريكى على انخراط الأطراف العربية المعنية بالتسوية فى مؤتمر مدريد منفردة ، وتمكنه من إقناع كل طرف بطريقته بعيداً عن الطرف الآخر على مائدة المفاوضات ، لكن ذلك لم يكن كافياً من وجهة نظر السياسة الأمريكية والصهيونية ، فقد عمدت إلى إشراك التجمعات الإقليمية العربية الأخرى فى

وترتيباً على ذلك فإن سلوك الدول بهذا المعنى يعنى الاعتراف الضمنى بإسرائيل . وأنها لم تعد بالنسبة لها المصدر الرئيسى لتهديد أمنها أو الأمن القومى العربى .

وعمدت السياسة الأمريكية إلى تجزئة الوطن العربى بين دول طائعة ودول عاصية ، الأولى يتم التعاون معها ، والثانية يتم التعاون عليها والتحالف ضدها [1] .

لا يوجد اتفاق على المبادئ الرئيسية التى تحكم عملها ، فإعلان دمشق الذى وقع عليه فى مارس ١٩٩١م بين دول الخليج الست وكل من مصر وسوريا والذى كان يؤمل أن يصبح نواة لترتيبات أمنية قومية سرعان ما اختلفت الدول الخليجية حول مضمونه بقدرة أمريكية وضاعت العشرة مليارات دولار الموعودة للتنمية فى مصر وسوريا ، وصار لا يعدو أن يكون حبراً على ورق ، أما المجموعة الثانية فلا يوجد بينها أى اتفاق على الإطلاق لقد توافق انعقاد مؤتمر مدريد ومفاوضات ما بعد مدريد مع بروز أزمات تكاد تعصف بالنظام الإقليمى أو بالأحرى ما تبقى من أطلال النظام الإقليمى العربى ، فقد تعمقت آثار نفسية حادة على المواطن العربى وخاصة فى دول الخليج وانتشر حوار مباشر وعلنى حول جدوى الارتباط بالوطن العربى وحول جدوى الشعارات العربية ، مثل الأمن القومى العربى والوحدة العربية ، ونادى البعض دون خجل بأهمية أولوية التعاون الخليجى الإيرانى على أى تعاون مع الدول العربية ، غير أن ما حدث من تطورات جعلت من الخليج عرضة للسلب والنهب الإيرانى والأمريكى ، مثل استباحة احتلال الجزر الثلاث بطرد مواطنى الإمارات فى جزيرة أبو موسى وإعلان السيطرة الكاملة عليها عام ١٩٩٢م ، وصفقات الأسلحة ونهب الثروة البترولية وعائداتها مقابل الحماية الأمريكية المزعومة لأنظمة دول الخليج .

---

(١) عبد المنعم المشاط : الوجود العسكرى الأجنبى وتهديد الأمن القومى العربى ، مجلة منبر الشرق ، العدد ١٧ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م ، ص ١٢٩ .

ولا شك أن هذه الآثار مجتمعة وخاصة الوجود العسكرى الأجنبى أدى إلى بروز حالات عديدة رافضة لها . عبر بعضها عن ذلك باستخدام العنف وما يزال الآخر فى مرحلة تدبر للتعبير عن هذا الرفض . وترتب على ذلك اهتزاز صورة النظم السياسية فى عدد كبير من الأقطار العربية وتدهور مستوى الاستقرار السياسى بها .

انتصار العاطفة على العقل فى ردود الفعل العربية :

غيرت حرب الخليج الثانية الكثير من المفاهيم السائدة فى التعامل العربى الرسمى والشعبى وفى السياسة العربية . إذ قلت النظرة المعادية لأمريكا وإسرائيل فى الدول التى شاركت فى التحالف الغربى وزادت الكراهية تجاه الأطراف التى وصفتها القيادة الكويتية " بمجموعة الضد " مقابل الحب والانبهار المفرط فى الكويت بالأمريكيين وفى بعض دول الخليج عداء شديد للدول التى لم تنضم إلى التحالف الأجنبى ، بلغ إلى درجة أن الشيخ زايد بن سلطان رئيس دولة الإمارات العربية (وهو رجل عربى أصيل وغيور) نادى عشية بدء المشاورات التمهيدية لعقد مؤتمر مدريد بضرورة تجاوز منظمة التحرير الفلسطينية ودعا الشعب الفلسطينى إلى اختيار قيادة بديلة لعرفات ومجموعته[1] ، واستثمرت سوريا هذا الموقف الصعب لمنافسيها (الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية) . وعندما تصاعدت وتيرة المشاورات التى كان يجريها بيكر من أجل عملية السلام عقد فى دمشق اجتماع لجبهة الانقاذ الفلسطينى فى ٢١/٤/١٩٩١م حيث صدر بيان رفض المؤتمر الإقليمى وعارض فكرة الوفد الأردنى الفلسطينى المشترك ، وكذلك اقتراح الوفد العربى الموحد .

وقد عبر عن هذا التوجه المستقل الرئيس السورى حافظ الأسد عشية انعقاد المؤتمر عندما قال " إن لكل دولة من الدول المحيطة بإسرائيل ظروفها ، ومواقفها ولها أن تأخذ الموقف الذى تراه مناسباً شريطة ألا يصل إلى الحد الذى يؤثر على الموقف العربى الموحد تجاه قضية مصيرية كهذه القضية[2] ، وكانت دمشق تركز من خلال جولات جيمس بيكر على الانسحاب وحل المشكلة اللبنانية .

---

(١) موسى بريزات : تأثير السلام على العلاقات السياسية العربية ، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر الاستراتيجى العربى الرابع ، القاهرة ٢٦ – ٢٨/٥/١٩٩٦م ، ص ٥ .

(٢) جريدة البعث ، دمشق ، ٢٦/١٠/١٩٩١م .

لقد دخلت الأطراف العربية مفاوضات السلام مع إسرائيل وكل منها يتوقع الحصول على دور إقليمي يعتمد مداه ومردوده السياسي والاقتصادي والأمني على مدى مبادرة هذا الطرف ونشاطه واقتناص الفرصة دون غيره وليس على ما تعمل هذه الأطراف مجتمعة ، ولم تستفد الأطراف العربية المنخرطة فى التحالف الدولى من ضياع الفرص والآمال التى كانت نتائج إعلان دمشق قد كونت أكبر نكسة لها منذ أن أعلنت دول خليجية فى أسبوعه الأول أن الأمن يخص كل دولة بذاتها يكون لها الحق فى الاستعانة بمن تراه مناسباً وما تراه مفيداً لتحقيق أمنها بشكل انفرادى ، وقد عبر عن خيبة الأمل هذه مسئول سورى بقوله " إن انضمام سوريا إلى التحالف الثلاثينى كان أخطر قرار ، وأن الظروف نفسها التى أدت إليه ، هى التى أدت إلى قرار المشاركة فى مدريد[1] ، ولهذا فإن المحلل لتأثير عملية السلام على العلاقات السياسية العربية لا يستطيع فهمها خارج مسألتين رئيسيتين هما :

١ - صراع الأدوار والتغيير المستمر فى العلاقات بين هذه الأطراف قرباً أو بعداً تأييداً أو رفضاً .

٢ - تلخيص المواقف والمواضيع التى تعتمدها الأطراف للتحكم فى حركة الأحداث والتطورات من أجل تسييرها من قبل كل طرف باتجاه يخدم دوره .

ولم تكن مصر بعيدة عن صراع الأدوار فقد زار الرئيس مبارك دمشق[2] فى ٢٥/١١/١٩٩١م لتأكيد التنسيق مع القيادة السورية وإقناع الرئيس الأسد بالاشتراك فى المفاوضات المتعددة الأطراف والتى اقترح الأسد أن تدخلها سوريا لقاء تعهد سرى إسرائيلى بالانسحاب من الجولان ولم تخف القيادة المصرية تخوفها مبكراً من أن يكون السوريون والفلسطينيون أقرب إلى إسرائيل من الأردن ومصر.

وفى عام ١٩٩٢م أبدت مصر رغبتها فى الانضمام إلى الاتحاد المغاربى من أجل تعزيز دورها على الساحة العربية والوصول إلى مجموعة حوض البحر المتوسط .وكان تقارب القاهرة من الرباط وقتها يهدف إلى إبعاد استحواذ الملك الحسن على الورقة الفلسطينية، وإمكانية انجذاب عرفات نحو الرباط .

---

(١) صحيفة الخليج الظبيانية (الإماراتية) ، ٦/٣/١٩٩٢م .

(٢) الأهرام ، ٢٦/١١/١٩٩١م .

اتفاق أوسلو الفلسطيني ـ الإسرائيلي :

وعلى ما يبدو كانت عوامل الشك بين الأطراف العربية هي التي طغت على مرحلة ما قبل انعقاد المؤتمر وبعده ، ودفعت بالفلسطينيين إلى الدخول في مفاوضات سرية ومنفردة مع الإسرائيليين وبعيداً عن جولات المفاوضات الثنائية أو متعددة الأطراف ، فبينما كان الاستعداد جارياً لعقد جولة المفاوضات الحادية عشر فوجئ العرب والعالم بخبر اتفاق إعلان المبادئ فى أوسلو فى ٢٠ أغسطس ١٩٩٣م ، ووقع عليه محمود عباس (أبو مازن) وشيمون بيريز وحصل "بوهان يورجن" وزير خارجية النرويج على توقيع عرفات يوم ٩ سبتمبر وعلى توقيع رابين يوم ١٠ سبتمبر بعد زيارته إلى إسرائيل .

وفى الواقع فإن المفاوضات فى أوسلو وإن كانت سرية للغاية بالنسبة لأعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وأعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح ، فإن أطراف عربية وغير عربية كانت على علم بما يجرى فى أوسلو وقد نشر تحقيق كامل فى ملف خاص بمشروع غزة ـ أريحا أولاً " فى مجلة قضايا دولية " وقد قامت مصر بدور فى تحقيق اتفاق فلسطيني ـ إسرائيلي[1] يخدم استراتيجية مصر فى إعادة بناء التحالف الاستراتيجى مع أمريكا على أسس جديدة فى مواجهة دعوات متزايدة فى إدارة كلينتون، تنادى بتقليص حجم المساعدات المقدمة لمصر بشقيها العسكرى الاقتصادى .

وبالنسبة للجانب الفلسطيني تضمنت رسالته الاعتراف بحق دولة إسرائيل فى الوجود فى أمن وسلام فى الشرق الأوسط ، وإدانة اللجوء إلى الإرهاب والأفعال الأخرى العنف ، كما تضمنت الرسالة قبول المنظمة لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ [2] وإلغاء البنود التى لا تتفق مع التزاماتها الجديدة من الميثاق الوطنى الفلسطيني وتعتبر لاغية وغير سارية المفعول . أما الجانب الإسرائيلى فقد قرر الاعتراف بالمنظمة كممثل شرعى للشعب الفلسطيني والبدء فى مفاوضات مع المنظمة من خلال عملية السلام فى الشرق الأوسط .

وفى رأينا فإن الأمر هنا فى غاية الوضوح وليس بحاجة إلى أى استفسار أو تعليق ، فالمنظمة قد اعترفت بكل شئ مقابل لا شئ ، فهى اعترفت بشكل صريح بوجود إسرائيل كدولة فى منطقة

---

(١) موسى بريزات : غزة أريحا أولاً ، مجلة قضايا دولية ، عدد ١٩٣ ، القاهرة ، ١٩٩٣/٩/١٩م ، ص ص ٦ ٩ .

(٢) انظر مادة (١) من إعلان المبادئ ، حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية .

الشرق الأوسط واعترفت ضمنياً بأنها منظمة إرهابية من خلال إقرارها بعدم اللجوء إلى الإرهاب ، بل ووضعت نفسها تحت السيف الصهيونى المسلط بتحميلها المسئولية عن أعمال جميع عناصر وأفراد المنظمة ، أما اعتراف إسرائيل بالمنظمة كممثل للشعب الفلسطينى ، فهو لا يعنى شئ ولا يوجد أى فارق فى أن تكون المنظمة هى الممثلة للفلسطينيين أو عناصر ممثلة من الأرض المحتلة .

موقف حركة حماس والفصائل الفلسطينية الأخرى من اتفاق أوسلو :

كانت حماس قد رأت منذ مؤتمر مدريد أن بعض أبناء القضية الفلسطينية خانوها وخانوا نضال الشعب الفلسطينى وتضحياته ، وبعد اتفاق أوسلو اعتبرت حماس أن القبول باتفاق " غزة أريحا أولاً ، هو قبول بوعد بلفور البريطانى[1] وقد انطلق موقف الفصائل الفلسطينية وحركة حماس والحركات الإسلامية الأخرى (حركة التحرير الإسلامى ، حركة الجهاد الإسلامى فى فلسطين حركة الجهاد الإسلامى - بيت المقدس[2] من المحاور الآتية :

١ - إن القبول باتفاق عزة أريحا أولاً يعنى القبول بشرعية الوجود الإسرائيلى فى فلسطين المحتلة وهو ما يهدد وحدة الشعب الفلسطينى ومستقبله وحقه فى تقرير مصيره .

إن القبول به يعنى القضاء على الانتفاضة وإلغاء موضوع القدس على الأقل خلال المرحلة الانتقالية .

إن الوثيقة التى حملت الرؤية الفلسطينية لم تطالب بالانسحاب من شبر واحد من الأراضى الفلسطينية المحتلة مكتفية ببدء تطبيق تجربة الحكم الذاتى وهو ما يعنى عدم التطرق إلى موضوع السيادة الجغرافية مما يطلق يد إسرائيل لتستولى على المزيد من الأراضى .

وفى هذا الصدد فإن بيانات وتصريحات المعارضة قد صدرت منذ إعلان الاتفاق. فقد صدر بيان الفصائل المعارضة فى ٢٠ أغسطس وقبل التوقيع عليه فى البيت الأبيض بواشنطن فى دمشق فى ١٩٩٣/٩/٢م[3] وتصريحات لإبراهيم غوشة الناطق الرسمى باسم حماس فى عمان

(١) علي الجرباوى : حماس مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ١٣ ،بيروت ، شتاء ١٩٩٣م ، ص ٧٠ .

(٢) القدس ، ١٩٩٣/١٠/١٤م .

(٣) مجلة إلى الإمام ، دمشق ١٠/٢ ، عدد ٢٢٠٢ ، ص ص ٢٠ - ٢١ .

فى ١٩٩٣/٩/٤م وكلها تندد بالاتفاق [1] . وقد اعتبرت المعارضة أن تمثيل المنظمة للشعب الفلسطينى يسهل كثيراً للدولة العبرية التعامل معها بالشكل الذى تراه مناسباً لخدمة المصالح الصهيونية ، أو أنها أى إسرائيل تلبس المنظمة عباءة الإرهاب من جديد وهو ما تردد أكثر من مرة على السنة القادة الصهاينة وعلى رأسهم نتنياهو .

والأرجح أن الإسراع بإعلان المبادئ قد أتاح الفرصة أمام عرفات ورابين لحضور احتفال التوقيع والذى تم فى ١٩٩٣/٩/١٣م فى البيت الأبيض .

ردود الفعل الفلسطينية من داخل منظمة التحرير :

كان رد الفعل الأول قد حدث قبل التوقيع على الاتفاق فى واشنطن حيث استقال محمود درويش من عضوية اللجنة التنفيذية ، وجمد شفيق الحوت نفسه من عضوية اللجنة التنفيذية ومن عمله كممثل للمنظمة بلبنان ، أما أول رد فعل بعد توقيع الاتفاق فقد جاء من الفصائل الفلسطينية العشر[*] التى اعتبرت اتفاق " غزة ـ أريحا " خيانة واختراقاً للقضية الفلسطينية لتصفيتها وإسقاط الحقوق الوطنية للشعب الفلسطينى ، كما دعت إلى مواجهة هذا الاتفاق وإسقاطه وإبدال قيادة منظمة التحرير بقيادة أخرى ودعت إلى مواصلة الكفاح المسلح وتصعيد الانتفاضة[2] .

الموقف السورى من اتفاق أوسلو :

اتسمت ردود الفعل السورية بالتحفظ على الاتفاق فلا هى أيدت ولا هى عارضت ، غير أن الشكوك قد سيطرت على الموقف السورى ، فقد أبرز الإعلام السورى ، أن سوريا تعارض لجوء منظمة التحرير إلى حل فردى مع إسرائيل دون وجود أى تنسيق مع الأطراف المعنية الأخرى غير أن سوريا ونظراً لعدم قدرتها على المعارضة قد بنت موقفها على نقاط ثلاث :

---

(١) مجلة فلسطين المسلمة ، لندن ، العدد ١٠ أكتوبر ١٩٩٣م ، ص ٢٩ .

(*) الفصائل العشر هى : الجهة الشعبية لتحرير فلسطين ، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين ، القيادة العامة ، فتح الانتفاضة ، فتح المجلس الثورى ، جبهة النضال الشعبى الفلسطينى جبهة التحرير العربية ، الصاعقة ، الجهاد الإسلامى .

(٢) ملف حوارات فلسطينية فى الخارج والداخل : موقف المعارضة وصيغة مدريد : أجرى الحوار فى دمشق كل من سميح شعيب وعبد القادر ياسين ، ماجد كيالى ، وفى الداخل ، ربى الحصرى ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد١٥ ، بيروت ، صيف ١٩٩٣م ص ص ١٠٨ ١٩٤ .

(أ) تأييد كل ما يراه الشعب الفلسطيني محققاً لآماله وأهدافه .

(ب) اعتبار أي إنجاز تفاوضي على أي مسار يساهم في المسارات الأخرى .

(جـ) وفي النهاية التمسك بالحل الشامل على أساس الانسحاب الإسرائيلي الكامل من كل الأراضي العربية المحتلة .

ورغم إشارة الإعلام السوري إلى خلو نص مشروع الاتفاق من أي نقطة تضمن الحقوق العربية في القدس وأن حق السيادة أو كلمة سيادة لم تظهر على الإطلاق في مشروع الاتفاق ورغم إعلان الإعلام السوري عن رفضه تقسيط الانسحاب الذي قبلته المنظمة ، إلا أن سوريا لن تكون فلسطينية أكثر من الفلسطينيين ، وأن رد فعل الشعب الفلسطيني سيكون له دور كبير في رسم المواقف العربية من الاتفاق[1] .

الموقف الأردني :

في عمان كانت صدمة الاتفاق أشد وقعاً منها في سوريا . حيث أن الأمر إذا كان بالنسبة لسوريا يكمن في تجاهل المنظمة لها فإن الوضع يختلف في الأردن حيث أن الوضع يتجاوز غياب التنسيق لأن الحلول المطروحة تمس الأردن بشكل أو بآخر . من هنا تحفظت الأردن في البداية على الاتفاق تعبيراً عن القلق من النتائج التي قد تترتب على قبول المنظمة للاتفاق وانعكاس ذلك على الوحدة الوطنية الفلسطينية ونشر بذور الاقتتال الفلسطيني الذي قد تدفع به إسرائيل لإفشال محاولة منظمة التحرير تسلم زمام الأمور في المناطق التي ستنسحب منها إسرائيل ، هذا بالإضافة إلى التبعات الأمنية والسكانية والاقتصادية التي ستتحملها الأردن وذلك نظراً لارتباط مدينة أريحا بالأردن عبر جسر اللنبي .

وبعد اتصالات أمريكية ومصرية لتطمين الأردن أعلن الملك حسين في ١٩٩٣/٩/٤م دعمه الكامل للاتفاق لأنه تضمن قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨[2] بالإضافة إلى متابعة البحث في قضايا هامة كقضية اللاجئين ووصف قرار المنظمة بقبول الاتفاق بالشجاعة والمسئولية تجاه معانات المواطنين في الأراضي العربية المحتلة ، وطالب الأطراف المعنية بتحكيم العقل بدلاً

---

(١) أحمد ناجي قمحة : الاتفاق الإسرائيلي الفلسطيني من أوسلو إلى واشنطن، السياسة الدولية ، العدد ١١٤، أكتوبر ١٩٩٣م ، ص ١٣٨ .

(٢) المصدر السابق ، ص ١٣٥ .

من العاطفة ، وفى رأينا فإن الجملتين الأخيرتين للملك حسين ليست أكثر من مقدمة لخطوة أردنية أكثر جرأة فى التفاوض الانفرادى مع العدو الصهيونى[1] .

اتفاق أوسلو وردود الفعل اللبنانية :

اعتبرت لبنان أن الاتفاق يشكل خروجاً على التنسيق العربى وأن معالمه ليست واضحة ، ورأت لبنان أن المشروع كما هو مطروح يتضمن مشكلتين خطيرتين الأولى عدم وضوح الرؤية بعد غزة – أريحا ، والثانية أن الصلاحيات المعطاة للفلسطينيين ضمن الحكم الذاتى ليست كافية ، فماذا يعنى احتفاظ الجيش الإسرائيلى بحقه فى التدخل فى غزة وأريحا ؟ وماذا يعنى بقاء المستوطنات الإسرائيلية تابعة لأمن الجيش الإسرائيلى وماذا يعنى بقاء حدود غزة وأريحا خاضعة للرقابة الإسرائيلية المباشرة ؟ ولذلك ترى لبنان أن هذه الصلاحيات أقل بكثير مما يطمع إليه الشعب الفلسطينى .

الموقف المصرى من اتفاق أوسلو :

اعتبرت القاهرة الاتفاق بداية طيبة ويجب تأييدها ، وأن الطريق الصعب قد بدأ بتوقيع اتفاقية غزة – أريحا " وأن العملية ستكون شائكة وحاولت القاهرة تقريب وجهات النظر بين الدول العربية التى وافقت على الاتفاق ومنظمة التحرير ، حيث اتصل الرئيس مبارك بالرئيس الأسد والملك حسين لشرح وجهات النظر الفلسطينية والتأكيد على ضرورة الاستمرار فى عملية السلام ، وتوجه وزير الخارجية عمرو موسى إلى إسرائيل أوائل شهر ١٩٩٣/٩ م لنقل وجهة النظر المصرية من الاتفاق[2] .

ردود فعل دول مجلس التعاون الخليجى إزاء اتفاق أوسلو :

رحب وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجى بمشروع الاتفاق كخطوة أولى فى طريق الحل العادل والدائم والشامل للقضية الفلسطينية والنزاع العربى الإسرائيلى على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ ، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية المحتلة وفى مقدمتها القدس الشريف وتأمين حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، كما

---

(١) الحياة ، لندن ، ١٩٩٣/٩/٥ .
(٢) المصدر السابق .

أعلن الوزراء عن استعداد بلادهم للعمل على تنمية اقتصاد غزة وأريحا ، ويستنتج من ردود الفعل العربية عمق التناقض في الموقف العربي إزاء الاتفاق ومدى ما وصلت إليه العلاقات العربية ـ العربية من وضع مريب تسودها الشكوك وعدم اليقين التي سادت المواقف العربية على امتداد الصراع العربي الصهيوني ابتداء باتفاقات الملك عبد الله السرية مع الصهاينة ، مروراً بكامب ديفيد ، وأخيراً وليس آخرا باتفاق أوسلو .

وفي رأينا فإن الاتفاق لم يمنح الفلسطينيين أكثر من سلطة مجلس بلدى (مجلس محلى) ناقص الحقوق ، وتوقيع السلطة الفلسطينية على الاتفاق أشبه بتوقيع سجين على اعترافات مكتوبة بيد المحقق تحت التعذيب في سجن سلطة مستبدة لا تعترف بحقوق الآخرين .

تطورات الموقف فى عملية السلام بعد اتفاق أوسلو وردود الفعل العربية :

إذا كانت أزمة الخليج وما بعدها وما رافقها من آثار قد خلطت الأوراق ، وعززت تراكمات ، التشوهات الإدراكية لدى القيادات والنخب العربية الحاكمة وفتحت باب الصراعات والانقسامات وعززت عدم الثقة بين القيادات العربية وأعمتها بحيث أصبحت غير قادرة على الرؤية لأدوارها وإمكاناتها ومصالحها في إطارها العربي وفي التحديات التي تواجهها[1] حتى يومنا هذا ، فإن اتفاقية أوسلو قد عمقت هذه التشوهات وعززت تراكمات التشرذم وعدم البصيرة وفتحت مجالات وفرص لطموحات بعض قيادات الدول العربية الصغيرة الهامشية لأن يكون لها دور في النظام الإقليمي الجديد حتى لو تم ذلك على حساب الأرض والعرض .

وعلى الصعيد الأردني أزالت اتفاقيات أوسلو حاجز اللوم والتحفظ الأردني الخجل فأخرجت القيادة الأردنية المفاوضات واللقاءات التي كانت مستمرة بينها وبين الكيان الصهيوني منذ الأربعينات من دهاليز السرية إلى مسرح العلن فعقدت اتفاق ومعاهدة السلام مع إسرائيل في وادي عربة أواخر أكتوبر ١٩٩٤م وأرست لأول مرة في التاريخ مبدأ غريب ، هو مبدأ المفاوضة على الأرض وتأجيرها .

---

(١) مبروك هايس الفالح : التحولات فى العلاقات العربية – العربية (١٩٩٦ – ١٩٩٧م) دراسة مقارنة فى الإدراك للنخب العربية الحاكمة المحورية ، المستقبل العربى ، العدد ٢٢٠ ،بيروت ،١٩٩٧/٦م، ص ١٨ .

ردود الفعل الخليجية والمغاربية بعد أوسلو ـ التهافت والهرولة وسياسة التطبيع :

حتى شهر سبتمبر عام ١٩٩٣م لم يكن لإسرائيل أى علاقات رسمية مع الدول العربية ، باستثناء مصر التى كان لها الرغبة فى أن تقوم دولاً عربية أخرى بنفس خطوة كامب ديفيد فى إقامة علاقات دبلوماسية كاملة ، حتى لا تظل وهى الدولة الرائدة حقاً فى المنطقة العربية وحيدة فى الوسط العربى فى هذا الصدد ، وقد ترجمت تلك الرغبة بعض الصحف المصرية بعد اتفاق أوسلو ومعاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية عندما كتبت بنوع من البهجة والافتخار "إن الدول العربية قد تأخرت ١٥ سنة عما قامت به مصر ونادت به وثبت بالقطع سلامة التوجه المصرى بأن لا حل للصراع العربى الإسرائيلى إلا السلام والتطبيع الكامل مع إسرائيل .

وفى أوائل عام ١٩٩٦م أصبح لإسرائيل علاقة كاملة مع دولة عربية أخرى هى الأردن وعلاقات عند مستوى أقل مع المغرب تتمثل فى مكتب اتصال لكل منهما ، وعلاقات تجارية ومصرفية فضلاً عن الزيارات الرسمية المتكررة(١) .

وشهدت العلاقات بين كل من تونس وقطر وسلطنة عمان تقدماً ملحوظاً فى الشهور الأولى من عام ١٩٩٦م ، تختلف فيمستوياتها من افتتاح قسم لرعاية المصالح بين كل من تونس وإسرائيل ، وتبادل التمثيل التجارى بين إسرائيل وكل من سلطنة عمان ودولة قطر، وجاء هذا التطور نتيجة لاتصالات مكثفة سابقة ، زادت وتيرتها فى أعقاب توقيع الاتفاق الفلسطينى الإسرائيلى فى واشنطن فى ١٣/٩/١٩٩٣م ودخلت مرحلة جديدة بعد توقيع الاتفاق الأردنى الإسرائيلى فى أكتوبر ١٩٩٤م(٢) .

وفى اعتقادنا أن هذه التحولات لم تكن نابعة فقط من دافع التهور واستباق انتهاز الفرص فى تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية إقليمية لهذه الدول العربية ، بل هى سياسة أمريكية إسرائيلية جرى تصميمها على نحو يسمح بإشراك الدول التى لا توجد حدود مشتركة ولا اقتصاديات مشتركة بينها وبين إسرائيل ، فى عملية تفاوض مباشرة مع الكيان الصهيونى ، وقد تمثل هذا فى مؤتمر مدريد والمحادثات متعددة الأطراف .

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى : ١٩٩٣م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٤م ، ص ص ١٧٧ ١٨٠ .

(٢) أشرف راضى : العلاقات الإسرائيلية الخليجية والمغاربية ، السياسة الدولية ، العدد ٢١٥ ، يوليو ١٩٩٦م ، ص ١٠٤ .

ففي أبريل عام ١٩٩٤م شارك وفد إسرائيل في لجنة الموارد المائية المنبثقة عن المفاوضات متعددة الأطراف في سلطنة عمان والتي تقرر أن تكون مسقط مقر المركز الدولي لتطوير تكنولوجيا مياه البحر .

وفي مايو ١٩٩٤م ، عقدت لجنة التسلح اجتماعاتها في الدوحة عاصمة قطر ، كما اختيرت المنامة عاصمة البحرين لتكون مقر اجتماعات لجنة البيئة في أكتوبر من نفس العام ، وعقد في الدار البيضاء المغربية مؤتمر القمة الاقتصادية للشرق الأوسط من ٣٠ أكتوبر إلى ٢ نوفمبر ١٩٩٤م الذي مثل نقطة البداية العملية الخطيرة لبناء نظام الشرق أوسطية[١] والذي تولت تنظيمه والدعوة إليه الاستخبارات الأمريكية ممثلة في : مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي ، والمنتدى الاقتصادي الدولي بمدينة دافوس السويسرية ، وقد دعيت للمشاركة في الإعداد لمؤتمر الدار البيضاء مؤسسات منها :

١ ـ مؤسسة المبادرة من أجل السلام في الشرق الأوسط

٢ ـ بنك لومي الإسرائيلي .

٣ ـ صندوق والتركولونيالي الأمريكي .

٤ ـ صندوق فريالنجتون . الذي أسسته مؤسسة أدموند وبروتشلد .

٥ ـ صندوق أوريكس بمشاركة سلطنة عمان .

وعقدت عدة مؤتمرات وندوات في القاهرة كان من بينها مؤتمر شركات التنمية الذي عقد في الفترة من ٦ ـ ٧ ديسمبر ١٩٩٤م وكانت هذه المؤتمرات تتحرك بعيداً عن الدول العربية[٢] وحتى التي شاركت فيها ومعظمها في القاهرة فإن المشاركة العربية كانت هامشسية إلى حد بعيد.

وكانت تونس مقراً لاجتماعات الحد من التسلح في ديسمبر ١٩٩٤م[٣] وإن كانت دولاً مثل تونس والمغرب وعمان قد اتخذت مواقف مغايرة للإجماع العربي ، مثل الموقف التونسي الموافق منذ الستينيات والمغربي من أوائل السبعينيات عندما احتضنت المباحثات السرية بين

---

(١) أمين عز الدين : مشروعات التطبيع في مجال القوى العاملة (في كتاب) الشرق أوسطية ، مخطط أمريكي صهيوني ، تحرير حلمي الشعراوي ، مكتبة مدبولي ، ط ١ ،القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص ١٦٩.

(٢) المصدر السابق ، ص ص ١٧٠ ١٧١ .

(٣) التقرير الاستراتيجي العربي ، مصدر سابق .

المصريين والإسرائيليين التى مهدت لاتفاق كامب ديفيد ، وخروج عمان عن الإجماع العربى بإبقائها على علاقاتها مع مصر بعد زيارة السادات للقدس ، فإن الغريب الجديد هو ، موقف قطر التى سارعت إلى التطبيع قبل غيرها بلقاء شيمون بيريز فى عام ١٩٩٤م فى مقر الأمم المتحدة واستقبال وفد إعلامى أثناء مشاركة إسرائيل فى اجتماعات لجنة الأسلحة فى المفاوضات متعددة الأطراف[١] .

مجلس التعاون الخليجى وتناقض المواقف فى العلاقات مع إسرائيل :

اتسمت العلاقات الخليجية مع إسرائيل بالتناقض الشديد سواء على مستوى مجلس التعاون أو على المستوى الداخلى للدولة نفسها ، فعلى المستوى الداخلى يظهر التناقض فى المواقف فى كل من عمان وقطر ، فبينما تميز الموقف العمانى عن بقية دول مجلس التعاون من القضية الفلسطينية وموقفها المتمثل فى فتح سفارة لفلسطين فى مسقط استقبلت إسحاق رابين فى ٢٦ ديسمبر ١٩٩٤م ، وإن كانت مسقط قد بررت استقبال رابين بالرغبة منها فى دفع سرعة التوصل إلى سلام شامل وعادل فى منطقة الشرق الأوسط .

وكانت قطر قد أرسلت وفداً إعلامياً من الإذاعة والتليفزيون القطرى إلى إسرائيل لتسجيل احتفالات الشعب الفلسطينى فى قطاع غزة وأريحا ، بينما استقبلت وفداً إعلامياً إسرائيلياً فى اجتماعات لجنة الأسلحة . وبينما استقبلت عمان وقطر والبحرين وفود إسرائيلية متعددة وعلى مستويات مختلفة فإن السعودية والإمارات لم تستقبل مسئولين إسرائيليين . كما لم تعقد أى اتفاقات ثنائية ، إذ تصر هذه الدول على حدوث تقدم على المسارين السورى ـ اللبنانى ـ الإسرائيلى وتضيف السعودية شرطاً آخر لاستقبال مسئولين إسرائيليين فى المستقبل هو تسوية وضع القدس الشريف . وتجدر الإشارة إلى أن جميع دول مجلس التعاون الخليجى ودول الاتحاد المغاربى باستثناء ليبيا وموريتانيا التى لم تشارك فى هذه الاجتماعات إلا مؤخراً ، فقد حرصت على المشاركة فى هذه اللجان التى بلغ عدد الدول العربية المشاركة فيها اثنتا عشر دولة ، وشجعت هذه الخطوات مجلس التعاون الخليجى على الإعلان فى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٤م[٢] وقبل أسابيع من توقيع الاتفاق الأردنى الإسرائيلى عن قراره برفع المقاطعة من الدرجة الثانية والثالثة ضد إسرائيل الذى ساهم إلى حد كبير فى تشجيع الشركات الأوربية والآسيوية الكبرى على الاستثمار فى إسرائيل ، كما أنها شجعت دولاً عربية على التعامل المباشر مع إسرائيل .

---

(١) جريدة الأنباء الكويتية ، ١٩٩٤/٥/٢٩م .

(٢) أشرف راضى : مصدر سابق ، ص ١٠٥ .

وبحلول عام ١٩٩٦م كانت المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل قد ألغيت بالفعل من قبل كل من تونس والمغرب وموريتانيا وقطر وجيبوتى وعمان[١] ، وأياً كان الأمر والضغوط التى تعرضت لها دول الخليج والدول الأخرى فإن من الأنسب أن يصدر القرار فى إطار الجامعة العربية ، احتراماً لهيئة العمل العربى المشترك[٢] .

شرم الشيخ وردود الفعل العربية :

انعقدت قمة شرم الشيخ فى ١٣ مارس ١٩٩٦م واستمرت حتى الخامس عشر منه بمبادرة أمريكية صرفة تهدف إلى جلب التعاطف العالمى مع إسرائيل بعد العمليات الجهادية الفلسطينية التى مثلت عمق الانفصال الشعبى والفكرى عن المواقف الرسمية العربية ، وبخاصة فى تلك البلدان المتحالفة مع الولايات المتحدة .

فبينما أصدرت معظم البلدان العربية بيانات رسمية تدين العمليات الاستشهادية وتصفها بالإرهابية ، كانت الأوساط الشعبية والفكرية ترى فيها الرد الفعال على الإرهاب والغطرسة الإسرائيلية ، ونجد هنا ضرورة للتنويه بأن الزعامات العربية هى التى وصمت النضال العربى والإسلامى ضد الصهيونية والتدخل الأجنبى بالإرهاب من خلال كثرة الثرثرة التى تستخدم فيها كلمة الإرهاب بمناسبة أو بدون مناسبة فى كل الخطابات ووسائل الإعلام السلطوية الرسمية حتى كاد العالم الغربى المعادى للإسلام أن يجعلها صفة عربية ـ إسلامية .

لقد عقد المؤتمر لمقاومة " الإرهاب العربى " تحديداً وبزعامة أمريكية قوية فقد أثار مقتل ٦٣ صهيونياً[٣] ، الشعور فى الضمير الأمريكى والأوربى ، بينما استشهاد الآلاف من العرب الفلسطينيين وتكسير عظام الأطفال وإباحة التعذيب قضايا لا يستحق الالتفات إليها .

حاولت مصر التأثير على طبيعة المؤتمر ونجحت جهود الرئيس حسنى مبارك إلى حد ما فى تغيير مساره ومسماه والمشاركة فى رئاسته مع الرئيس كلينتون ومنع وضع العبارات التى تسيء إلى الإسلام وحذفها من بيان المؤتمر الختامى كعبارة التنديد بالإرهاب الإسلامى التى أصر الجانب الإسرائيلى على أن يتضمنها البيان[٤] .

---

(١) مجلة الوسط الأسبوعية اللندنية ، ١٩٩٦/٤/٨م .

(٢) عبد المنعم على حسين : قرار مجلس التعاون الخليجى ومصير المقاطعة العربية لإسرائيل ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥م ، ص ١٧٢ .

(٣) عبد العاطى محمد : قمة شرم الشيخ وآفاق السلام والأمن بالشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد ٢٤ ، أبريل ١٩٩٦م ، ص ١٣٩ .

(٤) جريدة الشرق الأوسط ، لندن ، ١٩٩٦/٥/١٣م .

ورغم أن بعضاً من الصحف المصرية الرسمية (القومية) ، أدانت عمليات حماس ، إلا أن صحف المعارضة وكذلك عناصر قيادية ونيابية محسوبة على الحزب الحاكم فى مصر أعلنت تأييدها ووقوفها إلى جانب حماس ونضالها المشروع ضد العدو الصهيونى[1] .

كما أثار عدد من المثقفين والعلماء ومشايخ الأزهر الكثير من المناقشات والاعتراضات [2] تجاه بعض الفتاوى التى استبعدت الشهادة عن من قاموا بالعمليات البطولية الاستشهادية ضد الصهاينة المحتلين لأرض فلسطين وفى هذا المؤتمر تمكن كلينتون من حشد ٢٩ دولة بالإضافة إلى أمريكا وروسيا ، واشتركت فى هذه القمة ١٤ دولة عربية بعد أن ضمت إليها موريتانيا . والغريب فى هذا الصدد هو انضمام اليمن إلى هذه القمة دون أن تسبق لها المشاركة فى محادثات اللجان المتعددة ودون أن تدعى إلى مؤتمر مدريد أو قمة الدار البيضاء . وشاركت الجمهورية اليمنية فى مؤتمر الدوحة فيما بعد بحضور وزير خارجيتها مجاملة للاخوة فى قطر وإرضاءاً للولايات المتحدة الأمريكية[3].

وفى قمة صانعى السلام هذه وجه نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية القطرى الدعوة إلى شيمون بيريز لزيارة قطر نيابة عن أمير البلاد . كما تردد أن أمين اللجنة الشعبية للوحدة بليبيا جمعه الفزانى كان حاضراً فى هذا المؤتمر[4] .

الموقف السورى اللبنانى :

أدركت سوريا منذ جلسات التفاوض الثنائية الأولى من أن إسرائيل لم تكن جادة فى التوصل إلى سلام عادل وشامل يكون محوره الأرض مقابل السلام ، وأن الولايات المتحدة ستظل حليفاً استراتيجياً منحازاً لإسرائيل ولن تمارس عليها أى ضغوط تضمن الانسحاب من مرتفعات الجولان وجنوب لبنان والأراضى المحتلة فى فلسطين ، لذلك امتنعت الدولتان عن الاشتراك فى اللجان متعددة الأطراف ، ولم تشارك فى قمة شرم الشيخ ، إضافة إلى ذلك فقد اعتبرنا مقاومة الاحتلال نضالاً مشروعاً وعمليات حماس والعمليات الأخرى ضد الوجود

---

(١) الشرق الأوسط ، ١٩٩٦/٥/٧م .
(٢) الحياة ، ١٩٩٦/٤/١٠م .
(٣) الرئيس على عبد الله صالح : فى مقابلة مع المذيع سامى حداد فى قناة الجزيرة القطرية ، مايو ١٩٩٨م .
(٤) المؤتمر الدولى لصانعى السلام ، شرم الشيخ ، ١٣ مارس ١٩٩٦م ، القاهرة ، وزارة الإعلام ، الهيئة العامة للاستعلامات ، النشرات العامة والليزر ، ص ٤٥٥ .

الصهيونى عمليات نضالية واستشهادية ، كما حذرت سوريا من التنازلات والمعاهدات والتطبيع الانفرادى ونبه وزير الخارجية السورى الأردن إلى عدم التورط المؤدى إلى الحلول المنفردة انطلاقاً من حرص سوريا ألا يتعرض الأردن وأمنه للمخاطر وأن الانفراد بالأردن سينعكس على تحول الحل الذى هو ضمانه لتحقيق السلام الشامل والعادل للمنطقة ، وهو السلام الذى يضمن الأمن والاستقرار والازدهار للجميع . وأكد الشرع على عدم جدوى أى محاولة لجر لبنان إلى اتفاق منفرد وأن سوريا ولبنان طرف واحد فى هذا الصراع وأن لكل منهما دور ، وفى تقدير وزير الخارجية السورى أن كل من لبنان وسوريا محتاج للآخر .

ويظل الموقف السورى اللبنانى هو الأفضل ، فقد ظلت سوريا صامدة منذ مؤتمر مدريد حتى يومنا هذا رغم تعرضها للعواصف السياسية والتهديدات العسكرية أحياناً من قبل إسرائيل وأحياناً أخرى عن طريق تركيا ، إضافة إلى التلويح دائماً بفتح ملف مساندة الإرهاب . المتهمة به زوراً كلما اتخذت مواقف لا تعجب الولايات المتحدة ، وتشجيع دولاً عربية مثل الأردن على عقد الاتفاقات العسكرية والأمنية مع إسرائيل والإمعان فى السير على الطرق الشائكة التى قد تضر بالأمن العربى ومصالح الأمة ، مثل إرسال مراقب لحضور المناورة الثلاثية التى أجرتها الولايات المتحدة وإسرائيل وتركيا[1] فى فبراير عام ١٩٩٧م فى البحر المتوسط وعلى مقربة من السواحل السورية .

والغريب فى الأمر أن كل هذه التحركات تدخل فى إطار البحث عن دور ذو أهمية للأردن فى المنطقة منذ اتفاق وادى عربة ، والذى أكد عليه مسئول أردنى فى رده على سؤال وجهه إليه فيصل الشبول مندوب الوسط فى عمان حول الزخم السياسى الأردنى اللافت للانتباه فى الآونة الأخيرة فقال نسعى فقط لنلعب دورنا على قدر حجمنا ، ولا نريد أكبر منه ولكننا نرفض ما هو أقل[2] .

المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية وردود الفعل العربية :

سبق وأن ذكرنا أن فكرة المؤتمرات الشرق أوسطية والتخطيط لها والإعداد لانعقادها ومضمون أدبياتها ونتائجها وبياناتها الختامية كلها أمريكية إسرائيلية . فقد كانت إسرائيل

---

(١) مجلة الدراسات الفلسطينية ، وثائق عربية ، حديث صحفى لوزير الخارجية السورى فاروق الشرع لصحيفة الديار اللبنانية ، فى ١٩٩٣/١٠/٢٧م ، أجرى اللقاء : موفق مدنى .

(٢) مجلة الوسط ، لندن ، العدد ٢٠٧ ، ١٩٩٦/١/١٥م .

المبادرة فى طرح التصورات حول آفاق اقتصاد السلام سواءً من منظور التنمية الاقتصادية أو التعاون الإقليمى فى الشرق الأوسط . فبينما الأطراف الداعية الرئيسية إلى هذه الآلية ترى أن اتفاقات السلام وإن تكن ذات أهمية إلا أنها لا تصنع السلام ،وينبغى التعامل معها بوصفها الخطوة الأولى فى عملية طويلة ، فالسلام لا يتأكد إلا إذا تجسد فى شبكة كثيفة من العلاقات بين الأفراد والمجموعات ، والسلام لا يصبح واقعياً إلا إذا كان مرتبطاً بالتفاعل الاقتصادى . والأطراف المجتمعة فى النرويج ترى المصالح الاقتصادية بين الأطراف الداخلية فى أى تحالف يمكن أن تؤدى فى مرحلة لاحقة إلى حل سياسى ضمن ما يسمى إجراءات بناء الثقة .

والفكرة الثابتة فى هذه العملية تكمن فيما أسماه " كلاوس شواب "[1] أمين عام المنتدى الاقتصادى العالمى " خصخصة السلام " والتى تعنى أن عملية السلام فى الشرق الأوسط لا يجب أن تكون رهينة للسياسيين والدبلوماسيين بل تساعدها علاقات تجارية واقتصادية ، وهو ما أكده وزير الخارجية الأمريكى السابق " وارين كريستوفر " أمام مؤتمر القاهرة قائلاً " إن القطاع الخاص يستطيع أن يترجم وعود السلام إلى مكاسب حقيقية ويمنح الأفراد والمجتمعات جانباً من فوائد السلام تمهد الطريق للمصالحة الحقيقية بين الشعوب[2] ، فى الوقت الذى بدت فيه الأطراف العربية وكأنها ضحايا فقدان الإدراك والمفاجآت أو ضحايا الخوف من الحرمان من جنى ثمار اقتصاديات السلام. أو أسرى صدمة حرب الخليج وقرارات التفكك التى أحدثته هذه الحرب[3].

ويبدو أن القيادات العربية أو بعضها قد انساقت إلى مؤتمر الدار البيضاء وهى أسيرة الترويجات الإسرائيلية الأمريكية والصهيونية الدولية دون أن يكون لها برامجها الواضحة أو مشاريعها التنموية التى يمكن طرحها على المؤتمر ولجانه المتخصصة ، بينما تركزت الأنظار على الوفد الإسرائيلى والمشاريع الإسرائيلية المطروحة بإبهار ، وبدا رابين مزهواً بالتفوق الإسرائيلى فى كل شئ حتى على مستوى تنظيم الوفد الإسرائيلى إلى مؤتمر الدار البيضاء ، بينما ظهرت الوفود العربية تتسكع فى حجرات وصالات مقر المؤتمر لا تعرف ماذا تعمل ولا تجد للتنسيق فيما بينها سبيلاً ، فقد اتسمت الوثائق المصرية بالعمومية الشديدة وعدم الوضوح رغم أهميتها ونفس

---

(١) كلاوس شواب : المؤتمر الاقتصادى ، خصخصة صنع السلام ، الحياة ، ١٩٩٦/١١/٨م .

(٢) انظر كلمة كريستوفر فى مؤتمر القاهرة الاقتصادى للشرق الأوسط وشمال أفريقيا والتى تناقلتها كل وسائل الإعلام العربية وغير العربية .

(٣) طه عبد العليم : مشروعات التعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط ، السياسة الدولية ، العدد ١١٥، يناير ١٩٩٤م ، ص ١٨٧ ، بتصرف .

الحال بالنسبة لمعظم المشروعات العربية . ومن هنا ونظراً لعدم وجود أى تنسيق عربى يذكر سواءً بين الدول العربية أو على مستوى الجامعة لوحظ تهافت مخزى ومذل للعرب نحو إسرائيل خاصة بعض الدول الصغيرة ، الأمر الذى جعل الدكتور عصمت عبد المجيد يشكو من ظاهرة هرولة العرب نحو إسرائيل[1] ، والتى كان الأردنيون والقطريون هم أكثر الأطراف العربية رغبة فى الهرولة والعمل المشترك مع إسرائيل ، وربما هذا هو ما دفع شيمون بيريز بأن يتحرش بعصمت عبد المجيد حين سأله "متى ستنضم إسرائيل إلى الجامعة العربية ؟ ورد عليه الأخير ، عندما تتكلم اللغة العربية "[2] .

وفى هذا الصدد لابد من الإشارة إلى الموقف المشرف الذى اتخذه وزير الخارجية المصرى عمرو موسى أثناء الجلسة الافتتاحية إذ كادت المعركة اللفظية بين رابين وعرفات أن تعصف بالمؤتمر ، عندما أشار رابين إلى الحق التاريخى لليهود فى أرض إسرائيل ، فكان رد عمرو موسى حاسماً ومنطقياً نال إعجاب كل الحاضرين والمشاهدين على شاشة التليفزيون لوقائع الجلسة الأولى للمؤتمر .

(١) جريدة الأخبار القاهرية ، ١٩٩٤/١٢/٣م .

(٢) عبد المنعم المشاط : قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، يناير ١٩٩٥م، ص ٢٢٧ .

خلاصة الفصل السادس

ظلت اللغة العربية اقوى الحصون التى يحتمى بها الكيان القومى العربى قبل الإسلام وبعده، رغم ما تعرضت له الأمة من محاولات التفتيت والاستقطاب منذ الغزو الإغريقى والصراع الرومانى الفارسى الذى كانت ساحته الأراضى العربية .

ومع بزوغ فجر الإسلام أنزل الله القرآن فزاد الأمة العربية قوة ومنعة تمكنت من الصمود أمام كل المؤامرات والصراعات التى تخللت عهد الأمويين والعباسيين وتسببت فى سقوط الدولة العربية الإسلامية .

وفى عهد الخلافة العثمانية تعرضت الولايات العربية لمحاولة التتريك إلاّ أن اللغة العربية صمدت أمام كل هذه المحاولات وساعدها على ذلك انتشار القرآن الكريم فى الأمصار الإسلامية ، بل إن اللغة العربية قد جاءت فى مقدمة مقومات القومية التى أزكت فى نخبة المثقفين العرب روح القومية العربية والوعى القومى فى العصر الحديث ابتداءاً من النصف الثانى من القرن التاسع عشر مروراً برفض تتريك الجمعيات والحركات القومية العربية التى حاولتها جمعية الاتحاد والترقى ، وصولاً إلى ثورة يوليو ١٩٥٢م والتى مثلت قمة الصمود القومى العربى بزعامة القائد الخالد جمال عبد الناصر .وعلى الرغم من تعرضها لإنتكاسة انفصال الوحدة عام ١٩٩٦م والهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧م ، فقد كانت صامدة فى وجة المؤتمرات الامبريالية والصهيونية.

وجاءت أزمة الخليج الثانية ، حيث شكلت هذه الأزمة معضلة شديدة التعقيد أمام الجامعة العربية إذ لم يحدث فى تاريخ الجامعة منذ نشأتها فى عام ١٩٤٥م أن أدى نزاع بين دولتين عربيتين إلى احتلال إحداهما للأخرى .

إن احتلال الجيش العراقى لدولة الكويت لم يكن صدفة أو سحابة صيف عابرة ، بل جاء نتيجة حتمية لغياب الديمقراطية فى الوطن العربى كله ولشدة إحكام التسلط الفردى العشائرى فى كل من دولتى الكويت والعراق ، فالأزمة فى حقيقتها قد مثلت حصاد ومحصول تبعية الأنظمة العربية للإمبريالية الأمريكية التى أطلقت رصاصة الرحمة على النظام العربى بعد حرب عاصفة الصحراء .

وكانت نتيجة تناقض مواقف القيادات العربية أن جندت أنظمة الضد والـ مع كل وسائل إعلامها لتبرير مواقفها فى البداية ثم مالبث أن تحولت إلى استخدام الألفاظ السوقية التى أستهدفت الإنسان العربى والشعوب العربية قبل الأنظمة ضمن خطة مدروسة ومدفوعة الآجر.

وفى هذا الصدد فإن الموقف الجماهيرى الشعبى فى كل الأقطار العربية كان فى بداية الأزمة صاخباً محتجاً وشاجياً الغزو العراقى لدولة الكويت ، فقد تضمنت المظاهرات الجماهيرية فى كل البلاد العربية مطالبة بسرعة سحب القوات العراقية وإعادة نظام آل الصباح إلى الكويت ، ليس حباً فيهم بل خوفاً من أن تحقق المؤامرة الأمريكية أهدافها .

وما أن بدأت أرتال القوات الأمريكية فى التوافد إلى الأراضى المقدسة حتى تحول الموقف الجماهيرى إلى موقف عدائى من التدخل الأجنبى وتحولت المظاهرات التى كانت تطالب بخروج القوات العراقية من الكويت إلى المطالبة بخروج القوات الأجنبية من الأراضى المقدسة فى السعودية .

وتمثل الوعى الجماهيرى العربى الذى ظل متماسكا ومتعاطفاً ومدركاً لأبعاد الأزمة فى عدم الاستجابة لحملات الدعوة إلى التناحر وإلى العداء العربى العربى الذى كرسته الأنظمة من خلال وسائل إعلامها ، بينما سقط البعض من المثقفين فى أسر الدعاية الامبريالية بعد أن كانوا ضمن أدوات الدعاية الشيوعية فى المنطقة .

وعقد مؤتمر مدريد فى ظروف يصعب على أى طرف عربى عدم الاستجابة أو الرفض فى ضوء نتائج حرب الخليج الثانية التى دمرت بنية النظام العربى ، فقد جرت الأنظمة العربية المعنية إلى مؤتمر مدريد وهى فى حالة من الذهول والصدمة لا تعى إلى أى مذبحة تقاد ، فهى ذهبت إلى مدريد عارية بعد أن جردت من حماية الشرعية الدولية (الأمم المتحدة) والشرعية العربية (جامعة الدول العربية) فذهب الفلسطينيون إلى مدريد ضمن وفد أردنى وذهب الآخرون دون إجراء أى تنسيق ينظم عمل المفاوضين العرب مع الإسرائيليين فكانت النتيجة فرض الإرادة الصهيونية الأمريكية والتى تجلت فى المفاوضات المتعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر موسكو فى ١٩٩٢/١/٢٨م والذى لم يوجه الدعوة هو الآخر للجامعة العربية اقتداءاً بمؤتمر مدريد .

برزت شكوك حول فاعلية التنسيق الذى اتفق عليه مؤخراً بين الوفود العربية ، وقد تأكدت هذه الشكوك بعد إعلان الجانب الأردنى والإسرائيلى توصلهما إلى اتفاق أولى على جدول أعمال مشتركة عقب الجولة السابعة للمفاوضات الثنائية فى أكتوبر ١٩٩٢م ، فأثار مخاوف المفاوضين العرب وخاصة الفلسطينيين .

وفى سبتمبر ١٩٩٣م فاجأ الفلسطينيون العالم بالإعلان عن مباحثات أوسلو السرية والتى تم التوقيع عليها فى واشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣م وعلى نفس المنوال تحركت الأردن فوقعت اتفاق وادى عربة فى ٢٦ أكتوبر ١٩٩٤م وكليهما وقعت خارج إطار جامعة الدول العربية .

إن حالة الانقسام والخصام العربى قد عكست نفسها على عملية التفاوض لا سيما وأن جانباً كبيراً من التشتت العربى يرجع إلى التغلغل الأمريكى أساساً فى النظم العربية ، فتمكنت من تغييب الجامعة العربية وجعلت القضية الفلسطينية تتراجع من مركز الصراع العربى الإسرائيلى إلى إحدى القضايا المطروحة فى هذه المفاوضات ولم تعد أكثر قضايا الإجماع العربى إلحاحا .

لقد أتاح مدخل المشاورات الثنائية للأطراف غير العربية أن تعرض وجهات نظرها بالنفاذ عبر فوارق مواقف الأطراف العربية وأصبح العرب فى المفاوضات أطرافاً وليسوا طرفاً واحداً .

وعمدت السياسة الأمريكية إلى تجزئة الوطن العربى بين دول طائعة ودول عاصية، وصنفت المنظمات الجماهيرية والتنظيمات السياسية بين المعتدلة والمتطرفة الإرهابية ، فكل تنظيم سياسى أو منظمة جماهيرية لاتتفق مع المخططات الأمريكية ولا توافق على الاستسلام العربى فى مدريد وأوسلو ووادى عربة هى منظمات وتنظيمات إرهابية تستحق الملاحقة ، وأى نظام عربى لا يخضع للإرادة الصهيونية والأمريكية المطلقة، فهو نظام يرعى الإرهاب، فمنظمة حماس وحزب الله والأطفال الفلسطينيون الذين يقاومون الاحتلال إرهابيون من وجهة النظر الأمريكية وسوريا والسودان وليبيا والعراق دول ترعى الإرهاب .

أما بقية الدول العربية مثل الصومال والجزائر واليمن ولبنان وموريتانيا فقد أوجدت لها مشاكل تشغلها داخلياً وتبعدها عن التأثير والتأثر بما يجرى فى المنطقة العربية وما يحاك لها من خلال النظام الإقليمى الشرق أوسطى الذى هدفه إحلال إسرائيل فى هذا النظام ليس كعضو عادى فيه بل يكون لها قدرة السيطرة عليه .

إن الشىء الذى لم تكن بعض الزعامات العربية قادرة على فهمه هو الهدف الصهيونى الأمريكى من مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو ، فقد اعتقدت بعض القيادات العربية أن إحلال السلام فى المنطقة وحل مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى هو الغاية من مدريد وأوسلو ، بل وراهن البعض على عدم قدرة أى قوة فى الدنيا على الوقوف فى وجه مسيرة السلام التى انطلقت من مدريد لتستمر ، غير أن ما حدث هو استمرار الاستيطان فى الضفة الغربية وغزة والمضى فى مخطط تهويد القدس مع حدوث بعض المستجدات المتمثلة فى القمع المزدوج الذى يمارس ضد الشعب الفلسطينى بعد تولى السلطة الفلسطينية مراكز الشرطة فى أجزاء من الضفة وقطاع غزة .

الفصل السابع

الرؤية المستقبلية لمواجهة التحديات الشرق أوسطية

عـــام :

الأمن مطلب غريزى تتضح أهميته من خلال ردود الأفعال لدى الإنسان والحيوان فى حالة شعورهما بالتعرض للمخاطر ، فقد ابتكر الإنسان الوسائل والآلات والأسلحة الكفيلة بصد المخاطر وتحقيق الأمن والطمأنينة عبر العصور ابتداء من الحجر عند الإنسان القديم إلى الصاروخ وأسلحة التدمير الشامل فى الوقت الراهن .

وغريزة الأمن كانت ـ ولا تزال ـ أهم عوامل التكتلات والتنسيق بين جماعات المجتمع البشرى ابتداءً من الانتظام فى كيانات اجتماعية أكبر ، تطورت من الأسرة إلى العشيرة فالقبيلة التى ما لبثت أن تطورت لتتطور معها حاجاتها ومتطلباتها الدفاعية الأكثر تعقيداً ، فظهرت وحدات اجتماعية ذات طابع سياسى كونت ما عرف بالدولة التى سعت إلى الحفاظ على كيانها وإبعاد المخاطر التى يتعرض لها أمنها من قبل المعتدين بمواجهتهم وتحقيق النصر عليهم .

ومع تطور الإنسان تطورت أفكاره ، فظهرت عقائد وأديان جديدة داخل المجتمعات رأت فيها الكيانات السياسية والاجتماعية خطراً يقوض أركانها ، فنهضت لتأمين نفسها ، وقاومت تلك الأخطار المحيطة بها ، وكان أن تطور الصراع الفكرى والعقائدى "الأيديولوجى" والصراع الاقتصادى والاجتماعى والدبلوماسى ، وإن كان الصراع العسكرى يظل عامل الحسم فى كل الأزمنة (١) .

إن مفاهيم الأمن كانت واضحة من الناحية العملية عند القدماء ، غير أنها لم تكن قد تطورت لتصبح مادة للتنظير والتحليل وللدراسة المتخصصة التى تقيس بها علاقاتها بالآخرين ، وتقيم بها إمكاناتها البشرية والمادية أو قوى الدولة الشاملة كما اصطلح عليه فى الوقت الحاضر ، وإن كان الجانب التطبيقى فى العصور القديمة قد شمل البعض من الأمن النظرى والتحليلى ، جاءت فى وصايا بعض الحكماء والملوك لأخلافهم وأبنائهم وقادة جيوشهم .

---

(١) عبد الإله بالقزيز : الأمن القومى العربى : الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ١٩٨٩م ، ص ص١٠-١٥.

المبحث الأول

مفهوم الأمن القومى العربى

الأمن القومى العربى هو قدرة الأمة العربية على حماية كامل التراب العربى ومنجزات الأمة وقيمها من التهديدات سواء كانت تلك التهديدات موجهة لقطر عربى بعينه أو للأمة كلها ، ورغم وجود صعوبات كبيرة أمام الباحثين أدت إلى تخلف البحث العلمى فى هذا المجال مقارنة بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، فبينما البعض يعرفه بأنه التنمية الشاملة[1]، يأتى الاقتصاد فى المقدمة ثم التعليم وتطوير الطاقة البشرية فى كل المجالات . منها بناء الجيش القادر على حماية الدولة وأمنها وإنجازاتها القومية . يعرفه البعض الآخر بأنه قدرة الدولة العسكرية القادرة على صد العدوان والردع فى حالة الضرورة. وقد أجمع الكثير من الباحثين والمختصين على أن الأمن القومى هو مصالح معظم الدول وما تتخذه من إجراءات لحماية هذه المصالح وفى معظم الأوقات ، وقد ترك هذا التعريف للدولة وحدها ـ دون غيرها من الأطراف السياسية أو الأفراد ـ أن تقوم بتحديد المصالح الحيوية تبعاً لاختلاف وتغير الأوضاع السياسية والاقتصادية والأيديولوجية للسلطة .

وفى هذا الصدد فإن مفهوم الأمن القومى له مذاهب ومدارس أجنبية معاصرة كثيرة ، لم تصل أدبياتها إلى الفكر القومى العربى ؛ لأنها ـ ببساطة ـ لم تترجم إلى اللغة العربية ، وحتى لا نتوه فى خضم التعريفات المتشعبة سننتقى أهم التعريفات والنماذج منها:

١ ـ الأمن القومى : هو قدرة المجتمع على مواجهة الأحداث والوقائع الفردية وجميع المظاهر المتعلقة بالطبيعة المركبة والحادة للعنف ، وهو من ناحية أخرى : قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية .

٢ ـ الأمن الجماعى : هو ضمان جماعة الدول أمن كل دولة وسلامة أراضيها من خلال تنسيق الجهود المشتركة ومنع أى اعتداء عليها جماعة أو فرادى [2] . وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن الأمن العربى هو مجموعة الإجراءات التى يجب أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان

---

(١) أحمد فؤاد رسلان : الأمن القومى المصرى للمجتمع المصرى المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩١م ، ص ٧٦ ، ٧٧ .

(٢) التقرير الاستراتيجى العربى لسنة ١٩٩٤م ، القاهرة ١٩٩٥م : قضايا الأمن والمفاوضات العربية الإسرائيلية ، ص ١٦٤ .

الأمة العربية فى الحاضر والمستقبل ، مع استغلال المصادر الذاتية فى بناء القدرة العربية فى جميع المجالات ، وإدراك المتغيرات التى تحدث من حولنا وفى داخلنا .

إن الأمن القومى العربى هو قدرة الأمة العربية فى الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها وكل تراب وطنها العربى الكبير الممتد من المحيط إلى الخليج ، مع الأخذ فى الاعتبار أنه لا وجود للأمن القومى العربى - ولا يمكن أن يكون له وجود - طالما أن السرطان الصهيونى استقر فى قلبه[1] ، مما يجعل من الصعب على الأمة العربية تنمية قدراتها وإمكانياتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية القادرة على تحقيق الأمن والرخاء للأمة .

إن مفهوما لتحقيق الأمن القومى العربى هو إجماع الأمة شعوباً وأنظمة على الأهداف والوسائل والآليات التى يجب اتباعها ، والعمل على تحقيقها لحماية كرامة الأمة وشرفها وحقوقها ، والتى تجئ فى مقدمتها التنمية البشرية (الاجتماعية) فى كل المجالات وعلى وجه الخصوص فى المجال السياسى ، مما يحقق المشاركة ويعمق المفاهيم الديمقراطية ويترجمها إلى الواقع العملى . وتعتبر الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان العربى هما الركيزة الأساسية لتحقيق دعائم الأمن ا لقومى العربى الذى تأتى الوسيلة الرئيسية فى تحقيقه القوة العسكرية ردعاً واستخداماً ، وبعدها تؤدى الدعامات الأخرى من سياسية واقتصادية واجتماعية ودبلوماسية وعلمية وتكنولوجية أدوارها فى حماية الأمن القومى العربى ، وحفظ شرف الأمة ، وإعلاء سمعتها ومكانتها بين الأمم .

ويتفق الباحث مع روبرت مكنمارا ، فى مفهومه للأمن القومى حين قال فى كتابه (جوهر الأمن) : " الأمن يعنى التنمية وليس المعدات العسكرية بالرغم من أنه قد يشملها، ولا النشاط العسكرى التقليدى رغم أنه يشمله . الأمن هو التنمية . وبغير التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن ، والأمن يعنى ضمان الحد الأدنى فى إجراءات النظام والاستقرار ، وبغير التنمية الداخلية يستحيل إقرار النظام وبسط الاستقرار ، وكلما تقدمت التنمية يتقدم الأمن [2]".

---

(١) محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، الطبعة الأولى: مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٧م ، ص ٩ .

(2) Rupert McNamara , the Essence of security Harper and Row New York 1968 pp. 149 150 .

إن الأمـن بمفهومـه الفـردى أو السـلطوى أو القطرى أو القومى لايمكن تحقيقه بدون تحقيق الأمـن لـلجماهير الشعبية صـاحبة الحـق فـى الثروة وفـى اختيار النظم السياسية التى تحكمها ، والمؤسسات والهيئات السياسية والاجتماعية التى تمثلها ، وهى فى نفس الوقت وحدها القادرة على حماية تراب وطنها وشرف أمتها ومكتسباتها الوطنية .

إن الزيف الإعلامى والخطابى للأنظمة العربية لا يمكن أن يحقق الأمن والاستقرار على المدى المتوسـط والبعيد وسواءً على المستوى الفردى أو الوطنى أو القومى ، فالعنف لا يولد إلا العنف ، وإرهـاب الدولة يفرز جماعات من أوساط الجماهير تتولى رد الفعل على إرهاب السلطة وأجهزتها القمعية ، بإرهاب مماثل وبالوسائل المتاحـة.

إن الدكتاتورية وسلطة القائد الملهم قد جلبت للأمة العربية المزيد من الكوارث، والكثير من الفواجـع والنكـبات ، إن عـلى المسـتوى القطـرى أو عـلى المستوى القومى ، فحرب الخليج التى شنتها الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون على العرب ما كانت لتحدث لولا طغيان ودكتاتورية الفرد وتسلط الأسرة .

إن العبر والدروس الماضية تستدعينا لمراجعة واقع الأمن القومى العربى ، وما إذا كنا قادرين على استشراف المستقبل لوضع الخطط والاستراتيجيات التى تضمن الحد الأدنى من مقوماته .

جامعة الدول العربية والأمن القومى العربى :

لم يكن مصطلح الأمن القومى العربى عندما ولدت الجامعة فى منتصف الأربعينات قد احتل مكانـه فـى الخطـاب السياسـى ، ولم يكن للشئون العسكرية أو الأمنية شأن فى ميثاقها بالرغم من اهتمام الميثاق بشئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتبادل تسليم المجرمين[1]، غـير أن الجامعـة فـور تكويـنها قـد اصطدمت بأحداث الاحتلال الفرنسى لسوريا ولبنان فى مايو ١٩٤٥م ولم يمض على تأسيس الجامعة وقتها أكثر من شهرين .

وفـى عـام ١٩٤٨ م دخـلت سبع دول عـربية وخاضـت حـرب فلسـطين الأولى بقـرار مـن الجامعـة فـى منتصـف مـايو ١٩٤٨م ، فـى حـين كـان الوعـى بالأمن القومى قد بدأ يتشكل فى تجربة النضالات الجماهيرية ضد الاستعمار .

---

(١) ميثاق جامعة الدول العربية : المادة الثانية ، وتشتمل على تحديد أغراض الجامعة .

وما أن داهمت الأمة الغزوة الصهيونية لفلسطين والتى مثلت أكبر التحديات حتى تولد الشعور بالحاجة إلى الأمن القومى العربى ، وأخذ يتبلور حتى انتظم وتقنن فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى التى دخلت مرحلة التنفيذ القانونى فى ٢٢ أغسطس ١٩٥٢م ، وكانت أحكام المعاهدة قد فصلت بين مفهوم الدفاع المشترك وبين الجانب الاقتصادى فى المعاهدة واستناداً إلى هذا الفصل تكون المجلس الاقتصادى منفصلاً عن مجلس الدفاع المشترك .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن مفهوم الأمن القومى العربى قد انبثق عن ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك محدداً بالدفاع العسكرى .

وفى مؤتمر القمة الحادى عشر المنعقد فى عمان فى نوفمبر ١٩٨٠م[١] بدأ مفهوم الأمن القومى يتطور ويخرج من إطاره العسكرى الضيق ليصبح مفهوماً شمولياً له قواعده واستراتيجيته وخططه الاقتصادية والاجتماعية المشتركة ؛ إذ انطلق ميثاق العمل الاقتصادى فى وثيقته الأولى من مبدأ أساسى هو أن العمل الاقتصادى يشكل الأرضية الصلبة للأمن. فى حين جعلت الوثيقة الثانية (استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك) من أهم أهدافها الأمن الجماعى بما فيه الأمن الفكرى والعسكرى والأمن الغذائى والأمن التكنولوجى .

وسعت الجامعة إلى تطوير مفهوم الأمن القومى من خلال الطرح المتلازم أو مقارنة مفهوم الأمن السياسى بمفهوم الأمن العسكرى ، فى محاولة لوضع مشروع ميثاق جديد للجامعة يحقق "ضمان الأمن القومى العربى واستراتيجية الأمن الجماعى " كأهم السبل المؤدية إلى تحقيق الوحدة . غير أن المشروع قد ولد مريضاً وظل يحتضر حتى جاءت أزمة الخليج الثانية فأطلقت عليه رصاصة الرحمة وطوت معه النظام العربى فى جنازة واحدة ؛ لتقيم الولايات المتحدة على أنقاضه النظام الشرق أوسطى بزعامة إسرائيل .

السلام فى طريق الخلاص للرئيس السادات أدت إلى تحقيق الخلاص منه فى مشهد شبه أسطورى ، كان تاريخه ٦ أكتوبر ١٩٨١م[٢].

وفى عام ١٩٩٠م جاء غزو العراق للكويت فى ظل ظروف ومتغيرات سمحت بتدمير القوة العراقية والبنية التحتية للنظام العربى ، فلم يبق من الأمن القومى العربى سوى الأطلال

---

(١) وثائق مؤتمر القمة العربى الحادى عشر : عمان ٢٥ ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠ م .

(٢) عواطف عبد الرحمن : الصحافة العربية فى مواجهة الاختراق الصهيونى ، دار الفكر العربى، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ٦٣ .

والذكريات ، بعدما ظل مفهوماً تتجاذبه " القومية والقطرية " فى إطار المؤسسة القومية " جامعة الدول العربية " ؛ لأن الدول العربية حجبت السلطة عن الجامعة، وتشبثت الدول القطرية بالسلطات والصلاحيات وبالسيادة القطرية ، وظل الأمن حائراً مقيداً وعاجزاً بين سيطرة المفهوم القطرى وطموح المفهوم القومى .

إشكالية الأمن القومى العربى :

مفهوم الأمن القومى العربى يواجه التباساً فى تعريفه وتحديد جوانبه ومقوماته، ومصدر هذا الالتباس طبيعة الرابطة التى تجمع الدول العربية ، والتجزئة التى يشكلها الواقع القطرى الذى خلق واقعاً جديداً بتكوين أمنه الوطنى (أمن السلطة) بكامل أجهزته وقواته وأسلحته ، ولا نرى فى هذا الأمر ما يضر الأمن القومى فى حالة وجود تكامل وتنسيق بين ما هو قومى وقطرى ، يتمكن الأمن القومى من احتواء أمن كل قطر فى

ولد مفهوم الأمن القومى العربى بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ م وهزيمة الجيوش العربية وتوقيع اتفاقيات الهدنة مع ثلاث دول عربية هى بالأقدمية : مصر فى ١٩٤٩/٢/١٤م ولبنان فى ١٩٤٩/٣/١٣ م ، والأردن فى ١٩٤٩/٤/٣م . وقد شكلت هذه الاتفاقيات أول إقرار عربى رسمى بوجود إسرائيل [١]، وأبرزت مدى ضعف وتشرذم القيادة السياسية العربية وتبعيتها ، كما أن الحرب نفسها قد شخصت العلة الكامنة فى التناقض بين التخلف والتقدم والذى لا يزال السمة المميزة لأطرافه حتى يومنا هذا .

وفى الخمسينات والستينات وجد مفهوم الأمن القومى عناصر تكوينه فى مشروع الوحدة المصرية السورية التى مثلت أكبر إنجازاته ، ولكن هزيمة ١٩٦٧م جاءت لتطفىء لمعانه ، فانحسر ليقتصر على معالجة نتائج الهزيمة وإزالة آثارها .

وكانت حرب ١٩٧٣م ونتائجها الأولى ثمرة اتفاق ثنائى مصرى سورى ، ورغم هذه الثنائية فإنها قد جسدت المفهوم الشمولى الفاعل للأمن العربى ، والذى يعتبر آخر مشهد ـ حتى اليوم ـ من مشاهد الأمن القومى العربى فى مظاهره السياسية والعسكرية وإن كان قد تراجع بفك الارتباط الأول والثانى (الأول فى يناير ١٩٧٤م والثانى فى سبتمبر ١٩٧٥م)

---

(١) طلعت حامد السيد : جامعة الدول العربية ومستقبل الوطن العربى ، ورقة مقدمة إلى حلقة النقاش التى نظمها المركز العربى للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ١١ ، ١٩٩٧/١٠/١٢م .

إضافة إلى اتفاقية سيناء التى مثلت البداية الحقيقية للأزمة بين مصر وسوريا، إذ حذر الرئيس الأسد من تزايد الدور الأمريكي فى تسوية النزاع العربى الإسرائيلى ، غير أن الرئيس السادات كان قد اقتنع بمواصلة العمل مع كيسنجر بهدف الوصول إلى حل مشكلة هذا الصراع ، وتوهم فيما بعد أن القيام بعمل غير متوقع وغير مسبوق قد يفتح أمامه طريق الخلاص ، فزار القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧م ، تلى تلك الزيارة اتفاقية كامب ديفيد ثم معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩م التى أحدثت شرخاً كبيراً فى جدار الأمن وأضرت بالتضامن العربى وللأمن القومى العربي والذى كان السادات نفسه قد نجح فى تحقيقه من خلال حشد وتجمع عربى غير مسبوق [1]. وبدلاً من أن تسهم معاهدة إطاره فى حالات الضرورة ، فيحقق لها أهدافها فى نفس الوقت الذى يحقق فيه أهدافه .

الأمن العربى يعتبر أمناً إقليمياً لا يختلف عن حال التكتلات الإقليمية الأخرى فى العالم ، إضافة إلى أنه أمن قومى تستظل تحته أمة موزعة على دول قطرية كثيرة ، وهى حالة خاصة بالأمة العربية ليس لها مثيل فى الأمم الأخرى ، الأمر الذى يستدعى استعمال مصطلح " الأمن الوطنى " للدول العربية كل على حدة ، ومصطلح " الأمن القومى العربى " على الحالة الخاصة بالأمة العربية .

تعدد الرؤى فى تحديد التحديات والتهديدات التى تواجه الأمن القومى فى حاضره ومستقبله رغم أهمية هذا التحديد فى دعم البنية الأساسية للأمن القومى العربى [*] ، فقد كانت إسرائيل هى الخطر الرئيسى والمهدد الأول للأمن القومى العربي ، غير أن مكانة إسرائيل قد تغيرت مع بداية عملية التفاوض بينها وبين مصر بعد حرب ١٩٧٣م [2] ، وما أن انتهت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠ ـ ١٩٩١م حتى بدأت إسرائيل تنتقل من دائرة المخاطر المهددة للأمن القومى العربى إلى دائرة التعاون الإقليمى .

---

(١) حسن نافعة : مصر والصراع العربى الإسرائيلى ، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٤م ، ص ص ٤٨ ٥١ .

(*) يمثل عدم اتفاق الأنظمة العربية على تحديد التحديات التى تواجه الأمة العربية أكبر تهديد للأمن القومى العربى .

(٢) من مناظرة للكاتب الصحفى أحمد الجمال مع صلاح بسيونى ، فى برنامج الاتجاه المعاكس ، قناة الجزيرة القطرية ، فى الساعة التاسعة والنصف من مساء يوم ١٩٩٨/٧/٢١م .

واحتمال تكرار عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى يشكل أكبر المخاوف وأعنف التوجسات التى تهدد مصير الأمة وأجيالها القادمة ، فما كان غير متوقع أصبح حقيقة فى عام ١٩٩٠م عندما قام النظام العراقى بغزو الكويت ، والذى استغلته قوى معادية عالمية وإقليمية لتجعل الأمة وأمنها القومى فى حالة تعانى من انفصام شديد بلغت حد التباين حينا والتناقض حيناً آخر .

إشكالية التجمعات الجهوية مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربى ١٩٨١م ، واتحاد دول المغرب العربى ١٩٨٩م ، ومجلس التعاون العربى الذى لم يطل عمره (١٩٨٩ - ١٩٩١م) تحاول هذه التجمعات فيما بينها العمل على صد أى اعتداء على أحدها طبقاً لوثائق تأسيس هذه التجمعات ، غير أن هذه التجمعات لم تشذ عن التجمع القومى الشامل (جامعة الدول العربية) فى الاتفاق على عدم الاتفاق ، فتكوين قوات درع الجزيرة لم يتم كما كان مخططاً له ، وإعلان دمشق اختلف حوله وعليه ، هذا ما يخص مجلس التعاون الخليجى ، ولا يشذ عنه اتحاد دول المغرب العربى ، فقد اتخذ المغرب موقف المؤيد للقرار ٧٣١ الصادر فى ٢١ يناير ١٩٩٢م من مجلس الأمن ، والذى يطالب ليبيا بالتجاوب مع المطالب الأمريكية البريطانية الخاصة بمشكلة "لوكيربى" حيث كانت المغرب حينها عضواً فى مجلس الأمن ، وإن كان مندوب المغرب قد امتنع عن التصويت عند إصدار القرار ٧٤٨ فى ٣١ مارس ١٩٩٢م ، إلا أنه لم يعارض فى التصويت على القرار بالرغم من علمه بأن التهمة ضد ليبيا لم تكن مؤكدة إن لم تكن باطلة . ولم تخالف المواقف المغربية الأخرى (اتحاد دول المغرب العربى) موقف الرباط ، فبينما أشار أبو ضياف إلى أهمية أخذ الخلل فى التوازن فى الاعتبار ، اعتبر العاهل المغربى الحسن الثانى أن مسألة لوكيربى مسألة قانونية [١]، بالإضافة إلى أن تولد مشاعر أخرى كثيرة يشكل عائقاً فى تطوير وتحقيق الأمن القومى العربى ، منها :

(أ) التنوع فى النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛ إذ إن كل نظام قطرى له رؤيته الخاصة فى الحكم ، إلى جانب تباين الوفرة والندرة فى اقتصاد كل دولة قطرية [٢].

---

(١) عبد الله الأشعل : الأمم المتحدة والعالم العربى : الناشر القيادة الشعبية الإسلامية العالمية ، بدون بلد النشر (ويعتقد الباحث أنها الجماهيرية الليبية) رقم الإيداع ٧٣٩١ ، ١٩٩٦م ، ص ص ١٦٩-١٧١.

(٢) جلال عبد الله معوض : تناقص الثروة فى الوطن العربى ، الفكر العربى ، العدد ١٧٤، بيروت، خريف ١٩٩٣م ، بيروت ، ص ص ١١٢ ، ١١٣ .

(ب) مسألة حقوق الإنسان الأساسية ، وحل مشكلة الأقليات العرقية والدينية ، والتى بدونها يستحيل تحقيق الأمن القومى العربى .

(جـ) قضية الوسائل الخاصة بالدفاع ، فالآلة الحربية فى كل الدول العربية لا تزال مستوردة ، وهو ما شكل - ويشكل - عقبة فى اتخاذ القرار السياسى لكل الدول العربية جماعة وفرادى ، ووضع قيود على حرية العمل العسكرى وقدرته .

(د) مشكلة التبعية للقوى الكبرى ذات المصالح الحيوية فى المنطقة ، والتى تطغى وتزداد طغياناً كلما كانت قدرات الأمن القومى العربى قاصرة ، وعندما تصل تلك القدرات إلى حد العجز فإن القوى صاحبة المصالح - أو بعضها - تملأ بوجودها السياسى والعسكرى الفراغ الذى خلفه عجز الأمن القومى العربى ، ويعتبر التواجد الأمريكى بعد عاصفة الصحراء فى منطقة الخليج العربى خير دليل على ذلك .

(هـ) وتكمن مأساة الأمن القومى العربى فى غياب الإرادة السياسية العربية ، والاختلاف بين الأنظمة العربية حول إدراك المخاطر المحيطة بالأمة ، مما أدى إلى فقدان الأمن الجماعى والقطرى على حد سواء ، كما أضعف قدرة الأمة على المساهمة بأى دور فى صد اى عدوان على السلام الدولى أو الإقليمى (1).

إن الأمن القومى العربى يمثل أهم العناصر الأساسية للقومية العربية ، فإذا كانت اللغة والتاريخ والجغرافيا والثقافة هى بعض عناصر مقومات القومية العربية ، فإن المصير المشترك يشكل أهمها ، وخاصة فى حالة ما إذا التأمت تلك العناصر وتم تجسيدها فى مشروع قومى نهضوى واحد .

مستلزمات الأمن القومى العربى :

على الرغم من أن الأمن القومى أصبح يشغل الفكر السياسى والأكاديمى إلا أنه لم يتجسد حتى الآن فى رؤية واضحة تحدد مصادر تهديده ، وتكفل تعبئة الأمة لمواجهة هذه المخاطر والتهديدات . وبدلاً من فتح السبل لصياغة سياسات واستراتيجيات وخطط تنفيذية تكفل سلامة الأمة انتقل الأمن القومى العربى من مرحلة الأمل إلى مرحلة التمزق والتلاشى بعد كارثة الخليج

(1) السيد عليوة : إدارة الصراعات الدولية دراسة فى سياسة التعاون الدولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٨م ، ص ص ٢٦٠ ٢٦٥ .

فى أغسطس ١٩٩٠م ، والتى سبقها اهتمام غير مسبوق بموضوع الأمن القومى العربى عندما عقدت قمة بغداد فى ٢٨/٥/١٩٩٠م [١] الخاصة باتخاذ التدابير الضرورية لوضع حد للتهديدات التى يتعرض لها الأمن القومى العربى ، وأعلنت القمة العربية هذه دعمها لحق العراق فى امتلاك جميع التقنيات الحديثة ، كما أكد الزعماء العرب فى هذا المؤتمر ـ ولأول مرة منذ عام ١٩٦٤م ـ على مكانة القدس الدينية والسياسية ، وأدان المؤتمر قرار مجلس الشيوخ والنواب الأمريكيين الداعى إلى نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس ، كما شدد الملوك والرؤساء العرب على ضرورة اتخاذ الإجراءات السياسية والاقتصادية ضد أية دولة تعتبر القدس عاصمة لإسرائيل[٢] ، وهنا تأتى المفارقة ، فالعاصمة التى عقد بها المؤتمر المكرس لقضايا الأمن القومى العربى هى نفسها التى تسببت فى استباحة النظام العربى وأمنه القومى.

الرؤية المستقبلية للأمن القومى العربى :

اختلطت الأوراق وتبدلت المفاهيم فى تحديد الأمن القومى العربى منذ معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩م حتى يومنا هذا ، فقد نزعت دول من قائمة المخاطر واستبدلت بها دول أخرى ، وسياسات جعلت من العدو صديقاً ومن الشقيق عدواً يشكل وجوده خطراً كبيراً على الأمن الوطنى فى نظر البعض ، ولم يعد هناك عدو دائم أو دولة فى حكم العدو بعد أن خرجت أكبر دولة عربية من معادلة التوازن العسكرى فى الصراع العربى الإسرائيلى ، ثم تبعتها دولة صغيرة تحتسب فى لب الصراع ، وكلاهما من دول الطوق ، إضافة إلى ذلك كله فإن جوهر الصراع وأسبابه المحركة له قد ذابت وانتهى مفعولها فى أوسلو ١٩٩٣م . والأخطر من كل هذا هو أن تدفع الإمبريالية الأمريكية بدول عربية معينة بتكرار عدوان دولة عربية على دولة عربية أخرى[٣] ؛ لتتكرر فعلها بعد أن كُسرت محرمات الأمن القومى العربى فى ٢ أغسطس ١٩٩٠م ، وتنتفى معها الحاجة إلى أمن قومى فى غياب مصدر التهديد فى حالة التسليم بالواقعية الجديدة ، أما إذا دخلنا فى جدلية سياسية فإن نهاية هذه الجدلية ستؤدى حتماً إلى نفى شرعية الأنظمة العربية ، فبينما ظلت الأنظمة التقليدية تحكم شعوبها بواسطة ضباط مخابرات الدول الاستعمارية

---

(١) وثائق مؤتمر القمة العربية المنعقد فى بغداد من ٢٨ ٣٠/٥/١٩٩٠م : جامعة الدول العربية ، إدارة التوثيق .

(٢) أحمد يوسف القرعى : القدس فى أجندة القمة العربية ، الأهرام ٢٠/٦/١٩٩٦م .

(٣) صلاح الدين حافظ : تهافت السلام : المصير العربى فى ظل الهيمنة الإسرائيلية ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨م ، ص ٦٣ .

فى بعض الدول العربية ، نرى أنظمة عربية أخرى تسلك نهج التبعية المطلقة للغرب ، نجد أن النظم القومية تولت هزيمة المشروع القومى [1] بعد أن رسخت سلطاتها باسم الثورة والقومية ، ومارست أبشع صور الدكتاتورية والفساد بعد أن تضاءلت أمام المشروع الصهيونى سياسيا واقتصادياً وعسكرياً ، وأدى هذا الجدل إلى ظهور وتنامى قوى جديدة نبعت من أوساط المجتمعات العربية ، ومن أعماق طبقاتها الأكثر فقراً واضطهاداً لها قدرة هائلة فى إقناع الجماهير وتوجيهها للجهاد باسم الحق العربى، والكرامة القومية والدينية ، وما أن تشعر هذه القوى بقدرتها على توجيه هذه الجماهير أو جزء منها حتى تبدأ فى المطالبة جهاراً بالسلطة ، ويبدأ معها إشعال فتيل العنف والعنف المضاد الذى قد تكون له القدرة على تسديد الضربات دون أن يكون قادراً على إنهاء المشكلة وضرب الإرهاب الذى خرج فى معظمه من رحم إرهاب الأنظمة نفسها .

وستظل حالة الأمن العربى تعانى من مشكلة الوجود العسكرى الأجنبى المباشر والدائم (حالة الخليج) أو ذلك التواجد الذى ينطوى تحت غطاء المناورات العسكرية المشتركة ، أو الرقابة الدولية والتسهيلات والقواعد العسكرية ، وكلها وصفات أصبحت أكثر شيوعاً بعد أزمة الخليج الثانية .

إن الأمن القومى العربى سيظل مهدداً بالمخاطر طالما بقى ميزان القوى فى حالة خلل دائم لصالح إسرائيل التى تفرض إرادتها على كل الدول العربية من خلال تفوقها النوعى فى الأسلحة التقليدية ، وامتلاكها وحدها فى المنطقة للسلاح النووى الرادع . وطالما ظل الدعم الأمريكى غير المتناهى الواضح والمستمر لإسرائيل فى تحديه للإرادة العربية وإمعانه فى إذلال الأمة بصلافة ودون تحفظ . وتأكيداً لهذا الوضع المتعمد فقد جاء فى بيان وزارة الدفاع الأمريكية فى ٩/٢٣/ ١٩٩٨ م : إن إسرائيل قوة مهمة يجب أن تكون متفوقة على جميع أعدائها فى المنطقة اقتصادياً وعسكريا . وقد جاء هذا البيان فى صورة اقتراح تقدمت به الإدارة الأمريكية تمنح بموجبه إسرائيل طائرات " إف ١٥ إس " و " إف ١٦ إس " بقيمة ٥ مليار دولار ، وهى الصفقة الثانية لإسرائيل فى خلال أسبوع واحد [2] تموّلها خزائن أعداء إسرائيل المعنيين فى البيان ، وقد جاءت هذه الصفقة بعرض أمريكى تبعه طلب إسرائيلى بحسب ما ورد فى البيان .

---

(١) صلاح الدين حافظ : نفس المصدر ، ص ١٦٥ .

(٢) وكالات الأنباء ، وراديو لندن باللغة العربية صباح يوم ١٩٩٨/٩/٢٣م .

ويتوقع أن يتعرض الأمن القومي العربي للمخاطر من داخل الدول العربية نفسها في حالة ما إذا صحت التوقعات بدخول المنطقة في حالة من الفوضى وعدم الاستقرار، يتخللها غليان شعبي واضطرابات أمنية داخل كل قطر عربي في حالة استمرار الخيار الاستراتيجي للسلام القائم على التنازلات من الجانب العربي وحده ، والذى كيّف ليكون غطاء لعجز الأنظمة العربية في مواجهة سلام الاستيطان الذى يزحف كل يوم ليلتهم الأرض الفلسطينية والجولان من خلال قرارات تصدرها الحكومة الإسرائيلية ، أبرزها القرار الذى صدر يوم ١٩٩٨/٨/٢٢م [1] الخاص ببناء ٢٥٠٠ منزل جديد في هضبة الجولان ، وأعقبه في اليوم التالى زيارة مفاجئة لرئيس وزراء الكيان الصهيوني لعائلة الحاخام اليهودى المتعصب [2] الذى قتل على يد شاب فلسطيني في الخليل ، وتبرع باسم الحكومة الإسرائيلية بمبلغ ٢,٧ مليون دولار لبناء مساكن إضافية لبعض المستوطنين الجدد الذين يسكنون في منازل متحركة ، ووعد بدفع مستوطنين جدد إلى مدينة الخليل التى يعتبرها أقدم مدينة عبرية حسب تصريحاته يوم ١٩٩٨/٨/٢٣ م [3].

إن استراتيجية السلام التى ترددها بعض الزعامات العربية إذا لم ترتكز على القوة العربية والتضامن العربي فإنها ليست أكثر من استراتيجية استسلام تتبع سياسة الخطوة خطوة التى تنتهجها ، مع الاستمرار في بناء المستوطنات ، ونشر الطرق الالتفافية التى ستؤدى إلى فرض الأمر الواقع لاحتلال كل أرض فلسطين .

إن الخيار الاستراتيجي عادة ما ينبع من مصدر قوة ، فعندما توضع أى استراتيجية فإنها تستند إلى مقومات ووسائل ، وفي حالة الاستراتيجية السياسية تكون الدبلوماسية إحدى وسائلها وليس كل الوسائل والمقومات .

وفي هذا الصدد نجد أن بعض الأنظمة العربية قد عومت مفهوم الاستراتيجية وجعلت منه مفهوماً ولفظاً سائباً غير ذى معنى ، فكثيراً ما تفاجئ وسائل الإعلام العربية المواطن العربي بأخبار عن إقامة تحالف استراتيجي بين إحدى الدول العربية والولايات المتحدة ، وأخبار أخرى تطلع علينا بإقامة حوار استراتيجي بين دولة عربية أخرى والولايات المتحدة . في يوم ١٩٩٨/٩/٢٣م

---

(١) الأهرام ١٩٩٨/٨/٢٥م .

(٢) الأهرام ١٩٩٨/٨/٢٦م .

(٣) وكالات الأنباء العربية والأجنبية وإذاعة لندن (الـ بى بى سى) باللغة العربية ، وأخبار قناة الجزيرة الفضائية القطرية يوم ١٩٩٨/٨/٢٣م .

طالعتنا الشرق الأوسط بخبر يقول: إن زيارة أمير خليجي لواشنطن قد جاءت تأكيداً للشراكة الاستراتيجية بين بلده والولايات المتحدة[1]. والسؤال المطروح هو : ماهي هذه الشراكة ؟ وضمن أى نوع من الاستراتيجية تدخل ؟ وما هو التحالف الاستراتيجي ؟ وما هو الحوار الاستراتيجي ؟ ولماذا لم تطرح هذه الأنظمة مضمون ومحتوى استراتيجيتها على شعوبها ؟ التي لا تفهم سوى أن الاستراتيجية هي وضع الخطط لتعزيز مصير الأمة وكيانها وحماية أمنها القومى على المستوى القريب والمتوسط المدى والبعيد المدى .

إن الصهيونية العالمية قد وضعت استراتيجية الاستيطان وتكوين الدولة اليهودية فى فلسطين منذ مؤتمر بازل في سويسرا عام ١٨٩٧م ، وعملت ضمن هذه الاستراتيجية حتى تحقق هدفها بإعلان الدولة العبرية فى مايو ١٩٤٨م ، ووضعت استراتيجية أخرى بعيدة المدى ، تهدف إلى مد نفوذ الدولة العبرية لتشمل كل الأرض الممتدة من نهر الفرات العظيم إلى نهر مصر ، وهو ما نراه يتحقق خطوة تلو الأخرى منذ بدأت عملية السلام الأولى فى كامب ديفيد ، بعد مؤتمر مدريد وما تبعه من خطوات تنازلية واستسلامية عربية ابتداءً من أوسلو ووادى عربة ومروراً بإلغاء مجلس التعاون الخليجي للمقاطعة العربية من الدرجة الأولى فى شتاء ١٩٩٤م وما أعقبها من تطبيع عمانى قطرى وتونسى مغربى ، أما كلمة وانتهاءً فلم يحن وقتها وفعلها حتى الآن .

ركائز الأمن القومى العربى :

إن مسئولية تحقيق التنمية والرخاء والوصول إلى المعدلات العالية فى الاقتصاد التى يرددها بعض الزعماء العرب بأنها لن تتم إلا فى حالة استتباب الأمن والاستقرار وتحقيق السلام ، مقولة صحيحة لا يختلف عليها اثنان . غير أن هذا السلام والأمن والاستقرار لا يمكن تحقيقه إلا من خلال :

١ - تأكيد الاستقلال السياسى والاقتصادى ، وامتلاك الإرادة الحرة [2] في مواجهة المخاطر، وإزالة مسببات الإحباط والذل والمهانة التى تتعرض لها الجماهير العربية.

٢ - تحقيق الرخاء الاجتماعى تسبقه الكرامة الاجتماعية وإطلاق الطاقات البشرية الكامنة للشعوب العربية ، وإزالة عامل الخوف من على كاهل هذه الشعوب .

---

(١) جريدة الشرق الأوسط ١٩٩٨/٩/٢٣م .

(٢) جريدة القدس العربى اللندنية ١٩٩٨/٨/٥م .

٣ ـ توافر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسيادية للأفراد وللدولة على حدى سواء ، وهو ما يتفق مع مفهوم الأمن فى الدراسات الغربية ، على أن مجموعة الإجراءات والسياسات التى تتخذها الدولة لحماية شعبها وكيانها ، من خلال تنمية شاملة وسياسة وطنية تتبنى المشاركة الشعبية الواسعة وسياسات خارجية تنطلق من علاقات دولية متكافئة تضمن مصالحها ومصالح الدول الأخرى .

٤ ـ توفير الإرادة السياسية فى تحقيق الأمن العربى الذى يتطلب مجموعة من الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية فى الحاضر والمستقبل[1] ، مع استغلال المصادر الذاتية وتسخيرها فى بناء القدرة العسكرية القادرة على الردع فى حالة العدوان الذى تتعرض له .

---

(١) أمين هويدى : الأمن العربى المستباح ، مجلة المنابر ، عدد ٩ ، بيروت ١٩٨٦م ، ص ٢٢.

المبحث الثانى

التحديات الداخلية والخارجية للأمن القومى العربى

لم يعد الأمن مقصوراً على حماية الدولة من التهديدات الخارجية أو أمن السلطات والأنظمة الحاكمة من قوى تعتبرها منافسة أو طامحة فى السلطة وقلب نظام الحكم ، فقد أصبح الأمن القومى يعتمد على ركائز تكفل حماية الدولة من التهديدات الداخلية والخارجية ، يكون أساسها الاستقرار الداخلى الذى يتعذر تحقيقه دون توافر شروط التنمية الشاملة وفى مقدمتها القضاء على الفقر أو التخفيف قدر الإمكان من شدة صدمته ، إذ إن الفقر يؤدى إلى حدوث الاضطرابات وعدم الاستقرار ، وإلى ضمور وضعف الإمكانات البشرية الضرورية للتنمية ، والفقر بمفهومه الحديث ليس هو مجرد عدم توافر الثروة أو الخبز ، بل هو فى مجمل الأحوال يؤدى إلى ضعف الدولة ويهدد كيان الأمة ، فالجوع والأمية وقمع الحريات وانعدام الأمل كلها عوامل تؤدى إلى هبوط الطموحات الإنسانية، وتولد اليأس الذى بدوره يولد الانحراف والجريمة والإرهاب .

وفى وطننا العربى ساعدت بعض الأنظمة العربية على انتشار وتفشى كل هذه الموبقات من خلال ممارستها لأشد أنواع القمع والاستبداد ، ونهب المال العام والثروة القومية ، ولم تكتف بهذا بل إنها أمعنت فى التبعية بحيث أصبحت تروج الادعاءات الصهيونية والإمبريالية الأمريكية التى تتهم العرب والمسلمين بالإرهاب والوحشية، فأصبحت كلمة " أقول " جريمة تحدٍ ، وأصبحت كلمة (عربى) و(مسلم) جريمتى انتماء [(١)]، وتعتبر هذه القضايا أهم عناصر تحديات الأمن القومى العربى وهى فى معظمها داخلية ومن صنع أيدينا، تضاف إليها تحديات خارجية أو قطرية وقومية تقف وراءها قوى خارجية ضاغطة .

ومن هذا المنطلق قرر الباحث تناول التحديات الداخلية فى شكلها الإجمالى الشمولى نظراً لتشعباتها وتجنباً للحساسيات والإعتراضات التى قد تنجم عن تفنيد كل مجال بعينه .

---

(١) عبد الرحمن الكواكبى : طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، ط ٢ ، دار القرآن الكريم ، بيروت ١٩٧٣م ، ص ١٣ .

أولاً : التحديات الداخلية :

١ ـ عدم تحقيق العدالة الاجتماعية في الاستفادة من مصادر الثروة القومية ، ومصادرة الحريات السياسية والفكرية .

٢ ـ انتشار وتزايد معدلات البطالة ، وتفاقم الديون الخارجية .

٣ ـ عدم تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي على المستوى القومي والقطرى ، إضافة إلى تفاقم الزيادة السكانية التي تولد الفقر ، والفقر الهيكلي المتمثل في العزل والإبعاد والتهميش والاستغلال (١) .

٤ ـ ندرة المياه وتفاقم مشاكلها مستقبلاً .

٥ ـ مشكلة الحدود التي خلفها الاستعمار لتكون محاور نزاع وخصام دائم بين الدول العربية المتجاورة ؛ إذ لا توجد دولة عربية واحدة تقريباً ليس لها مشاكل حدودية مع شقيقتها وجارتها العربية الأخرى ، الأمر الذى أوجد شرخاً كبيراً فى العلاقات العربية العربية أدى إلى إضعاف التعاون العربى ، وعمق تبعية بعض الأنظمة العربية للمستعمر نفسه الذى كان سبباً فى إذكاء الصراع العربى العربى لأكثر من خمسين عاماً مضت ، بل وكانت السبب المباشر لعودة الاستعمار المسلح إلى المنطقة العربية بعد غزو العراق لدولة الكويت عام ١٩٩٠م ، والذى خلق مشاكل حدودية جديدة بين العراق والكويت بعد فرض الترسيم الأمريكى الأخير للحدود الكويتية العراقية على الجانب العراقي وفى أرض العراق بعد تدمير قوته وبنيته التحتية فى حرب عاصفة الصحراء ، وفرض السيطرة الكاملة على المنطقة العربية ومنطقة الخليج على أثر غياب وانهيار الاتحاد السوفيتي (٢) .

٦ ـ وتعتبر الثروة النفطية العربية فى مقدمة تحديات الأمن العربى ؛ إذ إنها قد تحولت إلى نقمة على الأمة العربية بدلاً من أن تكون مصدر خير ونعمة ، فقد تسببت فى معظم الكوارث التى حلت بالأمة وأدت فى النهاية إلى التدمير الكامل للنظام العربى، ولا تزال هذه الثروة مصدراً للتآمر على الأمة وسبباً فى محاولة إخضاعها لمشروعات النظام العالمى الجديد .

٧ ـ التبعية التكنولوجية وغياب ضمانات الاستثمار العربى .

٨ ـ التضخم المستورد ، والإسراف فى بعثرة الثروة الوطنية والقومية فى مشاريع وهمية وفى الإنفاق العسكرى الذى يصل فى بعض معدلاته إلى حدود الخيال كما يوضحه الجدول الآتى:

---

(١) الأمن الغذائى العربى : أعمال الندوة التى نظمها منتدى الفكر العربى حول الأمن الغذائى العربى فى عمان من ٨ ١٠ فبراير ١٩٨٦م .

(٢) بهجت قرنى : تناقضات الدولة العربية القطرية : فى غسان سلامة محرر وآخرين : الأمة والدولة والاندماج فى الوطن العربى ، ط ١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٩ ص ٥٦.

الإنفاق على التسلح فى ثلاث دول خليجية خلال عشر سنوات

فى الفترة من ١٩٨٢ ـ ١٩٩١م

(مليون دولار أمريكى بأسعار عام ١٩٨٨م)

السنة / الدولة	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
إيران	١٠٢٣٠	٨٥٢٣	٨٠٨٢	٩٧٠٥	٩٣٣٩	٧٦٧٩	٧٣٥٣	٥٧٤٧	٥٣٠٦	٦١٢٥
العراق	٢١٩٥٢	٢٨٥٩٦	٣١٥٩٠	٢٣٥٠٦	١٦٥٣١	١٧٠٧٣	١٢٨٦٨	١٠٧٢٠	٩٢٦٨	٧٤١٤
السعودية	٢١٦١٤	٢٠٨٩٩	٩١٥١٣	١٨٦٦٦	١٦٦٨٤	١٦٣٨٤	١٤٨٨٧	١٤٥٢٢	١٤٧٩٨	٢٦٢٢٧

المصدر : د . مصطفى كامل محمد : التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ودور مصر ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ ، نقلاً عن معهد استكهولم للدراسات الاستراتيجية ، سلسلة دراسات ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢م .

ويوضح الجدول مدى العبث بالثروة العربية التى يفترض أن تكرس للتنمية العربية بدلاً من ضخها إلى خزائن الشركات الأجنبية . (١)

وينعكس غياب الاستقرار السياسى سلباً على الأوضاع الاقتصادية التى تؤثر بدورها على الجانب الاجتماعى والثقافى فى حياة الإنسان ، فالاستقرار السياسى يوفر الكثير من الأموال التى تصرف فى شراء الأسلحة ، وفى محاولة تهدئة الأوضاع المشتعلة ، ويؤمن استمرار مشروعات الاستثمار الأجنبى والمحلى ويوجد جواً من الثقة فى حركة التبادل التجارى والتكنولوجى على مستوى الداخل والخارج ، وهو ما يؤدى حتماً إلى ارتفاع المستوى المعيشى لدى الجماهير . (٢)

---

(١) جون فريد مان : إعادة التفكير فى الفقر ، تخويل السلطة وحقوق المواطنين : ترجمة حمدى الزيات ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ٤٨ ،القاهرة ،يونيو ١٩٩٦م ، ص ١٣١ .

(٢) مـن تصريحات لمحمد على بشارى وكيل وزارة الخارجية الإيرانية ١٩٩٢/١/٩م تناقلته وكالات الأنباء وإذاعة لندن باللغة العربية .

ويتيح الاستقرار السياسى فرص تعاون الدولة مع المجتمع فى تحقيق الحد الأدنى من الضمان الاجتماعى ، ويكفل للإنسان متطلباته الضرورية كالأكل والسكن والدواء من خلال تعاون الدولة مع منظمات المجتمع المدنى أو الجمعيات الأهلية فى حالة السماح لها بممارسة مهامها فى جو من التعاون والتشجيع من قبل الدولة ، غير أن ما يحدث فى الأقطار العربية هو الغياب الكامل لمنظمات ومؤسسات المجتمع المدنى ، وفى حالة وجودها غالباً ما تكون عديمة التأثير بسبب احتواء السلطة لها ، وبالتالى تصبح جزءاً من النظام والحزب الحاكم ، وتلجأ بعض الأنظمة العربية إلى هذا النوع من السياسة حتى تكسب نفسها طابع الديمقراطية ، كما أنها تطبق التعددية فى الوقت الذى تفرض عليها قيوداً عملية تجعلها أقرب إلى نظام الحزب الواحد (١).

إن بناء منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى على أسس ديمقراطية سليمة من شأنها أن تصبح سنداً للدولة ، وسواءً كانت هذه المنظمات أو المؤسسات من نوع المجتمع المدنى الأول أو الثانى ، فالأول تبرز تأثيراته الإيجابية من خلال انضمامه إلى جمعيات تعمل لصالح إدارة شئون الحكم فى حالة الدولة الديمقراطية ، والثانى يؤكد على أهمية التجمعات المدنية كقوة موازية للدولة تقوم أداءها وتصحح مسارها فى جو من التفاهم وتغليب المصلحة العامة العليا للأمة على المصالح الذاتية ، وبهذا تكون حقاً سنداً للدولة الديمقراطية وعبئاً فى حالة الدولة الاستبدادية (٢).

وفى ضوء هذه التحديات التى تشكل جزءاً يسيراً من تحديات أكبر فإن القادة العرب مطالبون أكثر من أى وقت مضى بمراجعة أخطاء الماضى والعمل على تصحيحها من خلال مشاركة الأمة العربية فى وضع الحلول والاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها ومواجهة طوفان التحديات المستقبلية الخارجية التى تهدد مصير الأمة وأمنها القومى، والتى بدأت تهاجمنا بدون سابق إنذار منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب عاصفة الصحراء ، وما تولد عن خوضها من محاولة تشكيل المنطقة على أسس تنهى بموجبها النظام العربى وكيانه القومى .

---

(١) كمال المنوفى : الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى : المستقبل العربى ، العدد ٨٠ ، بيروت ، ١٩٨٥م ، ص ٧٥ .

(٢) مايكل و . فولى وبوب إدوارد : مفارقات المجتمع المدنى : ترجمة د . محمد أحمد إسماعيل على: مجلة الثقافة العالمية عدد ٨٦ الكويت ، يناير ، فبراير ١٩٩٨م ، ص ص ٦ ٩ .

ثانياً : التحديات الخارجية :

(أ) الشرق أوسطية :

إن الشرق أوسطية المطروحة كتعاون إقليمي تستند على أساس جغرافي وليست الهوية العربية إحدى أسسها [1] ، كما أن حل مشكلة الصراع العربي الإسرائيلي الذى كان أهم عوامل الدعوة إلى الشرق أوسطية قد أصبح أمراً ثانوياً يحل عن طريق التفاوض بين الأطراف المعنية وليس في إطار الشرق أوسطية . وبرز هذا المفهوم بوضوح في خطاب وزير الخارجية الأمريكي " وارن كريستوفر " في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الثالث للشرق أوسطية المنعقد في القاهرة من ١٢ - ١٩٩٦/١١/١٤م [2]. ومن خلال الدعوة إلى خصخصة السلام التى برزت في خطاب مدير منتدى دافوس الاقتصادى العالمي الدكتور شامرانس ، وهو منتدى تابع للولايات المتحدة ويتلقى توجيهاته من مخابراتها المركزية .

(ب) العولمة :

ظاهرة العولمة وتداعياتها على منظومة الاقتصاد العالمي ومنظمة التجارة العالمية وعلى منظومة القيم والثقافة العربية وتأثيراتها على مستوى التبادل التجارى العربي وإنتاج السلع مع العالم الخارجي .

(جـ) المشكلات الاقتصادية :

يشكل الاهتمام بإقامة التكتلات الاقتصادية العملاقة مع الاتجاه نحو تبنى نهج الاقتصاد الحر في إطار التحول نحو الملكية الخاصة (الخصخصة) خطراً على الاقتصاديات العربية المنفردة الضعيفة والتابعة ، ما لم يتم تكوين سوق عربية مشتركة تحقق الأمن الاقتصادى العربي .

(د) المتوسطية :

ظهور المشاكل الأوربية المتوسطية القائمة على تعامل الاتحاد الأوربى مع الدول العربية كل على حدة ، أو من خلال التعاون المتوسطى الذى لا تقل مخاطره عن مخاطر الشرق أوسطية من

---

(١) أعمال ندوة "مستقبل الوطن العربي ودور جامعة الدول العربية" أبو ظبى من ٢ ٤ نوفمبر ١٩٩٧م ، ورقتا عمل مقدمتان إلى الندوة من قبل : محمود عبد العزيز وعمر عبد الله كامل .

(٢) من خطاب : وزير الخارجية الأمريكي فى مؤتمر القاهرة الشرق أوسطى ١٩٩٦/١١/١٢م.

حيث تقطيع أوصال الوطن العربى الواحد ، وتكون إسرائيل فى النظامين الإقليميين المتوسطى والشرق أوسطى صاحبة الامتياز والقادرة على فرض الشروط التى تتماشى مع سياستها . فالمتوسطية لا تقل خطراً عن الشرق أوسطية والسياسة الأوربية لا تختلف عن السياسة الأمريكية من حيث النفعية والتحيز للصهيونية (إسرائيل) وازدواجية المعايير . فاستبعاد ليبيا - وهى أكبر دولة متاخمة للبحر المتوسط وضم الأردن وهى دولة غير متوسطية إلى هذا النظام الإقليمى لدليل قاطع على أن التحديات التى تواجه مستقبل الأمن العربى من هذا النظام لا تقل خطراً عن التحديات الشرق أوسطية ، وقد تعود فى معظمها إلى تخلف العقل العربى ، والصراع بين الأنظمة العربية الذى يمكن أن تكون مرجعيته الاختلاف فى رؤى النظم السياسية فى قضية الوحدة والتبعية والنابعة عن تنوع النظم والنخب السياسية الحاكمة وعدم شرعيتها ، فهى تنقسم إلى أنظمة تقليدية تقوم على القبلية أو على شرعية توارث السلطة ، أو إلى نخب سياسية حديثة تقوم على شرعية الانقلاب العسكرى الذى يعتمد فى استمراره على دعم الآلة العسكرية [(1)]. وتلجأ بعض هذه الأنظمة التقليدية منها والحديثة إلى إجراءات دستورية مشوهة تحكمها وتصوغها معطيات وضرورات محدودة تسمح من خلالها بإقامة مجالس نيابية شكلية بتوجيهات وبإيعازات من جهات أجنبية يصب عملها فى خدمة الحاكم ، وإذا ما تصادف وجود مجلس نشط يكون مصيره الحل والإلغاء [(2)].

(هـ) الهيمنة الغربية :

نجاح الضغوط الغربية والأمريكية على وجه الخصوص على بعض الأنظمة العربية فى إثنائها عن مد خطوط التعاون والتنسيق فى طريق التكامل العربى وتشجيعها على تجسيد سيادة الدولة القطرية وعدم التنازل عن جزء من سلطات هذه الأنظمة لصالح الدولة القومية فى الوقت الذى يتنازلون للدول الغربية الضاغطة عن معظم القرارات السياسية " مثال " إعلان دمشق مارس ١٩٩١م ، الذى مات وانتهى مفعوله قبل تناوله كوصفة دواء تقيم النظام العربى وأمنه القومى من سقطته فى عاصفة الصحراء تحت ضغوط أمريكية وإيرانية تحول بعدها إلى وثيقة هزيلة لا تخدم

---

(١) السيد ياسين : أزمة السلوك القومى العربى : الأهرام ١٩٩٨/٧/٢٣م .

(٢) يحيى الجمل : أنظمة الحكم فى الوطن العربى : فى كتاب أزمة الديمقراطية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧م ، ص ٣٦٥ ، ٣٦٦ .

المصالح والأهداف التى تم بمقتضاها التوقيع عليه [1]، خاصة وأن دول الخليج قد ربطت أمنها القومى بالتواجد العسكرى الأمريكى فى المنطقة الذى وقف متفرجاً عندما قامت القوات الإيرانية بطرد من تبقى من العاملين فى المؤسسات الخدمية من العرب الإماراتيين من جزيرة أبو موسى منتصف عام ١٩٩٢م والتى أكدت إيران من خلال هذه العملية على صعوبة استبعادها من أى ترتيبات أمنية فى منطقة الخليج .

التحديات العسكرية ومصادر التهديدات الخارجية للأ من العربى :

مصادر التهديد الخارجية هى تلك التى تأتى من خارج حدود الوطن العربى وغالباً ما يكون مصدرها دول الجوار الجغرافى ، أو قد تكون صادرة من أطراف دولية بعيدة عن إقليم الدولة ويكون لها مصالح مرتبطة بالمنطقة أو الإقليم أو الدولة ، وفى حالة الوطن العربى فإن أهم مصادر التهديد تنحصر فى[2] :

(أ) إسرائيل والصهيونية العالمية .

(ب) الولايات المتحدة وتنافس القوى العظمى .

(جـ) سياسات دول الجوار الجغرافى .

أولاً : إسرائيل والصهيونية العالمية :

مثلت الدولة العبرية منذ تكوينها فى قلب الوطن العربى بارجة حربية للولايات المتحدة ، تقوم بحماية مصالحها فى المنطقة ، وتسند إليها قمع أية حركة تحرر وطنى أو قومى مناهضة للسياسة الإمبريالية ، كما استخدمت كقاعدة متقدمة ضد التمدد السوفيتى فى منطقة الشرق الأوسط ، ولحماية منابع النفط فى الخليج العربى ، الأمر الذى دفع بها إلى إشعال ست حروب شاملة بهدف توسيع الرقعة الجغرافية للدولة العبرية ، ومد السيطرة والنفوذ الصهيونى ليشمل كل المنطقة .

إن سياسة الهيمنة والتوسع لهذه الدولة ستظل قائمة فى المستقبل وبوتيرة أقوى وأسرع مما كانت عليه قبل المتغيرات العالمية وتلك التى حدثت فى المنطقة منذ أوائل التسعينات ، طالما

---

(١) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩١م ، ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

(٢) عبد المنعم المشاط : نظرية الأمن القومى المعاصر ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، ص ٤٠ .

نظرية الأمن الإسرائيلية قائمة بمقوماتها وأسسها وعناصرها ، كما ستبقى نظرية التفوق فى الميدان العسكرى الإسرائيلى على كل الدول والقوى العسكرية العربية قائمة أيضاً ، ومحاولة دفع الحدود غير الجغرافية للأمن الإسرائيلى إلى ما وراء حود الوطن العربى[1] وهو ما لم تخفه إسرائيل ، فقد صرح إيريل شارون بقوله : " إن حدود إسرائيل تنتهى فى المكان الذى تصل إليه صواريخها " .

إن الصراع العربى الإسرائيلى فى جوهره " صراع وجود " وليس صراع حدود وتنبع هذه الحقيقة من طبيعة الأيديولوجية الصهيونية ؛ إذ إنها حركة عنصرية ، عدوانية، استعمارية [2]، ويخطئ من يتصور أن تسوية سلمية عربية إسرائيلية ستنهى هذا الصراع؛ لأنه صراع بين أيديولوجيتين : الصهيونية تقابلها العربية .

إن الفكر الصهيونى بطبيعته فكر مسيطر، يسعى إلى الهيمنة على الغير حتى ولو أقام سلاماً مع هذا الغير ؛ لذا فإن إسرائيل فى ضوء نظرية الأمن ذات الأذرع الطويلة ستعمل على ترسيخ هيمنتها مستغلة وجود التناقضات القائمة بين الأنظمة العربية ، أو بين الحكومات العربية وشعوبها نتيجة تصرف الحكام فى مصير شعوب الأمة دون استشارتها[3] ، أو بين الدول العربية ودول الجوار ، والتى بدأت بالفعل جنى ثماره الأولى بإبرام اتفاق التعاون العسكرى الذى ما برح أن تطور إلى مناورات عسكرية مشتركة وتحالف استراتيجى ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية التى أكدت على هذه الرعاية باشتراكها مع الطرفين التركى والإسرائيلى فى مناورة يناير ١٩٩٨ على مقربة من الشواطئ السورية ، وتطور إلى حشد قوات تركية وإنذارات تهدد الأمن القومى السورى والعربى فى الأسبوع الأول من شهر أكتوبر ١٩٩٨م .

و قد شكلت المتغيرات الدولية ـ بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ونتائج حرب الخليج الثانية ومؤتمر مدريد ـ أكثر العوامل إلحاحاً فى مراجعة مذهب إسرائيل العسكرى الذى يرى فى أن مذهب إسرائيل السلام لابد أن يكون سلام الدولة الصهيونية وينطلق من مصالحها وأهدافها ، ويتحقق فقط عن طريق استراتيجية القوة وفرض الحلول وليس من خلال التفاوض حولها .

---

(١) أمين هويدى : أحاديث فى الأمن العربى ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٠م ، ص ٨ .

(٢) رجاء جارودى : الأساطير المؤسسية للسياسة الإسرائيلية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٦م ، ص ص ١٥٣ ١٦٨ .

(٣) عبد الإله بالقزيز : ورقة عمل حول التطبيع الثقافى مع إسرائيل ، المستقبل العربى ، عدد ٢٠٠ ، بيروت، ١٩٩٥/١٠ ، ص ٤٧ .

وكانت نتائج المتغيرات الدولية الجديدة أن أفرزت خطراً جوارياً جديداً فبدلاً من أن تكون إريتريا قوة مضافة إلى القوة العربية ، أصبح نظام أسمرة يقوم بدور الوكيل للدولة العبرية وللمخطط الأمريكي الرامي إلى فرض طوق على منطقة البحيرات العظمى بهدف إخضاع مصر والسودان عن طريق السيطرة على منابع النيل بتكوين كتلة إفريقية " تضم كلاً من إريتريا وأوغندا وإثيوبيا ورواندا " ويتزعم هذا التحالف السياسي أفورقي رئيس إريتريا [1] وتحت إشراف صهيوني مباشر . ومن أجل تنفيذ هذا المخطط وغيره دفع الكيان الصهيوني بالسياسة الإريترية إلى التصعيد الفعلي في العلاقات العربية الإفريقية ، فقامت إريتريا باحتلال مفاجئ لجزيرتي حنيش الكبرى والصغرى في ديسمبر ١٩٩٥م [2] مستخدمة زوارق وآلات حربية إسرائيلية ، كما شجعت أفورقي على شن حرب غير مبررة ضد أثيوبيا بقصد الضغط على ميليس زيناوى للانضواء بشكل كامل في إطار المخطط الجديد ، ولإبعاد إثيوبيا عن القاعدة الإسرائيلية الجديدة التي أقامتها مؤخراً في جزر دهلك المواجهة لميناء مصوع ، وهو الميناء الرئيسي الذى حاولت القوات الإثيوبية أخيراً الاستيلاء عليه ، وكانت إسرائيل قد عادت إلى جزر دهلك من خلال اتفاق مع النظام الجديد في إريتريا بعد أن أخلته أثناء التواجد السوفيتي في إثيوبيا من منتصف السبعينات إلى أواخر الثمانينات ، وتوجد قاعدتان لتزويد الغواصات الإسرائيلية العاملة في البحر الأحمر بما تحتاجه من مؤن [3] .

وتؤكد إسرائيل على ضرورة استراتيجيتها العسكرية على أساس الخيار الأسوأ المعتمد على الرادع النووي الذى تتولى حمايته الولايات المتحدة مستخفة بالقيادات العربية، إذ سئل وزير الخارجية الأمريكي " وارن كريستوفر " أثناء زيارته للمنطقة في مارس ١٩٩٥م عن الإصرار الأمريكي وممارسة الضغوط على الدول العربية وفي مقدمتها مصر بالتوقيع على معاهدة الحد من الأسلحة النووية وحصرها كلياً في المنطقة ؟ فرد قائلاً وبكل سخرية : لأننا نريد أن تكون المنطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل .

وفي رده على سؤال : " لماذا لا تضغطون على إسرائيل بالتوقيع على تلك المعاهدة ؟ " قال كريستوفر : " لأن إسرائيل لم توقع عليها من قبل " .

---

(١) جريدة الأهرام ١٩٩٨/٦/٣٠م .

(٢) مجموعة باحثين : حال الأمة العربية : الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٥م : المستقبل العربي ، عدد ٢٠٧ ،بيروت ، ١٩٩٦م ، ص ٣ .

(٣) جريدة الستايمز البريطانية ١٩٩٨/٦/٢٧م ، نقلاً عن نشرة " فورين ريبورت " التي تصدر في لندن : أقوال الصحف البريطانية من إذاعة لندن صباح ١٩٩٨/٦/٢٧م .

وتمثل مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي دعت إليها إسرائيل ، ورعاية التحالف الاستراتيجي الإسرائيلي التركي ، ومخطط حلف شرق ووسط إفريقيا أخطر التحديات الرامية إلى فرض حصار محكم على الأمة العربية وإخضاعها للإرادة الإمبريالية الصهيونية .

ثانياً : الولايات المتحدة وتنافس القوى العظمى :

لو عدنا قليلاً إلى التاريخ لوجدنا أنه ما من قوة عظمى سادت في عصرها إلا كان لها اهتمام بهذه المنطقة ومصلحة فيها ، تتبنى سياسة معينة تجاهها . فمصالح القوى العظمى في أي حقبة زمنية كانت - وستبقى - متعارضة مع مصالح الأمة العربية ، وتعود إلى أذهاننا في العصر الحديث سياسات كل من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ابتداءً من أواخر القرن الثامن عشر حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وعند أفول نجم هذه القوى حلت محلها قوتان عظميان أخريان ، هما : الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي ، اللتان اعتبرتا المنطقة ساحة صراع واستقطاب ، ثم عندما انهار هذا الأخير وتفكك بصفة رسمية في ديسمبر ١٩٩١م بقيت على الساحة القوة العظمى الوحيدة والمسيطرة هي الولايات المتحدة الأمريكية التي تربطها بالمنطقة العربية مصلحتان حيويتان ، هما : ضمان بقاء إسرائيل في المنطقة وتفوقها العسكري ، والمصلحة الحيوية الثانية هي النفط الذي يتصدر الوطن العربي العالم كله في إنتاجه ويحتفظ بنسبة ٦٥ ٪ من الاحتياطي العالمي منه ، وهو ما تهتم به أمريكا والدول الصناعية الكبرى [(١)].

وحتى تضمن هاتين المصلحتين انتهجت الولايات المتحدة سياسة تمزيق الأمة العربية ، وممارسة أبشع الضغوط المهينة عليها فقد انتهزت فرصة أزمة الخليج الثانية ١٩٩١/٩٠م وكثفت وجودها العسكري الدائم هناك ، ثم نجحت ومعها بريطانيا وفرنسا في استصدار قرارين من مجلس الأمن الدولي ، الأول برقم ٧٣١ في ٢١ يناير ١٩٩٢م والثاني برقم ٧٤٨ بتاريخ ٣١ مارس ١٩٩٢م بخصوص ما أصبح معروفاً بأزمة لوكيربي ١٩٨٨م ثم تفجير الطائرة الفرنسية يوتا عام ١٩٨٩م ، وقضى القرار الأخير بفرض العقوبات على ليبيا والتي دخلت حيز التنفيذ ابتداءً من ١٩٩٢/٤/١٥م . ورغم تجاوب ليبيا وتقديمها العديد من المبادرات لحل الأزمة، إلا أن واشنطن تصر على إبقاء العقوبات مع التهديد والإصرار باستمرار على تشديدها [(٢)].

---

(١) جمال عبد الجواد : المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي في مجموعة باحثين ، الوطن العربي والولايات المتحدة الأمريكية : القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦م، ص ٤٢ .
(٢) جريدة الأهرام ١٩٩٧/٦/٢١م .

وينطبق الوضع ـ مع اختلاف التفاصيل ـ على السودان ؛ إذ حصلت الولايات المتحدة على استصدار قرار من مجلس الأمن برقم ١٠٤٤ بتاريخ ١٩٩٦/٤/٢٦م بفرض عقوبات على السودان إن لم تمتثل لمطالب مجلس الأمن ، وبالأخص الكف عن دعم الإرهاب ، مع العلم أن هذه دعاوى لا تستند إلى حقائق اللهم إلا عدم رضا الدولتين عن السياسة الأمريكية ورفضها مع غيرها من الدول العربية لتدمير العراق فى حرب الخليج الثانية وعدم إكتفاء الإدارة الأمريكية بما خلفته من دمار ، بل فرضت على العراق حصاراً لا يزال مستمراً حتى يومنا هذا منذ ثماني سنوات تخللته توجيه ضربات إجهاضية عديدة كان آخرها العدوان الأمريكى البريطانى الذى بدأ يوم ١٢/١٧/ ١٩٩٨م ليستمر أربعة أيام متتالية فى ظل ضروب من الاستكانة وتواطىء بعض الأنظمة العربية بينما اكتفى البعض الآخر بالإعراب عن القلق أو المناشدة بضبط النفس ، وكأن الأمر لا يعنيها ، أو كما يظن البعض أنه أصبح خارج دائرة المشروع الصهيونى الذى يستند إلى الادعاءات التلمودية .

إن ما قامت وتقوم به الولايات المتحدة فى المنطقة العربية يدخل فى إطار عملية متواصلة لتنفيذ أهداف واستراتيجيات أمريكية صهيونية مشتركة تم رسمها ووضعت خططها منذ أكثر من نصف قرن ، لتضمن الحماية والأمن لإسرائيل وتحقق لها عناصر القوة والتفوق التى تمكنها من احتلال مركز القيادة فى منطقة الشرق الأوسط كله ، بينما تعمل على منع أى دولة عربية بمفردها والدول العربية مجتمعة على بناء قوة تمكنها من الوقوف فى وجه الغطرسة الإسرائيلية وردع عدوانها ، وتسقط فى نفس الوقت حجج أنظمة عربية تدعى لنفسها حق الريادة ، من خلال ممارسة ضغوط مكثفة عليها فى جميع المجالات تجعلها عاجزة عن الحركة ورد الفعل فى الدفاع عن قضايا الأمة وعن الأنظمة نفسها فى بعض الأحيان .

ثالثاً : سياسات دول الجوار الجغرافى :

(أ) تركيا :

تمثل تركيا تحدياً كبيراً للأمة العربية ، وتشكل تهديداً قوياً للأمن القومى العربى ، زاد هذا التهديد بعد حرب الخليج الثانية وبعد التعاون العسكرى الذى وقع الساسة والعسكريون الأتراك عليه مع الكيان الصهيونى ابتداءً من عام ١٩٩٦م وتطور ليصبح تحالفاً استراتيجياً تحكمه مصالح الطرفين فى المنطقة العربية التى تعتبرها تركيا أهم دوائرها الثلاث فى استراتيجيتها لما بعد حرب

الخليج الثانية [1]، وهى الدائرة الأوربية والدائرة العربية والدائرة الخاصة بدول وسط آسيا المستقلة ، وما يجب الإشارة إليه فى هذا الصدد أن المتغيرات العالمية والتى نتج عنها انهيار الاتحاد السوفيتى واشتعال حرب عاصفة الصحراء قد صبت كلها فى محيط المصالح التركية ، إذ زال عنها خطر الاتحاد السوفيتى ، وتم تدمير الجيش العراقى الذى كان يشكل أكبر خطر عليها فى المنطقة ، ثم إن إخضاع الصراع العربى الإسرائيلى وانحسار حركة القومية العربية قد جعلها تلتف حول الدائرة العربية التى تشكل ميداناً للمصالح التركية أهمها المصالح الاقتصادية ، فبدأت تثير مشاكل كثيرة ، منها :

(أ) مسألة المياه وتحكم تركيا فى منابع نهرى دجلة والفرات ، وتوظيفها فى انتهاج سياسة تمثل تهديداً مباشراً للأمن القومى العربى بشكل عام ولأمن كل من العراق وسوريا بشكل خاص [2].

(ب) الأطماع التركية فى شمال العراق ، فقد دأبت تركيا خاصة بعد أزمة الخليج ٩٠/١٩٩١م على انتهاك السيادة العراقية وتكرار توغل قواتها المسلحة فى شمال العراق بحجة قمع الإرهاب الكردى ، وطالبت تركيا بإعادة ترسيم حدودها مع العراق زاعمة أن لها مطالب فى أجزاء من شماله .

(جـ) ويمثل التحالف التركى الإسرائيلى التهديد الأكبر للأمن القومى العربى للاعتبارات الآتية :

١ ـ محاولة الضغط على سوريا والعراق وإضعاف موقفهما فى مشاكلهما مع تركيا المتعلقة بالمياه والأمن .

٢ ـ قيام التحالف نتيجة لرغبة إسرائيلية أمريكية مشتركة بهدف إثناء سوريا فى موقفها التفاوضى الخاص بالتسوية السلمية ، وإشهار العصا فى وجه إيران وكل القوى المعارضة للسياسات الإسرائيلية فى المنطقة .

---

(١) محمد حليفة : تركيا وأزمة الخليج : مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد ٢٢ ،القاهرة ، ربيع ١٩٩١م ، ص ص ١١٣ ـ ١١٥ .

(٢) حبيب غايب : المياه فى الشرق الأوسط : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام : القاهرة ١٩٩٦ م ، ص ص ٦٩ ـ ٧٠ .

ـ سامر مخيمر ، وخالد حجازى ، أزمة المياه فى المنطقة العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩ ، الكويت، مايو ١٩٩٦م ، ص ص ١١٠ ـ ١١٨ .

(ب) إيران :

تجمع بين العرب وإيران اعتبارات سياسية واستراتيجية واقتصادية وثقافية وتاريخية ودينية ، وكلها اعتبارات حيوية خاصة إذا عززتها إرادة الطرفين بالحوار والرغبة فى مراعاة المصالح فى إطار العلاقات الجوارية الممتدة إلى شاطئ الخليج ، وفى البر مع العراق ، ومد جسور الصداقة والتعاون لتخفيف الضغوط التى تمارسها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد الطرفين [1]، بعيداً عن محاولة السيطرة والهيمنة والنزعة التوسعية التى تمارسها إيران والتى تشكل خطراً وتهديداً شديداً للأمن القومى العربى ، ومن أهمها :

١ ـ إصرار إيران على تسمية الخليج العربى بالفارسى ، حيث تحرص على نسبته إليها فى كافة المحافل الدولية والوثائق الرسمية الصادرة عنها .

٢ ـ محاولة إيران فرض نفسها كقوة خليجية هامة يجب أن يكون لها دور مؤثر فى سياسات وأمن الخليج . ومن هنا جاء الصراع مع العراق والذى تطور إلى حرب استمرت ثمانى سنوات ومن المنطلق نفسه جاء موقف إيران غير المرحب بإعلان دمشق فى مارس ١٩٩١م ، لأنه ضم إلى جانب دول مجلس التعاون الخليجى مصر وسوريا رغم العلاقات المميزة التى تربط الطرفين السورى والإيرانى .

٣ ـ قيام القوات المسلحة الإيرانية بانتهاك الحدود العراقية أكثر من مرة ، وترسيخ احتلال الجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية ، إضافة إلى تنامى ترسانة إيران العسكرية بشكل ملحوظ أخل بموازين القوى العسكرية بعد تدمير القوة العسكرية العراقية عام ١٩٩١م.

٤ ـ انتهاج الجمهورية الإسلامية الإيرانية منذ انتصار ثورة ١٩٧٩م سياسة تصدير الفكر الثورى لدول الخليج العربية ، وبخاصة دولة البحرين التى لا يزال البعض من النخبة الإيرانية يعتبرها جزءاً من إيران ويطالب بضمها إليها .

٥ ـ تقوم إيران بفرض سياسة الأمر الواقع بالقوة من خلال تطبيق قانون المناطق البحرية الإيرانية لعام ١٩٩٣م على الملاحة فى الخليج العربى ومضيق هرمز ، الأمر الذى يتنافى مع أحكام القانون الدولى .

---

(١) مداخلة لمحمد وفاء حجازى فى حلقة نقاش " عملية صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية التركية " : المستقبل العربى ، العدد ٢٢٧ ،بيروت، ١٩٩٨ ، ص ٥٧ .

ومنذ حرب الخليج الثانية وتدمير الجزء الأكبر من الجيش العراقى تخلط السياسة الإيرانية بين نزعة التوسع والهيمنة ، وبين محاولة التقارب وإقامة علاقة حسن جوار مع العرب ، فهى تطمح أن تكون وحدها القوة المهيمنة على كل منطقة الخليج [1]، وقوة مؤثرة فى الشرق الأوسط يكون لها حضور قوى فى إرساء أى بنية هيكلية أمنية فى المنطقة ، ومن هنا تتضح الرغبة فى تطبيع العلاقات مع جيرانها العرب ، ولكن العلاقات التى لا تتعارض مع تحقيق هدف الهيمنة على المنطقة ، ومع رغبتها فى مزاحمة النفوذ الأمريكى فى الخليج .

وإيران فى هذا السياق مثل تركيا استفادت كثيراً من انهيار الاتحاد السوفيتى الذى كان يشكل تهديداً كبيراً على أمنها القومى من خلال حدوده معها فى أذربيجان وبحر قزوين وغيرها من المناطق الحدودية الأخرى ، كما استفادت بشكل غير متوقع من أزمة الخليج الثانية التى مزقت نسيج التضامن العربى ، وأسقطت الكثير من المحرمات التى تأسست على القومية وشكلت سياجاً للنظام العربى ولأمنه القومى [٢].

(جـ) إثيوبيا :

رغم أن العلاقات العربية الإثيوبية تمر فى الوقت الراهن بنوع من الهدوء بعد فترة عاصفة تناوبت فيها النزاعات والمشكلات خاصة فى عهد هيلى مريم الذى قدم الدعم للحركات الانفصالية فى جنوب السودان ، وقضى على محاولة إعادة إقليم أوغادين إلى وطنه الأم : الصومال ، فإنها لا زالت تشكل حتى الآن وفى عهد نظام آخر غير نظام هيلى مريم تحدياً للأمن القومى العربى على عدة زوايا ، أهمها :

١ ـ قضية مياه النيل التى تتحكم فى جزء رئيسى من مصادره ، واتباعها لسياسات مائية تبعية يدفعها إلى التفكير بوضع خطط لإنشاء عدد من السدود ، التى توصف عادة بأنها "صغيرة" على منابع النيل فى الهضبة الإثيوبية ، الأمر الذى يؤثر سلباً على حصة كل من مصر والسودان من المياه ، وهو ما يشكل إضراراً بالأمن القومى لهذين القطرين ، وبالتالى بالأمن القومى العربى عموماً ، وينتظر لمسألة المياه هذه أن تظل من أخطر القضايا فى العلاقات العربية ـ الإثيوبية عموماً والمصرية ـ السودانية الإثيوبية خصوصاً [٣].

---

(1) Barc, Ruben Reshaping the Middle East Foreign Affairs, Vol 69 , N 3 Summer 1990 .p. 135 .

(٢) ناصف حتى ، حلقة نقاش ، العرب والقومية والعالمية ، المستقبل العربى ، عدد ١٩٤ ، بيروت ، ٤/ ١٩٩٥م ، ص ١٧ .

(٣) أعمال ندوة : التطورات الراهنة فى القرن الإفريقى وانعكاساتها على الأمن القومى العربى : ٢٣/١٠/ ١٩٩١م : نظمها فرع مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة ، وكان للباحث شرف المشاركة فى هذه الندوة .

٢ ـ التدخل في الشئون الداخلية لكل من السودان وجيبوتي .

٣ ـ الاستجابة السريعة من قبل إثيوبيا للضغوط الخارجية وإسناد أدوار إليها تخل بسياسة حسن الجوار ، مثل : العلاقات الإثيوبية الإسرائيلية في عهد الإمبراطور هيلاسلاسي والتي تمخضت عن تواجد إسرائيلي على مشارف البحر الأحمر وبالقرب من مضيق باب المندب من خلال التسهيلات الممنوحة لها من قبل إثيوبيا في إقامة قواعد مراقبة في جزر دهلك وغيرها من المناطق الاستراتيجية الهامة في المنطقة ، والتواجد السوفيتي المكثف إبان حكم العقيد منجستو هيلي مريم والذي كاد أن يؤجج من صراع القوتين العظميين في المحيط الهندي والبحر الأحمر ، وهو ما يمثل تهديداً خطيراً للأمن القومي العربي . وأخيراً محاولة إحكام الطوق الأمريكي الصهيوني على الوطن العربي بإقامة تحالف رباعي لدول شرق ووسط أفريقيا(١) ، يضاف إلى التحالف الصهيوني التركي ، وأحيانا التحالف الصهيوني التركي العربي الخجول

(د) إريتريا :

أصبحت إريتريا تمثل تحدياً أكبر من التحدي الإثيوبي ، فبدلاً من أن تكون عامل قوة مضافة إلى الأمن العربي كما كان يتوقع لها فإنها أصبحت تمثل خطراً من أكثر من منظور :

أولاً : سرعة ارتماء قيادتها إلى أحضان العدو الصهيوني فور نيلها استقلالها وارتباط أفورقي بدوائر المخابرات الأمريكية والكنائس المسيحية الغربية المتعصبة والتي كانت تقوم بدعمه أثناء قتال منظمته ضد الاحتلال الإثيوبي .

ثانياً : تطلع إريتريا إلى دور إقليمي في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر ، وأكد هذا التطلع احتلالها عام ١٩٩٥م لجزيرتي حنيش الكبرى والصغرى اليمنيتين وبمعدات إسرائيلية ، وإعطاء أسمرة تسهيلات لوجود إسرائيلي في جزر تابعة لها على مقربة من مضيق باب المندب ، الأمر الذي يهدد أمن البحر الأحمر الذي يعتبر من أهم حلقات الأمن القومي العربي .

ثالثاً : التوتر المستمر في علاقات إريتريا بالسودان بعد أن أدارت الأولى للأخيرة ظهرها رغم ما قدمه السودان والدول العربية الأخرى ، من ضمنها دعم مادي ومعنوي للثورة الإريترية ، وفتحت أبوابها لاستقبال وإيواء اللاجئين الإريتريين لسنين طويلة ولا يزال الكثيرون منهم في السودان واليمن حتى يومنا هذا .

---

(١) الأهرام ٦/٩/١٩٩٨م .

رابعاً : وضع إريتريا الجديد الذى أصبح يمثل قاعدة متقدمة تخدم المصالح الأمريكية والصهيونية فى البحر الأحمر ومنطقة الخليج العربى من خلال محاولة السيطرة الكاملة على مضيق باب المندب والبحر الأحمر الذى يوفر لها ضمان سيطرتها على منابع النفط وتصديره ، وهو الأمر الذى يهم الولايات المتحدة فى الشرق الأوسط على حد تعبير الرئيس الأمريكى الأسبق " ريتشارد نيكسون " الذى ضمنه فى كتابه " الفرصة السانحة " [1].

خامساً : الدور التحالفى الذى تحاول الولايات المتحدة وضع أفورقى على رأسه فى شرق ووسط أفريقيا لممارسة الضغط على مصر والسودان ، وتهديد الأمن القومى العربى من بوابته الجنوبية .

توازن القوى العربية مع إسرائيل ودول الجوار الأخرى :

ظل الأمن القومي العربى على مدى الخمسين عاماً الماضية يعانى من الخلل فى ميزان القوى العسكري وغير العسكرى مع الكيان الصهيونى ومع دول الجوار الأخرى، نتج عن ذلك الخلل احتلال أجزاء كبيرة وهامة من الأرض العربية قامت بها كل دول الجوار تقريباً : فإسرائيل إذا ما استثنينا احتلالها لفلسطين عام ١٩٤٨م فإنها قد انتزعت أجزاء من الأرض العربية بعد اتفاقيات الهدنة ، ثم قامت بحرب عدوانية خاطفة فى يونيو ١٩٦٧م لتحتل ما تبقى من أرض فلسطين وكل شبه جزيرة سيناء وأجزاء من الأردن والجولان السورية ، وفى عام ١٩٧٨م ، ١٩٨٢م قامت باحتلال الجنوب اللبنانى وغرب البقاع ، وقبل إسرائيل احتلت تركيا لواء الإسكندرونة السورى ، بينما قامت إيران بإنزال جوى وبحرى عام ١٩٧١ احتلت بموجبه ثلاث جزر عربية فى الخليج . هذا الخلل فى موازين القوى بين العرب وجيرانهم وهذه الاحتلالات تمت فى مرحلة توازن القوى العالمى بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة ، وفى حقبة كان لا يزال فيها للمد القومى العربى بقية ، فكيف يكون حال الأمة العربية الآن ؟!

إذا ما أردنا الإجابة على هذا السؤال فعلينا مراجعة واقع النظام العربى فى النظام العالمى الجديد بعد الوضع الذى خلفته حرب الخليج الثانية ، إذ إن ما تشهده المنطقة فى الوقت الراهن هو ضغوط خلقت جواً من توتر العلاقات الجديدة بين دول إقليم الشرق الأوسط على أساس موازين القوى والتحالفات العسكرية ، وليس على أساس توازن المصالح كما بشرت به الولايات

---

(1) Richard Nixon the Real Waron linird parea (New York war Books 1980).p.2

المتحدة قبل وأثناء مؤتمر مدريد ، في الوقت الذى يعانى فيه ميزان القوى العربى بعد حرب الخليج من الاحتضار والسيولة الشديدة أصبحت معظم مكوناته فى حالة غياب بعد أن كانت تشمل عوامل تأثيرية (١).

إن الوضع العربى الراهن وما آلت إليه أوضاعه من احتمالات المستقبل تثير التساؤل والتشاؤم فى نفس الوقت بعد احتضار عملية السلام ، والتحالف الإسرائيلى ـ التركى الأمريكى الذى جسدته المناورة المشتركة فى يناير ١٩٩٨م ، وغياب العراق عن المشاركة فى قضايا الأمة وأمنها القومى ، إضافة إلى ممارسة إرهاب الدولة من قبل الولايات المتحدة الكامن فى التهديد المستمر بضرب العراق وفرض الحصار عليه وعلى دولتين عربيتين هما ليبيا والسودان .

وستظل عملية السلام محكومة بميزان القوى الذى سيظل مربوطاً بالإرادة الأمريكية وحرصها على التفوق النوعى الإسرائيلى على كل الجيوش العربية ، مع اعتبار أن ميزان القوى فى المنطقة مقسوم بين العرب وإسرائيل من وجهة النظر الإسرائيلية الأمريكية ، الأمر الذى يجعل إسرائيل تعتبر أن أى سلاح تزود به الدول العربية للدفاع عن نفسها موجهاً ضدها ويجب منعه أو تدميره فى حالة الضرورة ، كما أن أى تقارب عربى على مستوى القمة أو على مستوى المؤسسات الأقل أهمية يعتبر عملاً عدائياً موجهاً ضد إسرائيل ، ويستدعى التحرك الأمريكى تصحيح الوضع كما حدث فى قمة الإسكندرية الثلاثية أواخر عام ١٩٩٤م(٢) الذى أعقبته قمة رباعية فى القاهرة ضمت إسرائيل وفلسطين والدول المستقلة التى سبق وأن أقامت علاقات كاملة مع الدولة العبرية، الأمر الذى جعل البعض يتصور أن الوضع قد يصل إلى ما هو أكبر من ممارسة هذه الضغوط فيصبح الأمن العربى بين فكى كماشة الهيمنة الأمريكية ، وتعرضه المستمر لما تسميه إسرائيل بالضربات الوقائية والتوسع فى الاستيطان بحجة الأمن الإسرائيلى ، إضافة إلى تعرضه لتهديدات مصدرها دول الجوار الأخرى وأهمها إيران وتركيا .

إن السلوك الأمريكى تجاه الدول العربية مجتمعة أو كل قطر على حدة سيظل محكوماً بعلاقات هذه الدول مع إسرائيل وبخدمتها للمصالح والسياسات الأمريكية ، فالسلوك الأمريكى

---

(١) محمد خالد الأزعر : نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية ، شئون عربية : العدد ٧٦ القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣م ، ص ٣٧ .

(٢) تقريــر حال الأمة العربية خلال العام ١٩٩٦م ، لمجموعة من الباحثين بتكليف من الأمانة العامة للمؤتمر القومى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ٢١٩ ،بيروت ، ١٩٩٧/٥م ، ص ٩٣ .

تجاه اليمن قد شجع إريتريا على احتلال جزر حنيش كرد فعل على اتفاقية وقعتها وزارة النفط اليمنية مع شركة توتال الفرنسية لاستخراج واستثمار الغاز فى منطقة مأرب اليمنية ، ولم تخف الولايات المتحدة دورها فى هذه العملية ، إذ صرح السفير الأمريكي فى صنعاء فى شهر ديسمبر ١٩٩٥م أن مناورة عسكرية محدودة بين وحدات أمريكية ضمت ١٣٨ جندياً ووحدات إريترية قد تم تنفيذها قبل عملية احتلال الجزر ، وسلوك الولايات المتحدة تجاه مصر منذ الثمانينات أوضح أن الاهتمام الأمريكي بها لا يرتبط بمصلحة مصر فى حد ذاتها ، وإنما يرتبط بمصر فى إطار علاقاتها بإسرائيل، فهى تكون على استعداد لتكثيف التعاون مع مصر فى حالة إنعاش علاقة الأخيرة مع إسرائيل ، أما الفترات التى يصاحبها توتر فى العلاقات المصرية الإسرائيلية ، فإن العلاقات الأمريكية مع مصر تصاب بنفس التوتر(١) وتبدأ فى ممارسة الضغوط على مصر من خلال التهديد بإيقاف المساعدات ، وإثارة بعض المشاكل الطائفية المزعومة .

ونظراً لأهمية الدور المصرى فى المنطقة فإن واشنطن قد سعت إلى إضعاف هذا الدور منذ انتهاء حرب عاصفة الصحراء وتحويل اتفاقية إعلان دمشق إلى مجرد اتفاقية تحفظ ماء الوجه بعد أن اختارت أنظمة الخليج العربى القبول بالاحتلال الأمريكي للمنطقة ، ومنذ مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو ووادى عربة والولايات المتحدة تحاول فى سعيها إلى إثناء مصر عن القيام بدورها الريادى القومى المؤيد للقضايا العربية والقضية الفلسطينية ، خاصة وأن دولاً عربية أخرى قد فتحت مع الكيان الصهيونى خطوط اتصال مباشرة فعمدت أمريكا إلى إيهام بعض هذه الدول الهامشية أن لها دوراً رئيسياً يجب أن تلعبه فى المنطقة ، وهو ما أفصح عنه وزير أردنى فى تصريح قال فيه : " إن الأردن لها دور مهم فى المنطقة يجب أن تلعبه ، وإذا كانت الأردن لا تطمح فى لعب دور أكبر من دورها ، فإنها فى نفس الوقت لا ترضى بأقل منه. وتأتى هذه التصريحات فى سياق ما أكده البروفيسور " ريموند هابيتوس "(٢) المحاضر فى كلية سانت كاترين بولاية ماتيسوتا حين قال : إن الولايات المتحدة غير راغبة أن ترى مصر فى موقع قيادى فى الإقليم ، إذ سيؤدى ذلك إلى تغيير نمط العلاقة إلى نوع أكبر من المشاركة ، وهذا بدوره سيؤدى إلى مشاكل للولايات المتحدة .

---

(١) ودودة بدران : االاستمرارية والتغيير فى سياسة القوتين الأعظم تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى الثمانينات : الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد ٣٦ ، بيروت ، أبريل ١٩٩١م ، ص ١٣٧

(٢) من محاضرة للبروفيسور ريمولد هابيتوس فى ندوة عقدها مركز البحوث والدراسات السياسية فى جامعة القاهرة ١٩٩٢م .

إن الولايات المتحدة ومن خلال ممارستها للإرهاب السياسى المادى والمعنوى ضد مصر والذى يبرز فى التهديدات بإيقاف المعونات الأمريكية أو تخفيضها ، وتارة أخرى يظهر فى شكل دعاوى ومشاكل طائفية دينية مزعومة ، وثالثة بدعوى أمريكية صهيونية بعرقلة عملية السلام ، وكلها تهدف إلى ثنى مصر عن ممارسة دورها القومى وإلى الإخلال بالتوازن النسبى الذى تمثله مصر فى مواجهة إسرائيل .

ورغم ذلك فإن الباحث يرى أن الخلل فى توازن القوى الموجود بين العرب وإسرائيل هو خلل فى توازن العقول وليس فى توازن القوى ، فالمال العربى يبدد والبترول وعوائده تصب فى الخزائن الأمريكية الأوروبية ، فعلى سبيل المثال أنفقت دولتان عربيتان هما العراق والسعودية ما يقرب من ٤٠٠ مليار دولار فى شراء الأسلحة لمدة تسع سنوات ١٩٨٢ - ١٩٩١م ، منها ٢٦٠ مليار أنفقتها السعودية وهى لم تدخل مع أحد فى حرب . بينما أنفقت العراق حوالى ١٤٠ ملياراً فى حرب عبثية تنازل عن مبرراتها بعد غزوه للكويت عام ١٩٩٠م .

وبعد حرب الخليج الثانية اشتعلت حرب صفقات الأسلحة بين أوربا والولايات المتحدة ، ولا تزال مستعرة فى الخليج حتى يومنا هذا ، بل إن المنافسة على أشدها ، ولا زالت تسيل لعاب الغرب [(١)] منها صفقات الإمارات العربية التى كان آخرها صفقة ٨٠ طائرة إف ١٦ بلوك ٦٠ ، وهذا النوع من المقاتلات لم تنتجه الشركات الأمريكية ، ولن يحصل سلاح الجو الأمريكى عليها قبل عام ٢٠٠٥م ، والسؤال المطروح هو: من سيستخدمها ؟ وكيف سيتم استخدامها ؟ وضد من ستستخدم ؟

---

(١) جريدة الأهرام ١٩٩٨/٩/٢٥ م .

المبحث الثالث

الاستراتيجية العربية فى مواجهة التحديات الشرق أوسطية

تتطلب مواجهة التحديات التى يتعرض لها الأمن العربى فى مجاليه التنموى والعسكرى من الأمة العربية حكاماً وشعوباً إيماناً راسخاً بالدور المحورى للثلاثة العناصر الآتية :

١ ـ الإرادة السياسية .

٢ ـ القدرة .

٣ ـ المناخ الدولى .

أولاً : الإرادة السياسية :

وتعنى وضوح الهدف الوطنى / القومى الاستراتيجى الذى يجب أن يوضع ويخطط له على أسس علمية وعملية ؛ بحيث تحقق أهداف الأمة العربية وغاياتها على المدى البعيد والمتوسط ، وتعنى الإرادة السياسية أيضاً إيمان النخب العربية ومعها كل الجماهير العربية بهذا الهدف إيماناً عميقاً لا يتزعزع ، بحيث تكون ـ فى ضوء هذا الإيمان ـ مستعدة للتضحية فى سبيل إنجازه .

ثانياً : القدرة :

ويشكل عنصر القدرة : الإمكانيات والموارد على اختلاف مسمياتها ، والتى تشكل ما تم الاصطلاح عليها " بالقوة الشاملة " وبدونها لا يمكن تحقيق الإرادة السياسية ، وبمعنى أصح فإن تحقيق الإرادة السياسية بدون قدرة الدولة الشاملة يعتبر ضرباً من أحلام اليقظة (١) .

ثالثاً : المناخ الدولى :

إن تعامل الأمة العربية مع البيئة الدولية لن يكون مؤثراً إلا إذا اقترنت الإرادة بالقوة واحتضنت كل منهما الأخرى ، فتجارب التاريخ علمتنا أن الحق يستقيم بالقوة ويسقط فى حالة غيابها ، وإذا كانت آليات تحقيق الأهداف هى الاقتران الكاثوليكى بين الإرادة والقوة ، فإن الإرادة فى رأينا هى عنصر الحسم ، وهى القوة الدافعة والباعثة على الحركة ، وهى أساس وجود القوة أو القدرة الشاملة .

---

(١) باسكال بونيفاس : إرادة العجز : هل هى نهاية التطلعات الدولية والاستراتيجية ؟ ، ترجمة : حليم طوسون ، القاهرة ، دار العالم الثالث ١٩٩٧م ، ص ١١١ .

إن الإرادة السياسية العربية لا يمكن تحقيقها إلا إذا بنيت على الاقتناع بقدرات الأمة العربية وأهدافها الاستراتيجية ، وبالإدراك الواعى السليم لحقائق العصر وخصائص البيئة الدولية وطبيعة النظام العالمى الراهن ، الذى من أهم سماته لغة المصالح التى لقنتنا من الدروس والعبر منذ حرب الخليج الثانية ما يجعلنا نفهم أن لا مستقبل للأمة العربية إلا فى وحدتها وتضامنها ، الأمر الذى يتطلب تناسى جراح الماضى ، والعودة إلى اللحمة العربية ومحاربة الدعوة إلى التمحور القطرى والتمسك بالهوية العربية التى أصبحت عرضة للاحتراق فى ظل التبعية الأجنبية لبعض الأنظمة العربية والتى بدأت تستأثر بحيز كبير من مشاغل الوطنية القومية بعد حرب الخليج الثانية ، ووصلت إلى درجة الخوف والارتياب بعد مؤتمر مدريد وأوسلو ووادى عربة ، وانعقاد المؤتمرات الاقتصادية الشرق أوسطية فى ظل ما أطلق عليها بالتسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى (1).

وفى هذا السياق يجب التأكيد على تحقيق التنمية العربية الشاملة إذا ما أردنا تحقيق عنصر المواجهة للتحديات والمخاطر التى تتهدد الأمن القومى العربى ونظامه الإقليمى ، ويمكن تحديدها فى الآتى :

أولاً : التنمية العربية فى المجال السياسى والاقتصادى والاجتماعى والثقافى:

(أ) فى المجال السياسى :

- تحقيق عنصر الثقة بين الأطراف العربية ، وهذا الأمر يتطلب توافر الوعى الكامل والإدراك العميق لدى القادة العرب لحجم المؤامرات والمخاطر التى تتعرض لها الأمة العربية ، ويتطلب أيضاً إرساء أسس للديمقراطية الحقيقية على المستوى القطرى والقومى .
- فتح حوار صريح وموضوعى يكون هدفه لم الشمل العربى ورأب الصدع الذى خلفته حرب الخليج الثانية ، مع الأخذ فى الاعتبار عوامل النهب والسلب والإذلال والابتزاز الذى تعرضت له الأمة العربية فى الفترة من عام ١٩٩٠م من قبل الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وحتى يومنا هذا .

---

(١) أحمد يوسف أحمد محرر : التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، معهد البحوث والدراسات العربية / القاهرة / أعمال ندوة ، ٢٣ ٢٦ ديسمبر ١٩٩٥م ، ص ١٥ .

- إحياء العمل العربى المشترك [1] لتجاوز الأزمة التى ولدت للأمة العربية الكثير من المشاكل والمآسى التى ستظل تعانى منها الشعوب العربية لفترة طويلة قادمة إذا ما استمر التصادم والعداء بين الإخوة ، والذى لا يخدم سوى أعداء الأمة .

- الالتزام بما جاء فى ميثاق التضامن العربى كحد أدنى فى بداية الأمر والذى تم التوقيع عليه فى قمة الدار البيضاء عام ١٩٦٥م[2] بهدف تحقيق الوفاق بين الأنظمة العربية حتى يتسنى لها أن تلعب دوراً فعالاً فى إقرار السلام فى المنطقة دون تعريض الأمن ا لقومى العربى للتهديد والخطر .

- العمل على تحقيق الإرادة السياسية العربية الموحدة والعودة إلى سياسة انعقاد القمة العربية سنوياً بشكل منتظم فى حالة الظروف العادية ، مع ضرورة الدعوة إلى انعقادها فى أى وقت تتطلبه الظروف الطارئة ، فالتجارب أكدت على أن التقاء الزعماء العرب يزيل الكثير من مشاعر الانكماش والتحفظ ، ويضفى على الموقف العربى نوعاً من المشاعر الدافئة ، خاصة وأن الألوان فى السياسة العربية هى فقط أسود وأبيض ، ولا مكان فيها للألوان الأخرى ، وهو ما أكدته قمة القاهرة فى يونيه ١٩٩٦م التى مثلت عودة الروح المتهالكة إلى الجسد العربى الهامد ، رغم أن بعض بنود بيانها الختامى قد عمقت سياسة تكريس القطرية ، مثل :

  ١ ـ احترام السيادة والاستقلال الإقليمى لكل دولة عربية .

  ٢ ـ عدم التدخل فى الشئون الداخلية للأقطار العربية .. إلخ .

- الاتفاق على الأهداف العربية المشتركة ، وتحديد أولوياتها ، وتنشيط العمل السياسى العربى وتنسيق حركته على المستوى الداخلى والخارجى والعمل على تنفيذها .

- وضع استراتيجية عربية للتنمية الشاملة قوامها الديمقراطية وحقوق الإنسان سيئة الصيت فى الوطن العربى كله [3] ، إذ إن تقارير لجان حقوق الإنسان ومنظمة العفو الدولية تشهد

---

(١) حسين معلوم : تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمى العربى ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٧٤ ، بيروت ١٩٩٣م ، ص ص ٦ ٢٠ .

(٢) ثناء فؤاد عبد الله : مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق ، المستقبل العربى ، العدد ٢١٢ بيروت ،١٩٩٦/١٠ م ، ص ٧ .

(٣) أمين سالم محرر: حقوق الإنسان وتأخر مصر : مركز الدراسات والمعلومات القانونية ، القاهرة ١٩٩٣م، ص ص ٢٩ ٣٤ .

بالوقائع اختراقاً صارخاً لحقوق الإنسان العربي ، وتهديد كرامته وحقه في الحياة ، فقد شهدت المنطقة العربية الكثير من الاغتيالات السياسية ، والمطاردة والسجن بدون محاكمة ، وممارسة أبشع أنواع التعذيب في السجون والمعتقلات العربية، كما شهدت الكثير من الاعدامات نتيجة أحكام جائرة وغير مبررة ، إضافة إلى منع الإنسان العربي من ممارسة حقه السياسي في بناء المجتمع المدني [1].

- إن صون كرامة الإنسان العربي وتنميته سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً هي الضمان الوحيد لتحقيق الأمن العربي الشامل ، وهي صمام الأمان لأمن الدول والأنظمة والشعوب على حد سواء .

(ب) في المجال الاجتماعي :

- صياغة سياسات مشتركة ذات طبيعة قومية في مجالات التنمية البشرية تكون قادرة على خلق مناخ إقليمي عربي يساعد على نمو برامج التنمية العربية المشتركة الشاملة التي تحقق الضمان الاجتماعي في المسكن والمأكل والمشرب ، وتؤمن الضمان الصحي لكل أفراد المجتمع وتحقق قدراً كبيراً من الرعاية في مجال الأمومة والطفولة ، وضمان التعليم المجاني ، والتمتع بالحقوق الثقافية والتقنية .

- إن تحقيق النماء الاجتماعي يتطلب وجود عقد اجتماعي يرفع شعار " الحكم للشعب " ويتم تطبيقه من خلال بناء المجتمع المدني السياسي والاجتماعي ، فالمجتمع السياسي يتمثل في الأحزاب والمنظمات السياسية ، والمجتمع المدني ، ويتمثل في النقابات والجمعيات التعاونية والخيرية والمجالس المحلية .: إلخ ، البعيدة عن تأثير الدولة وأجهزتها الأمنية حتى تحول هذه التجمعات الهموم الجماعية إلى طاقة اجتماعية بناءة تشكل شبكة من مجموعة العلاقات ، وتعزز النسيج الاجتماعي والسياسي ، وتكون عوناً للنظم السياسية بدلاً من محاولة الانقضاض عليها [2]. فالديمقراطية الجماعية الحقيقية والمشاركة السياسية وتأمين حاجات الفرد الضرورية هي التي تضمن الرخاء والتقدم وهي الوحيدة القادرة على تحقيق الخير والنماء للأفراد ، وللأنظمة البقاء المطمئن [3].

---

(١) حامد عمار : التنمية البشرية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، سيناء للنشر : القاهرة ١٩٩٢م ، ص٣٦.

(٢) ديفيد ماثيوز : السياسة للشعب ، تعريب : عفيف تدحوق ، دار الجديد ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٧م ، ص١٧٤ .

(٣) مصطفى العوجي : الأمن الاجتماعي ، مقوماته ، تقنياته . مؤسسة نوفل : بيروت ١٩٨٣م ، ط١، ص ص ١٦٦ ١٧٠ .

(جـ) في المجال الاقتصادي :

يعتبر التعاون الاقتصادى العربى من القضايا الهامة التى تتطلب المزيد من حركة التفاعل العربى فى الوقت الراهن ، لمواجهة سياسة المرحلة الإمبريالية الجديدة التى يطلق عليها " اسم العولمة " والتى من حيثياتها فى المجال الاقتصادى السعى لحو توحيد السوق العالمية بإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، فضلاً عن تطوير ما يطلق عليه " السوق الخفية " المتمثلة فى البيع والشراء التى تتم بالطرق غير المباشرة وقد تكون عبر وسائل الإعلام والاتصال وتتطور على مستوى العالم (١).

ولتحقيق التنسيق والتعاون العربى فى المجال الاقتصادى يجب على كل الأقطار العربية أن تقوم بتنفيذ ما جاء فى ميثاق العمل الاقتصادى القومى الذى أقرته القمة العربية الحادية عشرة فى عمان عام ١٩٨٠م ، والذى تضمن وضع استراتيجية العمل الاقتصادى المشترك كخطوة أولى فى استخدام الوسائل والآليات العربية فى مواجهة الشرق أوسطية فى الجانب الاقتصادى من خلال إزالة السلبيات المتمثلة فى :

(أ) وضع خطط اقتصادية بديلة عن الاقتصاد الريعى المعتمد على بيع المواد الخام وخاصة البترول الذى لا يمكن الاعتماد عليه كعنصر للنمو الاقتصادى فى المستقبل ؛ نتيجة تقلبات أسعاره وتدهورها من وقت لآخر (٢).

(ب) وضع الأسس القانونية لضمان تدفق رءوس الأموال وزرع الطمأنينة لدى المستثمر العربى والأجنبى بدفعه لإقامة المشاريع ذات المردود والجدوى الاقتصادية المفيدة .

(جـ) العمل على إزالة البيروقراطية ، ووضع العناصر المؤهلة والنزيهة على رءوس المؤسسات الاستثمارية .

(د) التعاون فى مجال نشر المعلومات الخاصة بفرص الاستثمار المتاحة فى الدول العربية ، وتقديم الدراسات الكاملة لها مع إيجاد العناصر الكفيلة بشرح عناصر الجذب الاستثمارى وعودة المال العربى من مهجره واستقراره فى وطنه العربى الكبير ، ليساهم فى التنمية الشاملة ، وينجو بنفسه من المخاطر التى يتعرض لها .

---

(١) الحسين عصمة : العالم الإسلامى وتحديات العولمة : مجلة الكلمة ، عدد ١٩ ربيع ١٩٩٨م ، بيروت ، ص ٧٥ .

(٢) حيدر موسى عبد العظيم : الإنسان وفلسفة التنمية : الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٣م ، ص ٢٥٢ .

وصحيح ان الإشكالات والمصاعب التى تعترض عملية الاندماج الاقتصادى الكامل كثيرة ، والحواجز بين تحقيق التكامل العربى قائمة ، إلا أن تذليلها والقضاء عليها فى المستقبل القريب ممكن إذا ما تمت خطوات التعاون والتنسيق العربى من خلال المراحل الآتية :

المرحلة الأولى :

ويتم خلالها التخفيف من القيود الجمركية على التجارة ، وتخفيض الرسوم تدريجياً بهدف الوصول إلى إلغائها فى آخر المطاف .

المرحلة الثانية :

ويتم من خلالها سرعة إنشاء مناطق التجارة العربية الحرة وتوحيد الرسوم الجمركية .

المرحلة الثالثة :

إقامة سوق عربية مشتركة يراعى فيها ضرورة حرية انتقال عوامل الإنتاج ورءوس الأموال والعمالة العربية .. إلخ (1).

فالوطن العربى فى مجموعه يمتلك إمكانيات هائلة متمثلة فى الموارد البشرية والمالية والسوق الواسعة ، كل هذه العناصر وغيرها تجعل من الأمة العربية ونظامها القومى قوة قادرة على مواجهة تحديات الشرق أوسطية والعولمة الإمبريالية إذا ما أحسن استخدامها .

إن التكامل الاقتصادى العربى وإحياء فكرة إنشاء السوق العربية المشتركة أصبحت ضرورة حتمية تفرضها المتغيرات ومستجدات النظام العالمى الجديد الذى يميل إلى التكتلات ، ويدفع بالكثير من دول العالم إلى التكامل رغم اختلاف الأنظمة السياسية والاقتصادية ، والتغاير فى الحالة الاجتماعية والثقافية . وقد تكون بعضها مفروضة من الخارج أحيانا ، كما هو حال النظام الاقتصادى الشرق أوسطى المفروض أمريكيا بما يحمله من مخاطر اقتصادية وسياسية فى ظل الهيمنة الإسرائيلية .

المرحلة الرابعة :

وتتطلب توفير الإرادة السياسية والاقتصادية معاً فى تنسيق الجهود والتعاون المخلص فى وضع قاعدة صناعية صلبة وقوية ، والتوسع فى المشاريع الزراعية المشتركة، وفى مجال التجارة والمال والخدمات .. إلخ (2).

---

(1) عبد الرازق حسن وآخرون : العمل العربى المشترك ، دار الشباب ، قبرص ١٩٨٨م ، ص ٩ .

(2) عبد الحميد إبراهيمى : الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ١٩٧٧م ، ص ٣٨٨ .

أهم مزايا التكامل الاقتصادى العربى :

- يتيح فرصاً واسعة للاستثمار وتوظيف الإمكانات العربية الهائلة مثل الأرض التى تمثل ١١٪ من مساحة العالم [١] ، والقوة البشرية العاملة وقوامها ٧٥ مليون يد عاملة، والناتج المحلى الهائل الذى بلغ عام ١٩٩٥م (٥٢٨,٥) [٢]مليار دولار ، وذلك فى إقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الجودة والإنتاج الكمى الوفير الذى يشكل استجابة لاتساع السوق المشتركة .
- توظيف الوفورات الداخلية والخارجية المتواجدة لدى أطراف التكامل العربى ، مع ضرورة العمل لتطوير التكنولوجيا الموجودة فى الداخل ، والعمل على جلب التكنولوجيا المتطورة من الخارج وتوطينها فى البلاد العربية .
- ويقوم التكامل بدور الحماية من الهزات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية ، ويحقق للدول العربية مركزاً تفاوضياً مغريا وقوياً مع الاقتصاديات والتكتلات الأخرى ويمكنها من الحصول على مزايا أفضل مما لو بقى كل قطر فيها يتعامل بمفرده مع هذه التكتلات .
- وتكسب القوة الاقتصادية الناتجة عن التكامل العربى الأمة العربية مركزاً دولياً يعزز قدراتها الدفاعية ضد المخاطر الخارجية ، ويحقق لها الأمن القومى المنشود [٣].

والتكامل العربى أصبح ضرورة مصير ومستقبل الأمة التى يخشى عليها من الضياع والإذلال والاستعباد فى ظل نظام وقانون الأسماك التى تلتهم الكبار منها الصغار.

سيحقق التكامل الاقتصادى العربى درجة أكبر من المتاجرة البينية العربية داخل الوطن العربى ، والتى تتراوح الآن بين ٨ ـ ١٠٪ من التجارة الخارجية ، وهى نسبة تستدعى الخجل والوجل العربيين ، بينما التصاعد والتزايد فى التجارة العربية البينية يؤدى إلى تقليل مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين العرب والتى لم تتجاوز نسبة استثماراتهم فى الداخل العربى نسبة التجارة

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، القاهرة، سبتمبر ١٩٩٦م ص١١.

(٢) المشروع الاقتصادى العربى : دراسة لكبار الاقتصاديين ورجال الأعمال العرب : وكالة الأهرام للصحافة والنشر ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م ، ص ٣٦ .

(٣) عمر عبد الله كامل : التكامل الاقتصادى العربى : وكالة الأهرام للصحافة والنشر: الطبعة الأولى القاهرة، يناير ١٩٩٥ م ، ص ١٩ .

البينية ، أى: من ٨ ـ ١٠٪ [(١)]، فكل الأموال العربية المستثمرة فى البلدان العربية لا تتجاوز ١١ مليار دولار، منها ١١١مليون دولار فقط مستثمرة فى مشاريع حيوية ، بينما المبالغ الأخرى مستثمرة فى مجال الخدمات ، فى حين وصلت الأموال العربية المهاجرة إلى ٨٠٠ [(٢)]مليار دولار متجاوزة الاستثمارات الأمريكية واليابانية الخارجية التى لا تتعدى ٤٥٠ مليار دولار.

(د) فى المجال الثقافى :

يتحدد مفهوم الأمن التنموى فى تأمين العناصر الضرورية لتحقيق تنمية ثقافية شاملة ترفع كفاءات المجتمع العربى الإنتاجية والخدمية والعلمية ، وهى بدورها تتطلب جواً من الأمان والاستقرار وإشاعة المشاركة الفعلية للإنسان العربى فى رسم خطوط مستقبلة ومستقبل الأمة ، وتأتى فى مقدمتها المشاركة السياسية ؛ حتى يكون قادراً على الإبداع والتفوق فى الأداء العلمى والعملى ، ويتعامل بقوة ودراية مع التحديات العالمية والتى تتصل بكل فرد ، فهى تتصف بالشمولية ولا تنفرد فى توجيه مسيرتها أوطان دون غيرها . وتتمثل هذه التحديات فى :

١ ـ ثورة المعلومات والاتصالات أو ما يطلق عليها : الثورة الثالثة .

٢ ـ ثورة الديمقراطية التى يمكن القول إن عام ١٩٨٥م مثل نقطة فاصلة فى مسيرتها على الساحة الكونية التى كان موطنها هو نفس موطن الثورة الاشتراكية البلشفية والتى جاءت فى بعض حالاتها رمزية ومكتفية بالشكل [(٣)].

٣ ـ ثورة العولمة والتكتلات الاقتصادية الجديدة ، وهى كلها ثورات فعل لا ثورات رد فعل كما كان يحدث من قبل . الأمر الذى يتطلب تكثيف الجهود العربية وحشد الإمكانات والإرادة السياسية ، وتعميق الوطنية القومية ؛ لتكون الأمة العربية قادرة على تحقيق طموحاتها وغاياتها من خلال التنسيق والتعاون فى المجالات الثقافية : التربوية والإعلامية والثقافة الجماهيرية العربية .

---

(١) التقرير الاقتصادى العربى الموحد : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص١٢٨ .

(٢) عباس مبروك : التنمية العربية والنظام العالمى الجديد : مجلة تعاونيات ، مسلسل ٩ ، القاهرة : يناير ١٩٩٥ ، ص ١٧ .

(٣) حسن محمد الظاهر : بحوث فى النظرية السياسية : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٦م ، ص ١١ .

ثانياً : فى مجال التعليم :

١ التنسيق العربى فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار :

تعتبر الأمية من أكبر التحديات الاجتماعية الخطيرة التى تواجهها الأمة العربية والتى تتفشى فى أوساط المجتمع العربى لتصل إلى ٤٥ ٪ وهو الأمر الذى يتطلب سرعة وضع خطط التعليم الابتدائى ، وإحياء العمل ببرنامج العمل العربى المشترك فى مجال محو الأمية وتطبيق شعار التعليم للجميع من خلال :

١ ـ تخصيص الأموال الضرورية لإقامة مراكز محو الأمية وتوفير المدرسين والأدوات المساعدة ، وتشجيع الجهود القومية والقطرية وأيضاً الجهود الشعبية فى كل قطر للانخراط فى العمل التطوعى فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار ، والعمل على سد منابع هذا المرض المخيف (١).

٢ ـ التنسيق بين وسائل الإعلام العربية فى وضع خطط براجمية مكثفة خاصة بتعليم الكبار عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة بشكل عام ، وفى المحطات والقنوات التلفزيونية بشكل خاص .

٣ ـ إبراز المفهوم الخطابى لمحو الأمية ، وتجديد التعليم الأساسى ، وتوفير الحوافز المالية والاجتماعية والمعنوية فى عملية المواجهة الشاملة .

٤ ـ ربط مراكز محو الأمية بفروع الجامعات العربية حتى تتوفر لها إمكانيات الإعداد الجيد للمدرسين والمتخصصين فى مجال محو الأمية .

٢ ـ التنسيق والتعاون العربى فى مجال التعليم الأساسى :

- أصبحت الثورة التكنولوجية الثالثة تمثل قدرة العقل البشرى على الإبداع والاختراع وامتلاك المعلومات ، الأمر الذى يقودنا إلى ضرورة إعادة النظر والبحث عن وسائل وأساليب وطرق تضمن نجاح عملية إصلاح التعليم فى الوطن العربى ، ووضع فلسفة عربية منهجية للتربية والتعليم تكون قادرة على التعامل مع ثورة التكنولوجيا ومتطلبات التنمية الحديثة .

---

(١) محمد على حوات : دور وسائل الإعلام الجماهيرى فى التعليم ومكافحة الأمية فى الجمهورية العربية اليمنية : رسالة دكتوراه منشورة ، الطبعة ٢ ليماسون ١٩٨٨م ، ص ١٥ ، ١٦ .

- اعتبار التعليم الأداة الفعالة في بناء المجتمع العربي وعاملاً مهماً في إثراء الفكر القومي العربي الداعي إلى الوحدة الشاملة وترسيخ بنيانها [1].

- وضوح الهدف من وضع مناهج تعليمية متطورة ترتبط بالتنمية القومية الشاملة وتنمو معها في شكل متوازٍ ومتكامل ، مع الأخذ في الاعتبار جوانب القصور والسلبيات التي واكبت مسيرة العملية التعليمية في الماضي ، والتي غالباً ما كانت هامشية وتقليدية تعتمد على التكرار ، والعزوف عنها قدر الإمكان .

- الحرص الكامل على جعل التعليم في متناول أبناء الطبقات الفقيرة والمتوسطة ، لأنها القادرة دوماً على التغيير وعلى تحمل أعباء قضايا الأمة .

- وضع المناهج الدراسية الوطنية والقومية ، والتأكيد على مبدأ التوسع والإيضاح في مواد الجغرافيا والتاريخ ، حتى يكون التلميذ العربي ملماً بقضايا أمته وتاريخها وأرضها وحدودها وإمكاناتها البشرية والمادية والجغرافية ، فيكون على الدوام حاضراً حضوراً واعياً لا مغترباً متواجداً في نفس الوقت ، واختصاراً للموضوع يرى الباحث : أن الالتزام العربي بما جاء في قرارات وزراء التربية العرب وتوصيات مؤتمرات المعلمين ابتداء من المؤتمر الثقافي الأول الذي انعقد في بيت مرى في لبنان عام ١٩٤٧م مروراً بمؤتمر وزراء التربية العرب في صنعاء عام ١٩٧٢م ومؤتمر أبوظبي ١٩٧٧م وانتهاء بالمؤتمرات والندوات واللقاءات التربوية التي يتكرر انعقادها حتى الآن ، كل هذا يوفر قاعدة ومفهوماً حضارياً في التعامل مع العملية التعليمية لا سيما ومعظمها يتم الإعداد له عن طريق الأمانة العامة للجامعة العربية [2]، والتي لها دوائرها المتخصصة ، وكذلك مؤسساتها الأكاديمية والثقافية والعلمية ، مثل معهد الدراسات والبحوث العربية ، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، وهي مؤسسات تضع الطريق لواضعي السياسة التعليمية القومية في إطارها الصحيح بما يتناسب ومستجدات العصر على المستوى العلمي والتعبئة القومية ، وترسيخ السياسة التربوية القومية في الوطن العربي شعاراً وممارسة .

---

(١) عبد الله عبد الدائم : دور التربية العربية المتغير مع دخول القرن الواحد والعشرين : شئون عربية ، عدد ٩٣ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٨م ، ص ١٢٨ .

(٢) علي وطفة : السياسة التربوية في الوطن العربي : شعارات قومية وممارسات قطرية : مجلة الفكر العربي ، عدد ٩٠ ، خريف ١٩٩٧م ، بيروت ، ص ٤٠ .

٣ ـ التنسيق والتعاون فى مجال التعليم العالى :

- تعانى الدول العربية ومؤسساتها الجامعية والأكاديمية الأخرى من كثافة الإقبال على التخصصات ذات البريق الاجتماعى الخاص ، والعزوف عن التخصصات الجادة التى تساهم فى تغيير المستقبل .

- إن إصلاح التعليم العالى عملية تعتمد إلى حد كبير على مخرجاته مثل الأخصائيين والعلماء والكفاءات التى توفر احتياجات المناهج التعليمية السابقة للتعليم العالى ؛ لإعادة صياغتها وإدخال مضامين جديدة عليها .

- ضرورة تنشيط البحث العلمى وغرس روح المبادرة التطبيقية فى العملية التعليمية والعودة إلى العمل التقنى الكفيل بالحد من سيطرة الميل البيروقراطى واللهث وراء التخصصات التى تعجل بالثروة دون القيام بإنتاج فعلى ، كتلك الأعمال التى تنطوى على خدمات الوساطة .

- طرح نماذج جديدة من التعليم العالى والبحث العلمى عن طريق الاستفادة من التجارب الخارجية وبعض التجارب العربية الناجحة ، وإيجاد آليات لفتح نقاش عربى مستفيض يعنى بطرح أفضل النماذج للواقع والحاجات المستقبلية كمراكز التكوين النفسى والمهنى ، وتنمية المهارات وخلق روح الابتكار ، والتوفيق بين حاجات الخطط التنموية من الكفاءات الفنية العالية من جهة والأطراف الوسطى (التعليم الفنى المتوسط) من جهة أخرى ، فالثابت أن الطلب الاجتماعى والاقتصادى على التعليم الفنى المتوسط يزيد كثيرا عن الطلب على المهارات العالية [1].

- وتفتقر الجامعات العربية إلى الإمكانات والوسائل التى تجعل البحث العلمى يخرج من مأزقه وقصوره الذى يعانى منه الآن ، الأمر الذى يتطلب التحرك فى اتجاه التنسيق بين الجامعات العربية ومراكز البحث العلمى ، ويمكن الأساتذة والباحثين من إعداد ونشر صيغ مناسبة وكتب وبحوث مختلفة تتناسب مع كل المستويات التعليمية والثقافية ابتداء من الثقافة الجماهيرية حتى مستوى النخبة المثقفة .

- فالتعليم الأساسى يتدفق بشكل دائم من منابع التعليم العالى والبحث العلمى الغزير الذى ينتجه الأساتذة والباحثون فى الجامعات والمراكز الأكاديمية فى كل المجالات، الأمر الذى يتطلب تحقيق كل وسائل الكفاية ، وتلبية المتطلبات المادية والعلمية والمعنوية للقائمين

---

(١) عبد الله عبد الدايم : دور التربية العربية فى بناء القيم الإنسانية ، شئون عربية ، عدد٧٦ القاهرة ديسمبر ١٩٩٣م ، ص ٦٤ .

بالبحوث ، حتى يتفرغوا لأداء مهامهم البحثية وتطويرها لتحقيق النماء الثقافى والعلمى والتقنى الذى يتواءم مع ثورات العصر ومستجداته التقنية والاقتصادية والسياسية والعسكرية ، ويحقق للأمة مجدها وتطورها ؛ لتقف بثبات فى مواجهة كل التحديات التى تعترض طريقها .

ثالثاً : فى مجال الإعلام :

- وضع استراتيجية إعلامية عربية قادرة على مواجهة الصراعات الحادة والسباق المحموم للحصول على أحدث تكنولوجيا الاتصال التى توفر المعلومات من نظم الدفاع الاستراتيجى حتى ألعاب الفيديو[1] .
- توفير الاعتمادات اللازمة لبناء مؤسسات إعلامية ذات قدرات تكنولوجية تواكب مجال الطفرة الإعلامية ، مع توفير المناخ الملائم لتبادل الخبرات بين الدول العربية ورفع مستوى الكفاءات الإعلامية .
- التغلب على زيادة تكلفة الإنتاج البرامجى من خلال ربط المشاريع الإعلامية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث والجامعات وإشراك القطاع الخاص فى هذه المشاريع .
- التقليل من نسبة المادة الأجنبية والتى بلغت أكثر من ٣٥ ٪ فى برامج الإذاعة والتليفزيون العربية ، مع التركيز على البرامج الهادفة منها .
- ضرورة إنتاج برامج خاصة بالمهاجرين العرب فى أوروبا والأمريكتين وغيرها من بلدان العالم لربطهم بشئون بلدانهم ووطنهم العربى ؛ بحيث يستخدم فى هذه البرامج قوة القائم بالاتصال وقوة المضمون وقوة تكنولوجيا الإعلام ، مع مراعاة عامل التوفيق ، فهم يشكلون جزءاً هاماً من الأمة ومن أمنها القومى .
- تحرير حركة الإعلام والمعلومات داخل الوطن العربى من القيود التى تحد من فاعليته فى نشر المعرفة على مستوى الوطن العربى كله ، وتدعيم التلاحم بين أبناء الأمة العربية من خلال التوعية القومية ، وتحصينه ضد ظاهرة الغزو الثقافى وظاهرة العولمة التى تتمثل فى سهولة

---

(١) نبيل على : تكنولوجيا المعلومات وتحطيم الثنائيات ، مجلة العربى : الكويت ، يوليو ١٩٩٨م ، ص ٢٨ ، ٢٩ .

حركة الناس والسلع والمعلومات بين الدول على النطاق الكونى [1] ، الأمر الذى يستوجب العمل قدر الإمكان على تحرير الإعلام العربى من التبعية وتعزيز قدراته تقنياً وبشرياً [2] ؛ حتى يكون قادراً على تحقيق أهدافه فى تحصين قيم الوحدة العربية والمصلحة العليا للأمة والحفاظ على أمنها القومى، ومحاربة عوامل الفرقة والانقسام ، مع احترام الخيارات الاجتماعية لكل دولة عربية.

الوظائف التنموية للإعلام العربى :

تعانى الأمة العربية من التباطؤ الشديد فى التنمية التى تعتبر أهم عناصر القوة لأى أمة، الأمر الذى يجعل من التنمية محوراً رئيسياً فى وظيفة الإعلام العربى المعاصر من خلال البرامج الخاصة بالتنمية والمكرسة للتثقيف الاجتماعى وبرامج الإنماء الزراعى، وتلك الخاصة بالأعمال الحرفية واليدوية ، وخلق روح المبادرة والمشاركة الجماهيرية لحل مشكلات البيئة ، ولا يتحقق حل هذه المشاكل إلا فى حالة صلتها الوثيقة بالتنمية السياسية[3] .

وفى مجال الثقافة نرى لزاما على وسائل الإعلام أن تضفى صبغة اللون القومى على الثقافة بعيداً عن الوطنية القطرية والتى غالباً ما تحددها الطبقة الحاكمة ، مع نشر الوعى وتوضيح مدى المخاطر التى يتعرض الإعلام العربى لها من عملية الاختراق الذى يشكل خطورة بالغة على الأمن الثقافى والاجتماعى العربى ، والعمل على إيجاد أمثل السبل لحماية النسيج العربى من التمزق [4] الذى تقوم به بعض الكوادر الإعلامية المحترفة كعميل نشط لتحقيق أهداف الفئات الحاكمة والمسيطرة اقتصادياً واجتماعياً وتحاول إبعاد وسائل الإعلام الوطنية عن طرح قضايا ومشكلات بناء الدولة ، وطرح أساليب معالجتها حتى لا يصبح ما يقدم للجمهور العرب عبر القنوات الاتصالية القطرية والقومية هو قيم وثقافات اجتماعية غريبة ويصبح الإنسان العربى فى حالة اغتراب ثقافى وهو فى منزله ووطنه نتيجة تواصل غسيل المخ الذى يتعرض له منذ سنوات [5].

---

(١) السيد ياسين : مفهوم العولمة : المستقبل العربى : العدد ٢٢٨ ،بيروت ، ١٩٩٨/٢م .

(٢) محمد مصالحة : السياسة الإعلامية الاتصالية فى الوطن العربى ، ط ١ ، الشروق ، لندن ١٩٨٦م، ص ص ٢١ ٢٥ .

(3) Karl Wdcatsn, Social Mobilization and Political Development American Political science Review vol ss, September 1961 , pp. 493-512.

(٤) عبد الإله بالقزيز : الإعلام والأمن الثقافى العربى ، المستقبل العربى : العدد ١٩٢ ،بيروت ، ١٩٩٥/٢م ، ص٨ .

(٥) منى سعيد الحديدى : اختراق القائم بالاتصال : فى كتاب الاختراق الإعلامى للوطن العربى : سعد لبيب محرر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٦م ، ص ١٦٧ .

- وفى مجال التنمية الاجتماعية : توضع سياسة إعلامية قومية تركز على تنمية الإنسان وتعميق خبراته ومشاركته فى الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وأن يكون الإعلام مساعداً للمؤسسة التربوية فى خلق مناخ ملائم للتكيف مع المتغيرات التى يمر بها المجتمع نفسياً وفكرياً للتفاعل معها فى مراحل النمو ، واحترام العمل الاجتماعى المشترك والمشاركة الإيجابية فى بناء المجتمع المنتج [1].

- ويجب التركيز على تنشيط الحوار الإيجابى وغرس روح الانتماء بين الشباب العربى والأمة العربية ، حتى تحقق رسالتها الحضارية وتفاعلاتها بين شعوب العالم وخاصة العالم النامى ، ووقف سيطرة الدول الكبرى على الدول الصغرى والفقيرة فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإعلامية .

وفى مجال مواجهة الإعلام الصهيونى : توضع خطة مدروسة ودقيقة لمواجهة الإعلام الصهيونى فى الأرض المحتلة والإعلام الغربى الذى تسيطر عليه المنظمات الصهيونية ، وتعمل على تجنيد المراسلين بصفة خاصة[2] ، مما يستدعى يقظة إعلامية شديدة تركز على النشاط الاتصالى والإعلامى وخاصة فى مجال تخطيط ورسم صياغة السياسة الإعلامية الخارجية .

- عدم ضياع الفرص الممنوحة أحياناً فى أجهزة الإعلام الغربى لعرض وجهة النظر العربية ، ومد البعثات العربية فى الغرب والولايات المتحدة على وجه الخصوص بجميع متطلبات العمل الإعلامى الدعائى والمضاد ، والاستفادة من الزيارات والدورات وغيرها من الفرص المتاحة .

- دراسة القوى الحركية الصاعدة فى المجتمع الأمريكى والأوربى والتفاعل معها بأسلوب لا يخالف القواعد المرعية .

- اتباع أسلوب مخاطبة الرأى العام بالأسلوب الذى يتناسب مع كل مجموعة ؛ بهدف خلق مناخ للتجاوب مع القضايا العربية والحق العربى .

- العمل على تغيير الصورة التى رسمها الإعلام الصهيونى فى العقلية الأمريكية والأوربية وإظهارها بصورتها الحقيقية الناصعة للإنسان العربى والمسلم غير مشوهة .

---

(١) مصطفى المصمودى : النظام الإعلامى الجديد : سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٥م ، ص ص ١٢٨ ١٤٥ .

(٢) محمود الشريف : أساليب اختراق الأخبار الإسرائيلية إلى جماهيرنا ، فى كتاب (الاختراق الإعلامى للوطن العربي) سعد لبيب ، محرر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٦م ، ص ١١٢.

- تحديد أسلوب المواجهة العربية للإعلام الصهيوني في الداخل والخارج ، ومواجهة المحاولات الصهيونية لاختراق الإعلام العربي .

- دعم المجموعات العربية المؤثرة (اللوبي العربي) في الولايات المتحدة التي تسهل حركة العمل الدعائي العربي ، وحفز الأنظمة العربية على تقديم الإمكانات المادية لإنشاء مؤسسات إعلامية تقف في مواجهة المؤسسات الإعلامية الصهيونية بدلاً من تبذير المال العربي وتوظيفه في خدمة الصهيونية من خلال البنوك الأمريكية والأوربية ، فرغم أن عدد اليهود لا يتجاوز ١,٥ ٪ في المجتمع الغربي إلا أن الجميع يشارك في نشاط كسب التأييد لإسرائيل ، وأصبح اللوبي الصهيوني يشكل قوة ضاغطة كبيرة في الولايات المتحدة ، وهو نظام مقبول في هذا البلد (١).

رابعاً : في المجال الأمني والعسكري :

- توافر النوايا الصادقة وإزالة الشكوك بين القيادات العربية ، والعمل على حل الخلافات العربية - العربية المزمنة ، وتلك التي خلفتها كارثة الخليج الثانية ١٩٩٠م .

- العمل على إيجاد حلول لحسم المشكلات الحدودية بين الأقطار العربية انطلاقاً من روابط الأخوة والأخذ بمبدأ لا ضرر ولا ضرار في إطار الأسرة العربية الواحدة تفادياً لتعريض الأمة العربية لمخاطر التدخل الأجنبي ، والاستفادة من دروس عاصفة الصحراء وما خلفته من دمار مادي ومعنوي لا تزال الأمة العربية تعاني منه حتى يومنا هذا ، وقد يستمر هذا التدمير لفترة طويلة قادمة إذا لم تتخلص الأنظمة العربية من صراع الخلافات الشخصية غير المبررة والتي توجد فقط في عقول أطرافها(٢).

- ضرورة توصل القيادات العربية إلى مفاهيم مشتركة تحدد المخاطر الداخلية والخارجية ، مع تشخيص الحالة الأمريكية ومواقف الولايات المتحدة من النظام العربي ومن الصراع العربي الإسرائيلي ، ومن المواقف العدائية المستمرة على المستوى الدبلوماسي والسياسي والعسكري ووضع سؤال بغرض الإجابة العربية الموحدة عليه وهو : هل الولايات المتحدة صديقة للعرب

---

(١) تحسين بشير : النشاط الإعلامي في الولايات المتحدة : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٦م ، ص ص ٤٥ ٦٠

(٢) أحمد يوسف أحمد : الصراعات العربية ــ العربية : دراسة استطلاعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ يناير ١٩٨٨م ، ص ٣٩ .

أم أنها تشكل أكبر خطر على الأمة العربية وأمنها القومى ؟ فإذا ما توصل القادة العرب إلى الإجابة الشافية الموحدة على هذا السؤال فإن أول وأهم خطوة فى تحقيق الأمن القومى العربى قد تحققت .

- توحيد صفوف الأمة وضرورة تضامنها فى مواجهة خطر التحالفات المتجددة الأمريكية الإسرائيلية التركية الموجهة ضد كيان الأمة العربية وأمنها القومى ، والتى تأكدت نواياها من خلال إقحام تركيا وإقدامها على التحرش بسوريا بالحشود العسكرية وإطلاق التهديدات والتصريحات المستفزة التى تحمل كل أنواع الحقد المصحوب بالاستخفاف والسخرية بالأمة العربية ، المنطلقة من المفاهيم السائدة بأن التضامن العربى لم يعد يعنى شيئا منذ زمن بعيد (١).
- محاولة التخلص من التبعية الأجنبية المطلقة ، وإزالة شبح الخوف من القوة الأمريكية التى لا تقهر والعودة قليلاً إلى حقيقة هذه القوة التى هزمت فى فيتنام ولبنان والصومال وانهزمت قوانين وسياسة الحصار الاقتصادى فى كوبا وإيران وفشلت مخابراتها فى أكثر من ثلاثين محاولة اغتيال لفيدل كاسترو ، وأقل منها لمعمر القذافى ، وتلقت صفعة قاسية فى يونيو ١٩٩٦م فى شمال العراق . إذاً فشبح الخوف من القوة الأمريكية لا يوجد إلا فى جحور الضفادع وفى مكامن التبعية .
- عدم الاستجابة لمحاولة الولايات المتحدة لشد بعض الأنظمة العربية للمشاركة فى المناورات العسكرية والانخراط فى التكتلات العسكرية الأجنبية المعادية للأمة العربية.
- عدم انتهاج سياسة الحياد السلبى تجاه القضايا العربية داخلياً وخارجياً ، أو التهرب من اتخاذ مواقف بصددها كالموقف المخزى الذى خرج به البيان الختامى لمجلس وزراء الخارجية العرب فى ١٩٩٨/٩/١٧م والخاص بقضية لوكيربى الذى لم يرق للأسف الشديد إلى مستوى قرار قمة منظمة الوحدة الإفريقية الذى انعقد فى بوركينا فاسو فى ١٩٩٨/٦/٨ م والقاضى بإنهاء الحظر الجوى على ليبيا العربية والذى تمت ترجمته إلى الواقع العملى منذ أول يوم من شهر سبتمبر ١٩٩٨م بوصول مجموعة كبيرة من الزعماء الأفارقة إلى ليبيا عن طريق الجو ، بينما أمين عام جامعة الدول العربية أطاع ووصل إلى طرابلس براً.
- سرعة العمل على إقرار مشروع إنشاء محكمة العدل العربية وميثاق الشرف العربى وآلية فض النزاعات العربية - العربية والتى أجلها مؤتمر وزراء الخارجية أثناء انعقاد دورته الحادية عشرة على الرغم من أهميتها فى تحقيق التضامن العربى وحماية أمن الأمة القومى ، بينما سبق وأقر

---

(١) جريدة الحياة ١٩٩٨/١٠/٩م .

مجلس وزراء الداخلية العرب اتفاقية أمن الأنظمة فى ١٩٩٨/٤/٩م وهى أول اتفاقية يوقع عليها ويتم الالتزام بها فى تاريخ الجامعة منذ إنشائها عام ١٩٤٥م ، والأمر الملفت للانتباه هو السرعة وقصر الفترة الزمنية بين إقرار الاتفاقية آخر شهر يناير فى تونس ، والتوقيع عليها فى أول أبريل فى القاهرة عام ١٩٩٨م .

- إحياء الالتزامات القطرية بالاتفاقيات والمواثيق العربية الجماعية ولا سيما اتفاقية الدفاع العربى المشترك التى صادق عليها مجلس جامعة الدول العربية فى ١٩٥٠/٤/٣١م ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٥٢م [١].

- إحياءِ مشروع الهيئة العربية المشتركة للتصنيع الحربى ، وإقامة صناعة عربية حربية تلبى متطلبات العمل العسكرى العربى المشترك خاصة فى مجال التسليح الحديث الذى يؤمن عنصر الردع ويضيق الهوة التكنولوجية القائمة بين الجيوش العربية والجيش الإسرائيلى والتركى ، وينتشل الأمن العسكرى من مخاطر تبعية التسلح من الخارج .

- العمل على تقليص التواجد العسكرى الأمريكى فى منطقة الخليج العربى وعدم الانصياع للضغوط النفسية والمادية التى تمارسها الولايات المتحدة فى مسعاها إلى تكثيف هذا التواجد من خلال إشاعة الخوف فى أوساط الأنظمة الخليجية وإغفال عقولها ، كتلك الدعاوى التى حملها معه وليم كوهين عند زيارته لمنطقة الخليج العربى فى النصف الأول من شهر أكتوبر ١٩٩٨م ومارس بشأنها ضغوطاً شديدة لحمل دول الخليج على شراء وسائل دفاعية أمريكية متطورة ضد الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل التى يجرى تطويرها فى كل من إيران والعراق على حد زعم وزير الدفاع الأمريكى ، والتى أفصح عنها أثناء لقائه مع أمير دولة البحرين يوم ١٩٩٨/١٠/٨م [٢].

- دعم الكفاح المسلح الفلسطينى بدلاً من التآمر عليه ووصمه بالإرهاب مسايرة وإرضاء للدعاية الأمريكية واستجابة لما تبثه وسائل الإعلام الإمبريالية والصهيونية من أكاذيب ودعاوى تستهدف تشويه النضال العربى والإسلامى ، وتصور الأمة العربية والإسلامية فى شكل الخطر الداهم الجديد على الحضارة الغربية المسيحية .

---

(١) نهلة محمد أحمد جبر : جامعة الدول العربية ، نشأتها وتطورها ودورها المستقبلى ، شئون عربية، العدد ٨٢ القاهرة ،يونيه ١٩٩٥م ، ص ٢٢٣ .

(٢) تقرير جون كينق لهيئة الإذاعة البريطانية عن زيارة " وليم كوهين " وزير الدفاع الأمريكى لدول الخليج الست ١٩٩٨/١٠/١٢م .

- تفويت الفرص على القوى الصهيونية والإمبريالية وبعض القوى السائرة فى ركبها من دول الجوار للتعدى على الأمة العربية انطلاقاً من قواعد قائمة على الأرض العربية ، والامتناع عن المشاركة فى المناورات العسكرية المشتركة مع الدول الكبرى التى تتخذ من الأرض العربية ساحة تدريب لضرب أهداف عربية على أرض مشابهة لأرض المناورة .

- توفير كل أسباب وإمكانات المواجهة العربية المشتركة لتحرير الأراضى العربية المحتلة [1]، واستثمار كل الإمكانيات المتاحة وعناصر القوى الشاملة فى توجيه ضربة رادعة لإسرائيل عند الضرورة وتفويت فرص المزيد من استسلام بعض الأنظمة العربية لها والتخلص من معاهدات السلام التى تم وأبرمتها بعض الدول العربية ، فى حالة استمرار إسرائيل فى تعنتها وتنصلها مما تم الاتفاق عليه مع هذه الأنظمة أو مع السلطة الوطنية الفلسطينية .

- ظهور الدول العربية كقوة عسكرية وسياسية ذات وزن على الصعيد الدولى ، والانتقال بالجيوش العربية من حالة الدفاع السلبى إلى حالة الدفاع الإيجابى ، فالهجوم الاستراتيجى الرادع ، مع متابعة التطورات والمستجدات والاستحداثات فى مجال القدرات العسكرية وسباق التسلح فى المنطقة على المستوى التقليدى أو على مستوى اكتساب القدرات النووية وأسلحة التدمير الشامل الأخرى ، ومراقبة السباق الجارى فى هذا المجال بين إيران من جانب وكل من إسرائيل وتركيا من جانب آخر ، والعمل على إيجاد وسائل دفاعية قادرة على حماية الأمن القومى العربى .

مواجهة تحديات السيطرة على البحار والممرات المائية العربية :

أولاً : البحر الأحمر :

- وضع استراتيجية عربية مشتركة لحماية أمن البحر الأحمر تهدف إلى السيطرة الكاملة على ممراته وجزره[2] ، مع مراعاة ضرورة ربط أمن البحر الأحمر بأمن الخليج العربى نظراً لما لهما من تواصل مباشر عن طريق باب المندب ومضيق هرمز ، وفى نفس الوقت يمثلان ذراعين ممتدين للمحيط الهندى ، من الشرق والغرب فى اتجاه الشمال ، ويصل البحر الأحمر بالبحر العربى

---

(١) عمـر الخطيب : الوطن العربى عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : القاهرة ١٩٨٥م ، ص ٨٠ .

(٢) كتاب ندوة قانون البحار الجديد والمصالح العربية . القاهرة من ١ ١٤ يونيه ١٩٧٦م ، معهد البحوث والدراسات العربية ، الدراسة رقم (١١) ص ٦٦ .

والمحيط الهندى بالبحر المتوسط عن طريق قناة السويس ، وتصبح بهذا كل البحار والخلجان العربية مرتبطة ببعضها وملتقية مع البحار والمحيطات الصالحة للملاحة فى كل الكرة الأرضية.

- التنسيق والتعاون فى إطار العمل العربى المشترك على ضرورة التوصل إلى حسم مشكلة تبعية بعض جزر البحر الأحمر خاصة تلك التى تقع فى جنوبه وتسيطر على الممرات الملاحية من وإلى باب المندب ، والتى أصبحت محل صراع بين الدول المتاخمة لجنوب البحر الأحمر ، وأهمها جزر وأرخبيل حنيش ودهلك . وما يجدر الإشارة إليه فى هذا الصدد أن إرتيريا كانت قد شنت عدوانا مفاجئاً على جزيرة حنيش الكبرى فى ديسمبر عام ١٩٩٥م وعلى جزيرة حنيش الصغرى فى صيف ١٩٩٦ م واحتلتهما ، وعلى أثر هذه الاعتداءات ، عرض موضوع النزاع للتحكيم الدولى ، الذى قال كلمته فى حق سيادة الجمهورية اليمنية على جزر حنيش وكامل الأرخبيل [1] فى أكتوبر ١٩٩٨م .

- أهمية وضع استراتيجية موحدة للدول العربية المطلة على سواحل البحر الأحمر والخليج العربى تحقق الأمن القومى العربى ، وتمنع تدخل إسرائيل والدول الكبرى فى شئون المنطقة [2].

- العمل على استمرار وتوطيد العلاقات بين الدول المطلة على جنوب البحر الأحمر وخاصة اليمن وجيبوتى وإريتريا .

- التنسيق المستمر مع القيادة اليمنية لتأمين مضيق باب المندب ، ودعمها بقوات عسكرية عربية فى حالة نشوب حرب مع الكيان الصهيونى لمنع وصول أى إمدادات إلى إسرائيل ، مع الاهتمام بإقامة مشاريع البنية التحتية للجزر وتشجيع إسكانها .

- تشكيل قوة عسكرية (برية - بحرية - جوية) من الدول المطلة على البحر الأحمر مدعومة بقوة عربية فى حالة الضرورة لصد أى اعتداءات فى البحر الأحمر .

- ضرورة تبادل المعلومات بين الدول المطلة على البحر الأحمر ودول الخليج عن الوضع الأمنى لشواطئ ومضايق البحر الأحمر والخليج العربى وعن أى عدائيات محتملة ، مع إعطاء أهمية أساسية لمواجهة النشاط الإسرائيلى المعتاد كعنصر أساسى لضمان نجاح الجهود المبذولة

---

(١) صدر قرار التحكيم فى ١٩٩٨/١٠/٩م .

(٢) د. عبد الملك عودة : التنافس الدولى فى أفريقيا : مطابع الأهرام التجارية ، قليوب ، مصر ١٩٩٦م ، ص ٣٢ .

وضـمان تغلـبها عـلى المخططـات والأطمـاع الإسـرائيلية فـى القرن الإفريقى وجنوب البحر الأحمـر ، والـتى تسـعى مـن خلالـه إلى إزعـاج مصـر والسـودان بمحاولـة العبث بميـاه الـنيل فـى إثيوبيـا ، وتهديـد اليمن والسعودية باستغلال علاقتها مع إريتريا فى التأثير على استقلال وأمن المنطقة .

- تـنفيذ تدريـبات عسـكرية عـربية مشـتركة عـلى أسـلوب احتلال وتأمين ونجدة الجزر والمضايق فى البحر الأحمر والخليج العربى .

- التخطيط لاستغلال هذه الجزر فى المشروعات السياحية لتكون مناطق جذب يحقق كثافة سكانية توفـر الـتأمين الذاتـى لهـذه الجـزر، وتقـلل مـن اسـتنزاف إمكانيـة القـوات المسلحة فى تنفيذ إجراءات التأمين .

- العمـل عـلى تعميق الثقة وتطوير العلاقات مع دول شرق أفريقيا ، حتى لا تكون مصدر تجاذب صـراع القـوى عـلى المحيـط الهـندى والـبحر الأحمر ، خاصـة بعدما تعاظمت الثروة النفطيـة فـى مـنطقة الخـليج وعبور ٦٠٪ [١]من نفطه إلى أوروبا واليابان والولايات المتحدة عن طريق باب المندب

ثانياً : البحر المتوسط :

ظـل الـبحر المتوسـط عـلى امـتداد فترة الحرب الباردة التى أعقبت الحرب الأوروبية الثانية (العالمية) ذا أهمية عسكرية كعامل لتحقيق التوازن الدولى تمخر مياهه أساطيل القوتين العظمين، بيـنما أوروبـا تـراقب الموقـف بحـذر وريبة دون أن تكون قادرة على إيجاد دور فعّال ومستقل عن واشنطن وموسكو رغم انخراطها فى منظمة حلف الأطلسى الذى تقوده الولايات المتحدة .

ومـع بـروز المتغيرات الجديـدة الـتى نـتجت عـن انهيار الاتحاد السوفيتى الحليف التقليدى للأنظمـة العـربية الفاعـلة فقـدت الأمـة العـربية الجـدار الـذى كـانت تسـتند إليه ، بينما وجهت الولايـات المـتحدة ضـربة أقضـت مضـجع النظام العربى فى حرب عاصفة الصحراء لتعلن النظام العالمى الجديد على أطلاله .

---

(١) د. على الدين هلال : الأمن العربى والصراع الاستراتيجى فى منطقة البحر الأحمر: مجلة الدارة: العدد ٢: تصدر عن دار الملك عبد العزيز ، الرياض ، يناير ١٩٨١م .

وبإشـارة أمـريكية سـارعت تـركيا إلى انـتهاز فـرص غياب النظام العربى وعوامل التشرذم والعـداء الـتى سـادت الأنظمـة العربية بعد حرب الخليج الثانية بفعل أمريكى - سارعت إلى طلب الـتعاون العسـكرى مع إسرائيل (١) الذى تطور فيما بعد ليصل إلى مستوى التحالف الاستراتيجى بـين البـلدين بـرعاية ومشاركة أمريكية تجلت فى المناورة البحرية الثلاثية على قرب من الشواطئ السورية فى فبراير عام ١٩٩٨م ، والتى مثلت البداية فى مرحلة تنفيذ أهداف هذا التحالف التى بـرزت بوضـوح فـى أكـتوبر ١٩٩٨م بتهديد تركيا وحشد قواتها على الحدود السورية وإطلاق القـادة الأتراك تصريحات التهديد والوعيد للنظام العربى ودوله القطرية كلها ، حيث وصل الأمر بالـرئيس التركى سليمان ديميريل إلى القول بالحرف الواحد : " إن أى دولة عربية ستقدم المساندة لسـوريا ستتحمل العواقـب " ، بينما قال رئيس الوزراء التركى مسعود يالماظ إن تركيا ستفقأ أى عين تحط على الأرض التركية (٢).

إن عـلى القيادات العربية أن تدرك جيداً أنها كلها مستهدفة هى وشعوبها ، وعليها أن ترى أن الهـدف الاسـتراتيجى لـلولايات المتحدة لم يتغير مع بروز النظام العالمى الجديد الذى تتزعمه ، كمـا أن عـلى بعـض هـذه القيـادات الـرجوع بالذاكرة قليلاً إلى الوراء وإلى ما دلت كل من شاه إيران وماركوس وموبوتو لتدل على حقائق السياسة وتتعامل معها من خلال المعطيات الآتيـة :

(أ) إن الجوهـر الـنظرى الـذى كان أساس الدعوة لتأسيس الأمن القومى العربى : هو أن الدفاع عن الوطن العربى يجب أن ينبع من داخله ، وأن يعتمد على قواه الذاتية العربية ، باعتبار أن الأمـن القومـى العـربى وحـدة لا تتجزأ ، وأن حضور الإرادة السياسية هى الكفيلة بحمايته وتحقيق غاياته .

(ب) إن السلام المزعوم وحل مشكلة الصراع العربى الإسرائيلى لا يعدو أن يكون خدعة أمريكية صهيونية تكرس الاستسلام العربى وتبعية الأنظمة للإرادة الأمريكية الصهيونية ، فإسرائيل أوجدهـا الغـرب لـتكون حارسـة لمصـالحه فى المنطقة وخنجراً فى قلب الوطن العربى يقطع أوصاله ويسكت نبضه .

---

(١) الأهـــرام ١٩٩٨/١٠/٥م نقـــلاً عـــن تصـــريحات إفرايم ابنار مدير مركز بيجن /السادات للدراسات الاستراتيجية .

(٢) مـــن تصـــريحات رئيـــس الوزراء التركى مسعود يالماظ يوم ١٩٩٨/١٠/١٢ م تناقلته وكالات الأنباء ووسائل الإعلام التركية والعربية والعالمية .

(جـ) إن الأمة العربية إذا ما ظلت أنظمتها تابعة للأجنبي وسيوفاً مسلطة على رقاب شعوبها في الداخل فإنها ستكون عرضة للإذلال وفرض إرادة الأعداء وشروطهم المهينة ، كتلك الشروط التى حاولت تركيا إملاءها على الجمهورية العربية السورية الصامدة ومن أهمها :[1]

١ ـ تسليم زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان ، وإعلان سوريا امتناعها عن دعم الحزب وإيواء قيادته .

٢ ـ التوقيع رسمياً على عدم المطالبة بلواء الإسكندرونة والإقرار بسيادة تركيا على كل أراضيه ، مع عدم إثارة أى مواضيع حوله فى المستقبل .

٣ ـ تسليم سوريا بالشروط التركية الخاصة بنزاع الدولتين على مياه الفرات .

وهذه الشروط الثلاثة هى نصف شروط ستة ما كانت تركيا تجرؤ على إملائها لولا الضعف العربى ، ولولا الدعم الأمريكى والصهيونى الذى أقحم تركيا لتقوم بتصعيد الموقف بصورة فاجأت سوريا والعالم ، وفى ظل ظروف ترى السياسة الأمريكية أنها مواتية لإجبار سوريا ولبنان على العودة إلى مفاوضات السلام بالشروط الإسرائيلية ، ولإذلال الرئيس حافظ الأسد وهو القائد العربى الوحيد الذى لا تزال عنده رؤية استراتيجية حسب تعبير محمد حسنين هيكل[2] .

إن توجيه ضربة عسكرية لسوريا إذا ما نجحت فى تحقيقها دول التحالف الجديد فإنها تعنى ضرب آخر نبض عربى ، وإسكات آخر صوت عربى معارض لسياسة الاستسلام ، وبها يكون الأمن العربى قد استبيح بالكامل .

وفى تقدير الباحث أن الزعامات العربية أصبحت مدركة تماماً أن وضع استراتيجية عربية موحدة تضمن للأمة العربية شرفها وكيانها ، ولأمنها العربى قوته واستمراره ، وأن التهديدات التركية الأخيرة ما هى إلاّ جرس إنذار ينبه الأمة إلى ضرورة وضع استراتيجية عربية متكاملة لحماية الشواطئ العربية للبحر الأبيض المتوسط ، والتى قد تتعرض للمخاطر من وقت لآخر ومن

---

(١) تناولت هذه الشروط : وكالات الأنباء ووسائل الإعلام العربية والعالمية يوم ١٩٩٨/١٠/٦م.

(٢) مقابلة مع محمد حسنين هيكل فى القناة الفضائية اللبنانية L B C ، مايو ١٩٩٨م .

عـدة أعـداء محتمـلين فـى مقدمـتهم التحالف التركى الصهيونى ، والذى قد لا تنجو منه أى دولة عـربية وعـلى رأسـها مصـر وسـوريـا ، فمصـر بحكـم موقعهـا ومكانتها القومية كرائدة للصمود العـربى سـتظل عرضـة للـتحرش مـن قـبل القـوى المعاديـة وعـلى رأسها أمريكا ، حتى تثنيها عن مواصلة برامجها التنموية ، ولإضعاف قيادتها للأمة العربية وللمنطقة .

وسـتظل سـوريا هـى الأخـرى عرضة للتهديد والتحرش كلما أدركت تركيا وإسرائيل أنها لا تنصـاع لإرادة هيمـنة الدولـتين ، وحتى تتفرغ لحل مشاكلها المزمنة مع تركيا وأهمها المياه [1] الـتى لم تحل وظلت مؤجلة بسبب التعنت التركى[2]، إضافة إلى مطالبتها بلواء الإسكندرونة الذى اقتطعـته فرنسـا عـام ١٩٣٨ م وسـلمته لتركيا ليكون الجرح النازف فى الجنب الشمالى للجسم العربى بعد نزيف القلب فى فلسطين .

---

(١) إبراهيم كامل محمد : تركيا القدرة والتوجه والدور ، كراسات استراتيجية ، رقم ٤٧ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٦م ، ص ٢٣ .

(٢) الـتايمز البريطانية ١٩٩٨/١٠/١٢: الشئون العربيـة فى الصـحف البريطانيـة من إذاعة الـ بى بى سى .

خلاصة الفصل السابع

الأمن مطلب غريزى تتضح أهميته من خلال ردود الأفعال لدى الإنسان والحيوان فى حالة شعورهما بالتعرض للخطر ، فقد ابتكر الإنسان الوسائل والأدوات الكفيلة بصد المخاطر عبر العصور ابتداء من الحجر عند الإنسان القديم ، إلى الصاروخ وأسلحة التدمير الشامل فى الوقت الراهن .

وكانت عوامل التكتلات والانتظام فى كيانات اجتماعية أكبر ابتداءً من الأسرة إلى الدولة تلبية للمتطلبات الأمنية .

أما مصطلح الأمن بمفهومه المتداول الآن فقد ظهر بظهور الدولة القومية فى أوروبا فى القرن السادس عشر National security ومصطلح القومية والشرف الوطنى .

وبعد الحرب العالمية الثانية تطور المفهوم ليصبح مادة للدراسة والتحليل فى الجامعات الغربية ، وبدأ ربط الأمن الاجتماعى بالأمن العسكرى عام ١٩٤٣م .

وفى ظل المتغيرات الجديدة الناجمة عن انهيار الاتحاد السوفيتى والمنظومة الاشتراكية وما نتج عنهما من تفاعلات جديدة على الساحة الدولية أصبح البعض يرى فى الأمن قضية مجتمعية سياسية واقتصادية ، وأن البعد العسكرى فيه يجب ألا يتجاوز تلك الأبعاد .

وما يجب الإشارة إليه فى هذا الصدد عدم وجود إجماع حول تعريف الأمن القومى حتى يومنا هذا ، وإن الباحث يتفق مع روبرت مكنمارا فى تعريفه للأمن ، بأنه يعنى التنمية وليس المعدات العسكرية بالرغم من أنه قد يشملها : " الأمن هو التنمية وبغير التنمية لا يمكن أن يتحقق الأمن.

أما مفهوم الأمن العربى فهو إجماع الأمة العربية شعوباً وأنظمة على الأهداف والغايات القومية ، وعلى ضرورة إيجاد الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق حماية الكرامة العربية ، وصون شرفها وحقوقها التى لا يمكن ضمانها إلا من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية فى كل المجالات ، وفى مقدمتها إرساء مبدأ الديمقراطية والمشاركة السياسية.

إن عناصر تهديدات الأمن القومى العربى ومصادر تحدياته هى فى الأصل داخلية عربية منبعها الأنظمة الدكتاتورية العسكرية وشبه العسكرية وسلطات الحكم المطلق التابعة للقوى

الأجنبية ، والتى حولت الثروة النفطية إلى سيف مسلط على رقاب الأمة العربية، حيث جلبت لها التعاسة والشقاء ، بينما كان مفترضاً أن تكون مصدر سعادة ورخاء .

وسيظل الأمن القومى العربى محاطاً بالمخاطر والتحديات الخارجية سواءً تلك الآتية من دول الجوار أو الوافدة من وراء البحار والمحيطات لحماية مصالحها وضمان أمن حلفائها ، طالما ظل الوضع العربى فى حالة التمزق والتبعية تحكمه الولاءات العشائرية والقبلية التى ثبت فشلها ، وتسببت فى كوارث عديدة ، كان أشدها كارثة الغزو العراقى للكويت وما خلفه من تداعيات أصابت الأمة العربية ودمرت نظامها الإقليمى بعد أن نجحت الولايات المتحدة والصهيونية العالمية فى زرع بذور الخوف والشك وعدم الثقة فى نفوس أعضاء قادة هذا النظام ، ودمرت الجيش العراقى الذى كان يشكل عنصر التوازن العسكرى النسبى - إلى جانب الجيش المصرى والسورى - فى مواجهة الجيش الإسرائيلى.

وإذا كانت حرب الخليج الثانية قد حققت أهداف المشاريع الأمريكية والإسرائيلية الاستراتيجية وبدأت فى محاولة دمج إسرائيل فى نسيج المنطقة كعنصر قيادى للنظام الشرق أوسطى الجديد ، فإنها قد منحت فرصاً لدول الجوار - وفى مقدمتها إيران وتركيا - لم تكن تحلم بها فى ظل بقاء الجيش العراقى فى مستوى قوته التى كانت عليه قبل عاصفة الصحراء ، فبدأت تعيد بناء سياستها من جديد على أسس تحقق مصالحها ومطامعها الإقليمية التى بدأت بالاجتياحات التركية المتكررة لشمال العراق، وتهديد سوريا بتوجيه ضربة موجعة لها أو غزو أراضيها فى أكتوبر عام ١٩٩٨م، وقيام إيران بإحكام سيطرتها الكاملة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى عام ١٩٩٢م فى ظل ظروف جعلت ردود الفعل العربية فى غاية السلبية ، حتى عندما بلغ الأمر بالتبجح التركى إلى التهديد بفقء العيون العربية .

إن الأمة العربية ستظل فى حالة إذلال ومهانة وستظل حقوقها وأرضها وأمنها فى حالة استباحة كاملة إذا لم تعمل على توفير عناصر المواجهة للتحديات المستقبلية مستفيدة من تجارب الماضى ، ومن خلال الآتى :

١- لم الشمل العربى وتضييق مساحة الخلافات العربية العربية التى خلفتها كارثة الخليج الثانية .

٢- بناء منظمات ومؤسسات المجتمع المدنى العربى على أسس ديمقراطية سليمة بحيث تصبح سنداً للدولة وجسر تواصل بين الأنظمة والشعوب العربية بما يحقق الطمأنينة ، ويكرس

الجهود لبناء المجتمع العربى المواكب للمستجدات الجارية ، والاستعداد لمواجهة الأخطار المستقبلية .

٣ ـ تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروة ، وضمان حق المواطن فى توفير المسكن والمأكل والعناية الصحية والتعليم ، وحقه فى الاتصال ، ومعرفة هموم وطنه العربى والعودة إليه فى حال اتخاذ القرارات المصيرية الصعبة .

٤ ـ وضع استراتيجية إعلامية عربية تكون قادرة على مواجهة أساليب الإعلام والدعاية الصهيونية الإسرائيلية والغربية المكرسة لتشويه صورة العرب والمسلمين ، والكف عن مسايرة الدعاية الإمبريالية الصهيونية التى تعمل على وصم منظمات النضال والجهاد العربى بالإرهاب .

٥ ـ الإدراك الكامل لحقيقة الصراع العربى الإسرائيلى والذى هو فى الأساس صراع وجود لا صراع حدود .

٦ ـ مواجهة الشرق أوسطية والعولمة الجديدة بالتكامل والتنسيق الاقتصادى العربى من خلال تنفيذ ما جاء فى ميثاق العمل الاقتصادى العربى الذى أقرته قمة عمان العربية عام ١٩٨٠م ، والذى أتاح فرصاً واسعة لتوظيف الإمكانات العربية الهائلة فى تحديث البنية الاقتصادية وتنمية القوى البشرية وتوصيل التكنولوجيا الحديثة .

٧ ـ التنسيق العربى فى مجال الأمن ، من خلال تبادل المعلومات وعقد الدورات وتبادل الزيارات والخبرات ، على أن تولى الأنظمة العربية أهمية لحماية الوطن العربى كتلك الأهمية التى توليها لحماية ذاتها .

٨ ـ إحياء معاهدة الدفاع العربى المشترك ، ومشروع الهيئة العربية للتصنيع ، وإقامة صناعة حربية حديثة تلبى متطلبات العمل العسكرى الذى يحقق التوازن مع القوى المعادية فى المنطقة وخارجها ، ويحقق الأمن العربى المنشود .

الخلاصة العامة والتوصيات

أولاً : الخلاصة العامة :

تناولت الدراسة مفهوم الشرق أوسطية وارتباطها منذ البداية بالقضية الفلسطينية ، التى حددت الاتجاهات الرئيسية للدول الاستعمارية منذ الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م وحتى عقد التسعينات من القرن العشرين الذى أدخل العالم العربى وقضيته المركزية (فلسطين) فى منعطف تاريخى شديد التعقيد بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج الثانية ، وتولى الولايات المتحدة الأمريكية إعادة تشكيل العالم وصياغته بالأسلوب الذى يتناسب مع خدمة مصالحها فى إطار النظام العالمى الجديد الذى تتربع بمفردها على عرش قيادته.

وقد تم عرض ذلك من خلال سبعة فصول وفصل تمهيدى ، عالج الفصل التمهيدى "الأصول التاريخية للشرق أوسطية " ، وتناول الفصل الأول " المشروعات الأمريكية الشرق أوسطية " ، وعرض الفصل الثانى " المشروعات الأوروبية الشرق أوسطية " ، ودرس الفصل الثالث " المشروعات الإسرائيلية الشرق أوسطية " ، وتناول الفصل الرابع " ردود الفعل التركية " ، وعرض الفصل الخامس " ردود الفعل الإيرانية "، وعالج الفصل السادس " ردود الفعل العربية إزاء الشرق أوسطية " . ، وخصص الفصل السابع لدراسة " الأمن القومى العربى والتحديات الشرق أوسطية " .

وفى هذا السياق ركزت الفصول : الأول والثانى والثالث على دراسة الأهداف الاستراتيجية للمشاريع الغربية والصهيونية الرامية إلى مد نفوذها وإحكام سيطرتها على العالم العربى ، واستنزاف قواه البشرية والمادية .

وركزت الفصول من الرابع إلى السادس على ردود الفعل التركية والإيرانية والعربية إزاء الشرق أوسطية ، وفى ضوء نتائج حرب الخليج الثانية وانهيار المنظومة الاشتراكية وتفاعلات مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو ووادى عربة .. إلخ .

واهتم الفصل السابع بدراسة مدى تأثير الشرق أوسطية وتحدياتها للأمن القومى العربى لا سيما وأنها نظام إقليمى جديد فرض على المنطقة من خارجها . وقد تمثلت أهم النتائج التى توصلت إليها الدراسة فى الآتى :

أشهر نابليون بونابرت ورقته اليهودية التى حاول من خلالها إيقاظ الوعى الأسطورى عند اليهود فى حق العودة إلى فلسطين عندما وصلت جيوشه إلى أبواب مدينة عكا بعد استيلائه على القاهرة عام ١٧٩٨م ، بهدف تخفيف عبء الهجرة اليهودية المتدفقة على غرب أوروبا من شرقها ، وتحويلها إلى فلسطين لتصبح المستعمرات الاستيطانية اليهودية قاعدة لتنفيذ استراتيجية فرنسا الرامية إلى السيطرة على ممتلكات الدولة العثمانية.

وفى بريطانيا اهتمت حكوماتها المتعاقبة بالمسألة الشرقية وبأهداف نابليون، ووضعت استراتيجية فصل مصر عن سوريا بفتح فلسطين للهجرة اليهودية ، وتشجيع إنشاء شبكة من المستوطنات لتكون عازلاً يمنع لقاءهما فى الزاوية الاستراتيجية الحاكمة .

وقد استغلت الخلايا الصهيونية الموجودة فى كل من بريطانيا وفرنسا حماس الدولتين فكثفت نشاطها ليمتد إلى أوروبا الشرقية وروسيا التى مارست ضد اليهود أشد أنواع الاضطهاد ، فكان أن هاجرت أول مجموعة من طلاب جامعة خاركوف عام ١٨٨٢م لتمثل طلائع الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

وفى عام ١٩١٧م أصدرت بريطانيا وعد بلفور بعد أن ضمنت سيطرتها على فلسطين بموجب اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦م .

وفى عام ١٩٢٢م استصدرت بريطانيا بمساعدة فرنسا قراراً من عصبة الأمم يخول لها حق الانتداب على كامل الأرض الفلسطينية ، وبموجبه يكون لها حرية التصرف فى تهويد فلسطين ، وفى المساعدة على بناء المؤسسات الصهيونية التى شكلت نواة الدولة التى تم إعلانها عام ١٩٤٨م .

وأثناء الحرب العالمية الثانية أدركت قيادات الصهيونية العالمية بوادر التغييرات فى موازين القوى التى تمخضت عن سير الحرب ، فقامت بنقل مكتبها الرئيسى من بريطانيا إلى الولايات المتحدة ، التى بدأت تتطلع إلى منطقة الشرق الأوسط بعد أن أصبحت أكثر وعياً بالقيمة الاستراتيجية للمنطقة .

وفى عام ١٩٤٧م تمكنت الصهيونية العالمية من توريط القوتين العظميين فى إعداد مشروع تقسيم فلسطين الذى أقرته الأمم المتحدة فى أبريل ١٩٤٧م ، وكانت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى مقدمة الدول التى اعترفت بالكيان الصهيونى رغم خلافاتهما الأيديولوجية واشتعال نيران الحرب الباردة بين الطرفين والتى اشتد لهيبها لتستمر أكثر من ٤٥ عاماً .

وكان دخول الولايات المتحدة إلى المنطقة العربية من نفس النافذة الصهيونية التى دخلت منها فرنسا وبريطانيا ، عندما قررت دعم وتقوية الدولة العبرية لتصبح قاعدة متقدمة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى وحاملة طائرات تحمى المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط كله .

ومع تنامى النفوذ الصهيونى فى الولايات المتحدة وتوسيع دائرة النفوذ الأمريكى والمصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية على وجه الخصوص ، أصبح من أولويات استراتيجيتها دمج الدولة العبرية فى نسيج المنطقة من خلال منظومة علاقات شراكة اقتصادية مع الدول العربية فى بادئ الأمر ، لتتطور مع تطور الأحداث وتغير موازين القوى إلى شراكة اقتصادية شرق أوسطية ، تضم أطرافاً أخرى إلى جانب الدول العربية وإسرائيل ضمن نظام إقليمى أطلق عليه مصطلح " الشرق أوسطية " تكون إسرائيل رائدة هذا النظام والمسيطرة عليه اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً .

ومع وصول جارباتشوف إلى سدة السلطة فى الدولة والحزب الشيوعى السوفيتى عام ١٩٨٥م ظهرت بوادر تفكير جديد داخل هياكل السياسة والحكم فى القوة العظمى الثانية - إن لم تكن الأولى - ما لبثت أن تحولت إلى أحداث متسارعة أوجدت خللاً فى توازن القوى ، وبدأت تطلق إشارات السماح بالدخول إلى حقبة تاريخية جديدة ، تحمل فى طياتها تغييرات فى النظم والتحالفات الإقليمية والعالمية ، فبدا واضحاً أن القوة التى انتصرت مشاريعها لابد من أن تسود لعقود قادمة على الأقل ، وفى ضوء هذه المعطيات تم اختيار الولايات المتحدة لمنطقة الخليج العربى لتكون المنصة التى يعلن منها بوش قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمى الجديد بعد تدمير العراق وقواته المسلحة ، وتفكيك ما تبقى من آليات النظام العربى ، حتى تضمن عدم تهديد المصالح الأمريكية ، والحفاظ على أمن وسلامة إسرائيل ، إضافة إلى تحكمها فى منابع النفط وتصديره إلى المستهلك الغربى خاصة القوى المنافسة لها اقتصادياً مثل اليابان وألمانيا .

وبينما شكل الغزو العراقى للكويت انتهاكاً صارخاً لأسس الشرعية الدولية ولمبدأ الإخاء العربى - سعت الولايات المتحدة جاهدة على تغذية حالة الانقسام العربى التى عكست نفسها على عملية التفاوض فى مؤتمر مدريد . فغيبت دور الجامعة العربية، وجعلت القضية الفلسطينية تتراجع من مركز الصراع العربى الإسرائيلى إلى إحدى القضايا المطروحة فى هذه المفاوضات بعد أن أصبح العرب أطرافاً وليسوا طرفاً واحداً وخاصة فى المشاورات الثنائية التى أتاحت للأطراف غير العربية أن تعرض وجهات نظرها بالنفاذ عبر خلافات الأطراف العربية .

وعمدت السياسة الأمريكية والصهيونية إلى تصنيف الدول العربية بين طائعة وعاصية ، وإلى توصيف المنظمات الجماهيرية بين معتدلة وإرهابية ، بحيث أصبح كل من لا يوافق على المخططات والمؤامرات الأمريكية الصهيونية وكل من يعارض إقامة السوق الشرق أوسطية والاستسلام لمؤتمر مدريد وأوسلو ووادى عربة إرهابياً ، وحتى أطفال فلسطين الذين يواجهون المدفع بالحجارة إرهابيون بالوراثة من وجهة النظر الأمريكية الصهيونية ، بينما قتل الفلسطينى وتحديد ثمنه من قبل القضاء الصهيونى بربع سنت من الدولار يعتبر عملاً مشروعاً فى أدبيات الديمقراطيات الغربية والصهيونية .

لقد شكلت حرب الخليج الثانية فرصة فتح الأبواب الموصدة أمام كل من تركيا وإيران ، فبعد أن أصبح تدمير الجيش العراقى الذى كانتا تخشيانه أمراً واقعاً ، وبعد أن أزيحت مخالب الأسد السوفيتى الذى كان رابضاً على صدر كلا البلدين ، وانطلقت كل منهما إلى البحث عن جنى المكاسب الفورية ووضع المشاريع والاستراتيجيات لتحقيق أهداف معلنة وغير معلنة . كما سعت الدولتان إلى إعادة تقييم سياستهما التحالفية وعلاقاتهما الإقليمية والدولية ، وبناء القدرة العسكرية فى ضوء المتغيرات الجديدة ، حيث وضعت تركيا استراتيجية تسليحية لمدة عشر سنوات بتكلفة تصل إلى خمسين مليار دولار بالإضافة إلى الحجم الكبير من المساعدات العسكرية التى حصلت عليها من الولايات المتحدة وبعض دول حلف الأطلسى ، وبدأت تتطلع إلى إقامة تنسيق وتعاون عسكرى وأمنى مع إسرائيل تم التوقيع عليه بين الطرفين عام ١٩٩٦م بمباركة أمريكية ، مالبث أن تطور ليصبح تحالفا ثلاثياً بعد انضمام الولايات المتحدة إليه أثناء المناورات التى تم تنفيذها بالقرب من الشواطئ السورية فى بداية عام ١٩٩٨م .

وبادرت إيران بإعادة بناء قواتها المسلحة وتعزيز قدراتها التسليحية مستغلة جسور العلاقات الجديدة التى مدتها مع دول آسيا الوسطى الإسلامية المستقلة ، وتطوير علاقاتها مع كل من الصين وروسيا الاتحادية وكوريا الشمالية التى أمدتها بتكنولوجيا الصناعات العسكرية الحديثة ، وساعدتها على إنتاج وتطوير منظومة جديدة من صواريخ طراز شهاب وطائرات الاستطلاع بدون طيار وغيرها من الأسلحة التقليدية الأخرى . كما تسعى إيران إلى امتلاك وحيازة السلاح النووى من خلال تطوير المفاعلات التى حصلت عليها من الصين وروسيا .

وبينما استغلت إيران حالة الفشل التى وصلت إليها عملية السلام وجمود تفاعلات الشرق أوسطية التى عارضتهما منذ البداية فى تعميق علاقاتها وترسيخ روابطها مع بعض الأنظمة

والمنظمات السياسية العربية ذات التوجه الإسلامي لإبراز دورها وأهمية حضورها في أي ترتيبات أمنية في المنطقة ، أيدت تركيا بشدة مؤتمر مدريد وأوسلو ومعاهدة وادي عربة ، وكان لها حضور فعال في المؤتمرات الشرق أوسطية والمتوسطية الهادفة إلى تفتيت الأمة العربية وتهميش دورها ؛ تحقيقاً لمصالحها المرتبطة بالمصالح الصهيونية والغربية .

إن التطورات الخطيرة في التعامل الدولي والإقليمي مع العرب بوسائل الإملاء والفرض والحصار العسكري نتجت عن الخلل الاستراتيجي الذي بدأ بغزو العراق للكويت ، وانحياز الدول العربية الرئيسية إلى عاصفة الصحراء ، بعد أن استهزأت بالحل العربي ، ومارست سياسة العزل والإقصاء على الأطراف العربية الأخرى التي عارضت تدمير العراق وتفتيت الأمة العربية وكيانها القومي ، وتركت الفلسطينيين وقضيتهم المصيرية فريسة للهيمنة الأمريكية والغطرسة الصهيونية ، يتعاملون معها كيف يشاءون بعد أن مهدت لهم أنظمة عربية الطريق بحسن نية أو بسوء نية ، وساعدتهم في الضغط على الفلسطينيين للخنوع والاستسلام غير المشروط .

إن ما حدث - وباختصار شديد - هو فك ارتباط العرب بقضاياهم المصيرية كخطوة أولى لفك ارتباطهم بأي قضايا أخرى إقليمية . وهذا ما جعل رد الفعل العربي تجاه التهديد التركي بالعدوان على سوريا في حده الأدنى ، ورد الفعل الرسمي في قضايا مثل حصار ليبيا وضرب السودان وحصارها وقصف العراق يرقى إلى حد التواطؤ .

ثانيا : التوصيات :

لاشك في أن ما حدث يوم الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠م يعد منعطفاً تاريخيا خطيراً في تاريخ الأمة العربية والعالم ، وارتداداً بالوطن العربي والشعوب العربية إلى عصور الماضي ، وانتكاسة خطيرة في مفهوم الأمن القومي العربي ، وانقضاضاً على مؤسسة العمل العربي المشترك ، ورغم كل ذلك فإن الذين راهنوا على الحماية الأمريكية والذين فرشوا بساط الشرعية للتدخل الأجنبي بانتظار " تسوية عادلة " و " أمن عربي " اكتشفوا أن التسوية ليست سوى دفع العرب إلى التسليم بالأمر الواقع ، وأن الأمن الذي يسعى إليه الأمريكيون هو الأمن الإسرائيلي ، وبدلاً من أن يستمر الضغط الأمريكي على الكيان الصهيوني أثمر الضغط الصهيوني على أمريكا فأصبحت السياسة الأمريكية جزءاً من السياسة الصهيونية في المنطقة تصلباً وتنسيقاً .

ومع مرارة هذا الواقع يظل أمام العرب فرصة للتحرك والضغط وبلورة قوتهم السياسية والاقتصادية فى الخريطة الجيوبوليتيكية الجديدة ، وهذه الفرصة لن تكون مواتية إلا فى حالة بروز الحكمة السياسية ووضعها بين التهور والاستسلام والعودة إلى مبدأ التشاور والشورى العربية بين الحكام والفعاليات ، والتوجه الصادق إلى تحقيق التضامن والتنسيق والتعاون العربى فى المجالات الآتية :

(أ) **فى المجال السياسى :**

١ ـ وضع استراتيجية عربية لمواجهة تبعات حرب الخليج الثانية والعودة إلى التضامن العربى من خلال مصالحة عربية شاملة تسودها الصراحة ونبذ التشرذم والحساسيات الشخصية بين الأنظمة وتغليب المصالح القومية العليا على المصالح القطرية الضيقة.

٢ ـ تنشيط دور الجامعة العربية ووضع اليد على مكامن الخلل التى جعلت من مواقفها السلبية والمتخاذلة عنواناً لوظيفتها لأكثر من خمسين عاماً خلت ، مع تعديل بعض بنود مواد الميثاق وخاصة الفقرات الخاصة بالدفاع المشترك ونظام التصويت لتصبح قادرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها ، ولكى يأتى الحل العربى بديلاً لأى ترتيب أمريكى أو تسوية دولية غير عادلة .

٣ ـ ضرورة توظيف الإحساس بالتضامن والوحدة الكامنة فى الوجدان العربى وفى الشخصية العربية التى لم تزعزعها كل محاولات التشتيت الداخلية والخارجية ، والتأكيد على إحياء الفكر القومى العربى والعمل على تطويره ليواكب العصر عربياً وعالمياً باعتباره رصيد الأمة وجوهر بقائها وركيزة حضارتها .

٤ ـ إشاعة الديمقراطية والمشاركة السياسية والعمل على طرح نموذج لبناء خطاب عربى معاصر لا يغفل حقيقة النقد مع وضع الجماهير العربية فى الصورة والعودة إليها وأخذ رأيها فى أى قرارات سياسية مصيرية تعتزم السلطات تنفيذها .

٥ ـ العمل على الحد من التواجد العسكرى الأجنبى فى المنطقة وخاصة فى الخليج العربى ، والامتناع عن منح القوى الأجنبية أى تسهيلات بحرية أو قواعد عسكرية والتخفيف من غلو مفهوم الاستفادة من المناورات المشتركة مع وحدات عسكرية أجنبية على الأراضى العربية ، واستبدالها بمناورات وتدريبات عسكرية تشترك فيها وحدات من كل الجيوش العربية .

٦ ـ العمل على إيقاف سباق بعض الأنظمة العربية وتدافعها نحو إسرائيل وانتهاج سياسة عربية موحدة لمواجهة الصراع مع الدولة العبرية فى السلم والحرب ، ووضع استراتيجية لمواجهة التحديات الجديدة المتمثلة فى التحالف الاستراتيجى الإسرائيلى التركى المستمد دعمه من الإدارة الأمريكية ، وعدم تركها بلا ردود حاسمة حتى لا تشجع أطراف معادية أخرى على التمادى فى عدوانها ، الأمر الذى ينال من المكانة العربية ويقلل من الاحترام الذى يجب أن تحظى به الأمة والذى يتفق مع حقيقة قدراتها وإمكاناتها الوفيرة فى كل المجالات .

٧ ـ الخروج من دوامة الانفعالات المحاصرة ، إما بعقدة الاضطهاد أوعقدة التفوق والتعامل مع الأوضاع الإقليمية والعلاقات الدولية تعاملاً استراتيجياً ومستقبلياً مع ضرورة التعرف إلى اتجاهات الحركات الاستقطابية فى العالم حتى يعرف العرب موقعهم فيها ويستطيع العقل السياسى العربى إدارة حركة السير نحو التشكيل الأفضل للأمة العربية كقوة اقتصادية وسياسية وبشرية وثقافية يحسب لها حسابها إقليميا ودولياً .

(ب) فى المجال الاجتماعى والثقافى :

١ ـ العمل على تنسيق الجهود العربية المشتركة فى مواجهة التحديات الاجتماعية التى غالباً ما تنجم عن الأزمات العديدة التى تعانى منها المجتمعات العربية وأهمها شيوع حالة الفقر المدقع وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية فى توزيع الثروة القومية وتفشى الأمية والأمراض المزمنة التى تدفع بالكثير من الناس إلى مخالفة القوانين وارتكاب الجرائم المتنوعة ، كما تساعد على تفشى العنف والإرهاب والمخدرات ويصبح المجتمع عرضة للاختراق السهل من القوى المعادية ، ولكى تختفى كل هذه الموبقات لابد من توافر جو مستقر وآمن يسوده التكافل الاجتماعى والتضامن العربى القادر على توفير الدفاع الاجتماعى المتمثل فى تحسين نوعية الحياة المعيشية والصحية والسكنية والتعليم وتلبية الطموحات السياسية للجماهير من خلال العودة إليها فى حالة اتخاذ القرارات المصيرية .

٢ ـ ضرورة النهوض بالتعليم فى الوطن العربى والتعليم العالى بوجه خاص وربطه بسياق ثقافى متكامل " اجتماعى ـ اقتصادى ـ سياسى " حتى يكتمل بنائه ويساهم فى المشاركة من خلال الاستجابة للمتغيرات الجوهرية فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية المتمثلة فى التكتلات الإقليمية والعولمة وسيادة السوق .

٣ ـ عدم فرض القيود على إنشاء المجتمعات المدنية العربية والسماح لها بالعمل بحرية كاملة دون تدخل الحكومات وأجهزتها الأمنية حتى تتمكن من أداء مهامها فى المساعدة على تطوير التنمية الاجتماعية ، مع ضرورة فتح قنوات الاتصال والتوءمة بين الجمعيات والمنظمات المناضلة فى كل قطر عربى إضافة إلى تكثيف الزيارات المتبادلة وإقامة الندوات والمؤتمرات وإقامة المعسكرات الصيفية لشباب الجامعات والمدارس العربية وشباب المجتمع المدنى من أجل إيجاد جو من التقارب وتعميق الشعور القومى من خلال التوعية والتربية الوطنية وكل الأنشطة الثقافية والفنية والتى تخلق منه رصيداً قومياً لتحقيق التنمية الشاملة وسياجاً منيعاً لحماية الأمن القومى العربى .

٤ ـ التأكيد على الرابطة العضوية بين العروبة والإسلام لكون الإسلام دين العروبة ودرعها والعروبة لغة الإسلام وثقافته وفلسفته . ومن هنا تجئ ضرورة التأكيد على صد مؤامرات السياسة الغربية ووسائل إعلامها المستمرة فى محاولاتها تشويه الإسلام وربطه بالإرهاب بصفته الدرع الفولاذى لكيان الأمة ووجودها . لذا فهى تحاول النيل منه بعدما نالت وحققت اختراقاً فى عروبة بعض الأنظمة .

٥ ـ العمل على حل الإشكاليات التى تعانى منها الثقافة العربية ورفع مستوى الإعلام العربى الضعيف ومده بالإمكانات التكنولوجية والمادية حتى يكون قادراً على مواجهة الحملات الإعلامية الغربية المغرضة التى تستهدف الأمة العربية وكيانها وحضارتها وعاداتها وتقاليدها وانتمائها الدينى والتاريخى ، إضافة إلى سعيها فى جعل الإنسان العربى أسير ما تبثه وتنشره وسائل الإعلام الغربية من ثقافات وعادات تتنافى مع القيم العربية والأخلاق الإسلامية .

(جـ) فى المجال الاقتصادى :

١ ـ الإسراع فى اتخاذ خطوات علمية وعملية فى طريق تحقيق التكامل الاقتصادى العربى الفعال بغض النظر عن مسميات مؤسساته " سوق عربية مشتركة ، منطقة تجارة حرة " أو غيرهما ، آخذين بعين الاعتبار المزايا النسبية التى يتمتع بها كل قطر عربى "قوة بشرية ، موارد طبيعية" على أن يكون التعاون الاقتصادى بعيداً عن الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية .

٢ ـ ربط الاقتصاديات العربية ببعضها البعض من خلال تنمية التجارة البينية مع ضرورة العمل على إزالة العوائق التى تحد من تيسير وتطوير التبادل التجارى بهدف الاستفادة من السوق العربية الواسعة التى ينتج عنها انخفاض التكلفة وتحسين الإنتاجية .

٣ ـ تشجيع الاستثمارات العربية من خلال تحسين مناخ الاستثمار مثل تخفيف القيود الاقتصادية وتبسيط إجراءات منح التراخيص وإصلاح القضاء وإجراءات ضمان الأمن بما ينعكس على توظيف الأموال العربية محليا ويشجع عودة الأموال المهجرة واستثمارها فى إنشاء المشروعات الكبيرة التى تستوعب أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة وتساهم فى الحد من مشكلة البطالة التى تهدد أمن واستقرار الوطن العربى .

٤ ـ وضع استراتيجية عربية لتحقيق الأمن الغذائى وإنشاء مجلس عربى خاص بالاستثمار فى هذا المجال يتولى وضع الخطط والدراسات والبرامج اللازمة لزيادة الإنتاج الغذائى وخاصة القمح الذى يحتل المرتبة الأولى من استراتيجية الأمن الغذائى العربى والذى يستنزف من المال العربى أكثر من عشرين مليار دولار سنوياً، رغم توافر إمكانيات الإنتاج بما يحقق تلبية الاحتياجات الغذائية العربية ويوفر جزءاً كبيراً لأغراض التصدير .

٥ ـ العمل على تنسيق الجهود فى تحقيق قاعدة صناعية عربية من خلال بناء سلسلة عريضة من الصناعات التى تتطلبها السوق العربية والعالمية .

٦ ـ العمل على استغلال الإمكانات الهائلة لمقومات التنمية الصناعية وخصوصاً توافر المواد الخام اللازمة لها من خلال بناء سلسلة عريضة من الصناعات الأساسية المختلفة التى يمكن أن تغطى متطلبات السوق العربية وتصدر ما يتوفر إلى السوق العالمية .

٧ ـ وضع الخطط لتخفيف حدة مشاكل المديونية الخارجية التى تعانى منها معظم الدول العربية وتخصيص جزءاً من الثروة النفطية العربية لهذا الغرض حتى يكون العرب شركاء فى شرها وخيرها ، ووضع سياسية اقتصادية نقدية تتجاوب مع متطلبات المرحلة وتطورات العولمة .

٨ ـ عدم إغفال الأهمية الاستراتيجية للمياه وضرورة إجراء المزيد من الدراسات الفنية الخاصة بالموارد المائية العربية بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة وسن القوانين والتشريعات التى تعمل على ترشيد الاستهلاك وتقلل من الهدر المائى بقدر الإمكان فى المنطقة العربية .

(د) فى المجال الأمنى والعسكرى :

١ ـ تحقيق التكامل الأمنى العربى من منطلق أن الأمن الداخلى والخارجى لكل دولة عربية مرتبط بالأمن العربى الجماعى ، وأن الإخلال بالأمن فى أى دولة عربية تمتد آثاره بالضرورة إلى الإخلال بالأمن والاستقرار السياسى والاقتصادى والاجتماعى للأمة وقدرتها العسكرية مما يؤثر بالتالى على محصلة القوة الذاتية للأمة العربية وعلى جهودها من أجل التنمية الشاملة التى هى أساس الأمن وبدونها يصعب مجابهة التحديات التى تواجهها .

٢ ـ تطبيق اتفاقية الدفاع المشترك مع إدخال بعض التعديلات على بنودها التى لا تفى بتحقيق متطلبات الأمن القومى العربى والوقوف بحزم فى وجه الأنظمة العربية الدكتاتورية والتسلط الفردى لكى لا تتكرر مأساة حرب الخليج الثانية التى أوجدت مبررات اغتيال الأمن القومى العربى .

٣ ـ تنمية القدرات الدفاعية العربية من خلال إحياء مشروع الصناعات الحربية العربية وإنشاء صناعات عربية مشتركة جديدة يساعد فى تطويرها المال العربى المهجر إلى الدول الغربية ، وتخصيص جزء من عائدات النفط بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتى من الأسلحة التقليدية مع ضرورة السعى وبشكل سريع إلى امتلاك سلاح للردع مقابل ما تملكه إسرائيل من أسلحة نووية وبيولوجية وأقمار التجسس الصناعية .

٤ ـ تشكيل قوات عربية مشتركة تشمل الأفرع الثلاثة الرئيسية ووحدات أفرع الدعم اللازمة لحماية أرض وبحر وسماء الوطن العربى الكبير من المحيط إلى الخليج مع الاستفادة من الممرات والمضايق المتحكمة فى حركة الملاحة البحرية (قناة السويس ـ ومضيق باب المندب ـ مضيق هرمز ـ مضايق تيران وخليج العقبة) وإعداد خطط السيطرة عليها عند الحاجة وتحجيم حركة إسرائيل فى البحر الأحمر والمتوسط، والعمل على تسكين الجزر وإقامة المشاريع بها وخاصة المشاريع السياحية التى تشكل عنصر جذب وتوفر فرص عمل لسكان هذه الجزر والاستقرار بها .

٥ ـ وضع استراتيجية لمواجهة التحالفات الجديدة الموجهة ضد الأمة العربية وأمنها القومى ، كالتحالف التركى الصهيونى الذى كانت من أول ثماره التهديدات والتحرشات التركية لسوريا فى أكتوبر ١٩٩٨م .

٦ ـ تحصين الإنسان العربى وتبصيره بأهمية الأمن القومى العربى من خلال التنسيق بين أجهزة الأمن وأجهزة الإعلام والثقافة والتربية ، وتخصيص قناة فضائية وأخرى إذاعية تغطيان كل أرجاء الوطن العربى وتقومان بخدمة الأهداف الأمنية والتربية القومية عن طريق خطابات وبرامج تختلف فى الشكل والمضمون عما درجت عليه المحطات المحلية العربية ، ويشترك فى تنفيذ هذه البرامج نخبة من المفكرين العرب من كل أقطار الوطن العربى بشرط أن يكونوا بعيدين عن الانتماءات السلطوية للنظم العربية.

٧ ـ وحتى تتحقق الأهداف سالفة الذكر ، لابد من ضمان تلبية متطلبات الإنسان العربى الأساسية ، مثل الغذاء والمسكن والتعليم وحقه فى الحرية والمشاركة السياسية حتى يشعر بآدميته ويكشف من قدراته الإنتاجية ويذود عن وطنه العربى وأمنه القومى بروح الحماس وحب التضحية ، أما إذا كان الإنسان العربى مصادر الحقوق فلا ينتظر منه أن يقوم بأى دور إيجابى فى تحقيق أمن وطنه القومى .

المراجع

القرآن الكريم :

سورة سبأ ، الآية ٢٨ .

سورة فصلت ، الآية ٤٤ .

الشعراء ، الآية ١٩٨ — ١٩٩ .

سورة الحجرات ، الآية ١٣ .

سورة قريش ، الآية ٤ .

وثائق :

١ — بيان صدر عن مجلس الدولة فى البحرين حول مهمة المبعوث الدولى دينسبير جوتشياردى فى ٢٩/٣/١٩٧٠م ، جامعة الدول العربية ، القاهرة .

٢ — جامعة الدول العربية : وثائق مؤتمر القمة العربى السادس فى الجزائر ، البيان الختامى ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٧٣م .

٣ — الملف الوثائقى رقم (١) عن موقف جمهورية مصر العربية لاحتواء الأزمة العراقية والكويتية ، وزارة الإعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٢٠ / ٨ / ١٩٩٠ .

٤ — الملف الوثائقى رقم (٢) عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية ، القاهرة ، أول سبتمبر ١٩٩٠م .

٥ ـ الملف الوثائقى رقم (٨) عن جهود مصر لاحتواء الأزمة العراقية الكويتية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ٥ يناير ١٩٩١م .

٦ — وثائق مؤتمر القمة العربية المنعقد فى بغداد من ٢٨ — ٣٠/٥/١٩٩٠م ، جامعة الدول العربية ، إدارة التوثيق ، القاهرة .

الرسائل الجامعية والأكاديمية :

١ — باكينام الشرقاوى : الظاهرة الثورية والثورة الإيرانية رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٠م .

٢ — بدر عبد العاطى : الكيان الفلسطينى من بيجن إلى نتنياهو ، رسالة ماجستير منشورة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٧م .

٣ – خالد العوالمة : الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ١٩٩٢م .
٤ – خليل إبراهيم محمود : التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية التركية : رسالة ماجستير غير منشورة : معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
٥ – د. محمد على حوات : دور وسائل الإعلام الجماهيرى فى التعليم ومكافحة الأمية فى الجمهورية العربية اليمنية : رسالة دكتوراه منشورة ، الطبعة ٢ ، ليماسون ١٩٨٨م .

الكتب :

١ – د. إبراهيم أنيس : محاضرات فى مستقبل اللغة العربية المشتركة ، جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية العالية ، القاهرة ١٩٦٠م .
٢ – أحمد أمين : فجر الإسلام ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥م .
٣ – د. أحمد صدقى الدجانى : الحوار العربى-الأوربى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٧٦م ، ص ١٢ .
٤ – أحمد عبد المعطى حجازى : رؤية حضارية طبقية لحروب مصر ، دراسة ووثائق ، دار الآداب ، بيروت ، ١٩٧٩م .
٥ – د. أحمد فؤاد رسلان : الأمن القومى المصرى للمجتمع المصرى المعاصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب – القاهرة ١٩٩١م .
٦ – أحمد مهابة : إيران بين التاج والعمامة ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٨٩م .
٧ – د. أحمد يوسف أحمد : الصراعات العربية – العربية : دراسة استطلاعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ط ١ يناير ١٩٨٨م .
٨ – د. أحمد يوسف أحمد محرر : التسوية السلمية للصراع العربى الإسرائيلى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥م .
٩ – أزمة الخليج : المواقف العربية والدولية ، الهيئة العامة للاستعلامات ، أغسطس ، القاهرة ، ١٩٩٢م .
١٠ – د. إسماعيل صبرى عبد الله : بين التنمية القطرية والتنمية القومية فى التنمية العربية ، دار المستقبل العربى ، القاهرة ١٩٨٤م .
١١ – أمين سالم محرر : حقوق الإنسان وتأخر مصر : مركز الدراسات والمعلومات القانونية : القاهرة ١٩٩٣م .
١٢ – أمين هويدى : أحاديث فى الأمن العربى ، دار الوحدة ، بيروت ١٩٨٠م .
١٣ – أمين هويدى : حروب عبد الناصر ، دار الموقف العربى ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٨٢م .
١٤ – ابن الأثير ، على بن محمد الكامل : أسد الغابة فى معرفة الصحابة ، ج ٣ ، دار الطباعة المنبرية ، القاهرة ، ١٩٧١م .

١٥ – باسكال بونيفاس : إرادة العجز : هل هى نهاية التطلعات الدولية والاستراتيجية ؟ ترجمة : حليم طوسون ، دار العالم الثالث ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

١٦ – بيتر مانسفيلد : تاريخ مصر الحديث والشرق الأوسط ، ترجمة فهمى الجمال ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

١٧ – بيتر مونجولد : تدخل الدول العظمى فى الشرق الأوسط ، الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة رقم (٧٢٩) ، القاهرة ١٩٨٠م .

١٨ – بيغو ليفسكيا ، نينا فكتورفنا : العرب على حدود بيزنطة وإيران من القرن الرابع إلى القرن السادس الميلادى ، ترجمة صلاح عثمان هاشم ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، الكويت ، ١٩٨٥م .

١٩ – البيومى اسماعيل الشربينى : مصادرة الأملاك فى الدولة الإسلامية (عصر سلاطين المماليك) الجزء الأول (الهيئة المصرية العامة للكتاب سلسلة تاريخ المصريين) (١١٠) ، القاهرة ١٩٩٧م .

٢٠ – تحسين بشير : النشاط الإعلامى فى الولايات المتحدة : مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٦م .

٢١ – توماس أرنولد : الدعوة إلى الإسلام : ترجمة حسن إبراهيم حسن، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ١٩٥٧م.

٢٢ – الثورة العربية الكبرى فى فلسطين ١٩٣٦م – ١٩٣٩م : الرواية الإسرائيلية الرسمية ، ترجمة أحمد خليفة ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة الكويت ١٩٨٩م

٢٣ – جالينا نيكيتينا : (دولة إسرائيل خصائص الوضع السياسى والاقتصادى) ، دار الهلال ، القاهرة ، بدون تاريخ .

٢٤ – د. جمال زكريا قاسم : الخليج العربى ، دراسة للتاريخ المعاصر ١٩٤٥ – ١٩٧١م القاهرة ١٩٧٤م .

٢٥ – د. حامد عمار : التنمية البشرية ، الجزء الأول ، الطبعة الأولى ، سيناء للنشر : القاهرة ١٩٩٢م .

٢٦ – حبيب غايب : المياه فى الشرق الأوسط : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام : القاهرة ١٩٩٦م .

٢٧ – د. حسن محمد الظاهر : بحوث فى النظرية السياسية : معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٦م .

٢٨ – د. حسن محمد طواليه ، مناقشة فى النزاع العراقى الإيرانى، ط ٣، مكتبة الوطن العربى ، بيروت ، ١٩٨٥م.

٢٩ – حسن نافعه (محرر) : المجتمع الدولى والقضية الفلسطينية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

٣٠ – د. حسن نافعه : مصر والصراع العربى الإسرائيلى ، من الصراع المحتوم إلى التسوية المستحيلة – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت ١٩٨٤م .

٣١ – د. حسين مؤنس : دولة الصفويين ، فى كتاب عالم الإسلام ، دار المعرفة ، القاهرة ، ١٩٧٣م .

٣٢ – حيدر موسى عبد العظيم : الإنسان وفلسفة التنمية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٣م .
٣٣ – خليل إبراهيم الناصرى: التطورات المعاصرة فى العلاقات العربية – التركية ، مطبعة الراية، بغداد، ١٩٩٠م.
٣٤ – خيرية قاسمية ، حورية محمد حسين : الصراع العربى الإسرائيلى فى خرائط معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٧٩م .
٣٥ – ديفيد ماثيوز : السياسة للشعب ، تعريب : عفيف تدحوق ، ط ١ ، دار الجديد ، بيروت ، ١٩٩٧م .
٣٦ – رجاء جارودى : الأساطير المؤسسية للسياسة الإسرائيلية ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
٣٧ – رفاعة رافع الطهطاوى : الأعمال الكاملة ، ج ١ ، دراسة وتحقيق محمد عمارة ، المؤسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٧٢ م .
٣٨ – روبرت ثوردييف وأوليغ فومين : موسكو والشرق الأوسط ، دار التقدم ، موسكو ١٩٨٨م .
٣٩ – سامى منصور (محرر) : الحوار العربى الأوروبى ، بحث عن بداية جديدة ، القاهرة ، سلسلة مركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية للأهرام ، ١٩٨٤م .
٤٠ – سلامة أحمد سلامة وآخرون – الشرق أوسطية – هل هى الخيار الوحيد – مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
٤١ – د. السيد عليوه : إدارة الصراعات الدولية – دراسة فى سياسة التعاون الدولى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨م .
٤٢ – شيمون بيريز : الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ١٩٩٤.
٤٣ – صادق نشأت ومصطفى حجازى : صفحات عن إيران ، مطبعة مخيمر ، القاهرة ، ١٩٧٣ .
٤٤ – صلاح أحمد زكى – النظام العربى والنظام الشرق أوسطى – دار العالم الثالث ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥م .
٤٥ – صلاح الدين حافظ : تهافت السلام : المصير العربى فى ظل الهيمنة الإسرائيلية ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
٤٦ – صلاح عابدين : حرب السلام ، دار الحرية للصحافة والنشر ، القاهرة ١٩٩٧م ، ص ٢٧ .
٤٧ – الطبرى أبو جعفر محمد بن جرير : تاريخ الرسل والملوك ، ج ١ ، دار المعارف القاهرة ١٩٦٧م .
٤٨ – د. طه حسين : الشعر الجاهلى : دار النهر للنشر والتوزيع ، ط ٣ ، القاهرة ١٩٩٦م .
٤٩ – طه عبد العليم : انهيار الاتحاد السوفيتى وتأثيره على الوطن العربى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، بالقاهرة ، ١٩٩٢ .
٥٠ – عائشة الدباغ : الحركة الفكرية فى حلب فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، ومطلع القرن العشرين ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٧٢م .

٥١ ــ د. عبد الإله بالقزيز : الأمن القومي العربي : الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة ١٩٨٩م .
٥٢ ــ عبد الأمير أمين: القوى البحرية في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، مطبعة أسعد ، بغداد ، ١٩٦٦م.
٥٣ ــ د. عبد الحميد إبراهيمي : الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية : بيروت ١٩٧٧م .
٥٤ ــ عبد الرازق حسن وآخرون : العمل العربي المشترك ، دار الشباب ، قبرص ١٩٨٨م .
٥٥ ــ عبد الرحمن الكواكبي : طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، ط ٢ ، دار القرآن الكريم ، بيروت ١٩٧٣م.
٥٦ ــ عبد السلام عبد العزيز فهمي : شاه إيران في القرن العشرين مطبعة المركز النموذجي بالقاهرة ١٩٧٣م .
٥٧ ــ د. عبد الله الأشعل : الأمم المتحدة والعالم العربي : الناشر القيادة الشعبية الإسلامية العالمية ، طرابلس ، ١٩٩٧م .
٥٨ ــ د. عبد الملك عودة : التنافس الدولي في أفريقيا : مطابع الأهرام التجارية قليوبية مصر ١٩٩٦م .
٥٩ ــ د. عبد المنعم المشاط : نظرية الأمن القومي المعاصر ، دار الموقف العربي ، القاهرة ، ١٩٨٩
٦٠ ــ عبد الوهاب الكيالي : تاريخ فلسطين الحديث ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ، الطبعة العاشرة ، بدون تاريخ .
٦١ ــ علاء عبد الوهاب : الشرق الأوسط الجديد ، سيناريو الهيمنة الإسرائيلية ، سيناء للنشر ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٥م .
٦٢ ــ د. عمر الخطيب : الوطن العربي عام ٢٠٠٠ : محاولة لاستشراف الأوضاع السياسية : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام : القاهرة ١٩٨٥م .
٦٣ ــ عمر عبد الله كامل : التكامل الاقتصادي العربي : وكالة الأهرام للصحافة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م .
٦٤ ــ فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٧م.
٦٥ ــ فاضل الرسول : العراق وإيران : أسباب وأبعاد النزاع ، المعهد النمساوي للسياسة الدولية ، كتب مترجمة ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، ١٩٩١ م .
٦٦ ــ فهمي هويدى : أزمة الخليج ــ العرب وإيران، وهم الصراع وهم الوفاق، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩١ م.
٦٧ ــ فيليب روبنس : تركيا والشرق الأوسط : ترجمة ميخائيل خوري : مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٣م .
٦٨ ــ قسطنطين بازيلي : سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني : ترجمة طارق معصراني ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٨٩م .
٦٩ ــ كريستنسين : إيران في عهد الساسانيين ، ترجمة يحيى الخشاب وعبد الوهاب عزام ، مطبعة لجنة التأليف ، القاهرة ، ١٩٥٧م .

٧٠ – كولن باون وبيتر مونى : من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥ – ١٩٨٠ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م .

٧١ – لطفى الخولى : عرب نعم وشرق أوسطيون أيضًا، الأهرام للترجمة والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة ، ١٩٩٤م.

٧٢ – مايكل أ. بالمر : حراس الخليج (تاريخ توسع الدور الأمريكى فى الخليج العربى) ، ترجمة نبيل زكى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الطبعة الأولى ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

٧٣ – د. محمد السيد سليم محرر : النظام العالمى الجديد ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ١٩٩٤م .

٧٤ – محمد حافظ إسماعيل : أمن مصر القومى فى عصر التحديات ، الطبعة الأولى ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٨٧م .

٧٥ – محمد حسنين هيكل : المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل ، دار الشروق ، الكتاب الأول ، القاهرة ١٩٩٦م .

٧٦ – محمد حسنين هيكل : حديث المبادرة ، ١٩٧٧ – ١٩٩٧م ، دار الشروق ، القاهرة ١٩٩٨م .

٧٧ – محمد حسنين هيكل : حوارات حول الأزمة ، دار العلم ، القاهرة ١٩٩٧م .

٧٨ – محمد حسنين هيكل : ملفات السويس ، الطبعة الثانية ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ١٩٩٢م .

٧٩ – د. م. دنلوب : تاريخ يهود الخزر : نقله إلى العربية وقدم له د. سهيل زكار ، دار حسان للطباعة والنشر ، دمشق ١٩٩٠م .

٨٠ – محمد رجب حراز : المدخل إلى تاريخ مصر الحديث من الفتح العثمانى إلى الاحتلال البريطانى ١٥٤٧ – ١٨٨٢م ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠م .

٨١ – محمد عبد الكريم عكاشة : يهود اليمن والهجرة إلى فلسطين (١٩٨١ – ١٩٩٠م) الطبعة الأولى ، عدن ١٩٩٣م .

٨٢ – د. محمد على حوات – مضيق باب المندب – أهميته الاستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومى العربى ، رسالة زمالة منشورة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

٨٣ – محمد عزت دروزة : نشأة الحركة العربية الحديثة ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٧١م .

٨٤ – د. محمد مصالحة : السياسة الإعلامية الاتصالية فى الوطن العربى ، ط ١ ، الشروق ، لندن ١٩٨٦م .

٨٥ – د. محمود وهبه ، إسرائيل والعرب والسوق الشرق أوسطية ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

٨٦ – المشروع الاقتصادى العربى : دراسة لكبار الاقتصاديين ورجال الأعمال العرب : وكالة الأهرام للصحافة والنشر : القاهرة ، يناير ١٩٩٥م .

٨٧ – د. مصطفى العوجى : الأمن الاجتماعى ، مقوماته ، تقنياته ، ط ١ ، مؤسسة نوفل بيروت ١٩٨٣م .

٨٨ — د. مصطفى النجار : التاريخ السياسى لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربى فى شط العرب ، دراسة وثائقية، دار البصرة ، بغداد ، ١٩٧٤م .

٨٩ — مصطفى المصمودى : النظام الإعلامى الجديد : سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ١٩٨٥م .

٩٠ — مصطفى عبد الرازق : آليات الاختراق الإسرائيلى للمنطقة العربية ، دار الغد العربى ، سلسلة (كتاب الغد) ٣ ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٦م .

٩١ — د. مصطفى عبد العزيز مرسى : العرب فى مفترق الطرق بين ضرورات المشروع القومى والمشروع الشرق أوسطى ، مكتبة الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٥م .

٩٢ — د. مصطفى عبد القادر النجار : التاريخ السياسى لإمارة عربستان العربية دار المعارف القاهرة ١٩٧٠م .

٩٣ — د. مصطفى كامل السيد محرر : حتى لا تنشب حرب عربية أخرى ، أعمال المؤتمر السنوى الخامس للبحوث السياسية : مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ط ١ ، ١٩٩٢ .

٩٤ — د. مصطفى كامل محمد : التوازن الاستراتيجى فى الشرق الأوسط ، ودور مصر ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، مؤسسة الأهرام ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٥م .

٩٥ — ناجى علوش : الكتابات السياسية والاجتماعية لأديب إسحاق ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٧٨م .

٩٦ — نزار عبد الطيف الحديثى : أهل اليمن فى صدر الإسلام : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٨م .

٩٧ — د. هيثم الكيلانى : الإرهاب يؤسس دولة : نموذج إسرائيل ، الطبعة الأولى ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

٩٨ — ويل ديورانت : قصة الحضارة : ترجمة دندراوى : مطبعة حسان ، الجزء الثالث ، مجلد ٨ رقم ٣٣ ، القاهرة ١٩٨٠م .

بحوث :

١ — د. أحمد الرشيدى : ورقة مقدمة للمؤتمر الحادى عشر للبحوث السياسية المنعقد فى جامعة القاهرة ، ٦ — ٨ ديسمبر ١٩٩٧م .

٢ — د. أحمد صدقى الدجانى : الجذور التاريخية للعروبة والشرق أوسطية ، بحث مقدم لمعهد الدراسات والبحوث العربية ، القاهرة عام ١٩٩٤م .

٣ — د. أحمد صدقى الدجانى ، فى كتاب ندوة تجمع عربى أم شرق أوسطى ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م .

٤ — د. أحمد يوسف أحمد : العرب وتحديات النظام الشرق أوسطى ، فى كتاب التحديات الشرق أوسطية والوطن العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مارس ١٩٩٤م .

٥ – د. جلال عبد الله معوض : تناقص الثروة في الوطن العربي ، الفكر العربي ، العدد ١٧٤ - بيروت ، خري
١٩٩٣م .

٦ – د. جلال عبد الله معوض : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في التسعينات : مركز البحوث والدراسا
السياسية : جامعة القاهرة سلسلة بحوث سياسية (١٠٧) القاهرة ، يونية ١٩٩٦م .

٧ – د. جمال عبد الجواد : المصالح الاستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي في مجموعة باحثين ، الوطن العر
والولايات المتحدة الأمريكية ، القاهرة ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٩٦م .

٨ – طلعت حامد السيد : جامعة الدول العربية ومستقبل الوطن العربي ، ورقة مقدمة إلى حلقة النقاش ا
نظمها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، القاهرة ١١ ، ١٩٩٧/١٠/١٢م .

٩ – عبد العزيز الدورى : الإسلام وانتشار اللغة العربية والتعريب ، في كتاب ، ندوة القومية العربية والإسلا
بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨١م .

١٠ – عبد الفتاح الجبالي : الآثار الاقتصادية للتسوية السياسية بين العرب وإسرائيل ، بحث مقدم إلى المؤ
الاستراتيجي العربي الرابع ، القاهرة ، ١٩٩٦م .

١١ – د. محمود الشريف : أساليب اختراق الأخبار الإسرائيلية إلى جماهيرنا في كتاب الاختراق الإعلامي للو
العربي : سعد لبيب محرر ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٦م .

١٢ – د. منى سعيد الحديدى : اختراق القائم بالاتصال : في كتاب الاختراق الإعلامي للوطن العربي : س
لبيب محرر ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٦م .

١٣ – د. يحيى الجمل : أنظمة الحكم في الوطن العربي : في كتاب أزمة الديمقراطية في الوطن العربي ، مر
دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٧م .

الندوات والمؤتمرات :

١ – د. أحمد يوسف أحمد : حول القضية الفلسطينية ، ورقة بحثية مقدة إلى المؤتمر السنوى الحادى عشر للبحو
السياسية ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٩٧/١٢/٦م .

٢ – أعمال ندوة إشكاليات تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي من ٢٩ فبراير – ٣ مارس ، القاه
١٩٩٦م .

٣ – أعمال ندوة : التطورات الراهنة في القرن الإفريقي وانعكاساتها على الأمن القومي العربي
١٩٩١/١٠/٢٣م ، نظمها فرع مركز دراسات الوحدة العربية بالقاهرة ١٩٩١م .

٤ – د. ليلى شرف ، موقف الأردن من أحداث الخليج ، الموقف الرسمي والشعبي وموقف المثقفين في ندوة أز
الخليج وتداعياتها على الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٥ – المؤتمر الاستراتيجي العربي الرابع : السلام وخيارات المستقبل العربي ، القاهرة ، من ٢٦ – ٢٨ ما
١٩٩٦م .

٦ – المؤتمر الثاني عشر للبحوث السياسية : علاقات مصر مع دول الجوار في التسعينات من ٥ – ٧ ديسمبر ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
٧ – المؤتمر الثقافي الطارئ المكرس لمناقشة العدوان الإسرائيلي على لبنان بعد مذبحة قانا : ٢٢ أبريل ، شيراتون القاهرة ، ١٩٩٦م .
٨ – المؤتمر السنوى الخامس للباحثين الشباب : الأحزاب السياسية في الوطن العربي ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٠ ، ١١ مايو ١٩٩٧م .
٩ – المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة من ٧ – ٩ ديسمبر ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٩٦م .
١٠ – المؤتمر السنوى العاشر للبحوث السياسية : مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة من ٧ – ٩ ديسمبر ، القاهرة ١٩٩٦م .
١١ – مراد غالب ، ندوة تجمع عربي أم شرق أوسطي ، منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية ، القاهرة ، إبريل ١٩٩٤م .

دوريات وتقارير :

(أ) الدوريات :

١ – إبراهيم عبد الحميد عوض : الجماعة الأوربية والصراع العربي الإسرائيلي ، ١٩٧٠ – ١٩٨٥م ، السياسة الدولية ، العدد ٨٣ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٦م .
٢ – د. إبراهيم كامل محمد : تركيا القدرة والتوجه والدور ، كراسات استراتيجية رقم ٤٧ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٦م ، القاهرة .
٣ – إبراهيم نوار : التطبيع في التصور الأمريكي الإسرائيلي المصرى ، شئون فلسطينية ، بيروت ، أكتوبر ١٩٨٢م .
٤ – أحمد إبراهيم محمود : البرنامج النووى الإيراني ، التطور والدوافع والدلالات الاستراتيجية ، السياسة الدولية ، العدد ٣١ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٨م .
٥ – أحمد شاهين : السلام الأمريكي إلى أين ؟ ، مجلة الطريق ، العدد الثاني ، بيروت ، مارس – إبريل ١٩٩٦م .
٦ – أحمد عبد الرحيم مصطفى : حفاظ العثمانيين على التراث الإسلامي : المجلة العربية للعلوم الإنسانية ، جامعة الكويت ، العدد ٣١ ، صيف ١٩٨٨م .
٧ – أحمد مهابة : إيران وأمن الخليج العربي : السياسة الدولية ، العدد ١٠٥ ، القاهرة ، يولية ١٩٩١م .
٨ – د. أحمد يوسف أحمد : النظام العربي وأزمة الخليج : مجلة العلوم الاجتماعية : المجلد التاسع عشر : العدد الثالث / الرابع ، القاهرة ، خريف / شتاء ١٩٩١م .

٩ – د. إسماعيل صبرى عبد الله : الأمة العربية ، الحقيقة العلمية فى مواجهة الخلط والغلط ، المستقبل العربى ، العدد ٨٢ ، بيروت ، ١٩٨٥/١٢م .
١٠ – أمين هويدى : الأمن العربى المستباح ، مجلة المنابر ، العدد ٩ ، بيروت ١٩٨٦م .
١١ – بدر أحمد عبد العاطى : إيران وتركيا وباكستان وترتيبات ما بعد الحرب ، السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩١م .
١٢ – بدر الدين الخوصبى : الدولة الصفوية فى مواجهة التحديات ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، عدد ٤٤ ، بيروت ، أكتوبر ١٩٨٥م .
١٣ – بشارة خضر : العالم العربى فى إطار التقسيم الدولى للعمل ، مجلة العلوم الاجتماعية ، عدد خاص ، جامعة الكويت ، ربيع ١٩٨٣م .
١٤ – ثناء فؤاد عبد الله : مؤتمرات القمة العربية بين الإنجاز والإخفاق ، المستقبل العربى ، العدد ٢١٢ ، بيروت ، ١٩٩٦/١٠م .
١٥ – جاسر الشاهد : السياسة التركية تجاه جمهوريات آسيا الوسطى ، ملف السياسة الدولية ، العدد ١٣١ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٨م .
١٦ – د. جلال عبد الله معوض : تركيا والنظام الإقليمى فى الشرق الأوسط بعد أزمة الخليج العربى ، الجانب الأمنى ، شئون عربية ، العدد ٦٧ ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩١م .
١٧ – د. جلال عبد الله معوض : دور تركى بعد أزمة الخليج مجلة شئون عربية عدد ٦٩ ، القاهرة ، مارس ١٩٩٢م .
١٨ – جميل مطر : مستقبل النظام الإقليمى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٥٨ بيروت ، أبريل ١٩٩٢م .
١٩ – د. جودت بهجت ، د. حسن جوهر : عوامل السلام والاستقرار فى منطقة الخليج فى التسعينات – إرهاصات الداخل وضغوط الخارج ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢١١ ، بيروت ، ١٩٩٦/٩م .
٢٠ – جون فريد مان : إعادة التفكير فى الفقر ، تخويل السلطة وحقوق المواطنين ، ترجمة حمدى الزيات ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ٤٨ ، يونيو ، القاهرة ، ١٩٩٦م .
٢١ – حبيب جابر : ورقة بحثية فى تقرير حول العراق والبيئة الإقليمية بغداد ٨ – ٩ ديسمبر ١٩٩٧م ، فى المستقبل العربى ، العدد ٢٣١ ، بيروت ، ١٩٩٨/٨/٥م .
٢٢ – حسن بكر : حروب المياه فى الشرق الأوسط من الفرات إلى النيل ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م .
٢٣ – حسن حمدان العلكيم : إيران وأمن الخليج ، سيناريوهات الأمن وصراع الاستراتيجيات ، مجلة شئون دولية ، العدد الأول ، بيروت ، صيف ١٩٩٢م .

٢٤ – د. حسن نافعة : الجامعة العربية فى ظل التسوية ، عالم الفكر ، المجلد الخامس والعشرون ، العدد الرابع ، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، دولة الكويت ، أبريل / يونيو ١٩٩٧م .

٢٥ – الحسين عصمة : العالم الإسلامى وتحديات العولمة : مجلة الكلمة ، العدد ١٩ ، بيروت ، ربيع ١٩٩٨م .

٢٦ – حسين معلوم : تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمى العربى ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٧٤ ، بيروت ، خريف ١٩٩٣م .

٢٧ – حسين معلوم : تحولات نهاية القرن ومستقبل النظام الإقليمى العربى ، مجلة الفكر العربى ، العدد ٧٤ ، بيروت ١٩٩٣م .

٢٨ – حمدى صبحى : أزمة المياه فى المفاوضات المتعددة ، السياسة الدولية ، العدد ١١٤ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٣م .

٢٩ – خالد فياض : العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٩ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٧م .

٣٠ – خيفرى أ. رونسون : خطة المستوطنين والطرق الالتفافية ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٨ ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٣١ – رضا محمد هلال : حول عضوية تركيا فى الاتحاد الأوربى : السياسة الدولية ، العدد ١٣٢ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٨م .

٣٢ – زكى أحمد : النظام العالمى الجديد فى تصور الإسلاميين العرب ، المستقبل العربى ، العدد ١٥٧ ، بيروت ، مارس ١٩٩٢م .

٣٣ – ساسين عساف : الحركة القومية العربية ، أسباب التعثر وسبل النهوض ، مجلة الفكر العربى ، ٩٠٤ ، بيروت ، خريف ١٩٦٧م .

٣٤ – سامر مخيمر ، وخالد حجازى : أزمة المياه فى المنطقة العربية ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٠٩، الكويت ، مايو ١٩٩٦م .

٣٥ – د. سعد ناجى ، ومنعم حسنى : الأمن التركى بين مهمتين ، السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م .

٣٦ - د. سعدون حمادى : موضوعات مقترحة لحوار قومى ، المستقبل العربى ، العدد ٣١٣ ، بيروت ١٩٩٦/١١م .

٣٧ – السفير خير الدين عبد الرحيم : جزيرة أبو موسى وأسئلة حول مصير الأمة ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٥، بيروت ، ١١/ ١٩٩٢م .

٣٨ – سلمى حداد : التسلح الإيرانى و الأحلام الإمبراطورية : مجلة شئون فلسطينية ٦٢٤ ، بيروت ، يناير ١٩٧٧م .

٣٩ – د. السيد عليوه : العلاقات العربية التركية في ظل الشرق أوسطية ، مجلة الباحث العربي ، العدد٣٩ ، القاهرة ، يوليو – أكتوبر ١٩٩٥م .

٤٠ – السيد ياسين : مفهوم العولمة ، المستقبل العربى ، العدد ٢٢٨ ، بيروت ، ١٩٩٨/٢م .

٤١ – د. شفيق ناظم العبراء : الجذور التاريخية للسلام العربى الإسرائيلى ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٣ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٦م .

٤٢ – د. شيم شكماك : موقع تركيا فى حلف الأطلسى وأثر ذلك على علاقته بالوطن العربى : المستقبل العربى ، العدد ٤٥ ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٢م .

٤٣ – د. صالح أحمد العلي : الشعور القومى العربى عبر التاريخ ، مقومات القومية العربية ومظاهرها فى التاريخ، المستقبل العربى ، العدد ٨١ ، بيروت ، ١١/ ١٩٨٥م .

٤٤ – صبرى سيارى : تركيا و الشرق الأوسط فى التسعينات ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣١ ، بيروت ، صيف ١٩٩٧م .

٤٥ – صبرى مصطفى البياتي : العروبة قراءة فى قنوات مفتوحة بين الخطابين القومى والدينى ، المستقبل العربى ، العدد ٢٣١ ، بيروت ، ٥ / ١٩٩٨م .

٤٦ – صلاح سالم : المشكلة الكردية وأثرها على دول المنطقة : السياسة الدولية ، العدد ١١٦ ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م .

٤٧ – د . طه عبد العليم : السوق الشرق أوسطية فى معادلة السلام العربى الإسرائيلى . كراسات إستراتيجية ، العدد ٣٣، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٤٨ – عباس مبروك : التنمية العربية والنظام العالمى الجديد : مجلة تعاونيات ، مسلسل ٩ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م .

٤٩ – د. عبد الإله بالقزيز: الإعلام والأمن الثقافى العربى ، المستقبل العربى ، العدد ١٩٢ ، بيروت ، ١٩٩٥/٢م.

٥٠ – د. عبد الإله بالقزيز :ورقة عمل حول التطبيع الثقافى مع إسرائيل ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٠٠ ، بيروت ، ١٩٩٥/١٠ .

٥١ – د.عبد الإله بالقز يز : مقدمات لتحليل عوامل إخفاق المشروع ، النهضوى العربى ، مجلة الطريق، العدد الأول ، بيروت ، ١٩٩٨م .

٥٢ – عبد الله صالح : أبعاد الحملة التركية على الأكراد ، السياسية الدولية ، العدد ١٢١، القاهرة ، يونية ١٩٩٥م .

٥٣ – د. عبد الله عبد الدائم : دورالتربية العربية المتغير مع دخول القرن الواحد والعشرين : شئون عربية ، العدد ٩٣، القاهرة ، مارس ١٩٩٨م .

٥٤ — د. عبد الله عبد الدايم : دور التربية العربية فى بناء القيم الإنسانية ، شئون عربية ، العدد ٧٦ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣م .
٥٥ — د. عبد الملك خلف التميمي : الاستيطان الأجنبي فى الوطن العربى : المغرب العربى — فلسطين — الخليج العربى ، سلسلة عالم المعرفة ، عدد ٧١ ، الكويت ، نوفمبر ١٩٨٣م .
٥٦ — د. عبد المنعم المشاط : البعد الأمنى للصراع العربى الإسرائيلى : المنار ، العدد ٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٨٥م .
٥٧ — د. عبد المنعم المشاط : قمة الدار البيضاء الاقتصادية ، السياسة الدولية ، العدد ١١٩ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٥م .
٥٨ — د. عبد المنعم سعيد : الإقليمية فى الشرق الأوسط نحو مفهوم جديد ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٢ ، مؤسة الأهرام ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٥م .
٥٩ — د. عبد المنعم سعيد : الحوار العربى الأوربى ، القاهرة سلسلة مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية للأهرام ، القاهرة ، ١٦ سبتمبر ١٩٧٧م .
٦٠ — د. عدنان السيد حسين : التكامل العربى والتعاون المتوسطى ، محددات وأبعاد ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢٢٤ ، بيروت ، ١٠/١٩٩٧م .
٦١ — عز الدين سلطان : عرب الأرض المحتلة بين التهويد والتصفية ، سلسلة كتاب قضايا فكرية الكتاب رقم ٦، القاهرة ، ١٩٨٨ .
٦٢ — د. على الدين هلال : ما هو الشرق الأوسط ؟ ملف معلومات — المركز العربى للمعلومات : بيروت ، العدد ١٤ ، ديسمبر ١٩٩٤ .
٦٣ — د. على الدين هلال : الأمن العربى والصراع الاستراتيجي فى منطقة البحر الأحمر ، مجلة الدارة ، العدد ٢، تصدر عن دار الملك عبد العزيز ، الرياض يناير ١٩٨١م .
٦٤ — د. على وطفه : السياسة التربوية فى الوطن العربى : شعارات قومية وممارسات قطرية : مجلة الفكر العربى ، العدد ٩٠ ، بيروت ، خريف ١٩٩٧ م .
٦٥ — د. عواطف عبد الرحمن : مصر وفلسطين ، ط ٢ ، سلسلة عالم الفكر ، الكويت ، ١٩٨٦م .
٦٦ — د. فؤاد مرسى : أطماع التوسع الاقتصادى الإسرائيلى : المنار : العدد ١٨ ، القاهرة ، يونيه ١٩٨٦م .
٦٧ — فاروق يوسف أحمد : ما هو الشرق الأوسط المعاصر ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومى لدراسات الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ١٩٩١م .
٦٨ — الفضل شلق : الانخراط فى العالم ، مشروع لأمة غير قومية ، مجلة الاجتهاد ، العدد ٢٦ ، بيروت شتاء وربيع ١٩٩٥م .

٦٩ – د. كلوفيس مقصود : السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٢٠٧ ، بيروت ، ١٩٩٦/٥م .

٧٠ – د. كمال المنوفى : الثقافة السياسية وأزمة الديمقراطية فى الوطن العربى : المستقبل العربى ، العدد ٨٠ ، بيروت ، ١٩٨٥م .

٧١ – د. كمال المنوفى : تطورات السياسة الخارجية التركية ، السياسة الدولية ، العدد ٤٤ ، القاهرة ، أبريل ١٩٧٦م .

٧٢ – لواء م. مصطفى نبيل أحمد : التعاون الروسى الإيرانى فى المجال النووى ، مجلة الدفاع ، العدد ١٣٦ ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٩٧م .

٧٣ – عميد : مراد إبراهيم الدسوقى : عاصفة الصحراء الدروس والنتائج السياسية الدولية ، العدد ١٠٤ ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٧٤ – ماجد كيالى : النظام الإقليمى الشرق أوسطى ومفهوم التسوية الأمريكية الإسرائيلية ، الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد ٤١ ، معهد الانحاد العربى ، بيروت ، يوليو ١٩٩٢م .

٧٥ – د. ماهو الشريف : الصهيونية فى مائة عام ، من النشوة إلى الأزمة . إلى ما بعد الصهيونية : مجلة الطريق العدد ٤ ، السنة ٥٦ ، بيروت ، يوليو وأغسطس ١٩٩٧م .

٧٦ – مايكل و . فولى ، وبوب إدوارد : مفارقات المجتمع المدنى : ترجمة د. محمد أحمد إسماعيل على ، مجلة الثقافة العالمية ، العدد ٨٦ الكويت ، يناير ، فبراير ١٩٩٨م .

٧٧ – مجموعة باحثين : حال الأمة العربية : الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للأمة العربية خلال العام ١٩٩٥م : المستقبل العربى ، العدد ٢٠٧ بيروت ، ١٩٩٦م .

٧٨ – د. محمد أنيس فتحى : إيران قوة مضافة أم مصدر تهديد للأمن العربى ، السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٧م .

٧٩ – د. محمد الرميحى : تركيا – الأبعد – الأقرب : مجلة العربى ، العدد ٤٤٦ ، الكويت سبتمبر ١٩٩٧م .

٨٠ – محمد السيد أحمد على : موقف السودان من أزمة الخليج ، المستقبل العربى ، العدد ١٦٨ ، بيروت ، ١٩٩٣/٢م .

٨١ – محمد حسن العيدروس : التدخل الفارسى فى الشئون العمانية ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد ٥٥ ، الإمارات ، يوليو ١٩٨٨م .

٨٢ – محمد خليفة : تركيا وأزمة الخليج : مجلة مستقبل العالم الإسلامى ، العدد ٢٢ ، القاهرة ، ربيع ١٩٩١م .

٨٣ – محمد خالد الأزعر : العرب ودوائر التحرك الإقليمى للسياسة التركية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٧٤ ، القاهرة ، يونيه ١٩٩٣ .

٨٤ — محمد خالد الأزعر : نهاية الحرب الباردة ومكانة إسرائيل الإقليمية ، شئون عربية ، العدد ٧٦ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٣م .

٨٥ — محمد خليفة : تركيا وأزمة الخليج ، مستقبل العالم الإسلامى ، العدد ٢ ، القاهرة ، ١٩٩١م .

٨٦ — محمد زهير دياب : العلاقات التركية — السورية ، حسن جوار أم عداء ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٢٨ ، بيروت ، خريف ١٩٩٦م .

٨٧ — د. محمد سعد أبو عامود : الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى ، السياسة الدولية ، العدد ١١٥ مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير ١٩٩٤م .

٨٨ — د. محمد سعد أبو عامود — الشرق أوسطية فى الفكر السياسى العربى — السياسة الدولية ، العدد ١١٣ مركز دراسات الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٣م .

٨٩ — محمد صادق الحسينى : الانفتاح الإيرانى على العرب ، مجلة الشروق ، العدد ١٢ ، القاهرة ، ١٩٩٢م .

٩٠ — د. محمد عبد الكريم عكاشة . أوروبا والصهيونية : مجلة الثقافة الجديدة، العدد ٢، عدن، مارس ١٩٨٨م.

٩١ — د محمد عبد المنعم مرتضى : دراسة فى مفهوم السلام الإسرائيلى ، مجلة الموقف العربى ، العدد ١٧ ، بيروت ، سبتمبر ١٩٧٨م .

٩٢ — د. محمود عبد الفضيل : مشاريع الترتيبات الاقتصادية الشرق أوسطية ، المحاذير وأشكال المواجهة ، المستقبل العربى ، العدد ١٧٩ ، بيروت ، يناير ١٩٩٤م .

٩٣ — معن بشور : السلام والتطبيع الثقافى ، المستقبل العربى ، عدد ٢٠٩ ، بيروت ، ١٩٩٦/٧م .

٩٤ — د. مفيد شهاب : نحو بلورة رؤية عربية مشتركة للشراكة الأوربية المتوسطية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٨٨ ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٦م .

٩٥ — د. ممدوح شوقى : الشرق أوسطية بين الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاقتصادية ، السياسة الدولية : العدد ١٢٥ ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٦م .

٩٦ — د. نادية محمود مصطفى : الدبلوماسية الفرنسية والغزو الإسرائيلى للبنان ، مجلة الفكر الاستراتيجى العربى ، معهد الإنماء العربى ، بيروت عدد ٥ ، أكتوبر ١٩٨٣م .

٩٧ — د. ناصيف يوسف حتى ، حلقة نقاش ، العرب والقومية والعالمية ، المستقبل العربى ، العدد ١٩٤ ، بيروت ١٩٩٥/٤م .

٩٨ — د. ناصيف يوسف حتى : التحولات فى النظام العالمى والمناخ الفكرى الجديد وانعكاسه على النظام الإقليمى العربى — المستقبل العربى ، العدد ١٦٥ ، بيروت ، ١٩٩٢/١١م .

٩٩ — نبيل زكى : إشكالية المواجهة التركية — الكردية ، مجلة أوراق الشرق الأوسط ، المركز القومى لدراسة الشرق الأوسط ، القاهرة ، أبريل ١٩٩٤م .

١٠٠ — د. نبيل عبد الفتاح : العرب من النظام العربى إلى النظام الشرق أوسطى تحت التشكيل ، السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، القاهرة ، يناير ١٩٩٣ .

١٠١ — نبيه الأصفهانى : المبادرة الأوربية من إستراسبورغ إلى البندقية ، السياسة الدولية ، العدد ٦١ ، القاهرة، يوليو ١٩٨١م .

١٠٢ — نبيه الأصفهانى : الموقف الأوربى من مؤتمر السلام الدولى ، السياسة الدولية ، العدد ٩٠ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٨٧م .

١٠٣ — نبيه الأصفهانى : تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولى ، السياسة الدولية ، العدد ٥٢ ، أبريل ١٩٧٨م .

١٠٤ — هنا محمد زكى : الموقف اليمنى تجاه أزمة الخليج : السياسة الدولية ، العدد ١٠٢ ، القاهرة ، أكتوبر ١٩٩٠م .

١٠٥ — د. ودودة بدران : الاستمرارية والتغيير فى سياسة القوتين الأعظم تجاه الصراع العربى الإسرائيلى فى الثمانينات : الفكر الاستراتيجى العربى ، العدد ٣٦ ، بيروت ، أبريل ١٩٩١م .

١٠٦ — وليام هيل : العوامل الاقتصادية فى العلاقات التركية — العربية ، مجلة المستقبل العربى ، العدد ٤٥ ، بيروت ، نوفمبر ١٩٨٢م .

١٠٧ — وليد خدورى : القومية العربية والديمقراطية ، مراجعة نقدية ، المستقبل العربى ، عدد ٢٢٨ ، بيروت ، ١٩٩٨/٢ .

١٠٨ — وليد عبد الحى : الصراع العربى الصهيونى .. نظرة مستقبلية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٥٦ ، القاهرة ، يناير ١٩٨٨م .

١٠٩ — ياسر هاشم : آفاق الدور التركى فى حرب الخليج : أوراق شرق أوسطية ، المركز القومى لدراسة الشرق الأوسط ، القاهرة ، يوليو ، ١٩٩١م .

١١٠ — ياسين سويد . موقع الوطن العربى فى النظام الدولى الجديد . مجلة الوحدة ، العدد ١٠٠ ، الرباط ، يناير ١٩٩٣م .

١١١ — يوسف الشرقاوى : الأمن والتعاون فى المتوسط ، كراسات استراتيجية ، العدد ٤٦ ، القاهرة، ١٩٩٦م.

١١٢ — يوسف فصل حسين : الصراع حول البحر الأحمر منذ أقدم العصور حتى القرن الثامن عشر ، مجلة حائل، الرياض ، ١٩٨٦ .

(ب) التقارير :

١ – التقرير الاستراتيجي العربى : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

٢ – التقرير الاستراتيجي العربى : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٨٩م .

٣ – التقرير الاستراتيجي العربى : معركة الشرق أوسطية . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٤م .

٤ – التقرير الاستراتيجي العربى : مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

٥ – التقرير الاستراتيجي العربى لسنة ١٩٩٤ ، القاهرة ١٩٩٥م ، قضايا الأمن والمفاوضات العربية الإسرائيلية.

٦ – التقرير الاستراتيجي العربى لعام ١٩٩٥م ، الشراكة الأوربية المتوسطية الحدود والآفاق ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ١٩٩٦م .

٧ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، سبتمبر ١٩٩٦م .

٨ – التقرير الاقتصادى العربى الموحد : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة ، ١٩٩٧م

٩ – تقرير حال الأمة العربية خلال العام ١٩٩٦م ، لمجموعة من الباحثين ، المستقبل العربى ، العدد ٢١٩ ، ١٩٩٧/٥م .

١٠ – جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة (وآخرون) التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٥م ، تقرير صندوق النقد العربى (دبى : الصندوق ١٩٨٦م) .

المراجع الأجنبية :

أولاً : المراجع الإنجليزية :

1 -

2 - Barr, Ruben: Reshaping the Middle East Foreign Affairs Vol 69, N3 Summer 1990.

3 - Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, London, 1963.

4 - Chartes Kranthammey, The Uni polar Moment, Foreign Affairs, 70 (1) 1991.

5 - Chimon Peres, The New Middle East New York, Henry Holt and Company, 1993.

6 - Euro-Mediterranean Partnership, Barcelona Declaration 27/28-11-95 Work Group (European Commission, Brussels), 1995.

7 - Evan Luard, A European Foreign Policy, International Affairs, Vol. 62, No. 1 Brussels Winter. 1985.

8 - Fisher and Krinsky, Middle East In Crises, Washighton 1957.

9 - Fred Holiday, The Iranian Revolution and Great Power Politics. Ibid London, 1985.

10 - George Marris, Troubled Alliance (California Mover Institute on War, Revolution and Peace 1972) .

11 - German E. Fulley: The Fate of Kurds (AFF airs, Spring 1993).

12 - Henry Kissingr, Years Upheavel, Boston, 1962.

13 -
September 14, 1987).

14 - Institute For Palestine Studies, The Palestinian-Israel Peace Agreement: Documentary Record (washington, D.C.: IPS,193).

15 - Hanet L.Abu-
the TV information of Palestine.

16 - John Map Lowe, The Persian Gulf in the 20th CENTURY London 1962.

17 - Johommap lowe, The Persian Gulf in the 20 Century, London, 1962.

18 - Karl Wdeatsn, Social Mobilization and Political Development American Political Science Review Vol, ss September 1961.

19 - Louis Rene, Beres Israel Iran and PROSPECTS for nuclear war, Strategic REVIEW Vol xxx1, Sammer 1993.

20 - Ornold Tayenpi, The Question of Palestine, United Nation, VOL. 1979.

21 - Pieter Dankert, : Europe Together, America Apart : Foreign Policy, No. 53 (Winter 1983-1984).

22 - Public Papers of the President of the United States: Richard M. Nixon, 1969 (Washington GPO, 1971).

23 - Robin Wright, Old Ways Falling but New World order is still Murky, Los Anglos. Times, June 26 1991.

24 - Rupert McNamara, The Essence of Security, Harper and Row New York 1968.

25 -
survival Vol xxx II, Jan., Feb. 1990.

26 - Samuel Huntington, the clas of Civilization Foreign Affairs, September, October 1993.

27 -

Indiana university Press, ird iaha, 1990.

28 - Stanbel Chamber of Commerce (ICOC), A Social Economy Atlas of Turkey: (stanbel ICO, 1992-20).

29 - The Turkish Uedel on Display: Newsweek 3 Feb. 1992.

30 - Uillime Quant, Peacemaking Paradox; The Clinton Administration and Arab-Israeli in Negotiations paper SUMBMITTED to the SEMINAR on the Present Negotiations and the settlement of the Arab Israeli conflict, Cairo, Jane 29-30, 1994.

31 - US Congress Senate Commits, On Armed, Services, U.S. Military Toveces, Coprotect R-Flagged, Ku Tankers,. HYG. 100-269.5, Jane 16, 1987.

32 - Yosef Olmert, iranian- Syrian Relation: Between islam and Realpolitak, in Press: Boulder Colovado, 1990.

33 - Yosef Olmert, Trainman-Syrian Relations: Between Islam and Realpolitak, in David Menisci (ed), the Tranian revolution and the Muslim World western Press Boulder Colorado, 1990.

34 -

Negotiation with the Palestinians (Washington: the Washington: the Washington Institute for Near East Poliey, 1989).

35 - Zeine. N. zeine, Arab Turkish Relation and the Emergence of Arab Nationalism, Beirut 1968.

ثانيًا · المراجع الفرنسية :

36 - Paul Balta, Le Surprenante Pavalysie injournal le Mande 22 Juillet 1982.

37 - Robert Anciaux, Le Tukie et le med Oriental, in Bishaa a Khader, (ed)

Haymattan, 1994).



7 & 10 شارع السلام أرض اللواء المهندسين

تليفون : 3256098 - 3251043

مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومى العربى

تعتبر منطقة الشرق الأوسط واحدة من أهم المناطق المؤثرة فى توازن القوى والمصالح فى العالم ، فموقعها الاستراتيجى الفريد جعلها محكومة بقانون التداخل والتعارض بين الأضداد ، كما أن توسط موقعها بين قارات العالم القديم أوروبا وآسيا وأفريقيا ، وتماسكها جغرافياً وتحكمها فى أهم الممرات الدولية مثل قناة السويس ومضيق باب المندب ومضيق هرمز ، ومضيق جبل طارق والبوسفور والدردنيل واحتضانها حوض البحر الأحمر وإشرافها على جنوب وشرق البحر المتوسط والبحر العربى وإطلالها على المحيط الأطلنطى والمحيط الهندى قد جعل منها منطقة ذات أهمية قصوى فى العلاقات الدولية وتأثير كبير فى تضارب المصالح العالمية .

ورغم غياب مرجع تاريخى جامع يحدد بدقة أصل المصطلح والسياق الزمنى لتداوله إلا أن بعض الباحثين يرى أن استخدامه يعود إلى منتصف القرن ١٩ عندما استخدمه المكتب البريطانى فى الهند ، وأصبح شائعاً بعد أن تبناه المؤرخ الاستراتيجى «الفريد ماهان» صاحب نظرية القوى البحرية فى التاريخ عام ١٩٠٢م بعد اكتشاف البرتغاليين المنطقة بحوالى أربعة قرون أثناء عبورهم إلى منطقة شرق آسيا والتى بدأوا يطلقون عليها مسمى «الشرق الأقصى» بينما أطلقوا على البلاد الواقعة فى شرق البحر المتوسط ، أو فى شرق أوروبا مسمى الشرق الأدنى .

وانطلاقاً من معطيات هذه الاستراتيجية ظهر مفهوم السوق الشرق أوسطية الجديدة بعد مؤتمر مدريد والمفاوضات متعددة الأطراف ، ثم جاء ا
ومعاهدة وادى عربة لتنهى ما تبقى من الثوابت والمحرمات العربية
بعض الأنظمة العربية بدون وعى وبدون تخطيط إلى مؤتمر الدار الب
للشرق أوسطية لتحقق بذلك أحلام التحالف الصهيونى الأمريكى فى ذ
فى نسيج المنطقة لتكون لها السيادة والقيادة بحكم تفوقها العسكرى وا
والاقتصادى ولإبقائها قاعدة متقدمة وحاملة طائرات متطورة وثابتة للولايا
فى منطقة الشرق الأوسط .